

دوام ریاض الاضواء فی کتاب الآثار

مجلد اول

(۱۳۵۱)

قلندار انوار

کتاب الآثار

والمسمى بالاسم التاريخي

تحقيق الآثار في كتب الآثار

(۱۳۵۱ م)

للشيخ الاجل الفقيه المحل الحافظ الحاج المفتي السيد مهدي حسن

صدامسند الافتاء بكلية دارالعلوم ديوبند

قد اهتم بطبعه

محمود حسن عفا الله عنه خادم دارالافتاء بدارالعلوم ديوبند

الحمد لله وكفى وسلا على عباده الذين اصطفى
 اما بعد! فهذه عدة فصول جعلتها مقدمة لشرح كتاب الامام
 وبه استعين

فصل اعلم ان كتاب الآثار ليس له عندى الا نسخة مطبوعة بمطبع انوار محمدى بكنهه لا نسخ عديدة حتى اتاها بها والمطبوع ايضا لا يتخلو من الاغلاط والضعفات والستطيات ولم يستمر بتصحيحه من الاهتمام ولذا يصعب فهمه في بعض المواضع والى هذا قدمنا في هذا في تصحيحه الانا وادلم انصر في حل ثلثاته ونقل عبارات الكتب المحمدية والفقهاء حسب كفايتهم في بضاعة على ما عثرنا في باي نصير اباح في ذلك الميدان ولست من فرسانها اهل الصالحين ولست منهم واكثر اهتمامى في التصحيح على جامع المسانيد ومحقوقها هو المصنف كتب اخرى من فتح الباري ونصب الراية وبوهر النقي وغير ما دجهدت في تحريك الآثار وبتفصيل روايتها وتصحيحها وقد اشرت جزر مستغلا في رجال وحقن ما ورد الامام محمد بن الحسن من الاحكام الموافقة او المتماثلة وتحررت في رجال الختاج في مواضعها وقد اشرت جزر مستغلا في رجال كما فعل الخليل بن محمد بن الحسن في الاشارة بالناس الى الوفاة الا انفا في زيل جديرا باو الدكن وكان عندى نقله لكن ضاع في سفر سورت اهام المصنف رحمه الله تعالى وهو مخطوط عند المولى الى الوفاة الا انفا في زيل جديرا باو الدكن وكان عندى نقله لكن ضاع في سفر سورت محركات مصنف على ذلك ثلاثون سنة اذ ازيد وكذا نقل كتاب الصلوة قد ضاع في ذلك السفر واصل المخطوط عند مولانا المذكور موجود وكتاب الآثار اودى كتاب دون في الاسلام بعد قرن الصحابة حتى انهم انما الامام الاعظم ابو حنيفة نعمان بن ثابت انكوى القابى والامام محمد بن الحسن راوية عن الامام ففى ٢٣ من جامع المسانيد اما النوع الثاني من مناقبه ونصائحه التي لم يشارك فيها من بعده من اولاد من كان علم الشريعة ورتبه ابوابا تاليد مالك بن النضر حتى انهم في ترتيب الموطا لم يسموا ابو حنيفة احد لان الصحابة رضوان الله عليهم واتباعهم لم يسموا لم يسموا في علم الشريعة ابوابا مبنية ولا كتبا مرتبة وانما كانوا يمتدون على قوة حفظهم فلما رأى ابو حنيفة العلم منتشرا خاف عليه الخلف السوان يضيغوه على ما قال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه واما يقبض يموت العسلار فيبقى رؤسا جهالا فيفتنون بغير علم فيفعلون بغير علم فذلك دوز ابو حنيفة فجعله ابوابا مبنية وكتبا مرتبة فبدأ بالبطارة ثم بالصلوة ثم بالعبود ثم بسائر العبادات ثم بالمعاملات ثم ختم الكتاب بالمواريث واما بدأ بالبطارة والصلوة لانها من اهم العبادات واما بعد ختم بالمواريث لانها آخر احوال الناس انتهى

قلت اما نسخة كتاب الآثار الموجودة عندى فذكر الموارث فيها وسط الكتاب وختمه في باب الامارة بعد رواية الحديث ختمه على اثر ابراهيم البلا ومكول بالكلام ولعل ذلك معنى على اختلاف النسخ وبعد الف كتاب الآثار رواه عن الامام اصحابه الامام ابو يوسف والامام زفر والامام محمد والامام الحسن بن زياد والامام حاد بن ابى حنيفة بن الفقيه وحفص بن غياث وغيرهم من تلاميذه اما الامام ابو يوسف فذكر الماظة عبد الله القدرى في ٢٣ من الجواهر المفضلة في ترجمة ابن يوسف بن يعقوب وردى كتاب الآثار عن ابيه عن ابى حنيفة وهو جلد فخم اهدا ما تارة فذكر القدرى ايضا في ترجمة احمد بن ابى بكر الجعفي قال واحمد بن قال السمعاني ثقة يروى عن ابى دهب عن زفر بن الهذيل عن ابى حنيفة كتاب الآثار واما رواية الحسن بن زياد اللؤلؤى فذكرها الخليل بن الحسن في لسان الميزان في ٣١ في ترجمة محمد بن ابراهيم بن خنيس البغوى با زروى عن محمد بن يحيى البجلي عن الحسن بن زياد اللؤلؤى عن محمد بن الحسن عن ابى حنيفة كتاب الآثار قلت في هذه العبارة تصحيح جش بالخش وتخريف شجاع الشجى البجلي وبن زياد محمد بن الحسن ايضا فلفظ ولعله زاده من فخر ان كتاب الآثار للامام محمد بن الحسن فقط لشهرته به فان الحسن بن زياد صاحب ابى حنيفة اقدم تلميذا من محمد بن الحسن ولم يروى عن محمد بن الحسن في براءة في الحسب لم يكن لغيره من اصحابه والامام محمد بن الحسين بن كبة ويذكر ان قوله في كتيبه كما صرح به القوم في كتبهم فان زياد يروى كتاب الآثار عن ابى حنيفة من غير واسطة احد الصيغ في السند فانى في ٢٣ من مناقبه جامع المسانيد حديثا ابو الحسن محمد بن ابراهيم بن جيش البغوى قال حدثنا ابو عبد الله محمد بن شجاع الشجى البجلي قال حدثنا الحسن بن زياد اللؤلؤى صاحب ابى حنيفة عن ابى حنيفة اهدا واما رواية حاد بن ابيه ففى ٢٣ من جامع المسانيد قال واما رواية المسند الثالث عشر الذي يروى حاد بن ابى حنيفة عن ابيه ثم ذكر بسنده اليه واما رواية حفص بن غياث التي تخفى ذكر الكردى في ترجمة حفص بن غياث في مناقبه من مناقبه من رواية ابو جزي قال سمعته يقول سمعت من الامام آثارة فمأريت قلبا اذكر منه ولا علم به ليعرف ويصلح منه اهدا فالتحاب معروف ثم يابن القوم انه للامام فلى البدائع مة كذا ذكر في آثار ابى حنيفة اهدا في ٢٣ ايضا عند كذا ذكر في آثار ابى حنيفة اهدا فنسب الى الامام دون محمد وكذا غيره ايضا وانما في ذلك لان المشهور في العوام بل في بعض الخواص ليس للامام تاليف في الفقه والحديث حتى ان اكثر منكري التقليد اشاعوا ذلك في العوام الجبال وقد استغارا الامام الشافعى عن محمد بن كتيبة الامام ابى حنيفة للطاعة فاعادوا الحديث صرح بذلك الفاضل الزواب صديق حسن خاى في اثبات النبلاء المتفقين في ترجمة ابى حنيفة اهدا وقال الامام الموفق المكي في الباب السادس من مناقب ابى حنيفة واصحابه له ٢٣ وذكر محمد بن شجاع في تصانيفه في ٢٣ سبعين الف حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مما فيها نظيها من الصحابة وانتخب ابو حنيفة الآثار من اربعين الف حديث اهدا وذكر الامام ابو يحيى زكريا بن يحيى النيسابورى في كتاب مناقب

انهم اصابوا ونحن الصادقة فقد اخرج الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ ص ١٢٤ بسنده الى عبيد الله بن عمر قال كنت في مجلس علم
 فجاؤا رجل فنادى عن مسئلة فلم يجبه فيها فنظر فاذا ابو حنيفة فقال يا نعمان كل ثيابا قال اقول فيها كما قال من اين قال من حديث
 حذفتا وقال فقال الاشم من الصادقة وانتم الابطال ١١ ومن ههنا قال ابو محمد الزبيدي ٥
 عن فلان وقوله عن فلان
 ليس يقنع عن جاهل قول مفت
 ان اتاه مستترشد ١١ فتاه
 ان من يحمل الحديث ولا يع
 حين يلقي لديه كل دوا
 كما ينقل ابن عبد البر في الجامع ٢ ص ١٢٤ والامام زفر الداحل بن زياد اللؤلؤي وابو يوسف ومحمد بن الحسن ونفيل بن عياض وعمل
 بن سهر على بن الجعد و ابراهيم بن طهمان الامام الحافظ ديس بن زكريا بن ابى زائدة وحفص بن غياث والقاسم بن معن السعدي والامام
 الليث بن سعد وغيرهم كلهم حنفيون كانوا قبل المائتين ينتسبون الى ابى حنيفة ويفترون بقوله ومن ههنا قال ان اساس التقليد وقع
 قبل المائتين من السنة كنه كان في ذلك الزمان مستحبا غير مؤكدا اذا لاح لهم نص خلاف قول من تقلده تركوا قوله حسب وصية الائمة
 المعتمدين وعملوا بالنصوص فان في الجملة البانفة ان التقليد حدث بعد الاربعة مائة المراد به انه صار مؤكدا ولا زاما لقصور العقول والفهم فقلنا العلم
 في اكثر الناس والالا يصح هذا القول كيف والاسدية التي هي اساس المذنب الكبري التي جمعها اسد بن الضرات فاضا القير وان اقول الى
 العراق بو صينة الامام مالك ونقله على ابى يوسف ومحمد وغيرهما من اصحاب ابى حنيفة ثم رجع الى القير وان اشاع مذاهب ابى حنيفة وماك
 في القير وان ثم اتفق على مذاهب ابى حنيفة فانتشر في بلاد المغرب مذاهب ابى حنيفة ولما كان قبل المائة الاربعة والحافظ معلى بن منصور
 الرازي والحافظ عبد الله بن داود والحفزي وعبد الله بن يزيد ابو عبد الرحمن المقرئ واسد بن الضرات القيراني وكذا بن ابراهيم المحنظلي
 وابو يعين الفضل بن دكين والامام عيسى بن ابان البصري والحافظ محمد بن سارة الهبي وابراهيم بن يوسف البغلي الماكيا في ابو الليث
 الحافظ عبد الله بن سريج بن جابر البخاري والامام محمد بن شجاع الشامي والحافظ ابو العباس احمد بن محمد بن عيسى البرقي وابو الفضل مبيد الله
 بن داهل البخاري والحافظ ابراهيم بن معقل الشافعي وغيرهم كلهم محدثون حنفيون تقلدوا اباه حنيفة وكانوا قبل الاربعة مائة فالتقليد كان
 راجعا قبل الاربعة مائة لكن على صورة الاستحباب غير الاكيد والمتولي في المائة الرابعة ابو يعلى الموصلي احمد بن علي بن المشق والحافظ ابو بشر الزوالي
 محمد بن احمد بن حاد وابو جعفر الطحاوي والحافظ ابو القاسم عبيد الله بن محمد بن العوام والحافظ ابو محمد عبد الله بن محمد الحارثي والحافظ
 ابو الحسين عبد الباقي بن قانع وغيرهم كلهم حنفيون محدثون تقلدوا اباه حنيفة كما شاعوا مذاهب ابى حنيفة حتى دخل كثير من الخلق في مذاهبه
 وتقلدوا به وهذا كله قبل الاربعة مائة وكثير من المحدثين تقلدوا اباه حنيفة وماك بن انس ومحمد بن ادريس الشافعي والامام احمد بن حنبل
 رضي الله عنهم تركتهم في القبول فالتقليد بعد الاربعة مائة في حجة الله البانفة ليس على الاطلاق فتنبه له راجع مجلة دعوة الحق
 الجارية تحت ادارة المولوي جبار الزمان الجولوي من دار العلوم بديوبند ذكرت فيها الاحاث المحدثين على ترتيب السنين من الهجرة النبوية
 على صاحبها الف الف صلوة وسلام من الله العزيز العليم (تنبيه آخر) ان صاحب المشكوة قال بيان تراجم الائمة والذين الكمال ان
 مالك بن انس قدمه في البيان على الثلاثة لانه اقدم واكبر سنادا علما وغير ذلك من الفضائل فليس يصحح فان مالك وله سنة خمس وتسعين
 او غير ذلك والامام ابو حنيفة على المشهور ولد سنة ثمانين اوسنة (٤٠) او (٦٢) على اختلاف الروايات في ولادته كما مر فالامام مالك
 اصغر سنا من ابى حنيفة وقدرى حماد بن ابى حنيفة عن مالك بن انس وعنى الله عنها كما ذكره في الكتب وعدده من رواية الاكابر عن
 الا صاغر فكيف كان مالك اكبر سنا واقدم علما من ابى حنيفة ولقد قال صاحب الكمال في ترجمة ابى حنيفة لونه هيبا في شرح مناقبه ونضائمه
 لا طنا الخليل ولم تصل الى الغرض فانه كان عالما عاظا ورعا زاهدا عابدا اماما في علوم الشريعة اه
 (مزيدة لزيادة بصيرة لاهل العلم ذوي الانصاف) ومن اشد هم انحرفا عن الامام الاعظم واصحابه البخاري فانه يذكره واصحابه بكل سوء
 كانه عليه غضبان وبوله غائظ قال الحافظ جمال الدين الزيلعي في نصب الراية في بحث الجهر بالبسلة والبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه و
 فراطم على مذاهب ابى حنيفة لم يورث صحبه منها حديثا واحدا وقال ايضا والبخاري كثير القبيح لما يروى على ابى حنيفة من السنة فيذكر الحديث
 ثم يعرض بذكره فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وقال بعض الناس كذا وكذا ويشير ببعض الناس اليه ويشيع بمخالفة الحديث
 اه ولقد تنبه الى ذلك العلامة صاحب بن الهدي المغنلي المحرك في حيث يشكوه صنيع البخاري في حق الامام الاعظم وغيره من الائمة في كتابه
 المعروف بالعلم الشاخي في اشارة الحق على الآباء والمشاخي ونص عبارته فيما تنس اليه المجاهرة ص ١٢ وفي آخرها بهذا التعريض والزاوية ك ابى حنيفة
 ومحمد بن الحسن وابن اسحق وداود الطائري وهذا قد اذن له الناس في المعازي وهذا تبعه شطرا من البسطة ثم يردى عن مستور لا يعلم من هو
 ولا ما هو اه قلت صنيع البخاري مع الامام الاعظم يشبه ضيقه مع جعفر الصادق قال الذهبي في التذكرة في ترجمة الامام جعفر الصادق لم ينجح به
 البخاري واجتبه به سائر الائمة اه وكذلك النسائي يذكر الامام اعظم واصحابه الثلاثة السمي واللؤلؤي والشيباني في الضعفاء واداسا القول
 في السمي واللؤلؤي فقال يوسف بن خالد السمي كذاب والحسن بن زياد اللؤلؤي كذاب غيبته اه وهذا من ثلثات اللسان بالهوى و
 العصبية لكن مع هذا تخرج حديث الامام الاعظم ابى حنيفة في سنده ذكره الحافظ في ترجمة الامام ابى حنيفة فلعله رجع عما قاله في حق الامام
 ولعله ذلك حين لقي مصر الطحاوي وجالسه وامسك وادب ما جمل فكم يشكها في شيعي واما الترمذي فغفروى عنه في كتاب العلل من جامعه حيث
 قال حدثنا محمد بن خيثم حدثنا ابو يعلى الحماني قال سمعت اباه حنيفة يقول ما رأيت احدا اكذب من جابر الجعفي ولا افضل عن عطاء بن الى
 سبلح فهذا كما ترى يدل على ان الامام الاعظم عند الترمذي من ائمة المرح والتمديد حيث قيل قوله في هذا الباب ومع هذا فم يذكره بميه

ولما ذهب صاحبيه في كتابه مع بيان مذهبه من هو وذهب في العلم والفقه بيقين وقد بلغ حينئذ في حقيقته في الاتفاق وكان مذهبه سائدا في البلاد حينئذ حتى ان التزدي ادراج فقيهه لم لا يخلو من نوع تعصب مما اشتهر به وقد قال محدث الهند العلامة ابن ابي عمير الشيخ عبدالحق بن محمد شارح المشكاة في مقدمة المطبع القويم في شرح الصراط المستقيم المعروف بشروح سفر السعادت لا شك انه كان فيه نوع تعصب على ائمة اهل الراي والاجتهاد سيما الامام الاعظم ابي حنيفة الكوفي رحمه الله تعالى فانه لما ذكر في كتابه الامام الاجل واصحابه من غير تعصب على ائمة اهل السنة والشراف ولا في موضع واحد من كتابه مع ذكره لاقتران الامام واشتراكه وانظاره كما يذكر اهل الكوفة يريد ابا حنيفة رضي الله عنه اهزلت و قد اثار البخاري عليه لانه لم يذره الخاص وقال المحدث سراج احمد السمرقندي في شرحه على جامع الترمذي الذي صنعه بالفارسية كما ذكره المصنف لفظه بعض اهل الكوفة نالوا ما نالوا من حجة غايته التعصب على حضرت الامام الاعظم كما ذكره الامام البخاري بقوله بعض الناس وقد جاء ذكر اختلاف الائمة في جميع البخاري والترمذي مع اسماهم الا اننا ابا حنيفة رحمه الله فانه لا يذكر ان اسمه الشريف بل يكتفيان عنه اه وقد جاء في كتاب الترمذي في باب اشعار البدن حكاية عن وكيع فيه ذكر ابي حنيفة وفي هذه الحكاية نظروا حال الكلام حافظ العصر تاجم بن تطلون في حقه الامام ومن احسنهم نارا على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه الامام ابو داود والسبستان في رحمه الله فقد روى الحافظ ابن كثير في الانتصار في فضائل الفقيه السجدة المتصل يصحح ابيه قال رحم الله ابا حنيفة كان اماما هاديا والذين بعدهم بالذين بعدهم ابن الصلاح في مقدمة ابن الصلاح وتبعه فيه من جاء بعده كالنودي في اشارته وتقريره وهو سبعة قال ابن الصلاح بعد ذكره اصحاب كتب الحديث الخمسة ولم يذكرهم ابن ماجه سبعة من الحفاظ في ساقهم احسنوا التصنيف وعلم الاتقان بنصا يعلم في اعدادنا اه وذكر الدارقطني و الحاكم وعبد الغني بن سعيد المصري وابانيعم الاصفهاني ومن الطبقة الاخرى ابن عبد البر والبيهقي والخطيب وقد تعقبوا الحفاظ في كثير من اخصار العلوم الحديث لابن الصلاح فقال وقد كان ينبغي ان يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس ولا سيما بين اهل الحديث اه وهؤلاء الذين ذكرهم ابن الصلاح كلهم ائمة شفعوية متعصبية لمذهب الشافعي رضي الله عنه خلافا لغيره ابن سعيد وابن عبد البر قال الحافظ ابن الجوزي في المنتظم اننا نالوا بوزن طاهر من محمد بن طاهر المقدسي عن ابيه قال سمعت اسمعيل بن ابي الفضل القزويني الاصبهاني وكان من اهل الحنفية بالحديث يقول ثلاثة من الحفاظ لا اجمعهم لشدة تعصبهم قلت انصافهم الحاكم ابو عبد الله وابانيعم الاصفهاني وابو بكر الخطيب وصدق اسمعيل وكان من اهل المعرفة اه واما الدارقطني فقال العلامة ابراهيم الحلبي في غنيته المستمل شرح منية المصلح المعروف بالبحر في تعصبه يعني الدارقطني لمذهب الشافعي مع معرفته كصح حديث الجبر بالبصرة فلما اشتهر عليه اعترف انه غير صحيح كذا ذكره السروجي في شرح الهداية اه ونقل الحافظ العيني في شرح الهداية (البنائية) في كتاب الصوم بعد مسائل الفدية عن ابن الجوزي ما نصه قال ابو الفرج (يعني ابن الجوزي) لا يقبل طعن الدارقطني اذا انفرد بما روى من عصبية اه واما البيهقي فقد مر ما قال فيه الحافظ القرشي وقال العلامة السبكي في الزبد في عقود الجواهر المنيفة صلب ومن تأمل كتاب السنن للبيهقي فحق من تعصباته العجب اه وقال الحافظ الذهبي في رسالته في الرداءة اشقة اشكلم يجمعهم بالابو جوب ردهم صلا احمد بن علي بن ثابت الحافظ ابو بكر الخطيب تكلم فيه بعضهم وهو ابو نعيم وكثير من العلماء المتأخرين لا اعلم لهم ذنب اكبر من روايتهم الاحاديث الموضوعة في تاليفهم غير محزون منها وهذا الموضع على السنن والشرائع وما من ائمة من ائمة اهل الراي والاجتهاد في حقيقته رضي الله عنه الدارقطني والخطيب قال العلامة محمد معين السدي في دراسات اللبيب اه وهذا الدارقطني قد طعن في ائمة الائمة ابي حنيفة وضعف ما دار عليه من الاحاديث بسببه وكذا الخطيب البغدادي قد افترط في ذلك ولم يعاينها ومن عدى مع ذهاب مع اتفاق على توثيقه وجلالة قدره وعظيم منقبته التي نال بها العلم في الشرايا على ما يشير اليه قول صلى الله عليه وسلم لو كان العلم في الشرايا لكان رجال من فارس اه وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالح الشافعي في عقود الجواهر ولا تغتر بما نقل الحافظ ابو بكر الخطيب البغدادي مما قيل بتعظيم الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فان الخطيب وان نقل كلام المادحين فقد اعقبه بكلام غيرهم فشان كتابه بذلك اعظم شين وصار بذلك يدنا للكلاب والصفار وان بقا ذرة لا يستلها البخاري اه وقال العلامة جلال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنفلي المتوفى سنة (٩٠٩) في تنوير الصحيفة ومن المتعصبين على ابي حنيفة الدارقطني وابانيعم فانه لم يذكره في الحلية وذكر دونه في العلم والهداه نقله الشافعي في رد المحتار ومع ذلك فقد اعطى ابو نعيم با حاديث الامام ابي حنيفة في جميع فقه سندا اما البيهقي في سننه بحديث الامام ابي حنيفة وليست به الحاكم في مستدركه على الصحيحين وبعده فيه من ائمة الاسلام ويذكره في كتابه معرفة علوم الحديث في النوع التاسع والاربعين في الائمة اشقات المشهورين من التابعين وانما هم من صحيح حديثهم لم ينفذوا المذاكرة والتبرك بهم وذكرهم من الشرق والغرب اذ ما تمس اليه الحاجة صلا وفي صلا من قال انما كانت الشرايا في طبقات الفقهاء في ترجمته داود الظاهري ان كان من المتعصبين للشافعي رضي الله عنه وصفت كتب بين في فضائله واشتار عليه اه واستطال بعضهم سانه بالواقعة في الائمة الفقهاء حتى قال البخاري في التاريخ الصغير سمعت الحميدي يقول قال ابو حنيفة قدمت مكة فانه من اجماع ثلاث سنن لما قدرت بين يديه قال في استغنى القليلة فدا بشن راسي الامين وبلغ الى النخيل اه قال الحميدي في فحول ليس عنده سنن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه في المناسك وغيره كيف يقلد في احكام الله في الموارث والغنائم والزكوة والصوم وامور الاسلام اه قلت في الحكاية لفظ الحمايل يدل على كون الحكاية كذوبة فان لفظ الحمايل يستعمل في مثل هذا الموضع والاعش اذا اراد ان يوصل الى ابي حنيفة وجلا ليكتب له مناسك الحج وقال شيخنا الشافعي اناس في الفقه عيال على ابي حنيفة وقال في حق الشافعي رضي الله عنه احمد بن عبد الله البجلي في الامام الشافعي هو ثقة صاحب راي وكلام ليس عنده حديث اه وقال ابو حامد الرازي كان الشافعي فيها ولم يكن له معرفة بالحديث اه فهذا وشبهه لا يخفى على من احسن النظر والتأمل ما فيه اه قلت ايضا الحميدي يقول قال ابو حنيفة الخوارج الحميدي لم يلق ابا حنيفة وبنينا معا فزفنا اجر الحميدي عن قول ابي حنيفة مع لفظ الحمايل مكان الحمايل ومبلغ علم الحميدي ما جره لفساد قال ابو نعيم في حلية الاولياء اه وحديثنا ابو حمزة بن ابي حاتم شهاب بن ابراهيم ادريس وراق الحميدي قال قال لي الحميدي كنا نزيدان نروي على اصحاب الراي فلم نعلم كيف نروي عليهم حتى جاءنا الشافعي ففتح لنا اه وهذا مبلغ علم الرجل لم يقدر على الروي على اهل الراي والاجتهاد ولم يعلم طريقه يستطيل سانه بالواقعة في ابي حنيفة يا لعجب

اسم له ثلاثة ارباع العلم وبقية اربعه ومن سائر الناس كتاب الرجل من مقالاته انه وذكر فيه الحكاية المرفقة ايضا في كتاب الكفاية
حيث قال ورد في من ابن سريج ان اصبح رجلا من اصحابه يتكلم الى حبيفة له بكلام لم يسمع له من قبل من مقالاته ورد في
عن اسرائيل في حديثه قال كان نعم الرجل ثمان ما كان اعطاه كل حديث فيه لغة واشد لهجة منه فاكرما خلفه والاهراء والوزراء وكان
اذا ناطق به رجل في شيء هتم نفسه ولقد كان سمرقند من اجل اباحيته بينه وبين الفرجة ان لا يخاف ولا يكون غريزي الا احتياجا
نفسه قال وزاد العصرى بعد ذلك واشد لهجة من اوله بما فيه من الفقه وكان قد ضبط من حادوا من الضبط من اهل ذلك من
مناقب الموفق روى عن مالك بن سليمان الهروي سمعت زهير بن معاوية يقول كنت عند ابى حنيفة والابيعين بن الاثرية في مسألة
يدور بها فيما بينهم نصاب رجل من ناحية المسجد فنهضت عن اهل المدينة فقال ما هذه المقاييس وهو فان اول من ناس الشيطان فاقبل عليه
ابو حنيفة فقال يا هذا وضعت الكلام في غير موضعه ابليس روى عن ابي حنيفة قال امره قال امره تبارك وتعالى ما ذللت للملكة اسجدوا لآدم فسجدوا
الا ابليس كان من الجن فسحق عن امره ومن تقيس المسئلة على اخرى لردوا الى اصل من اصول الكتاب ادا سئلت واتفقوا او لم يفتهم
وندر رجول الاتباع فابن هذا من ذاك نصاب الرجل وقال جنت من مقالتي نور الله قلبك كما نورتي قلبي اهدوني صراطا من المناقب روى
عن علي بن الحسين عن عبد الرزاق كنت عند محمد بن ابي نعيم قال المبارك فسمعا محمد بن ابي نعيم قال المبارك فسمعا محمد بن ابي نعيم قال المبارك فسمعا محمد بن ابي نعيم
في الفقه احسن معرزة من ابى حنيفة ولا اشفق من نفسه من ان يرضى في دين الله شيئا من الشك من ابى حنيفة اهدوني صراطا من المناقب روى
روى بسنده الى الامام مالك قال لم قال ابو حنيفة في الاسلام قال قيل شيئين الغايين سأل قال الموفق قلت وذكر اشتهى بن ابى حنيفة
قال في الفقه ثلاثة وثلاثين اصلا في العبادات وخمسة واربعين اصلا في المعاملات ولولا ضبط هذا الفقه - - لفتى
اناس في ضلال اليوم القضاة اهدوني هذا كفاية لطالبي الهداية -

وفاتہ الامام ابی حنیفہ رضی اللہ عنہ

[illegible]

وتبين انه قرئ في اليوم الذي ولد فيه الامام الثاني رضي الله عنه وكان في بغداد ودون بقعة الخيزران وقبره هناك مشهورين بالعلم
الموت بعد فترت نفسه دوسا جد صلى عليه الحسن بن عماره صلى عليه ست مرات من كثرة الزحام والفرح صلاة عليه ابنه حماد ولم يقدر
على دفن الى بعد العصر من كثرة الزحام وجار المنصور صلى على قبره وكث الناس يصون على قبره اكثر من عشرين يوما وروى الموفق ١٩٩
عن علي بن ميمون قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول اني لا تبرك بالي حنيفة اجماعا الى قبره في كل يوم يعني زارا فاذا عرضت لي حاجة
صليت ركعتين وجئت الى قبره وسكنت اليه الحاجة عنده فاجعل مني من تقضى احواله وقد زار ابن المبارك قبره كما في مناقب الموفق ٢٠٠
عن قيس بن عثمان المرزبي يقول قدم هذا المرحوم المبارك بغداد فقال ولوني على قبري حنيفة فدلوا عليه فقام على قبره فقال يا ابا حنيفة
رحمك الله ان ابراهيم الملقب بترك خلفاوات حماد بن ابي سليمان وترك خلفاوات يا ابا حنيفة ولم تترك على وجه الارض خلفا مني
بجهد اشد اياه هذه قطرة من بحر عظمة خضاد ومناقبه ذكرتها من يقدر على احصائها وروى في فضائله مناقبه رحمه الله رحمة واسعة وطلا قبره و
وسموا وروى الشافعي رضي الله عنه في الارزاق الاخبار اللهم احشرنا في زمرة برحمتك يا ارحم الراحمين وصل على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين .

فصل اخر تنبيه ضروري للبصرة به عليه لفاضل النعماني فيما تيسر اليه الحاجة مكملا من تعليقه بدفع عبارة الانصاف
برمة والامامة وقع في الانصاف بعد ما من قوله كان ابو حنيفة الزهبي بمذهب ابراهيم واقرانه لا يمازوه الا ما اشار اليه وكان عظيم الشأن
في التفرغ على مذهبه دقيق الشفر في دجوه التفرجات مقبلا على القروى اتم اقبال وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلنا فخلص اقول ابراهيم
من كتاب الآثار لمحمد وجامع عبد الرزاق ومصنف ابن ابي شيبة ثم قد ابراهيم بمذهب غيره لا يفارق تلك المذبة الا في مواضع يسيرة وبه في تلك
العسيرة ايضا لا يخرج مما ذهب اليه فقهاء الكوفة اياه في الانصاف فهذا الكلام لا يثبت برنيع جناب الامام كيف وفيه الحكم عليه بان مكانه
في الفقه مكان المتبع لم يات بمجدي الا في التفرغ وسرعة التفرغ وهو يجمع كل الانتفاع ناقلا كل النقل لابراهيم واقرانه لا يخرج عن اراهم
ولا يمازواهم هم اجتهدوا في ان يخرجوا في اقول فهذا كلاما يكونه ادبير فخرج على اقول ابراهيم واقرانه فهذا الكلام يجعل الامام الاعظم حلالا
او في حكم المقلد الملتزم ولا شك ان في هذا الحكم لما كان في حنيفة الذي هو امام الامة ومقتدى اكثر الامة والحق كلهم عيال عليه في الفقه كما
صرح به الامام الشافعي رضي الله عنه واما ما قال رحمه الله ان شئت ان تعلم حقيقة ما قلنا فخلص اقول ابراهيم من كتاب الآثار وجامع
عبد الرزاق والافراد ابراهيم في تصانيفه اذا اتي بدعوى ياتي بكلام يدرش الناظر في حق محمد الله قد طالعنا كتاب الآثار ونخصنا اقول ابراهيم بنعني رضي
الله عنه ثم قال في كتابه جدهم الامام محمد بن ابي محمد كما اجتهدنا في اقرانه وقرانه في كثير من المواضع يترك راي ابراهيم ورايه يادون
كان لا يكون لارا ابراهيم بنعني اثرا خاصا في تفتية الامام الى حنيفة واجتهاده كما ان لارا سعيد بن المسيب تاثيرا كبيرا في تفتية الامام مالك
واجتهاده وبعثاني ذلك جزءا مسندنا ما خالف فيه ابو حنيفة ابراهيم بنعني ولله في الاستدلال في زهرة نقد احسن الدفاع عن الامام الاعظم في هذا الباب
في تصنيف المعروف بابو حنيفة فانوهوا اجماعا كيف وقد روي في الحاشية في كتابي بن معين عن ابي حنيفة ما نصه اما اذا انتهى الامر الى ابراهيم واشيى و
الحسن وعطاء فاجتهدوا كما نقلناه سابقا فاك شواهد ما قلنا (١) روى الخطيب في تاريخ بغداد ٣٣٥ بسنده المتصل الى ابي
حنان قال سمعت اسرائيل يقول كان نعم الرجل النعمان ما كان احفظ لكل حديث فيه فقه واشد محصيه عنه واعلم بما يميز من الفقه وكان قد ضبط
عن حماد بن النضر الطحاوي واسرائيل بن ابراهيم بن اسحق السبيعي الامام الحافظ ابو يوسف الكوفي كان حافظا لاجتهاد صاحبنا صاعدا من ادوية العلم
كما قال الذهبي في التذكرة (٢) وروى الخطيب ايضا عن بشر بن الوليد قال سمعت ابا يوسف مارا ببيت احد العلماء فسمعت الحديث وموضع الحديث
التي فيه من الفقه من ابي حنيفة تابعه بغداد ٣٣٥ (٣) وروى ايضا عن محمد بن ساعدة قال سمعت ابا يوسف يقول ما خالفت ابا حنيفة الا
رايت مذهبه الذي ذهب اليه في الآخرة وكنت ربما طلت الى الحديث فكان هو البصر بالحديث الصحيح في صحيحه واليوسف الامام
قال فيه الامام احمد بن حنبل انه ابصر الناس بالاثار كما اوردوه السمعاني في الانساب نقله الشيخ العلامة عبد الحمى الكلبكي في التعليق المسجد
صلا (٤) روى الامام الصمري في مناقب الامام ابي حنيفة بسنده المتصل الى علي بن صالح قال كان ابو حنيفة شديدا لخص عن الناس من
الحديث والمفسر فيعمل بالحديث اذا ثبت عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه وكان عارفا بحديث اهل الكوفة شديدا الانتفاع لما
كان عليه الناس ببلده وقال كان يقول ان كتاب الله نسخا ونسخا وهو خا و كان حافظا لنقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم الاخير الذي قبض عليه فوصل الى اهل بلده اياه وانه الكتاب نسخا خطية محفوظة في مكتبة المجلس العلمي بركاتي وقلت قد جاء به شيخ الحديث
مولانا محمد يوسف البزوري من مصر بما رواه الاستاذ محمد زاهد الكوثري نور الله مرزقه (٥) علي بن صالح هذا هو الحديث المشهور اخو الامام الحسن
بن صالح بن حي (٥) وروى الخطيب بسنده الى ابن المبارك قال ان كان الاثر قد عرف وانتهى الى الراي فزاي مالك وسفيان وابي
حنيفة وابو حنيفة احبهم وادهم فطنة واخبرهم على الفقه وهو الفقه الثلاث (٦) وروى صدر الامة المكي في مناقب الامام الاعظم ٣٥٥
بسنده الى الامام الحافظ عبد الله بن داود الخزيم قال كان والشر ابو حنيفة انفع للمسلمين - يعني حماد بن سلمة وحماد بن زيد والحامدان
حمادان (٧) وروى الخطيب بسنده الى ابي حنيفة قال دخلت على ابي جعفر امير المؤمنين فقال لي يا ابا حنيفة ممن اخذت العلم
قلت عن حماد عن ابراهيم عن اصحاب عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس اياه تاريخ بغداد ٣٣٥ انتهى
تنبيها اخرها وان كان لا يتعلق بكتاب الآثار لكن له تعلق باصل ابي حنيفة في قبول الحديث ورواه قال الفاضل النعماني
بعد بيان ان الصياغة متفان كثره مقل وبعد نقل عبارة الوابل العيب في الحكم الطيب هذا قد كان بعض انتقادات من فقهاء الصحابة
على بعض هؤلاء المولعين بحجة التحدث الذين ليسروا الحديث سردا من جهة عدم موافقتها قواعد الشرع على اصولهم فقد روي ابن ماجه
في سننه عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤمنوا بما غيرت النار فقال ابن عباس انما ضامن الحميم
نقال له يا ابن اخي اذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا فلا تعزب له الا ما قال اياه واخرج احمد في سننه عن ابي حن الانصاف

ان علي بن ابي طالب علي عايشة فقالا ان ابا هريرة يحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول انما الطيرة في المرأة والدابة والدار قال فطارت مشتقة منها
الى في السواد وشقة منها في الارض فقالت والذي انزل القرآن علي اني انما كان يقول ولكن بني النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كان
ابن ابي هريرة يقولون الطيرة في المرأة والدار والدابة ثم قرأت عايشة ما صاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب الله او آياته والعذر
في ابا هريرة رضي الله عنه انه سمع آخر الحديث ولم يسمع اوله فاداه كما سمع فقد اخرج الطيالسي في مسنده عن مكحول قيل لعائشة ان ابا هريرة يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشوم في ثلاثة في الدار والمرأة والفرس فقالت عايشة لم يحفظه ابو هريرة لانه دخل ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول قاتل الشوم يذبحه يقولون ان الشوم في ثلاث في الدار والمرأة والفرس فسمع آخر الحديث ولم يسمع اوله واخرج الطيالسي ايضا
عن علقمة قال كنا عند عائشة فدخل عليها ابو هريرة فقال يا ابا هريرة انت الذي تحدث ان امرأة عذبت في برة لهاربطت لم تلعها
ولم تقبلها فقال ابو هريرة سمعت من بني النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اتدري ما كانت المرأة قال لا قالت ان المرأة مع ما فعلت كانت كافرة
ان المؤمن اكرم على الله من ان يغضب في برة فاذا حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر كيف تحدث اه واستندراكات عائشة
على ابا هريرة اوردا كثيرا في السيرة في عين الاصابة فيها استدركت السيدة عائشة على الصابنة ونما ذكرنا في صحيحه انتهى ص و غرض من نقل هذا
العبارة ما قاله الفاضل النعماني في تعليقه على هذه حيث يقول ولعل هذا هو السبب في توقف الامام الاعظم في قبول آرائه في ابا هريرة فعاش
عنه اذا كان منفردا فقد روى الامام ابو جعفر الشيرازي (نسبة الى قرية من قرى بلخ بسنده المتصل عن ابي طيع البلخي قال قلت للامام ابي
صفيحة رضي الله عنه رايت لورائت راياد راي ابو جبر راي اكننت تدع رايك لرايه قال نعم فقلت ارايت لورائت راياد راي عمر راي
اكننت تدع رايك لرايه فقال نعم وكذلك كنت ادع راي لوراي عثمان وعلي وداود الصابنة ما عدا ابا هريرة والسن بن مالك وسمرة بن
جندب انتهى قال الشعرا في الميزان ص ١١ قال بعضهم ولعل ذلك لنقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على مدارك الاجتهاد وذلك لانهم
في عدالتهم واثق فيهم اكثر كثير الاخذ بقول الاحداث من الصحابة رضي الله عنهم لو فهم على ما استقر الامر من الشرائع دون ما نسخ
كما يقول عنه ملك العلماء الامام علاء الدين الكاشاني في البداية ص ١٩ انتهى ومن هنا نجل اعراض من الزم الحقيقة بترك حديث
المعصرة وحديث الثقلين وحديث خبار البائع والمشتري وغير ذلك من الآثار لاها لا توافق وتطابق الاعمال والقواعد واجتمعت
عليه الامتداد والشرايط (بصورة مفيدة) وكل ما يذكره فقها نازحهم الله تعالى من الاحاديث والآثار التي تعارضهم من غير بيان سند
ولا يخرج كما يفعل السرخسي في المبسوط والكاشاني في البداية والمرغنياني في البداية هي الاحاديث والآثار التي وجدوها في كتب المتأخرين
المتقدمين كالامام الاعظم وصاحبيه وابن المبارك والحنبل واللوحي وابن شجاع والقبلي وعيسى بن ابان والخصاف والطحاوي والوكشي و
الجصاص رحمهم الله تعالى ثم يأتي المحرجون على البداية والمختلصة وغيرهما فيطعنون هذه الروايات من البدووين المولفة بعد الماتين
لاصحاب الحديث واذا لم يجدوا فيها حكما عليها بالغاخرة ويظن بعضهم في سواد الامانة الفقهاء من السوء فينسبهم اليها قلعة المعركة بالحديث
وحاشا لهم عن ذلك بن السرخسي والكاشاني وا
اعتمدوا في هذا الباب على انهم المعروفين بالحفظ والاشقة والامانة كما اعتمد
ابن عسوى في مصابيه على اصحاب البدووين المشهوره قال حافظ العصر قاسم بن قطلوبغا ان المتقدمين من اصحابنا رحمهم الله كانوا يعملون
المسالك الفقهية وادلتها من الاحاديث النبوية باسنادهم كما في يوسف في كتاب الخراج والامالي ومحمد في كتاب الاصل والسير وكذا
الطحاوي والخصاف والرازي والحرشي الا في المختصرات ثم جاز من اعتماد كتب المتقدمين واورد الاحاديث في كتب من غير بيان سند
ولا يخرج فسكت اناس على هذه الكتب ولو شكنا سر ذلك من اقلته هذه الاحاديث التي حكم عليها مولانا المحرجون بالغاخرة وهو موجود
في كتاب الآثار مثلا امثلة كثيرة ولكن المقام لا يتسع له وللبسط موضع آخر نعم يظهر من هذه التحقيقات تلقى المحدثين
الذين جازوا بعد الماتين وادخلوا هذه راجع غنية الامعي فيما فات من تخرج احاديث البداية للزيلي طبع معروفي في مكتبتي موجودة
(قائمة مفيدة جدا) عبد الله بن المبارك من الحقيقة كما في الجواهر المضيئة وقال في تذكرة في ترجمة وكيع بن الجراح ناقل عن ابن ميين
كان يعني وكيع يعني يقول ابي صفيحة قال وكان يبي القطن يعني يقول ابي صفيحة ايضا قد نقل الله في ميزان الاعتدال
في ترجمة حماد بن سلمة كان شعبة رايه راي الكوفيين اه قاله الفاضل النعماني في ما منس اليه اجماعه ص ١٢

فصل آخر امارا في كتاب الآثار عن الامام الاعظم ابي صفيحة رضي الله عنه هو الامام الفقيه الحافظ الشهير كما قال الدارقطني
في غرائب مالک نصب الراية توفي في مالک بيزان الاعتدال الصدوق كما قال علي بن المدني شيخ البخاري كما في المستطاب لابن الجوزي
ويجوز المنفعة لابن جرير ابو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني لسبب ادلاء على اختلاف الاقوال فيه وقد ترجمته في اول باب كتاب
الاشارة في تعليقاتي مختصرا وهذا ذكرنا في بلوغ الاماني لفضيلة السجاسة الكوشري وجزر الذهبي وغيرهما من كتب المناقب للعلماء كمن
بالاختصار وقد ترجم مولانا الحسن بن فرقد الشيباني ابن عساكر في تاريخ دمشق وروى عنه بالعرف والاشرة وقال ابو حازم الفقيه الحنفى شيخ الامام
الطحاوي اصد من قرية قرب اربطة بفلسطين اعزها واعرف توامان اهلها ثم انتقلوا الى الكوفة اه اخبره الصيرفي بسنده في اجاب ابي صفيحة
واصحابه وهو مخطوط منقول من نسخة مصر عند شيخنا المحدث مولانا السيد محمد يوسف البزري نزل كراشي ولعل نقله عند المولى ابي الوفاء
الوفائي نزيل حيدرآباد الدكن وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى اصد من الجزيرة وكان ابو جندب قد قدم واسط ولده محمد بن سنان
الحنيني وثلاثين دامة وقال الخطيب في تاريخ بغداد اصد من ابي قرية تسمى حرسنا قدم ابو جندب بواسط وثلاثين دامة
ولعل الصواب ان اصد من الجزيرة من فتوح بني شيبان من ديار بدين ثم صار والده في جند الشام واثرى فاقام الهجرة في حرسنا بقرية في
فلسطين وكناهما من ارض الشام ومن هناك انتقلوا الى الكوفة وفي اثناء اقامته ابي واسط لاجل عمل كان والده قوله بها ولده ثم
عادوا الى الكوفة بها كانت نشأته وانا الحديث عند محمد بن ابي حنيفة والي يوسف وغيرهما من مشايخ كثيرة بالكوفة والبصرة والمدينة ومكة
والشام وبلا والعراق بل جمع الى علم ابي حنيفة واني يوسف علم الاوزاعي والثوري ومالك رضي الله عنهم حتى اصبح ابا يمين شاذلي فقه

تويا الى التفسير والحدوث حتى في اللغة باتفاق اهل العلم من لم يعصب تعصب وهو القائل وحدثت ثلاثين مائة حضرت نفسي في اللغة والشعر والنقد
 الاثر في اللغة والحدوث كما صرح عن طريقه واما ما شاهد في الحديث فقد عرفت بعضهم في فضل الرواية من غير الى حفيضة من الكتاب والتفصيل
 لهم مختصر ان ابن الكوفة ابو حفيضة واسمى بن ابي خالد وسفيان الثوري وسمر بن كدام وملك بن مغول وقيس بن الربيع وعمر بن زور
 بكير بن عامر وابو بكر الهنشي وعمل بن حمز الصبي وابو كريمة يحيى بن الجلبج ابي عبد الرحمن بن عبد الله بن قتيبة السجدي واسمى بن
 يونس وسلام بن سليم وسلام بن سليمان وابو معاوية العزري وزرارة ابو يوسف واسمى بن ابراهيم ابي زعيم بن زهران واصل بن عطاء
 ويونس بن ابي اسحق السبيعي وعبد الجبار بن العباس الهرازي ومحمد بن ابان بن صالح القرظي وسعيد بن جبير الطائي وابو فرقة عروة بن الحارث
 الهرازي وابو زهير العلوي بن زهير بن اهل المدينة مالك بن انس وابراهيم بن محمد بن ابي يحيى وعبيد الله بن عمر واخوه عبد الله وخارجة عبيد
 بن سليمان ومحمد بن هلال وصالح بن عثمان واسمى بن رافع وعطاء بن خالد واسمى بن حازم وشام بن سعد واسمى بن زيد الليثي وداود
 بن قيس النخعي وعيسى بن ابي عيسى النخعي وابو عبد الرحمن ابن ابي الزناد ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب وخشيم بن عواك ومن اهل مكة سفيان بن
 عيينة الكوفي وزمعة بن صالح واسمى بن عبد الملك وطلحة بن عمرو وسفيان بن سليمان وابراهيم بن يزيد الاموي وذكرنا ابن اسحق وعبد الله
 بن عبد الرحمن بن علي الشافعي الطائي ومن اهل البصرة ابو العوام عبد العزيز بن الربيع وشام بن عبد الله والربيع بن النضر وابو حمزة
 عاصم بن عبد الرحمن وسعيد بن ابي عروبة واسمى بن ابراهيم البصري والمبارك بن فضالة ومن اهل واسط عباد بن العوام وشعبة بن
 الجراح وابو مالك عبد الملك النخعي ومن اهل الشام ابو عمر وعبد الرحمن الاوزاعي ومحمد بن راشد الكوفي واسمى بن عياض المحمدي
 ثور بن يزيد الدمشقي ومن اهل خراسان عبد الله بن المبارك ومن اهل اليمامة ايوب بن عتبة اليامي وغير هؤلاء من تلك البلاد وغير
 ولم يزد في الرواية عن اقرانه وعن دونهم كما هو شأن الاكابر في مدايتهم عن الاصل فلو ما طارعتهم في الحسن في الاتفاق وسارت تصانيفهم
 الركبان قصده الناس من اتاوى البندان للتحقق عنده حيث كان بلغ على مراتب لاجتهاد وان كان يحافظ على انتسابه لابي حفيضة الطائي
 حرزنا ما لجعل يده عليه في اللغة ولم يضيع استمراره على انتسابه من هذا من مرتبة الاقدمين لا يعرف مراتب الرجال وتعصب استقصاء من تخرج
 فيكتفي بنائهم كرجلة من اصحابه وتلاميذه ليعلم انه شيخ المجتهدين في عصره منهم ابو حفص البجلي البخاري احمد بن حنبل ابي حنيفة
 البخاري يلقب فقه اهل الراي وجامع الثوري قبل رحلاته وابو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني وده اخفرت الكتب الستة في مشارق الارض
 ومخارجها وابو عبد الله محمد بن ابي اسحق الشافعي احد الائمة الاربعة وابو عبيد بن مسلم الهروي ذلك الامام المجتهد الكبير وعمر بن ابي عمير الهرازي ومحمد بن
 سماعة القتيبي وعلي بن محمد بن شداد الرقي من حلة من روى الجماعة الصغير والكبير وعلى بن منصور الرازي وابو بكر بن ابي مفضل واسمى بن الفرات
 القيرواني بدون مذمب مالك شيخ سحر ومحمد بن مقاتل الرازي شيخ ابن جرير ويحيى بن معين الغطفي امام الجرح والتعديل وعلى بن سلم الطوسي
 موسى بن نصر الرازي وشادون حكيم البجلي والحسن بن حرب الرقي وابن جليل وابو العباس حميد وابو التوتية ربيع بن نافع الجلي وعبيد الله بن
 ابي حفيضة الدوسي وابو يزيد عمر بن يزيد النخعي ومصعب بن عبد الله الزهري وايوب الحسن النيسابوري وخلف بن ايوب البجلي وعلي بن
 حبيب وعقيل بن عبيدة وعلي بن هيران وعمر بن هير ويحيى بن اكرم وابو عبد الرحمن المؤدب مؤيد آل شييب وعلي بن الحسن الرازي وشام
 بن عبيد الله الرازي وابو جعفر احمد بن محمد بن هيران النسوي راوي الموطأ عنه وشعيب بن سليمان الكلباني راوي الكلبانيات عنه وعلي بن
 صالح الجرجاني راوي الجرجانيات عنه وابو بكر ابراهيم بن رستم المروزي راوي النوادر عنه والوزكري يحيى بن صالح الوحاظي المحمدي شيخ
 البخاري باشام وابو موسى عيسى بن ابان البصري راوي الحجج على اهل المدينة عنه ومؤلف كتاب الحجج الكبير وكتاب الحجج الصغير وكتاب الروي على المراسي
 والشافعي في قبول الاخبار وسفيان بن سحبان البصري صاحب كتاب الخلل وغيرهم ومحمد بن عمر الرازي راوي عنه كما هو روى عن الرازي
 وذلك من روى الاقربان بعضهم من بعض وعند ما بدأ الموطأ يذيع في اوايل عهد المهدي رحى محمد الى مالك ولازم ثلاث سنين وحمل ما سمعه
 من لفظ مالك من الحديث نحو سبعة حديث مسند سمع من سائر شيوخ المدينة في هذه الرحلة زيادة على ما كان سمع منهم في رحلته وروى
 الخطيب بسنده عن يحيى بن صالح انه قال قال لي ابن اكرم قد رايت ما سمعت منه وراقت محمد بن الحسن فاهما كان اخف نقلت محمد بن الحسن فاهما نقلت
 اخف من مالك وقال الذهبي انتهت اليه دراسته الفقه بالعراق بعد ابي يوسف وتفقه به المدة ونصف التصانيف وكان من اذكيا العالم وكان محمد بن
 الحسن رحمه الله ذكيا متفقا الذين سريخ الخطا طوى الذكر وتناهى الى المعالي جميل الخط والخلق للغاية سميا خفيف الراح متلما صحة وقوة نشأ
 في بلية العيش ببيت والده السري الهشري بالكوفة ولما بلغ سن التمييز تعلم القرآن الكريم وحفظ منه ما تيسر له حفظه واخذ يحفظ دروس اللغة
 العربية والرواية وكانت الكوفة اذ ذاك مهد العلوم العربية ودار الحديث والفقه منذ نزولها كبار العلماء واتخذ ما على بن ابي طالب كرم وجهه
 عاصمة الخلافة ولما بلغ سنة اربعة عشر سنة حضر مجلس ابي حفيضة ليعلم به فاسألوا ما تقول في غلام احتمل بالليل بعد ما خطي
 الغشاء هل يعيد الغشاء قال نعم نعم فقام واخذ نعله واغاد الغشاء في زاوية المسجد واول ما تعلم من ابي حفيضة فلما رآه يعيد الصلاة اعجب ذلك
 وقال ان هذا لصبي يلعب انشاء الله تعالى وكان كما قال ثم انقضى الله سبحانه في قلبه حب التفقه في دين الله بعد ما رأى جلال مجلس الفقه فنادى
 المجلس سيد التفقه فقال له ابو حفيضة استقم القرآن اولالان المتفقه على طريقة ابي حفيضة في حاجة شديدة الى ذلك لانه ما دام الاحليلج بالقرآن
 جيسر لا يعيد عنه الى حجة سواء وله المنزلة الاولى في الحجته عنده حتى ان عمواته قطعية فيما لم يبلغه تخصيص فغاب سبعة ايام ثم جاء مع والده و
 قال حفظته وسأل ابا حفيضة عن مسألة فقال له ابو حفيضة اخذت هذه المسئلة عن غيرك ام انشأتها من نفسك فقال من عندي فقال ابو حفيضة
 سألت سواي الرجال اوم الاختلاف الينا دالي المحلقة ومن ذلك الحين اقبل محمد الى العلم بكلية يلزم حلقه ابي حفيضة ويحبب اجوبة المسائل
 في مجلسه ويدونها بعد ان لازمه اربع سنين على هذا الوجه بات ابو حفيضة رضي الله عنهم اتم الفقه على طريقة ابي حفيضة عند ابي يوسف ثم روى
 الى مالك ولازم ثلاث سنين وحمل ما سمعه من لفظ مالك من الحديث نحو سبعة حديث مسند سمع من سائر شيوخ المدينة في هذه الرحلة

زيادة على ما كان سمع منهم في رحلاته السابقة وموطاه بعد من اجمد الموطات ان لم يكن اجمد مطلقا لا سمح من لفظه بتردي مدة ثلث سنوآت و
لانه يذكر بعد الاحاديث الاواب ما اذا كان تلك الاحاديث اخذ به فقهاء العراق او اهل غيره مع سرد الاحاديث التي خالفوا تلك الاحاديث وذهب فريه
يتاثر بها موطاه من باقي الموطات كذا نقله المولى ابو الوفاء اللافاني في مقدمته تعليقته على كتاب الآثار وعندي بلوغ الاماني وجزء الذهبى في مناقب
الامام الراصحاب ومناقب البرازي ومناقب المرتضى ومقدمته التعليق المجد وغيره من كتب التراجم وكذا انفع الكبير لمن يطالع المجامع الصغير
فولت نقله المولى المزيور جزاء الله عنا خير الجزاء

ثناء الائمة على الامام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

قال الامام الشافعي امن الناس على في الفقه محمد بن الحسن رواه الخطيب عن الحسن بن محمد الخلال عن علي بن عمر الجعفي عن علي بن محمد الغضائفي عن
احمد بن حاد بن سفيان عن المزيور عنه وذكر السمعي عن ابراهيم بن الشافعي ان قال اعانني الله برجلين باين عبيته في الحديث وسجد بن الحسن في الفقه
وعن الربيع عن الشافعي ليس لاحد على منه في العلم واسباب الدنيا ما محمد على وكان يترحم عليه في عامة اوقاته ومن ابن ساعته ان محمد بن الحسن
جميع من اصحابه نحو مائة الف درهم للشافعي مرة بعد اخرى وروي الذهبى في جزئه عن ابي سعيد بن يوسف القزويني ان سمع الشافعي يقول ما رأيت
اعلم كتاب الله من محمد كانه نزل عليه وروي الطحاوي عن ابن ابي عمران عن الطبري ان سمع معلى بن منصور يقول لعيسى بن يوسف بهيئة القضاة
نقال لي يا معلى من تزم اليوم قلت الزم محمد بن الحسن قال الزم فانه علم الناس وذكر ابن ابي العوام الحافظ بسنده ان مالك بن انس قال يروى
وعند اصحاب الحديث ما يتينا من ناحية المشرق احد فيه معنى وكان لي الجماعة محمد بن الحسن فوثقت عليه فقال الان لا بد الفقه اعد وانت تعلم
ان اناه ابن المبارك وروى عبد الرحمن بن مهدي وهو تفضل بهذا اللفظ عليهم وذكر بسنده ان الشافعي قال ما رأيت اعلم كتاب الله من محمد بن الحسن
من محمد بن الحسن كانه عليه نزل وقال ايضا سمعت احدا قاطعا يقول ما رأيت ان القرآن نزل بلفظه غير محمد بن الحسن ولقد كتبت عنه عمل جليل
بحق ذكره قال واما ذكرت السجتي الذكر لانه يحكي اكثر ما يحكي غيره من الابل وذكر ايضا ان المزيور قال له رجل قال محمد فقال له من محمد قال ابن
الحسن فقال مرحبا بيني لا اذن سمعوا والقلب هما ثم قال ما انا قلت الشافعي قاله وذكر البصري بسنده ان الشافعي قال ما رأيت اعلم كتاب الله من محمد بن الحسن
بالحلال والحرام والعلل والناسخ والمنسوخ من محمد بن الحسن وقال ايضا لو انصف الناس الفقهاء لعلموا انهم لم يروا مثل محمد بن الحسن
ما جالسنا فقهائنا فقه من لا نقت لسانى بالفقه مثله لكان يحسن من الفقه واسباب شيئا يعجز عنه الاكابر اراه وقال ايضا ان لا ساذجة
على لما كان محمد بن الحسن وقال ايضا لقد كتبت عن محمد بن الحسن وقريه دولا وما فتن لي من العلم بالفتن والناس كلهم عيال على اهل البيت
واهل الكوفة كلهم عيال على ابي حنيفة وذكر الخطيب بسنده قال الشافعي لرجل قال لا خالفك الفقهاء دهر رأيت فقهائنا الا ان يكون ابن
محمد بن الحسن فانه كان يملأ العين والقلب وما رأيت مبدئا نفاذ من محمد بن الحسن وقال ايضا من الناس على في الفقه محمد بن الحسن وذكر
الذهبى في جزئه ومارواه ابن كاس السخفي عن احمد بن حاد بن سفيان عن الربيع عن الشافعي ان قال ما رأيت اعقل ولا اذ ولا انذر ولا
اورع ولا احسن نطقا من محمد بن الحسن واخرج ابن ابي العوام بسنده عن داود الطائى ان قال في حق محمد بن الحسن وهو حدث ان عاش
تسكون لشران وعن ابي يوسف في حفظ محمد بن الحسن وهو شاب كذا يكون الحفظ ومن يحيى بن معين كتبت المجامع الصغير عن محمد بن الحسن
واخرج البصري بسنده عن ابي عبيد الله قال ما رأيت احدا اعلم كتاب الله من محمد بن الحسن وذكر الخطيب في تاريخه صرحا بسنده الى ابي حنيفة
بن حاد بن ابي حنيفة ان قال كان محمد بن الحسن له مجلس في مسجد الحوثة ومروان بن عثمان سنة اعد وذكر الذهبى في جزئه ويحيى بن محمد بن الحسن
ذكره مفردا وعقل تام وسود وكثرة ملاوة قال الطحاوي سمعت احمد بن ابي عمران يحكي عن بعض اصحاب محمد بن الحسن ان محمد كان حزين في كل يوم
وليلة فقلت القرآن قال ابو حازم سمعت جبر بن محمد العمري يقول انما اخذ ابن ساعته وعيسى بن ابا حسن الصلاة من محمد بن الحسن وقال ابن
سعد نشأ بالكوفة وطلب العلم وطلب الحديث وسمع سماعا كثيرا وجاهل با حنيفة وسمع منه ونظر في الراي فغلب عليه وعرف به ونفذ فيه وقدم بغداد
فنزله واختلف اليه الناس وسموا منه الحديث والراي اهد وذكر الخطيب بسنده عن علي بن المدني ان سئل عن محمد بن الحسن فقال صدوق و
شده في المنتظم لابن الجوزي وتبجيل المنفعة لابن حجر وقال الذهبى في جزئه احتج الشافعي به في الحديث اهد ما في بلوغ الاماني بالاختصاص من غير
ترتيب واكثر الشفاء عليه الائمة والعجب من الحافظ ابن جرير انه ذكر حجة محمد بن الحسن في لسان الميزان ونقل ائوال الرجال في حرجه على قوله
جسبي ولم يجب عنها وسكت عليها ثم احتاج في الجوزي ان لا يثبت من نفع الباري الى اثبات اجلاء الائمة الاربعة على ان الجمعية ذرية باطله
فنفق هناك بالسند قول محمد بن الحسن في الروي الجمعية انها مخالفة لما ذهب اليه الصحابة رضي الله عنهم فيجب من صحبتها فثبت بقوله
اجلاء الائمة الاربعة على كونها ذرية باطله لا يعلبها ويدنه في الكتب سامح الله عنا وعنه واذكر ابراهيم في موضع مناسب شيئا يتعلق بالفظ
من تعليقاته ذبول تذكره الحافظاتكون على بصيرة سجالة في بيان محمد في الاضافات وان شئت تصديق قول راجع الدراكمات له ولتعلقات
الحافظ السجدي تلميذه الخاص عليها قد نبه على ذلك السجدي في موضع من التعليقات هذا قال المولى ابو الوفاء في مقدمته لكتاب الآثار نقله من
بلوغ الاماني في صلا من المقدمة -

قصبا ينف الامام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

لم يصل اليها من اى عالم في طبقة كتبت في الفقه قد راى وصل اليها من محمد بن الحسن بن كتهى العماد للكتب المدونة في فقه المذاهب
فكم رأينا بين الباحثين فضا عن نفاة الشرع الفقهاء من يرعب رتبة صادقة في نشر كتب محمد بن الحسن اعترافا منهم بان كتمته
هي اساس الكتب المدونة في فقه المذاهب ولا يخفى مبلغ استفاد الكتب المدونة في المذاهب من كتب محمد بن الحسن فالاسدية انما
هي اصل المدونة في مذهب مالك انما الفت تحت من كتب محمد والشافعي انما الف تدميه وعبده بعد ان نفقه على محمد كتب كتمته

وحفظ منها ما حفظ وابن جنبل كان يجاوب في المسائل من كتب محمد وكذا من بعدهم من الفقهاء فأكثرا وصل اليها من كتبهم كتاب الاصل
 المعروف بالمبسوط وهو الذي يقال منه ان الشافعي كان حفظه دائف الايام مما كاد الاصل والاصل من حكمهم اهل الكتاب بسبب مخالفتهم قائلما هذا
 كتاب محمد الا صغر كلفيت كتاب محمد الا كبر وهو في ستة مجلدات كل مجلد منها مائة وخمسة عشر ورقة في رواية جادة من اصحابه مثل ابي سليمان الجوزجاني
 ومحمد بن سلمة التميمي ومحمد بن سامة والوفض الكبير احمد بن حفص البخاري وقد روي عنه سبعة اذواعا عظيما هذا الكتاب يمتدح على فروعه بخلق عشرات
 الاث من المسائل في الحلال والحرام لا يسع الناس حبلها وتوجد عدة نسخ كاملة من في خزائن الاستانة منها ما هو في ستة مجلدات وهي نسخة
 فيض الله فيها ما هو في اربعة مجلدات وهي نسخ كتبت عاطف رجاء بشرى الدين ورقة مصطفى باشا مراد ولد ائدها نسخ مراد ولد وكتبها من
 رواية الجوزجاني وما وصل اليها من كتبها مع الصغير وكتبها مباركة مشتمل على نحو الف وخمسة مائة وثلاثين مسألة قد روي فيه الاختلاف
 في مائة وسبعين مسألة ولم يذكر القياس والاستحسان الا في تسليتين وقد روي عنه سبعة اذواعا الباطل والباطل في شروحه احوال استغنى الشيخ عليه
 اكلتوى في النافع الكبير من مطالع الجامع الصغير وذكر شراعه ومن جملة روايته في اثبات الشيوخ الجوزجاني وابو حفص وعلي بن معبد وروى ابو طاهر الدبالي
 والزهري في وليس فيه خبر من المسائل وكان سبب تأليفه ان ابا يوسف طلب من محمد بن عبد الله بن زعفران تأليف المبسوط ان يوفق كتابا جامع فيه ما حفظه
 مما رواه له عن ابي حنيفة فجمع هذا الكتاب ثم حوذه عليه فقال لنا حفظه عن ابو عبد الله الا ان اخطا في ثلاث مسائل فقال محمد اخطأت ولكن ليس
 الرواية ويقال ان ابا يوسف مع جلالة قدره كان لا يفرق هذا الكتاب في حفر ولا سفر وطبع الجامع الصغير في ابي حنيفة في ابي حنيفة في ابي حنيفة في ابي حنيفة
 في استانبول ومصر بها مش كتاب الخراج للامام ابي يوسف ومن كتب محمد ايضا الصغير يروي عن ابي حنيفة وحاول الاذاعي الرواية في حنيفة
 في ابي يوسف وكتاب به هذا اصل للصغير ومنها الجامع الكبير وكتبها جامع لمجلدات المسائل مشتمل على عيون الروايات ومتون الدرر الماتية
 كان ان يكون معجم كما يقول الكل في شروحه على تجميعه على ابي حنيفة وروى ابن ابي العوام عن الطحاوي عن ابن ابي عريان عن محمد بن شعاع
 انه كان يقول على اخراجه عن محمد بن الحسن ميلا منه الى شيخه الحسن بن زيار وما وضع في الاسلام كتاب شمس جامع محمد بن الحسن الكبير وروى ايضا
 عن الطحاوي عن محمد بن الحسن بن مرداس عن محمد بن شعاع انه قال مثل محمد بن الحسن في الجامع الكبير كمثل بني دارا كان كلما علموا بني مرة
 يرق منها الى ما علاه من الدار حتى استتم بنائها كذلك ثم نزل عنها وهم مراقيها ثم قال ههنا شمسك معدودا وقال الامام المجتهد ابو بكر الرازي
 في شروحه على الجامع الكبير اقر بعض مسائل الجامع الكبير على بعض المبرزين في النحو (يعني ابا علي الفارسي) فكان ينبغي من تغفل واضع هذا
 الكتاب في النحو وروى ابن ابي العوام بسنده عن الاخفش ثار بالغا في حق هذا الكتاب من جهته موافقة للعبية - تمام المرافقة وهذا الكتاب
 تداولة الفقهاء واكثر به تفاوت مداركهم ومبلغ يعقطنهم في الفقه وقد اخرجنا به اهل العلم باستبصار واضع في العربية وبانحوت في اللغة كما ذكره
 في الفقه وقد اقر به لك ابن تيمية في مواضع على اخراجه عن اهل الراي وقد شرح هذا الكتاب عشرات من الاكثر ولم تنزل تلك الشروح الخالصة
 محفوظة في خزائن العالم ويوجد نسخة من مكتبة ولي الدين من الاستانة ونسخة ناقصة في تار الكتب المصرية وقد روي الجامع الكبير عن محمد
 جماعة كثيرة من اصحابه في جملة هؤلاء ابا سليمان الجوزجاني وابو حفص الكبير وشمام بن عبد الله وعلي بن معبد وشاد والجامع هذا قد نشره نسخة
 اجبار المعارف النعانية ومنها الزيادات وزيادات الزيادات التيها بعدا الجامع الكبير استندرا كما فاته في مسائل وقد ان من ايد مع
 كتبه وقد اعتنى اهل العلم بشرحها ولم تغفلها بالكتاب مع التبع التام وما في خزائن الاستانة باهم الزيادات فهو مختصر لشروها لفاضي خان اشهر
 الصكسليان دون اصلي الكتاب ويقال في سبب تأليفه للزيادات ان ابا يوسف فرغ من فروع فروع حقيقة في احد مسائل الامانة ثم قال يشق تفريع
 هذا الفروع على محمد بن الحسن ولما بلغ ذلك الف الزيادات لتكون حجة على ان امثال تلك الفروع وما هو اذ منها لا يشق عليه تفريعها والنشر علم
 وقال بعض الفقهاء يصف الزيادات في ان الزيادات زادت رونقا به عظم مسألها من اصعب الكتب - اصولها كالغداة تظا انشر
 في فروعه من الجمع والعرب - ينال قاربها في العلم منزلة في يغيب ادراكها عن اعيان الشيب - ونشر شرح زيادات الزيادات للشرحي
 ورجلها للكتابي لجنة حيار المعسارت النعانية مجيد رآب بالهند عنها السير الكبير ومن اذخر مولفاته الفقه بعد ان انصرف ابو حفص الكبير الى
 بخاري فاختصت روايته في البند ادين من مثل الجوزجاني وجميع بن توبة القروي وقد احتفى الرشيد بهذا الكتاب جدا وادعاه ابنه الامين والمأمون
 وعظم قدره الكتاب معروف وقد نشره جماعة من الاكثر وقد طبع شرح الشرحي عليه في دائرة المعارف مجيد رآب الدكن في اربعة مجلدات وهو
 تحت الطبع ثانيا اليوم في مصر طبع منه ثلاثة اجزا وطلعت محمد الغيب العتيابي تعليق نفيس عليه ساهه التفسير على السير الكبير وهو موجود مكتبة
 شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة وتلك الكتب الستة هي المبسوط والصغير والكبير والزيادات بعد ما حوت من الروايات
 ظاهر الروايات في المذهب حيث انهارت في طريق الشهرة والواتر ديد با في كتب محمد في الفقه غير ظاهر الرواية لورودها بطرق الاحاد دون
 الشهرة والواتر فيها الرقيات هي المسائل التي فرغها محمد حيث ما كان قاصيا بالرواية رواها عن محمد بن سامة وكان معه طول بقاها محمد بها
 منها انكسائات رواها عنه شعيب بن سليمان الكيا في ويقال لها لامي وتوجد منها قطعة في المكتبة الآصفية في حيدرآباد الدكن وقد طبعها دائرة
 المعارف منها الجرجانيات يرويها علي بن محمد الجرجاني عنه ومنها الباردنيات وله كتاب الزاود رواية ابن رستم واخر رواية محمد بن سامة
 واخر رواية شمام بن عبد الله الرازي واخر رواية ابي سليمان الجوزجاني واخر رواية داود بن رشيد واخر رواية علي ابن يزيد الطبري وقد
 اصبت تلك الكتب نوادر خزائن كمان مسألها نوادر المذهب وله كتاب الكسب مات قبل ان يتمه وشروحه الشرحي في آخر مبسوط واما التي
 تغلب فيها رواية الحديث من كتبه فبين ايدنا منها الموطا لثوري محمد بن روايته عن مالك وفيه نحو مائة وخمسة وسبعين حديثا عن نحو اربعين شيئا
 سوى مالك بشرحه على القاري والبيروني شارح الاشياء عثمان الكفا في طبع موطا محمد بالهند مرات مع التعليق المجلد لابي الكوكبي من كتب محمد
 كتاب الحج المعروف بالفتح في الاحتجاج على اهل المدينة وهو من مخزونات المحمدية بالمدينة المنورة وهو طبعه الآن بالمرحلة اجبار المعارف
 النعانية مع تعليق العلامة المحقق مولانا المفتي السيد محمد الحسن القادري الكيلاني الشاهجهان بوري حفظه الله ومنها هذا الكتاب كتاب
 الآثار روي فيه احاديث مروية ومروية وهو الذي الفه شيخه رواه محمد عنه وعلق عليه هذا التعليق وهذه مقدمة وقد الف المحقق

ولما الى حفيضة ليمتدحها ولا اله الا الله كيف وقد قال الطحاوي في صفة من يحكى الآثار قال ابو عبد الرحمن المقرئ اثبت الحفيضة
 فقال لي من الرجل نفلت رجل من امر عليه بالاسلام فقال لي لا تقل هكذا وكذا بل بغير هذه الايام اتم ايامهم قال كنت انا
 روى الطحاوي من محمد بن جعفر بن محمد بن ابي نعيم قال سمعت ابا عبد الرحمن المقرئ يقول لم يزلوا يحدثون روى
 الطحاوي سنة (٩١) على ما رواه ابن زرار ولى انساب السعالي في القرن سنة سبعين وشد في كتاب الجرح والتعديل لابن حبان وكذا
 في روضة القضاة في القام السعالي المعاصر للخطيب ابو داود ولى سنة ثمان وافتار اكثر المومنين لانه احداث الرعايات المنقطة
 اخذ بالاحتياط في الاول من هذا الحافظ محمد بن خلف الطحاوي حادى الى حفيضة عن مالك من رواية الاكابر من الاصول وكان من القاميين
 فانه صح انه رأى الشيخ من مالك اقدم الكوفة روى الطحاوي عن كذا ما يفر من الصحابة ايضا كما قرأ ابن عبد البر رواية عن ابن جبر
 الزبيدي في بيان جامع العلم ونفله للمؤمن في اثبات روايته عن الصحابة اجزاء المعتبر فيها رواية عن عدة من اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح هذا الا بصورة ولادته سنة (٩١) ولى فيه رسالة فراسة العريف في رد قول محمد شريف جعت فيها من كان
 من الصحابة خذ وقت ولادته الى وفاته مطبوعة فراجع اليها وذكرتها بهذا السها في كشف النعمة عن سراج الامة والصارم المسلول في الذب
 عن الاصول ومروى في كتاب الآثار الذي رواه عنه محمد بن الحسن واليوسف وذر في الحسن بن زياد وصادق بن ابي حفيضة ودعي في الجرح
 وعبد الله بن المبارك وحفي بن غياث والمقرئ وحسين بن زيد وخالد الواسطي وعبد العزيز بن خالد الصنعاني وآخرون كثير من زيدهم
 على حسن ما قال الحافظ في تبين المنفعة صحت والموجود من حديث ابي حفيضة مفردا انما هو كتاب الآثار التي رواها محمد بن الحسن منه ووجد
 في تصانيف محمد بن الحسن واليوسف قبل من حديث ابي حفيضة اشياء اخرى اهدوا في كتاب اختلاف ابي حفيضة وابن ابي ليلى وكتاب الرد
 على سير الادعي وكتاب الفرج والآثار الامم الى يوسف والموطأ لمحمد بن الحسن وكتاب الحج في احوال ابي حفيضة وكذا في جامع المسانيد
 وحقود الجواهر المنقطة وذكرها الحافظ والمجمع الصغير للبطاني وسنن الدارقطني والمستدرک للحاكم ومسنن ابى داود الطيالسي والانسائي والترمذي
 كما في التذويب اشار آخر من حديثه وقد جمعت في ذلك جزءا مستقلا انتقلت روايته من الكتب المذكورة ومن غير حسب ما تيسر لي وقال
 ابو نعيم الفضل بن دكين كان ابو حفيضة حسن الوجه والهيئة حسن الثياب روى الخطيب عن ابي يوسف قال كان ابو حفيضة رقة من الرجال
 ليس بالطول ولا بالقصر وكان من حسن الناس صورة واليهم نطقا وكلم ايراد اعلام نغمة رايهم على ما يريد وروى ايضا عن الفضل
 بن دكين قال كان ابو حفيضة حسن الوجه والهيئة حسن الثياب روى الخطيب عن ابي يوسف قال كان ابو حفيضة رقة من الرجال
 بن حاد بن ابي حفيضة قال كان ابو حفيضة طولا لا تقوله سمرة اه وقال العلامة الصالحى روى القاضى ابو القاسم بن كاس عن حاد بن ابي حفيضة
 ان اياه كان جملة تقوله سمرة حسن الهيئة جميل الكلام لا يحسن فيها ولا يسمع اليه اه روى الصميري نحوه وقال عبد الوهاب رايت
 على ابي حفيضة طرية سوداء وروى قاضى مصر ابو القاسم عبد الله بن محمد بن يحيى بن الحارث بن ابى العوام السعدي في فضائل ابي حفيضة
 واصحابه بسنده عن ابى عسان ابوب بن يونس انه سمع الشافعي محمد بن عيسى بن ابي حفيضة جميل الوجه سري الثوب عطر وقد اتيت في حاشية تعليل
 منه الصبح وعلى كذا قرسى فامر بامر سراج فقله وقال اعطى كسانك لاركب في حاجتك ونها كسانى الى ان ارجع ففعلت فلما رجع قال يا نصر
 اخفقتي بكسانك قلت واما نكرت منه قال هو غليظ قال وكنت اشترت به نجيته وانا بغيره ما به معجب ثم رأيت بعد هذا عليه كسا قرسى
 قرمته بثلاثين دينارا اه -

الاعتناء بالعلم وطلب الحديث وغلبته على اقرانه في ذلك

تقدروى الحافظ الذي في صفة من مناقب ابي حفيضة عن مسعر بن كدام قال طلبت مع ابي حفيضة الحديث فقلنا واخذنا في الزهد فبرع علينا
 وطلبنا معه الفتى من ماترون اه وسعر بن كدام هو الامام الحافظ ابو اسحق الكوفي احد اعلام مرجع الامة تقدروى الحافظ ابو محمد الحسن بن خلا والراهم مرضى
 في الحديث الفاضل من الراوى والواكى كما فينا مش به الحاشية صلا حدشا عبد الله بن احمد الغفران قال سمعت ابراهيم بن سعيد الجعفي يقول كان شعبة
 وسفيان اذا اختلفا قالوا اذهبنا بنا الى الميزان مسعره نضل هذا الامام يشهد لابي حفيضة في الشريعة انه غلبه في طلب الحديث وشعبة وسفيان قد قيل في كمالها
 انه امير المؤمنين في الحديث فافكك بالي حفيضة الذي يدعى له ميزانها مسعره ولقد احسن المقرئ الامام المحدث شيخ الاسلام ابو عبد الرحمن عبد الله بن
 يزيد الكوفي حيث كان اذا حدث عن ابي حفيضة يقول حدشا شهابان شاه تقدروى الخطيب الحافظ تصعيد المبالغ على ابي حفيضة معروف اخبرني
 ابو بشر الوكيل وابو الفتح الضبي قال ناظر من احمد الواعظنا محمد بن مخزوم ناظر من موسى ناظر ابو عبد الرحمن المقرئ وكان اذا حدثنا عن ابي حفيضة قال نا
 شهابان شاه اه وقال الحافظ السمعاني في الانساب (درقا ١٩٩) واشتغل بطلب العلم وبالف في حقه حتى حصل له علم يحصل لغيره ودخل يوما على
 المنصور وكان عنده عيسى بن موسى فقال المنصور هذا عالم الدنيا اليوم يراى ابو حفيضة في المنام انه يبيت في البيت صلى الله عليه وسلم فيقول محمد بن سيرين
 فقال صاحب الجار يا زيار عالم يسبقه احد قبله وروى الحافظ ابو احمد العسكري بسنده الى ابى بن ابراهيم الحافظ الامام شيخ خراسان قال كان ابو حفيضة
 زاهما عالما راغبنا في الآخرة صدوق اللسان احفظ اهل زمانه وقال امام الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان انه راى له العلم هذه الامة بما جاز من
 (مروى ببوله ذكره الامام سعد بن شيبه السدي في مقدمته كتاب التعليم فقلنا عن كتاب الامام الطحاوي الذي جمع فيه اخبار اصحابنا المنقطة ثم قال في
 السها في نفع هذا العلم الغزير واغفظ الكثير والطلب بلبغ يقيم عشرين سنة يتفكر ويفكر الاشغال ويغير نزول كل صمالي على الاصول القائمة كما
 يرويه الامام الحافظ يحيى بن زكريا بن ابى زائدة عن ذكره الحافظ الديلمي ثم يولف كتابه في الآثار الذي يرويه عنه من تلامذته الامة الكبار مثل زفر
 والي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وغيرهم من المحدثين والفقهاء قال صدر الامة المهدي انتخب ابو حفيضة رحمه الله تعالى الاثنان اربعين
 الف حديث اه وذكر الامام الحافظ ابو يحيى النيسابوري في كتاب مناقب ابي حفيضة له باسناد الى يحيى بن نصر بن حاجب قال سمعت
 ابا حفيضة رحمه الله يقول عني صناديق من الحديث اخرجت منها الا لبيير الذي يتنفع به اه وقال الامام الرباني سيدي عبد الوهاب الشافعي

فصل آخر: وثلاث مائة شتمعة على المسائل المتخلفة فيها بين العلماء وعلى المسائل الفقهية العرفية المستنبطة الثابتة مما لا خلاف

المرفوعة واما الصحاح وكما انما بين كما استوقف عليه في مواضعه فالامام لم يثبت على كتب ككتاب الصلاة وكتاب الزكاة وكتاب الصوم وكتاب الحج
على الروايات الاولى التي ذكرها في موضع واحد المناك فقال كذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك
لا من الامام على ما في جميع الكتب وفيه الاما حديث والاخر المرفوعة مع ابلاغات والمراسيل اشان ومثرون ومانه حديث واما في كتاب المرفوعة في الصحاح
وكبارنا بين وكذا في موضع واحد المناك فقال كذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك وكذا المناك
كتاب الآثار سوى ما في الموطأ وكتاب الحج وكتاب البيوع وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الميراث وكتاب الوصية وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الميراث وكتاب الوصية
جميع المسانيد وغيره من كتب الحديث والعلمين البخاري انه قال في تاريخه الكبير سكتوا عن رواية ورواية وقد روي عن الامام في موضع من خفيض الاسلام حدة حدة انه
سفيان الثوري في تاريخه الصغير من طريقه الى العمير من انه اذا سئل عن الامام في الحديث قال الحمد لله الذي الاسلام انتم منه خفيض الاسلام حدة حدة انه
سكان الامام في تاريخه راجعون فانه حكاية مرفوعة متفق عليها وكان ابو نعيم يروي حكايات مكذوبة في مثالب الى حيفته كما صرح به في خطابه في ميزان
الاحتلال في ترجمته الى نعيم خان الثوري من ماضي الامام وتحسن على مائة ولا تلتفت ايضا الى ما ذكره البخاري في جزر ربح الدين في الصلوة معروا في
بن المبارك فانه نعم ابا حيفته واستدركه فانه من اصحاب الى حيفته الكبار ومن راجع لفقدانهم على قبال الى حيفته وتحسنه كثيره قال لم يخطب بعد
شك في ذلك فقد روي البخاري في تاريخه الصغير في موضع من خفيض الاسلام حدة حدة انه اذا سئل عن الامام في الحديث قال الحمد لله الذي الاسلام انتم منه خفيض الاسلام حدة حدة انه
الى حيفته الصغير المحقق في رسلته في اخذ علم الحديث من المشايخ الكبار الاخيرين وفقد ودوت على ذلك في سالف الزمان في رسالته العريضة كسنت
العلم والصلوات والسلوك وغيره من الرسائل -
فصل في احسن ان دال الامام محمد في كتيبه لا يروي عن شيوه الا بصيغة اخبرنا ولا يستعمل حديثا ولا سمعت وغيره من صيغ الرواية الا في ثلاثة
مواضع قال عن جده بن المكي بن المكي بن فضالة ومن عبد الله بن المبارك بن فضالة فاستعمل صيغة عن والا في جميع الروايات يقول اخبرنا ابو حيفته واخبره وقال
في موضع سمعت ابا حيفته يقول اخبرنا الامام ابو حيفته يستعمل صيغتين حديثا عن في الرواية عن الشيوخ في اكثر الاحوال يمكن قال في باب اخبرنا في
بن مرثد الخ وقال في باب سمعت الشعبي يقول فقال في موضع سمعت عطاب بن ابي رباح وشعير راي شمس مائة من الصحابة روي عنهم وروى عنهم وروى عنهم
انتم في محاصرة فليامعوا ابا حيفته يروي عنه من غير واسطة حماد وفضله ايضا وقد قرره حماد على انفاذ وصية ابراهيم كما هو مخرج في كتاب الرجال و
احوالهم الحديث والاحبار والسماع والاسماع فيه اختلاف بين المحققين ومن الامام الى حيفته ان القرعة على الشيخ والسماع منه متساويان في النور
وروي نصير عن خلف عن ابي عبد الله الصنعاني قال سمعت ابا حيفته وسفيان يقولان القراءة على العالم والسماع منه سواء وهو محكي عن مالك والسماع
في خطبته على الجاهل والكوفة في الشام والبخاري والاطلاق كحديثنا من غير تغيير يقرأ في القرعة عليه جاز على المختار كما هو مذهب اصحابنا والثوري و
ابن ميمونة والزهرري ومالك البخاري يحيى بن سعيد القطان ومسلم الكوفيين والجمهور واختاروا الحكم ان الذي عهد عليه اكثر شيوه وانه عصره وذكره غيره
ايضا من ان الراوي يقول نيا ياخذ من الحديث وليس معه احد حتى يظن وانما كان معه غيره حديثنا فلان وفيما قرأ على الحديث بنفسه فترى فلان
وفيما قرأ على الحديث وهو حاضر اخبرنا فلان فقال ابن الصلاح وهو من رافعي فليس لواجب بل هو محسوب كما حكاها الخطيب في بيان علم كذا في احد
فتح المصنف فانه عند الامام محمد مطلقه غير مقيدة بقيد وكيف وقد سمع من لفظ مالك اكثر من سبع مائة حديث بعده ويقول في الرواية عن اخبرنا مالك
بن انس كذا في الموطأ واما في كتاب الحج وكتاب الآثار ايضا يقول اخبرنا ابو حيفته ويقولان قد اخبرنا نعيمهم مالك بن انس واخبرنا شعبة واخبرنا سفيان
الثوري شيئا فان هذه البصيرة عنده عام شمس الحديث والاحبار والسماع من الشيوخ والقراءة عليهم وتروى عليهم سواء هذا - ففصل في احسن لفظ الآثار وروى
للغير يظن على المرفوع والموقوف فالامام محمد يستعمل في العلم شيئا الحديث المرفوع والموقوف على الصحابة وكبار التابعين ومراسلهم ومنقطع عنهم كما استوقف عليه في موضع
من الكتاب يقول قد جازيها اخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يقول بهذا الاثر فاخذ مرة يقول بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ واخرى
يقول وفيها آثار كثيرة ويقول وفيها اخبار كثيرة وغير ذلك ولفظ الجرائم من الحديث يكون كل حديث خبرا ولا يكون كل خبر حديثا في مرفوعا فيطلق على المرفوع
والموقوف كليهما وعندهم ايضا كما ياتي في الكتاب وهذا الإطلاق لا يراى ابا حديث الامام المرفوع دون الموقوف الا بقراءة وقد اطلق بعض العلماء الحديث
على المرفوع والموقوف فيكون مرادنا الخبر ونقارنا خراسان ليعون الموقوف بالاشارة المرفوع بالخبر للناس فيما يعشرون هذا مذهب ففصل في احسن قد
اشرت فيما قبل ان الامام محمد اذا في آثاره بيان مذهب ومذهب شيئا الى حيفته ولم يذكر مذهب شيئا الى يوسف لافيا ولا اثباتا الا في باب واحد
موضع واحد ذكر قوله وذكر قول زفر بن الهذيل في ثلاثة مواضع وذكر مذهب الثوري وابن ابي ليلى في موضع واحد البابين يروي في جميع ادول
الكتاب اوله الى حيفته مرفوعا كان او موقوف او مرسلا ومنقطع او صحابي او اثرنا يروي في كتابه في آخره وبه ناخذ موقوف الى حيفته مرة ويقول كان
ابو حيفته ياخذ بهذا ولنا ناخذ به وناخذ يقول فلان او ناخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او بحديث عائشة او غيرهما ومن ههنا يظهر لك ان الامام اما
حيفته والامام محمد اجمعا لانه لا يجدان على قول ابراهيم او غيره من الصحابة والتابعين جردا لا يجدان عنه الى غيره بل يجانفان جردا ويقولان يقول
غيره الذي ادى جهادها اليه في باب الوضوء ص من القبلة قال ابراهيم اذا قيل من قبل له كاجابا وجب عليه الوضوء وهو بمنزلة من حيث قال محمد بن
قول ابراهيم بن سنان ناخذ بهذا ولا نرى في القبلة وضوءا على حال الا ان يمدى فيجب له الوضوء وضوءا وهو يقول الى حيفته روى الله عنه ادا في في باب
مسح الوجه بعد الوضوء بالماء في بعض الآثار عن ابراهيم في بعض أظفاره او ياخذ من شعرة قال يبر عليه السلام قال محمد سمعت ابا حيفته يقول ربما
تصعبت اخفاري ولم اصبه المار حتى اصلي قال محمد بهذا ناخذ وقول الحسن البصري ادا في في باب غسل المسحاة والماض قال ابراهيم بن
النفري ان اذا كان في آخر الوقت اغتسلت وصليت الظهر صليت العصر ثم مكثت حتى اذا دخل وقت المغرب تركت الصلوة حتى اذا كان آخر وقت
اغتسلت وصليت المغرب فالتفتا حتى تغرب قال محمد بهذا ناخذ بهذا وكذا ناخذ بالحديث الاخرها تترضا لكل وقت صلوة وتغسل في الوقت
الاخر وليس عليها عندنا الا على واحد حتى تغرب ايام اقربا موقوف الى حيفته اه ثم استدل ذلك بحديث ام حبيبة المرفوع على مذهبهم قال وهذا
الحديث ناخذ الرابع ص في باب انفسا وايجل ترى الدم من ابراهيم قال انفسا اذ لم يكن لها وقت قدرت وقت ايام لها قال محمد

ولسنا نأخذ بهذا كونها نفسا ما بينهما دين اربعين يوما فان زادت على ذلك اقلت وتوالت لوقت كل صلاة وصلت وهو قول ابي حنيفة انما حصل
 الى اذان المؤذن يحكم في اذانه قال لا امره ولا انهاء قال محمد ما نحن نرى ان لا يفعل وان فعل لم يتقص ذلك اذانه وهو قول ابي حنيفة
 اساس مسئلة في باب الرجل يوم القوم روى فيه بسنده اثرين مسود رضى الله عنه وفيه ثلاثة مسائل قال محمد لسنا نأخذ بقول ابن مسعود في الصلاة
 وكنا نقول اذا كان في الصلاة ثلثة عشر ركعة صلى ابا تان خلفه ولسنا نأخذ ايضا في التطبير كان يطبق بين يديه اذ ركع ثم يجعلها بين ركبتيه
 لكن نرى ان يضع الرجل رجليه على ركبتيه ويفرج اصابعه تحت الركبتين واما الصلوة بغیر اذان ولا اقامة فذلك يجوز في الاذان والاقامة افضل
 فان اقام الصلوة ولم يؤذن فذلك افضل من ترك الاقامة لان القوم قد صلوا جماعة وهو قول ابي حنيفة انه ثم روى بسنده عن محمد لا على
 قوله روى ابي حنيفة به ثم قال وبه نأخذ وهو احب الينا من صنيع ابن مسعود وهو قول ابي حنيفة انه السابع مسئلة في باب الصلاة في الطاق ان
 ابراهيم يوم يقوم من يسار الطاق او من يمينه قال محمد ما نحن نأمر بالطاق ما لم يدخل فيه اذا كان مقامه خارجا عنه وسجده
 فيه وهو قول ابي حنيفة انه الثامن مسئلة في باب الوتر وما يقرأ فيها عن ابراهيم انه قال اذا أصبح ولم يوتر فلا وتر قال محمد لسنا نأخذ بهذا الوتر
 على كل حال الا في ساعة نحو فيها الصلوة بين تطلع الشمس حتى ترتفع او يغتصب حتى تزول او عند احرار الشمس حتى تغيب وهو قول ابي حنيفة رضى
 الله عنه انه في اشدك ان ان الوتر عند محمد ايضا واجب اقرب من الووب اعلم من السنة المؤكدة ولذا قال بقضائه على كل حال فثبت ذلك
 التاسع مسئلة في باب من سمع الاذان وهو في المسجد قال فيه بعد ذكر ابراهيم قال محمد قول الشمس وهو يضيف اليها ركعة اخرى ويصرف ثم يدخل
 مع القوم احب الينا وهو قول ابي حنيفة انه راي من قول ابراهيم الذي خلاف قول الشعبي العاشر مسئلة في باب من سبق بشي من صلاة من
 ابراهيم قال اذا دخل في المسجد والقوم ركوع فليركع من غير ان يشتد قال محمد ولسنا نأخذ بهذا ولكن على هيئة حتى يركع نصف فصل بالركوع
 ويقضي ما فات ثم استدل عليه حديث ابي جرة رضى الله عنه الذي رواه بسنده مرفوعا ثم قال وبه نأخذ في ذلك مجزيا ولا يعين ان يفعل وهو قول ابي
 حنيفة انه والحادي عشر مسئلة في ذلك الباب قال ابراهيم في الرجل ياتي المسجد يوم الجمعة والامام قد جلس في آخر صلوة قال فليركع ركعة فيقول
 معهم في صلاتهم فليركع ركعة فيجلس معهم فيشهد فاذا سلم الامام قام فركع ركعتين قال محمد وهو قول ابي حنيفة ولسنا نأخذ بهذا من ادرك ركعة
 من الجمعة اضاف اليها اخرى وان ادركهم جلوسا يصلي اربع ركعات الا ان من غير اصداه ثم روى بسنده عن ابن النبت مالك وحماد
 وسعيد بن المسيب وفلاس بن عمرو وعلقمة بن قيس والاسود بن يزيد سند لا يعلو على ما ذهب اليه الثاني عشر في باب الرجل يركع البطل في الصلوة
 روى عنه اثنان في هريرة وخلفه حيث قال محمد ما نحن نأمر في معنى على صلاته ولا يعيد ولا يعزب بيده على الارض ولا يمسح بوجهه ولا يديه حتى
 يستيقن ان ذلك خرج منه بعد الوضوء فاذا استيقن ذلك اعاد الوضوء انه الثالث عشر مسئلة في باب من سئل على قوم في الخطبة او في الصلوة
 عن ابراهيم قال يرد السلام وتثبت العاقل والامام يخطب قال محمد ولسنا نأخذ بهذا وكنا نأخذ بقول سعيد بن المسيب انه ثم رواه بسنده عنه
 قال عمر فلا يعود ان قال محمد وبهذا نأخذ الخطبة بمنزلة الصلاة انه الرابع عشر في ذلك الباب مسئلة قال ابراهيم الركن يركع خلف الامام قدر
 التشهد ثم يعرض قبل ان يسلم الامام قال لا يجزيه وقال مطار اجزاء قال ابو حنيفة قولي قول مطار قال محمد بقول مطار نأخذ نحن ايضا ثم
 روى بسنده عن عمر رضى الله عنه لما سئل قوله الخامس عشر مسئلة في باب خرج النساء في العيد من درويته انهن روى في اشرام عليه قالت كان
 يركض للنساء في الخروج في العيد الخ قال لا يعين خروجهن في ذلك الا العجز الكبيرة وهو قول ابي حنيفة انه السادس عشر مسئلة في باب التكبير
 في ايام التشريق روى عنه اثنان عن ابي طالب ثم قال وبه نأخذ ولم يكن ابو حنيفة يأخذ بهذا ولكنه كان يأخذ بقول ابن مسعود يجزى من صلاة
 البعير يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع انه السابع عشر مسئلة في باب السجود في صوم عن ابراهيم انه لم يكن يسجد
 صحت وعن عبد الرحمن مسعود انه لم يكن يسجد في صحت قال محمد وكنا نرى السجود فيها نأخذ بالحديث الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه ثم رواه بسنده ثم قال بعده وهو قول ابي حنيفة رضى الله عنه الثامن عشر في باب المرأة توم النساء كيف تجلس مسئلة روى فيه اثنان عشرة
 في اما متها ثم قال لا يعين ان توم المرأة فان فعلت فامنت في وسط النصف مع النساء كما فعلت عائشة وهو قول ابي حنيفة انه التاسع عشر
 في ذلك الباب مسئلة عن ابراهيم في المرأة تجلس في الصلوة قال يجلس كيف شئت قال محمد احب البنات جميع رجليها في جانب وتغيب
 انتصاب الرجل والعشرون مسئلة في باب الكسوف روى بها حديث المعروف في ذلك ثم قال واما الجهر بالقراءة فلم يلقنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 جهر بالقراءة فيها بلغنا على ابن ابي طالب جهر فيها بالقراءة بالكونه واحب اليانا لا يجزئها بالقراءة الخ الحادي والعشرون مسئلة في باب
 غسل المرأة وكفنها عن ابراهيم في المرأة تموت مع الرجال قال يغسلها زوجها الخ قال ابو حنيفة لا يجوز ان يغسل الرجل امرأته قال محمد وهو قول
 ابي حنيفة نأخذ ان الرجل لا عدة عليه كيف يغسل امرأته وهو كقول ابن تيمية زوج اختها الخ الثاني والعشرون في باب القراءة في الحكم
 سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام قال ليس لذلك حتى قال محمد وان شئت فقرأت بلغنا عن الضحاك بن مزاحم انه قرأ في الحمام انه الثالث و
 العشرون مسئلة في باب زكوة الذهب والفضة وما لا يتيم عن ابراهيم في رجل اترض رجلا الف درهم قال زكوتها على الذي يستعملها ويشتق
 بها قال محمد ولسنا نأخذ بهذا زكوتها على صاحبها ان تبقيها كما لها معنى انه الرابع والعشرون مسئلة في باب زكات الحنلى قال ابو حنيفة لا يعطى الزوج
 من الزكاة واما نحن فلا نرى باسا بان يعطى الزوج من الزكاة انه الخامس والعشرون مسئلة في باب زكاة الفطر قال ابو حنيفة نصف صاع
 من زبيب مجزى واما في قولنا فلا يجزى الا صاع من زبيب انه السادس والعشرون مسئلة في باب زكاة الدواب العلوان قال بعد رواية ابراهيم
 وبهذا نأخذ ابو حنيفة واما في قولنا فليس في الحنلى صدقة بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عفوت لامتى من صدقة الحنلى والرقن انه ثم
 رواه بسنده حديث ابي هريرة انه السابع والعشرون مسئلة في باب زكاة الزرع قال بعد رواية ابراهيم وبهذا كان يأخذ ابو حنيفة واما
 في قولنا فليس في المحطرات صدقة الثامن والعشرون مسئلة في باب زكاة البقر قال محمد وبهذا كله كان يأخذ ابو حنيفة واما في قولنا
 فليس في الزيادة على الاربعين شي حتى تبلغ البقرتين الخ التاسع والعشرون مسئلة في باب الطواف والقراءة في الكعبة قال محمد ولسنا
 نرى بهذا باسا اذا بهم ما يقول وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الخ الثلاثون مسئلة في باب الصلوة بعرفة قال محمد وبهذا كله يأخذ ابو حنيفة

واما في قولنا فانه يصليها في حلقها فيصليها مع الامام فيجمعها جميعا باذان واقامتين الحمد والثناء في صلاة في باب من واقع اهل البيت محمد بن
 في اثر ابن عباس قال اذا جامع بعد الغيب من حرمان فغلبه دم وتغلب من جوده عليه لم يحرم من فاقبل قال محمد بن ابي حنيفة في القول والقول ما
 قال فيه ابن عباس في الصلاة في باب الرجل يتزوج وبه العيب والمرأة روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة واما
 في قولنا فان كانت المرأة بها العيب فالقول ما قال ابو حنيفة وان كان الرجل به العيب فكان عيبا يمتثل بالقول عندنا ما قاله ابو حنيفة وان
 كان عيبا لا يمتثل فهو بمنزلة الجرح والعين فيجوز له ان يشارت فان شارته اقامت معه وان شارته فارقته اه الثالث والثلاثون صلاة في باب من
 تزوج امرأة في عدتها ثم طلقها روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 صلاة في باب من تزوج محضته او مطلقته روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 يرضى بها فلها عليه نصف العداق ولا رجعة له عليها وتشتكى ما بقي من عدتها فهو قول الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح واهل الحجاز ورواه
 بعضهم عن الشعبي اه الخامس والثلاثون صلاة في باب من تزوج في الشرك ثم اكل روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 الا في حصة واحدة فان ابا حنيفة قال اذا ارتد الزوج عن الاسلام بانت المرأة منه ولم يكن ذلك طلاقا داماني قولنا فهو طلاق وهو قول ابراهيم
 اه السادس والثلاثون صلاة في باب من تزوج ثم فارقها روى فيه اثر علي بن ابي حمزة عن محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 في امرأته على كل حال ان شارطت وان شارها امسك فهو قولنا اه السابع والثلاثون صلاة في باب الامانة تباع او تهب او تهب واهل الحجاز ورواه
 ابراهيم انه قال بيعها طلاقا قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 حنيفة اه الثامن والثلاثون صلاة في باب الطلاق والعدة روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 تطليقة واحدة يطلقها في غرة الهلال او في شارب الخ والتاسع والثلاثون صلاة في باب من طلق ثم تزوجت امرأة ثم رجعت اليه روى فيه اثر
 ابن عباس ثم قال محمد بن ابي حنيفة واما في قولنا في طلاقها اذ لم يكن طلاقا داماني قولنا فهو طلاق وهو قول ابراهيم
 بن جبر والي بن كعب وعمران بن حصين والي هريرة اه العاشر والثلاثون صلاة في باب من طلق ثم رجعت امرأة ثم رجعت اليه روى فيه اثر
 رضى الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 باب ما يكره من الطلاق روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 من قال ان تزوجت فلا تنهى طلق روى فيه اثر الاسود بن زيد انه لم يرد ذلك شيئا وكذلك اهل الحجاز وخالف ابن مسعود ثم قال محمد بن ابي حنيفة
 عبد الله بن مسعود ناخذ ونرى لها صداقا وهو قول ابي حنيفة اه الثالث والعشرون صلاة في باب من قال لامرأته انت علي حرام روى فيه اثر ابراهيم
 انه قال ان نوى الطلاق في واحدة وهو ما لك برحبها قال محمد واما في قول ابي حنيفة فان نوى الطلاق فهو نوى وان نوى واحدة فهي واحدة وان نوى
 وان نوى واحدة في كل واحدة في واحدة بائن وان نوى ثلاثا فهي ثلاث لا تسكن له حتى تنكح زوجا غيره وان لم ينو طلاقا فهي بمنزلة وهو قول ابي حنيفة
 اربعة اشهر لا يقربها بانته بالايام الخ وان نوى طلاقا لم ينو عددا فهي واحدة بائن وان نوى اثنتين فهي واحدة بائن الخ الرابع والعشرون صلاة
 في باب الجوارح وامرأته سيدك روى فيه اثر ابراهيم ولم ياخذ به قال محمد واما في قولنا اذا قال لها امرك بيديك فان اختارت نفسها فهي نوى الزوج
 الى آخر ما قال الخامس والعشرون في هذا الباب اه روى فيه اثر زيد بن ثابت وخلفاءه عن علي بن ابي طالب ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم
 روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول عمرو بن مسعود انها اذا اختارت زوجا فلا تنكح واخذنا بقول علي بن ابي طالب في قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختارت نفسها فهي واحدة
 وهي الملك نفسها وهو قول ابي حنيفة في السادس والعشرون صلاة في باب الايلاء روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختارت نفسها فهي واحدة
 ان يكون ايلاء وارجوان لا يكون ايلاء قال محمد في ابا حنيفة عن ذلك فقال هو ايلاء اه السابع والعشرون صلاة في باب الايلاء روى فيه اثر ابراهيم
 قال الطلاق يهدم الايلاء قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 محمد بن ابي حنيفة اه الثامن والعشرون صلاة في باب الديات وما يجب على ابن الورق والمواشي روى فيه اثر عمر بن الخطاب مفصلا ثم قال محمد بن ابي حنيفة
 ناخذ وكان ابو حنيفة ياخذ من ذلك بالابل والدرهم والدينار اه التاسع والعشرون صلاة في باب دية ما كان في الانسان من دية واحدة روى فيه اثر ابراهيم
 ثم قال وبهذا كله كان ياخذ ابو حنيفة دية واحدة ما كان من شدة العداوة ثم فعله واستدل عليه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وبلغ عمر المغيرة بن شعبه والي موسى الاشعري وزيد بن ثابت قال وبهذا كله اه العاشر والثلاثون صلاة في باب ما لا يتطرق فيه القصاص روى
 فيه اثر ابراهيم انقل على ثلاثة اوجه الخ ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 الى يوسف وتولنا اه في هذا الباب ذكر قول ابي يوسف ولم يذكر فيه جميع ابواب الكتاب كما قلت اه الثاني والعشرون صلاة في باب دية المرأة وجراحاتها
 صحتها روى فيه اثر علي بن ابي طالب احب اليها من قول عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وشريح في جراحات النساء والرجال ثم قال محمد
 بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 روى فيه اثر ابراهيم في سن العبد نصف عشر قيمته الخ ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 في هذا الباب روى عن ابراهيم ثم قال وبهذا كله كان ياخذ ابو حنيفة دية واحدة الخ الخامس والعشرون صلاة في باب انذار المرأة
 اه روى فيه اثر ابراهيم قال يلقى المرأة اذا ارتدت عن الاسلام قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها
 الاولياء روى عن عمر بن الخطاب ومن بعداه واهل الحجاز قال ابن مسعود وزيد بن ثابت وشريح في جراحات النساء والرجال ثم قال محمد بن ابي حنيفة
 فارقته روى فيه اثر عمر بن الخطاب ومن بعداه واهل الحجاز قال ابن مسعود وزيد بن ثابت وشريح في جراحات النساء والرجال ثم قال محمد بن ابي حنيفة
 يلقى به الثامن والعشرون صلاة في هذا الباب روى فيه اثر ابراهيم ثم قال محمد بن ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا طلقها فترجعا غيره في عدتها ثم طلقها فترجعا غيره في عدتها

ابراهيم قال محمد ولنا هذا وكذا فنزل ان جارت به لاق من ستة اشهر فادعيا جميعا فها بن ابا نافع وشقيق البيه في امره وان
جارت به هذا المشتري لاكثر من ستة اشهر فادعيا المشتري الى ايامها فادعيا من مائة في باب الباب روى ابراهيم ثم قال محمد و
لنا هذا بهذا ولكنهم ان ادعوا جميعا فنظرنا في جارت به فذكرنا في الاخر المثلث في باب الفرق بين الامانة وزوجها وروى
روى اثر ابن مسعود رضي الله عنه في الملوكة قباع ولها زوج قال يعلها لاقها قال محمد ولنا هذا بهذا اي لمرات وان بيعت قال بلخاندك من
عمرن الخطاب ومن علي بن ابي طالب وعن عبد الرحمن بن عوف وحذيفة بن اليمان في الثالث والثلاثون مائة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
روى اثر محمد بن عبد العزيز في كتابه اليه عن ابي عبد الله في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض فاما الصيغة فلا يخرج بيعه الى
الرابعة والثلاثون مائة في باب شراء الذهب والفضة تكون في السر والنجوى روى ابراهيم ثم قال ولنا هذا بهذا ولا يخرج بيعه الى
يعلم ان الثمن اكثر من الفضة التي في الثمن تكون فضل الثمن بالفضة وهو قول في حذيفة الخامس والثلاثون في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
ابراهيم في رجل اقترض رجلا دراهم فادعاه بالفضل قال الوقت بالوقت وادعاه بالفضل في حذيفة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
يكن شرطه اشتراط عليه الخ السالك والثلاثون في باب العقار واشتد روى عن ابراهيم ثم قال ولنا هذا بهذا الشفعة للغيران المثلثين
وهو قول في حذيفة السابع والثلاثون مائة في باب المزرعة بالثلث والرابع روى اثر طائفة وسالم بن عبد الله قال لاس به فذكرت
لابراهيم فذكر به قال محمد كان ابو حذيفة يخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول سالم وطاوس لا نرى ذلك باسائه الثالث والثلاثون في باب
الاضحية واخصا النخل مائة روى اثر ابراهيم ثم قال ولنا هذا بهذا لا يخرج من الامانة او عرفت حق الاستئجار ان ترضى
وهو قول في حذيفة التاسع والثلاثون مائة في باب زكاة الخمين والعقيقة روى عن ابراهيم قال لا يكون زكاة نفس زكاة فبين الخ قال محمد
ولنا هذا بهذا زكاة الخمين زكاة امر اذ تم خلقه قال ابو حذيفة يقول ابراهيم المائة مائة في باب ما يخرج من لحوم السباع والبان الحمر
روى اثر ابن عباس انه ذكره لحم الفرس قال محمد يقول ابو حذيفة ولنا هذا بهذا ولا يرضى لحم الفرس باسائه فذكرنا في حذيفة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
الواحد والمائة في باب صيد النكب مائة روى عن ابراهيم في الذي يرسل كلبه في ان يسي فادعاه فقتل قال انه اكله الخ قال محمد ولنا هذا
بهذا لاس باسائه اذا ترك التسمية تاسبا له الاثنا والمائة في باب غنم الباطخ والعصير مائة روى عن ابن ابي ابي نافع في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
قال محمد ولنا هذا بهذا ولا ينبغي له ان يشرب من الطلاء الاذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهو قول في حذيفة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
والحمد لله روى اثر ابراهيم كان خاتم ابراهيم من حديد قال محمد لا يخرجنا ان يتختم بالذهب والفضة ولا بشئ من الحلية غير الفضة للرجال الخ
الرابعة والمائة في باب الغنم والنقل مائة روى اثر محمد ثم قال محمد وهذا قول في حذيفة ولنا هذا بهذا ولا يخرج من الامانة ولا يخرج من الامانة ولا يخرج من الامانة
سهامه لفرسه اذ ما تنجبت من الكلب هي مائة واربع مائة قال ابو حذيفة ومحمد خلاف ابراهيم واشجى وشرج الاسود وروى
مسود وعلي بن ابي طالب وابن عمر وابن عباس والي هيرة وغيرهم من الصحابة وكبار التابعين رضوان الله عليهم اجمعين ذكرتها البصيرة وروى
علي من قال انه لا يخرج من قول ابراهيم النخعي وابن مسعود رضي الله عنهما قد عرفت فيما تقدم ان كتاب الآثار مرقية على الابواب اكثر من مائة
على الصحابة والتابعين والابواب مائة على المسائل المختلفة فيها بين العلماء والابواب مائة على اكثر من المائة كلها معمول بها محكمة يعلم ان
ما اتي المرقية من الاثار مائة على المسائل المختلفة فيها بين العلماء والابواب مائة على اكثر من المائة كلها معمول بها محكمة يعلم ان
ولم رجوا الى اقول الصحابة فاذا اذاعت اتواهم وادعاهم اصل ما اخذوا به وادعاهم الثاني منها واذا اختلفت اقول الصحابة رجوا الى ما ذهب
اليه كبر اننا نجعلهم فاذا اختلفت اتواهم ايضا يرجون اقول بعض الصحابة على بعض وجود الترجيح واسا به المرجح عندهم حسب اصولهم وقواعدهم
المقررة عندهم ولا يخرجون الى غيرهم في الانتخاب من اقول الصحابة والتابعين اجنبوا الفقهاء على ما ينجبهم دون كما اجتهدوا عليهم كما صرح
به امامنا اعظم ابو حذيفة رضي الله عنه ثم سلك مسلك الامام مالك بن انس في ترتيب الموطا بالابواب والنزول في الجامع ثم مشى على ذلك
عبد الرزاق بن الهمام البياضي في مصنفه ثم نقلا اثره ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه جميع بين الفقهاء المتقدمة من الصحابة والتابعين ولم يترك
شيئا من اقول الصحابة والتابعين الا ذكره في كتابه كما صرح به العلماء الباحثون عن ذلك في كتبهم فحصل احسن ما انتاب الكتاب
الى الامام محمد بن عبد الله بن روى في حذيفة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
اشياء لما ذهب اليه فلهذا في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
الثاني منها في باب من صلى الفريضة مائة قال اخبرنا مالك بن انس عن نافع الخ الثالث منها في باب الصلاة قاعدة مائة محمد قال اخبرنا ابو حذيفة
بن صبيح عن ابي معشر عن ابراهيم الخ الرابع منها في باب من سبق بشئ من صلاته مائة محمد عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري الخ
الخامس منها في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
اخبرنا ابراهيم بن زياد المكي عن عمرو بن دينار الخ والسادس منها في باب ما يقطع الصلاة مائة محمد قال
الثامن منها مائة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
في الصلاة وما يكره منها محمد قال حدثنا عبد الله بن عمر بن قزعة الخ وعندي سقط الصواب كما سياتي في هذا الباب محمد قال اخبرنا ابو حذيفة قال
حدثنا عبد الملك بن عمر بن ابني غانبة الخ محمد قال اخبرنا ابو حذيفة قال حدثنا عبد الملك بن عمر بن قزعة الخ وعندي سقط الصواب كما سياتي في هذا الباب محمد قال اخبرنا ابو حذيفة قال
شيخ الامام ابو حذيفة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
لا يقول في الرواية عن شيعة الا اخبرنا فلان او روى بصيغة عن كذا عن فلان قبل ومما قال حدثنا وهو قول في حذيفة في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض في باب الفرق بين الامانة والملك والقبض
عن شيعة بقوله حدثنا حماد وابو حذيفة عن حماد مثلكا مستعرج في الفصل الا في نسخة النسخ ما في جامع المسانيد من اسند العاشر في باب
السهم في الصلاة مائة محمد قال اخبرنا مالك بن مغول عن عطاء بن ابي رباح الخ احدى عشر في باب من لم يسم على قوم في الخطبة او في الصلاة مائة

و يجوز قد يستعملها بمعنى لا يستحب يعرف ذلك من القرآن ومنها انه لفظ يكره عند بعض الكرامه المتقريبه و اذا اراد نفس الجواز يقول نحن لا
نرى بأسا بذلك اولم نر باس به ومنها انه اذا روي قولين متخالفين من الصحابه و كانا هاترين يقول كل جميل حسن و لكن اعجب الينا قول فلان
يعني افضل و ارجح ومنها انه لفظ لا يعجبنا قد يستعمل في عدم الجواز قد يستعمل في الجواز مع الكراهه تحريرا او تنزيها يعرف ذلك من نومهيه
ومنا سياق والسباق ومنها انه اذا كان في الاثر او الحديث ابهام او نحو ومنها انه اذا روي الاثر او حديثا و بينهما حكم واحد يكر من جنسه
نظيره حكاه آخرا ايضا وقد يذكر مساق تحت اثر الباب ومنها انه اذا احتج الى كل الالفاظ الواقعة في الاثر او في الحديث فيفسر الفقه وحين معناه
ومنها انه قد يوضح مراد الحديث او الاثر ومنها انه لفظا محب يستعمل في اكثر الاحوال في الاستحباب ومنها انه يروي عن الصحابيين ثم يقول لفظ
ومنها انه قد يبين ثابته احب اليينا من قول علي و ابن مسعود وقد يقول قول علي احب اليينا من قول عمر وقد يقول نحن بقول عائشه نأخذ و كانه
بالقول الاول و منها انه يقول و بهذا كله كان ياخذ ابو حنيفه و اما في قولنا فليس كذلك ثم يبينه وقد يستدل على قوله بكديث ابا ثر آخره منها
انه ياخذ بها هو اقرب الى الفقه و الدرايه و يترك ظاهر الاثر و ايهما الى ما يروي اجتهاده اليه و منها انه يخالف جبار ابن مسعود رضي الله عنه
و ايهما الى ما يخالفه الذي يكون في حظه من الحديث او الاثر الثاني نحن لما قال ابن مسعود رضي الله عنه كما في مسئلة التطبيق و قيام الامام بين الرجلين و

المجموع في البيت بغیر اذان واقامة وغیر ذلك من الادب لظهرک فی انشاء القلب وتعلیق انشاء القلب
فصل آخر قد استغفرت فی هذا التعليق من الكتب التي كانت ملکا و عارية عندي فمن التفسير المظهری وابن جریر روح المعانی
ابو اسعد والکشاف والبیضاوی والجلالین وابن کثیر والنبوی ومعالم التنزیل والنسفی والکبیر والاتقان ومن الحديث الصحاح الستة و
المعادی والدلائل نفی والسنن الکبریٰ یسعی ببلوغ الحرام والمشکاة والموطأ للمالک والموطأ للمجید بن الدارمی عاریة و المستدرک للحاکم ومختصر
للمذہبی وعقود الجواهر جامع المسانید وسند الامام مع تعلیق تفهیم النظام عاریة وآثار السنن مع تعلیق وکنز العمال ومشکل الآثار للامام الطحاوی
فی غیر ذلك ومن شروح الحديث عمدة القاری ونسخ اباری وفتح الباری ونصرة الباری والعرف الشذی ونیل الاوطار والمشرح الاربعة للترمذی
عاریة والمرقاة شرح الشکاة عاریة ونفع قوت المغتذی وعارضة الاخودی والمجمل لاول من غایة المقصود وعون المجهود عاریة وبذل المجهود و
مرقاة الصعود علی ابی داود وتفهیم النظام علی سند الامام والتعلیق المجید علی موطأ محمد بن النخاعة تصب الرایة والدرایة والتفہیم المجید من
الرجال الاستیعاب وتجريد اسرار الصحابة وتذکرة الحفاظ والمیزان واللسان وبعمل المنفعة والتهذيب وخلاصة التهذيب والتقريب والتاريخ
الکبیر والصغیر للحارثی ومن اللغة جمیع البحار والمغرب والغائق ومفردات الامام الراغب والقاموس ومختار الصحاح والمجهد ومن المناقب مناقب
البرازی ومناقب الموفقی ومن الفقه الجامع الصغیر والهدایة والکفاية والعناية والبنایة عاریة والبحر الرائق ومبوط السخری ومختار الخیالی والدراختار
ورود المختار وکتاب النجدة علی اهل المدينة والبدایع ومن الفتاوی الهندیة وقاضی خاں والسر اجیب علی قاضی خاں والبرازیة فیهما الفتاوی وقاضی
ابن تیمیة وغیرها من الکتاب المسقوفة التي تانی فقرها فی اشار التعلیق وما عرّضت من الاثر والمحدث الی ابن ابی شیبة فمن نصب الرایة وهذه
القاری ونسخ الباری وکنز العمال وآثار السنن والمجهر النفی والتفہیم والزرقانی وغیرها من الکتاب وكذلك مصنف عبدالرزاق فمن الکتاب
المذكورة وما عرّضت الی طبقات ابن سعد لمن تذکرة الحفاظ وغیرها

المذكورة وما عودته الى طبقات ابن سعد من ذكره الحفظ وغيره
فصل اخر وكتب الحديث التي دونت في القرآن الثاني كان الحديث فيها مزوجا باقوال الصحابة والتابعين كما تجد ذلك في كتاب
الاشار والموطا لمامك وانما حدث القول بعدم قبول اقوال الصحابة على رأس المائةين بعد مضي القرون المشهود بها بالخبرين اعرض وها
الرواة عن تلقى الفقهاء وتوارث السلف بهنوا مرصحة الحديث وضعف على مجرد الاسناد اه ماس اليه الحاجة ص د صنا ان الاسانيد لم يكن لها
يحتاجون الى النظر فيها لعرب العصر وممارسة النقلة وخبرتهم بهم وكانت احوال نقلة الحديث في عصور الصحابة والتابعين معروفة عند اهل بلد
فهم بالحجاز ومنهم بالعراق ومنهم بالشام ومصر والجميع معروفون مشهورون في آثارتهم فكانوا يعتمدون في معرفة الرجال وعدالتهم على ما يفيض اليهم
من مشاهدة الحال وتبقي القرآن فلا يقرض السلف وذهب الصدر الاول ممن جاء بعدهم من اهل القرن الثالث في معرفة الرجال
ومراتب هولاء النقلة وتفاوتهم في ذلك وتبميزهم فيه واحدا واحدا جرحا وتعديدا وحفظا واتقاناً حتى جعلوه نماز اسره فدونا فيه هذات وبعثوا فافروا
في الحكم من الصعوبة والضعف والانصاف والانقطاع وغير ذلك لان جرحهم ذلك الى الانكار بالمرسل قال شيخ الاسلام حافظ العصر العراقي قال محمد
بن جرير الطبري ان التابعين اجعوا باسرمهم على قبول المرسل ولم يات منهم انكاره ولا من احد من الأئمة بعدهم الى رأس المائةين اه فهو لا ر
اصطفاوا على تقسيم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع ومعض وغير ذلك من الانواع المعروفة في اصول الحديث ثم روي ذلك
المرسل وما بعده والاسلف فلم يكن الفرق بين المرسل والصحيح والحسن والباطل في المرسل على المنقطع والمعض فطلعت عندهم هولاء كثير من الحسن
التي كان السلف يخذون بها وبانفع في ذلك البخاري حتى انكر الاحتجاج بالحسن ايضا قال الشوكاني في نيل الاوطار وكذلك يجوز الاحتجاج بما
صرح احد الأئمة المعبرين بحسنه لان الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ولم يخالف في الجواز الا البخاري وابن العربي والحنن قالوا له الجهور لان اوله
وجوب العمل بالاحاد ولها شاملة له اه وقال القسطلاني في الارواح النواحي ولم يشترط في العمل به كونه صحيحا باصطلاح المتأخرين الا البخاري
ويجوزون بعيد عن الادلة بل لوقيل خلاف ما عليه الاول والآخرون لسانه اه ماس اليه الحاجة .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

سلمه قوله غسل الخوف لا يتردى في جامع مذهبك بعد ذكر حديث الجاهلية قال ترونا النبي صلى الله عليه وسلم يغسل وجهه ثلاثا ويديره ثلاثا ومسح برأسه وقال الاذان من الراس
 والعقل من اذنك كراي العظم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان الاذن من الراس ويغسلون شيعان الشري وابن المبارك وادعوا حتى قال بعض اهل العلم ان
 من الاذن فمن الوجه وادعوا من الراس قال الشيخ فاذا كان يسجد مقدما جامع وجهه ومؤخرها جامع راسه وبقية الشيعي والحنيني بن صالح كما في عارضه الاحاديث
 وعندها جامع الراس يسجدان بماء وجوز ان يجراس وعطا والحنيني وجوز ان يغسل الوجه كما قال الترمذي وقال ابن مالك وان مسحوا بوجع كفا في شرجح حافيا لا
 طمحي ربي عطا قال محمد بن كتاب العسلوة صلا قلت اريت الاذن يغسل مقدما جامع الوجه ومسح مؤخرها جامع الراس كسجها من الراس قال اي ذلك من فهو من واجب
 ان يسجد من الراس لان الاذن من الراس ما قبل منها وادعوا قال طبعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال الاذان من الراس قلت اريت ان مسح راسه ولم
 يسجد اذ كان يجزئ قلت قال مسح اذ فيه ولم يسجد راسه قال لا يجزئ ذلك قلت تركت تركك قال اخذني الاذن استسنا وادعوا في الراس بالحق انتهى ١٢

۱۲۔ بخاری و ترمذی و ابن ماجہ و مسند ابی یوسف (ابن ابی یوسف)

[illegible]

من الجائزتين الخمسة المذكورة بالخط ١٢، ومن غيرها من النسخ التي تكون الإدراج والزيادة حجة

[illegible]

[illegible]

باب ما يجزئ في الوضوء من سوا الفرس والبغل والحصان والسكنور

(بقية من مفسر السابعة) فان احكم لا يدرك ان بات يده قال محمد بن الحسن وكذا ينبغي ان يغسل ويسمى من الارض الذي ان تركه تارك ثم يقول في وضوئه
 رحمه الله عليه ومعه ٢٩ هذه انظر الى انظر معين الانصاف ان الامام ابا حنيفة قال في وضوئه ان يغسل ويسمى من الارض الذي ان تركه تارك ثم يقول في وضوئه
 والعيب من ابن ابي شيبة في كتاب الرصد من مرة السابعة وخمسين بعد رواية ابي هريرة المذكورين ثلاث طرق وذكر ان ابا حنيفة قال لا بأس به احد ولا يدري
 ما اذا اراد بذلك الامر في الحديث على الحديث الاستصحاب وطول حنيفة وتقدمي سعيد بن منصور كما في الصحيح ٢٩ عن ابن عمر انه دخل يده في الارض وقبل ان
 يغسل يده في ابي شيبة نفسه من البراء اذا دخل يده في المطر قبل ان يغسل يده في الصحيح قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسلون يديهم بالماء
 قبل ان يغسلوا باحد فلما كانت هذه الآثار مروية كيف يصح اعتراضه على حنيفة قال العيني في العمدة ٢٩ في شرح الحديث المذكور انما في استدلال اصحابنا على
 ان غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنة بيان ذلك ان اول الحديث يقتضي وجوب الغسل لليدين من افعال اليد في الارض قبل الغسل وآخره يقتضي استحباب
 الغسل للغسل بقوله فانه لا يدري ان بات يده يعني في مكان ظاهر من بدنه غير انما اتفق الوجوب لما في في الغسل المنصوص ثبوت السنة لا ينافي دون الوجوب قال
 الخطابي الامري للاستصحاب لا امر بما لا يوجب من ذلك لانه قد علق بالشك والامر المتضمن بالشك لا يكون موجبا لاصل الماء للظاهرة وكذلك جلت الانسان في تحت
 الظاهرة يقتضي لم يزل بالمشكوك فيه قلت مذهب عامة اهل العلم ان ذلك على الاستصحاب ولما ليس يده في الارض قبل غسلها وان الماء طاهر لم يفتقر الى ما سجدوه
 ومن روى عنه ذلك مغيرة وابن سيرين وابراهيم الخفي وسعيد بن جبير وسالم والربيع بن عازب والاعشى فيما ذكره البخاري احدى بسط فراجها
 وراجع نيل الاوطار ١٢٤ وهذه الامور اذا ضمنت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث فيها للوجوب ولا لتوهم الترك احدى ١٢١

سنة قوله باب ما يجزئ في الوضوء من سوا الفرس والبغل والحصان والسكنور (بقية من مفسر السابعة) فان احكم لا يدرك ان بات يده قال محمد بن الحسن وكذا ينبغي ان يغسل ويسمى من الارض الذي ان تركه تارك ثم يقول في وضوئه
 رحمه الله عليه ومعه ٢٩ هذه انظر الى انظر معين الانصاف ان الامام ابا حنيفة قال في وضوئه ان يغسل ويسمى من الارض الذي ان تركه تارك ثم يقول في وضوئه
 والعيب من ابن ابي شيبة في كتاب الرصد من مرة السابعة وخمسين بعد رواية ابي هريرة المذكورين ثلاث طرق وذكر ان ابا حنيفة قال لا بأس به احد ولا يدري
 ما اذا اراد بذلك الامر في الحديث على الحديث الاستصحاب وطول حنيفة وتقدمي سعيد بن منصور كما في الصحيح ٢٩ عن ابن عمر انه دخل يده في الارض وقبل ان
 يغسل يده في ابي شيبة نفسه من البراء اذا دخل يده في المطر قبل ان يغسل يده في الصحيح قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسلون يديهم بالماء
 قبل ان يغسلوا باحد فلما كانت هذه الآثار مروية كيف يصح اعتراضه على حنيفة قال العيني في العمدة ٢٩ في شرح الحديث المذكور انما في استدلال اصحابنا على
 ان غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنة بيان ذلك ان اول الحديث يقتضي وجوب الغسل لليدين من افعال اليد في الارض قبل الغسل وآخره يقتضي استحباب
 الغسل للغسل بقوله فانه لا يدري ان بات يده يعني في مكان ظاهر من بدنه غير انما اتفق الوجوب لما في في الغسل المنصوص ثبوت السنة لا ينافي دون الوجوب قال
 الخطابي الامري للاستصحاب لا امر بما لا يوجب من ذلك لانه قد علق بالشك والامر المتضمن بالشك لا يكون موجبا لاصل الماء للظاهرة وكذلك جلت الانسان في تحت
 الظاهرة يقتضي لم يزل بالمشكوك فيه قلت مذهب عامة اهل العلم ان ذلك على الاستصحاب ولما ليس يده في الارض قبل غسلها وان الماء طاهر لم يفتقر الى ما سجدوه
 ومن روى عنه ذلك مغيرة وابن سيرين وابراهيم الخفي وسعيد بن جبير وسالم والربيع بن عازب والاعشى فيما ذكره البخاري احدى بسط فراجها
 وراجع نيل الاوطار ١٢٤ وهذه الامور اذا ضمنت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث فيها للوجوب ولا لتوهم الترك احدى ١٢١

سنة قوله باب ما يجزئ في الوضوء من سوا الفرس والبغل والحصان والسكنور (بقية من مفسر السابعة) فان احكم لا يدرك ان بات يده قال محمد بن الحسن وكذا ينبغي ان يغسل ويسمى من الارض الذي ان تركه تارك ثم يقول في وضوئه
 رحمه الله عليه ومعه ٢٩ هذه انظر الى انظر معين الانصاف ان الامام ابا حنيفة قال في وضوئه ان يغسل ويسمى من الارض الذي ان تركه تارك ثم يقول في وضوئه
 والعيب من ابن ابي شيبة في كتاب الرصد من مرة السابعة وخمسين بعد رواية ابي هريرة المذكورين ثلاث طرق وذكر ان ابا حنيفة قال لا بأس به احد ولا يدري
 ما اذا اراد بذلك الامر في الحديث على الحديث الاستصحاب وطول حنيفة وتقدمي سعيد بن منصور كما في الصحيح ٢٩ عن ابن عمر انه دخل يده في الارض وقبل ان
 يغسل يده في ابي شيبة نفسه من البراء اذا دخل يده في المطر قبل ان يغسل يده في الصحيح قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسلون يديهم بالماء
 قبل ان يغسلوا باحد فلما كانت هذه الآثار مروية كيف يصح اعتراضه على حنيفة قال العيني في العمدة ٢٩ في شرح الحديث المذكور انما في استدلال اصحابنا على
 ان غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنة بيان ذلك ان اول الحديث يقتضي وجوب الغسل لليدين من افعال اليد في الارض قبل الغسل وآخره يقتضي استحباب
 الغسل للغسل بقوله فانه لا يدري ان بات يده يعني في مكان ظاهر من بدنه غير انما اتفق الوجوب لما في في الغسل المنصوص ثبوت السنة لا ينافي دون الوجوب قال
 الخطابي الامري للاستصحاب لا امر بما لا يوجب من ذلك لانه قد علق بالشك والامر المتضمن بالشك لا يكون موجبا لاصل الماء للظاهرة وكذلك جلت الانسان في تحت
 الظاهرة يقتضي لم يزل بالمشكوك فيه قلت مذهب عامة اهل العلم ان ذلك على الاستصحاب ولما ليس يده في الارض قبل غسلها وان الماء طاهر لم يفتقر الى ما سجدوه
 ومن روى عنه ذلك مغيرة وابن سيرين وابراهيم الخفي وسعيد بن جبير وسالم والربيع بن عازب والاعشى فيما ذكره البخاري احدى بسط فراجها
 وراجع نيل الاوطار ١٢٤ وهذه الامور اذا ضمنت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث فيها للوجوب ولا لتوهم الترك احدى ١٢١

[illegible]

[illegible]

سعد بن ابی وقاص

12-

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قلت قوله ان خرج النخالي البخاري مائة ان كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وان ذهب لحاجة له ان دخل باب المسجد على الخنفيين مائة ان خرج البخاري مائة ان كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وان ذهب لحاجة له ان دخل باب المسجد على الخنفيين مائة ان خرج البخاري مائة ان كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وان ذهب لحاجة له ان دخل باب المسجد على الخنفيين مائة

فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَيْهِ جِبَّةٌ رُومِيَّةٌ ضَيْقَةُ الْكُهَيْنِ فَرَفَعَهَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ضَيْقِ كَبِيهَا قَالَ الْبَغِيرَةُ
فَجَعَلْتُ أَصْبَحَ عَلَيْهِ لِهَاءٍ مِنْ أَدَاوَةٍ مَعِيَ فَنُوضَا وَضَوْعٌ لِلصَّلَاةِ وَمُسْتَح

(بقية من المصنف) البقرة) لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس قلت بعد ان صح حديث مغفون
عنه جاهد من المحدثين لا يلزم ان يكون على شرط البخاري وقوله موافق له في الدلالة على ان الغرض من طهارة اللبس نعم موافق له في مطلق اشتراط
الطهارة لا غير فان الذي بذل القليل اشهد على كونها عند اللبس تعليلا للسببان باي نوع من انواع الدلالة ادعاهما حاصل ان كمال الطهارة مشروطة عندنا
بقول يكون مسح على الخفين لا بعد غسل القدمين ومن اطلق ونسب اليه انما لا نشترطها فقد فسد تعجدها بالحدود وراجع فتح القدير في السببان
والمحسور والخطاوي وردوا تحتها وغيرهم من كتب الاعلام ١٢

سنة قوله رومية الإكذالي الترمذي في أكثر روايات الشيخين جمة شامية وفي رواية سلم جمة من صوف وفي أبي داود جمة من صوف من جبات الرم كافي الفتح
 ٢١٥ و٢١٦ والعدة ٢١٧ وفي ص ٢١٨ من الفتح في باب الصلوة في الحجية الشامية وإنما جمة بالثامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذاك دار
 كفر وقد تقدم في باب المسح على الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الحجية كانت صوفاً وكانت من شباب الرم انه قال الفاضل السبكي ٢١٩
 قال القاري ولا منافاة بينهما لان الشام حينئذ كانت تحت ملك الرم ولا يبعد ان يكون نسبة ههنا تمام المقابلة لهما ٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٥
 و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠
 و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠
 و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠
 و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠
 و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠
 و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠
 و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠
 و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠
 و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠
 و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠
 و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠
 و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠
 و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠
 و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠
 و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠
 و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠
 و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠
 و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠
 و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧

له قوله على خيفة الرزق أو التافهين وفي العقود خفية وكذا في الجامع على أسس على اهل الخفين وظاهرهما أي فاحرث ففسح عليها لان وقت جواز المسح بعد الحدث والوضوء ولا يجوز قبله لانه على طهارة عمدة القاري **ولا يخفى** وفي البغوي في الشهادة فابويت لانزع خفية فقال دعها تأتي أو خطها طاهرين ففسح عليها اه على رواية أبي داود وفي ادخلت القديين الخفين وظهر طهران وللمجدي في مسندة قلت يا رسول الله افسح اهدنا على خفية قال نعم اذا دخلها وظهر طهران اه وفي شرح المنقاية على القاري **منها** في الاول انه قد شئ في المسح على اهل الخفين وفي المد المختار يستحب الجمع بين ظاهره وباطنه اه قال الشافعي في ذيله **في** جهل المراد بالباطن اسفلها على الارض لا على البشرة كما حققه في شرح النية خلافا لما في الفتح فاولوا ذكره الشارح يتبع فيه صاحب الترهيت قال يمكن يستحب عندنا الجمع بين ظاهره وباطنه في المسح اذا كان على ظاهره نجاسة كذا في البداية اه وادقول الرزق رتبة في نفعي البداية فلعلم الشافعي فانه قال ومن الشافعي ان لو اتسخت على الباطن لم يجزئ المسح عندنا الجمع بين غيري الغيبة رابع اهل الشافعي وكذا آية في القاتر خاتمة وقال في المحلة المذهب عندنا صحابان ما سوىهما القدم من خلف ليس بكل المسح لان فساد لا يستند به قال احمد وقال الشافعي ليس سبها وقال في البحر في المحيط لا يمسح بطن الخف مع ظاهره خلافا لشافعي لان السنة شترت كونه للفرع والاكمل انما يتحقق في محل الفرض لا في غيره اه وفي غيره نفي الاستحباب وهو المراد اه كلام الجوازي في غير المحيط قال لا يستحب وهو المراد من قول المحيط لا يمسح وفي معراج الدراية السنة عندنا الشافعي ما حكمه مسح على الخف وادخله ما روي انه صلى الله عليه وسلم مسح على الخف واسفله وعندها واحد لا يدخله لا سفلتي المسح كحديث علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف ادلى بالمسح عليه من ظاهره وقد روت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على ظاهرهما رواه ابو داود واحمد الترمذي وقال حديث حسن صحيح واداروا حاشا في شاذ لا يبارض هذا مع انه ضعفه (وابا في على العصف: القابلة) مع سقط من عبد خرم النج كذا ثبت في الازنطني **مسح** وسنن البيهقي **مسح** والشملي **مسح** وغيره من الكتب ١٢ عنه كذا في النج من الخطا والشمهور حديث علي بن ابي طالب كما اخرج البزار في البيهقي والترمذي وطبرني بطريق اخرام واخرجه بعده في النج البزار وروى النج علي بن ابي طالب راسن فزججه لا يكتب ولعلم من النسخ تا ١٢ عه ا على ظاهرهما ١٢

ربيعة من العصفور السابق) البرقي استعمل من الكوفة الى قرقيا فخر بها وقال لاقيم في بلدة ليشتم فيها عثمان وقال جريما جعني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منذ علمت دلاؤي الاقيم وماه اشيطان وغيرهما وقال عبد الملك بن حمير رأيت جريرا بن عبد الله وكان وجهه شققة فمر وقال لعمر بن الخطاب يرحمك نعم
 السيد كنت في الجاهلية ونعم السيد انت في الاسلام قال غليفة وغيره مات بسنة (١٠١) وتخل غزير ذلك قلت وفي العيصيين من ابراهيم الغنوي ان اسما جريرا
 كان بعد نزول سورة المائدة وعثمان وأدوم جريرا نفسه قال ما سلمت الا بعد نزول سورة المائدة وقال البغوي اسلم سنة (١٠١) في رمضان وكنا قال ابن
 جابر بن جهم ابن عبد البر انه اسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بربعين يوما وهذا لا يصح لما ثبت في العيصيين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستنصت الناس في حجة
 الوداع واما رواه البصري في قال حدثنا محمد بن علي الصائغ ثنا محمد بن معاذ بن الرزدي ثنا حصين بن عمر الاحمسي عن اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم عن
 جريرا قال لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم اخية فقال يا جاريك قلت لا سلم قال نعم قال نعم في الكسوة وقال اذا تأكل كرم قوم فاكرموه قال سليمان لم يروه من
 ابن ابي خالد الا الحمسي قلت وهو ضعيف مستأق ترجمته بهذا الحديث منكروا على تقدير صحة لا كرم الفورية في جواب لما كنا ما رواه ابن خالفة في صحيح حديث
 شريك عن ابي الحسن عن جريرا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اخاكم البغاشي لك فاستغفره والنزل لرفع اسناده ومقال على تقدير صحة يمتن ان جريرا
 ارسل وكذا ما رواه ابو جعفر البصري من حديث محمد بن ابراهيم عن جريرا قال لعن النبي صلى الله عليه وسلم في اثر الغزوين وهو اينه لا يصح لانه من رواية موسى بن عبيدة
 الرزدي وهو ضعيف انتهى ويؤمن رجال السنة ودفع في الجامع جريرا بن عبد الله بن الصغير وهو ضعيف من الناسخ ١٢

له قوله في مسائل الخصال الماروي وهو جامد أشهر من حوشب كما سبق من الترمذي وغيره من حاضري الواقعة وتقدم عند مسلم فقل له أفعل هذا والسلطان
 في صورة الانحياز عليه كما يدل عليه طرق الحديث وسبب أن الترمذي في شرح مسلم مستكبراً معناه أن الله تعالى قال في سورة المائدة فاعلموا أنكم أولى بالدين
 المرافق وأحقوا بأرضكم وأعلمكم إلى الكعبين فلو كان إسلام جرير معتقداً على نزول المائدة لاحتل كونه حديث جرير في المسح منسوخاً بآية المائدة فلا كان إسلامه متافراً
 علماً أن حديثه يعل به وهو يمين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخلف فلو كان السنة مخصصة لآية أحدثت كونه حديثاً مشتهراً كما لم يوافقوا القول بأن سمح
 الخلف ثابت بالكتاب أيضاً في قراءة الجواليقي لأنه معلوم قطعاً أن المراد منها غسل الرجلين والعطف على المسحوح للاقتصاد وتركه لا لسراف في العصب
 عليها ولأن المسح على الخلف ليس معنياً بالكعبين ولا يجب أن يمسح عليه الكعبين اتفاقاً لأنه سمح على الخلف لا على الرجل حقيقة كما عكس لأن الخلف اعتبرناه مسطرة الحديث
 إلى التقدم في طائفة ما على الخلف الزيل بالسمح فهو على الخلف حقيقة وهكذا قالوا في زيارتهم المفضلة ١٢ له قوله إنما محبة الخ كما قال ابن السكيت كان زيارتك سمح
 صلى الله عليه وسلم تبرزول المائدة بعده اجاب به أبي السلت وصحته بعد ذلك فلا يكون المسح منسوخاً بها كما شكك الوهم من سمح على الخفين والحديث وال
 على مشروعية المسح على الخفين وجواز ذلك الغافل السنبلي في حواشيه ص ١٤٤ علم أن غسل الرجلين وكفى ما في الكتاب باعتبار عموم اذقات الوضوء ومطلقاً
 عن قيد الخففة وعدم حديث المسح على الخفين كونه متواتراً ومشهوراً في مخصصه لذلك الظن فإن المشهور يجوز به الزيادة على الكتاب بمعنى
 تغيير الوصف لا بمعنى تغيير الحكم نفسه وتبدله فانه إنما يتصور بالقطع المتواتر في تخصيص وتقييد عندنا وتسج عذرات فعي على ما عرفت في الاصل من باب
 اختصاص وتعمير عدمه على بعض مسيحاتهم المسح خمسة ترفيه بنا على عدم الحرج والمستند في الدين قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج الآية وقال يزيد
 الله حكم العير ولا يردكم العير الآية فعلى هذا قيل ان الغسل اولى اخذاً بالعمية ومما يظاهر الكتاب دليل المسح اولى اظهار السنة ودروا على ان باب من عن الخواص
 والدوافع والاما حديث فقهه بعد رجاء احد ما على الاخر فانه صلى الله عليه وسلم اذا كان متخففاً لم يمسح ولم يترجمها ما اذا لم يكن متخففاً غسل الرجلين ولم يمسح الخفين
 المسح ولكن الاربع ان يقال الامام بالنيات فان مسح نيية السنة والرد على ان لا يجره غسل الرجلين اخذاً بالاصل ومما يظاهر الكتاب اظهاره كان ما جاز في كتاب
 العوثرين فالاولوية لكل منهما على الآخر من وجه فانهم اعدوا ١٢ له قوله محبة الخ ليست بهذه الزيادة في المتفق عليه ودروا ابو داود وزاد فقال جرير لما سئل
 هل كان ذلك قبل نزول المائدة او بعده ما اسلمت الابد المائدة وكذلك رواه الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال قلت له اتيل المائدة او بعده قال جرير
 ما اسلمت الا بعد المائدة وهذا بطراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير ان كان في ثوبه الدواع قال اشوكاني في الفين ص ١٢٤ قال سمح على الخفين ثبت من مسمى
 الله عليه وسلم بعد نزول المائدة ولذا قال ابراهيم بن محمد في صحيحهم في الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة لولا ما سبق من صحيح مسلم وراجح من البين ص ١٢٤
 فانه صرح فيها بان دعوى النسخ لا معنى لها في هذا المقام وراجع ص ١٢٤ من حواشي السنبلي من مرة (٩٨) ذيل اسناد الى حيفنة من جد الحكم بن ابي ايمنة عن ابراهيم
 حديثه عن سمح جرير بن سماره يقول الحديث ١٢ له قوله عن ابراهيم الخ اخرجها الخافض العلوي في شرحه معاني الآثار ص ١٢٤ حدثنا (وابا على الصفوة الثانية)
 ص ١٢٤ بعد ابا ١٢: ص ١٢٤ عن المسح على الخفين ١٢ ص ١٢٤ اي سمح عليها بعد الحديث في المحقر واسفر ١٢ له فيها آية الوضوء وذهبنا غسل الرجلين ١٣ ص ١٢٤ ذكره في
 الجامع ص ١٢٤ وعن ابي الاثرار ١٢ له حديث واحد عنهم خلاصه ص ١٢٤
 على وهو في باب اامة الجنب ص ١٢٤ من سنن البيهقي ١٢

قلت قوله ثلاثه ايام الا في الحج صحت باب المسح على الخفين قال ابو حنيفة لا بأس بالمسح على الخفين للقيم يوم وليمة من المحدث الى تلك الساعة من القدر والمسافر
 ثلاثه ايام وليا لها للمسح اكثر من ذلك وقال ابن ابي لمدينة المسح على الخفين للمسافر باليس في ذلك عندنا وقت مسح على خفيه وادام مسافرا لم يحدث واما القيم فان
 ابن المدينية اختلفوا في ذلك فقال بعضهم لا يسح المسح على خفيه منهم ما يك بن انس ومن اخذ بقوله وقال غيره ومن اهل المدينة المسافر والقيم في ذلك سواء يسحان على
 الخفين يداويس في ذلك وقت ومن قال بهذا القول جده العزير بن ابي سلمة ومن اخذ بقوله من اهل المدينة وقد كان ما كبن انس يقول بهذا القول زمانا من
 عهده ثم رجع فقال لا يسح الخفين على الخفين في هذا القول ما ك الاول اذ قوله لا أثر في قولهم انهم يقولون باسنة وبما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال محمد بن الحسن الآثار في المسح للقيم يوم وليمة والمسافر ثلاثه ايام وليا لها كثيرا من معرفة وما كنت اظن ان احدا من نظري في العقد شكل عليه الا
 في هذا الخبر ابو حنيفة قال حدثنا حماد بن ابراهيم عن حماد بن عيسى عن ابي ابراهيم النخعي عن ابي عبد الله الجعفي عن خزيمة بن ثابت ان الانصار على النبي صلى الله عليه وسلم
 لبستها وانت طاهر اخرنا محمد بن ايان بن صالح الغفري عن حماد بن ابراهيم النخعي عن ابي عبد الله الجعفي عن خزيمة بن ثابت ان الانصار على النبي صلى الله عليه وسلم
 قال المسافر ثلاثه ليال ودايام والقيم يوم وليمة اذ لبسها وهو طاهر اخرنا محمد بن ايان بن صالح الغفري عن الحسن بن الحسن القاسم بن خزيمة عن شريك
 بن هاني قال اتيت عائشة فالتفتها من مسح على الخفين فقالت عليك علي بن ابي طالب وصلى الله تعالى عزنا فكان يقولون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاستسنة
 فاستسنة من مسح على الخفين فقال علي بن ابي طالب وصلى الله عليه وسلم قال فاستسنة من مسح على الخفين فقال علي بن ابي طالب وصلى الله عليه وسلم قال فاستسنة
 من مسح على خفيه اذ لبسها ورجلا طاهران اخرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخرنا يزيد بن ابي رباح عن زبير بن جبير الجعفي قال كتب الينا عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه في المسح على الخفين ان المسافر ثلاثه ايام والقيم يوم وليمة اخرنا سلام بن سليم الخنفي عن عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن عبد الله بن مسعود عن ابي رباح
 كان عبد الله بن مسعود ليس خفيه صلاوة الفجر فلا يترجمها حتى يداوي الى اذ لبسها اخرنا سلام بن سليم الخنفي عن عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن عبد الله بن مسعود عن ابي رباح
 ما شئت فقلت لبا ايام المؤمنين هل سمعت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين فقالت لي اذهب الي علي بن ابي طالب فانه كان يصح
 في سفره قال فاني سمعت عليا كرم الله وجهه فالتفت من ذلك فقال ثلاثه ايام ودايام للمسافر والقيم يوم وليمة اخرنا ابو بكر بن عبد الله الشنبل عن حماد بن
 ابراهيم النخعي عن ابي عبد الله الجعفي عن خزيمة بن ثابت ان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ان يسح على خفيه ثلاثه ايام ودايام والقيم
 يوم وليمة اخرنا اسراييل بن يوسف قال ثنا عمر بن شقيق عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود قال للمسافر ثلاثه ايام يسح على الخفين والقيم يوم وليمة
 مسافر عبد الله لمكث ثلاثا لا يخلع خفيه يسح عليها اخرنا اسراييل بن يوسف قال ثنا عبد الله بن ابي رباح عن ابن ابي رباح قال كنت جالسا عند
 عمر بن الخطاب فقام الي من من اذ فوطني فقام فمسح على جروقي ثم قام فمسح المغرب فقام الراكب فقال يا امرئ المغني ودايام للمسافر والقيم يوم وليمة
 الشنبل اذ رأت عمر بن الخطاب فقام فمسح على جروقي ثم قام فمسح المغرب فقام الراكب فقال يا امرئ المغني ودايام للمسافر والقيم يوم وليمة
 الهلال بل ثلث قال عمر بن الخطاب فقام فمسح على جروقي ثم قام فمسح المغرب فقام الراكب فقال يا امرئ المغني ودايام للمسافر والقيم يوم وليمة
 للمسافر ثلاثه ايام اذ كان اذ دخلها ودايام طاهران اخرنا عفيف بن درهم عن جليل بن يحيى عن عبد الله بن عمر قال سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثه ايام ودايام
 للقيم يوم وليمة فقال من قال ان القيم لا يسح على الخفين المناجاة مائة الآثار في القيم ولا يسح الا حديث الذي اعتمد عليه اهل المدينة في المسح على الخفين
 حديثنا في مولا عبد الله بن عمر وعبد الله بن دينار عن ابي رباح عن ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثه ايام ودايام
 فانكر ذلك عليه فقال له سعد بن ابان اذ قدمت عليه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه
 فقال عمر اذ دخلت وجعل في الخفين دما طاهران فاسح عليها قال عبد الله بن عمر اذ دخلت فاسح عليها فاسح عليها فاسح عليها فاسح عليها فاسح عليها فاسح عليها فاسح عليها
 ما كبن انس ان ناخا وعبد الله بن دينار عن ابي رباح عن ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثه ايام ودايام
 مقبلا من مسافر اخرنا ما كبن انس ايضا عن ناخا ابن عمر قال سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثه ايام ودايام
 فمسح على الخفين وعلى عليها ايضا فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه
 بن عمر يسح على الخفين عند حصره وضره حتى في المسجد فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه
 على الوضوء لان ابن عمر قد اخذ في فعل غير الوضوء حين انزل الى المسجد وترك ان يسح على خفيه واخرنا ما كبن انس ايضا عن سيد بن عبد الرحمن بن قيس انه
 قال رأيت انس بن مالك في جواربنا ثم اني بما رفته ففعل وجهه وديرة الى الخفين وسح براسه ثم مسح على الخفين ثم مسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه
 بقار او مقبلا فنه اثارهم اذ رددوا وحملوا ثم فقموا بابرهم اذ رددوا ففعل وجهه وديرة الى الخفين وسح براسه ثم مسح على الخفين ثم مسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه
 الى الكتب وهو امر صعب ١٢ قوله يسح الخ ذكره في الجامع ١٣ وعنه الى الآثار ما كان يعلقه كان يسح على الخفين والظاهر الاصح ما في الآثار بروي
 ابو داود في سننه ١٤ حدثنا عبد الله بن معاوية عن ابي رباح عن ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثه ايام ودايام
 شهر عبد الرحمن بن عوف يسال بالاعلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج ليقضي حاجته فانيته بالامانة وضوء مسح على خفيه فمسح على خفيه فمسح على خفيه
 ابو داود وهو ابو عبد الله بن عمر في تاريخ بن عمر ١٥ ورواه البيهقي في سننه ١٦ حدثنا عبد الله بن معاوية عن ابي رباح عن ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال سئل عن المسح على الخفين فقال
 عه يابيه جامع ١٢ عه ١٥ يابيه تاريخ ١٤ عه ١٦ عه ١٧ عه ١٨ عه ١٩ عه ٢٠ عه ٢١ عه ٢٢ عه ٢٣ عه ٢٤ عه ٢٥ عه ٢٦ عه ٢٧ عه ٢٨ عه ٢٩ عه ٣٠ عه ٣١ عه ٣٢ عه ٣٣ عه ٣٤ عه ٣٥ عه ٣٦ عه ٣٧ عه ٣٨ عه ٣٩ عه ٤٠ عه ٤١ عه ٤٢ عه ٤٣ عه ٤٤ عه ٤٥ عه ٤٦ عه ٤٧ عه ٤٨ عه ٤٩ عه ٥٠ عه ٥١ عه ٥٢ عه ٥٣ عه ٥٤ عه ٥٥ عه ٥٦ عه ٥٧ عه ٥٨ عه ٥٩ عه ٦٠ عه ٦١ عه ٦٢ عه ٦٣ عه ٦٤ عه ٦٥ عه ٦٦ عه ٦٧ عه ٦٨ عه ٦٩ عه ٧٠ عه ٧١ عه ٧٢ عه ٧٣ عه ٧٤ عه ٧٥ عه ٧٦ عه ٧٧ عه ٧٨ عه ٧٩ عه ٨٠ عه ٨١ عه ٨٢ عه ٨٣ عه ٨٤ عه ٨٥ عه ٨٦ عه ٨٧ عه ٨٨ عه ٨٩ عه ٩٠ عه ٩١ عه ٩٢ عه ٩٣ عه ٩٤ عه ٩٥ عه ٩٦ عه ٩٧ عه ٩٨ عه ٩٩ عه ١٠٠ عه ١٠١ عه ١٠٢ عه ١٠٣ عه ١٠٤ عه ١٠٥ عه ١٠٦ عه ١٠٧ عه ١٠٨ عه ١٠٩ عه ١١٠ عه ١١١ عه ١١٢ عه ١١٣ عه ١١٤ عه ١١٥ عه ١١٦ عه ١١٧ عه ١١٨ عه ١١٩ عه ١٢٠ عه ١٢١ عه ١٢٢ عه ١٢٣ عه ١٢٤ عه ١٢٥ عه ١٢٦ عه ١٢٧ عه ١٢٨ عه ١٢٩ عه ١٣٠ عه ١٣١ عه ١٣٢ عه ١٣٣ عه ١٣٤ عه ١٣٥ عه ١٣٦ عه ١٣٧ عه ١٣٨ عه ١٣٩ عه ١٤٠ عه ١٤١ عه ١٤٢ عه ١٤٣ عه ١٤٤ عه ١٤٥ عه ١٤٦ عه ١٤٧ عه ١٤٨ عه ١٤٩ عه ١٥٠ عه ١٥١ عه ١٥٢ عه ١٥٣ عه ١٥٤ عه ١٥٥ عه ١٥٦ عه ١٥٧ عه ١٥٨ عه ١٥٩ عه ١٦٠ عه ١٦١ عه ١٦٢ عه ١٦٣ عه ١٦٤ عه ١٦٥ عه ١٦٦ عه ١٦٧ عه ١٦٨ عه ١٦٩ عه ١٧٠ عه ١٧١ عه ١٧٢ عه ١٧٣ عه ١٧٤ عه ١٧٥ عه ١٧٦ عه ١٧٧ عه ١٧٨ عه ١٧٩ عه ١٨٠ عه ١٨١ عه ١٨٢ عه ١٨٣ عه ١٨٤ عه ١٨٥ عه ١٨٦ عه ١٨٧ عه ١٨٨ عه ١٨٩ عه ١٩٠ عه ١٩١ عه ١٩٢ عه ١٩٣ عه ١٩٤ عه ١٩٥ عه ١٩٦ عه ١٩٧ عه ١٩٨ عه ١٩٩ عه ٢٠٠ عه ٢٠١ عه ٢٠٢ عه ٢٠٣ عه ٢٠٤ عه ٢٠٥ عه ٢٠٦ عه ٢٠٧ عه ٢٠٨ عه ٢٠٩ عه ٢١٠ عه ٢١١ عه ٢١٢ عه ٢١٣ عه ٢١٤ عه ٢١٥ عه ٢١٦ عه ٢١٧ عه ٢١٨ عه ٢١٩ عه ٢٢٠ عه ٢٢١ عه ٢٢٢ عه ٢٢٣ عه ٢٢٤ عه ٢٢٥ عه ٢٢٦ عه ٢٢٧ عه ٢٢٨ عه ٢٢٩ عه ٢٣٠ عه ٢٣١ عه ٢٣٢ عه ٢٣٣ عه ٢٣٤ عه ٢٣٥ عه ٢٣٦ عه ٢٣٧ عه ٢٣٨ عه ٢٣٩ عه ٢٤٠ عه ٢٤١ عه ٢٤٢ عه ٢٤٣ عه ٢٤٤ عه ٢٤٥ عه ٢٤٦ عه ٢٤٧ عه ٢٤٨ عه ٢٤٩ عه ٢٥٠ عه ٢٥١ عه ٢٥٢ عه ٢٥٣ عه ٢٥٤ عه ٢٥٥ عه ٢٥٦ عه ٢٥٧

الله قال لو اتيت بجفنة من خبز ولحم فاكلت منها حتى اشبع
وبعست من لبن ابل فشربت منه حتى اتصلع وانا على وضو ولا
ابالي ان لا امس ماء الوضوء من الطيب قال محمد بن قيس بن حنيفة وبه نأخذ

(بقية من الصفحة الماضية) قال يحيى بن سعيد مرسلات سعيد بن جبير احب الي من مرسلات عطاء ومجاهد وكان سفيان يقدم سعيدا على ابراهيم في العلم وكان
اعلم من مجاهد وطلح وسكنه في التمدد بقطعة واحدة وكان ابو حنيفة عند موت سعيد بن جبير عشرة سنين تأخر

سنة قوله ان قال في شرح الآثار ص ١٢٠ حدثنا ابو بكر قال ثنا ابو الوليد قال ثنا شعبة عن ابي نوح بن ابي مغرب الكوفي قال رايت
ابن عباس اكل خبزاً رقيقاً ومما حتى سال الودك على اصابه نفس يده وعلى المغرب حدثنا ابو بكر قال ثنا عثمان بن عمر قال ثنا اسرائيل عن طارق بن سويد
بن جبريل بن ابن عباس اني سمعت من غيرهم عند العصر فاكل منها فاني لم اجد نفسي اطراف اصابته ثم صلى ولم يتوضأ حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن
رهماء قال انما زادني عن ابي الحسن السجعي عن سعيد بن جبير قال دخل قوم على ابن عباس فاحمهم طعماً على بهم على طعنة فوضعوا عليها وجوههم وجباههم واما توضؤا
اه وفي كتاب الامم ص ١٢٠ شرب ابن عباس لبناً ولم يمسح به قال ما بالية بالاه وفي كثر العال ص ١٢٠ عن ابن عباس قال انما النار بركة الله واما الشرب وما كان من شئ
ولا تحمد ولا وضوء ما مست النار ولا وضوء ما دخل انما الوضوء ما خرج من الانسان (عب) وفي مسند الاندلس ص ١٢٠ باليمن وقد بلغ على ان ردتوضأ بالبحر
توا على النار (ش) اه ١٢٠ قوله بجفنة الخ لفتح الخيم انفسه الكبيرة كما في المقدمة للماضي يقول لواعطاني احداً بالمتلثة من الخبز والحم فاكل منها حتى
طامع في وضوء ولا اتوضأ من اكلها لانها من الطيبات الطاهرات وليس من الاحداث المتأخرات للوضوء حتى اتوضأ منها ١٢٠ قوله وليس الخ عطف على
قوله بجفنة الخ والعين العين المبهمة وتشديد السين المبهمة المقدح الكبير كما في مقدمة نوح الباري ص ١٢٠ والمغرب ص ١٢٠ المقدح العظيم والجمع عكس
اه والتفعل الاضمار مشعاً والرى والتقوى مثل الخطا واخر من الشئ الخ من شئ من شرب اللبن كل الشيع والامتنان رياء ومع ذلك لا اتوضأ منه
فقط من شرب القليل فخص من بين الانبياء الذين اكلوا بالكره فيكون الدوسمة فيه الظاهر ويكون الاختلاف فيه بين نما بالكل بالبيان اخرجوه من هذا وضوء
الجماع من العلم رداً ومن احاديث الوضوء من لبن الابل لم يحول على المصنفه ونحوها وبها ردوا الحديث كما في كثر العال ص ١٢٠ في باب تراخي الوضوء اذا
كان احكم على وضوء فاكل طعماً يتوضأ الا ان يكون لبن الابل اذا شربتموه فضعفوا بالمار (هب والضياع عن الامانة) قال البيهقي في صحيحه الزيادة
رواه الطبراني في الكبير ورجالهم اربعون ترجم احدهم اه ١٢٠ قوله وانا على وضوء الحديث روي عن ابن عباس مرفوعاً رواه البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف
قال اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل كفت شاه ثم صلى ولم يتوضأ اه واخرجه مسلم وابوداود وجميعنا في الصلاة
عن القتيبي عن مالك بن ابي عمارة القاري ص ١٢٠ وفي نسخة البخاري في الاطعمة تفرق اي على العرق وبها العظم وفي نسخة تفرق عرقاً من قدر وضوءه انه اكل عرقاً
او حاتم صلى لم يتوضأ لم يس ماء ردها ابو اسحق السمرقاني في مسنده بزيادة ولم يمسح به في مسنده احمد بن حنبل في مسنده يده مسح كان تحته وفي
المصنف اكل من عظم او تفرق من ضلع وفي مسند القاسم اسمعيل بن اسحق كان ذلك في بيت ضامة بنت الحارث بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه
وسلم واه نحوه في فتح الباري ص ١٢٠ واخرجه في نظا الطبراني في مسنده من طرق عن عروة بن روى الطبراني في الكبير عن الحسن بن علي ابي انانة رضي الله عنهما
الله صلى الله عليه وسلم في بيت فاطمة فذات كفت شاه مطبوخة فاكلها ثم قام يصلي فاغتسل ثياباً فغسلت الا توضأ يا رسول الله قال لم ياتني ما قلت مما
سنة انما قال ان اكل طعمكم ما مست النار قال البيهقي في صحيح الزيادة ص ١٢٠ في ابن اسحق ورواه شعبة اه وفي الطبراني في مسنده روى البخاري في صحيحه
قال ثنا ابن ابي عمير عن زيد بن اسلم عن جبيب بن جبريل عن عمرو بن حنبل عن عمرو بن عطاء انه دخل على ابن عباس يوم اتي بيت ميمنة فعرض على يده قال
جيب من ناس يتوضئون ما مست النار الله بعد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لوليا ثم اتي بخريرة فاكل منها ثم تم فخرج الى العلوقة ولم يتوضأ اه وفي
ابن ابي عمير وفيه كلام مشهور ١٢٠ قوله لا ابالا الخ يعني لا يمسح به في مسنده احمد بن حنبل في مسنده يده مسح كان تحته وفي
ناهما من الطيبات والوضوء من اكل الطيبات ١٢٠ قوله اتوضأ الخ في كثر العال ص ١٢٠ عن ابن عباس قال كنت انا والي والي والي
فاكلنا خبزاً لحناً ثم دعوت بوضوء فقال لا لي لم تتوضأ فقلت لهذا الطعام الذي اكلنا فقال اتوضأ من الطيبات لم يتوضأ منه من غير شك ثم قال البيهقي في الجمع
ص ١٢٠ رجاله ثقات اه ورواه الطبراني في الكبير نحو ذلك عن ابن مسعود قال لان اتوضأ من الحكمة الخجيت احب الي من ان اتوضأ من الطعام الطيب قال
البيهقي ص ١٢٠ الجمع رجاله موثقون اه ١٢٠ قوله وانه اذا قال الخ وكذا قال في المولى كما سبق فقلت ورواه قال البخاري عن العاصم واثبت ابن ابي عمير
كما تقدم من الترويض والبيهقي وعندي القيل بطلان ان الوضوء في احاديث الامم يحول على غسل اليدين والقدم باطل كيف لا فقد روي في الاحاديث شعبة بالوضوء
روي الترمذي في باب الوضوء قبل الطعام وبعده ص ١٢٠ عن سلمان قال قرأت في التوراة ان بركة الطعام الوضوء بعده فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فخرته
بما قرأت في التوراة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام الوضوء بعده ورواه الله في الباب من الشئ الى هزيمة اه وكلمهم ففقدوا
على ان المراد به غسل اليدين والقدم وفي حديث عكرشة بن ذؤيب رواه الترمذي عن ابي بصير باب ما جاء في التسمية على الطعام ص ١٢٠ مرفوعاً قال يا عكرشة انك كنت تفت
فانه غير لون واحد انما يفتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ومسح بجل كفيه وجهه وذراعيه واسد قال يا عكرشة انك كنت تفتل فانه غير لون واحد انما يفتل
منه صلى الله عليه وسلم يكون غسل اليدين وضوء ما غيرت النار قال الترمذي في شرح الموطأ ص ١٢٠ وقد حل ذلك الوضوء (واباقي على الصفة التي ليست)
عنه شرط ١٢٠ ص ١٢٠ كاسه كلان ١٢٠ ص ١٢٠ اسير شوم ١٢٠ ص ١٢٠ اي انتهى ربا ١٢٠ ص ١٢٠ بجلة حاليه ١٢٠ ص ١٢٠ جزاء الشرط ١٢٠ ص ١٢٠
لا ينقص الوضوء ١٢٠ ص ١٢٠ كونه حديثاً بوجوب الوضوء ١٢٠ ص ١٢٠ لا يستعمل لعدم الحاجة اليه ١٢٠ ص ١٢٠ استقام ١٢٠ ص ١٢٠ لا اتوضأ منها والخبر لعدم اكلين
من الطيبات فلا اتوضأ منها ١٢٠ ص ١٢٠ اي عدم الوضوء ١٢٠ ص ١٢٠ اي بما في اثر ابن عباس من عدم الوضوء ما غيرت النار

سنة ١٠٤٠ قوله عبد الرحمن بن زاذان الحليم اجدته في التهذيب ولاني في جعل ولاني اللسان الا عبد الرحمن بن زاذان عن احمد بن حنبل وعنه ابو بكر شاذان بن
 لسان ١٠٤١ وراجعه في ١٠٤٢ عبد الرحمن بن زياد الانصاري روى عن انس حديثا في ترك الوضوء مما مست النار قال ابن عبد البر في الاستدكار
 ليس بشرك العلم كنه روى عنه جماعة اهـ والاول متأخر جدا عن الراوي في الاثر ولا يمكن ان يكون شيئا لابي حنيفة ولم يذكره صاحب الجامع في باب الاشخاص
 وفي عبد الرحمن بن هرم الزواودي المحدثي وعبد الرحمن بن حزم كلاهما من شيوخ الامام ولعله مصنف من النسخ وفي ١٠٤٣ من ذلك الباب داود بن عبد
 الرحمن المكي اعطاه رابو سليمان قال البخاري في تاريخه سمع ابن جريج وابن عثيم روى عنه ابن المبارك وابن يونس يقول اضعف جادا للثوري روى عنه الامام
 ابو حنيفة وروى يوحنا عن الامام ابي حنيفة ايضا في هذه المسانيد اهـ قلت وفيه ظن قال في التبيين ١٠٤٤ داود بن عبد الرحمن عن شريك بن عبد الله بن سعيد
 ابو حنيفة ليس بشيخنا واهـ في اللسان ١٠٤٥ داود بن عبد الرحمن الراشدي عن سفيان بن حسين فضعف الازدي وسماه راجدا واهـ ابو علي هو الحسن الروادي
 ابو حنيفة ليس بشيخنا واهـ في اللسان ١٠٤٦ داود بن عبد الرحمن الراشدي عن سفيان بن حسين فضعف الازدي وسماه راجدا واهـ ابو علي هو الحسن الروادي
 بالواو المشهور بالصيقل قال الحافظ في ١٠٤٧ من التبيين في ترجمة جعفر بن تمام بن جعفر روى عنه الحسن الراشدي فضعف الازدي وسماه راجدا واهـ ابو علي هو الحسن الروادي
 تمام بن العباس بن عبد المطلب عن ابيه اهـ في ١٠٤٨ من التبيين في ترجمة جعفر بن تمام بن جعفر روى عنه الحسن الراشدي فضعف الازدي وسماه راجدا واهـ ابو علي هو الحسن الروادي
 ابو حنيفة وسماه الحسن قال ابو علي بن السكن محمول اهـ بروي في نسخة كافي ١٠٤٩ من باب النكت من اللسان راي في ترجمة تمام انشا راجد ثقب في ١٢

عنه دراجع ۳۴۳ من لسان المیزان فانه مات سنة خمس وسبعين مائة امة تكيف يردى عنه الوصيفة ۱۲
عنه في آثاره يوسف الوصيفة عن داود بن عبد الرحمن عن شربل عن ابى سعيد الخدرى الحديث في الوضوء ما سمت انوار دانت قلم داود بن عبد
الرحمن وعبد الرحمن بن زياد وابن زاذان كيف يشبهان على الناظر الكتاب وعبد الرحمن بن ابى سعيد الخدرى ايضا من رجال الصحاح كنيته ابو جعفر
اداب الوضوء او ابو محمد سمى اياه في الوضوء كما في ۳۴۳ من كتاب الجمع بين رجال الصحاح للمقدسى وهى يقول انه عبد الرحمن بن ثردان باشر المثلثة بـ
تيس الادب الكونى وهو يردى عن زاذان الكندى يردى عنه شعبة والثوري كما في ۳۴۳ من التهذيب وهو في ۳۴۳ من مناقب الموفى بن احمد وفي ۳۴۳ من
مناقب النيزاى الكردى عن بابن فاختلط على الناظر في تدمر ۱۳

اتوضاً فامست النار فقال نعد فقال بكر بن عبد الله المزني دخل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عنته صفية بنت عبد
 المطلب فتفتت له من كتف باردة فطعم منها ولم يحدث
 وضوءاً قال محمد ويقول بكر بن عبد الله المزني ناخذ وهو
 قول أبي حنيفة محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا

(بقية من الصفحة السابقة) ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فطعم من كتف باردة صلى ولم يحدث وضوءاً ولا شئاً واين ضرره الحسن
 بن زياد في مسانيدهم ١٢ له قوله عدى بن ارملة هو انزاري على ما في التهذيب ١٢٤ اخبرني ارملة من اهل دمشق روى عن ابيه عمرو بن عتبة و
 الى ائمة وغيرهم ومنه بكر بن عبد الله المزني وزيد بن ابي مريم السولي وزيد بن ابي مريم الشامي وشام بن اعجاز وغيرهم ذكره ابو نضره الدمشقي في
 الطبقة الثالثة من اهل الشام وذكره ابن جبان في الثقات وقال البرقي قلت للدرقطني فعدي بن ارملة عن عمرو بن عتبة قال حدثني به وقال حليف بن
 خياط وفيها يعني سنة (٩٩) ثم عدى بن ارملة واليا على البصرة من قبل عمرو بن عبد العزيز وقال عباد بن منصور سمعت عدى بن ارملة يحط على
 غير الدارين فجلس لينظرا حتى ايكانا قال حليف وفي مفرسته (١٠٢) نقل معاوية بن يزيد بن الجلب عدى بن ارملة قلت قال ابن جبان لما ذكره
 يروي المراسيل اما عدى بن ارملة بن الاشعث الرازي عن ابيه عن حماد بن عمار عن ابيه عن حماد بن عمار عن ابيه عن حماد بن عمار عن ابيه عن حماد بن عمار
 له قوله الحسن البصري الخ ذكر ترجمته الخ قلت في سبع صفحات من التهذيب من رجال السنة وهو ابن الى الحسن يسار البصري ابو سعيد مولى
 الانصار وامرأة مولاة ام سلمة قال ابن سعد ولد لسنتين بقبلى من خلافة عمر وثا ابو ابي القري وكان نصيبا راى عليا وطلحة وعائشة وكتب
 للربيع بن زياد والى فرسان في عهد معاوية روى عن خلق كثير من الصحابة والقبائل وعنه خلق كثير في تهذيب ١٢٤ من التهذيب وقال محمد بن سعد كان
 الحسن جامعاً عالماً رفيقاً ثقة مأموناً عادلاً ناسكاً كثير العلم نصيباً جليلاً وقال ابن جبان في الثقات اختلفت سنة (١٠٢) وادرك بعض مصنفين
 وراى مائة وعشرين صحابياً وكان ليس وكان من نصيب اهل البصرة والعلم والعهد وراى فيهم قال ابن علية والسري بن يحيى مات سنة (١١٠)
 وزاد ابن علية في رجب وقال انه عبد الله بن كلب الي وهو ابن ثور من (٨٨) سنة وفضلته ومناقبه كثيرة جدا وعنده مائة كان ابو حنيفة ابن ثورين
 سنة كما كان عندي ابن اثنتين وعشرين سنة كما لا يخفى وقد روى عنها ابو حنيفة بدون واسطة وقال ادركت اشاهم كما بين فذكره ١٢

له قوله توأما الخ في الجامع اتوا بالجميع وعلى نسخة الآثار حمزة الاستيعام مخدنة ١٢ له قوله فقال نعم الخ وبقا الزهري والبولج والوتلا به وغيرهم
 ولا خلاف بينهم لو كان المراد استجابة الخواص كما هو ظاهر ١٢ له قوله بكر بن عبد الله المزني الخ من رجال السنة يدعى على ما في التهذيب ١٢٤
 ابن عمرو المزني ابو عبد الله البصري قال ابو حاتم هو اخو معلقة بن عبد الله المزني وقال غيره ليس باخيه روى عن الحسن بن مالك وابن عباس وابن عمر وغيره
 بن شعبة وابي رافع الصائغ والحسن البصري ومرة دعوة ابني المغيرة بن شعبة وابي ميمونة الجهمي وغيرهم ومنه ثابت البناني وسليمان التيمي وقادة و
 غالب القفطان وعلم الاصول رسيدين عبد الله بن جبر بن حية ومطر الزواق قال ابن المديني له نحو خمسين حديثاً قال ادركت ثلاثين من فرسان مزنية منهم
 عبد الله بن مغفل ومفضل ابن يسار وقال ابن معين ما لثقتي ثقة وقال ابو زرعة ثقة مأمون وقال ابن سعد كان ثقة شتاً مأموناً جليلاً كان فيهم مائة
 سنة (١٠٨) وقال ابن المديني وغيره مات سنة (١٠٩) ورجح ابن سعد الاول قلت وبالله في قال البخاري وابن ابني خزيمة وابو نضر الكلابي وغيرهم وقال
 ابن جبان في الثقات روى عن عباد بن عمرو بن بلال المزني وله صحبة وكان عادلاً فاضلاً وهو الدعي عبد الله بن بكر وقال حميد الطويل كان بكر جالب الدعوة
 وقال ابن ابني خزيمة عن يحيى بن معين لم يسمع بكر بن المغيرة وقال ابن ابني خاتم عن ابيه روى عنه عن ابني خزيمة عن ابني خزيمة عن ابني خزيمة عن ابني خزيمة عن ابني خزيمة
 اياك من الكلام ما ان احببت فليعلم توخيه ان اخطأت فيه المثلث وهو سوار الطن باخيل انتهى وكان عنده مائة ابو حنيفة ابن ست او ثمان وعشرين سنة
 وقد روى بالبصرة ثابت بن جسط صاحب مقدمته في نقل عبارة الخلاصة ١٢ له قوله دخل الزمرس وحديث صفية رواه الطبراني في الكبير من حديث
 ابني ائمة كما تقدم نقله عن مجمع الزوائد للبيهقي في الباب عن جابر بن ابي هريرة وابن مسعود وابي رافع دام الحكم وعمرو بن امية وام عامر وسويد بن اشعث
 دام سلمة اه ترضى صيا وعثمان رواه احمد وابو يعلى واليزار عنه رجال احمد ثقات وعن المغيرة بن شعبة رواه احمد الطبراني في الكبير ورجال ثقات وراس
 رواه احمد ورجال ثقات والي بكر رواه ابو يعلى واليزار روى رواه ابو يعلى وعن ابني ائمة رواه الطبراني في الكبير وعن رافع بن خديج
 رواه الطبراني ايضا وعن الحسن بن علي رواه الطبراني في الكبير ايضا وعن محمد بن مسلمة رواه الطبراني ايضا وعن معاوية بن جند رواه الطبراني وعن الحسن بن ابني
 الحسن عن فاطمة رواه احمد وابو يعلى وعن عائشة رواه احمد وابو يعلى واليزار عن صفية بنت جبر رواه ابو يعلى والطبراني في الكبير ورجال ثقات وعن
 شيبان بن ثابت رواه ابو يعلى ورجال ثقات وعن ام حكيم رواه احمد الطبراني في الكبير ورجال ثقات وعن ام باني رواه الطبراني في الكبير
 والادس ورجال موقوفون وعن ام بشر رواه الطبراني وعن عمرو بن ثابت حرام رواه الطبراني في الكبير وعن ام سليم رواه الطبراني ايضا وذكر في مجمع الزوائد
 وغيره عن ابني هريرة وابن مسعود عن علي بن ابي طالب ١٢ له قوله صفية بنت عبد المطلب الخ (د ابا في على الصفوة الثالثة)
 مع عظم عمر بن خلف المنكب ١٢ مع بكر لعين ١٢ مع لان اكثر ليس بحدث ١٢ له قوله اى لا ضرر على من اكل مما سته النار ١٢ مع لا مستند لما روى
 دعواني بالروايات الواردة في الباب ١٢ مع اى دالي يوسف ١٢ مع ذكره في الجامع ١٢ وعزاه الى الآثار ١٢

٢١
يحيى بن عبد الله عن أبي ماجد الحنفى عن ابن مسعود قال بينما
نحن في المسجد يعود مع ابن مسعود إذا قبلو بجفنة وقتل
من ماء من باب الفيل نحونا فقال ابن

من ماء من باب القيل والقال
 واما بقية من الصفحة السابقة قال الذهبي في تحريم الاسماء ٢٩٩ صفحة حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت عبد المطلب ودام الزبير وثقيفة وعوف
 وجعلوا بالمقام ايم بالثبوت ديب بن عبد مناف بن زهرة الصمعي انه لم يسلم من مات رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ما تزوجها قبل العوام الحارث
 بن الحبيب بن ايمه فتزويج ودعت على حمزة وجدا شديدا وصبرت وتوفيت سنة عشرين (ب د ع) ١٥ ثم تزوجها العوام بن حويله فولدت له الزبير
 توفيت في خلافة عمر سنة عشرين ودفنت بالبقيع والباثلاث وسبعون سنة ولم يذكر له صاحب المقامة ١٢ قوله فكتفت من النصف بتقويم
 الزمن على الساء الفوقانية ثم الفار وهو الفزع والقطع ذلك من مادته ومنه ولوقال يا مقفول لا يعزراه وهذا حديث مرفوع سابع من مرويات
 زهراء المنقوت المولى بنصف حمزة ويحيى به المتحدث لان ذلك من مادته ومنه ولوقال يا مقفول لا يعزراه وهذا حديث مرفوع سابع من مرويات
 الى حنفية فكتفت ١٢

[illegible]

مسعود اني لا اراكم تراءدون بهذه فقال رجل من القوم اجل
يا ابا عبد الرحمن ما دُبَّتْ كانت في الحى فوضعت فطعمتها
وشرب من الماء ثم صب على يديه فغسلها ومسح وجهه
وذراعيه ببلى يديه فقال هذا وضوء من لم يحدث
قال محمد وهو قول ابي حنيفة وبه نأخذ لا بأس بالوضوء
في المسجد اذا كان من غير قدس

باب ما ينقض الوضوء من القبلة والقلس

له قوله ما دُبَّتْ بالميم ومنهم من قال المهملة بعد ابا موصلة فلهما لغتان في معنى القبلة. اى بها في ١٢ له قوله هذا وضوء
فيه رد على من اخبره انهم في رد ايات الامم من انبار الزمان وقال بطلانه فقد سبق حديث عمارش ومعاذ لعل نظره لم يقع على ما في هذه الروايات مما
قال الحافظ الطحاوي في فرق قوم بين يوم الابل ويوم الغنم في ذلك لما في يوم الابل من الغلظة ومن غلبة وكها على يد الكهانة لم يخص في تركه على اليد
وبالبح ان لا يترفع من يوم الغنم لعدم ذلك منها وقد روي في الباب الاول في حديث جابر ان امراة من من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
ما عرفت النار فاذا كان ما تقدم منه هو الوضوء ما مست النار في ذلك يوم الابل وغيره كان في تركه ترك الوضوء من يوم الابل بهذا حكمه
من طريق الامم رواه من طريق انظر فانما قدر ايضا الابل والغنم سواء في من يبيها وشرب لبنها وطهارة طوبها وانه لا يفرق في احكامها في شي من ذلك فانظر
على ذلك انها في كل يومها سواء فلما كان لا وضوء في كل يوم الغنم فكذلك لا وضوء في كل يوم الابل وهو قول ابي حنيفة والى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
اه في كسر الهمزة على ما في نسخة ابن عمر بن الخطاب يابى من يوم الابل ثم صلى ولم يتوضأ (عب) اه فان قلت قال النودى في شرح مسلم مشاف من
باب الوضوء من يوم الابل وهذا المذهب اتوى دليله وان كان الجمهور على ما تقدم من ذلك لمحدث حديث جابر كان امراة من من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار دكن هذا الحديث عام ودليل الوضوء من يوم الابل خاص وانما هو مقدم على العام اه قلت كيف يكون
اتوى دليله قد صار الاجماع على خلاف ذلك قال النودى في حيل ذلك الا ان يكون ناس على القول بان شرط الاحتياط من خلاف مستقر لا شرط اجبة الاحكام
وهو خلاف ما عليه المحققون من الحنفية والشافعية وغيرهم كما هو المذكور في الاصول ثم قوله ان النجاس مقدم على العام الخ ايضا فيجمع عليه وانما هو منسحب
انقول الشافعية ومن يكون موافقا لهم في ذلك وانما على اصولنا الحنفية فلا يلزمها ما كانا فاده الحق في فتح القدير والعلامة ابن ابراهيم حاج وتحقيق هذه
المسئلة في عدة القارى في شرح الواب الزكاة من الجنا روى راجع حكاه من بدل الجمهور في مشرعت ابي داود فان شئني اجاب فيها عن قول النودى
المذكور من قاعدة الشكا في المذكور في الغنم يفتى بحق بالتحقيق ١٢ له قوله لا بأس الخ استنبط الامام محمد بن نعل ابن مسعود وسئل اخرى دي حوا
التوضي في المسجد اذا كان من غير قدس وعن ابراهيم بن عبد الله بن تارظ انه وجد باهية يتوضأ على المسجد فقال انما اتوا من انوارا قطا كلها الحديث رواه مسلم
والناس في واحكامها في المشتكى لابن تيمية قال الشكا في ذلك في كتابه من البين استند على جواز الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على
جواز ذلك ما لم يوز به احدا هو وقال في الدلائل المختارة من كونهات المسجد ويكره البهوء الا فيما عدل ذلك اه قال ابن عابدين في ذيله مسكوه لان ما به مستق
عليه فوجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيه غيره من المأط والمعلم جرائع اه قلت لم يكن وضوء ابن مسعود في المسجد وضوءه اشرفا لاحتياج منه العدة
حتى يقال انما يستعمل بل كان لغويا لا يخلو البعد عا دة بعد الاكل عن تداراة تدرك طاف وضوءا في بهية رضى الله عنه والماء المستعمل طاهر عندنا على ارجح الامم
والجواز والكرامة يجمعان في مادة كما هو مشروح في كتب الفقه والى كونه خلاف الابل في شير تولى محمد لا بأس الخ قال ١٢ له قوله من غير قدس الخ القدر
المنظرة وشئ قدس من القدرة وقدس الشئ من باب ضرب وتقدرت استقدرت اى كرهته فصار الصالح مسكوه فلا يقدس المسجد بالوضوء فيه يكره
الوضوء الا فيما عدل ذلك من الموضع كما في المساجد فلا كراهية في الصلاة الله تعالى اعلم بالصواب ١٢ له قوله لا بأس بامتنع الخ قال في الحج باب الوضوء
من القبلة قال البهية في الرجل يقبل المرأة وهو متوضأ ان ذلك لا يمتنع الوضوء وقال ابن الدميني في ذلك الوضوء وقال محمد بن الحسن الامام في ذلك
انه لا وضوء فيه كثيرة معروفة وهذا امر كان ابن مسعود يقول به لم نعلم احدا يقول به الا ابن مسعود فاما ابن عباس فقال ليس في القبلة الوضوء وان علم بن
ابى طالب رضى الله عنه كان يقول ليس في ذلك الوضوء والحديث المشهور المعروف عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والرسول كان يتوضأ لم يقبل بعض النساء ثم يمشي الى الصلوة ولا يحدث وضوءا فاعلم بذلك من غير ما رواه (والباقي على الصفة التالية)
له نظم البهية ١٢ له اى انهم ادرهم بهذه البهية ١٢ له ١٢ له كنية ابن مسعود ١٢ له الحمد والحمد والقبيلة ١٢ له ١٢ له البهية
مع ابن مسعود ومن معنى المسجد ١٢ له من البهية ١٢ له الله الذي كان في القبلة ١٢ له سكب واقرع ١٢ له ثم وترى ١٢ له اى والى يوسف ١٢
له اى لعدم الوضوء ما مست النار ويجوز الوضوء في المسجد من غير قدس ١٢ له اى باب في حكم احتقان الوضوء بالقبلة والقبلى ١٢ له اى شئني بها ١٢ له

من ملاء فيك فلا تعد وضوءك قال محمد وهذا قول أبي
حنيفة وبه نأخذ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد
عن إبراهيم في الرجل يقدّم من سفر فتقبله خالته أو عمته
أو امرأة من يحرم عليه نكاحها قال لا يجب

[illegible][illegible]

عليه الوضوء اذا قبل من يحرم عليه نكاحها ولكن اذا قبل من يحل
له نكاحها وجب عليه الوضوء وهو بمنزلة الحدث قال
محمد هذا قول ابراهيم

(بقية من الصفح ١٣ السابقة) على طالع كتب الحديث بل صحاح الحديث من ابن جرير خاصة وهو جازي كما استغفرت عليه ان شاء الله في موضع وعلى التتبع لان كل
صحيح كما صرح به الدارقطني والبيهقي واحد والذبي وابن عدي وغيرهم وقد اطلعت ابن خزم في الأصل من ٢٥٠ الى ٢٥٠ من غير حزم ورواها حديث الوليدة
في الباب من غير دليل ورواها الاخرى ما تروى في الحديث على الاصل كما هو اورد في الكتاب قال في الجوهر النقي ٢٥٠ قال ابو بكر بن محمد الحمدي المصنف
على ان فيه الوضوء النقي والرافع يوضح لك مذهبه وروى مش ذلك من علي وابن مسعود وعقبة والاسود والشعبي وعودة والنفثي وقادة والحكم وحاد
كثير يري الرافع وكل دم ساكن من الجسد حديثا وروى قال ابو حنيفة واصحابه وروى في الثوري والحسن بن حي وعبد الله بن الحسن والاداعي وابن فضال و
ابن راهويه في الرافع وكل شخص خارج من الجسد حديثا فان كان ليبراً غير ساكن لم ينقض الوضوء عند جاعتهم اهد راجع باب من قال بني من
سبعة الحديث من الجوهر النقي وسند الحديث في ٢٥٠ من الدارقطني ١٢ ٢٥٠ قوله لا يجب الخمار في عطاء عن عائشة ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يعلى ولا يتوضأ ورواه البراء وسنده صحيح قال في آثار السنن ٢٥٠ وقال في تعليقه قلت اسنده حديثا اسمعيل بن
يعقوب بن صحيح حديثا موسى بن ابين ثنا لي عن عبد الحكم الجزري عن عطاء عن عائشة نذكره اهـ وكذلك في التخرج ٢٥٠ وقال ابن ماجه ٢٥٠
حديثا ابو بكر بن ابي شيبة وعلى بن محمد قال لا يتوضأ الا بعد الاغتسال من جيبك الى ثيابك عن عروة بن الزبير عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
بعض نسائه ثم خرج الى العسوة ولم يتوضأ قلت من هي الاثنت فحككت احد قال الزبلي في ٢٥٠ ورجال هذا السند ثقات وسنده صحيح
وقال في ٢٥٠ وقد مال ابو عمر بن عبد البر الى تصحيح هذا الحديث فقال صحيح الكوفيون وثنوه لرواية الثقات من ائمة الحديث له وجيب لا يتكسر
قوله عروة لروايته عن ابو بكر من عروة وادتم موتا وقال في موضع آخر لا شك انه ادرك عروة اهد الحديث عائشة طرق كما تأتي بعده ١٢

له قوله الوضوء في الباب احاديث مرفوعة عن عائشة وغيره الحديث عائشة طرق وقد عرفت بعضها وطرق اخر رواه ابن ماجه في سننه حديثا
ابو بكر بن ابي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن حماد بن شعيب عن زينب البهية عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ثم
يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ ورواه في ٢٥٠ من الدارقطني ١٢ ٢٥٠ وهذا سند جيد طرق اخر روى الدارقطني من طريق سعيد بن بشير قال حدثني منصور بن
راذان عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلني اذا خرج الى الصلوة ولا يتوضأ قال الدارقطني
يسعد وليس بالقوي قال الزبلي في ٢٥٠ وابن الترمذي في ٢٥٠ من الجوهر النقي سعيد وثقة شعبة وروى كذا قال ابن الجوزي واخرج له الحكم
في المستدرک وقال ابن عدي لا يري بما يري باسا والغالب عليه الصدوق اهد اقل احوال مش هذا ان يستشهد به اهد طرق اخر اخرج الدارقطني عن
ابي كرى النساوري عن حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة عن ابي عبد الله عن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى
لم يتوضأ قال في ٢٥٠ من نصب الراية وابن الترمذي في ٢٥٠ من الجوهر النقي والبيهقي في الامم مشهور وجاب لا يعرف فيه مطعن وقد حدث
عن النسا في وثقة وقال في موضع آخر لا باس به وباقي الاسناد لا ليس عنه الا ان الدارقطني قال عقبه تفرد به حاجب عن وكيع وروى فيه العسوة
عن وكيع بهذا الاسناد انه عليه السلام كان يقبل دهر صامم وجاب لم يكن له كتاب وانما كان يحدث من حفظه ولما كان يقول هو لغيره وثقة و
تحديث من حفظه ان كان اوجب كثرة خطاه يجب ترك حديثه فلا يكون ثقة ولكن النسا في وثقه وان لم يوجب خروجه عن الثقة فعدل بهم وكان
لجنة ان الهم بسبب مخالفة الأكثرين لاهـ وهو كما ترى فيه تجاوز عن محمد بن مالم بكيد اهد حايه اختر خواجها آخر لاهـ ليس عليه اثارة فتحت
كأن طرق اخر اخرج الدارقطني ايضا عن علي بن عبد العزيز الوراق عن عامر بن علي عن ابي اويس حديث هشام بن عروة عن ابي عبد الله عن عائشة ان
بلغها قول ابن عمر في القبل الوضوء فقلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل دهر صامم ثم لا يتوضأ قال الدارقطني لا اطمح حدث به عن عامر كما
غير علي بن عبد العزيز اهد قال الزبلي في ٢٥٠ من التخرج والجوهر النقي ٢٥٠ وعلى هذا مصنف مشهور يخرج عنه في المستدرک واهم اخرج لاهـ في
داوود ايسر استشهد به سلم اهد فاسند حسن جيد تدبر ١٢ ٢٥٠ قوله ولكن الخ الا حديث في الباب مطلق عن غير التفرق بين المحرم وغيره قال
في عقود الجواهر ٢٥٠ ابو حنيفة عن الامش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح
صامما ثم يتوضأ للصلاة فيلقى المرأة من نسائه فيقبلها ثم يعلى فقال لها عروة فليست عرك فحككت هكذا اخرج طلبة العدل في مسنده واهـ خيره
احباب السنن الا النسا في من طريق الامش بلقظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ قال عروة فقلت
لها من هي الاثنت فحككت في مسند الامم نسبة عروة الى ابن الزبير هو العسوة وقد وافقه عليه حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير
كذا اوردده مصر حاد يروى عن الثوري والامش انه عروة المرفوع كل ذلك نقلا يروى واهـ اخرج البيهقي في السنن الكبرى ثم ذكر ان الثوري روى
ان حبيباً لم يصح من عروة شيئا قلت تقدم غير مرة انكار مسلم بثبوت السماء للاتصال وادعى الاتفاق على انه يحكي مكان القادر والابو عري، يصح
الحديث فقال صحيح الكوفيون وثنوه لرواية الثقات من ائمة الحديث له وجيب لا يتكسر اهـ عروة لروايته عن ابو بكر من عروة وادتم موتا وقال في
موضع آخر لا شك انه عروة وقال ابو داود في كتاب السنن وتقدم في حجة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير اهـ الياتي على الصفح ١٣ لاهـ
عنه وفي بعض نسخ داوود الوارد ليس كما ينبغي ١٢ ٢٥٠ من التخرج ١٢ ٢٥٠ لاهـ والاثنت والاخت وسخ ١٢ ٢٥٠ لاهـ لان فيه طرفة الشهرة وغيره في
من المذي ومع هذا يجوز له هذا الفصل ١٢ ٢٥٠ بسبب وجوه الشهرة ١٢ ٢٥٠ اي التفرق بين المحرم وغيره ١٢

ولسنا نأخذ بهذا أولاً نرى في القبلة وضوء على حال الان بعض فيجب

(بقية من الصفحة السابقة) عن عائشة حديثاً صحيحاً كما هو ظاهر على أن جيباً من عروقه هو ثبت فيقدم على ما روى الثوري
في رواية الحديث الذي أشاد به أبو داود وهو أنه عليه السلام كان يقول اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري الحديث رواه الترمذي وقال من
ثم أسند الباقين عن الأعمش قال أخبرنا أصحاب لنا من عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث قلت لأصحاب الذين روى الأعمش ذلك منهم جابر
وروى ذلك من الأعمش جابر بن عبد الله قال ابن المديني ليس بشيء كان يروي عن الأعمش متناً حديث تركناه لم يكن بذلك قال ابن عدي
والذي قاله علي بن كوكا قال إنما أنكر عليه حديث يروي عن الأعمش لا يثبت عليه الثقات ثم ذكر الباقين عن أبي داود قال روى عن الثوري أنه قال
حدثنا جيب الأعمش عروة المزني يعني لم يكرههم من عروة بن الزبير شيء قلت لم يسند أبو داود كلام الثوري هذا وقوله عقيب هذا الكلام وقد روى عروة
عن جيب من عروة ابن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً يدل على أنه عروة أبو داود لم يرض بما روى عن الثوري وعلى تقدير صحة حديثه
عن ابن الزبير والباقي قال الدارقطني أخرجه حديث القبلة في مسنده ابن أبي شيبة وعلى بن محمد قال لا حديثاً يجمع حديثاً الأعمش عن جيب بن أبي
عن عروة ابن الزبير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نساء ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ الحديث ورجال هذا السند ثقات
ثم قال الباقين خادماً الحديث إلى رواية عروة المزني وهو مجهول قلت قد تقدم أن في السند الذي فيه عروة المزني ما يهمل وضعفاء وعلى تقدير صحة
أن جيباً من ابن الزبير ومن المزني كما من نظيره قال في الجوهري الباقين وكذا في نصب الرتبة فسقط في الدارقطني في صحيحه وفي غيره من
جيباً وما في شرح الزركاني من صحيحه وفي الأصل لابن عزم من صحيحه إلى صحيحه وقد روى جيباً من ابن جابر
ويجمع عن الأعمش عن جيب من عروة بن الزبير وقد شاع فيما بين المحدثين أن من يذكر من الرجال غير منسوب يراى من هو المعروف المتعارف
المشهور ولا يراى غير المعروف إلا بدليل خارجي ثبت وبهنا لم يثبت فلا يراى المزني بن ابن الزبير هذا ١٢

له قوله ولسنا نأخذ بهذا الخ كونه مخالفاً للحديث المروية في الباب وهي خالصة عن تيسر التفرق قال في العقود صحيحاً أبو حنيفة عن أبي روق عليه
الحديث بهذا عن إبراهيم بن يزيد القتيبي عن حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجرد وضوءه وكذا
ابن خزيمة في مسنده وهو عروة بن داود والنسائي من طريق الثوري عن أبي روق عن إبراهيم القتيبي عن عائشة بلفظ كان يقبل بعض نساء ولا يتوضأ
ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الثوري فقال فيه عن إبراهيم القتيبي عن أبيه عن عائشة ويقال أن إبراهيم القتيبي يسمع من حفصة نقلاً عن النبي
النسائي أنه قلت في نصب الرتبة طريق آخر أخرجه أبو داود والنسائي عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم القتيبي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
سلم كان يقبل بعض نساء ثم يصلي ولا يتوضأ قال أبو داود والنسائي إبراهيم لم يسمع من عائشة قال الباقين درواه أبو حنيفة عن أبي روق عن إبراهيم
حفصة وإبراهيم لم يسمع من عائشة ولا من حفصة قال والحديث يصح عن عائشة إنما هو في قبلة الصائم فحمل الغصصاء على ترك الوضوء ومنها ما رواه
نقلنا به قال الزبيدي ما قوله إبراهيم لم يسمع من عائشة فقال الدارقطني في مسنده بعد أن رواه وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري
عن أبي روق عن إبراهيم القتيبي عن أبيه عن عائشة فوصل أسناده ومعاوية هذا أخرجه لمسلم في صحيحه وأبو روق عليه بن الحارث أخرجه الحاكم في
المستدرک وقال أحمد ليس به بأس وقال ابن معين صحيح وقال أبو حاتم صدوق وقال ابن عبد البر قال الكوفيون هو ثقة لم يذكره عبد الجبار وذكره
الثقات عند من روى ما قوله والحديث يصح عن عائشة في قبلة الصائم الخ فهذا الضعيف من الثقات من غير دليل والمعتان مختلفان فلا يعلل أحدهما
بالآخر وكذا في الجوهري صحيحه وحديثه وكذا طريق إبراهيم عن حفصة مسنداً وقال الدارقطني كما في التهذيب أنه لم يسمع من عائشة ولا من حفصة
والمرسل جهة هذا في الباب من أبي أمية روى ابن عدي في الكامل وأبو هريرة رواه الطبراني في معجمه الأوسط وابن عمر رواه ابن جابر في كتابه بلفظه
كما في نصب الرتبة صحيحاً ومن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ثم يخرج إلى الصلاة ولا يجرد وضوءه رواه الطبراني في الأوسط
وفيه يزيد بن سنان الرهاوي ضعيفاً أحمد بن داود المديني وثقة البخاري وأبو حاتم وثقة مردان بن معاوية وثقة رجاله لم يوثقوا جميع الزوائد
في مسنده الحسن تامل ١٢ قوله ولا يراى الخ لما رواه أبو حنيفة عن محمد بن عبد الله العزمي عن عمرو بن زئيب السهمية عن عائشة أن رسول
صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد فمر بها فقبلها ثم خرج إلى المسجد فصلى ولم يتوضأ أخرجه ابن خزيمة وطلحة والأشعثاني في مسانيدهم وعنده ما روى من طريق
جابر عن زئيب السهمية عن عائشة بلفظ كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فعله في أحكام تقدم وفي عقود الجواهر صحيحاً وثق عن عمرو بن
شعيب عن زئيب بنت أبي سلمة عن عائشة أهدني جامع المساهد صحيحاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن زئيب بنت أم سلمة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم عن عائشة رضي الله عنها الخ وعندي هذا كله خلافاً لشبهه من النسخ أو الرواة دون الأمام والصواب عن عمرو بن شعيب عن زئيب
السهمية كما هو عند ابن ماجه وعلي ما في التهذيب صحيحاً بنت محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وهي زئيب السهمية روت عن عائشة أم المؤمنين
القبلة ومنها أخرجه ابن أبي عمير عن شعيب وذكرها ابن جابر في الثقات من رجال ابن ماجه وأبو جعفر زئيب بنت أبي سلمة أدام سلمة صحابة كما في
التهذيب صحيحاً وإن كان عمرو بن شعيب روى أيضاً من زئيب بنت أبي سلمة رضي الله عنها الحديث الذي سلمة في ترجمته من التهذيب لكن الحديث المذكور
لم يعرف من حديثه وإن صحته هذه الطريق فلا شك في كون عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن زئيب بنت أم سلمة خلافاً لما في مسنده عند الثوري
الروايات المروية من جهة أن القبلة ليست بناقصة ولا محل على ما كان الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس عجز في ميدان التحقيق وقد روى جابر
على ما في كثر العمال مثلاً عن ابن عباس قال ما بالي قبلتها أو وضعت رجليها معه وهو الذي فسرها الآية بأن اللبس فيها إجماع ودأبها في على الصفح الثاني
عنه بعض الثقات وسكون الموحدة ١٢ نفسه وخرجهنا نقلاً له ١٣

له قوله محمد قال الخ ذكره في ص ٢٢٤ من الجامع وقال اخبره القاضى عرو بن الحسن الاشاشى عن ابراهيم بن عبد الرحيم عن حمزة بن خليفة عن ابى
 حنيفة واخره الجاذب بن خسرو بن مسند عن ابى الفضل بن خرون عن خالد بن ابي الباقى عن ابى عبد الله بن درست العلاف عن القاضى الاشاشى
 باستناؤه الى ابى حنيفة واخره الامام محمد بن الحسن فى الآثار فرواه عن ابى حنيفة ثم قال محمد وعنه صاحب الينابال وبنقول الى حنيفة ص ١٣٠
 قوله ابراهيم ان الخمر مرسلة لان لم يدرك سعدا ورواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور على ما فى كثر العمال ص ١٣١ عن ابراهيم ان سعد بن ابى وقاص رأى رجلا
 فبسل ذكره فقال لا تمسقوانى ويحك ما ليس منه يرى احدكم ان عليه حقان فبسل ذكره اذ ابال وان تركه جفاره فاه فبسا يمين مراد ما فى الآثار من ان
 الرجل الباطل كان فبسل ذكره بالماثلة بعد ان استنجد بشي آخر فبسا المار ويرى ذلك حقالا ماعلى نفسه ولذا زجره سعد بن حنيفة وعنه وقال ان
 لم يفرض الشرع عليك بل خير لك بين ثماره والحر وانت تبالغ فيه بوجوه يكون حرجا عليك فبسا فى الدين ويجزى عن الاستنجا احدثا ما راجع ليس واجب
 كما قال محمد وعنه صاحب الينابال واه وقال فى الموطأ ص ١٣٢ باب الوضوء فى الاستنجا احدثا ما راجع ليس واجب
 ان اباه اخبره انه سمع عمر بن الخطاب رض الله عنه يقرأ ما تحت ازاره قال محمد وبهذا نأخذ والاستنجا بالما راجع الينابان وغيره وهو قول ابى
 حنيفة رحمه الله ص ١٣٢ قوله مر روى الطبرانى فى الاوسط واليعلى فى الحديث على ما فى كثر العمال ص ١٣٣ عن عبد الرحمن بن ابى ليلى قال رأيت
 عمر بن الخطاب بال ثم مسح ذكره بالتراب ثم التفت الينا فقال هكذا علمنا احدثا ما راجع الينابان فى الاوسط وفيه روح بن
 جناح وهو ضعيف احدثا ورواه عبد الرزاق كما فى كثر العمال عن عبد الرحمن بن ابى ليلى بلفظ قال كان عمر بن الخطاب يقول ثم مسح ذكره بجواربغيره ثم افاض
 لم يمس ذكره بالما صدى الترفيع عن على عيسى بن ميم قال كان عمر اذ ابال قال ما شئنا استنجد به فانادى بالوداد فبسا يمينه ثم افاض
 الاض ولم يكن فبسل ورواه سعيد بن منصور فى مسنده عن الحكم بلفظ ان عمر بن الخطاب كان له جوارب فبسا يمينه ثم افاض
 ثم مسح بذكره بجوارب ذلك العظم وما يمس باراه وحدث الاستنجا من البول فتؤيده وروح مختلف فيه قال الذهبي فى الميزان ص ١٣٤ ولفظ
 وحيم وقال ابو حاتم بن خازمه مروان بن كنيث مديته ولا يجزى بها وذكر الذهبي الاثر المذكور فى الميزان فقال الوليد حدثنا روح عن عطاء بن السائب عن ابن
 ابى ليلى قال رأيت عمر بال الحديث قلت فلما اقل من ان ثبت من الاستنجا قال جبر العظم فى رسائل الاركان ص ١٣٥ حين ان يستنجد بالبول والغالب على
 اذ لم ينف تجاوزه النجاسة من قدام القدم لوم يستنج واذا خاف ذلك يفترض الاستنجا بعد الجبر بالما راجع الينابان فظاهر لان ازالة النجاسة على يذنية
 فزعم بالما راجع الينابان فبسل الحديث يصح استنجا من البول فان عاتة هذا القبر منه (والباقى على الصفحة التالية)
 عنه مر فى باب المسح على الخفين وفى الجامع سعد بن مالك ١٢

باب ما لا ينبغي شئ من الدنيا والآخرة والجنب وغير ذلك

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا الهيثم بن أبي الهيثم عن الشعبي

عن ابن عباس

(الشيء من البغية السابعة) الاستجاب أو استحباب أو قبول من وطئته الفقهاء في أن يردوا وضوء الغوى ويوردوا في الروايات كما عرفت
الثالث المداومة بحديث طلق بن عدي الزابع التمسك بآثارها وأخبارها وكبراهم والتابعين الخامس من الذكر كناية عما يخرج منه السادس أن حديث
سيرة منقطع باطل لأن أمر النواصي مما يحتاج إليه الخاص والعامة وقد ثبت عن عطاء العجوة عدم النقص حتى قال للحارثي لم تعلم أها من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت بالوضوء غير أن عمر السبع لولم التماسك والتواضع من الحسن والآثار نصير إلى القياس على ما هو المقرر في الأصول وهو
قاس بعدم النقص لعدم طرد الشيء من الله من أن لو تعارضت الأدلة كلها ولا يجوز أن لو أحدها إلى الأصل وهو عدم النقص الثاني مع لو أخرنا طريق
النسخ فالأثر في حديث سيرة لا حديث طلق لم يلزم تحكما والنسخ هذا ما عهدي أخذ من زبوا لا علم وفي الباب من جرى النسخ من فوعارواه أبو نعيم وسند
ضعيف على ما في كنز العمال ولا من حكيم بن مسلم بن سيرة عن من بن حنيفة يقال له جرى أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنني ربما أكون في العزوة
تفقد يد لي فزني فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ربما ذلك أمض في صلوئك أهد في الجهر النسخ وقد رواه البيهقي فيما بعد في باب ترك الوضوء من فروع
الدم من غير فروع الحديث من معاذ بن جبل أيضا أنه في العزوة مضى قال كما تظن تزج البلية وفي الباب من أبي امامة أخرجه ابن ماجه لم يلقه رجل سأل النبي صلى
الله عليه وسلم فقال أني مسست ذكرى دانا أصلي فقال لا بأس إنما هو جزء منك وعن طلق بن مالك الخطمي نحوه كمن قال في الجواب وأنا فعل ذلك وعن عائشة رضي الله
عنها ما في مسست أو ألقى ردي على من طلقها ما بالي مسست التي أدركي عن عمار قال أنما هو بضوئك وعن حذيفة وعمران أنها كانا لا يريان في مس الذكر وضوء ابن
ابن عباس نحوه ما قال للحارثي وكما حدثنا أبو بكر قال ثنا يعقوب بن إسحق ثنا عمر بن حفص ثنا عطاء عن ابن عباس قال ما بالي يا مسست أو ألقى ردي على من طلقها ما بالي
قال ثنا أبو بكر قال ثنا ابن أبي ذؤيب عن شعب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس نحوه حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا شبيب قال أنا أنس بن مالك
قال ثنا عن مسير بن جبير عن ابن عباس أن كان لا يرى في مس الذكر وضوءه قد روي عن علي بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وحذيفة وعمر بن حصين
وسعيد بن المسيب والحسن البصري بإسنادهم الهيثم بن زجاج ومحمد بن مسلم من معاني الآثار وكنز العمال ١٢٣ و١٢٤ وأبو حنيفة في العلم أن أصل
الخلافة مبنى على اختلاف أصول النواصي وتزج للأصل الأول الثاني من الغائط والمناط الخارج من السبيلين والثاني في لمس النساء ومن لوج
مس الذكر وفي كليهما شهوة وبه قال الشعبي ومن معني ذلك ومعدني حنيفة الأصل الثانيان من الغائط وتفتيح مناطه خروج نجس من البدن ليس
النساء والمراد به الجماع والمباشرة الفاحشة كذا قيل ١٢

قوله باب ما لا ينبغي شئ من الدنيا والآخرة والجنب وغير ذلك الماء الكثير والحار
لا ينبغي بوضع الخماسة وكذا الأرض إذا تجست وجفت ظهرت من غير غسل والجنب لا ينجس حقيقة والنجاسة فيه حكمية وكذا الحيض والغسل وغير ذلك
على ما سطره الإمام محمد كما يأتي بعد الأثر وعندي غيره ما في ١٢ قوله لا ينبغي شئ من الدنيا والآخرة محمد في الموطأ باب المرأة تغسل بعض أعضاء الرجل
وفي بعض أخبارنا ما في أن ابن عمر كان تغسل جواربه رجله وبطنه المرأة من حين قال محمد لا بأس بذلك يقول في حنيفة أخبرنا مالك أخبرنا
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كنت رجل راس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض قال محمد لا بأس بذلك وهو قول أبي حنيفة أخبرنا مالك أخبرنا
والعامة من فقهاء باب الرجل يغسل أوتوا بسيرة المرأة أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر أن قال لا بأس بأن يغسل الرجل بعض وضوء المرأة ما لم يكن
جنباً أو حائضاً قال محمد لا بأس بغسل وضوء المرأة غسلها وسر بآذان كانت جنباً أو حائضاً لم يلقه رجل النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل هو وعائشة
من أنما واحد ليقا زعان يغسل جميعاً فهو بغسل وضوء المرأة والجنب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ١٣ قوله محمد قال في جامع المسائيد ١٢٤
أبو حنيفة عن الهيثم بن حبيب عن الشعبي أن ابن عباس قال لا ينبغي شئ من الدنيا والآخرة والجنب وغير ذلك والحسد والخير في مسنده عن محمد بن
خالد بن بشر بن موسى عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة وأخيه أبو عبد الرحمن بن خسر بن الهيثم بن مسنده عن أبي عيسى بن علي بن إواب عن القاضى
العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان عن بشر بن موسى عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة وأخيه الإمام محمد بن الحسن
في الآثار فرواه عن أبي حنيفة ثم قال محمد نفسه ذلك عندنا أن ذلك إذا عاين القدر نفس ذلك عنه نهي عن قذراً وإنما يعني في الماء عندنا إذا كان كثيراً أو
جائراً لا يمكن غسله وأبو حنيفة في ١٢ قوله الهيثم بن أبي الهيثم الخ روى في آثار إبراهيم بن أبي الهيثم وليس له ذكر في التهذيب والميزان واللسان وغير
وغيره من كتب الرجال وهو مصنف مصنف بعض النسخ كما عرفت من جامع المسائيد والنجاسات هو الذي كتبه وهو على ما في التهذيب ١٢٤ الهيثم بن حبيب
وهو الهيثم بن أبي الهيثم البصري في الكوفي أخو عبد الحماد بن حبيب روى عن كريمة وعم بن أبي حنيفة وعاصم بن أبي حمزة وحماد بن أبي سليمان وحماد بن
أشجار والحكم بن عتيبة وعنه أبو حنيفة وزيد بن أبي أئمة والمسعودي وشعبة وحفص بن أبي داود والبيهقي وقال قال في شعبة الزم الهيثم البصري وقال
الأثر في علي بن حماد قال ما أحسن أحاديثه وأسد استقامته ليس كما روى عنه أصحاب الراي قال الحسن بن منصور عن ابن معين الهيثم بن حبيب العساف
قوله وقال أبو حنيفة في الحديث صدوق وذكره ابن جابر في الشقاق أحد في ما مشه ذكره عبد الله في الباقي على الصنف الثاني
عنه عن المراد به ثابته ١٢ عنه هذا بيان لقوله لا بد منه ما في ١٢ منه كالحائض والنفساء ونحوها ١٢ لله مرفى باب المسح على الخفين
صه مرفى باب الوضوء ١٢

سأله قوله في المادة السادسة الماء معركة الآراء وتديما وحديثا في تنقيح معنى الفعلة والكثرة وقد اطال الكلام فيها الفاضل الكلنزي في السعاية ريبط بربط بسيطاً
فراجعها حقيقة الخلاف النماهي في تقدير الكثير الذي توقف تحسبه على تغيره للاجماع على ان الكثير لا يحس الابه فنحن مالكم ما لم يتغير وعن الشافعي ثلثان وعن ابني
حنيفة يعتبر فيه اكبر اراى المبني به ان غلب على ثلثه ان بحيث تصل النجاسة الى الجانب الاخر لا يجوز الوضوء به والاجازة قال الامام محمد في الموطأ ١٢٠ خازا
كان الحوض عاليا ان حركت منه نايحة لم تتحرك به النايحة الاخرى لم يفسد ذلك الماء ما دونه فيمن سبغ ولا دفع فيه من قدر الا ان يغلب عليه ريح
او طعم فاذا كان حوضا صغيرا ان حركت منه نايحة فخركت النايحة الاخرى فوغل فيه السباع او دفع فيه القدر لا يتوضأ منه الا يرى ان حوض الحطاب
رضي الله عنه كره ان يجزئه ونهاه عن ذلك وهذا قول ابني حنيفة رحمه الله واحد وقد تقدم في باب ما يجوز في الوضوء فتذكره ١٢٠ سألوه كثيرا في
تد اختلف العلماء في حد القليل والكثير على اقول شقي فاذا لعين القليل عرف كثيره فانه ضده قال المحقق في نفع القدر رحمه حقيقة الخلاف النماهي في
تقدير الكثير الذي توقف تحسبه على تغيره للاجماع على ان الكثير لا يحس الابه فقال انكم ما لم يتغير للمحدث السابغ فيجوز تحتجب بحسب اختلاف النجاسة
في الحكم وقال الشافعي ثلثان للحدث المذكور انفا وقال ابو حنيفة في ظاهر الرواية يعتبر فيه اكبر اراى المبني ان غلب على ثلثه بحيث تصل النجاسة الى الآخر
لا يجوز الوضوء والاجازة عنه اعتباره بالتحريك على ما هو المذكور في الحطب بالاغتسال او باليد روايات والادل اصح عند جماعة منهم الحنفية وهاج
افاية والبيان وغيرهم وهو الاصح باصل الى حنيفة معنى عدم اتكلم تقديره في ما لم يرد فيه تقدير شرعي والتوقيض فيه الى اراى المبني بنا على عدم صحة ثبوت
تقديره شرعا والتقدير بعشر في ثمان واثنى عشر في اثنى عشر وترجع الاول اخذ من حريم المير غير منقول عن الامثة الثلاثة قال شمس الامثة
الذي رتب الظاهر انتهى والتوقيض الى اراى المبني من غير حكم بالتقدير فان غلب على الطن وصولها نجس وان غلب عدم وصولها لم نجس بهذا هو الاصح
وما نقل عن محمد بن مسلم عن ان كان شئ سجدي هذا لكثير فنجس حين قام مكان اثنى عشر في مثلها في رواية وثمانية في ثمان في اخرى لا يستر لم تقديره به الا في
نظره وهو لا يلزم فيه وهذا لا نه لما وجب كونه استكثره المبني فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الامور التي يجب
فيها على العامي تعقيد التبعيد رأيت ان يخرج بان محمدا رجع عن هذا قال الحاكم قال ابو عصمة كان محمد بن الحسن يؤقت في ذلك عشرة في عشرة ثم رجع الى قول
ابني حنيفة وقال لا تؤقت فيه شيئا اهو ريبط في ذلك صاحب البحر في ص ١٢٠ منه وكذا غيره فعند مالكم ما تغير احواله فقل وعنده
اثنى عشر امدون القلتين قليل وعنده ابني حنيفة والي يوسف ومحمد امدون اكبر اراى المبني به او ما تجسرك بالاغتسال او الوضوء
او باليد قليل وهو ينجس بوقوع النجاسة فيه كما هو الظاهر من العبارة المنقولة وراجع رسالة في ذلك لصاحب البحر
سأله قوله ادجار يا اهل الكاظمين والنهر والادوى والعين اولى حكمها باري كالتقدير العظيم والحوض الكبير ونحوها واليه اشار
بقوله كثير انا في ١٢

[illegible]

المسجد وهو معتكف فتغسله بأبشته وهي حائض قال محمد و
لهذا ان اخذ لا نرى به بأسا وهو قول ابى حنيفة رحمه الله
محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم

رواية من الصحابة والفقهاء في حاشية رضي الله تعالى عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج زائره من المسجد ففعل
 زائره اهـ ١٢ هـ قوله من المسجد فيه إشارة إلى أن ترجيل الراس وسد ليس من حاجة إلا أن التفتيح الخروج من المسجد للمعكف ولا يخرج
 الطلوع عليه وسلم زائره إلى حاشية ولم يخرج منه بنفسه صلى الله عليه وسلم وحجرة حاشية كانت ملاصقة بالمسجد قال الحافظ في الفتح ١٢١ في الحديث
 مويل على طهارة بدن الحائض وعرقها وإن البشارة المسترفة للمعكف هي الجمار ومقدّماته وإن الحائض لا تدخل المسجد اهـ وقال العيني في العمدة ١٢١
 وقوله إن الحائض لا تدخل المسجد تنزيها له وتقطيلا وهو المشهور بذهب مالك وكل من سبلة أنها تدخل في المحجب وفي رواية يدخل المحجب ولا يدخل المحك
 وقال ابن بطال وفيه حجة على الثاني في أن البشارة الحقيقية مثل ما في الحديث لا تنقص الوضوء وقال الكزالي ليس فيه حجة على الثاني إذ هو لا يقول بها
 من الشرع ناقص الوضوء وقال بعضهم رأي الحافظ في الفتح ١٢١ ولا حجة فيه لأن الاعتراف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث أنه عقب ذلك
 الحائض بالصلوة وعلى تقدير ذلك ليس الشرع لا يقضي الوضوء ثلاث وليس في الحديث أيضا أنه لو ضاع عقب ذلك أهذا الحائض لا تدخل المسجد ويخرج
 بغير فتح القويم والجواب البديع والدلالة المحار ودوا المحار وغيره من كتب القوم وخالف فيه الحافظ ابن تيمية وراجع ١٢١ إلى ١٢١ من فتاواه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سأله قوله وبناظره الخ وروى قال الفقهاء السبعة قال البيهقي في كتاب المعرفة كما في التطبيق المنقح وقد ذكرنا في كتاب السنن وجه الاختلاف فيه وصح عن ابن عمر المسح على العصاة موقوفاً عليه وهو قول جماعة من فقهاء التابعين عبيد بن عمير وطاوس وجابر بن محمد والحسن بن علي بن حمزة والنخعي وقاتدة أهدى كثير العمال ^{صحة} عن ابن عمر قال إذا كنت أخرج معصوماً فامسح حول العصابة (عقب) وقال المحقق في فتح القدير ^{صحة} قال المنذري وصح عن ابن عمر المسح على العصابة موقوفاً عليه وساق بسنده أن ابن عمر قوماً دفعه معصوبة فمسح عليها وعلى العصابة وعزل سوى ذلك أهدى قال والموقوف في هذا كل فرع ^{صحة} أن الأبدال لا تنصب بالراي أهدى قلت في كثير العمال ^{صحة} في لجأة المقدور (مسند علي) قال البخاري زندي فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمروني أن أمسح على الجبار (عرب) وابن السني واليونع (مناحي الطب) وسنده حسن أهدى قال في البحر ^{صحة} وذكرنا في المخرج (أهدى) أنه على الجواز وضعها يعني في هذا الباب أصح عن ابن عمر أنه مسح على العصابة كما ذكره الحافظ المنذري فإن الظاهر أن الموقوف في هذا كل فرع فإن الأبدال لا تنصب بالراي. الباقى استيناس لا يفيده التضعيف إن أم أدام ليق بعضه بعضاً أما إذا قوى فيستدل بما ذكرناه أهدى قلت فالحديث ضعيف لكن الحكم مجمع عليه لكان الجرح ولزوم الضرر في الفعل بلا فرق بين شد به أو بغيره أو بدونه لا يغير ضعفه بالنسبة إلى الجوارح طيلة لأمته المجتهدون رحمهم الله بالبين الواضح وهو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فمن أهدى أن أمسح على الجبار أو ضيفته ذلك لأنك إذا لم يدر ذلك وأردوا صاحباً أهدى وقد عرفت أن ابن عمر مسح على الجبيرة وكذا من على باسناد حسن والبيهقي والمنذري والحافظ أبو بكر أحمد بن أبين قال أبو جعفر ابن عمر مسح فلا تعلققت إلى ما قال ابن خزمي ^{صحة} من الحكمي من عدم العلة عند هذا وأهدى ^{صحة} ١٢ سأل قوله وإن كان لا خلاف في أنه إذا كان المسح على الجبيرة بغيره لا يفيده المسح لأن الفعل يخطأ بالعذبة المسح أولى وإنما الخلاف فيما إذا كان لا يفيده نعم المحيطون ترك المسح على الجبار وأمسح بغيره جازاً فإن لم يفيده لم يجز تركه ولا يجوز الصلوة بدون منادى يوسف ومحمد لم يكف في الأصل قول أبي حنيفة وقيل عنه يجوز تركه والصحيح أن عذبة المسح على الجبيرة واجب وليس بعض حتى يجوز بدونه الصلوة لأن الفرضية لا تثبت بالأدلة مقنونة به وحديث علي بن أبي طالب لا أحادها واجب العمل به دون العلم فكذلك لا يجب المسح على الجبار بل يجب العلة حال عدم المسح لأن الحكم بالفساد يرجع إلى العلم وهذا دليل لا وجه له وقد اقتضى شرح الطحاوي ولزاد في الأخير أن المسح ليس لبعض عذبه وكذا ذكره القدوري في تجريد أنه ليس كذلك

باب التيمم

(بقية من الصفحة السابقة) فمدح من ابن عمر المسح على العصاة موقوف عليه وهو قول جماعة من التابعين جدين عمرو بن وهب وحماد بن زيد والي
 جندب بن السفي وقاتلوا واحتلت حديث علي المذكور وذكره الذهبي في ترجمته عمرو بن خالد مذكور من ميزان الاعتدال وبالحديث الحديث ضعيف وقاض
 اطلق وتوى بعضها ببعض كما قال الشراكاني فالجمهور صالح للاحتجاج به وان كانت تفصيلها فادراثر ابن عمر لا كلام في صحة ولا حارضا له من بعض
 من محل الاتفاق مع كونه في حكم المرفوع لان الابدال لا تنصب بل هي من كثر العمل مارواه عبد الرزاق وابن اسني وابو نعيم عن علي واثرا لغيره ايضا
 المذكور في الآثار من الاستاذ وقال بعض الأفاضل في بعض حاشية قلت هذا مما فيه تضييف بالمخرج في الحفظ والضبط لابن جريح بالكذب ادركه بالنسب
 والتهمة وبهذا أكثره كذلك كلفنا في هذا أصل كلام غلط ولا سند الا كلام ابن الصلاح ونص ولا أثر ولا عقل ولا رواية اهتلت عمرو بن خالد ومرو بن
 كلاهما متر وكان خبره ان الكذب والوضع ولا حصل للمعنى قوله لنص ولا أثر الى آخره قوله تعالى وان جاءكم فاسق بآية فموجدا لا حاديث كثيرة في ذلك
 الباب ومنها استنبط المحدثون والفقهاء احكام القبول والرد فيها وفي جدي في هذا المقام وعند غيري اسمن من هذا والله تعالى اعلم بالصواب وعند علم
 الكتاب وهو اعلم باني قلوب اولي الابواب ١٢

له قوله باب التيمم بالطلب التيمم بالصعيد اخبرنا مالك اخبرنا نافع انه قبل هو وعبد الله بن عمر من الجوف حتى اذا كان بالمريز نزل جندب
 بن عمر فتم صعيدا طيبا مسح وجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابي بن عاصم عاشرتها انها قالت خرجنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره حتى اذا كنا بالبليدار ابدت الجيوش انقطع عقدي فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه اقام الناس ويسوا
 على ما وليس معهم ماء فاتي الناس الى ابي بكر فقالوا الا ترى الى ما صنعت عاشرتها اقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس ويسوا على ما وليس
 معهم ماء قالت فقام ابو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع راسه على فخذى قد نام فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ويسوا على ما وليس
 معهم ماء قالت فقامت فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا شاعر الله ان يقول رجل يطبخ بيده في حاصري فلا يمتنع من التحرك الا راس رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذى فنام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اصبح على غير ما نزل الله تعالى آية التيمم فقيموا فقال اسيد بن حفيص راي ياول ربكم ما آل الى بركات ولعننا
 البعير الذي كنت عليه فوجدنا القصة تحت قال محمد وهذا اخذوا التيمم ضربتان ضربت للوجه وضربت لليدين الى المرفقين وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
 عليه قوله التيمم في فتح الباري ١٢٥ هو في اللغة القصص قال امرؤ القيس يقيمونها من اذعات واهلها يثرب ادنى دارها نظرا الى اى
 قصصها اهد وفي عمدة القاري ١٢٥ التيمم في اللغة مطلق القصص قال الشاعر ولا ادري انما يمت ارضا اريد اخيرا يهيم عليها اهد ومن قوله
 تعالى ولا تيمموا الجحيت من تعفون ولستم تأخذوا الآيات بحجاف لمع فانه القصص الى معظم وشاهد كثيرة كما في بحر الرائق ص ١٢٥ ويتمه رحمه الله تعالى
 غيره مفردات ١٢٥ ١٢٥ قوله التيمم في الشرح القصص الى الصعيد كما في فتح الباري الطاهر كما في عمدة القاري اى الطاهر كما في نسخة
 الخاقاني ص ١٢٥ والبحر الرائق ص ١٢٥ للحديث الوارد من قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لى الارض سجدا وعلو ابناء على ان الطهور بمعنى الطاهر المسح الوجه
 واليدين في استحالة الصلوة ونحوها كما في فتح الباري واستعماله بصيغة مفعول به وهو الوجه واليدين واستحالة الصلوة وانتقال الامر كما في عمدة القاري
 قال الخاقاني في الفتح قال ابن السكيت قوله فقيموا صعيدا اى قصدا والصعيد ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مع الوجه واليدين بالتراب اهد فعلى هذا
 هو مجاز لغوي على الاول هو حقيقة شرعية اهد وفي البحر مشكلا واصطلاحا على ما في شرح الهداية القصص الى الصعيد الطاهر للتطهير وعلى ما في البدائع
 فيه استعمال الصعيد في حصرتين مخصصين على قصد التطهير بشرائط مخصوصة وزيف الاول بان القصص شرط لاركن والثاني بان لا يشترط استعمال حجر
 من الارض حتى يجوز بالجر الاس ناس ناس على ما فاده ابن الهمام انه لم مسح الوجه واليدين على الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه لا يشترط في غزوة
 بني المصطلق وهي غزوة المريسيع على ما اختاره ابن الهمام في فتح القدير وروى بذلك ابن عبد البر في الاستدكار وسبق الى ذلك ابن سعد وابن حبان كما
 في فتح الباري والعدة هي التي كان فيها قصص الاثك قال ابو عبيد البكري في حديث الاثك فانقطع عقد لها من جزع طفا ففعل الناس ابتغاه وقال ابن
 سعد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المريسيع يوم الاثنين لليلتين خلتا من شعبان سنة خمس وروى ابو عبيد الله في الاكليل كما حكاه البيهقي
 وابن جرير في شرحيهما مع اقول آخره بيان على ما رواه البخاري في صحيحه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في بعض اسفاره حتى اذا كنا بالبليدار ابدت الجيوش انقطع عقدي فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه (والساقى على الصفحة التالية)
 معه جى اربا جنة قد بين مكة ودمية قاله القاري في المرات وفي مقدمة الحافظ مذكور ما روي عن ابي خزيمة ١٢٥ قال ابو عبيد البكري طفا ففتح الله على اخوه
 راو كسوة بني على الكسوة يوم دينة بايعين وبها قهر الملكة ويقال ان ابا بن شيبان من الصغاني طفا ربايعين اربعة مواضع بديتان وحصنان لما المذنبان
 فاجدهما طفا فاحقق كان ينزل التاليل دي على مرتلين من صنعها ولها غيب الجرح والافرى طفا فاحقق قرب مرابط واليهما غيب القسط
 يليب اليها من الهند وحصنان احدهما يما لي صنعها ويسى طفا فاولا ودين والثاني في بلاد دهمان ويسى طفا فاولا هرعد مشكلا وفي مقدمة الحافظ
 ص ١٢٥ جرح طفا فباسكان الزاء خرم معروف اهد ١٢٥ سبه البليدار الارض القفر والجمع بيدون بير وقول حتى استوت راحلة على البليدار وقوله سيدكم قد به
 الارض المساء والى دون ذوالحليفة في طريق مكة اقول عاشرتها حتى اذا كنا بالبليدار ابدت الجيوش انقطع عقدي ففعل يى وقال البكري يى الى مكة من ذى
 الحليفة مقدمة الحافظ ص ١٢٥ لعه قال البيهقي في شرحه مشكلا قال الكواكب البليدار بفتح الموحدة والمردودات الجيوش بفتح الجيم وكون تامة ذى عامين رمضان من المدينة
 عنه واختلف في انه لم يجرى اذ قصصه فصل بعضهم بولدم الماء وعزيمة والعذر قصص فتح ١٢٥ سبه هو الثابت بالكتاب والسنة واجماع الامم
 واجمعوا على انه ممنوع بالوجه واليدين وان كان كذا حديث الجرد هو من خصائص هذه الامة على ما اخرج الشيخان من حديث جابر وحلت
 لى الارض آه ١٢

وذراعيك الى المرفقين قال محمد وبه نأخذ

(بقيته من نسخة السابعة) عن أبي محمد الحسن بن محمد الجوهري عن الحافظ ابن المظفر بسنده الى أبي جعفر واخرجه الحاكم في مستدركه وصححه ابن طرقي
عن أبي طليان عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انتم ضربتان ضربت للوجه وضربت لليدين الى المرفقين قال الحاكم
قد اتفق الشيخان على حديث الحاكم عن زر بن سعيد بن جابر بن عبد الرحمن بن ابي ربي عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انتم ضربتان ضربت للوجه وضربت لليدين الى المرفقين قال الحاكم
غيره عن أبي طليان وهو صدوق وقد اتفق به بن سعيد بن عيسى بن بشر وغيرهما وقد اتفق مالك بن انس عن نافع في الموطأ بغير هذا اللفظ فيكون شرط في سند
الصدوق الحديث اذا اتفق غيره اه قال في العقود وصححه كذا رواه ابن خضروا بن المظفر واخرجه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ وقال الحاكم لا اعلم
احدا سنده عن عبيد الله بن جابر عن أبي طليان وهو صدوق وصوب وقد ادر قطني والحديث في الصحيحين ليس فيه الى المرفقين ولكن اخرجه البزار باسناد
حسن من حديث عثمان بن ماسر وفيه ثم ضربته اخرى لليدين الى المرفقين واخرجه ابو داود والبيهقي وكن قال الى المفاصل وذكر كلمة والاختلاف فيه روي عن
ابي هريرة ان ناسا من اهل البادية اتوا النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ضرب بيده على الارض لوجهه ضربة واحدة ثم ضرب ضربة اخرى لمسح
بها يديه الى المرفقين اه قلت ما رواه الامام ابو جعفر من فعله صلى الله عليه وسلم وما اخرجه الحاكم من طريق علي بن طليان عن عبيد الله بن نافع من
قوله صلى الله عليه وسلم فكيف يكون بهذا اللفظ صحيحا كما لا يخفى والله اعلم ١٢

له قوله وذراعيك الى المرفقين في آثار السنن منه وعن حماد قال كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب اذا لم تجد الماء فامرنا فغضينا
واحدة للوجه ثم ضربته اخرى لليدين الى المرفقين رواه البزار قال الحافظ في البداية باسناد حسن اه وقد ادر قطني في التلخيص ٥٥٥ وسكت عنه وسكت
بدل على صحته وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انتم ضربتان للوجه وضربت لليدين الى المرفقين رواه الدارقطني في مسنده ٣٤٤ من سننه وقال
رجاله ثقات والصواب موقوف والحاكم صحيحا وقال وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث (اي حديث ابن عمر) عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
باسناد صحيح قال في آثار السنن منه رواه الدارقطني والحاكم وصححه وقال في تعليقه رواه الدارقطني قلت قال بعد ما اخرجه رجاله ثم ثقات
والصواب موقوف وقال الحاكم بعد ما اخرجه صحيح الاسناد ولم يخرجاه الا في الحديث الذي هو الصحيح ايضا والحاكم ايضا من حديث اسحق الحولي وقال هذا اسناد
صحيح وقال الذهبي ايضا اسناد صحيح اه كلامه وقال الحافظ ابن حجر في البداية اخرجه الدارقطني والحاكم صحيحا من حديث ابن عمر المذكور من حديث
جابر باسناد حسن اه وقال في التلخيص ضعف ابن الجوزي هذا الحديث بغير ابن محمد وقال انه مشكك فيه واحاطني ذلك قال ابن دقيق العبيد لم
يشكك فيه احد نعم رواية شاذة لان ابا نعيم رواه عن حمزة موقوف اخرجه الدارقطني والحاكم ايضا اه قلت في كون تلك الرواية شاذة نظر لان الرفع
زيادة وهي مقبولة ولا يلحقها علة رواية ابي نعيم لان بين المفهوم الحديث المرفوع وبين الموقوف بونا باسناد وان سلم ان المفهوم واحد لكن عثمان بن محمد
الاصمالي لم يخالف احد من اصحاب حمزة غير ابي نعيم وكلاهما ثقات فكيف تكون الرواية شاذة وبذلك طهران ما قاله الدارقطني من ان الصواب
موقوف ليس بصواب اه وراجع عمدة القاري مستطابا زاد ولا يلتفت الى قول من يمتنع حمزة واخرجه الطحاوي وابن ابي شيبة موقوف اخرجه زاد الحافظ
في تجميعه ٥٥٥ قلت وقال الدارقطني في حاشيته اسنن عقب حديث عثمان بن محمد كلهم ثقات والصواب موقوف اه ٥٥٥٠ قوله وبه نأخذ الخ
قال النووي في آثار السنن منه وعن جابر قال جاء رجل فقال اصابني جناية واني تمكنت في التراب فقال اضرب كذا وضرب بيده الارض لمسح وجهه
ثم ضرب بيده مسح بها الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني والطحاوي واسناده صحيح اه وقال في تعليقه رواه الحاكم قلت وقال اسناده صحيح وهو
الدارقطني في الموقوف اه قلت في المستدرك مسندا وقد روي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح حديث عثمان
علي بن حمزة العدل واليوكين بالوية قال عثمان ابراهيم بن اسحق الحولي ثنا ابراهيم بن حمزة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
جناية واني تمكنت في التراب فقال اضرب كذا وضرب بيده الارض لمسح وجهه ثم ضرب بيده مسح بها الى المرفقين وحديث عثمان علي بن حمزة واليوكين
بن الوليد قال عثمان ابراهيم بن اسحق ثنا عثمان بن محمد الاماني ثنا حري بن حمزة عن حمزة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال انتم ضربتان للوجه وضربت لليدين الى المرفقين اه هذا في نسخة الحاكم المطبوعة قال الذهبي في مختصره لا اولى صحيح ولم يقل لثاني شيئا
ورواه الدارقطني في مسنده من سننه بعد قوله والصواب موقوف اه وهو متعلق بهذا الموقوف واخرجه الطحاوي في مسنده من شرح الآثار حديثا
قال ثنا ابو نعيم قال ثنا حمزة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر قال جاء رجل فقال اصابني جناية واني تمكنت في التراب فقال اضرب كذا وضرب بيده
واضرب بيده الى الارض لمسح وجهه ثم ضرب بيده مسح بها الى المرفقين وقال كذا النبي صلى الله عليه وسلم واسناده صحيح وفيه تصريح بان الضمير
يرجع الى جابر بن عبد الله فما قال صحيح المستدرك من الطاهر انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ليس كما ينبغي كما لا يخفى لكن قال شيخ الحديث فقد
الزمي عن سنن الدارقطني ولم يذكر لفظ والصواب انه موقوف وكنت متروكا في هذا الى ان وجدت في التلخيص الحبير قال الدارقطني رجلا ثقات و
كتب في الحاشية والصواب انه موقوف فنقل الزيلعي ما في المحض ولم يذكر في الحاشي ولعل الدارقطني ايضا مترددا في الوقت فكتب في الحاشي
وقال جماعة من المحققين انها موقوفة وقال جماعة اخرى انها مرفوعة ودفعها الطحاوي وعندي انها مرفوعة واحفظ على الموقفين لفظ اتاه فمروا
ان مرجع الضمير جابر بن عبد الله والحاكم ان المرجع هو النبي صلى الله عليه وسلم بل قال الذهبي واخرجه الطحاوي وابن ابي شيبة موقوف اخرجه بذلك شرح الطحاوي
الضمير او البناء له او مولفه الاخر ولا يفهم موقوفة الطحاوي ايضا الذين قالوا انها مرفوعة من شرح محالي الآثار بل قال بعد رواية الاسع والكلام
مقتلا وقد روي ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله ثم روي الرواية الموقوفة عليها وعندي انها روايتان رواية مرفوعة عن ابي الزبير عن جابر
النبي صلى الله عليه وسلم قال انتم ضربتان للوجه وضربت لليدين الى المرفقين رواية موقوفة عليه وهي التي رواها الطحاوي (واباقي في نسخة الثانية)
على الذراع مابين المرفقين ١٢ بحسب المرقن بغاري أربع ١٣

قال اذا تيمم الرجل فليطو

البقية من الصفقة السابقة) فهو اولى بالعمل وبه قال محمد بن قيس الى حنيفة كما في الآثار ولا يخاف ان يترتب من ذلك ما سبق ان لا ينقص به فانه
محمّل انما يدل بان لم يكن على قدر النقص او لم ينقص لبيان الجواز لا سيما مستحب لكن تركه وهو في ذلك غير ملزم فان تاركه لم ينجس ولا يلزم
اذا العار في شرح الهداية على ما في نسخة الخاق حكيلا ثلاثة اخرى وهي اليقين كما في جامع الفتاوى والحيثي خصوص العزب على الصعيد والنفقة
المحيث قال في الحاشية العزب اولى ليدخل التراب في اثناء الاصل وان يكون بالكيفية المخصوصة وعلى المتقدمة على الخلاف فيها هي عشرة احوال
العزب بباطن الكف سنة عندنا ايضا كما صرح به في النهر العلق نقله عن نسخة الخاق والجواز يحصل بباطن الكفن ظاهرهما او باحدهما كما صرح
به في البحر الرضائي والاصح انها بظاهرهما وباطنهما ولم يرد النص باليقين اذ هذا امر تقاضي العلم بالصواب ١٢

له قوله قال اذا انحرف في الحج باب التيمم قال ابو حنيفة رضي الله عنه في رجل لم يجد الماء تيمم بصلوة حضرت ثم حضرت صلوة اخرى انه يصلي تيممه ذلك
بالمحدث او يجد الماء وقال اهل المدينة تيمم بكل صلوة وقال محمد بن الحسن لا شيء قلتم انه تيمم بكل صلوة قالوا لان عليه ان يتيمم الماء لكل صلوة فلما
يتيمم الماء لم يجره فانه تيمم قبلهم وكيف وجب التيمم في ابتغاء الماء ولم يوجد الماء انما يتيمم الماء لم يوجد في بعض التيمم اذا وجد الماء وليس ينقصه ابتغاء
الماء اذ لم يوجد لان التيمم تبارك وتعالى قال فان لم تجدوا ماء فتيمموا فليس التيمم الا في موضع لا يطعم فيه الماء وان ابتغاه ان ينقص الا ابتغاء
وعلى من لم يجد الماء التيمم ثم روى على تيممه حتى يجد الماء او يحدث فليس التيمم الا في موضع لا يطعم فيه الماء وان ابتغاه ان ينقص الا ابتغاء
تيممه فلا ترون الا ابتغاء لا يجب به التيمم ولا ينقص به تيمم ما من التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره
ولم يجد الماء تيمم كلما صلى فليقن لان الصلوة الاولى غير الثانية قالوا ليست الثالثة عندنا بمنزلة الثانية فيكون تيمم في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
في سفر وهو لا يجد الماء التيمم ويصليها قالوا نعم قبلهم التيمم كلما فرغ من كل صلوة وذلك في وقت واحد قالوا نعم قبلهم في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
صلوة غير الصلوة الاولى قالوا لان المتطوع ليس بمفترض قبلهم وان كان غير مفترض فليس عليه ان ياترعه ان يصلي بغيره ولا يتركه ولا يتركه
ولا يتركه اذ تيمم روى على الصلوة المكتوبة فلما فرغ منها قام للمتطوع تيممه في المكتوبة بغيره ذلك قالوا نعم قبلهم فان وجد الماء بعد الفراغ من المكتوبة
المتطوع تيممه قالوا لا قبلهم فلا ترون انكم تقتضون التيمم اذا وجد الماء في التطوع في الاغتسال فكما تقتضون التيمم اذا وجد الماء ولا ينقصه ابتغاء الماء
في التطوع كذلك الامر في الغرضية وليس منها اقرار ان تيمم التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره
الظهور تيمم في سفر وقد مات بعض اصحابه فقدم ليصلي على جنازة اخرج ان يصلي قيم الغرضية التي صلاها لم يستقبل التيمم فان قالوا بغيره فليس بصلوة
على الجنازة مما ينبغي للناس تركه وما هو واجب على الناس ان يفعلوه وما بين هذا وهذا انما هو الفرق وذلك كله الا في واحد او اثنين
نقص التيمم الا ان يحدث او يجد الماء مع آثاره في ذلك قد جازت فلا حكم في ذلك حديثنا خبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال اذا تيمم الرجل فليطو
على تيممه لم يجد الماء او يحدث او يجد الماء مع آثاره في ذلك قد جازت فلا حكم في ذلك حديثنا خبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال اذا تيمم الرجل فليطو
لا يعيد خبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن ابي الفضل بن يزيد بن عبد الله بن تميم انه قال في رجل تيمم وصلى ثم وجد الماء وهو في وقت صلوة قال
عوف بن عيسى ما علمكم بغيره ففتح بالترتيب ان اصلي تيمم بغيره الذي تحت به الا ان حدث شيئا فاقوا خبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثنا
هشام بن حسان عن الحسن البصري قال التيمم بمنزلة الوضوء اذا تيممت فانت على وضوء حتى تقرأ سورة الفاتحة ١٢ سلك قوله نعم على تيممه الجواز واهل
عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفلنا على الناس ثلاث خصال صغفنا كصفوف الملكة وحملت لنا الارض كلها سجدا وحملت
تربتها طورا اذ لم يجد الماء كذا في آثارنا سنن صحيح وفي بلوغ المرام حلالا ومن ابى هرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصعد
وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشرين فاذا وجد الماء فليغتسل التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره التيمم بغيره
والتردد في من ذرعه وصحاحه دوني البين ٢٥ وفي الباب عن ابى هرة عن عبد البر بن الزوار الطبراني قال الدارقطني في العلل وارساله صحاح
وفي صحيح الزوائد حكاية زيادة فان ذلك خبر رواه الزوار وقال لا تعلمه روى عن ابى هرة الامن هذا الوجه قلت ورجالهم رجال الصحيح اهلهم قال
عن ابى هرة قال كان ابو ذر في غنيمة له بالمدينة فلما جاء قال له النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر فسكت فردا عليه فسكت فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم يا ابا ذر فكذلك اكل فقال اني جيت فدعاه الى الجارية بما في يده فاستتر بها فغسل ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر فكذلك اكل فقال اني جيت فدعاه الى الجارية بما في يده فاستتر بها فغسل ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي
الماء ليطيئكم ولما رواه ابو داود واحمد لا يترك كما في المتن عن ابى ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصعيد الطيب ليطيئكم لم يجد الماء عشرين اهل
وهذا الغلط قال في البين ١٢ الحديث اخرجه النسائي وابن ماجه ايضا وقد اختلف فيه على ابى قلابة الذي رواه عن عمرو بن بيهان عن ابى ذر ورواه ابن
حبان والحاكم والدارقطني وصحاح ابو حاتم وعمر بن بيهان قد نقله المعلى قال الحافظ وعقل ابن القطان فقال انه يجوز اهل ونصلا الحافظي في تحصيل
مصحح فراجعه والبخاري تيمم الباب بجزء الصعيد الطيب وضوء المسلم كيفية من الماء قال العيني في شرحه مصحح روى البراء بن عازب عن هشام
بن حسان عن عمرو بن سيرين عن ابى هرة مرفوعا وصحاح ابن القطان وقال الدارقطني الصواب ارساله وروى ابو داود عن حديث ابى قلابة
عن عمرو بن بيهان عن ابى ذر جمعت غنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فقال الصعيد الطيب وضوء المسلم ولوا عشرين
ورواه الترمذي ايضا وقال الحديث حسن صحيح ورواه النسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال حديث صحيح ولم يخرجه ولا ينفق
الى التضعيف ابن القطان لهذا الحديث بعمر بن بيهان كونه حاله لا يعرف ويحيى عيسى الترمذي اياه في معرفة حال عمرو بن بيهان ان اهلهم
ابو حاتم ايضا ينجس ١٢

عنه كذا لبيان في الحج وقال المعلى والنظر هر وصل صلوة فقال لا ابا الى الخ ولم اجد هذا في الكتب الموجودة عندي ففتشه ١٢

على تيسره ما لم يجد الماء أو يحدس قال محمد وبه نأخذ
وهو قول أبي حنيفة محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال
حدثنا حماد عن إبراهيم أنه قال أحب إلي إذا تيمم
أن يبلغ إلى السرفقين قال محمد وبه نأخذ ولا يجوز
التيمم حتى ينته إلى السرفقين وهو قول أبي حنيفة

باب ابوالالبهايم وغيرها

محمّد قال أخبرنا ابو حنيفة قال سجد ثمان رجل من اهل
البصرة عن الحسن البصري انه قال لا بأس

(بقية من الصفحة السابقة) لم يجز لي ان يصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة ايام خارج قالوا بل تين لهم فان صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر
فكان يوم النحر اصواب ما لا كثيرا يجوز به الا يذبح الهدي ارايتم رجلا طاهر من امرأة فلم يجزها ليقين ليس يجوز به ان يصوم شهرين متتابعين قالوا
بل تين لهم فان صام من الشهرين يوما واحدا وبعض يوم ثم قدر على ما ليقين والميسر كذلك يجوز به ان يتم صومه فيصلي لمن زعم انه اذا دخل في الصلوة ثم
وجد الماء ان يصلي على صلواته ان يقول ايضا ان من دخل في الصوم ثم وجد ما امر الله به قبل الصوم انه يصلي في الصوم وليس الامر على ذلك بل الصوم
والصلوة يتقضان اذا وجد فيها ما قد امر الله به ان يفعل اذا وجدته ولم يكن له يوم يجزها لما مضى افلا تركوا انهما مستويان بعد الفراغ من الصوم والصلوة
كذلك استويا قبل الفراغ منهما وليس بينهما افتراق ١٢

له قوله باب النحر قال محمّد الموطأ باب الصلوة في مراتب النعم أخبرنا مالك عن محمد بن عمرو بن ١٣ الدؤلي عن حميد بن مالك بن النخعي عن ابي هريرة انه
قال احسن الى غنك واطب مراجهما وصل في ناصيتها فانها من دواب الجنة قال محمد بهذا نأخذ لا بأس بالصلوة في مراتب النعم وان كان في ذيلها
وبعضها ما اكلت كلها فلا بأس ببولها اصدور اجمع موطأ من التعليق المجزأ فان فيها تزييفا لهذا الاستدلال من القاري والغافل ١٢ له قوله باب
ابوالالبهايم في حكم ابوالالبهايم وغيره ما يجازى به في دواب الجنة مع بنية كل ذات اربع قوائم من دواب البر والبحر كما في الفالح صلب
والمراد منها الابنية التي يولك لها فان الخلط في ابواب التي يولك لها قال الحافظ العيني في صفة ٩ من شرح البخاري اختلف اهل العلم في ابوال
ياولك فله فقال بطهارتها مالك واحمد ومحمد بن الحسن والاصطخري والرواية في الشافعيان وهو قول الشعبي وعطاء والزهري وابن سيرين ومحمد
والشوري وقال داود بن عتيق بول كل حيوان ونحوه وان كان لا يولك لحمه طاهر غير بول الادي وقال ابو حنيفة والشافعي وابو يوسف والجمهور كثير
الابوالكلها نجسة الا ما مضى عنه اه وقال الحافظ في صفة ٢٩ من الطهارة ما مضى عنه اه قال بطهارتها ما من الاكل فيها الحديث وما من ماكر
الغمر فبالقياس عليه وبه قول مالك واحمد وطائفة من السلف ووافقه من الشافعية ابن حزم وابن المنذر وابن الجمان والاصطخري والرواية في ذلك
والجمهور في القول بنجاسة الابوال والادوات كلها من ما كمل اللحم وغيره اه وقال الشافعي في حرمه في الحلي عن جماعة من السلف اه كما
في صفة ١١ من الحلي بم ابن عمر وجابر بن زيد والحسن البصري وابن المسيب والزهري وابن سيرين وحامد بن ابي سليمان وسبعة من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم اه وقال الحافظ ابن تيمية في صفة ١٢ من فتاواه وقد نقل عن ابن عمر وسئل عن بول انثاة فقال غسل ما اصابك منه وعن الزهري فيما
يصيب الراعي من ابوالالابل قال يصفح عن حماد بن ابي سليمان في بول انثاة ولا يبرئ فيل وذهب الى حنيفة بن حنيفة في ذلك على تفصيل لهم فيه اه
وفيه رد على ابن ابي شيبة في كتاب الرد من قوله في صفة ١٢ من فتاواه وذكر ان با حنيفة كره شرب ابوالالابل اه فانه ليس بمفتر في ذلك
وحكم التداوي وغيره كما لا يخفى ١٢ له قوله انه قال الحنيفة في قوله ما رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار صلبا حدثنا يونس بن ابي عمير قال ثنا آدم قال
ثنا شعبة عن يونس عن الحسن اكره ابوالالابل والبقر والغنم اكلها ما هذا معناه اه فلهذا يحمل على الكراهة التزمية قال ابن تيمية في صفة ١٢ من فتاواه
وقد نقل عن بعضهم الفاظا ثبتت صحتها على النزاع مثل ما روي عن الحسن انه قال البول كله يفسد وقد روي عنه انه قال لا بأس
بالابوال الغنم فلهذا ان اردوا الانسان الذكر والانثى والنحو والصغير اه وعندي محل على التعليل والتفهم اه وفي كل فطر لا يكون حجة على الامام المجتهد
المخالف في ذلك القائل بكونها نقول عنه الامام محمد كما لا يخفى على المتدرب ١٢ له قوله لا بأس بالخردى مثل عن الحسن رضي الله عنه انه قال لا بأس
بول كل ذي كرش كما في فتاوى ابن تيمية صلبا اي ليس فيه شدة على الناس والترك والاجتناب عنه اه وفي حاشية الامام ابو حنيفة ليس بمفتر
في الباب كما عرفت وفي الحلي صفة ١٢ حدثنا حامد بن عباس بن ابي حنيفة ثنا محمد بن عبد الملك بن ابي نعيم ثنا ابو عبد الله القاسمي ثنا ابو عبد الله
بن سعيد ثنا عمار بن ابي حفصة حدثني ابو حنيفة قال سالت ابن عمر بن بول ناتي قال غسل ما اصابك منه وعن احمد بن حنبل عن المعتمر بن سليمان
القمي عن سلم بن ابي الزبالي عن صالح الديان عن جابر بن زيد قال لا بأس بكلها انجاس وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال البول كله يفسد
وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال الرشح بالرش والعصب بالنصب من ابوالكلها وعن معمر بن الزهري فيما يصب الراعي من ابوالالابل
قال يصفح عن سليمان بن عبيدة عن ابي موسى اسرائيل قال كنت مع محمد بن سيرين فخط عليه بول فغاش نفسه وقال ما كنت اري ان يصفح شيئا
حتى يطفى عن سبعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن وكيع عن شعبة قال سالت حماد بن ابي سليمان عن بول انثاة فقال اغسله وعن حماد
البيضاوي بول البعير مثل ذلك اه واثر بن عمرو بن الشعثاء وانه يبرئ وصادقنا بنية الصفا فتاواه ويمكن ان يكون قول الحسن محمولا على ضرورة التداوي الكراهية
وعدم الجواز على حاله الاضطرار على غير الضرورة قال الطحاوي ثنا ابي يعين بن سليمان المؤذن قال ثنا اسد قال ثنا ابن ابي ليث قال ثنا ابن هبيرة عن حش بن عبد الله
عنه ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في ابوالالابل والبها شفاء لقربة ليطهرهم فهو يولد لك ان استعابها بجز على حاله الخرد ١٢
عنه اي غير البهايم من الطفل والبهايم من الانسان كما يظهر من الآثار الواردة في الباب ١٢ عنه ذكره في الجامع صفة ٢٩ وعنه الى الآثار
سه في الجامع من رجل ولم اقف عليه ١٢ له الاظهر انه يونس بن عبيد البصري فانه روي نحوه الاثر عن الحسن البصري كما في صفة ١٢
من الحلي وشرح معاني الآثار للامام الطحاوي ١٢ منه نسخة صفة معنى في باب الوضوء مما حيرت الناس ١٢

١٤ قوله كرش الخ كرش الكف ونحوه وسكن الراء الجله وكسر الشين مستور فخره زنده باون معه مردم ماضح قال في المغرب مشكلا اكثر من الذي
 اخذت وانظف وكس جركه لعهده لالسان وقد يكون غير روح وقوله اصل الشتر عليه السلام انصار كرش وجميع اعيانهم مواضع السرد الالمانية كما ان
 موضع خلف المتكلم ومن الذي زيد جامع الذي اتى بهم ويقال هو بجر كرش اى حاله دم كرش خشر اى صبيان خشار ومنه ما ذكر في القصة
 فرض لا يدركه الله عنه في بيت المال درهم وثلثا درهم فقال زيدوني ان كرش فاني ميسر احد ١٢٤ قوله وكان ابو حنيفة في الخ قال لم يحفظ
 بالحق في ذلك وقتنا في ذلك اخذوه فقالوا ابوالاقل بنجته وكما حكم دابها لاهكم الباهنا ولجوها قدا ولما رتبوه من حديث الغريبين فذلك
 كان الضرورة ليس في ذلك دليل ان مباح في غير الضرورة واشياء قد اجمعت في الضرورات ولم تنح في غير الضرورات فهو كما اباح صلى الله عليه وسلم
 لمر الزبير وعبد الرحمن بن عوف في خذوة مكة التي كانت بها وكان ذلك من حلالها لا يدل في غير تلك العلة كذلك حديث الغريبين
 حلال ما كان في كرشهم وهو لا يدل على ان مباح في غير تلك العلة ولهم حال الضرورة في كل ما لا يمكن في تحريم لبس الحرير ما ينبغي ان يكون حلالا في حال
 الضرورة ولا في علاج من بعض الاعلى وكذلك حرمة البول في غير حال الضرورة ليس فيه دليل ان حرام في حال الضرورة الى ان قال في هذه وجوه الاثار
 فلما اختلفت ما ذكرنا ولم يكن فيها دليل على جارية الابوال اجتماعا نزج فنفق ذلك من طريق النظر فنفق كيف حكمه فنظرنا في ذلك فاذا لم يحرم في آدم
 كل قدر ايج انها لم تهاجر وان ابوالهم حرام نجسة فكانت ابوالهم باقيا فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها
 الابن يحكم بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها فحكموا بها حكمها
 روى عنه في ذلك ما حدثنا حسين بن نصر قال ثنا القريابي قال ثنا اسرار بن قال ثنا جابر بن محمد بن علي قال قال لابس باوالاقل والبقرة والغنم امتداد
 بها ففكر في ان يكون ذهاب الى ذلك لانها منه حلال طاهرة في الاحوال كلها كما قال محمد بن الحسن وقد يجوز ان يكون اباح علاج بها بالضرورة لانها
 طاهرة في نفسها ولا مباحة في غير حال الضرورة حدثنا حسين بن نصر قال ثنا القريابي عن سفيان عن منصور عن ابراهيم قال قال لولا يستشقون باوالاقل
 ولا يرون بها باسا فقد قيل هذا ايضا واحتج قول محمد بن علي في هذه الاثار على ان استعمالها حالة الاضطرار والعجز كزدي لا تفيد الطهارة على الاطلاق
 كذا ما وقع في الروايات او الاثار محمول على ذلك الا ان ثبت دليل مقطوع به خلاف ذلك وبما كثر في غير موجود تدبر ١٢٤ قوله يحرم في الخ قال في
 البدائع حلالا واما الابوال فالاخلاق في ان البول كل ما لا يؤكل نجس واختلف في بول ما يؤكل نجس قال ابو حنيفة وابو يوسف نجس (اى حنيفة في
 ابي جعفر الهندواني عنه) وقال محمد طاهر (وهو رواية عن الامام ابا عبد الله الكوفي ولا يجوز ان يكون صحيحا) حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد
 ويتوضأ منه بالم غلب عليه ولها حديث عمار انا يغسل الثوب من خمس وذكر من جعلها البول مطلقا من غير فصل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ان قال استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه من غير فصل وقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث ومعلوم ان الطبايع السليمة تستنزه
 تحريم شيء لا لاحترا منه وكرامته فنجس لشرعها ولا ان معنى النجاسة فيه موجود وهو الاستقذار الطبي لاستحالة الى فساد وهي النجاسة المنتنة فنصار
 كروا ببول ما لا يؤكل نجسا وهو قال في البحر مطلقا ولها قول صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه اخرج الحاكم في مستدركه
 حلالا مطلقا اكثر عذاب القبر من البول (من حديث ابي هريرة) وقال (هذا حديث) صحيح على شرط الشيخين (ولم يخرجاه) ولا عرف له ذلك كذا ذكر
 الزيلعي المتأخر اه قلت واره الذي في مختصره صحيحا وقال لا علم له ولا شاهد كما قاله الحاكم وداه ابن ماجه ١٢٤ والدارقطني حكا وقال
 صحيح وفي بلوغ المرام مسكنا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه رواه الدارقطني
 ولحاكم اكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الاسناد اه وقال المحافظ في تهذيبه ١٢٤ واه ابو حاتم فقال ان ربه باطل اه قال البيهقي تعليق
 الحسن حكا قلت في تعليقه نظر لان زيادة الشقة مقبولة اه ثم قال المحافظ في الباب عن ابن عباس رواه جابر بن عبد الله بن جابر في مسنده والحاكم في المستدرك
 وغيرهم واسناد حسن ليس فيه غير ابي يحيى القعقعات وفيه لين ولفظ ان عامة عذاب القبر بالبول فنسخره ما منه وفي صحيح عن ابن عباس في نسخة صاحب
 القبر من اما احدهما فكان لا يستنزه من البول ومن انس رواه الدارقطني من طريق ابي جعفر الرازي عن قتادة عنه وصح ارساله ونقل عن ابي ذرعة
 انه اخبره قال ابو حاتم وروينا عن حديث ثمانية عن انس والصحاح ارساله عن عباد بن الصامت في مسنده الزاد ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم عن البول فقال اذا مسك شيء فامسكه فاني اظن ان منه عذاب القبر واسأله عن وقال سعيد بن منصور ثنا خالد بن عيسى بن عبد الله بن جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر من البول رواه ثقات مع ارساله اه والمرسل حجة عندنا واصل الحسن
 البصري صحاح كافي التهذيب ١٢٤ وقال ابن المديني مرسلات الحسن اذا رواها عنه الثقات صحاح ١٢٤ اقول بالسطح منها وقال ابو زرعة كل شيء
 يقول الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت له اصلا تاما خلا اربعة احاديث اه وقد عرفت من قول المحافظ ان رواة ثقات يكونون صحيحا
 لكن نقل المحافظ عن ابن سعد اصيل فليس كجده وفي مسند عن الدارقطني قال مراسيل فيها ضعف اه واثبت تعلم ان ابن المديني قال في حديثه قال قال
 في حقه ما استغفر نفسي الا عند ابن المديني كافي التهذيب ١٢٤ فلما عن ابن عدي فهو مقدم على ابن سعد والدارقطني في ذلك كما لا يخفى وقد نقل في باس الخ
 حكا قال محمد بن احمد بن محمد بن ابي بكر المقدسي سمعت علي ابن المديني يقول مرسلات يحيى بن ابي كثير شدة اليك ومرسلات الحسن البصري التي رواها في الثقات عنه
 صحاح اقول بالسطح منها وقال يونس بن جابر سالت الحسن قلت يا ابا سعيد ان تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانك لم تدركه قال يا ابن اخي
 لقد رايتني من شيء ما سألني حسنا حديثك ولولا من تركك مني ما اجترتك (في زمان كما ترى) كان في عمل جراح كل شيء سمعتي اقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فهو من علي بن ابي طالب غير اني في زمان لا استطيع ان اذكر عليها اه تهذيب ونقله عنه التهذيب ايضا ١٢٤ ونقله ايضا الشيخ السبكي
 في التلخيص الحسن في صحيحه من تهذيب الكمال في الجزء ١٢

[illegible]

[illegible]

اجزاء ان تصب الماء صبا قال محمد وان تجب ذلك ان تغسله غسلا وهو قول ابى حنيفة

(بقيت من الصفحة السابقة) ونحو ذلك قال العيني في العمدة ص ٩٩ قال بعضهم (اي الما فظني المصنف) وقد اخذه من كلام النوري المراد من العلم ما عدل عن الذي يرتفع والتمس الذي يحكم به والعسل الذي يلحقه للمداواة وغير ما قلت لا يحتاج الى هذه التقديرات لان المراد من قوله لم ياكل الطعام لم يقدر على مضغه ولا على دفعه الى بطنه لانه رضيع لا يقدر على ذلك الما لم ياكل مشروب غير ما كثر فلا يتصلح الى استثنائه لانه لم يدر على قوله لم ياكل الطعام حتى يستثنى منه واما النور الذي يحكم به والعسل الذي يلحقه فليس باختياره بل بعنف من فاعله تصد للبرك او للمداواة فلا حاجه ايضا الى استثنائه كما فعل مما ذكرنا ان المراد من قوله لم ياكل الطعام اي تصدا واستغلا لا ادفع يا هذا شأن الصغير الرضيع اذ قال النوري في ص ١٣٩ من مشرعه ان النسخ انما يجري مادام العسل يقتصر به على الرضاع اما اذا اكل الطعام على جهة التغذية فانه يجب الغسل بخلاف اذ قلت وقد عرفت ان النسخ بمعنى الصب والابتاع واحرار الماء قليلا قليلا قبل الاكل ايضا يغسل غسلا خفيفا من دون المبالغة والعرك والدلك كما قال ابن العربي كيف وقد روي الترمذي في باب المذي يصيب الثوب ص ١٤٠ عن سهل بن حنيف مرفوعا قال حديث حسن صحيح ورويت يا رسول الله كيف يصيب الثوب منه قال كيفيك ان تاخر كفا من ما تنسخ به ثوبك حيث ترى انه اصاب منه اذ راد بالبنى صلى الله عليه وسلم الغسل كما هو غير حق على ما اتفق المراد من المفعول والمذي نفس كما سبق جمع عليه فلا يكون معناه الرش قطعا وقد روي مسلم في باب نجاسة الدم وكيفية غسله ص ١٤١ عن اسماء قالت جارت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدها انما يصيب ثوبها من دم الحنفية كيف تصنع به قال تحت ثم تفرسه بالماء ثم تغسله ثم تغسله في مشرعه معنى تنسخه تغسل وهو مجرب الضاد كذا قال الجوهري وغيره اذ قد روي مسلم في باب المذي ص ١٤٢ عن ابن عباس قال قال علي ابن ابي طالب ارسلنا المقداد بن الاسود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من الذي يخرج من الانسان كيف يغسل به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ترضاوا فخرج فركب احد قال النوري معناه اغسل فان النسخ يكون غسلا ويكون رشاد وقد جازى الروايات الاخرى يغسل ذكره فتبين حمل النسخ عليه اذ قلت كذلك في بول العصب قد جازى في روايات اخرى فغسل بالماء او فاتبه اياه فوجب حمل النسخ والرش عليه مع ان الرش جار بمعنى الغسل كذا تنقض الروايات فيما بينها وقد روي الترمذي عن اسماء بنت ابى بكر ص ١٤٣ مرفوعا وحديث حسن صحيح وفيه نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حبيبه اقرصيه بالماء ثم رشيه صلى الله عليه وسلم في مشرعه رشيه اشرجه على الماء فان الرش بمعنى الصب والغسل كما اقره النوري ايضا واما قوله لم يغسل غسلا كما في رواية اخرى فغسل لم يغسل غسلا شديدا بالمبالغة فان المفعول المطلق يكون للتاكيد لا لنفي واقى على التاكيد والتقدير لا يغسل غسلا لاننا نقول بالصب وابتاع الما اياه والغسل الخفيف كما سبق من الموطا ١٢

له قوله ان تصب النور بصيغة الخطاب وتعلمت ان معنى الصب هو السكب بالفارسية رختن آب وهو بالسندية راني بها ناوذا الما وكرنا واني كما ترى ادنيا) وهو واقع في الروايات كما في حديث عائشة دام الفضل دام تيسر واسماء وزينب بنت جحش والي ليلي وابن عباس والس ودم سلمة وغيرهم حتى المذنب كما في الصحاح والسند لهذه الروايات الكثيرة لا يقطع عنها النظر ولا يترك قوله صوره او لصب بول الغلام او دعابها نصيب عليه من لم يغسل بها واهلها فكان ترك تسعة احاديث وهذه الروايات حمل الامام زين في ذلك حديث النسخ والرش مع استعمالها في معنى الصب والغسل على معنى الصب كما في الروايات التي نقلتها الترمذي وسلم في محموله عند اكل على الغسل فضلا عن خفيف الغسل كما سبق فكذا هذا قال الما فظني المصنف بعد الكلام في احاديث الباب على دابة ص ١٤٤ فانه في الفضل في حديثها هذا انما يصيب على بول الغلام وفي حديثها الذي ذكرنا في الفصل الاول انما ينسخ من بول الغلام فلما كان ما ذكرناه كذلك ثبت ان النسخ الذي اراد به في الحديث الاول هو الصب المذكور مذهبنا حتى لا يتضا والاشارة وهذا البولي فلم يختلف عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صب على البول الما فثبت بهذه الآثار ان حكم بول الغلام هو الغسل لان ذلك الغسل يجري منه الصب وان حكم بول الجارية هو الغسل ايضا وافرقت في اللفظ بينها وان كان مستورين في المعنى للغة التي ذكرنا من صحت المخرج وسعته فهذا الحكم الباب من طريق الآثار وهذا قول ابى حنيفة والي يوسف ومحمد رحم الله تعالى الما فظني المصنف ولا تتخلف من الروايتين اي بين نفع كوش لان المراد به ان الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء لا نفي الى النسخ وهو صب الما ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام بن عمار ما نصه عليه ولا في رواية عوانة نصه على البول يتبعه اياه اذ ثبت بهذا كانه الرش في الحديث بمعنى النسخ وهو معنى الصب كما في الاحاديث المذكورة وهو السكب والغسل قليلا قليلا بغير دلك وعرك نقول ابى حنيفة عين مفاد الاحاديث الواردة في الباب وابن ابى شيبه لم يحط معنى الرش والنسخ والصب واتباع الما ولم يفهم حقيقة مذهب ابى حنيفة فزعم ان قوله مخالف للاحاديث والحال ان قوله مخالف لها لانه يزعم ان طاهر قد سبق ان بول الانسان صغير كان اكبر انفس نجاسة فليظن ١٢ ص ١٤٥ قوله عجوب الما هو كما لم يترسخ في الرد على ابن ابى شيبه في كتاب الرد ص ٩٩ ولا ادري كيف يعمل به في الاحاديث التي اخرجها فيه رد على ابى حنيفة وهي مختلفة المعنى والمبنى والمجلة والغاثير ان العجايب ١٢ ص ١٤٥ قوله وهو قول النور قال النوري في مشرعه ص ١٣٩ اخلف العلماء في كيفية طهارة بول العصب والجارية على ثلاثة مذاهب وهي ثلاثة اوجه لا يصح بنا الصريح المشهور ان معنى النسخ في بول العصب ولا يعني في بول الجارية بل لا بد من غسلكا رانجا سات وان في ان معنى النسخ لهما والثالث لا يعني النسخ لهما وهذا الوجهان حكاهما صاحب التتمة من اصحابنا وبما شاهدان (وابا على المعنى التاليت) ص ١٢ ولا تضطر الى المبالغة فيه ١٢ ص ١٤٥ هو اسالة الما قليلا قليلا ١٢ ص ١٤٦ في الجاهل احب ١٢ ص ١٤٦ هو كما لم يترسخ في ان الصب ايضا كيفية ١٢ ص ١٤٦ في الجاهل باعينة ١٣ ص ١٤٦ خفيفا من غير ذلك ١٣ ص ١٤٦ اي والي يوسف ١٢

وقال تكون في ههنا او مصروية احسن قال محمد وبه
 نأخذ نكره ان يجا شرها بديه وفيه القرآن وهو قول
 ابى حنيفة محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم
 في الرجل يتبول قائما

ورقية من الصفحة السابقة) فلو نقش اسمه تعالى او اسم نبى صلى الله عليه وسلم اتحب ان يحبل النفس في كذا اذا دخل الحلاء وان يجعل في يمينه
 اذا استنجى قهنتا في الله وما دافق الاحاديث فهو اولي بالاخذ فانهم ١٢ هـ قوله في القرآن التفسير يدل على انه لو كان غير القرآن لم يكن
 يكن الحديث لا يبا عده ١٢ هـ قوله نكره في الاصل فيه ما رواه الخمسة الا احمد وصححه الترمذي عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 دخل الحلاء نزع خاتمته قال الحافظ في صحيحه من التلخيص حديث انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء وضع خاتمته اصحاب السنن وابن
 حبان والحاكم من حديث الزهري عن انس به قال النساء في هذا حديث غير محفوظ وقال ابو داود وحكمه وذكر الدارقطني الاختلاف فيه واشار الى شذذه
 وصححه الترمذي وقال النووي هذا مردود عليه قاله في الخلاصة وقال المنذري الصواب عندي في صحيحه فان رواته ثقات وتجدد الفتح التفسير في آخر
 الاقتراح وعلته انه من همام عن ابن جريج عن الزهري عن انس رواته ثقات ولكن لم يخرج الشيخان بداية همام عن ابن جريج وابن جريج لم يسمع
 من الزهري وانما رواه عن زيد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر وقد رواه مع همام مع ذلك مروى عن علي بن الغريس السجستاني عن ابي بن السكيت واهل حجاز
 الحاكم والدارقطني وقد رواه عمرو بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوف على انس واخرج له البيهقي شاها واشار الى ضعفه رجاله ثقات ورواه
 الحاكم ايضا ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتمته فلفظ محمد بن الوليد كان اذا دخل الحلاء وضعه وله شاهد من حديث ابن عباس واه
 الجوزي في في الاحاديث الضعيفة وينظر في سنده فان رجاله ثقات الا محمد بن ابراهيم الرازي فانه متروك ١٢ هـ

له قوله تكون الخ لعل كلمة ان سقطت من الناسخ او مقدرة او من قبيل السمع بالمعنى خير من ان تراه تدبر ١٢ هـ قوله ههنا بكسر الميم وسكون
 الميم معرب كسب تحمل فيه الغفلة ويشد على الوسط والجمع ههنا من كافي فخره الصحاح ٩٩٩ ههنا الدراهم بكسر الهمزة وهو معرب احد والمصدرة كسب
 يعزها الدراهم بالفتح والهمزة بكسر ووجه تشبيهه لكما يسقط منها الدراهم ١٢ هـ قوله وبه نأخذ الخ قال علي القاري في حكاية من شرح الشاغل قوله
 نزع خاتمته بفتح التاء وبكسر لا تشاغل على لفظ الله يستعجاب في الحلاء مكره وقيل حرام وقال العصام لا تشاغل على جملة من جعل القرآن وتشاغل
 على اسم من اسمائه وعلى وصف من اوصاف جميع رسلا وقال عبد الرؤوف المناوي في شرح الشاغل لا تشاغل على اسم معظم بل على جملة من القرآن
 فاستعجاب في الحلاء مكره وتزويرا وقيل تحريما وقد صرح في رواية الحاكم بان سبب وضع الخاتم ما نقش عليه فغيره ان استعجاب في الحلاء وما نقش
 عليه معظم مكره وتزويرا وقيل تحريما ولو نقش اسم معظم كعبد جبريل وقصد به المعظم كره استعجابا كراهية ابن قدامة فان لم يقصد فلا اخذ من الزهري
 نص الشافعي على حله كراهية الله في اسم نعم المصدرة مع كونها مستطوع بالبحث لان المقصود من ذلك انها جو التمييز اه وقال الشوكاني في النيل ١٢ هـ
 الحديث يدل على تنزيه ما يند ذكر الله تعالى اذ خال الحشوش والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يحرم ادخال المصحف الحلاء لغير ضرورة وقد خالف في ذلك
 المنصور بالله فقال لا يندب لزرع الخاتم الذي فيه ذكر الله تعالى ونبوته الى ضيقه وقد بقي عن اضافة المال والحديث يرد عليه اه وقال شيخنا في بدل
 الجهد مصلا يعني ينزع خاتمته من الاصبع ثم يضعه خارج الحلاء ولا يدخل الحلاء مع الخاتم وهذا التعظيم اسم الله عز وجل ويدخل فيه كل ما كان فيه اسم
 الله تعالى من القرطاس والدراهم اذا كان فيه اسم الله تعالى بل اذا كان منقوشا فيه الحروف فيجب لمن دخل الحلاء ان يضعه قبل دخول الحلاء
 لان الحروف مادة كلامه واسماؤه تعالى فيها ايضا شرف وعظمة وكذلك عند الجماع والاستنجاء وغير ذلك من الحالات اه اى المستهجن المتكره
 المستفزة ١٢ هـ قوله ان يباشر الخ من المباشرة اى باخذ الدراهم المكتوب فيها القرآن بيده حالة البول لان فيه ترك لتعظيم حرمة
 واستعجاب في موضع مستفذر ومكره كما عرفت من حكم الحديث ١٢ هـ قوله ابو حنيفة الخ قال في العقود مصلا ابو حنيفة عن منصور عن ابى
 دأب عن حذيفة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول على سباطة قوم قائما اخرج الستة وابن حبان من طريق الاعمش عن ابى دأب
 بلفظ الخ سباطة قوم فبال قائما واخرجه ابن حبان ايضا من طريق جري عن منصور اه قلت فلي ان سقط من الناسخ شي من العبارة والا قال
 العيني ٩٩٩ هـ من شره في باب البول قائما وقاعد اخرج البخاري ههنا عن آدم عن شعبة عن الاعمش واخرجه ايضا في الطهارة عن سليمان بن
 حرب مختصا كما ههنا وفي الطهارة ايضا عن محمد بن عروة كلاهما عن شعبة وعن عثمان بن ابى شعبة عن جريد اقول حديث محمد بن عروة كان ابو موسى
 يشد على البول على سبيل عن قريب واخرجه مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى عن ابي خيثمة وزهير بن معاوية عن الاعمش به وفيه ذكر المسح
 ويحيى بن يحيى عن جريد بن عروة حديث محمد بن عروة واخرجه ابو داود في عن حفص بن عمر عن مسلم بن ابراهيم كلاهما عن شعبة وعن سعد عن ابى عوانة واخرجه
 الترمذي في نهاده عن وكيع عن الاعمش به واخرجه النسائي في نهاده عن اسحق بن ابراهيم عن عيسى بن يونس والباقي على الصفة الثانية
 ٩٩٩ هـ الدراهم ١٢ هـ بكسر الهمزة وكسبه زور ١٢ هـ من غير اهيان ١٢ هـ له في الجامع ان ياخذها ١٢ هـ اى دأب يوسف ١٢
 هـ ذكره في الجامع ٩٩٩ هـ وعنه الى الآثار ١٢ هـ معه حديث حذيفة قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائما رواه الجماعة ١٢
 هـ فعل ابراهيم بن زيد عن ابى دأب عن حذيفة تدبر ١٢ هـ هو جازم ١٢ هـ له حال من ضمير يتبول ١٢ هـ

حتى رأينا ان تفحجه شققا من البول

باب الاستنجاء

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم

(ولقبته من الصفقة السابقة) وزيد بن الاصم وعبيدة السلمي والنخعي والحكم والشبيعي واحمد بن حنبل وقال مالك ان كان في مكان لا يتطهر منه شيء فهايس به والا فمكروه وقال عامة العلماء البول قانما كروه الا لغيره في كراهية تنزيهه لا تخريم وكذلك روى البول قانما عن انس بن مالك في هريرة روى عنه ابنه ابن مسعود وابراهيم بن مسعود وكان ابراهيم لا يميز شهادة من بال قانما وقال ابن المنذر البول جالس احب الي وقانما ساج وكل ذلك ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم احد ولا تغارض بين روايات البول قانما والنبى عنه فان الاول محمول على الاغفار التي ورد بعضها في الروايات ايضا وانما في محمول على غير حالة العذر واكثر روايات النبي من ضعيفه ايضا واختلفوا في سبب بول صلى الله عليه وسلم قانما فقال الشافعي العرب تشتمني لوجع الصلب بالبول قانما فزى ان كان به اذ ذاك ونحو الوجه في حديث ابن هريرة رواه الحاكم في مستدركه قال النبي في منعه منكم وضيقه الدار فظني وبسبب في غيره ما وقال عياض انما فعله ليشغل به امور المسلمين فلهذا لم يعل عليه البول ولم يكرهه القادة كعادة دار السبابة لم يشاهدوا قانما حذيفة ليشتمه من الناس وقال المازري فعل ذلك لان حاله في من فيها فخرج العذر من السبيل الاخر فخلت العذرة وعندي هذا الوجهان غير منافيين لانه صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى وقال الحافظ ابن حجر فعل ذلك لانهم سجدوا للفقود او فعل ذلك سببا للوزارة وقال الطحاوي يكون ذلك سهلا يحد فيه البول فلا يرتد على الهالك وقال المنذري لعله كانت في السبابة نجاسات رطبة وهي خوة فحشى ان يتطهر عليه شيء منه قيل فيه نظر كذا في شرح مسلم والفتح والعمدة والنيل وبذل الجود والطحاوي وغيره من شروح الحديث ١٢

له قوله حتى رأينا ان تفحجه شققا من البول على بانه وثوبه وقوله تفحجه مصدر على وزن تفعّل وهو القبا عازم ان المشبهة بالفعل والشفق والاشفاق الخوف والعذر وشققا منصوب باللام اي للشفق وقع مقام الخوف لان الشفق والظن متعلقان بالشفق كونه مصدرا والشر تعالى اعلم بحقيقة الحال ١٣ قوله من البول الخ اعلم ان البول قانما وان كان يباح لكن معنى الان عدم اباحته لان ذلك صار شارعا لغير المسلمين من النصارى والمشرى كما هو مشاهد في العصر الحاضر وقد يختلف حكم المسئلة باختلاف الزمن والحالات وله نظائر كثيرة في كتب الفقهاء في كتب الحديث ايضا كما لا يخفى على من قالها فاذا كان عمل ميراث الاسلام فلا ينبغي للمسلمين ان يفعلوه ثم علم ان يجوز ان يركب البول صلى الله عليه وسلم المكروه فزى بها لا غذا معتبرة في الشرع لا لكرهية تحريما وتعرض لذلك الحافظ السيوطي في زبده الوبي وقال ان ثبتت الوضوء سنة وترك كروه تحريما لكن ترك صلى الله عليه وسلم ايا يورث الثواب له عليه السلام ونحوه عندنا ليس بجناحة فان صلى الله عليه وسلم لا يتركب المكروه تحريما فعندنا ترك التثنية من غير اصرار ليس باثم عندنا حتى يكون كروه تحريما وقد سبق فنذكره دراجع عمدة القاري وفتح الباري ثم الحديث حديث تاسع من الاحاديث الذي رواه الامام ابو حنيفة من المروعات ثقبه ١٢ قوله باب الإقديس من المروعات باب الوضوء في الاستنجاء واخرجه حمويه في الثمر من الخطاب كان يوصف وضوء لما تحت ازاره ثم قال محمد بهذا فاخذ الاستنجاء بالماء احب اليه من غيره وهو قولنا في حنفية احد والاثراء مالك في كتاب الطهارة من الموطأ وما تحت ازاره كناية عن موضع الاستنجاء راي كان عمر يستنجي بالماء قال الزقاني في حله من شرم وكان الامام اراد بذكر شرع الرد على من كره الاستنجاء بالماء احد ١٢ قوله الاستنجاء بالخ اي بذا باب في حكم الاستنجاء بالاجار كذا في الحديث الآتي في الباب قال الخطابي الاستنجاء في اللغة الذهاب الى الخوة من الارض لقضاء الحاجة والخوة المرتفع من الارض كانوا يستترون بها اذا قصدوا التختي وفي المطالع الاستنجاء ازالة الخوة وهو الاذي الباقي في ثمر المخرج واكثر ما يستعمل في الماء وقد يستعمل في الاجار واصل من الخوة وهو القشر والازالة قبل من الخوة لاستئثارهم به وقيل لا تغايرهم بتجليمهم من الارض عند ذلك وقال الازهرى عن سمر الاستنجاء بالماء ماخوذ من خوة الشجرة وانجيتها واستنجيها اذا قطعها كما لا يقطع الاذي عنه بالماء او كبر يتبع به قال ويقال استنجيت العقب اذا خلصت من العلم ونقصت منه وقال الجوهري استنجي مسح موضع الخوة عند الخوة ما يخرج من البطن واستنجي الخوة اي بالقوس واصل الذي يتخذ اوتارا في القسي يخرج مائي المصارين من الخوة ويقال انجي اي احدث ونحو الجهد من البعير والبعير اذا سلخه وفلان في ارض نجاة يستنجي من شجره المعلى القسي واستنجي الناس من كل وجه اما صابو الرطب وقال الاصمعي استنجيت النخلة اذا التقت رطبها قال ونحو غصون الشجرة اي قطعها وانجيت غيري وقال الوزيد استنجيت الشجرة قطعت من اصله وانجيت قضيها من الشجرة اي قطعت وفي اصطلاح الفقهاء الاستنجاء ازالة الخوة من احد المخرجين بالخروج او بالماء فان قلت الاستغسال للطلب فيكون مناه طلب الخوة قلت الاستغسال قذرا ايضا بطلب المزيديه سحر الاستنجاء فانه ليس بطلب العقب بل بطلب الاعقاب والهزة فيه للسلب فكذا انها لم يطلب الاجزاء ويجعل الهزة للسلب والازالة قانما المعنى في شرهه للجاري وهو السنة بالاشياء الطاهرة من الاجار والاعداد والتراب والمخرج البوالي والعودوا المقطن والمجد المتبين ونحوها من المزيلات ١٣ قوله محمد لا ذكره في الجامع حكيما وعزا الى الآثار وقال في عقود الجواهر حكيما كذا رواه محمد في الآثار واخرجه مسلم موصولا من حديث سلمان الفارسي انه قلت قال سلم في صميمه حكيما حدثنا ابو بكر بن ابي شيبه قال قال ابو معاوية وكيع عن الاعمش ح وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال قيل له (وابا في على الصفحة التالية) مع اي حتى قلنا ١٢ معه ليس في الجامع كذا ان مع اي تباعده بين بطيخ الخ ١٢ معه في الجامع اشفاقا ١٢

أَمْرُنَا أَنْ لَا

القبلة من الصفة السابقة واستدبارها وهو الصحيح لا المختار (٢٢) لاجل قولنا لا نستقبل القبلة ولا نستدبرها (٢٣) ولولا بنيان لولا
القبلة صلى الله عليه وسلم إذا أقيم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولكن شرعوا في الاستدبار والاستدبار من الاستدبار
والقول الشافعي بعدم الكراهة في البنيان أخذ من قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رويت يوماً على بيت خضفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى
حاجة مستقبل الشام مستدبراً للقبلة رواه الشيخان وفتح الاول بان قول هذا فعل والقول الاول لان الفعل محض التصورية والعذر في ذلك
بان محرم وهذا مبيح والمحرم مقدم وتماه في شرح الحديث قال في رد المحتار (٢٤) قال الشوكاني في (٢٥) من الغيل وهو قول ابى ايوب الصعالي
الصعالي ومحمد وبرايم الغنوي والثوري وابى ثور واحمد في رواية كذا قال النووي في شرح مسلم ونسب في الجوالي الاكثر رواه ابن حزم في المعلى عن
ابى هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والاذاعي ومن السلف من الصعاليه والتابعين احدثوا في الخبر في التقرير قال ابن العربي
في مشرعه الاقرب ذهب الى حفيضة وقال ابن القيم في تهذيب السنن التزم من ذهب الى حفيضة واستدل المذهبنا بحديث حفيضة بن اليمان قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم من نفل سجدة القبلة جاز يوم القبلة وتقدم بين يديه رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما فتح اسارى (٢٦) قال في
في الفتح ان المصلي ياتي ربه وتحويل رحمة بينه وبين القبلة فلا يترقب نحو القبلة وقال العيني ان الحكم عام في الصلوة والسجدة وغيرها فاذا انهي عن
البراق يكون الاستقبال والاستدبار مذهباً بالاولى اقول لا يصح هذا دليلنا لان في الكفر من مذهب لا يند المصلي في متن حديث حفيضة وظل عنه
انه قلت في كسر العمل (٢٧) عن شقيق قال كنت انا وحفيضة اذ جاز رجل يصلي فخرق بين يديه فلما انقلب قال له حفيضة لا تبرق بين يديك ولا
عن يمينك فان عن يمينك كاتبة محسنات وابتزق من يسارك او خلفك فان الرجل اذا قام يصلي استقبل القبلة من وجهه فلا يصرف حتى يكون بين يديه
ليصرف او يكسح حدث سره روى في الفتح (٢٨) وقال ابن عبد البر في كلامه خرج على التقليم لثان القبلة وهذا الغليل يدل على ان البراق في
القبلة حرام سواء كان في المسجد ام لا ولا سيما من المصلي فلا يجوز فيه الخلفات في ان كراهية البراق في التسليم بل في التزبير او للتحريم اجماع ثم ذكرنا في الفتح
حفيضة المذكور والاشم قال في رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر بن الخطاب عن عائشة صاحب النخاعة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يداود
وابن حبان من حديث السائب بن جهم ان رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي لكم الحديث وفي ان قال له
انك اذيت الله ورسوله وقال شيخ الحديث ايضا ونحن نأخذ بالقبلة وبالحديث القولي لان حديثنا مشتق على الحكم مع السبب والحكم النهي عن
الاستقبال والاستدبار والسبب اثبات الغائط والمراد بالسبب الذي يلزم من وجوده وجود الحكم وهو حديث ابى ايوب بنوخذ به وهو صحيح
يشي في الباب كما قال الترمذي ونقلت في هذه الضابطه ما من يؤمن ان تكون له السمات قوله في هذا بالاصول ومن نصوبه من يديه ورسوله
تصاعل سبب اتي به بالسكت المجهول به مع ما يفتك وجهه به بالبين من قوله في هذا الكلام لغوه به لا عذر له في ذلك بل لا يتابع في
شرائه في كشف اصوله بل يلق الاغذار في فعل خلاف اصوله وقال ابن حزم مثل ما قلت وقريب من هذا ما قال ابو بكر بن العربي في شرحه
على الترمذي انه في الفتح (٢٩) وقال قوم بالتحريم مطلقاً وهو المشهور عن ابى حفيضة واحمد وقال به ابو ثور صاحب الشافعي ورجح
من المالكية ابن العربي ومن الظاهرية ابن حزم (٣٠)

له قولنا امرنا بالامر عام شامل للبنيان والصعالي في الباب ثمانية مذاهب الاول التحريم مطلقاً الثاني الجواز في البنيان والصعالي الثالث لا يحرم
في الصعالي لاني البنيان وهو احدى الروايتين عن احمد الرابع لا يجوز الاستقبال في الصعالي ولاني العزل ويجوز فيها الاستدبار وهو رواية شاذة
عن ابى حفيضة ايضا الخامس ان النهي للتعزير يكون كروم وهو رواية عن ابى حفيضة ايضا السادس جواز الاستدبار في البنيان فقط وهو منقول عن ابى
يوسف السابع التحريم مطلقاً حتى في القبلة المسترخة الشامن ان التحريم مختص باهل المدينة ومن كان على سمتها ومن كانت قبلة في جهة الشرق والغرب
يجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً هذا ما اخذ من شرح مسلم للنووي وفتح الباري وفتح القاري وفتح القدير ونبيل الاوطار ورسول السلام شرح طبرغ
المرام وروح المعبر وذيول الجهور وادرك كل منها نقضاً وابراً ما في الكتب المذكورة فراجعها من شئت وانقص للمذهب الاول على ما في كسر العمل (٣١)
اذ اتي احكم الى البراز فليكن قبلته الله فلا يستقبلها ولا يستدبرها ثم يستطب ثلاثاً اجاراً وثلاثاً اعمداً وثلاثاً حثيات من تراب ثم يقبل الحمد لله
الذي اخرج عنه ما يودي به واما معنى ما يقعني (عقب قط وبميتي في المعزة من طراد مسلاً) اذا جلس احكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
(من عن ابى هريرة) اما انكم بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا اتي احكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطب بجميع (حم دن) حب عن ابى هريرة
اذا اتي احكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يوليها طرفه شرقاً او غرباً (حم ق) لم عن ابى ايوب يعني ان يستقبل القبلةين يقول او غائطاً (حم د)
من معقل الاسدي) نعم ان يقال في قبلة المسير روي مراسيل عن ابى جهم مرسلاً اذا مال احكم او غطاه فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها (عقب
مالك) والشافعي طبع في المعزة عن ابى ايوب (اذا ذهب احكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) (عقب عن سهل بن سعد) وفي
مذهب من اذا ذهب احكم الى الغائط والبول فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فخرجه مالك والشافعي طبع في المعزة عن ابى ايوب (اذا
اتي احكم الغائط فليكن قبلته الله فلا يستقبل القبلة ولا يتقوا محاسن اللعن النفل والمار وقارعة الطريق (رحب بن اسمعيل) انما في مسلك
والطبري في تهذيبه عن سرقة بن مالك (ضعف وقال ابو حاتم النابري وروى عن موقوفه فاد استدبرها بآخره اذ اتيتم الغائط فلا تستقبل القبلة يقول
ولا غائطاً ولكن شرقاً وغرباً (ص خم د) عن ابى ايوب (قال ت هو احسن مشي في الباب واضح انما انكم مثل الوالد لولده اعلمكم اذا انتم
الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا غائطاً ولا بولاً ولا يستنج ثلاثاً اجماعاً (الثا) فم في المعزة عن ابى هريرة لاي احكم مستقبل القبلة (حم
والطحاوي) حب طبع عن عبد الله بن الحارث الراسبي لا يتنوط احكم بولاً ولا غيره مستقبل القبلة ولا مستدبراً (والباقي على الصفة الثانية)

أحب اليينا وهو قول أبي حنيفة

(البقية من الصفة السابقة) من قول ابن جرير لا فقد أجاب عن شيخ الإسلام الحافظ البين في نسخة من عمدة القاري حيث قال وقال بعضهم استدلاله
الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال لا لأنه لو كان شرطاً لطلب ثلثاً كما قاله فغلغل عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر عن أبي إسحق عن علقمة عن
ابن مسعود في هذا الحديث فان فيه فالتى الرواية وقال ابنه كرس التنبه بحمد رجاله ثقات وقد تابع معمر عليه أبو شيبة الواسطي أخرجه الدارقطني وتابعها
عمار بن زرير أحد الثقات عن أبي إسحق قلت لم يغفل الطحاوي عن ذلك وإنما الذي نسب إليه الغفلة هو الغافل وكيف يغفل عن ذلك وقد ثبت عنه
سماع أبي إسحق من علقمة فالحديث عنده منقطع والحديث لا يرى العمل به وأبو شيبة الواسطي ضعيف فلا يعبر بمناقبه فالذي يدعي صحة الحديث
كيف يرخص بهذا الكلام وقال أبو الحسن بن الفصار المالكي روى أنه أتاه بثلاث لكن لا يصح ولو صح فلا استدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه لا يقرر في
الموضعين على ثلاثة محصل لكل منها أقل من ثلاثة وقول ابن حزم هذا باطل لأن النص في الاستحجار وسع البول لا يسمى استحجاراً باطل على ما لا يخفى ثم قال
هذا الغافل واستدلال الطحاوي أيضاً نظر لا احتمال أن يكون التنبه بالأمر الأول في طلب الثلاثة فلم يجدوا الأمر بطلب الثلاثة أو اكتفى بطرت
أحدهما من الثلاث لأن المقصود بالثلاثة أن يسبح بها ثلاث سمات وذلك حاصل ولو لم يوجد أحد الدليل على صحته أنه توسع بطرف واحد ثم جاء
شخص آخر توسع بطرف الآخر لاجزأهما ملاخلاف قلت نفرد عليه لأن الطحاوي استدلاله بصريح النص لما ذهب إليه وبالأحوال البعيدة كيف يدعي
هذا وقوله لأن المقصود بالثلاثة أن يسبح بها ثلاث سمات ينافية بشرطهم العدد في الجواز لا يتم استدلاله بظاهر قوله عليه الصلوة والسلام ولا
يتنبه أحكم بأقل من ثلاثة الجواز وقوله وذلك حاصل ولو لم يوجد أحد مخالف لصريح الحديث فهل رأيت من يروى بهذا لفظة ظاهر حديثه الذي يحتج به على من
يحتج بظاهر الحديث بطريق الاستدلال الصحيح بل هذا لا يمكن برة وقعت عصفاً من ذلك ومن ضمن النظر في أحاديث الباب ودقق ذهنه
في معانيها علم وتحقيق أن الحديث حجة عليهم وإن المراد بالانقار لا التثنية وهو قول عمر بن الخطاب حجة العبدى واليه ذهب أبو شيبة وما لك
وداود وروى له الشافعية أيضاً وقد روي قبيل على الخطابي في قوله بالتفصيل وقد استشبع الكلام في هذه المسئلة يشيخ في ذل الجواز ونقل
كلام العيني برمته من شرح البخاري وتكلم عليها في موضعين من شرحه وأشار إليه بمجمل في مواضع منه فراجعوا ببحر العلوم في الأركان ص ١٢
ألى جواب عن حديث التثنية لوجه آخر حيث قال بعد ذكره ولعل المراد لا يزيد على الثلاثة تحريراً عن اللغوي الذين اه فاهم فلا يتناول التثنية
بما ساقب المؤكدة بهذه الأحاديث وهو الحق في مذهبه الموعول عليه ومن هنا بطل ما قال ابن أبي شيبة في النمرة الثمانية من كتاب الرواية
لم يفهم مذهب أبي حنيفة ولا معاني الأحاديث التي أخرجهما فيه فقال ما قال واعتقد أنه إذا زادت النجاسة بعد الاستحجار على أكثر من قدر الدرهم
يجوز الصلوة بها وهم منها خلاف ما فهموا فانا لنشدنا ما أليه راجعون ١٢ سلمه قوله وبه نأخذ الخ أي بما في الحديث من عدم استحقاق العقاب
بالفرج وعدم الاستحجار باليمين وعدم الاستحجار بعظم ولا رجع وروى من الاستحجار بثلاثة الجواز في رواية علي بن أبي شيبة في كتاب الرد على
عنده شرح الاستحجار باليمين لا يفتي بغير النجاسة كما يظهر من عبارة تفتيها قال الطحاوي في ص ١٢ من كتابه بعد إخراج أحاديث الآثار والتثنية
وبين من ذهب إليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا ما استجبر به منها فالتى الأذى ثلاثة كانت أو أكثر منها أو أقل وترا كانت أو غير وتركان
ذلك طهره وكان من الحجة لهم في ذلك أن المراد بالصلوة على الشرع عليه وسلم في هذا لا يترجم أن يكون ذلك على الاستحجار منه للوتر لا على أن ما كان غير
وتر لا يظهر ويحتمل أن يكون أراد به التوقيت الذي لا يظهر ما هو الحق منه فنظرنا في ذلك هل يجد فيه ما يدل على شيء من ذلك ثم روى حديث أبي هريرة
المذكور الذي أخرجه أبو داود وغيره ثم قال فدل ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالوتر في الآثار الأول استحباً ما منه للوتر لأن
من طريق الفرض الذي لا يجزئ إلا هو قد روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قد بين ذلك أيضاً فقد أخرجه حديثه في القمار والرواية
وبعد ذلك تكلم فيها بطريق النظر كما هو دأبه ثم قال وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن جميعاً لا تلتزم في أنه وعليه حال شيخ الحديث
يقول كما في الطحاوي والمجسّد هذا ١٢

له قوله أحب اليينا أي من الانتصار على الجارة كما يقتضيه سبق الكلام فلا تكفار بالجاراة أيضاً سنة ولكن غلبه بالمار بعد الاستحجار بها أفضل واجب
ويحتمل أن يكون مراده أن الاستحجار بالمار ابتداءً أفضل من الاستحجار بالبحر لما روي شيخان عن ابن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الحمام
فأعمل أنا وغلام نحوى أداة من ماء وعصرة فينتبني بالمار ولما رآه ابن ماجة عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من ماء
الاسم ما رآه قال العيني في النعمة علم أن الأحاديث قد نظرت بالاجاز عن استحجار النبي صلى الله عليه وسلم بالمار وبالأمر به فمنها ما رواه البخاري
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الحمام فوضعت له وضوء الحديث وقد مر بيانه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه لما عد الغطرة عشرة عشرين
أنتفاص المار وفسر بالاستحجار ومنها ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث إبراهيم بن جبر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الغيبة فغشي حاتم
فاتاه جبر باداة من ماء فاستنجن منها مسحه بالتراب ومنها ما رواه ابن جابر في صحيحه عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخرج من غائط قط إلا مسح ماله منها ما رواه الترمذي من حديث أبي حنيفة عن قتادة عن معاذة عن عائشة قالت من أزدأ جفن أن يغسلوا
أثر الغائط والبول فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وقال من صحح ومنها حديث أبي هريرة رواه ابن جابر في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم
فغشي حاجته ثم استنجن من قود ومنها ما رواه ابن ماجة عن عائشة من طريق ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل مقعدته ثلاثاً وفي غفلة استنجزوا
بالماء الباروناً منها مصححاً للواء سير ومنها ما رواه ابن جبيب في شرح الموطأ بسنده عن أبيان بن أبي عياش أن النبي صلى الله عليه وسلم قال استنجزوا
فاتاً طبيباً وطهر وإبان هذا متروك اه ١٢ سلمه قوله وهو قول الخ قال العيني في نسخة من عمدة القاري سادس فيه جواز (والبقية على الصفة السابقة)
سنة من الانتصار على الجارة والانتصار بالمار قال العيني في نسخة من عمدة القاري سادس فيه جواز (والبقية على الصفة السابقة)
سنة وبه قال الجاهل من السلف والخلف واجمع عليه أهل الفتوى من أئمة الأمصار نووى اه ١٢ سلمه أي وأبي يوسف اه ١٢

باب مسح الوجه بعد الوضوء بالمندِيل وقص لشارب

مَحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حِمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
فِي الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ فَيَسْحُ وَجْهَهُ بِالثَّوْبِ قَالَ لَا بَأْسَ
ثُمَّ قَالَ ارْأَيْتَ لَوْ اغْتَسَلَ فِي لَيْلَةٍ بِسَرْدَةٍ اَيَقُومُ حَتَّى يَجْفَ
قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِهِ نَاخِذٌ وَلَا نَرْفِي بِذَلِكَ بِأَسَا وَهُوَ قَوْلُ

(بقية من الصفة السابقة) الاستنجاء بالماء، ولذلك ترجم البخاري عليه وفيه وعلى من منع ذلك كما بيناه، واجابوا عن قول ابن المسيب وقد سئل
 عن الاستنجاء بالماء انه وضوء النساء، بانه من ذلك في مقابلة غلوم انكر الاستنجاء بالايجار وبالغ في انكاره بهذه الصفة، فيمنع من الغلو وحمله ابن
 قانع على انه في حق النساء، اما الرجال فيجبون مئيه، ومن الاجار حكاها الباقى من قال القاضي والعلامة عنه سجد في كونه وضوء النساء معناه ان الاستنجاء في
 حقهن بالجماعة منفرد وقال الخطابي وزعم بعض المتأخرين ان الماء مطعوم لهذا كره الاستنجاء برسعيد وموافقه وهذا قول باطل منابذ للاخبار الصحيحة
 وشذ ان جيب نقال لا يجوز الاستنجاء بالايجار مع وجود الماء وحكاها القاضي ابو الغيب عن الزيدية، والشيعية وغيرهما، والسنة قاضية بطهيم استعمال
 الشارع الاجار، والبرهيرة معدوم، واداة من ماء، ومنه جبر السلف والحلف والذي اجمع عليه اهل الفتوى من اهل الامصار ان الافضل ان يجيب بين
 الجرد والماء فيقدم الجرد ولا يتم الاستنجاء بالماء، وتختلف النجاسة وتقل مباشرة نهاييه، ويكون يلغ في النظافة فان اراد الاتصاف على احد ما فالأفضل
 كونه يزيل عين النجاسة، وانما الجوزيل العين دون الاثر، لكنه معفو عنه في حق نفسه، ونصح الصلوة موكرا لئلا تنجاسات المعفو عنها وتخرج الطهارة
 عن الاستنجاء بالماء، بقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتظاهروا، واتهم محمد بن المطهر في قال الشعبي لما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم يا اهل
 قبا يا هذا النساء الذي اثنى الله عليكم قالوا ما هذا اهل الاوطى، فاستجنى بالماء احدنا الله اعلم ١٢

له قوله بالهذيل الجبل بحريم ونهها وسكون النون معروف من النذل وهو الوسخ قال في المغرب ٢٥٥ تنذلت بالهذيل وتمذلت ان تحت
بدهاء وفي دائرة المعارف ٥٩٤ الهذيل والهذيل شبح يتبعه من العرق وغيره اهد وهو الذي يقال بالهندية رومال وبالفرس وشمال وهو
المراد ههنا وفي الصراح الهذيل بالكسر دستار خول ودستار كبريمان بندها ١٣٥ قوله في الرعي الخ اي قال حماد سألت ابراهيم في شأن
الرعي الذي يترضا فيصح وجهه بالشرب يجوز ام لا كما يدل عليه السياق فقال ابراهيم لا بأس به اي جائز ومباح له هذا ولا وجه لضعف والا اصل
فيه ما رواه الترمذي في صحيحه من جاءه حديثنا مسلمان بن كعب ثابعا لثوبان بن عبد الله بن وهب عن زيد بن جباب عن ابى معاذ عن الزهري عن عروة عن
عائشة قالت كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمرته يغتشف بها بعد الوضوء في الباب عن معاذ بن جبل حديثنا ثيبه قال ثنا رشدين
بن سعد عن عبد الرحمن بن زياد بن النعمان عن عتبة بن حميد عن عباد بن النعمان عن عبد الرحمن بن نعيم عن معاذ بن جبل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اذا توضأ مسح وجهه بخرق في يده قال ابو عيسى هذا حديث غريب واسناده ضعيف ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن النعمان
الاثر في الضعفاء في الحديث قال ابو عيسى حديث عائشة ليس بالقائم ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيئا ولا ابو معاذ يقولون
موسلمان بن ارقم وهو ضعيف عن اهل الحديث اهد وحديث عائشة رواه الدارقطني في سننه حكاياه ولم يزد دل قال بالبحر موسلمان بن
ارقم وهو متردك اهد اخرجه الحاكم في مستدركه ٥١٤ وقال ابو معاذ هذا هو الفضيل بن يسيرة بصري روى عنه يحيى بن سعيد والحسين بن علي بن حماد
قد روى عن انس وغيره ولم يخرجاه اهد واقربه عليه الذهبي في مختصر المستدرك ولم يقل في شيئا فالحاكم والذهبي يقولان انه الفضيل بن يسيرة قال
فيه احمد ليس به بأس وعن ابن معين ثقة وقال ابو حاتم شيخ صلح وقال النسائي لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات وقال مستقيم الحديث
كما في صحيحه من التهميز وللترمذي فيه تردد ولما روى في جزم يكونه سليمان بن ارقم والحافظ في التلخيص لم يوجه اليه تنقيده له ولا ادري مراد
قول الحافظ في التلخيص ٥١٤ وذكره الحاكم من حديث عائشة انه ولعه غلط والصواب اخرجه الحاكم الخ تامل في الباب من سليمان اخرجه
عنه مرفوعا ابن ماجة في سننه ٥١٤ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جنته صرف كانت عليه فمسح بها وجهه اهد وقال ابن ابي حاتم
في كتاب العلل ٥٩٩ سمعت ابى ذكره حديثا رواه عبد الوارث عن عبد العزيز بن مسيب عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له خمرته
يتبع بها فقال اني رأيت في بعض الروايات عن عبد العزيز انه كان لانس بن مالك خمرته وموقوف اشبه (والبقية على الصفحة الثامنة)
عنه رأيت بعد ذلك في يوم السبت ٥٩٩ فقال لما قلت بتفصيل في الفضيل بن يسيرة معصيا في التهميز وغيره فقلت في المستدرك الغلط بكذا في
كتاب الصنف في الباب الثاني وعاد الى الحاكم كما في الجوهري في تاريخ الكبير للبخاري فليس بصواب في صحيحه ولذا البقية معصية وارجع الجوهري في ١٢
عنه اي ذهاب في بيان حكم مسح الوجه بالهذيل بعد الوضوء ولحقه يسارا لاهلنا وادى في حكم قص الشارب بعد الوضوء ١٢٥ معه جده شادول ومناويل
من تنزل وتمثل بالهذيل مسح به اشد برأسه ١٢٥ ذكره في الجايح ٢٤٥ ورواه في الآثار ١٢٥ له اي جائز ١٢٥ له اي به جامع ١٢٥ له اي ابراهيم
معه اي اخبرني يا حماد ١٢٥ له اي لا يقوم الى الجفاف فان فيه احتمال للتردد ١٢٥ له من الجفاف اي تأخر كونه خشك نشو له اي باقيا قال في التكم
من الجواز ١٢٥ مله اي جائز من غير كراهة ١٢٥ سلم مسح الوجه بالهذيل ١٢

يقول ربها قصصت اظفاري واخذت من شعري
ولما صبه الباء حتى اصابني قال محمد وبهذه
ناخذ وهو قول الحسن البصري

باب السَّوَالِ

(بقية من الصفح السابقتة) وحاجبه وتلم اظفاره وكشط جلده اه قال ابن جابر في صفح من رد المحتار لان السج على شعر الرأس ليس بدله
من السج عن البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يحرامه بحر بن محبوب فاذا كانت اللحية كثيفة فان طار ما قد منها عن الدور
عند قوله للرجح ان غسلها بدل عما تحته ومقتضاه اعادة غسله حتى الشرة فليحرم مع قول البحر هذا لانه يجوز مع القدرة على تغييره ليس بدله
لانه يصح غسل بشرة ثيابا مله اه فالبشيرة انما تكون عند تقدر الاصل وبها ليس كذلك فليست هي فيها فلا اعادة بل هي الثابت او تلم الاظفار
او اخذ الشعر وقصد هذا الشعر تعالى اعلم بالصواب وعنده علم الكتاب وبه قال اهل الجواز والعراق كما ياتي من عدة القاري ١٢

سج في الحسن البصري الخ قال البخاري في باب من لم ير الوضوء الا من المحرمين قال الحسن ان اخذ من شعره او اظفاره او خلع خفيه فلا وضوء عليه اه قال
المناظري في صفح ٢٢٤ والتعليق على السلسلة الاولى وصله سيدي منصور وابن المنذر باسناد صحيح والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن خزيمة وحامد والوا
من نص اظفاره او جز شارب عليه الوضوء ونقل ابن المنذر ان الاجماع استقر على خلاف ذلك اه وقال المناظري يعني في صفح من العدة هذه
مسئلتان ذكرهما بالتعليق التعليق الاول في قوله ان اخذ من شعره او اظفاره اخرج سيدي منصور وابن المنذر باسناد صحيح مرعولا وبه قال اهل الجواز
والعراق وعن ابي العالية والحكم وحامد ومجاهد ايجاب الوضوء في ذلك وقال عطاء والشافعي والشافعية المار وقال اصحابنا الحنفية: ووطئ رأسه بعد الوضوء
او جز شارب او اظفاره او خلع خفيه بعد مسحه فلا عادة عليه فقال ابن جرير وعليه الاعادة وقال ابراهيم عليه السلام والماء على ذلك الموضع اه قلت عرفت
مذهب الشافعي من الام وهو مروي عن ابن عمر والشافعي كما عرفت من السنن الكبرى ١٢ سج قوله السواك كحسب السواك كحسب السواك كحسب
وجوب الغسل في السواك رايي في معنى المصدر ايضا اي الاستيناب كما ذكره ابن فارس في كتابه كمال النعمان وبها يحل كلا المعنيين قال الرافعي
السواك من الشرائع القديمة لم يثبت فيضعف ويجهل قال النووي فلهذا اعتقد بطرق اخرى نصا حسنا اربع من سنن المرسلين وعدمها السواك اه
ذكره ابن تميم العبادي في شعره على اني شجاع الشافعي نقله في نسخة الخاق مستطقت الحديث رواه الترمذي في صفح ١٢ من ابواب النكاح حديثا
سفيان بن وكيع ناخض بن يثا من الحجاج عن كحول عن ابي الشمال عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع من سنن المرسلين
الحجاء والاعتزال والسواك والنكاح وفي الباب عن عثمان وثوبان وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وجابر ومكان حديث ابي ايوب حديث حسن
غريب اه وقال يعني في صفح ٩٥ من العدة قال ابن سيدة السواك يذكر بؤث السواك كالسواك والجمع سوك وقال ابو حنيفة وبها سوز
فيل سوك وانت الخليل بعد الرحمن ابن حسان في الله منها اه اغرا القبايا احمر الشافعية سوك الاكل - بالهمز يقال ساك الشئ سوكا وكذا ساك
نعم بالعود وساك مشتق منه وفي الجوامع السواك والسواك بايدك به الانسان من العود والتذكير اكثر ونحو العود الذي يساك واصلا والشافعية
يقال جارت العظم والابل تساك هنر الا لا تحرك راسها في الصبح يحج على سوك مثل كتاب وكتب ويقال ساك فدا والم يذكر الغم يقال استاك
اه ١٢ سج قوله السواك الخ يمين الفطرة ونصف الوضوء ومطهرة للفم ومرضاة للرب وبجلاء للبصر ويزيد الرجل فصاحة ويوشق من كل دار السلام
وهو يذهب بالبحر ويخرج البغم ويشد اللثة ويذهب بالبحر ويصلح المعدة ويزيد في درجات الخير ويحيد السمكة ويخط الشيطان ويخرج الملكة ويوافق السنة ويزيد في
الحسنة ويطيب الفم ويظفر المرة ويشي الطعام ويبيض الانسان ويحفظه هذه ثلاث وعشرون فائدة اخذتها من نثر العال وفي الدور المختار
ومن منافعة انه شفاء لما دون الموت وذكر للشهاذة عنده اه وقال في رد المحتار صلى الله عليه في الشربة لانية عن عاصية صحيح البخاري للغامض ان منها
يبطل الشيب ويحيد البصر واحسنها انه شفاء لما دون الموت وان يسرع في المشي على الصراط اه ومنها ما في شرح الميمنة وغيره انه مطهرة للفم ومرضاة للرب
ومفرقة للملثة وبجلاء للبصر ويذهب بالبحر ويبيض الانسان ويشد اللثة ويصلح الطعام ويقطع البغم ويضعف ويغير طريق القرآن ويزيد في النفاة
ويغوي المعدة ويخط الشيطان ويزيد في الحسنة ويقطع المرة ويبيض الانسان ويحفظه ويصلح الطعام ويبيض الانسان ويحفظه ويصلح الطعام ويبيض الانسان ويحفظه
وما في صحت يذلل ويفتد ولا يفتد ادناها اناطة لا في ادناها تذكير الشهاذة عند الموت زرقا الله ذلك بمنه وكرمه اه وفي البحر صلا ولا يفتد القسنة
على السواك فان ذلك يورث الباس ويكره ان يستك معطفا فانه يورث الباس كذا في سراج الوهاج اه ولا يصح فانه يورث الباس ولا يصح
بل يغيبه والا فخطا لمخون قسنتا في رد المحتار كما روي ذلك عن سيدي بن جبير نقدي في الحجة عن الحكم الترمذي وقال الحكم الترمذي ايضا انه يفتد على الصفح ١٢ سج
اه قلت رايته رجلا قرضا وضوءه للصلاة ثم جز راسه ثم شفا بط اوص اظفاره واخذ من شارب بل مسح شيئا من ذلك باما قال به ظاهر
ونظاته ولو كان في ذلك ينقص بعض الوضوء لفتحه كل بل رايته شيئا ينقص بعض الوضوء دون بعض وهذا الذي اخذ من شارب وقص من اظفاره
وسق البط قدود في السنة وازد ظهوره ولا يوجب عليه الوضوء فيما صنع ولا لاي محمد في كتاب الصلاة ١٢ سج لان الشعر وهو ليس بدلا من السج
غيره ١٢ سج في الجوامع بالمار ١٢ سج من الاصابة وهو اتصال المار بالصبغة اشكل والحكم بن ابي يوسف ان يكون من الصب وهو السك ١٢ سج في الجوامع
به ناخذ ١٢ سج وبه قال الشافعي كما في الام وما لك كما في الردة ١٢ سج في الجوامع وهو قول ابي يوسف والحسن البصري وجهها الله تعالى ١٢

[illegible]

١٤ قوله تمام الخ قال الحافظ في ٥٥٥ من التبعيل أنه تمام بن جعفر بن أبي طالب ومنه الحسن الرادكزاوت في هذا الصواب الوالي الرواد من جعفر بن تمام بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه كافي الذي بعده اهـ ثم قال تمام بن العباس بن عبد المطلب الهانكي ابن محمد البني صلى الله عليه وسلم امرام ولد رومية وكان اصغر بني ابيه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ابنه جعفر الزهري ذكره ابن حبان في الثقات في التابعين وقال ابن عبد البر علي بن العباس لهم روية وللفضل وعبد الله سماع ورواية وقال الزبير بن بكارة كان تمام بن العباس من اشد الناس بطشا وله عقب كان ابو العباس يحبه ويقول ٥٥٥ تمرا تمام نصاروا عشرة ٥٥٥ يارب فاجعلهم كرابورة ٥٥٥ واجعل لهم ذكرا وام الثمرة ٥٥٥ ولاه علي بن ابي طالب المدينة بعد من حنيف ثم ولاه المدائني قلت قد اختلف في حديثه على منصور بن المعتمر عن ابي علي الحسن الرادكزاوت لصيق قال الثوري في المشهور عنه ووافقه اكثر اصحاب منصور عنه عن ابي علي عن جعفر بن تمام بن العباس عن ابيه وشذ معاوية بن هشام فقال عن الثوري عنه عن ابي علي لصيق عن ثمر بن تمام بن العباس عن ابيه وقال عمر بن عبد الرحمن عن ابي عبد الرحمن الا بامر منصور عن ابي علي عن تمام بن جعفر بن ابي طالب من ابيه وقال شيكان بن عبد الرحمن عن منصور عن ابي علي عن جعفر بن العباس عن ابيه وهذا اضطراب يشهد به علي ارجح ما رواه الاكثر عن الثوري فانه احتفظ برواية معاوية بن هشام عن خلفات القوم شاذة وهو موصوف بسوء الحفظ انتهى بلغظ ثم قال في ترجمة جعفر بن صف من التبعيل جعفر بن تمام بن العباس بن عبد المطلب الهانكي عن ابيه ومنه الرادكزاوت والابن ابي ذؤيب وغيرهم قال الوزرعة مدني ثقة وقال ابن سعد القرظي ولده فلم يبق منهم احد ذكره في الطبقة الثالثة من التابعين قلت ولم يثبت رواية الرادكزاوت عنه كما بينت في ترجمة تمام بن العباس اهـ فنظر في هذا الامور الاول ان ابا علي هو الحسن الرادكزاوت لصيق روى عنه ابو حنيفة والثوري ومنصور وليس هو ابا علي اذ تمام ابا علي بن الحسين وغيره كما وقع في الجاني والعقود والسند وقد تقدم اثبات ان الامام ابا حنيفة روى هذا الحديث عن ابي علي لا عن منصور ان كان هو ايضا شيعة كما هو ظاهر من اللسان والتبعيل فلا ادري من اي نسخة من نسخ التبعيل نقل صاحب العقود وقال ابو حنيفة عن منصور عن الحسن الزراري اخوه وليس لهذه العبارة اثر في التبعيل كما عرفت فالحق يقول ان في سند الاثر شذوذاً وقع تلباس الرواة ولا يقول ان ابا حنيفة يرويه عن منصور كما هو ظاهر تتبع صاحب العقود في ذلك الغافل استنبط في المتعين ٥٥٥ وقال بعد نقل عبارة التبعيل عن عقود البجاء (وبهذا الظاهر اصل الاسناد وصوابه ابو حنيفة عن منصور عن ابي علي الحسن الرادكزاوت) عن جعفر بن تمام بن العباس بن عبد المطلب عن ابيه روى عنه في هذا الحديث والتحيط الا من الساجد ومن الرواة فترك منصور وادعوا علي بن الحسن مكان ابي علي الحسن وذكره عن تمام بن جعفر بن ابي طالب مكان من جعفر بن تمام بن عبد المطلب عن ابيه احد الباقي على الصفحة الآتية

Scanned with CamScanner

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال يستاك المحرم من الرجال والنساء قال محمد وبه ناخذ وهو قول ابي حنيفة

(بقية من الصفحة السابقة) التي بلغت حد التواتر ثبتت السنة وليس ثبوت السنة المؤكدة موقوف على المرافعة الفعلية مع الترك احيانا كما لا يخفى
فانه سنة مؤكدة من شعار الدين لكن ليس عليه مراعاة النبي صلى الله عليه وسلم فعلا كما لا يخفى فكذا هذا اي السواك سنة مؤكدة بالاحاديث القوية التي لا
قد قلها الفضل السبعي في حواشي المسند اكثر من ثمانين حديثا في فضلها وتأكيد فراجعها واما قول المحقق في فتح القدير ص ١٢١ المطلوب مراعاة عند
الوضوء ولم يلم حديثا صريحا فيه انه فراده ان المطلوب مراعاة الفعلية عندك وضوء التي تثبت بها السنة المؤكدة باعتبار القول المشهور في
تقرير السنة ولم يرد فيها حديث صريح بانه صلى الله عليه وسلم كان يستاك عندك وضوء ايلم يتزأ الا لسواك بل اكثر الروايات في صفته وضوء
صلى الله عليه وسلم حاله عن ذكر السواك كما هو ظاهر على واقعه ولذلك قال المحقق لم يلم فيه حديثا صريحا وان دردت في فضلها وتأكيد اخبار كثيرة
در روايات عديدة في مواضع شتى من وقت الدخول في البيت والاستيقاظ من النوم بيلا ونهارا واذا خرج من البيت للصلاة وغير ذلك من
المواضع ومن ههنا ظهر لك ان ما عرض به البعض في احياء السنن بعد نقل قول المحقق المذكورين انه مقصور على علمه والمراعاة قد ثبتت كما
عرضت اده لا يصح كيف فان الكلام ههنا في المرافعة الفعلية عندك وضوء التي لم تثبت بعد وما ذكره من الروايات في الاحياء ونقلها ايضا
المحقق في فتح القدير لا تثبت بها المرافعة الفعلية عندك وضوء التي الكلام فيها وهي المطلوب والاسناد لا يستدل بكلمة ما كان التي في حديث
زيد بن خالد ليس كما ينبغي وقد صرح الامام النووي في موضع من شرح مسلم بانها لا تدل على الدوام والاستمرار علما انها تدل على الاستاك
وقت الخروج من البيت الى الصلاة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بيته شيئا من الصلوات حتى يستاك
اده ونقله المحقق ايضا وليس الكلام فيه انما الكلام في مراعاة الاستاك عندك وضوء التي مقصود صاحب الهداية ولم تثبت فما
قال المحقق هو الحق هذا ويستحب عندنا السواك على ما قاله في الهداية الغزلية ونقله المحقق ايضا في فتح القدير ص ١٢١ في خمسة مواضع
عند اصفر اراسن وتغير الرأفة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء (اذا كان متوضئا وتوضئا ثانيا لزيادة الثواب)
قال المحقق والاستقرار لا يغير غير ما ذكرنا اول ما يدخل البيت اده وزاد في البحر ص ١٢١ عليه وعند اجتماع الناس وعند قراءة القرآن
اده قال في امداد النقاح وليس السواك من خصائص الوضوء فانه يستحب في حالات منها تغيير الغم والقيام من النوم والى الصلاة ودخول
البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن نقول ابي حنيفة ان السواك من سنن الدين فتستوى فيه الاحوال كلها اده وفي التمهيد في ذلك
بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في ظاهر الرواية نقله ابن عابدين في رد المحتار ١٢ له قوله السنة الخ ومعنى قوله ان الوضوء عندنا
بيان ما تحصل به الغفيلة الواردة فيسار اده احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلوة بسواك افضل من سبعين صلوة بغير سواك
اي انها تحصل بالاثنيان به عند الوضوء وعند ذلك فهي لا تحصل الا بالاثنيان به عند الصلاة فتستاك كل صلاة صلاها بذلك الوضوء
لها به الغفيلة خلافا له ولا يلزم من هذا نفى استحبابه عندنا كل صلاة ايضا حتى يحصل الثنا في بينها وكيف لا يستحب للصلاة
التي هي مناجاة الرب تعالى مع انه يستحب للاجتماع بالناس وفي حاشية الهداية انه مستحب في جميع الاوقات ولو كره استحبابه عند
تعدد الوضوء فليس ويستحب عندك صلاة اده ومن صرح باستحبابه عند الصلاة ايضا الحلبي في شرح المنية الصغير وهدية ابن العباد ايضا
وفي التاتر خاتمة عن القصة ويستحب السواك عندنا عند كل صلاة وضوء وكل ما يغير الغم وعند اليقظة اده رد المحتار وتذكر قول شيخنا
انه لا ترفع بين سنة الشيء واستحبابه هذا ١٢

له قوله المحرم الخ من الاحرام يعني يجوز للمحرم والمحرمة حيا او عمرا الاستياك وان كان فيه شبهة ازالة الوسخ والدرن من الاثنيان
وهو من البدن حالة الاحرام ممنوع لكن السواك في هذه الحالة ليس بمنزلة في باب السواك عامة شاملة
للمحرم وغيره فلا حرج في الاستياك للمحرمين وهو مذهب ابراهيم والوحيفة ومحمد جميعهم الشر وهو من المباحات التي يجوز للمحرم فعلها
وليس للاسنان حكم ظاهر ابدن حتى لا يجوز ازالة صفرة الاسنان للمحرم وهو قول الجمهور من العلماء قال في مباحة الاحرام من خطا
صحا والنظر في المرأة والسواك وتقطع النظر المكسور وزرع اللبس مطلقا اده والجواز في صحتها من المحلى وقال لم يات في منه قرآن ولا سنة
اده وفي فصل مباحات الاحرام من المسك المنقسط ص ١٢١ والسواك اي استعمال السواك اده وقال بعضهم قوله المحرم بفتح الميم والراء المهملة
اي يجوز استعمال سواك الغير من المحارم رجلا وامرأة قال الحافظ في الفتح استعمال سواك الغير ليس بمكروه الا ان المستحب ان يفعل
تم ليعلم اده وعندى المعنى الاول صحيح يعني للمحرم استعمال السواك يجوز ولا ينعونه احرام ١٢
عنه ذكر في الجماع ص ١٢١ دعه الى الاشارة ١٢ عنه وبه قال الجمهور ١٢ مع اى دالى يوسف

محمّد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم

١٤ قوله باب الوضوء قال الامام محمد في الوضوء باب المسح على العمامة والعمامة واخرنا ما قال بلغني عن جابر بن عبد الله انه سئل عن المسح
 على العمامة فقال لا مسح ليس الشتر المار قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة رحمه الله اخرجنا ما قال حدثنا نافع قال رأيت صفية ابنة ابي
 عبيدة توشط وتفرغ عمارها ثم مسح براسها قال نافع وانا لم ندر صغير قال محمد وبهذا نأخذ لا مسح على الخمار ولا على العمامة بخلاف المسح على العمامة
 لان تركه وهو قول ابى حنيفة والعمامة من فقهائنا ١٣ قوله وهو المرأة التي اوى باب في بيان وضوء المرأة كيف يجوز وضوءها وضوء الرجل
 سواء بينهما فرق بل يجوز بها ان مسح على خمارها ام لا بد منها من المسح على راسها والخمار كغيره من المصنوعات قال في المغرب ١٤ ومنه اخبار في الغنطية
 للمرأة راسها وقد اختمرت وتحررت اذ البست الخمار والتغير التغطية ومنه الحديث لا يخرجه ولا راسه اهو واختلف العلماء في ذلك كما ساقى
 قال البخاري في صحيحه قال سعيد بن المسيب المرأة بمنزلة الرجل مسح على راسها قال الحافظ في الفتح ١٥ اخره هذا وصلى ابن ابي شيبة في مصنفه
 بلفظ الرجل والمرأة في المسح سواء ١٢ قوله محمد قال الخ ذكره في الجامع ١٦ وعزاه الى الآثار في موطأ مالك انه بلغه ان جابر بن
 عبد الله الانصاري سئل عن المسح على العمامة فقال لا مسح الشتر المار اهو وبلغات الامام مالك مسندة كما صرح به الاعلام قال ابو يعقوب
 في تزيين المحاكم ١٧ صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الوضوء من المرس والمقطع والمعضل قال جميع ما فيه من قوله بلغني ومن قوله عن
 الشتر عنده مما لم يسنده اهو وستون حديثا كلها مسندة من غير طريق مالك الا اربعة لا تعرف احد اياها في النسخة والاشي والاشي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ارى عمارا فاس قبله او اشار اليه من ذلك فكانت تقاصر عمارته ان لا يبلغوا من اصل شئ ما بلغ غيرهم في طول العمامة اهو
 الشتر لئلا يقدح في الف شهر وانا قلت قول معاذا آخر اهو صلى الله عليه وسلم ان قال حسن خلقك للناس والاربع اذا اشترت
 بخرية ثم تشاء امت ذلك عين غزلية اهو وكذا نقله الزرقاني في ١٨ من شرح الموطأ وفي التعليل المجهول نقله عن علي القاري المصنف في
 سفيان اذا قال مالك بلغني فواسنا ودق اهو قلت اسنده الترمذي من غير طريق مالك في ١٩ من جامع حديثا تنقيب بن سعيد بالشر بن المفضل
 عن عبد الرحمن بن كحاش عن ابى عبيدة بن جابر عن جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين فقال السنة يا ابن ابي سنان من
 المسح على العمامة فقال مس الشتر (وفي نسخة) اس الشتر المار اهو في المدونة اكبرى ص ٢٠ قال ابن وهب عن عمرو بن الحارث وابن ابي عمير
 بكبر بن عبد الله عن ام عطية مولا عائشة عن عائشة انها كانت اذا توضأت تتدلى يدها تحت الوضوء وتضع براسها كذا قال ابن وهب قال
 بلغني عن جويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وصفيته امرأة ابن عمرو بن عبد الله بن المسيب وابن شهاب ويحيى بن سعيد ونافع شئ ذلك اهو وروى
 سعيد بن منصور في سننه على ما في نسخة الحال مطلق عن عمار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فاخر العمامة ومسح كذا وادار شقيق الى مقدم
 راسه الى وجهه وفي رواية عنه قال القتيبي النبي صلى الله عليه وسلم عمامته بين كفيه بين مكة والمدينة ومسح براسه مسحا واحدة وقال بيده على امته
 فمسحها الى مقدم وجهه اهو واخره الامام الشافعي في مسنده ٢١ اخرجنا مسلم عن ابن جزي عن عمار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم معتمرا فمسح العمامة فعدول على ان المسح على الراس وادها واجب للمسح على العمامة مع الراس وان ترك ذلك لم يضره وان مسح على العمامة
 دون الراس لم يضره ذلك وكذلك مسح على برقع وقفازين ودون الوجه والاربعين لم يضره ذلك اهو فان قلت حديث عمار مرسل قلت نعم و
 لكنه اعتقد بجهله من وجه آخر وهو لا يخرج به ابو داود من حديث الشافعي قال في حقه من سنة حدثنا احمد بن صالح نا ابن وهب قال حدثني معاوية بن
 صالح عن عبد العزيز بن سلم عن ابى معقل بن انس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة فغزله يديه من تحت
 العمامة مسح مقدم راسه ولم يمسح العمامة اهو والمرسل عندنا تحت تكليف اذا اعتقد بجهله مرسل وحصلت القوة من الصورة المجمعة فان
 قلت في اسناده ابو معقل لا يعرف حاله قال الحافظ في ٢٢ من نفع الباري قلنا قد روي عنه مسح مقدم الراس عن عيسى عن المسح على العمامة ولا تعرف من سفر
 من وجه آخر وهو لا يخرج به ابو داود من حديث الشافعي وفي اسناده ابو معقل لا يعرف حاله فقرا اعتقد كل من المرسل والمروى بالآخر وحصلت القوة
 من الصورة المجمعة وبهذا مثال لا ذكره الشافعي من ان المرسل يقتضيه من آخر اوسناده ظهر بهذا جواب من قال ان الحجية حينئذ بالمسند فيقع الراس
 لغوا وقد قررت جواب ذلك فيما كتبت على علوم الحديث لان الصلاح اهو قلت وفيه جواب قبلك ايضا كما لا يخفى وتنفيد كلام الحافظ انظره في ص ٢٣
 من عمدة القاري واكم ابى معقل عبد الله بن معقل قال الحافظ في ٢٤ من التهذيب عبد الله بن معقل عن انس في المسح على العمامة ببول المعقل
 ياق في المعنى سماء صاحب الاطراف اهو في ٢٥ من التهذيب ابو معقل عن انس بن مالك في المسح على العمامة وعن عبد العزيز بن سلم الانصاري
 وليس باقعي قلت قال ابو يعقوب ابن اسكن لا يثبت اسناده وقال ابن القطان ابو معقل يبول وكذا نقل ابن بطال عن غيره اهو وصرح الحافظ
 باسمه ايضا في ٢٦ من الفتح حيث قال وفي التبايعين من النعم مع الراوي عن كعب في اسمه واكم ابيه ثلاثة اهو يروي عن عائشة وكما جازي
 والاخر يروي عن انس في المسح على العمامة وحديثه عندنا لا يثبت اسناده اهو وادها لا يثبت اسناده اهو وادها لا يثبت اسناده اهو وادها لا يثبت اسناده اهو
 وحديث عمار مرسل اهو وحديث جابر وعائشة وصفيته موقوف عليهم واثر صفية ونافع وابن المسيب وابن شهاب والصحفي ويحيى بن سعيد وغيره اهو
 مشرواية ربه قال ابو حنيفة واما مالك واثافي ومع ذلك قال ابن ابي شيبة في كتاب الردة بعد اخراج احاديث (والباقي على نسخة ابي حنيفة)
 ١٥ خمار كغيره زنان (اخترهم را كنند زن صراح ١٦ عه بجر المصنوعة بالفتح ونظفي به المرأة راسها ١٧

على قول لا يجوز الخ لان الصدقين ليس لهما باعتبار الظاهر والصورة حكم الراس فلما دلها من مسها على راسها لا دار المفروض في مسح الراس كساحل
 براسه قال العيني الراس مثل على الناصية والقفا والودين اهد فود الراس جانباه كما في مختار الصحاح وفي المجتبى على ما في البحر ص ١٠ ولا يثبت في
 هذا الوجه الفيزعنان وهو انحسرت جانبي الجمجمة الى الراس لان من الراس والفرقة بالفتح اهد وفيه ايضا من اهد وعلى المسح على الشعر الذي فوق
 الاذنين لانهما كذا في الخلاصة اهد وقد ورد الحديث بمسح الصدقين رواه ابو داود والترمذي عن الربيع بنت معوذ بن عمرو قالت رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم توشأ ومسح براسه ما قبل منه وما دبره وصديقه واذ يرمرة واحدة قال الترمذي حديث حسن واخرجه احمد وابن ماجه و
 الباقون ايضا كما في النبل ورواه علي ابن عيسى وفيه مقال وهو يدل على شريعة مس الصدغ والاذن وان مسح الراس واحدة مرة واحدة كما في
 ص ١٠ من النبل لكن لا يوافق اثر الباب فان المقصود منه ان المرأة اذا مسحت صدغها يحزنها ام لا قال ابراهيم لا يحزنها حتى تمسح براسها
 كما في مفاد حديث الربيع والمرأة والرجل في المسح سواء كما سبق من ابن السيب قد ذكره ١٢ على قوله صدغها الخ التمدد بعظم الصاد وكونه
 الدال بعد ما عيّن مجتمعة تدور على ما في مختار الصحاح ٢٥٥ ما بين العين والاذن وليس ايضا الشعر المتدلى عليه صدغ فاقبال صدغ مقرب احداهما
 ان اصل الاختلاف مبنى على حد الراس وعلى اعتبار مقدار المسح على الراس وهو يسير في المسائل الجزئية واستيعاب جميع الراس بالمسح مستحب
 باقتناع العلماء كما قال النووي في شرح مسلم والاختلاف في المقدار المفروض من قال العيني قوله واسموا برؤسكم يدل على ترفعية مسح الراس
 واختلافه المفروض منه فردى عن اصحابنا ينفردوا ببيان احدهما راجع الراس والاخرى مقدار ثلاثة اصابع وديد بمقدم الراس وقال الحسن
 بن صالح يداؤم برؤس الراس وقال الاوزاعي والبيهقي مسح بمقدم الراس وقال مالك المفروض مسح جميع الرأس وان ترك القليل منه جاز
 وقال الشافعي المفروض مسح بعض راسه ولم يحد شيئا قلت للفقهاء في هذا ثلاثة عشر قولاً ستة عن المالكية حكاهما ابن العربي والقرطبي
 وقال ابن سلتة صاحب مالك يجوز مسح ثلثه وقال ابو الفرج والشافعية يجوز به الثلث وروى البرقي (واباقي على الصفة الآتية)
 مع بعضهم يسكنون ميان چشم وگوش از مردم ودر نه چهره ص ١٢ مع في الجملة براسها ١٢

(بقية من الصفحة السابقة) قال الامام محمد بن كتاب الصلوة صلّت ارايت رجلاً توفياً ومسح راسه باصبع واحدة او باصبعين قال لا يجوز قلت فان مسح راسه ثلاثاً اصابع قال هذا يجوز قلت لم قال لا يجوز بالاكتر من اصابعه الا يرى انه لم يمسح به كلها الا اصبعاً واحداً بعض اصبع اذ يجوز فكذلك اذا مسح ثلاثاً اصابع ولكن الافضل ان يمسح بجميعها قلت ارايت ان كان شعره طويلاً يقع على منكبيه مسح بما تحت اذ يبرء على منكبيه قال لا يجوز قلت فان مسح ما فوق منكبيه واذا نسيه قال هذا يجوز قلت لم قال لان ما تحت الاذنين ليس من الرأس وما فوق الاذنين من الرأس اصد ١٢

له قوله وهو قول الخ قد عرفت انه روى عنه ثلاث روايات اشهر بادية الربيع قال في البحر المحمدي اصحار بادية ودرية الاول فلا تعاقب القول
ونقل المتقدمين بها كالي الحسن الكرخي والي جعفر الطحاوي ورواية الناصبية غير بان الناصبية اقل من ربيع الراس واما درية فعلى ما اختاره
المحققون كعبد الرحمن الشرحي وابن السعدي في البداية وابن الهيثم في اللامع والفضل الذي هو المسح قد تعدى الى الآلة وهي اليد ان الباء
اذا دخلت في الآلة تعدى الفعل الى كل المسوح كسحت راس النبي يدي او على المحل تعدى الفعل الى الآلة والتقدير واسمها يدك بروكهم فقطضي
استيعاب اليد دون الراس واستيعابها لمصلحة الراس لا لتعريف غالباً سوى رتبة تعيين مراد من الآية وهو المطلوب والاستيعاب في التقييم
يكن بالآية بل بالسنن كما صرح به في البداية وغيره وفي سنن من رد المحتار والحاصل ان المحذور راية الربيع وعليها مشي المتأخرون كابن الهيثم
وتلميذه ابن امير حاج وصاحب النهر والبحر المتقدم والمصنف والشرحي وغيرهم اهتلت الروايات المحذورة تأكيداً لها صراحة
او لانه اذا شارة او استنباطاً وكل وجهه هو موصلها فاستبقوا الخواتم ١٢ **س** قوله في حقيقته قال الامام الشافعي في ص ١٢ من الام قال
الله تعالى واسمها بروكهم وكان مقولاً في الآية ان من مسح من راسه شيئاً قد مسح راسه ولم تحتل الآية الا هذا وهو اظهر معانيها او مسح
الرأس كله ودلت السنة على ان ليس على الرأس مسح الرأس كله واذا دلت السنة على ذلك لمعنى من مسح شيئاً من راسه اجزاه اهات
هو قريب مما ذكره في البداية وغيره من معنى الآية في توجيه راية ثلاث اصابع اليد في عمدة القاري ١٥٥ واليد ليس على ان الباء في
قوله تعالى واسمها بروكهم للقبض ماري عمرو بن علي بن مقدم عن اسماعيل بن حماد عن ابيه حماد عن ابراهيم في قوله واسمها بروكهم قال اذا
مسح بعض الرأس اجزاه فلو قال واسمها بروكهم كان الغرض مسح الرأس كله فاجزأ الباء للقبض وقد كان من اجل اللزوم مقبول القول
فيها واثبتة الاصحى والفارسي والقيسي وابن مالك وقيل هو مذموب الكوفيون احد (فروع) ولود اصبعاً او اصبعين حتى استوعب قد
الرباع لم يجوز لان الباء تسلاشي وتفرغ قبل بلوغ قدر الغرض الا ان يكون مع الكف او الابهام والسبابة مع ما بينها لانها مع الكف ادعى ما
بين الابهام والسبابة يصير ان مقدار ثلاث اصابع او اكثر اذا دسها ببلغ قدر الربيع جاز اذا بدو لا يجوز على راية الثلاث كما صرح
به في الترتيب كذا في الدر المختار ودر المختار دسها ببلغ قدر الربيع جاز اذا بدو لا يجوز على راية الثلاث كما صرح
اصابع بالربيع ولو مسح بها منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة فلا لانه لم يأت بالقدر المقروض اى وبها بالاجماع كما في النهر فلو لم دس حتى يبلغ القدر
المفروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لفرقة الخلاف في الاصبع والاصبعين اذا لم يبلغ القدر المقروض احد ولو وضع ثلاث اصابع وبلغ
الربيع قال في الفتح لم اريه الا يجوز كذا في رد المحتار ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرة واعادها الى المار في كل مرة في رواية محمد بن احمد بن علي بن
قال في البحر ١٢ **س** قوله باب قال محمد في الموطأ **س** باب الاعتبال من الجنابة اجزأنا مالك حدثنا نافع ان ابن عمر كان اذا اغتسل من الجنابة
افزع على يده اليمنى فغسلها ثم غفل فوجهه ونضع في عيني ثم غسل يده اليمنى ثم اليسرى ثم غسل راسه ثم غفل وانفذه
الما على يده قال محمد بهذا الا نأخذ الا النص في العيين فان ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة وهو قول ابي حنيفة ومالك بن انس و
الاعانة ١٢ **س** قوله باب الغسل الخ قال الامام محمد في الموطأ باب اذا التقى الختانان بل يجب الغسل اجزأنا مالك حدثنا الزهري عن سعيد
بن السبيعي ان عمر وعثمان دعاشته كانوا يقولون اذا مس الختانان فغسلوا فوجب الغسل اجزأنا مالك اجزأنا ابو النضر مولى عمرو بن عبد الله عن
ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة يا اوجب الغسل فقلت ان ادري ما شكك يا ابا سلمة مثل الفروع ليعلم الذي يجزئ يصريح معها اذا جاز الختانان
فاحتان فوجب الغسل اجزأنا مالك اجزأنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن عفان ان محمود بن لبيد سأل زيد بن ثابت عن الرجل
يعيب اهل ثم يحل فقال زيد بن ثابت فيقول فقال لزيد بن كعب لا يري الغسل فقال زيد بن ثابت نزع قبل ان يموت
قال محمد وبهذا فاذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب الغسل انزل ادم بنزل وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اهذه الباب متعلق بادل
حديث من باب الآثار كما سيأتي بعده ١٢ **س** قوله من الجنابة الخ اى باب حكم الغسل من الجنابة يعني متى يجب بالانزال البحر الوطى
والايلاح اى خلاص ياتي قال العيني في ص ١٢ من العدة الجنب ليموت فيه الواحد والاثنان والجمع واخذوا الموت لانه اتم جرى مجرى المصعد
الذبحوا لاجنب يقال اجنب يجب اجناباً والجنابة الاسم وهو في اللغة البعد وبكى حبلاً لانه منى عن ان يقرب من مواضع الصلوة الممتطير ويحجب
على اجنب وجنبين اهر وقال في ١٢ **س** منها وفي الصحاح اجنب الرجل وجنب ايضا بضم النون والباء في على الصفة لا التسمية
مع ان الافضل والأكمل ١٢ **س** المستحب عندنا ١٢ **س** اى والي يوسف في رواية ١٢ **س** بفتح الجمع اسم من الاجنب لانه البعد
بما يطلق على من وجب عليه الغسل من الوطى او الاحتلام وهي تبعد عن قرب العبادة ١٢

١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠

[illegible]

(بقية من الصفة السابقة) عن الاسود بن يزيد عن الشعبي عن عائشة^{رضي الله عنها} انهم بعد مبني على لها هرا الوقوع في نخعة وتنازل في عبارته فهد
يعين اصطلاح المحققين بل تجد فيها شتيما يخالفه ١٢

[illegible]

قال محمد وبه نأخذ لا بأس اذا أصاب الرجل اهله ان ينام قبل ان يغتسل او يتوضأ

(بقية من الصفة السابقة) وبقي آخره ثم ان كانت له حاجة تعني حاجته ثم ينام قبل ان يس ماء فاذا كان عند النداء الاول وشب دما قالت قام فافاض عليه الماء وما قالت اغتسل وانا علم ما تريد وان كان جنباً توضأ وضوء الرجل للصلوة فهذا الاسود بن يزيد قديماً بان في حديثه لما ذكر بطول انه كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلوة واما قولها فان كانت له حاجة فعنا لم ينام قبل ان يس ماء فيجوز ان يكون قد ذكر ذلك على ما ذكره فيقول به لا على الوضوء وقال ابو داود وحديثنا صحيحين الواسطي سمعت يزيد بن ابراهيم يقول هذا الحديث وهم يعني حديث ابي اسحق ورواية عنه ليس بصحيح وقال المناسك ان ابا عبد الله عنده فقال ليس بصحيح قلت لم قال لان شعبة روى عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلوة قلت من قبل من جاء به الا خلافت قال من قبل ابي اسحق قال وسألت عن ابي اسحق صالح عن هذا الحديث فقال لا يمكن ان يروى وقال السرخسي وابو علي الطوسي روى غير واحد عن الاسود عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ قبل ان ينام وهو جنب يتوضأ وضوءه للصلوة وهذا صحيح من حديث ابي اسحق قال وكانوا يرون ان هذا غلط من ابي اسحق وقال ابن ماجه عقيب رواية هذا الحديث قال سفيان ذكرت الحديث يعني هذا يروى فقال لي بصحيح شديد الحديث بشي يافتي وتصدي جماعة تصحيح هذا الحديث منهم الدارقطني فانه قال يشبه ان يكون الخبران صحيحين لان عائشة قالت ربما قدم الغسل وربما آخره كما حكى ذلك ضعيف وعبد الله بن ابي قيس وغيرهما عن عائشة و ان الاسود حفظ ذلك عنها حفظه الواسطي عنه تاخير الوضوء والغسل وحفظه ابراهيم وعبد الرحمن بن الاسود تقديم الوضوء على الغسل منهم الباقين ولم يفسد ان حديث ابي اسحق صحيح من جهة الرواية وذلك انه بين فيه سماعه من الاسود في رواية زهير عنه والمدرس اذا بين سماعه من روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرويه ووجه الجمع بين الروايتين على وجه صحيح وقد جمع بينهما ابو العباس ابن مزيه في حسن الجمع وسئل عنه وعن حديث ابن عمر انما احدثنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ وقال الحكم لهما جميعاً الحديث عائشة فاما ارادت ان كان لا يس ماء للغسل واما حديثه عن ابي اسحق احدثنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ احكم فيه فقد فسر ذكر فيه الوضوء وبه نأخذ منهم ابن قتيبة فانه قال يمكن ان يكون الامران جميعاً وتنفذ الفعل لبيان الاستحباب والتركي لبيان الجواز مع هذا قالوا انا وجدنا حديث ابي اسحق شواهد متباينين فمن تابعه عطاء والقاسم وكريب والسواي فيما ذكره ابو اسحق الحمري في كتابه الحلال قال حسن الوجه في ذلك ان صحيح حديث ابي اسحق فيما رواه ووافقه هؤلاء ان يكون عائشة اخبرت الاسود انه كان ربما توضأ وربما آخر الوضوء والغسل حتى يصح تاخير الاسود ابراهيم انه كان يتوضأ واخيراً ابي اسحق انه كان يؤخر الغسل وهذا حسن وادبه وقد وقع في العدة اطلاط كثيرة فليطالع بالتأمل ثم نقل الباقين كلام الحافظ المذكورين قبل من قوله ثم يخبر الطحاوي الى آخره ثم قال قلت هذا القائل ما اذكر كلام الطحاوي ولا ذات معناه فانه قائل بورود هذه الرواية عن عائشة وتكتم حمل على الشيخ كما ذكرناه وكذلك ما روى عن ابن عمر حمل على الشيخ لان فعله هذا بعد علمه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء التام للجنب يدل على ثبوت النسخ عنه لان الاولى اذا روى شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم او علمه ثم فعل ادا فتمت بخلافه يدل على ثبوت النسخ عنه اذ لو لم يثبت ذلك لما كان له الاقدام الى خلافه وكذلك روى من قولي ابن عمر ما رواه من حديث ابي اسحق عن نافع عن ابن عمر انه قال اذا جنب الرجل وادار ان ياكل او يشرب او ينام فليكنه من شئ يسهل ويستنشئ ويص ويجهد ذرا عيده غسل فربه ولم يغسل قدميه فهذا البطل قول هذا القائل في كل تركه ابن عمر عن قديمه على ان ذلك كان لعذراة فقلت دلي في هذا تقرير قلني تأمل فيه والطحاوي اخرج حديث عائشة من سبعة طرق وصرح الباقين ايضا في شرحه وحديث ابي اسحق صحيح وهو غير متفرد في ذلك بل تابعه عطاء وكريب والقاسم والسواي ولا تعارض بين الاستحباب وجوازه غيره ولشواهد من ابن عمر وغيره مما نقول بوجه ابي اسحق وخلافه كما صدر عنهم وهم وخطا كما لا يخفى على غير النظر في الروايات والمسئلة في الموطا والآثار والله تعالى اعلم بالصواب وعنده علم الكتاب ١٢

له قوله وبه نأخذ الخ اي بما في حديث ابي اسحق من جواز عدم الغسل او الوضوء قبل النوم وهو جنب وبطل على جوازه حديث ابن مبررة وحديثه في مصنفه الجنب كما تقدم في باب ما لا يجزيه شي فتذكره قال في البدائع حديثه ولا بأس للجنب ان ينام وليا وداهله لما روى عن عمر انه قال يا رسول الله انما احدثنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ وضوءه للصلوة وله ان ينام قبل ان يتوضأ وضوءه للصلوة لما روى عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير ان يس ماء ولان الوضوء ليس بقربة بنفسه وانما هو لاداء الصلوة وليس في النوم ذلك امر ومنهنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه من المتنا والاذكره صاحب البدائع لكن قال الطحاوي في مصنفه بعد اخرج حديث عائشة من طريق سفيان عن ابي اسحق عن الاسود عنها ومن طريق ابي الاحوص عن ابي اسحق ومن طريق الامش عن طريق اسفلين بن ابي خالد عنه فذهب قوم الى هذا ومن ذهب اليه ابو يوسف فقالوا لا يري بأساً ان ينام الجنب من غير ان يتوضأ لان التوضي لا يخرج من حال الجنب الى حال الطهارة وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا ينبغي لان يتوضأ للصلوة قبل ان ينام فتاوا هذا الحديث غلطاً لانه حديث مخفقر اختصره ابو اسحق من حديث طبري فاختصره اياه ثم حكى في احاديث الباب فهذا يدل على ان من المتنا في هذه المسئلة اختلافاً وظاهراً في الموطا والآثار والبدائع يدل على ان ما قاله ابو يوسف هو قول محمد والي حنفية وهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قالها قالان بائناً لا بأس بان ينام الجنب قبل الغسل او الوضوء وهو ظاهر فعل في ذلك روايات عن المتنا والامام الطحاوي اعلم بها كنهه يذكرك في هذا الباب ابا حنيفة ومحمد رحمهما الله فمن خالف ابو يوسف فتأمل فيه قال شيخ الحديث اقول كلمة لا بأس والله على ان خلاف الاول في خلاف في هذا المسئلة بين الثلاثة ولم يغفل احد بالوجوب الا داود والظاهر ايه قلت قال ابن عابد بن ذيل قول الدر المنحار (والباقي على الصفة الآتية) مع يشير الى ان غيره اذ في ١٣ مع ١١ لا شدة فيه وان كان استحب غيره فانهم ١٢ مع ١١ جامع ١٢ مع ١٢ لعه وان فلولوا والغسل ليس بلازم ١٢

[illegible]

يُوجِبُ الْعِدَّةُ وَلَا يُوجِبُ صَاعًا مِنْ مَاءٍ قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا التَّقَى الْخَتَانَانِ وَجِبَ الْعَنْثَلُ أَنْزَلَ أَوْلَاهُ نِزْلًا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

رواية من الصنف السابعة (والدليل عليه حديث ابن عمر في رجوعه من الطلاق في حالة الحيض قال في رد المحتار لا يصير رجاءاً بخلافه ولا وجب له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة بمراي أو قرع الطلاق بانكاحه منه أو دخول الحيض في ظاهره أن هذا الطلاق لا يعتد ولا يحتجب به فإن الإيلاح دونه أو لم يزل وهو كما ترى فلفظ وسياق الآخر وسبقه لا يثبت عليه كما لا يخفى على من فتح عينيه ونظر بها ١٢

له قوله وجب العدة بين أن الإيلاح وان لم يكن معه أنزال وجب العدة أن طلقها بعده وقال المحقق المذكور أنه لو طلق قبل الخلوة ما وجب العدة
أما انظر إليها المذكور كيف تها في إرجاع الغنم أو المراهب أو خطب العشرة ولا يرى من أي لفظ من الآخر فهم هذا المعنى وهو لا يقول أن
التقاء الختانين وجب العدة أن طلق بعده وان لم يكن معه أنزال وليست الخلوة بمراة ههنا أصلاً لأن وجب العدة بالخلوة ليس على الإطلاق
بل بوقوعه بنكاح صحيح وأما الفاسد فوجب فيه العدة بالوطي ولا بد من ذلك كما مر في نقبنا في كتبهم فتبينه فان المقام من منزلة الأقدام كما لا
يخفى على من لا دنى سكتة من الغنم والآخر صريح في أن التقاء الختانين موجب للمهر إتمام أو بعده العدة بعد الطلاق وهاهنا لفظ الطلاق لا يخلو
فصل هذا كله ظاهر وهو هنا كما هو مصرح في كتيب الفتاوى وأصحابنا اللهم أحفظنا من الزلل والخل والخطأ في الأقوال والأفعال ١٣ له قوله ولا
يجب الوضوء بالاستبراء يدل عليه رواية الطبراني وعبد الرزاق وغيرهما يعني أن لا يجب استعمال الماء بالإيلاح والتقاء الختانين أي يجب قال الملا
محمد تقي السندى في الفصل السابع من رسالة المعصباح المنيرة العلمية بعد نقل هذا الأثر من الآثار قاله على سبيل الإنكار لعدم وجوب الغسل في من لم يزل
زوجته مثلاً وقطع ولم ينزل وليس الوجوب رجاءاً إلى المقدار عينه بل إلى المعنى الصلي المستفاد والمتحقق في ضمنه أكن الأفراد فتأمل نحوه هو للفتاوى
بعون القادر الرزاق أنه وقال المحقق المذكور فتأمل لا يوجب الماء الغسل أنه انظر كيف أوجب الغسل عليه وهو يرجع الضمير في المرضين إلى الخلوة
دعي لا يوجب الماء الغسل كما أوضحته ولا تكلف أوجب الماء ههنا للغسل وليس المحقق لم يفهم معنى الأثر فلهذا أنه قد تبين وكان الإمام أبو جعفر الطحاوي
شرح هذا الأثر فقال في صـ من شرح معاني الآثار ما وجه من طريق النظر فأنما أياهم لم يخلطوا أن الجماع في الفرج الذي لا أنزال معه حدث فقال قوم
برأ غلط الأثرنا جوازيه فلفظ الطهارة وهو الغسل وقال قوم بركا خف الأثرنا جوازيه خف الطهارة وهو الغسل فأنما أياهم لم يخلطوا أن الجماع في الفرج الذي لا أنزال معه حدث فقال قوم
فوجب فيه الغسل لم يجب في ذلك توبعنا أياً بوجوب الجماع وهو في الصوم والحكم كان ذلك بالتقاء الختانين وان لم يكن معه أنزال وجب في كل من لم يزل
وتقاء الختانين وجب في البصا المقعدة والكفارة في قول من يوجبها ولو كان جامعاً يداون الفرج وجب عليه في كل من قطع الختانين في البصا شئ إلا أن ينزل وكل ذلك
مهرم عليه في جمعه صامه وكان من زنى بامرأة حدان لم ينزل ولو فعل ذلك على وجه شبهة سقط بها المهر منه وجب عليه المهر ولو كان جامعاً يداون
الفرج لم يجب عليه في ذلك حد لا مهر ولكنه يعزى إذا لم يكن هناك شبهة وكان الرجل إذا تزوج المرأة فجامعها عالا خلوة معه في الفرج ثم طلقها كان
عليه المهر أنزل ولم ينزل ووجبت عليها العدة وأجلها ذلك لزوجها الأول ولو جامعها فداون الفرج لم يجب في ذلك عليه شئ وكان عليه في الطلاق نصف
المهر إن كان سمي بها مهر أو المتعة إذا لم يكن سمي بها مهر فكان يجب في هذه الأشياء التي وصفنا التي لا أنزال معها غلط ما يجب في الجماع الذي وصفه
الأنزال من الحدود المبرور وغير ذلك فاقطع على ذلك أن يكون كذلك هو في حكم الأحداث غلط الأحداث ويجب فيه غلط ما يجب في الأحداث وهو الغسل
وجبة أخرى في ذلك نأربنا هذه الأشياء التي وجبت بالتقاء الختانين فإذا كان بعد الأنزال لم يجب بالأنزال حكم ثان وأما الحكم بالتقاء الختانين إلا
تري أن رجلاً لو جامع امرأة فزنا فالتقى ختاناً بها وجب المهر عليها بذلك ولو قام عليها حتى أنزل لم يجب بذلك عليه عقوبة غير المهر الذي وجب بالتقاء
الختانين وكان ذلك الجماع على وجه شبهة فوجب عليه المهر بالتقاء الختانين ثم أقام عليها حتى أنزل لم يجب عليه في ذلك الأنزال شئ بعداً وجب
بالتقاء الختانين وكان ما يكف به في هذه الأشياء على من جامعها مع فأنزل هو ما يكف به عليه إذا جامع ولم ينزل وكان الحكم في ذلك هو بالتقاء الختانين لا
للأنزال الذي يكون بعده فالنظر على ذلك أن يكون الغسل الذي يجب على من جامع وأنزل هو بالتقاء الختانين لا بالأنزال الذي يكون بعده فثبت بذلك
قول الذين قالوا أن الجماع يوجب الغسل كان معه أنزال أو لم يكن وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأما العلماء رحمهم الله تعالى انتهى كلام
الطحاوي والله تعالى أعلم ١٤ له قوله الختانان الخ وغابت المحشة كما في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الإمام
أبو حنيفة عنه وقد سبق نقله من عقود الجواهر ص ٢٢ وبه قنده الإمام محمد في الموطأ ص ٢٢ بقوله وبهذا أخذ إذا التقى الختانان وتوارت المحشة وجب الغسل
أنزل ولم ينزل وهو قول أبي حنيفة كما سبق نقله فتذكره وفي ص ٢٢ من المرددة الكبرى قال ابن وهب عن أبي حنيفة عن محمد بن نهبان عن محمد بن عبد الله عن محمد
بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل ما وجب الغسل فقال إذا التقى الختانان وغابت المحشة فقد وجب الغسل أنزل
أو لم ينزل أنه وقال المحقق الكبير في ص ٢٢ من نصب الرأية رواه الإمام أبو عبد الله محمد بن وهب في مسنده أخبرنا الحارث بن نهبان عن محمد بن عبد الله
عن محمد بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن النسي صلى الله عليه وسلم أن سئل ما وجب الغسل فقال إذا التقى الختانان وغابت المحشة وجب الغسل
أنزل ولم ينزل وذكره عبد الرحمن في أحكامه من جهة ابن وهب وكذلك الشيخ تقي الدين في الإمام قال عبد الحميد واسأده ضيف جداً وكان يشير إلى
الحامش بن نهبان وأورده ههنا لفظ كما أورده المصنف صاحب المرددة من المأينة ورواه الطبراني في معجمه الأوسط (والباقي على الصنف الآتية)
عنه لا زنى للزينة العليا من الخلوة دعي توجيهاً لغيره بالأولى ١٥ جملة استغناءية يدل عليه رواية الطبراني ١٦ منه في رواية قد قال له المسامحة مع ما
ص ١٥ عليها ١٢ عنه مسلم وان لم ينزل وفي الجماع في حديث عائشة أنزل أول من ينزل ١٢ معه أي وأبي يوسف ١٣

باب غسل لرجل والمرأة من اناء واحد من الجنابة

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عائشة
أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
هو وبعض امرأته من اناء واحد يتنازعان الغسل

ابن علقمة (من الصغرى السابقة) اخبرنا عبد الله بن محمد الصغار الشنزي قال حدثنا عبد الله بن زياد عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عائشة
ان سألنا سئل النبي صلى الله عليه وسلم ان يوجب الماء الا الما فقال اذا اتى اثنان وغتبت المسفة فغسل الرجل من اناء واحد ولم يغتسل
فقطر لك ان ما وقع في عقود الجواهر في سند الحديث من قوله حارث بن شهاب عن ابراهيم عن حماد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
عن محمد بن عبد الله عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد عن ابراهيم عن حماد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
والي ثور والطبري والبيهقي وغيرهم وهو مروي عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة وابن عمر وابن مسعود وابن عباس والشافعي والشافعي
وبن سعد وزيد بن ثابت والبيهقي وغيرهم من الصحابة وقد سبق ان الاختلاف كان في الصدر الاول ثم اجماع في عهد عمر بن الخطاب
ورجع من قوله من كان لا يجبر زيد بن ثابت والبيهقي وغيرهم من الصحابة وقد سبق ان الاختلاف كان في الصدر الاول ثم اجماع في عهد عمر بن الخطاب
انما بين مع توارى المسفة وان لم ينزل ١٢

له قوله باب الخ قال الامام محمد في صلاة من الموطأ باب الرجل والمرأة يتوضآن من اناء واحد اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر عن الرجال
والنساء يتوضؤون جميعا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال محمد بن اسحاق بن عمار قال حدثنا نافع عن ابن عمر عن الرجال
او يدان قبلها وهو قول ابي حنيفة امة وقال في مسنده من الموطأ باب الرجل يغتسل او يتوضأ للمراة اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر عن الرجال
باس بان يغتسل الرجل بغسل وضوء المرأة ما لم تكن جنبا او حائضا قال محمد بن اسحاق بن عمار قال حدثنا نافع عن ابن عمر عن الرجال
لغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من اناء واحد يغتسلان في الغسل جميعا فهو يغتسل غسل المرأة اوجب وهو قول ابي حنيفة
رحمه الله ١٢ له قوله محمد قال الخ من طريق اخره ابن خزيمة في مسنده واخره الامام محمد في الآثار وفي نسخة ايضا من ابي حنيفة كما
في الجامع ١٢ وفي مسنده من العقود قال كذا اخره ابن خزيمة في مسنده واخره الامام محمد في الآثار وفي نسخة ايضا من ابي حنيفة كما
المرأة من سائفة في اناء واحد واصل في الصحيحين من حديث عائشة بلغة كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد فخلت
ايدينا في ماء من الجنابة وانفرد كل منهما برأيه بالفاظ اخرى ١٢ له قوله عن ابراهيم الخ الحديث ليس بمقطع رواه الطحاوي في
مسنده من باب سوي آدم متصلا موصولا حدثنا قائلنا علي بن عبد الله بن محمد بن عمرو بن زيد بن ابي اسية عن ابي سلمة عن ابراهيم
عن الاسود عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وفي مسنده من حديث عائشة قالت كنت اغتسل
بن هارون قال اخبرنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وفي مسنده من حديث عائشة قالت كنت اغتسل
من اناء واحد من الجنابة ورواه النسائي ايضا ١٢ اخبرنا ابي حنيفة بن سعيد بن عبيدة بن حميد عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كنت
رايتني انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم الاناء اغتسل انا وهو من اخبرنا عمرو بن علي قال ثنا يحيى قال ثنا سفيان قال حدثني منصور عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وفي مسنده من حديث عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وفي مسنده من حديث عائشة قالت كنت اغتسل
والترمذي من طرق وفي الباب عن علي بن ابي طالب رواه احمد في مسنده وابن عباس رواه الطبراني في الكبير والنسائي وغيرهما من اصحاب
السنن وجابر بن عبد الله رواه عنه ابن ابي شيبة وغيره وعن انس ابن مالك رواه البخاري في صحيحه والطحاوي وعن ابي هريرة اخرج عنه الزهري
في مسنده وعن سلمة رواه ابن ماجه والطحاوي واخره البخاري ايضا اتم منها وعن ابي رباح رواه النسائي وميمونة رواه الترمذي وقال في حديث من
يصح ١٢ له قوله هو الخ عند الطحاوي من حديث انس يغتسل هو والمرأة من سائفة من الاناء الواحد وفي حديث ابي هريرة رواه الزهري ورواه
ثقات على ما في جميع الزوائد مسكلا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو اياه او قال بعض اهل البيت من اناء واحد وفي حديث جابر رواه ابن ابي
شيث في مصنفه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله يغتسلون من اناء واحد ١٢ له قوله وبعض ازواجه عند عبد الرزاق وابن ابي
شيث عن عائشة كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد فتضع ايدينا معا وفي رواية اخرى عنها عند ابن ابي شيبة وكذا كان يبا
كما في كنز العمال مسكلا وفي رواية عنها عند الطحاوي من اناء واحد سوياء في رواية اخرى عنها عند ابن ابي شيبة وكذا كان يبا
انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل وفي اخرى عنها يغتسلان من اناء واحد يغترف قبلها وتغترف قبله رواه الباقي على الصغرى (الآية)
مسكلا في باب في بيان حكم غسل الرجل والمرأة في حالة الجنابة من اناء واحد وهو الجواز كما هو ظاهر من الحديث في الباب ١٢ مع بفتح الجيم
فما لم يكن مسكلا في باب ما لا يخفى شيئا ١٢ له هذا ثالث عشر من الاحاديث المرفوعة التي رواها الامام ابو حنيفة ١٢ مع
يقول ان يكون مغفلا مع ذلك ان يكون عطا على الصغير فتح ١٢ من ابتداء فتح البخاري مسكلا ١٢ مع قال ابن التين كان هذا الا
من شبه فتح مسكلا ١٢ له التنازع خصوصت كردن وحمد كركر فتن جيزه ١٢ له نعم اوله وكسره وسكون الثاني ١٢

له قال القاضي الكوفي يشر إلى ان التقدير العالي واجب قوله خذنا ما لم يفتحه من السنة قد صرح ابن الهيثم في كتاب الحديث في فتح القدير بهما قد نفى قول ابن
ورود السنة بالعبارة لا بهاء ولم يثبت على ان هذا البلاغ موصول في الآثار عن ابي حنيفة من حماد عن ابراهيم عن عائشة فكان عليه لابن ذلك خبر ١٢

جميعا قال محمد وبه نأخذ لا نرى باسا بغسل المرأة مع الرجل يدأت قبله اوبدا قبلها

(بقية من الصفحة السابقة) وفي اخرى منها قال ابن ابى نوفل وفي اخرى منها عند مسلم ١١٤ من انار بيني وبينه واحد فبدا دلي حتى اقول دع لي
دع لي قالت وسما جنان وعند النسا في منها ١١٤ لقد رآني انا زرع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاناء اغتسل انا ومومنه وعنده في اخرى منها
يبا در في وابا دره حتى يقول دع لي واقول انا دع لي قال سويد بن دياربني وابا دره فاقول دع لي ودع لي ولا خلاف فيها كما توهم فانه من تغني الرواة
او هي محمولة على الاوقات العديدة ومن ههنا ظهر لك ان ما وقع في الآثار من بعض ازواجه المدا به عاشته رضي الله عنها قد جرت نفسها بالغاب
وعند الطحاوي والنسائي في هذه الطريقة تصريح بذلك وكذا عند الامام محمد بن الحنفية من الموطأ من المدا به الذي وصلته في الآثار واخرجه البخاري ومسلم وابو داود
والنسائي وابن ماجه وغيرهم من طرق مختلفة كما عرفت فاما ١٢٤ قوله فينا زرع الخ القنا زرع والمنازعة المجاذبة ويجبرها من الخاضعة
والمجاذلة كما دللنا من المفردات ومنه ما في انار عن كافي الحديث ذكره في باب النجاء والام من المغرب وقوله الغسل بغير العنق المعجمة
وسكون السين المهملة وبكسر العين المارة الذي يغتسل به ويمكن ان يكون بمعنى الاغتسال مصدره واقتضى بعض النسخ فكتب تحت اي يوجب يغسل
والنفي استعماله كما في نسخة الآثار المطبوعة بمطبع انوار محمدية وهو غلط لا تعلق له بقوله فينا زرع الخ الغسل بل له تعلق بقوله ولا يوجب صاعا من ماء في
الترغلي في الباب الذي قبل هذا الباب وراوا الكتاب على هذا كضعفت على الالباب ان كتب على قوله الغسل مرة (٤) ايضا وكتب في الحاشية اعلم لا يوجب
الغسل وهو كما ترى غلط على غلط فتنبه له كما تعلق في الخط مشن الكتاب ١٢

١٢ قوله جميعا الخ متعلق بقوله يغتسل هو وبعض ازواجه اي يغتسلان جميعا من انار واحد متعلق بقوله فينا زرع الخ واحد منها الاخر
او ينفذ ويفتر كل واحد منهما ما في حالة واحدة فيقع القنا زرع والتنازح بالما والانا قال شيخ الحديث فغلا عن حاشية السيراني على كتاب
سيبويه ان لفظا جميعا قد يكون بمعنى كلهم وقد يكون بمعنى المعينة الزمانية وهو المراد ههنا والقرينة عليه اختلاف الايدي في الاناء وقد وقع في الروايات
اختلاف الايدي والاختلاف قبله وقبلها والمباذرة قبله وقبلها والابدائية قبلها والاغتسال واخذ الماء من الاناء معا والقنا زرع جميعا قد اغتسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بفضل سمينة كما في مسلم ١١٤ وكذا في روايات اخرى عن الصحابة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ
ذيل حديث ابن عمر الرجل والنساء يتوضون جميعا في وضوء من فسخ البخاري ظاهره انهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وكل ابن ابي نوفل
قوم ان معناه ان الرجال والنساء كانوا يتوضون جميعا في موضع واحد وهو لا علمه وهو لا علمه والزيادة المتقدمة قوله من انار واحد قوله عليه
كان هذا القائل استبعد اجتماع الرجل والنساء الاجاب وقد اجاب ابن التين عنه بما حكاه عنه سمعون ان معناه كان الرجل يتوضون
ويذهبون ثم تأتي النساء فيوضون وهو غلط الظاهر من قوله جميعا قال اهل اللغة الجميع عند المتفرق وقد وقع مصرحا بوحدة الاناء في صحيح
ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان البصر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يتوضون والنساء معهم من
انار واحد كلهم يتوضون والاول في الجواب ان يقال لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب والمباذرة فغسلت بالزروعات والمحام ونقل الطحاوي
ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الاناء الواحد وفيه نظر اه كما ياتي بعده ١٢٤ قوله وبه نأخذ الخ قال النووي
في مشكلا من شرح مسلم اما تطهير الرجل والمرأة من انار واحد فهو جائز باجماع المسلمين لهذه الاحاديث الصحيحة التي في الباب اما تطهير المرأة
بفضل الرجل فجائز بالاجماع ايضا اما تطهير الرجل بفضلها فهو جائز عندنا وعند مالك والي حنيفة وجماهير العلماء سوا رخت به اولم تكن قال بعض
اصحابنا ولا كراهية في ذلك للاحاديث الصحيحة الواردة به وذهب احمد بن حنبل وداود الى انها اذا خلت بالماء واستعملت لا يجوز للرجل استعمال
فضلها وروي عن عبد الله بن سرجس وحسن البصري وروى عن احمد رحمه الله كنه ههنا وروى عن الحسن وسعيد بن المسيب كراهية فضلها
مطلقا والختم انا قال الجماهير لهذه الاحاديث الصحيحة في تطهيره صلى الله عليه وسلم مع ازواجه وكل واحد منهما يستعمل فضل صاحبه ولا تأثير للخلوة
وقد ثبت في الحديث ان اخراة صلى الله عليه وسلم اغتسل بفضل بعض ازواجه روى ابو داود والترمذي والنسائي واصحاب بسن قال الترمذي هو حديث
حسن صحيح والاحديث الذي جاء بالنهي وهو حديث الحكم بن عمر فاجاب العلماء باجوبة عنه احدها انه ضعيف غعفاء انه الحديث منهم البخاري و
غيره اثنائي ان المراد النهي عن فضل اعضائها وهو المتساقط منها وذلك مستعمل اثنائي ان النهي للاستنجاب ولا فضل احد قال الحافظ في
١٢٤ من فسخ البخاري في نقل الاتفاق نظر لما حكاه ابن المنذر من ابى هريرة انه كان يهي عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث حجة عليهم
ونقل النووي ايضا الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس وفيه نظر ايضا فقد ثبتت الخلف بين الطحاوي وثبت من ابن عمر
اشعبي والاوزاعي المنع كمن معقدا بما اذا كانت حائضا اه واعترض عليه يعني في ١٢٤ بقوله قلت في نظره نظر لانهم قالوا بالاتفاق ودون الاجتماع
هذا القائل لم يعرف الفرق بين الاتفاق والاجتماع اه قلت هذا النظر لا توجد على الحافظ كيف وقد صرح النووي بلفظ الاجتماع كما عرفت فغلا من
شرح على ان الاتفاق والاجتماع كل واحد منهما يستعمل مكان الاخر في مثل هذا المقام ونظارة كثيرة مشروحة في كتب القوم والعيني نفسه صرح بالاجتماع
في باب اغتسال الرجل والمرأة من انار واحد ونقلنا ايضا كما هو ههنا فكيف يقولون انهم قالوا بالاتفاق ودون الاجتماع والفعل بان لم يعرف الفرق بينهما ليس
كما ينبغي كما ينبغي على اهل النهي والحق ان يتبع قال العيني في صفة من العدة نية جواز اغتسال الرجل والمرأة من انار واحد وكذلك الوضوء وهذا
بالاجماع وفيه نظر للمرأة بفضل الرجل والمالك العكس فجاء عند الجمهور سوا رخت بالماء اولم تكن وذهب الامام احمد الى انها اذا خلت بالماء
واستعملت لا يجوز للرجل استعمال فضلها فان قلت ذكر ابن ابي شيبة عن ابى هريرة انه كان ينهى ان يغتسل الرجل (والينا على الصفحة الآتية)
اه اي بما في الحديث من مثل الرجل والمرأة من انار واحد ١٢٤ عن هذا التفصيل وروى بعض الروايات ١٢

بابُ غَسْلِ البِستِ حَاضَةً وَالْحَائِضِ

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه

وبقية من الصلوة السابقة) ومراعاة الخلاف فيما يمكن رعايته والا لا فقد صرحوا بأنه يطلب مراعاة الخلاف وقد علمت انه لا يجوز التفسير به عند
احكامه اول قدر عرفت ان المتع ليس على الاطلاق في مذاهب اهل البيت من المذاهب الذي قلت به المرة على ان في هذا من احمدين كما في العمدة
والفتح فلا يمكن مراعاة الخلاف فيكون في الجواز وعدمه والكراهية وعدمها بل وهو ليس مما يطلب فيه المراعاة فانقول بعدم الجواز وكراهية التحريم بل كراهية
التنزيه فما لم ينفك للاحاديث الصحيحة الواردة في الباب ومقتضاها لمذهب ابي حنيفة والابن يوسف ومذهبهم الشرعي في ذلك قال شيخنا الحديث
فانقول انه كراهية تنزيها فان الكراهية التنزيهية تحتاج الى الرواية عن المتنازعي ليس لها وجود فلا بد من التاويل فيما في كتب القوم من الكراهية
بانه خلاف الاول فانهم وتدبروا لا فانقول قول صاحب المذهب هذا ان الله تعالى اعلم بالصواب وعنده علم الكتاب ١٢

عليه قوله باب الخ قال نحو الموطأ باب استحاضة آخرنا مالك حدثنا نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت
 تراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت إياها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنظر البالي والأيام التي كانت تجف
 من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلوة قدر ذلك من الشهر فإذا خلعت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر ثوب فتصل قال محمد
 وبهذا نأخذ وتوضأ وقت كل صلاة وتصل إلى الوقت الآخر إن سأل بها وهو قول أبي حنيفة أخبرنا مالك أخبرنا يحيى بن موسى بن بكير عن عبد الرحمن
 القفاص بن حكيم وزين بن سلم أرسلاه إلى سديد بن المسيب يسأل عن استحاضة كيف تغتسل فقال سعيد تغتسل من لهر إلى لهر وتوضأ لكل صلاة
 فإن عليها الدم استغفرت ثوب قال محمد تغتسل إذا مضت أيام إقرانها ثم توضأ لكل صلاة وتصل حتى تأتيا أيام إقرانها فتدع الصلوة
 فإذا مضت اغتسلت غسلًا واحدًا ثم توضأت لكل وقت صلاة وتصل حتى يدخل الوقت الآخر وأمت ترى الدم وهو قول أبي حنيفة رحمه
 الله والعامة من فقهاءنا أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه قال ليس على المستحاضة أن تغتسل الاغسلًا واحدًا ثم توضأ بعد ذلك للصلاة
 اهـ ١٢٤ قاله في بيان حكم غسل المستحاضة والخاص كيف هو تغتسل لكل صلاة أو تجمع بين الصلوتين أو تغتسل عند انقطاع
 حيضها غسلًا واحدًا والمستحاضة توضأ عند كل صلاة كما يأتي في الباب قال ابن اللغة الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه من حق
 بحر العين يقال له العاقل بالعين المهملة وكسر الذا اليمانية ومنه الذي يسيل منه الدم في أدنى الرحم دون قعره قال النووي في ص ١٢١
 ومما من شره وقال العيني في ص ١٢٢ من شره والاستحاضة جريان الدم في غير أوانه وقال أصحابنا الاستحاضة ما تراه المرأة في أقل من
 ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام وقال في ص ١٢٣ وهي جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ويخرج من عرق يقال له العاقل بالعين المهملة
 والذا اليمانية أو المحيض في اللغة السيلان حاض الوادي إذا سأل ويقال حاضت المرأة وهي تجرى سيل من شأنها شيء كالدم قال الأزهري
 والهرودي وغيرهما من اللغة المحيض جريان دم المرأة في أوقات معلومة يبرئ رحم المرأة بعد بلوغها ويخرج من قعر الرحم وتصبه المرأة بالخبث ابتداء
 خروجه ويخرج شربه أيضًا يقال حاضت المرأة تحيض حيضًا واحدًا ويحضانها حيضًا واحدًا وهي اللغة الفصيحة المشهورة الفاشية وهي الجهرى
 عن الفراء حاضنة إنا وحاض وحاض وحاض وكلها بمعنى وحاضت وتحضت ودرست وطست وحكت ونفست كل معنى واحد و
 لا بعضهم اكبرت داعصرت بمعنى حاضت كذا في العيني والفتح والنوى ١٢٤ قوله محمد قال ذكره في ص ١٢٥ من الجامع وعنده إلى الآثار
 وفي ص ١٢٦ من مخزن العمال (مسند علي) أبو يوسف إسماعيل بن جبر عن ابن عباس أنه قال في المستحاضة تدع الصلوة
 أيام حيضها وتغسل إذا مضت وتوتر من الظهر وتقدم من العصر وتغسل غسلًا واحدًا وتصلها جميعًا ويؤخر المغرب وتقدم العشاء ثم تغسل غسلًا
 واحدًا وتصلها وتغسل للغفر وتصلها (ابو عروة الخزازي في مسند الفاضل إلى يوسف) وروى عبد الرزاق في مسنده حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن أبيه أن امرأة من المسلمين استجفت نسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تغتسل للظهر غسلًا وللصبر والمغرب والعشاء
 غسلًا وللغفر غسلًا وتدع الصلوة أيام أوانها وتقال إنما هو عرق وروى عبد الرزاق وسعيد بن شعور عن سعيد بن جبير أن امرأة من أهل الكوفة كتبت
 إلى ابن عباس بنحو أن امرأة من أصحابي بلاه وضررني أدع الصلوة الزمان الطويل وان علي ابن أبي طالب سأل عن ذلك وأفتاني
 أن اغتسل عند كل صلاة فقال ابن عباس اللهم لا جد لها إلا ما قال علي بن أبي طالب من أن يغتسل غسلًا واحدًا والمغرب والعشاء يغسل واحد
 وتغسل للغفر يغسل له أنه يشق عليها قال وشاء الله ابتلاها بالمثل من ذلك اهـ ١٢٥ قوله أنه قال الخ فإنه منه أي تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر
 وقتها وتقيم الأخرى في أول وقتها والجمع بينهما يغسل واحدًا والبدوؤ في باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغسل بها غسلًا واحدًا من سنة
 هو قول إبراهيم بن عبد الله بن شداد وهو ذكر أبو داود في سننه تحمك قول من قال في هذه المسئلة وجعلها الواجب المستقلة وكذا في السنن في باب
 عليه وروى في حديثه حنة ابنة جحش الطويل وفيه أن تويت على أن توترى الظهر وتجي العصر تغتسلين حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعًا
 الحديث قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وسألت محمد بن عبد الله بن جبر عن حديثه فقال هو حديث حسن وكذا قال أصحابنا جبر بن جبر عن حديث حسن صحيح اهـ
 قال النووي في ص ١٢٦ من شره وإنما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغسل ليس فيها
 شيء ثابت وتدين البيهقي ومن قبله ضعفيًا وإنما صح في هذا ما رواه البخاري وسلم في صحيحها أن أم جبرية بنت جحش (والباقى على الصفة الآتية)
 اهـ أي كيف هو ١٢٧ عن الاستحاضة لا تمنع الصوم لصلوة وغيره وحكمها حكم العذر ١٢٨ وهي لا تصل ولا تصوم ولا تغفر
 السجدة لا تغسل جميع العبادات ١٢

له قوله ترك الخ اطم ان ههنا ثلاثة احاديث حديث بنت جرش وحديث اسماء وحديث فاطمة بنت قيس وهما ابو جرش ودار مسائل العقبة
على هذه الثلاثة وكل حديث ورد في ذلها يرجع الى واحد ههنا في المال والنساء المستحاضة انواع المبتدأة والمقادة والمتجربة وهذه الثلاثة مذكورة
في كتبنا وكتب الشرائع وانحر الخالبة المتغيرة وقال الشوكاني ليس لها اصل من الشريعة ويرى غلط وقد افنى فيها على وابن عباس كما تقدم وقد
وقع في مسند الدارمي وكانت متغيرة وقد توقف صلى الله عليه وسلم في بعض الاول بن امية كمالى الصحاح فلها نظائر في الشريعة وبها احكام بعضها
مذكورة في البحر الرائق وبعضها في خلاصة الفتاوى ودفع آخر من الشرائع يسمى بميزة مدارها على اعتبار الوان الدم ومنها لا اعتبار بالوانها بعض
الاحاديث محمولة على المتغيرة وبعضها على المقادة وبعضها على المبتدأة وبعضها عند الشرائع على الميزة جميعا بين الاول والثاني وحديث
فاطمة على المقادة وحديث جميع الصلاتين بغسل على المتغيرة وبعض الفاضل يدل على انها كانت مقادة تتأخر في النصوص ولا يعنى ١٢ سنة في سلم
حملت الخ قال الحارثي منها بعد ذكره من قال انها تغسل بكل صلوة وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا الذي يجب عليها ان تغسل بالصلوة
العصر مثلا واحدا تغسل به النظير في آخرتها والعصر في اول وقتها وتغسل بالمغرب والعشاء عشا واحدا تغسل به فخر الاول منها تقدم الاخرة
كما فعلت في الظهر والعصر وتغسل للصبح عشا واحدا وهذا ذلك لما حدثنا ابن ابي داود وقال ثنا يعقوب بن حماد قال ثنا ابن المبارك قال انا
سفيان الثوري عن جابر بن محمد عن القاسم بن محمد عن زهير بن جرش قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم انها مستحاضة
تغسل تجلس اياما ثم تقرأها ثم يغسل ويؤخر الظهر تغسل بالعصر وتغسل وتغسل وتغسل والعشاء تغسل وتغسل وتغسل وتغسل
وتغسل للغداة ثم اخرج حديث عائشة في قصة امرأة مستحاضة وحديث فاطمة بنت ابي جريح بسنده ثم قال في صلاة قالوا
فهذه الآثار تندرج تحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا في جميع الظهر والعصر بغسل واحدا في جميع المغرب والعشاء بغسل
واحد والاشارة بالصبح بغسل واحد فهذه الآثار قد وردت في الآثار الاول التي فيها ذكر الامر بالغسل لكل صلوة لانه قد روي ما يدل على ان هذا
ناصح لذلك فذكره الماثلان ابن ابي داود قال ثنا الوبي قال ثنا محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت انما
سئلته ابنة سهيل بن عمرو استحيضت وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بايا بغسل عند كل صلوة فلما جئها بذلك امر بان يجمع بين
الظهر والعصر في غسل واحد والمغرب والعشاء في غسل واحد قالوا فاذل ذلك على ان هذا الحكم ناسخ للحكم الذي في الآثار الاول لانه امر به بعد ذلك
فصار القول به اول من القول بالآثار الاول وقالوا قد روي ذلك ايضا عن علي وابن عباس اذ خارج عنها الطحاوي الاثرين الذين نقلتها
عن كثره المال بتغيير لي في الالفاظ ثم قال فذهب هؤلاء الى هذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا تدرك الصلوة الصلوة اياما انما
تغسل وتغسل لكل صلوة وتغسل اثم ذكر لا الحكم قلت الاحاديث الاول لا يدل على وجوب الغسل حتى تمس الحاجة الى القول بسننها وكذا الآثار
الثانية لا تدل على وجوب الغسل بين الصلاتين تكون الاول بالقول والعلم من الاول فكما ان الاخبار الاول مضمومة كذلك لقائل ان يقول
ان الآثار الثانية ايضا مضمومة بالا حاديث التي فيها حكم الغسل الواحد عند انقطاع الحيض واداباره والوضوء عند كل صلوة وفي
حديث حمزة الذي رواه المستدرى في غير يد على عدم وجوب الغسل بين الصلاتين فيقول صلى الله عليه وسلم فان قويت على
ان تؤخر الى اخره فربته قويت على ان امر الغسل ليس للموجب والام يصدره صلى الله عليه وسلم بكله التي للشك والاحالة
على قولها وقد رتبها واختيارها فان هذا ليس شان الواجب المحتمل ولا شان الامر به وكذا قوله هو اعجب الامر ان يبادى باغسلها
على ان الامر ليس للموجب وانما الغسل بين الصلاتين والجمع بينهما بغسل افضل واجب واجب ان قويت على ذلك والامر ان الوضوء بصلوة
والغسل بصلوة واحمها اليه صلى الله عليه وسلم بصلوة مع الغسل فكيف ثبت الوجوب بمثل هذه الرداءات والمدة هذا الاستحباب والافضل فاهم كن
قال ابو داود في ١٢ من سننه في حديث ابن عجيل الامران جميعا قال ان قويت فافغسل لكل صلوة والا فاجي كما قال القاسم في حديثه وقد روي في القول
من سعيد بن جبير عن علي وابن عباس احمد بن حنبل في الحديث على ابن ابي داود ايضا في حديث عن المصنف في الحديث ان الامام الشافعي ذكر في الام ان الامر الاول الوضوء
والامر الثاني الغسل لكل صلوة وبصرح على انقاري في المراقبة لقد شفي في معنى من بذل الجود وقال شيخ الحديث ان الامام الشافعي ذكر في الام ان الامر الاول الوضوء
لكل صلوة والامر الثاني الغسل ثلاث مرات في صلوات واثار ابو داود ان الامر الاول الغسل لكل صلوة والثاني الغسل لكل صلوة في ١٢
ع ١٢ في توخرها من وقتها المنتخب ١٢ ع ١٢ في آخر وقتها فاذا خرج وقتها ودخل وقت صلواتها اي بعد
الوضوء فانهم ١٢ ع ١٢ في اول وقتها ١٢

حتى اذا دخل وقت المغرب تركت الصلوة حتى اذا
كان آخر وقتها اغتسلت وصلت المغرب والعشاء
حتى تفرغ قال محمد بن علي بن ابي حمزة
ناخذ بالحديث الاخرانها تتوضأ

له قوله قال محمد بن علي بن ابي حمزة قال الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله بن محمد بن ابي
المعمر قال ثنا ابو حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
انت ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
فاذا اقبلت ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
يا ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
فاذا اقبلت ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
عنه ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
في حديثه عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
استعملها محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
بن جابر عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
تدريج الامور ايضا بالوضوء في باب الاستحاضة اذا كانت مميزة من حديث محمد بن عمرو بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
جيش الى آخره على ان حاد بن زيد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
شبهه ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
زادتم توضي لكل صلاة وردت في كتابكم من قول من قال انه مدرج وقول من جزم بان موقوف على عروة ولم ينفرد ابو معاوية بذلك فقد رواه النسائي
من طريق حاد بن زيد عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
والسراج من طريق محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
يحيى ذلك الوقت ورداه ابو داود وابن ماجه من حديث وكيع بن عمار عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
حادي بن سلة والظاهر ان حاد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
سنة محمد بن زيد ابو معاوية ابو حنيفة بن سليمان بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
في كتابه عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
بن الهيثم قال ثنا حاد بن زيد عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
بن علي عن سليمان بن داود عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
بالوضوء مع امره اياها بالفضل فذلك الوضوء هو الوضوء لكل صلاة فهذا معنى حديث ابي حنيفة وليس حاد بن سلة عن محمد بن ابي حنيفة
مالك والليث وعمر بن الحارث فقد ثبت بما ذكرنا صحة الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال استحاضتها
وقت كل صلاة ايه وصديقه فاطمة رداه ابن ابي شيبة ايضا على ما في كثر العال ١٥٩ ونعيم اقل وتوضي لكل صلاة ثم صلى فانظر الدم
على الحميم ١٣ له قوله وسنالك انظر انظر خالف ابراهيم هذه مسئلة خامسة من الآثار فيها خالف ابو حنيفة ومحمد بن ابراهيم النخعي وقد
تقدمت اربع مسائل مثل هذه فبينه روى من يقول ان الخنفية لا يكاد يتركون قول النخعي يدينون بدنيته ويمتدحون بمذهبهم وهو باطل كما لا
يحيى على من طالع كتب الخنفية واسفارهم ١٢ له قوله بالحديث الخ قال في آثار السنن ٢٩ وعن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عن المستحاضة فقال تدرك الصلوة ايام اقربها ثم تقتل صلاها واما حديث المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة فذكر سبط ابن الجوزي ان الامام
ص ١٥٩ من كثر العمل وقال المحقق في ١٥٩ من فتح القدير واما حديث المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة فذكر سبط ابن الجوزي ان الامام
ابو حنيفة رداه ايه وفي شرح مختصر الطحاوي روى ابو حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
بنت ابي حنيفة توضي لوقت كل صلاة ذكره محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
وتوضي لوقت كل صلاة ولا شك ان هذا حكم بالنسبة الى كل صلاة لانه لا يكتفى بغيره بخلاف الاول فان لفظ الصلوة (والباقى على الصفة الآتية)
ص ١٢ اى اخرتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢
ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢ ص ١٢ اى في وقتها ١٢

١٤ قوله لكل صلاة الخ قد عرفت من تصريح الحق أن الامتناع للوقت قد ورد في بعض الروايات لوقت كل صلاة وهو محمول كما صرح به ابن دلالة
 فوجب أن يحمل عليه كما كان محتملا غير محتمل وكذا عندنا في قوله صلى الله عليه وسلم عند كل صلاة فطرت وهي تستعمل في الزمان والمكان يقال عند الحائط
 وعند الليل قال في تنوير الصالحين **صحيح** وعند حضور الشيء ودونه وفيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها ومنها وهي طرقت في المكان والزمان تقول
 عند الحائط وعند الليل إلا أنها طرقت غير ممكنة لا يقال عندك واسع بالرفع وتداخلا عليها من حروف الجهر من وهدا كما دخلوا على بدن قال الله
 تعالى رجعت من عندنا قال من لزمه ولا يقال مصيبت إلى عندك ولا إلى ذلك وقد يغني بها تقول عندك زيد أي ضاعه وهو ظمير من أن الله
 المذكور المكان غير مذكور فكيف ينظر زمان معين وهو الوقت الشرعي الذي شرع الشارع للصلاة كما هو الظاهر المتبادر ونصار المعنى توصي وقتك
 صلاة وعليه محمول لكل صلاة أيضا فأنهم ومن هنا ظهر لك بطلان ما قال في بداية المبدى **صحيح** من أنه لم يقل أصرا من أجل الحديث لوقت كل
 صلاة إنما المروي لكل صلاة ولا نعلم أحدا قال أن الامتناع للوقت وهذا مما لم يقع في كلام العرب وعند كل صلاة لا يدل على الاستفاضة إلا أنها
 تكونها ذات ضرورة حدث وأما أحد وجه البطلان ما بيناه من المنقول فتأمل فيه **١٣** **صحيح** قوله إلى الوقت في نسخي الآثار المبطلتين عندنا في
 الوقت الآخر وعلى من مصحف من كل إلى الانتباهة وفي **صحيح** ٢٦٥ من الجامع إلى آخر الوقت الآخر بزيادة لفظ الآخر المحض إلى الوقت وهو غلط
 من سمي الآثار في اعتمدت في ذلك على الموطأ فإن فيها نصلي إلى الوقت الآخر إن سأل بها وهو قول أبي حنيفة وقال فيها بعد رواية ابن
 المسيب فإذا مضت اغتسلت غسلا واحد ثم قضاة لكل وقت صلاة حتى يدخل الوقت الآخر وأما ترى الدم وهو قول أبي حنيفة والعامة من
 فقهائنا فهو خروج إلى الانتباهة وحتى الغاية في كلام محمد بن رشد أن في الآثار أيضا إلى الوقت الآخر ولا معنى لقوله إلى آخر الوقت الآخر
 لقوله في الوقت الآخر كما لا يخفى على الواقف والمعنى وتصل في الوقت ما شئت من الفرائض والنوازل إلى مجيئ الوقت الآخر وإلى آخر الوقت الذي
 قضاة فيه **١٣** **صحيح** قوله ليس عليها الخ أي لا كما يقول الآخرون بمس غسلا ارتبلا غسلا فان فيها شققة شديدة وحرج عظيم ليس
 في الدين من حرج قال الترمذي **صحيح** وقد قال بعض أهل العلم المستحاضة تغسل عند كل صلاة أحد قال بعد حديث فاطمة من صلاة وهو قول
 عمر وأحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأتباعه لم يقلوا بغيره في النوى وابن المبارك والشافعي أن المستحاضة إذا جاز
 أيام أقرأها لغسلت وقضت وقت كل صلاة أحد ثم قال في باب بعده وقال أحمد والشافعي المستحاضة أن غسلا وقت كل صلاة هو ما حوط لها وإن
 قضاة لكل صلاة اجزاها وإن جعت بين الصلوتين بغسل اجزاها **١٤** **صحيح** قوله أقرأها الخ بفتح الهمزة جمع قرأ بفتح وضم وجمع
 على قرأ أيضا كما في القرآن ثلاثة قرأ وقال الحافظ في **صحيح** ١٧٤ من المقدمة أيام أقرأك جمع قرأ بالضم والفتح وقد تنكر بجمع على قرأ أيضا
 هو الظاهر من الجبض وتيل هو الجبض وقال معمر بن أبي عبيدة اللخوي يقال أقرأت المرأة إذا زاولت حيضها وأقرأت إذا زاولت طهرها وأطلق غيره
 من الأصناف أو يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وكما الصلوة أيام أقرأك أي أيام حيضك وقوله من قرأها قرأها أي طهرها فطهرها فطهرها
 وتحقيق أن انتقال من حال إلى حال وتيل الوقت وتيل الجمع وقوله وقال معمر يقال أقرأت على أذلم جمع ولما في طهرها وقال غيره ما قرأت أقرأت
 حينما لم تستعمل طهره وهذا أصح منه إلى أن مفاد الجمع أنه هو الظاهر عند الشافعي وأهل الحجاز والحيث عند أبي حنيفة وأهل العراق والمراء بالياء أقرأها
 أيام حيضها كما في حديث تدع الصلوة أيام أقرأها **١٥** **صحيح** قوله وهو قول الخ قال النووي في **صحيح** ١٨٤ من شرحه أعلم أنه لا يجب على المستحاضة غسل
 نكس من الصلوة ولا في وقت من الاوقات الأمرة واحدة في وقت انقطاع حيضها وبهذا قال جليل العلماء السلف والخلف (وابتاني على الصفة الآتية)
 مع ما شاركت من الفرائض والنوازل **١٢** مع **صحيح** ١٨٤ في مجيئ الوقت الآخر **١٤** **صحيح** كلمة عندنا ليست في الجامع **١٣** لعدم أي ذنب مضى أيام
 أو أنها ليس عليها غسل واحد لا نقطاع حيضها **١٣** **صحيح** قال الحافظ هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ومن رجعهم **١٢**

محمد قال اخبرنا يوب بن عتبة قالها ليمامة عن يحيى بن ابي كثير

الغنية من الصفة السابقة وهو مروي عن علي بن مسعود وابن عباس وعائشة ومولود ابن الزبير والي سلمة بن عبد الرحمن وماك
والغنية من الصفة واحدة وكذا نقل العيني في ص ١٥١ من العدة وقال الشوكاني في ص ١٢٤ من النيل وما ذهب اليه الجمهور من عدم وجوب الاعتقال
الا لادبار الحنفية هو الحق لفقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة لاسيما في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يكاد يقوم بما دونه في المشقة الا على
العباءة وكيف بالنساء انما قصات الاodian بعري الحديث والتيسر وعدم التغير من المطالب الذي اكثر المختار صلى الله عليه وسلم الارشاد
اليها وجميع الاحاديث التي فيها احباب الغسل لكل صلوة لا يخلو واحد منها من مقال احد وقال الحافظ في ص ١٢٤ من الفتح وبهذا اتفق
الجمهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلوة فلها ان تعلق به الفريضة الحاضرة وما شئت من الفوات لم يخرج وقت الحاضرة على
توهم المراد بقوله توفى لكل صلوة اي لوقت كل صلوة فيه جواز الخلف ويحتاج الى دليل احد قلنا لما كانت الامم تجتمع بمعنى الوقت عند
شرعها قد جاء ايضا في بعض الفاظ الحديث كما صرح به ابن قدامة وسيط ابن الجوزي ونقله عنها ابن الهام في فتح القدير كما سبق فهو حقيقة ولا
يقال لثقل جواز الخلف وقد روى ابو عبد الله بن بطة باسناده عن حمزة بن حشاش مرفوعا امرنا ان تغسل لوقت كل صلوة فكذلك في قوله توفى
لكل صلوة وهو في رواية يوب بن عتبة عن هشام لوقت كل صلوة كما تقدم والظاهر ان الغسل يعني من الوضوء فغسل الا مشروط بكل صلوة فانه
وغيره في الفتح في ص ١٥١ من شرح الموطأ للزرقاني في راجع ابواب الجيع من الجوزي النقي فانها مفيدة لاسيما لاحاف دباب الاستحاضة طوي
الذين حادوا على فردع وجزيات كثيرة وتحويل المستحاضة فليكن بكتب الفقه ١٢

له قوله اخبرنا يوب بن عتبة قالها ليمامة عن يحيى بن ابي كثير عن علي بن مسعود وابن عباس وعائشة ومولود ابن الزبير والي سلمة بن عبد الرحمن وماك
السند كذا ابو حنيفة عن يوب بن عتبة عن يحيى بن ابي كثير عن علي بن مسعود وابن عباس وعائشة ومولود ابن الزبير والي سلمة بن عبد الرحمن وماك
حنيفة واخره ابن خسر في مسنده عن ابن المظفر بسنده الى الامام ابو حنيفة ثم قال واخره الامام محمد بن الحسن في الآثار فراه عن ابو حنيفة
عن رجل عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ثم قال محمد بن عوف ثم قال محمد بن عوف ثم قال محمد بن عوف ثم قال محمد بن عوف ثم قال محمد بن عوف
ان في نسخة الحاضرة ليس ذكر ابي حنيفة ولا من روى عن ابي حنيفة في نسخة الغنية والاكث من لانا الوالون الا لفي على نسخة
للآثار فانه قالها بالقلبية وصحها بها ومضى ان لا واسطة بين محمد بن يوب فانه شيخ من غير واسطة كما في باب من الذكر من الموطأ
ص ١٥١ قال محمد بن يوب بن عتبة القتيبي قاضي اليمامة اخ من غير واسطة ابي حنيفة واخره وكذا في مواضع من الموطأ والنج يروى عنه بدون
واسطة وقال الحافظ في ترجمة يوب بن عتبة من التهذيب مشي وعنه ابو داود والطحاوي واسود بن عامر شاذان ومحمد بن الحسن الفقيه وابو النضر
آدم بن ابي ايس وحسين بن يوسف وغيرهم احدثهم ابي حنيفة في كتاب الرجال المروجة عنده من التهذيب والحلقة والميزان واللسان والبعيل و
مقدمة مسند الامام ومقدمة القتيبي المجدان الامام ابو حنيفة روى عنه لاني ترجمة الامام ولاني ترجمة يوب بن عتبة لاني باب المشايخ من جامع
المسانيد ص ٢٤٥ فانه ذكره في مشايخ الامام ابو حنيفة وقال في مسنده يقول اضعف عباد الله هو احد فقهاءنا بعين يروى عن الامام ابو حنيفة
في هذه المسانيد احدثه بهذا يعني على ما وقع في جامع المسانيد لان من عادة الامام محمد في مؤلفاته من فن الحديث غالباً ان اذا روى حديثاً او اثره في
باب من الابواب او اسطره شيخ من شيوخه ولم يقل به يعقب به حديثاً او اثره في معارضته بسند آخر غير السند المذكور كما لا يخفى على من طالع موطأ
واثره وغيرهما ومنها كذلك فانه روى في الباب اولاً اثره ابراهيم عن ابي حنيفة ولم يقل به روى حديثاً بجملة مستدلاً على قول من شيخ آخر على دابة يوب
يوب بن عتبة وهو اصغر من الامام ابو حنيفة واخر متاعه فان الامام مات سنة ثنتين واربعمائة ويوب توفي سنة ستين واربعمائة كما في مثله من
التهذيب نعم لا انكر رواية الاكابر عن الاصلاء ورواية الاقران بعضهم عن بعض لكنه موقوف على القبول فالاربعة عنده من السند في الآثار
الذي كتبه في المتن من غير واسطة ابي حنيفة تأمل وليس في الآثار من روى بل فيه عن يحيى بن ابي كثير وحل احالة صاحب الجامع مفيدة على
اختلاف نسخ الآثار والامام محمد روى الحديث عن ابي حنيفة عن يوب بن عتبة عن رجل عن ابي سلمة بن عوف روى ايضا بدون واسطة عن يوب بن يحيى
عن ابي سلمة بن عوف ثم قال في نسخة صاحب الجامع ويلي الاول فاحل على الآثار ويلي الثاني في المطبوعة ومقطع الاول منها هذا والعلم عند
الشر ١٢٣ قوله يوب بن عتبة قاضي اليمامة اخ من رجال ابن ماجه يوب بن يحيى بن عتبة كما في ص ١٢٤ من التهذيب شكله فيه روى عن
يحيى بن ابي كثير وعطاء بن قيس بن طلق الحنفى وجماعة وعنه ابو داود والطحاوي واسود بن عامر شاذان ومحمد بن الحسن الفقيه وابو النضر آدم بن ابي
ايس واحمد بن يوسف وغيرهم في رواية عن احمد بن عوف عن ابي حنيفة عن يوب بن عتبة عن رجل عن ابي سلمة بن عوف روى ايضا بدون واسطة عن يوب بن يحيى
اليعلى يكتب حديثه وليس بالقوي وقال البخاري هو عندهم لين وقال ابو زرعة يقال ان حديثه باليمامة صحيح وقال سليمان بن داود واليهام وقع في
الى البصرة وليس معه كتاب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ فاما حديث اليمامة ما حدث به ثم فهو مستقيم وقال ابن ابي حاتم سمعت ابي يقول
واكتبته في الاصل في صحيحه عن يحيى بن ابي كثير وكان عالماً اهل اليمامة فقال هو روى الناس عن يحيى واصل الناس كتباً باعته قال ابو حاتم اعجب الى
من عبد الله بن بدر احب الي من محمد بن جابر عن الدارقطني شيخ يعقوب بن عيسى لا بأس به وقال ابن عدي في حديثه بعض الاكابر وهو
مع ضعفه يكتب حديثه مات سنة (١٦٠) كذا في التهذيب وفيه اقوال تركها في ترجمته ١٢ قوله يحيى بن ابي كثير اخ من رجال اليمامة هو الحافظ
عولاهم ابو النضر اليهامي على ما في التهذيب ص ١٢٤ واسم ابيه صالح بن المتوك وتولى يادوقين نشيط وقين دينار روى عن ابن قدامة رآه والي
سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وطل بن ابي يونس ومحمد بن ابراهيم القتيبي ويلي بن يحيى ومن آخرين كثيرين كما في التهذيب وعنه ابن عبد الله
اليوب السفياني ويحيى بن سعيد الانصاري وهما من اقراة ولا دواعي روى هو ايضا عنه وحسين المعلم ومعمربن راشد وهشام بن حسان وهشام
الدستوائي وهما من اقراة ولا دواعي روى هو ايضا عنه وحسين المعلم ومعمربن راشد وهشام بن حسان وهشام

حاضت المرأة في وقت صلوة فليس عليها ان تقضي تلك الصلوة

(بقية من الصفحة السابقة) المردية في باب الحيض لا تجب على الطاهرة من الاصلوة الوقتية التي ظهرت في وقتها واحاديث اوقات الصلوة قبل اشتراك وقتها فلذا حقق في هذا ان لا يشترك فيها فلا يقدم بالآخرين جهة على المطلوب وفي مصنفين الجهر والنفق وقوله عليه السلام وقت الظهر لم يحضر العصر نص على بطلان الاشتراك وكذا قوله عليه السلام ليس في الزم تغريط انما التغريط في البيضة ان تؤخر صلوة حتى يحل وقت الاخرى وهذا اذا مشا لها نصوص كذا محكة لا تتحقق التاويل فيقول عليها ويعتبر بها فانهم وفي النيل منكم وقد اختلف السلف فيمن ظهرت من الحيض بعد صلوة العصر وبعد صلوة الشد في تصلي الصلواتين او الاخرى قال المصنف ومن ابن عباس ان كان يقول اذا ظهرت الحيض بعد العصر صلت الظهر والعصر واذا ظهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء ومن عبد الرحمن بن عوف قال اذا ظهرت الحيض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واذا ظهرت قبل الغروب صلت المغرب والعشاء ورواها سعيد بن منصور في سننه والاشعث وقال قال احمد عاتمة النابغين يقولون بهذا القول الا الحسن وجده احد قلت قد عرفت ان ابراهيم النخعي وابا حنيفة ايضا قالان بذلك ويقولون الى يوسف ومحمد ما لك فانهم ١٢

له قوله في وقت صلوة الا قال ابن حزم في ص ١٤٠ من المحلى وان حاضت امرأة في اول وقت الصلوة او في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلوة سقطت عنها ولا اعادة عليها فيها وهو قول ابى حنيفة والادواحي واصحابنا وبه قال محمد بن سيرين وحماد بن ابي سليمان وقال النخعي والشيبي وقاسم واصحح عليها القضاء وقال الشافعي ان اكتمها ان تصلي عليها القضاء ورواها عن ابراهيم تارك بعد الاعادة والقضاء كما هو في الآثار قوله لعل عندي ذلك رواه ابنين والالايعص قول ابن حزم كما لا يخفى ثم قال ابن حزم وبرهان قوله هو ان الله تعالى جعل للصلوة وقتا محدودا واوله وآخره وصح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوة في اول وقتها وفي آخر وقتها فصح ان المؤخر لها الى آخر وقتها ليس عاصيا لانه عليه السلام لا يفعل المعصية فاذا ليست عاصية فلم تتعين الصلوة عليها بعد وقتها تأخيرها فاذا لم تتعين عليها حتى حاضت فقد سقطت عنها ولو كانت الصلوة تجب باول وقتها لكان من صلاحها بعد مضي مقدار تأخيرها من اول وقتها تأخيرها لا مصليا ولا مفسدا تأخيرها من وقتها ومؤخرها من وقتها وهذا باطل لا اختلاف فيه من اصحابه وفي المردية ص ١٤٥ قال قال مالك في امرأة صلت ركعة من الظهر او بعض العصر ثم حاضت قال لا تقضي هذه الصلوة التي حاضت فيها فلا مام مالك ايضا تارك بذلك خلافا للشافعي كما سبق قال في ص ١٤٦ من البحر الرائق في الخلاصة قال ادركها الحيض في شيء من الوقت سقطت الصلوة ان اقتضتها واجعلها اذا ظهرت وقد بقي من الوقت قدر الايسر في التقرية لا يلزمها قضاء هذه الصلوة والادركها الحيض بعد شروقها في التطوع كان عليها قضاء تلك الصلوة اذا ظهرت بعد وكذا اذا اشترعت في صوم التطوع ثم حاضت فانه يلزمها قضاءه فلا فرق بين الصلوة والصوم ذكره في فتح القديرين الصوم وكذا في النهاية وكذا ذكره الاسيحا في مسانيدهم ان ما في شرح الوقاية من الفرق بينها غير صحيح احد وفي مسند الدارمي ص ١١٠ اخبرنا محمد بن عيسى ثنا عبد الوارث عن عمرو بن الحسن قال اذا صلت المرأة ركعتين ثم حاضت فلا تقضي اذا ظهرت حدثا سعيد بن الميخزة قال ابن المبارك ثنا عن يعقوب عن ابى يوسف عن سعيد بن جبير قال اذا حاضت المرأة في وقت الصلوة فليس عليها القضاء قال ابو محمد يعقوب بن ابراهيم القعنبر قاضي مرو وابو يوسف شيخ كل واحد ١٢ ص ١٤٥ قوله صلوة الخ يعارضه ما رواه الدارمي في مسنده ص ١٤٦ اخبرنا ابو يزيد سعيد بن الربيع ثنا شعبة عن مغيرة قال كان ابراهيم يقول اذا ظهرت هذا العصر صلت الظهر والعصر احد ويمكن ان يكون معناه ظهرت في آخر وقت الظهر قرب العصر مثل ما روي منه في المرأة تغريط في الصلوة حتى يدركها الحيض قال تعبد الصلوة وهو في مسند الدارمي ص ١٤٦ ايضا اخبرنا محمد بن عيسى ثنا هشيم انا يونس عن الحسن ومغيرة عن عمرو بن عطاء وقاسم بن الكاظمي الدارمي وعندنا في المسئلة تفصيل على ما قاله المحقق في ص ١٤٥ من فتح القدير اكثر ثم قالوا بالاعادة لسبب التغريط وهو المردية عن عطاء وقاسم بن الكاظمي الدارمي وعندنا في المسئلة تفصيل على ما قاله المحقق في ص ١٤٥ من فتح القدير اعلم ان مدة الاغتسال مقبلة من الحيض في الانقطاع لاقبل من العشرة وان كان تمام عادتها بخلاف الانقطاع للعشرة حتى لو ظهرت في الاول الباقي قدر الغسل والتقرية فليها قضاء تلك الصلوة وفي النوادر ان كان اياها عشرة فظهرت ولقي قدرها تحرم لزومها الغرض ولا يشترط ان كان الغسل واجزا عنها لو ظهرت وقد بقي ما لا يسع التقرية لا يلزمها متى طرأ الحيض في أثناء الوقت سقطت تلك الصلوة ولو بعد ما انقضى الغرض بخلاف ما لو طرأ في التطوع حيث يلزمها قضاء تلك الصلوة هذا ذهب علماءنا وعندنا فزاد الباقي قدر الصلوة لم يجب قضاءها وان كان الباقي اقل وجب بنا على ان السببية تنقل عندنا الى آخر جز من الوقت وعنده تسقط على الجزء الذي منه الى آخر الوقت مقدار الاداء فيعبر عن حال المكلف عند آخر الوقت وعنده عند ذلك الجزء لانه موضع توجه الخطاب بالاداء فاذا وجد في طاهرة وجبت وبعد الوجوب لا تسقط بعرض الحيض فتصليها واذا وجد في حائض لم يجب وجبا على ان الوجود باخر الوقت ولو بلغ صبي باحلام ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اتمها ان عليه قضاء العشاء وان كان صلاها قبل النوم وهي واقعة محمد ساءها ابا حنيفة فاجابه بهذا قيل ليس عليه والاتفاق انه اذا استيقظ قبل الفجر اتمها وتلزمه العشاء احداهما لكانت شبيها على قاعدة اصولية مفروضة عنها في كتب الاصول ١٢ ص ١٤٥ قوله ان تقضي الخ فانها لم تكن الا للصلوة في ذلك الوقت والمسئلة منبهة على قاعدة اصولية ان السببية تنقل بسبب الوقت والسببية تنقل الى آخر الجزء فيعتبر حال المكلف في آخر جز الوقت ان طاهرة وجبت فيه الصلوة وان حائضا سقطت عنها وهو مستغفرا من الاعادة فيصير لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة وهي الصلوة واذا ادبرت فاستغفري وصلي كما في التماري وغيره ولا يفصل وقتا دون وقت بل تصدق على انها وصلت الوقتية ثم حاضت فدمى الصلوة الآتية بعد هذه واذا لم تكن صلت الوقتية بعد في وقت فيصير عليها اذا قبلت الحيضة فدمى الصلوة التي حاضت في وقتها والباقي على الصلوة الآتية

وبه نأخذ لا غسل عليها حتى تطهر من حيضها فتغتسل
 غسلًا واحدًا لهما جميعًا وهو قول أبي حنيفة محمد
 قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال إذا
 طهرت المرأة في وقت صلاة فلم تغتسل حتى ذهب
 الوقت بعد أن تكون مشغولة في غسلها فليس عليها
 قضاء قال محمد وبه نأخذ إذا انقطع الدم في وقت لا تقدر

(بقية من الصفة السابقة) ولا يحل في حالة الحيض والحجب قاطعًا إزالة حدث الجنابة والحائض لا تقدر على إزالة الحيض وغيره من
 الأمور التي تفرق بينها وثبتت أن الحيض في النجاسة أشد وأكثر من نجاسة الجنابة كما لا يخفى على من تتبع كتب الحديث والفقه قال في
 ص ١٤ من البحر في الكافي للحاكم الشهيد وإذا انجست المرأة ثم أدركها الحيض فأن شارت اغتسلت وإن شارت أخرت حتى تطهر
 عند ذلك عليها أن تغتسل ببار على أصله أن الحائض لها أن تقرأ القرآن نفى اغتسالها من الجنابة بهذه الفائدة ١٢

له قوله وبه نأخذ الخ قال الحافظ بن تيمية في ص ١٤ من فتاواه وعلى الحائض لا يجوز باتفاق الأئمة كحرم الله ذلك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فإن وطئها وكانت حائضًا نفى الكفارة عليه نزع مشهور في غسلها من الجنابة دون الحيض نزاع بين العلماء ١٢ له قوله غسلًا واحدًا الخ
 وإن اغتسلت للجنابة بعد الغسل من انقطاع الحيض كانت مسرنة ونظيره الوضوء بعد الغسل فإنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال من توضأ
 بعد الغسل فليس منا رواه الطبراني في الكبير والأوسط والصغير عن ابن عباس وفي أسناد الأوسط سليمان بن أحمد كذب ابن معين وضعفه
 غيره ودفعه عبدان كما في مسند ابن ماجة الزوائد في الباب عن عائشة من فعله صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة واحد
 والحاكم في مستدركه ولا يعنى أن يستأنس بهذا بما رواه عبد الرزاق عن أم سلمة قالت كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة فوضعت
 فأنسلت منه فقال مالك أنفست قلت نعم قال فشري عليك شيابك شددت على ثياب حضيضك الحديث وأمثلة ذلك في الصحيح والسنة
 موجودة فهي أن لم يكن صريحًا في المقصود لكنها كالصريح فإن الجماع منه صلى الله عليه وسلم محقق تدبر ١٢ له قوله عن إبراهيم الخ في ص ١٥ من كنز
 العمال عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب وابن مسعود أنها قالت لا في الحائض إذا انقطع دها هي حائض مالم تغتسل (ابن الضياف في مسند أبي حنيفة
 قط) اه يعني إذا لم تجزنا فتغتسل فيه فهي حائض وإن كان انقطع دها وما يحكم بطهارتها وجددت وقتا تقدر فيه على الغسل ومتعلقاتها كما
 سبق ويأتي بعده تدبر ١٢ له قوله قال إذا لم تدرين عن البحر تعلقا من الخلاصة واجمعوا إذا طهرت وقدرت في وقت قدر ما لا يبع فيه التيمية
 لا يلزمها قضاء هذه الصلوة اه وكذا في فتح القدير ص ١٥٨ كما سبق فإن انقطع دم الحيض في أقل من العشرة فلا يلزمها وجوب القضاء وإن يكون
 الباقي قدر الغسل والتيمية وإن العشرة يشترط أن يكون الباقي بعد الغسل قدر التيمية فإن مدة الاغتسال في الصورة الأولى من الحيض وفي
 الثانية من الطهر كما فصل في فتح القدير والبحر وغيرهما في المجمع واليحيى ويعتبر مع الغسل لبس الثياب قاله في ص ٢٠ من البحر وكذا يعتبر
 مقدما قال في الدر المختار ويعني عليها زمن يسع الغسل والتيمية يعني من آخر وقت الصلوة اه قال ابن عابدين في ذيل ص ٢٠ من رد المحتار
 يسع الغسل أي مع مقدما لا لاستغناء وخلق الثياب والتيمية عن الاعين وفي شرح البزري ولم يذكر أن المراد به الغسل المسنون أو العذر
 والظاهر الفرض لأنه ثبت به رجحان جانب الطهارة اه كذا في شرح التحرير لابن امير حاج والتيمية هي التيمية في صفة غسلها
 من باب يوسف والفتوى على الأول كما في المضمرات فتبني ١٢ له قوله قضاء الخ أي قضاء الصلوة التي انقطع دها في وقتها ولم تقدر فيه
 الغسل وخرج الوقت من غير تفسير من جانبها إلا أن ضيقها لم يغتسل في وقتها مع القدرة على الغسل فيه وجب عليها قضاءها والآخرانيه
 عن قتادة والغني وابن عطاء قد سبق ١٢ له قوله في وقت الخ يعني أن المرأة لما انقطع دها وصارت على الفور مشغولة بالغسل لم تقدر
 وقتا كانت تفرغ فيه من الغسل ومتعلقاته بل ذهب الوقت حال كونها مشغولة بالاغتسال لم يلزم عليها قضاء هذه الصلوة لأنه لم يتيقن في
 حتمها سبب الوجوب وهو الوقت قال في ص ٢٠ من رد المحتار والحاصل أن زمن الغسل من الحيض لا يقطع لانهما إنما يطهر بعد الغسل
 فإذا أدركت من آخر الوقت قدر ما يسع الغسل فقط لم يجب عليها قضاء تلك الصلوة لأنها لم تخرج من الحيض في الوقت بخلاف ما إذا كان يسع
 التيمية أيضا لأن التيمية من الطهر يجب القضاء فإذا انقطع لأكثره فأنها تخرج من الحيض بمجرد ذلك فيكون زمن الغسل من الطهر والأول
 أن تزيد مدة الحيض على العشرة فإذا أدركت من آخر الوقت قدر التيمية وجب القضاء وإن لم يتمكن من الغسل لأنها أدركت بعد خروج من الحيض
 جزءا من الوقت اه قلت ظاهر الآثار أن زمن الغسل من الحيض على كل حال سواء انقطع الدم للعشرة أو لا قل منها رواه في علي الصغرى ١٢ تيمية
 عنه وهو قول أبي حنيفة الخ جامع ١٢ معه ولا حاجة إلى الغسل الثاني للجنابة ١٢ معه ١٢ له خلافا لما لا ١٢ معه ذكره
 في الجامع ص ٢٩ وع ١٠ إلى الآثار ١٢ معه ١٢ من الصلوات ١٢ معه ١٢ لم تقدر فيه على الاغتسال كونه زائلا لا يبرأ ولم تفرغ فيه مسر
 حتى ذهب الوقت ١٢ له في الآثار فيه وبه والاعتماد على الجامع ١٢ له كونه زائلا يبرأ ١٢

باب النفساء والحبل ترى الدم

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم
قال النفساء اذا لم يكن لها وقت قعدت وقت
ايام نساءها

(بقية من الصفحة السابقة) من صحابنا التزيتية وطوبه خفيفة لاصفرة فيها ولا كدرة تكون على النقطة الخلالون قالوا وبذا يكون قبل انقطاع الحيض
وذكرنا في لفظها خمسة اوجه فتكشف من جامع انتهى والمتر في العلم بالصواب وعنده علم الكتاب قال الشوكاني في ص ٢٢ من ليل
في حديث ام عطية والحديث يدل على ان الصفرة والكدرة بعد البهر لست من الحيض وانما في وقت الحيض فيها حيض وقد نسب القول بذلك
في البحر الزيد بن علي والهادي والمؤيد بالمراد الى طالب والي صنفته ومحمد مالك والليث والعنبري وفي رواية عن القاسم وعن الناصر
عن الشافعي وفي رواية عن القاسم ليس حيضا او توسطه الاسود وفي رواية عن الناصر والثاني وهو مروي عن ابي يوسف انها حيض بعد الدم
لا قبل وفي رواية عن الشافعي ان رأتها في العادة فيحيض والا فلا هو قد وقع في الاستدراك كما في تعليق المؤيد اما قول الشافعي والليث
في الصفرة والكدرة لا تعد حيضا وهو قول ابي حنيفة ومحمد واهل ان كلمة لاس زيادة النسخ اه تلت مروي في رواية عن الشافعي
وبعد ايام الحيض عن الطريقين صحيح وليست بزيادة كما لا يخفى وقد وقع في الوسيط والنهاية زيادة في الحديث وهي راء العادة قال الحافظ
في شخصيه بذه زيادة باطله ولقد الشوكاني ايضا في ليل فراجعها ١٢

له قوله باب الخ في بيان حكم النفساء كم تفقد حكم الحبل التي ترى الدم في ايام الحبل هل هو حيض ام لا والنفساء من النفس وهو الدم قالوا
نفست بفتح النون اذا حاضت ونظم النون اذا ولدت قال النودي نفست بفتح النون وكسر الفاء هذا هو الصحيح في اللغة بمعنى حضنت فاما
في الولادة نفست بضم النون وكسر الفاء وتقبل بضم النون وفتحها وفي الحيض بالفتح لا يغير وفي ادب الكاتب عن ثعلب النفساء الولادة و
الحامل والحائض قاله النجاشي في ص ١١٠ من عدة القاري والمراد منها الولادة يدل عليه الاثر الآتي في الباب والقرينة في ترجمة الباب عطف
الحبل عليها ١٢ سلمه قوله قال النجاشي اختلاف وعندها كما ياتي ان اذا لم يكن لها عادة في النفاس فهو اربعون يوما ولا ترد الى عادة لئلا يزل
العصر وتعل هذا رواية عن ابراهيم والا كما لا يخفى بين التابعين وغيرهم ان نفاسها اربعون يوما قال الدارقي في ص ١٢ من مسنده اخبرنا
محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن محمد بن عيسى
عن الصلوة اربعين يوما فان رأت البهر فذاك وان لم تر البهر امسكت عن الصلوة اياما خمسة ستا فان طهرت فذاك والا امسكت عن الصلوة
ما بينا وبين الخمسين فان طهرت فذاك والا نهي ستا حتى توفي سلمه اخبرنا موسى بن خالد ثنا معمر بن ابي ان الحسن قال في النفساء ترى لها
تربعين اربعين ليلة ثم تصلي وقال الشعبي شهر بن ميمونة استخاضه اخبرنا مروان بن محمد ثنا محمد بن شعيب ثنا ابراهيم بن سليمان
الافطس قال سمعت عمار بن الحارث عن مكيول قال قال المرأة تشتر من الغلام ثلاثين يوما من الجارية اربعين يوما يعني النفساء قال مروان
هو قول سعيد بن العزير وقال الاذاعي بها سوار اه تلت ثم اجعوا على اربعين يوما ١٣ سلمه قوله دقت اه لفظ دقت ليس في الجامع واضافة
انصار الى المرأة النفساء لا وفي ملائكة كما لا يخفى قلت في مستدرک الحاكم ص ١٤٠ اخبرنا الحسن بن حليم المروزي ثنا ابو الموصي ابنا عبدان
ابن عبد الله بن المبارك عن يونس بن نافع عن كثير بن زياد الى سهل قال حدثني مسة الازدية قالت تجتهد فدخلت على ام سلمة فقلت يا
ام المؤمنين ان سمرة بن جندب يامر النساء يقضين صلوة الحيض فقلت لا يقضين كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تفقد في
النفاس اربعين ليلة لا يامر النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلوة النفاس قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ولا عرفت في
معناه غير هذا اه واقره الذي ايضا في مختصره فقال صحيح اه قال الحاكم وشاهده ما حدثنا ابو جعفر محمد بن صالح بن ماني ثنا يحيى بن
محمد بن يحيى ثنا احمد بن يونس ثنا مبرش بن علي بن عبد الاعلى عن ابي سهل عن مسة عن ام سلمة قالت كانت النفساء على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم تفقد بعد نفاسها اربعين يوما او اربعين ليلة وكنا نطلي على وجوهنا الورس يعني من الكلف اه واخرجه الدارقطني في ص ٨٢
من مسنده من حديث شجاع بن الوليد وزهير بن علي بن عبد الاعلى عن ابي سهل عن مسة الازدية عن ام سلمة قالت كانت النفساء على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم تفقد اربعين يوما وكنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف اه والحديث رواه الترمذي وابوداود وابن ماجه واليافان
حديث ابي سهل كثير بن زياد قال حدثني مسة الازدية عن ام سلمة الحديث قال الترمذي ص ١٤٠ هذا حديث لا تعرفه الا من حديث ابي سهل عن
مسة الازدية عن ام سلمة واسم ابي سهل كثير بن زياد قال محمد بن اسمعيل علي بن عبد الاعلى ثقة وابو سهل ثقة ولم يعرف محمد بن الحديث الا
من حديث ابي سهل اه واخرجه الدارقطني من طريق حكم بن عتيبة عن مسة بن سلمة قال الحافظ في التلخيص ص ١٢٠ رواه في على الصفرة الآتية
عنه الباب مركب من جزئين ١٢ سلمه فيه حكمان احدهما للنفساء والثاني للحبل ١٢ سلمه فيه المجلة في ليل ١٢ سلمه فيه ذكره في ص ٢٢ من ليل
وعزا الى الآثار ١٢ سلمه اي التي صارت النفاس وهو دم الولادة ١٢ سلمه اي ليست لها عادة مقرر في ذلك ١٢ سلمه من الطود بمعنى
الحلوس وفي الآثار فقدت بانصارها لثا وهو صيف ١٢ سلمه اي نساء عشرين يوما وعصر ١٢

قال محمد ولسنا نأخذ بهذا ولكنها نفساء ما بينهما
وبين أربعين يوما فان انزلت على ذلك اغتسلت
وتوضأت لكل وقت صلاة وصلت

(بقية من الصفحة السابقة) رواه احمد ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والحكم من حديث ابى سهل كثير بن زياد عن مسه الا زديا عن ام سلمة وله الفاظ وفيه من الزيادة وكنا نطلى وجوهنا بالورس والزعفران وزاد ابو داود ولا يامر النبي صلى الله عليه وسلم بقبضه صلوة انفا من ابو سهل وثقة البخاري وابن معين وضعفه ابن حبان وامسسته مجهولة الحال قال الدارقطني لا يقوم بها تحته وقال ابن القطان لا يعرف حالها واخره ابن حبان فضعفه بكثير بن زياد فلم يصعب وقال النووي قول جماعة من معسقي الفقهاء ان هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وحسنه البيهقي والخطابي وقال الاذري حديث مسه احسنها كان في صفه من العدة لليعني وقال عبد الحق في احكامه احسنها حديث مسه الا زديا كان في صفه من نصب الراية وعنه في صفه من التعليل المعنى على الدارقطني وقال الشوكاني في صفه من النيل قال الحكم في مسند كره بعد اخره انه صحيح الاسناد وقال الخطابي اثني البخاري على هذا الحديث اهروني في صفه من عون الميعود وقال الدارقطني لا يقوم بها تحته وقال ابن القطان لا يعرف حالها ولا يعينها ولا يعرف في غير هذا الحديث واجاب عنه في البدر المينر فقال ولا سلم جملة عينا وجبالة حالها مرتفعة فانه روى عنها جماعة كثير بن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن علي بن الحسين ورواه محمد بن عبيد الله الخزرجي عن الحسن بن مسه ايضا فهو لا يروى عنها وتداشى على حديثها البخاري صحيح الحكم اسناده قاطن احواله ان يكون حنا اهروني التقريب هي مقبولة من الثالثة في صفه من التهذيب ردت عن ام سلمة في انفسا روى عنها ابو سهل كثير بن زياد قلت ذكر الخطابي وابن حبان ان الحكم بن عتيبة روى عنها ايضا اه قال الخطابي له شاهد اخرجه ابن ماجه من طريق سلام عن حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك قال لم يروه عن حميد عن سلام وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق من وجه اخر عن انس مرفوعا وروى الحكم من حديث الحسن بن عثمان بن ابى العاص منقطع عليه وسلم للنفساء في ثمانين يوما قال ان سلم بن ابى بلال الاشعري قلت وتضعفه الدارقطني والحسن بن عثمان بن ابى العاص منقطع والمشهور عن عثمان موقوف عليه اه قلت في المستدرک ص ١٤٦ هذه سنة عزيزة فان سلم هذا الاسناد من ابى بلال فان مرسل صحيح فان الحسن لم يسمع من عثمان بن ابى العاص وله شاهد باسناد مثله واخرجه باسناده من عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنظفوا انفسا اربعين ليلة فان رأت الطهر قبل ذلك فهي طاهرة وان جاوزت الاربعين فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلي فان غلبها الدم توضأت لكل حلوة ثم قال حمرون الحميين ومحمد بن عثارة ليسا من شرط الشيخين وانما ذكرت هذا الحديث شاهرا متعجبنا ما اخرجه من حديث بقرتين الوليد اخبرني الاسود بن غلبه عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن عثمان عن معاوية بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مضى للنفساء سبع ثم رأت الطهر فلتغتسل وتصل وتذاستشهد مسلم بمقتبة بن الوليد واما الاسود بن غلبه فانه شامى معروف والحديث غريب في الباب اهروني في الباب روايات اخرى كما سيأتي ١٣

عليه قوله دلسنا خذ الحلاله خلافت الاحاديث والآثار الواردة في الباب وقد عرفت حديث سنة الازدية من ام سلمة قال اخبرني ابن الهمام في سنة
 من فتح القدير بعد ذكره اثني البخاري على هذا الحديث وقال القوي حديث حسن وقد صححه الحاكم ثم نقل حديث ابن الهمام الذي رواه الدارقطني وابن ماجه و
 قال وروي في من عدة طرق لم تخل عن اطقن نكتة يرتفع بجزئتها الى الحسن اه وفيه كلام من جميع الزوائد من جابر قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم للنفساء اربعين يوما رواه البطراني في الازدسط قال الهيثمي وفيه اشعث ابن سواد ثقة ابن معين واخفاف في الاحتجاج به اه وفي الباب
 عن عمر بن الخطاب رواه عبد الرزاق والدارقطني على ما في نسخة من كنز العمال قال تنتظر النفساء اربعين ليلة ثم تغتسل وعن ابن الهمام رواه عبد
 الرزاق على ما فيه ايضا قال تنتظر البكر اذا ولدت وتيطاول به ايام اربعين ليلة ثم تغتسل وعن عثمان بن ابى العاص رواه البطراني في الكبير قال
 وقت للنفساء اربعون يوما قال الهيثمي وفيه احميل بن مسلم المكي وهو ضعيف ورواه سعيد بن منصور ايضا كما في نسخة من كنز العمال ورواه عنه
 عبد الرزاق ايضا لفظ انه كان يقول للمرأة من شاء ان اغتسلت لا تغتسل في اربعين ليلة اه وفي الباب عن عائشة اخرجه احمد بن حنبل في
 كتاب المحيض على ما في نسخة القاري سنة و اخرجه الدارقطني عن ابى بلال الاشعري حدثنا حبان عن عطارد بن عبد الله بن ابى مليكة عن عائشة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنساء في نفاسهن اربعين يوما اه وفي الباب عن ابى الدرداء وروى ابى هريرة معاخرجه ابن عدى في كافي على ما في
 نسخة من نصب الراية وعدة القاري سنة عن العلاء بن كثير الشدقي عن كحول عنها بالارسل قال الا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنتظر النفساء
 اربعين يوما الا ان ترى البهر قبل ذلك فان بلغت اربعين يوما لم ترى البهر فلتغتسل ففى بمنزلة المستحاضة اه وحديث عمر بن عبد العزيز
 الدارقطني وضعفه قال الهيثمي واما موقوف ابن عباس فسنده صحيح في مسند الدارقي وخرجه ايضا ابن الجارود في المصنف اه فهذه الروايات والآثار بعضها
 حسن لذاته بل بعضها صحيح ولا ريب ان المجموع يصلح الاحتجاج به وروى النزيل حكاية والادلة الدالة على ان اكثر النفاس اربعون يوما متعاضدة بالادلة
 حد الصلاحية والاعتبار فالصحيح اليها متعين فانما واجب على النفساء وقوف اربعين يوما الا ان ترى البهر قبل ذلك (والباقى على الصفحة الآتية)
 اه ومن بينها بطل ما قال ابن حزم في نسخة من المحلى وهو عليه الحشى ايضا بقوله وهذا خطأ الجرد على الشوكاني قدابن حزم تنسب الى الامام ابيب
 بن ابي ١٢ سنة فانها اكثر منه النفاس واما ما على ذلك فهو استحاضة ١٢ سنة من الازدياد وروى الجامع فاذا زادت من الزيادة ١٢

وهو قول أبي حنيفة محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اذا رأت الحبلى

اربعة من بطنها السابقة كما دلت على ذلك الاحاديث السابقة ومن هنا يظهر ان ما في كتابنا من الحمل لا من حرم وكذا ما قاله المشي طيبا بدم
سنة قوله نفسا وانما نظرنا لم يأخذ بقول الغني لانه مخالف للاخبار والاشارة وفيه روى من يقول ان الحنفية لا يتجاوزون من اقوالهم عندي
ان قول ابراهيم اذا كان مواتا لا حد يث يقول محدود به ماخذ وهو قول ابي حنيفة والام يأخذ به كما لا يخفى على من غاير النظر في ذلك ١٢
سنة قوله ما بيننا ايم اي يتقي نفسا في ما بين هذه المدة ما لم ترابطا لم يكن لها عادة في ذلك نفاسها اربعون يوما فان زاد على
الاربعةين فالزيادة استحاضة تصوم وتصل وتقرأ القرآن وتدخل المسجد وانما لا تقطع دما قبل ذلك صارت طاهرة لان اقل النفاس
لا حد له قال في الدر المختار وحكمه كالحيض في كل شيء الا في سبعة ذكرتها في الخبرين يشرح للمتنق من هنا انه لا حد لاقلة الا اذا احتج ابيه
لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقلت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين مع ثلاث حصن والثاني باحد عشر والثالث
بساعة واكثره اربعون يوما كذا رواه الترمذي وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر الخفيف والزيادة على اكثره استحاضة ولو جئنا بالاعتقاد
فترد لعادتها ولا يحض فان انقطع على اكثرها او قبله فاعلم نفاس وكذا حيف ان وليه طهر تام والافعالها هي تثبت وتنقضي بمرة
وبه يفتي آه ١٢

له قوله وهو قول الخ قال الترمذي في حديث من جامع اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم على انفسا
تدع الصلوة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك فامتنعت وتصل فان رأت الدم بعد اربعين فان اكثر اهل العلم قالوا لا تدع الصلوة
بعد اربعين وهو قول اكثر الفقهاء ورويه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد واسحق ودرى عن الحسن انه قال تدع الصلوة
تسعين يوما اذا لم تظهر ويرى من عطار من ابي رباح والشمسي تسعين يوما وهذا في كتاب الاحكام لا في على الطوسي كما نقله الخ بعض
في حديث من عدة القاري واثر الحسن والشمسي سبق من الدارمي وقال اخبرنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن اشعث عن عطاء قال ان كان
للنفساء عادة والا جلست اربعين ليلة بعد صلاتها وفيه كذا عن ابن عباس وعائذ بن عمرو وقتان بن ابي العاص وكذا في رواية عن
الحسن كما فيه ايضا صلاتها وقال ابن رشد في ص ٥٥ من مقدماته واما النفاس فلا حد لاقلة عندنا وعند اكثر الفقهاء وذهب ابو يوسف الى
ان اقل النفاس خمسة عشر يوما فترقا بينه وبين اكثر الخفيف واما اكثره فاختلف قول مالك فيه فقال مرة تسعين يوما وقال مرة يسئل
النساء عن ذلك ولم يجد حدا وقال ابن الماجشون لا يسأل النساء عن ذلك فتقاصر اعابهن وقلته معرفته وتدسكل النساء عن ذلك
قدما فنقلن اتقاه من اثنين الى السبعين والافتقار على اثنين حسن وهو ذهب الشافعي وقال ابو حنيفة اكثره اربعون يوما وقد قيل
انه اجماع من الصحابة وذكر عن الحسن ان اكثره خمسون يوما وروايت لظمن ان ذهب ابي حنيفة والي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان اقل
النفاس لا حد له واكثره اربعون يوما وما زاد على ذلك او على عاداتها فهو استحاضة وكتب فقه الحنفية مشحونة بذلك فما نسب ابن رشد الى ابي
يوسف من ان اقل النفاس خمسة عشر يوما ليس بصحيح قال في العناية ص ١٢٥ والنفاس ص ٢١٩ والبحر ص ٢١٩ قال شيخ الاسلام في مبسوطه
اتفق اصحابنا على ان اقل النفاس ما يوجد فانهما كادلت اذا رأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فانهما تصوم وتصل وكان ما رأت
نفاسا خلافا في هذا بين اصحابنا واما الخلاف فيما اذا وجب اعتبار اقل النفاس في انقضاء العدة بان قال اذا ولدت فانت طالق
فقلت انقضت عدتي ايم مقدرا لربع لائق النفاس مع ثلث حيف عندي حيفه بغير الله بخمسة وعشرين يوما وعائذ ابي يوسف باحد عشر
يوما وعند محمد بساعة واما في حق الصوم والصلوة فاقدم ما يوجد كذا في النهاية وفي المحيط وولدت ولدا ولم تر دما فهي نفساء في رواية الحسن
عن ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة ثم رجع ابو يوسف وقال في طائفة من الخلاف تظهر في حجب الغسل واما الوضوء فواجب بالاجماع
فظهر ان في اعتبار الاقل خلاف في صورة واحدة وهو يعتبره باحد عشر يوما ولا يقول انه اقل النفاس خمسة عشر يوما كما قال ابن رشد وابن
نهاد ماري عن ابي يوسف فتنبه وتدسهي الشوكاني ايضا في ص ٢٤ من النيل حيث نسب الى الامام ابي حنيفة انه قال بان اقل النفاس
احد عشر يوما وليس كذلك بل هو رواية عن ابي يوسف في مسئلة واحدة قتال ١٢ سنة قوله اذا رأت لما في ص ٨٨ من سنن الدارمي
حدثنا محمد بن عبد الله بن احمر بن غياث ثنا محمد بن شاذان شاذان بن عدي ثنا ابن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن مطر عن عطاء
عن عائشة في الحمل ترى الدم قالت الحمل لا يحض تنقسل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل
في ص ٨٨ من سنن ابن عبد الله بن محمد بن ابي شيبه ثنا خالد بن الحارث وعبد بن سليمان عن سعيد عن مطر عن عطاء عن عائشة
في الحمل ترى الدم قالت لا يمنعها ذلك من صلوة اخبرنا يزيد بن هارون ثنا عمام عن مطر عن عطاء عن عائشة في الحمل ترى الدم قالت
تنقسل وتصل قال يزيد لا تنقسل قال عبد الله بن يونس في حديثه عن محمد بن راشد بن سليمان بن موسى عن عطاء بن ابي رباح
عن عائشة قالت ان الحبلى لا يحض فاذا رأت الدم فلتنقسل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل وتصل
ما في الدارمي وقال رجاله رجال الجماعة ومطر حسن الحديث كما في الميزان وبسط الجافظ ترجمته في ص ١٩٤ الى ص ١٩٥ من التهذيب وهو
من رجال مسلم والاربعة بن ذكره البخاري في باب التجارة في البحر وفي التوحيد في ادخال الجامع كما في التهذيب وقد تابعه سليمان بن
موسى عن عطاء كما عرفت من الدارمي وفي ص ١٣١ من الجوهر النقي وفي ص ١٣٢ من عدة القاري ومن على انه قال (واباقي على الصغير الآتية)
ع ١٢ اي داني يوسف ومحمد ١٢ ع ١٢ ذكره في الجامع وع ١٢ الى الاشارة ص ١٢

الدم فليست بحائض فلتصل ولتصد وليأتها زوجها وتصنع
ما يصنع الطاهر قال محمد وبه نأخذ وهو قول أبي
حنيفة محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
أبراهيم قال الحبلى تصلى أبدا ما لم تضع

(بقية من الصفحة السابقة) إن الله رفع الحيض عن الحبلى وجعل الدم رزقا للولد مما نفيس الارحام وعن ابن عباس قال إن الله
رفع الدم عن الحبلى وجعل رزقا للولد رواها ابن شاذان قال العيني ولا يعرف عن غيره خلاه وقال ابن الترمذي في صحيحه ١٣٢ من الجهر
النقي وقد اجتمعوا على أن طلاق الحامل ليس ببدعة في زمن الدم وغيره فلو كانت تحيض لكان طلاقها فيه بدعة وهذا قول عائشة تقتل
محمول على الاستحباب لكونها مستحاضة كما في عمدة القاري أو بمعنى تقبل من الغسل يعني تقبل الدم عن بدنه وثوبه يتصل فيهم
فظهر من هذا أن طلاق الحامل من الدم في زمن الحمل ليس بحيض وعن عطاء قال في الحامل ترى الدم فانها تزاد وتصل ولا تقبل
ذكر البيهقي في آخر باب الحيض على الحمل كما في الجهر النقي ورواه الدارمي في صحيحه ١١٩ من ثلاث طرق هذا ١٢

له قوله فليست بالحائض لا حديث منها حديث سالم عن أبيه وهو ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسال عمر البني صلى الله عليه وسلم في ذلك
ثم ليس بها حتى تطهر في إن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يمسي فتلك العدة التي أمر الله بها أن يطلق لها النساء تنق عليه ومنها
حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأ أو طاس لا تؤطأ حائض حتى تنق ولا حائض حتى تستبرأ بحبضة قال
العيني في العمدة ١٣١ رواه البوداؤد وقال الحافظ في صحيحه ١٣٢ من التخصيص رواه أحمد والبوداؤد والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأ أو طاس لا تؤطأ حائض حتى تنق ولا غير ذات حمل حتى تحيض حبضة وأسناده حسن وهذا في بلوغ
المرام ١٣٥ أخرجه البوداؤد وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس في الدارنقي وهذا حديث رويع ابن ثابت قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لأحد أن يمتطي بماء زرع غيره ولا يقع على أمته حتى تحيض أو يبين عليها قال العيني رواه أحمد وقال الحافظ
في بلوغ المرام أخرجه البوداؤد والترمذي وصححه ابن حبان وحسنه الزايد ولفظه لا يحل للأمري يوم من بالشر واليوم الآخر أن يستقي ماء
زرع غيره قال في الجهر النقي ١٣١ يجعل عليه سلام وجوز الحيض علما على تعرف برأية الرحم من الحمل في الميتين فلو جاز اجتماع الميتين
دليلا على انتفاء ولو احتل الحمل بعد الاستبراء بحبضة لم يحل وعليها الاحتياط في الأمر بالاضاع وهذا باللفظ في صحيحه ١٣١ من عمدة القاري
ومنها حديث ابن عباس رواه الدارنقي واختلف في وصله وأسناده عن أبي هريرة رواه الطبراني في الصغير وعن علي رواه ابن أبي شيبة
كذا في التخصيص فاحتج بهذه الأحاديث والآثار من قال إن الحامل لا تحيض وماتراه من الدم دم استحاضة دون حيض وهكذا هو
في علم الطب ١٢ ما يضيغ الخ بآباء التثنية وهي الأولى ما في نسخة الآثار من الفتاوى والعبارة إلى الموصول مخدوف إلى ما يصنع
من العبادات والأعمال الشرعية كدخول المسجد ومس القرآن وقراءة الطواف وغير ما قال في كسر الدقائق ودم الحامل استحاضة
قال في صحيحه ١٣١ لانداء الرحم بالولد فلا يخرج منه دم ثم يخرج بجرع الولد للانفتاح به ولذا حكم الشارع بكون وجود الدم دليلا على فراغ
الرحم في قوله صلى الله عليه وسلم لا تأتكم الحيض حتى يضعن ولا يجيء حتى يمتبرأ بحبضة وهذا في فتح القدير وغيره من كتب الفقه ١٢
سأله قوله وبه لا يمس هذا في نسخة الآثار المطبوعة وهو في جامع المسانيد ولذا زدت في المتن لأنه سقط في الآثار من الكتاب قال
في صحيحه ١٣١ من الجهر النقي قلت إلى هذا ذهب عامة أهل العلم أن الحامل لا تحيض وبه قال عطاء وابن المسيب والحسن وعكرمة وجابر
بن زيد ومكحول ومحمد بن المنذر وأبو عبيد وابن المنذر واحتجوا بحديث لا تؤطأ حائض حتى تنق ولا حائض حتى تستبرأ بحبضة وبما أخرجه أحمد بن حنبل من
حديث رويع بن ثابت أنه كما سبق فمعه لا زاد العيني في صحيحه ١٣١ من شرحه للجاري وأما في أحد توابعه وهو قوله القديم وقال في الجديد
أنها تحيض وبه قال إسحق وعن مالك روايتان وحكى عن بعض المالكية أن كان في آخر الحمل ليس بحيض وذكر الدارمي أن الاحتياط أن
نعوم وتصل ثم تعفى الصوم ولا ياتيه زوجها وقال ابن بطال غرض البخاري بأدخال هذا الحديث في أبواب الحيض فتعفى من يقول
أن الحامل لا تحيض وهذا ما نظره الحافظ في صحيحه ١٣٢ من باب خلقة وغير مخلقة من فتح الباري وأجاب عنه شيخ الإسلام العيني في ذلك
الباب من عمدة القاري فراجعها والعجب من الحافظ أنه قال ما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت أنه وقد عرفت فيما قبل أن الحديث حسن
والآثار ثابتة وقد أقره في التخصيص كما سبق وما رواه الحاكم عن عائشة أنها سألت عن الحامل ترى الدم فقالت لا تصلي أنه فبعد تسليم
صحة محمول على ما قال ابن القيم في صحيحه ١٣٢ من زاد المعاد وعلى ما رواه قريباً من الولادة باليمن ونحوها وإن نفاس جعابن قريبا أنه
والآثار عن عطاء والحسن والحكم بن عتيبة وأبراهيم النخعي وغيرهم أخرجه الدارمي في صحيحه ١٣٢ من مسنده وأما باقي الصفحة الثانية
عنه لأن رحم شيد بالحمل فلا يخرج منه دم الحيض ١٢ معه بلام الأمر في الأفعال الثلاثة ١٢ سه للجماع وغيره لكونها ظاهرة ١٢
لعه وراجع المعلى ١٣ لابن حزم ١٢ صه أي دالي يوسف ١٢ سه ذكره في الجامع صحيحه ٢٤ رواه إلى الآثار ١٢

وَأَنَّ رَأَتْ الدَّمَّ كَأَنَّ بِالْحَبْلِ لَا يَكُونُ حَيْضًا وَإِنْ أَوْصَتْ
وَهِيَ تَطْلُقُ ثُمَّ مَاتَتْ فَوَصِيَّتُهَا مِنَ الثَّلَاثِ قَالَ مُحَمَّدٌ
وَيَهْذَا كُلُّهُ نَاخِذٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ

بَابُ الْمَرْأَةِ تُتْرَى فِي الْمَنَامِ مَا يَرَى الرَّجُلُ

(ابن حنيفة من المصنفين السابقين) رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى طاهرة الا ترى ان الطلاق في حالة الحمل لا يكون بدعيًا عند من يعتد به والدلائل قد
تقدمت والمذاهب قد سبقت من ان الحمل لا يقيض وما نراه من الدم استحاضة خرج من فروج وغيره فان الحيض صار غذا للولد
ورزق له ١٢ هـ قوله لم تضعح اى الى وضع الولادة والحمل وبعده تكون نفسا قال في الهداية والدم الذي تراه الحمل ابتداء اراد
حال ولا يتقبل خروج الولد استحاضة وان كان ممثلا فان بالحمل يندم الرحم كذا العادة اى المستمرة عدم خروج الدم وهو
للاستدراك يخرج بخروج الولد للاستحاضة به وخروج الدم من الحمل اندرنا ودر نقه لا يراه الانسان في عمره فيجب ان يكتم في كل حال
بالنداء وجهها للمعجود من انبار نوعها وذلك يستلزم اذا رأت الدم حكم بكونه غير خارج من الرحم وهو مستلزم للمحكم بكونه
غير حيض وهو المطلوب قاله المحقق في فتح القدير ١٢

له قوله لان بالحمل الخ في الآثار لان الحمل بدون الباء بالمصدر وفي الجامع لان دم الحمل على صيغة الموت من اسم التفصيل وهي الاراء الى
مات في الآثار من ان الحمل لا يكون حيضا ١٢ هـ قوله تطلق من الطلق بالفتح ومع الولادة والفعل منه طلفت بضم الطاء فهي مطلقة كذا
في ما من المغرب وقال في ٣ هـ من السراج وقد طلقت المرأة تطلق طلقا يستعمل مجرولا اى درويك زنا را بونت زاون بيد
مى شو ودر زاون در زونه نيز گويد كذا في الغياث ٣ هـ والمرأة المطلقة في حكم المريض واعتقاده ومجابهته ودية وعتقه وعتقته و
وصيته تجزئ من الثلث وفي ٥ هـ من مسند الدارمى حدثنا ابو النعمان ثنا حارون بن زيد عن يحيى بن ابراهيم بن سعيد قال اعطت المرأة من
المناجى حامل فسلم القاسم فقال هو من جميع المال قال يحيى ونحن نقول اذا ضربها المخاض فما اعطت فمن الثلث اى تسال في
٤ هـ من رد المحتار يترى الحمل حالة الطلق من الثلث اى وقال في الدر المختار قبل مرض الموت ان لا يخرج لحوال نفسه وعليه عند التجريد
بزازيه والمختار انه ما كان الغالب من الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن مية الذخيرة اهدوني صبيحة من يتبع المحامدية قال
في منغ الفقار كمرض برى منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرام لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبابا رتبين انه ليس
بمرض الموت فلاحق لاحد في ماله اى ١٢ هـ قوله وبهذه اكله الخ اى من جواز الصلوة الى الوضع وان رأت الدم حالة الحمل ومن عدم
كون الدم حيضا من الحمل الى خروج الولد وجميع ابن القيم بين قولي عائشة بورايه الذي لا يلزمنا واعتبار الوصية من الثلث حالة
الطلق ثم الموت من هذا كله قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وانظر تعالى اعلم بالصواب وعنده علم الكتاب ١٢ هـ قوله باب الخ
اى باب في بيان حكم المرأة التي رأت في المنام ما يرى الرجل هل يجب الفسل عليها بذلك قال النووي في ١٤ هـ من شرح مسلم اعلم
ان المرأة اذا خرج منها المنى وجب عليها الفسل كما يجب على الرجل بخروجه وقد اجمع المسلمون على وجوب الفسل على الرجل والمرأة
بمخرج المعنى او الملامح الذكر في الفرج اى وقال ابن المنذر اجمع على من يحفظ عنه العلم ان الرجل اذا رأى في منامه انه احتلم ولم
يجد بللا ان لا فسل عليه واختلفوا بين رأى بللا ولم يتذكر احتلاما فقلت طائفة يغتسل رويانا ذلك عن ابن عباس والشعبي وسعيد
بن جبيرة والنخعي وقال احدا حب الى ان يغتسل الارجل به ابردة وقال الواحشي يغتسل اذا كانت بلة نطفة وروينا عن الحسن ان قال
اذا كان انتشارا الى اهل من ليس فوجد من ذلك بلة فلا فسل عليه وان لم يكن كذلك اغتسل وفيه قول ثالث وهو ان لا يغتسل حتى يوقن
بالماء الدافق هكذا قال مجاهد بن قنول قتادة وقال مالك والثوري واليوسف يغتسل اذا علم بالماء الدافق وقال الخطابي طاهره
يوجب الاغتسال اذا رأى البلة وان لم يتيقن انه الماء الدافق ودوى هذا القول عن جماعة من التابعين وقال اكثر اهل العلم لا
يجب عليه الاغتسال حتى يعلم انه بلل الماء الدافق قاله العيني في ٣ هـ من عمدة القاري وقال في حديث ام سليم دليل على وجوب
الفسل على المرأة بالانزال ونفى ابن بطال الخلف فيه وقد ذكرنا في اول الباب خلافه فانخعي اهدت لعل هذا رواية عنه والا فقد
روى بن جرير حديث ام سليم كما لا يخفى ١٢ هـ قوله المرأة ترى الخ قال محمد في الموطأ باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل انجرنا
مالك اخبرنا ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان ام سليم قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله المرأة ترى في المنام مثل ما
يرى الرجل فغسل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فغسل فغسل فقال لها عائشة انك ولها ترى ذلك المرأة قالت فالتفت
اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تربت يمينك ومن اين يكون البشبه قال محمد وبهذا نأخذ (وابا في على المصنفه الآتية)
عنه ان وصليه ١٢ هـ في الجامع لان دم الحمل لا يكون حيضا وهو اوضح من الآثار ١٢ هـ شرطية ١٢ هـ يعنى در حالت دروزه باشد ١٢
هـ مجهول ١٢ هـ فانها مريضة توصيتها تجزئ من الثلث ١٢ هـ معناه فانها مريضة مرض الموت ١٢ هـ في الجامع وبهذا نأخذ ١٢ هـ اى
والى يوسف ١٢ هـ فانزلت وخرج منها المنى ١٢ هـ للسه من الاختلام والبلل ١٢

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم
ان ام سليم بنت ملحان اتت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم تسأله عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(بقية من الصفحة السابقة) وهو قول ابو حنيفة رحمه الله انتهى قال الزرقاني في ص ٢٤٩ من شرح الموطأ كذا الرواية ولا بن ابي اوسين ان ام
وكل من رواه عن مالك لم يذكر فيه عن عائشة الا ابن نافع وابن ابي الزبير فروياه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة ان ام سليم
اخرج ابن عبد البر وقال تابعها ممن وعبد الملك بن الماجشون وجاب بن جبلة وتابعهم خمسة من ابن شهاب وتابعه مسافع الجبلي عن
عروة عن عائشة وقد اخرجهم مسلم والبوداؤد من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة ان ام سليم اهدوا اخرج ابن خزيمة في ستة
مواضع من صحيحه في الفضل عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة ام المؤمنين
انها قالت جاءت ام سليم امرأة ابي طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ١٢

له قوله قال انه في الجامع ص ٢٦٦ هكذا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اخبرني من سمع ام سليم انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم
عن المرأة ترى ما يرى الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفعلين ثم قال اخرج ابو محمد البخاري عن علي بن الحسن ابن سعيد عن عمرو بن
حميد عن نوح بن دراج عن ابي حنيفة واخرج ابن خزيمة والبيهقي في مسنده عن ابي طالب بن يوسف عن ابي محمد الجوهري عن ابي بكر الابهري
عن عروبة الحميري عن جده عمرو بن ابي عمرو عن محمد بن الحسن الشيباني عن ابي حنيفة واخرج الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن
ابي حنيفة ثم قال محمد بن عيسى ناخذهم يقول ابي حنيفة اهدوا مثل ما في الجامع ذكره في ص ٢٤٩ من العقود وقال هكذا اخرج البخاري وابن خزيمة
واخرج ابن خزيمة من حديث ام سلمة الا با داود ومن حديث عائشة والطبراني من حديث ابي امامة بن سهل عن ام سليم اهد ١٢
له قوله ام سليم بنت ملحان اخت ام حرام الانصارية لها صحبتة واسمها سهيلة ويقال ربيعة ويقال ربيعة ويقال انيسة ويقال
طليعة وهي والددة انس بن مالك وزوج ابي طلحة الانصاري يقال انها هي الغصاة او الرميصة ثبت ذلك في البخاري من حديث
جابر بن عبد الله من حديث ثابت بن روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنها ابنه انس بن عباس وعمر بن عاصم وابو سلمة بن عبد الرحمن
قال ابن عبد البر كانت تحت مالك بن النضر في الجاهلية فولدت له انس ثم تزوجت بعده ابا طلحة روى لها الستة الا ابن ماجة كذا في
التعذيب كانت من الفاضلات ماتت في خلافة عثمان ١٢ له قوله تسأل الخ قد عرفت ان البخاري اخرج في ستة مواضع من صحيحه في
الفضل كما سبق وفي الادب عن اسماعيل وعن محمد بن المنقر وعن مالك عن اسماعيل وفي خلق آدم عن مسدد وفي العلم عن محمد بن سلام
واخرج مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى وعن ابي بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب وعن ابن ابي عمير واخرج الترمذي في الطهارة عن ابن
ابن عمر واخرج النسائي في نيهاد في العلم عن شعيب بن يوسف واخرج ابن ماجة في الطهارة عن ابن ابي شيبة وعلي بن محمد ورواه ابو داود
عن احمد بن صالح قال حدثنا عنبسة عن يونس بن شهاب قال قال عروة عن عائشة ان ام سليم الانصارية وهي ام انس بن مالك
قالت يا رسول الله لا يستحي من الحق ارايت المرأة اذا رأت في النوم ما يرى الرجل انفعلت اولاً قالت عائشة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فالتفتل اذا وجدت الماء قالت عائشة فالتفتل عليها فقلت انك وكل من ترى ذلك المرأة
فانقلب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تربت يمينك يا عائشة ومن اين يكون الشبه فالحديث اخرج الامام الستة كما
رايت لكن اختلفوا فيما بينهم فاتفق البخاري ومسلم على اخواجه من طريق عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب ورواه ايضا مسلم من
رواية الزهري عن عروة لكن قال عن عائشة قال ابو داود وكذلك رواه عقيل والزبيدي ويونس وابن اخي الزهري وابن ابي الويزين
مالك عن الزهري ووافق الزهري مسافع الجبلي قال عن عروة عن عائشة واما هشام بن عروة فقال عن عروة عن زينب بنت ابي سلمة
عن ام سلمة ان ام سليم جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القاضي عياض عن اهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت
لام سلمة لا لعائشة ونقل ابن عبد البر عن الذهبي انه صحح الروايتين قلت قول عياض يرجح رواية هشام بن عروة وقول ابي داود من
مسافع يرجح رواية الزهري وقال النووي يميل ان يكون عائشة وام سلمة جميعا انكرنا على ام سليم قاله شيخ الاسلام يعني في عمدة القاري
قال الحافظ في ص ٢٦٦ من الفتاوى واثار ابو داود الى نقول رواية الزهري لان نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة واخرج مسلم
ايضا رواية نافع واخرج ايضا من حديث انس قال جاءت ام سليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (والباقي على الصفحة الآتية)
وهو منقطع في الآثار موصول في الجامع ومن سمع مجهول لا ادري من هو اسمهم لم يسميهم زينة اللام ١٢ له قوله ام سليم قال الصيدلاني
وتبعه امام الحرمين ثم الغزالي والرويانى ثم محمد بن يحيى ان ام سليم جددة انس وعظم ابن الصلاح ثم النووي في ذلك كذا في التلخيص وانكر
البوداؤد كون اسمها الرميصة وقال الرميصة اختها وقل ابيقة وانكره ابن جان وهي اخذ رجعية الانصارية والددة انس بن مالك زوجة ابي
طلحة كانت فاضلة وشيرة كذا في شرح المعنى للبخاري ١٢ له هذا من المرفوعات رابع عشر وخامس عشر رواه ابو حنيفة رحمه الله تعالى ١٢
وهو من الاحكام وتجد بللا ١٢

أَذَارَاتُ الْمَرْأَةِ مَنْكِنٌ مَا يَرَى الرَّجُلُ فَلْيَتَغَسَّلْ قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِهِ نَاخِذٌ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ

(يعني الصفحة السابقة) نقلت له وعاشت هذه فذكره ورؤي احمد بن طريق الحق بن عبد الله بن ابي طلحة من حديث ام سليم وكانت مجاورة لأم سلمة فنقلت ام سليم يا رسول الله فذكر الحديث وفيه ان ام سلمة هي التي راجعها هذا يقول رواية هشام قال النوزي في شرح مسلم يقول ان يكون ثوبه دام سلمة جميعا تحتها على ام سليم وجميع حسن لانه لا يمتنع حضور ام سلمة وعاشت عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد وقال في شرح المذهب - يجمع بين الروايات بان الاسود عاشت - ام سلمة حضر واقفته احد الذي يظهر ان الاسلم يحضر القصة وانما تلقى ذلك من ام سلمة وفي صحيح مسلم من حديث انس ما يشير الى ذلك ورؤي احمد بن حديث ابن عمر بن الخطاب في القصة وانما تلقى ذلك من ام سلمة او غير ما قد سالت عن هذه القصة فقلت بنت حكيم عند احمد والنسائي وابن ماجه في انزه كما ليس على الرجل غسل اذ ارأى ذلك ولم ينزل وسهله بنت سهيل عند الطبراني في مسندة بنت صفوان عند ابن ابي شيبة ١٣٥٠ م سلمة قوله ترى الخ وفي رواية احمد بن حديث ام سليم انها قالت يا رسول الله اذ ارأت المرأة ان زوجها يكادها في المنام فتغسل وكان ام سليم تسمع حديث المار من المار او سمعت وقام عندها ما يؤمهم فخرج المرأة عن ذلك وهو ذرير في المار منها وقد روي احمد بن حديث ام سليم في هذه القصة ان ام سلمة قالت يا رسول الله وبلى المرأة ما تقول بن شقائي الرجل وروي عبد الزق في هذه القصة اذ ارأت احدكن المار كما يراه الرجل وروي احمد بن حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه روى من زعم ان ما المرأة لا يعرف انما يعرف انما يشهد بها من قولها اذ ارأت المار اي علمت لان وجود العلم بها متقدرا لانه اذا اراد به عليها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم لان الرجل لو رأى انما جامع وعلم انه انزل في النوم ثم استيقظ فلم ير بطلان يجب عليه غسل اتفاقا كذلك المرأة وان اراد به عليها بذلك بعد ان استيقظت فلا يصح لانه لا يثبت في القصة ما كان في النوم الا ان كان مشاهدا لمحل الرواية على ظاهره هو الصواب كذا في صحيحه من فتح الباري ونحوه قال شارح الميمنة العلامة الجلي كانه قد عثر ابن عابدين في نسخة النسخ على السجرات في ١٢ -

له قوله اذ ارأت الخ شرطا لغسل فخرج المني ووجود البس والام يجب عليها الغسل كما هو مصرح في روايات ام سليم ففي بعضها اذا وجدت الماء وفي بعضها اذا ارأت وفي بعضها اذا انزلت وفي بعضها اذا ارأت ذلك فانزلت فغسلها الغسل وغير ذلك من الالفاظ قال في البداية والنهاية ١٢٠٠ م ان كان من المشايخ ما يكون من الرجل فلتغسل وفي رواية اخرى يا ام سليم عليها الغسل اذا وجدت الماء وذكر ابن رستم في نوادره اذا غسل الرجل ولم يخرج المار من جليده لا غسل عليه والمرأة اذا احتلمت ولم يخرج المار الى خارج فغسلت لانها فريضة والمخرج منها لهما حكم الغسل حتى يغتسل المار اي في الجنبه والحيض من المار بلوغ ذلك الموضع ولم يخرج حتى كان الرجل اقلق ببلوغ المار فغسلت وجب عليه الغسل ١٢٠٠ م سلمة قوله المرأة قال في الدر المختار وكذا المرأة مش الرجل على المذهب اه قال ابن عابدين في هذا من روايات ابن عمر في الجرح العراج لو احتلمت المرأة ولم يخرج المار الى خارج فغسلت من محمد بن يحيى في ظاهر رواية لا يجب لان خروج منها الى خارج شرط وجوب الغسل عليها وعليه الفتوى اه كذا في معراج الدراية قاله في البحر المحمود وقال المحقق في هذه من فتح الباري في الاتفاق على تعليق بوجوب الغسل بوجوب المني في احتلامها وانما في بوجوبه في هذه الخلافة انما لا يجد بها على وجوده وان لم يزل على ذلك تعليل في التجنيس فقلت ولم يخرج منها المار وان وجدت شهوة الانزال كان عليها الغسل والا لان ما لا يكون وانما كذا الرجل وانما ينزل من صدرها فهذا التعليل يليك ان المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج منها لم تزه خرج فعل هذا لا وجوب الغسل في الخلافة والا خلافا لصدق بريتها صفة الجميع في نوادره ويصدق بوجوب الانزال وعدمه ولذا ما اطلقت ام سليم اسرار من احتلام المرأة قهر صلى الله عليه وسلم اجابا بحديث الترمذي فقال اذ ارأت المار ومعلوم ان المراد بالرواية العلم مطلقا فانها لو تيقنت الانزال بان استيقظت في نورا خلافا فاحسنت بيده البطل ثم نامت فما استيقظت حتى جف فلم تر عينها شيئا لا يصح القول بان لا غسل عليها مع انه لا روية بعرض روية علم وراي يستحق حقيقة في معنى علم باتفاق اللغاة قال في رآيت ام سلمة كبر كل شيء اه كلامه ولقد في البحر المحمود سألته عليه روجه صاحب نسخة الخاق ثم انظر فيه ثم قال في ما ريت شارح الميمنة العلامة الجلي نازع الكمال فيما قال وذلك حيث قال اقول هذا لا يفيد كون الادب وجوب الغسل في المسئلة المختلف فيها فان ظاهر الرواية انها لا يجب عليها الغسل وبعدها اخذ المحل في وقال في الخلاصة وهو يصح حديث ام سليم سواء كانت الرواية بمعنى البسر او بمعنى العلم فانها لم تر عينها ولا علمت خروجها اللهم الا ان ادعى ان المراد بمعنى في الحديث برأت رواية الخلف ولكن لا دليل على ذلك فلا يقبل منه وذكر المصنف عن محمد انها يجب عليها الغسل وبعدها صاحب التجنيس مطلقا بما تقدم وليس يقرى ولا اثر في نزولها من حديث ابن عمر في ان الرجل لو احتلم في انزاله لم يغسل حتى يخرج المني من الفرج الا ان كان على ذلك فغسل في حق الرجل بخروج من راس الذكر كذا في الرجل لو اغتسل منه من الصلب بالفتن والشبهة لا يجب عليه الغسل بالمخرج الى ما يلحقه حكم التطهر لا يجب عليها الغسل على ان في مسئلتنا لم يعلم انفصال عنها عن صدرها وانما حصل ذلك في النوم واكثر يروي في النوم لا يتحقق له تكليف يجب عليها الغسل اه وراجح نسخة الخاق فيها زيادة عليها وتذكر ما معنى من فتح الباري ١٢٠٠ م سلمة قوله وبه نأخذ الخ صرح في ان مذموب الامام محمد ايضا وجوب الغسل على المرأة التي رأت في المنام ما يرى الرجل وانزلت له والمباقي على الصفحة الآتية اه في الجامع فقال اغتسل ١٢٠٠ م معني بعد الاستيقاظ ١٢٠٠ م سلمة فانزلت المار اذ ارأت المار كما في النسائي والبخاري ١٢٠٠ م سلمة بلا المار ١٢٠٠ م اذا رأت المار ١٢٠٠ م في رواية البخاري عن سليمان عن هشام اذ ارأت احدكن المار فلتغسل اه فتح ١٢٠٠ م معني اي الى يوسف ١٢

قال محمد وبه نأخذ لا نرى بذلك بأساً ونكره ان يؤذن جنباً
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله محمد قال اخبرنا ابو حنيفة
قال محدثنا حماد عن ابراهيم

(بقية من الصفحة السابقة) ما قلناه في المحلة والتمائم البلاء وغيرهما من مؤلفاته ولقد صدق الفاضل المكنى في تذكرة الازهر وازادني وغيث
الغمام انه لا يجوز نقل كلامه الا للضرورة فانه يحذف كثير من النصوص المهمة ويترك الاقوال العجيبة والمشهورة ويختار منها الاشارة للمشرك
وقد وقع التباين في كلامه في مواضع كثيرة من مؤلفاته كما لا يخفى على من طالعها سيما في ذكر الصلاة وما صدر من الزلل والخل برحمته ونفسه
ومنه ذكره ١٢

له قوله قال محدثنا قلت قال في مثل من الجامع الصغير يؤذن اذن على غير وضوء واقام قال لا يبداه قال المحشي في ذلك كبره لم يثبت ورد
بذلك اه قلت فيه روايتان في رواية لا يكره... الا اذن على غير طهارة وهي ظاهر الرواية في رواية يكره اذان المحدث وليا دعي عندي
اولى بالعلم واليقين بالروايات المذكورة قال في مثل من البدائع ومنها ان يكون المؤذن على الطهارة لانه ذكر معظم فائتانه مع الطهارة
اقرب الى التعليم وان كان على غير طهارة بان كان محدثا يجوز لا يكره حتى لا يبعد في ظاهر الرواية ودوي الحسن عن أبي حنيفة انه ليعاد وجهه
ان لا اذن شبهها بالصلاة (فانه متصل بها كما في حديث ابن عباس وهو من الصلوة وهو نامة الصلوة كما في اشراط) وهذا ينقل به القبلة كما
في الصلوة ثم الصلوة لا يجوز بالحدث ناهي شبيه بها يكره بعد وجوب طهارة الرواية ما روي ان بلالاً ربما اذن وهو على غير وضوء (ان وجد ثوبت حصل به
المقصود والا لا على انه فعل بلال ولا يستلزم عليه صلى الله عليه وسلم حتى يكون تقريرا وقد روي الترمذي عن بريدة قال اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
فزع بلالاً فقال بما سبقتم الى الجنة ما دخلت الجنة فظننا لا سمعت حشمتك اما في قال يا رسول الله اذنت لظن الا صليت ركعتين وما اصابتني حدث نط
الا توصلت عنده ورايت ان الله على ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بها بعد وهو يخالف كما في البدائع واصله من حديث أبي هريرة في الصحيحين
مع ذلك فالروايات المتقدمة قولي في نشرها خارجتها ظاهرة ولم يجد رواية البدائع في كتب الحديث التي عندي) ولان الحديث لا يمنع من قراءة
القرآن فادان لا يمنع من الاذان وان اقام وهو محدث ذكرني الاصل يسوي بين الاذان والاقامة فقال يجوز الاذان والاقامة على غير
وضوء ودوي ابو يوسف عن أبي حنيفة انه قال اكره اقامة المحدث (وهو الاصح عندي) والفرق ان السنة وصل الاقامة بالشرع في الصلوة
فكان الفصل يكرهها بخلاف الاذان (قلت قد عرفت ان الحديث وصل الاذان بالصلوة وانه لا يؤذن الا متوضعا ولا يؤذن احدكم الا بغير
ظاهر المجموع من حيث هو بغيره لا يزيل عن درجة الاحتياج كما لا يخفى والضعف يمين به في الفضائل كغيره من غيرته) ولا تغادر ان يحركها ليس بمشروع
بطلان الاذان اه قلت والشيء اذا لم يكن له وجود شرعي لا يعتد به وكيف لا يبعد حتى يقع على الوجه الشرعي فافهم وتأمل حتى انما في
صحيح من الصحيحين بان اذان المحدث لا يكره في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان الاذان شبهها بالصلوة حتى يشترط له دخول الوقت و
ترتيب كلماته كما ترتب اركان الصلوة وليس هو بصلوة حقيقة فاشترط له الطهارة عن غلط الحديث دون اخفها علما بالشبهين وقيل يكره الحديث
الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضعا اه قلت التعليل المذكور يجري في اذان المحدث ايضا وكذا في
اقامة كما لا يخفى عندي ان ظاهر الرواية محمولة على ان المؤذن لو اذن مرة او مرتين على غير طهارة لا يكره وان دام على الاذان على غير طهارة
يكره كما يفهم من الجامع الصغير ومنظوق الرواية الثانية وليا وكما ليعاد اذان الفاجر والركب والقاعد الماشي والمهوف من القبلة كما في
صحيح من روايتنا فظننا ان الغنى في دال شيخ الحديث الى ترجيح رواية كرامة اذان المحدث في تقريراته على الترمذي وفي مرآة الفلاح
يكره اقامة المحدث واذان الماروبيا ولما فيه من الدعاء لما لا يوجب نفسه وانتعت هذه الرواية لما تقتضيه الحديث اه وبالحجة في المذهب
روايتان والراجح الكرامة تأمل وامر تعالى اعلم بالصواب ١٢ قوله لا نرى في الشدة يعني لا نرى بذلك شدة وجها وضيقا
على المؤذين وهو لا يدل على عدم الكرامة اذ على انه لا يكون خلوت الادلى ايضا ويوضحه اني الجامع الصغير كما تقدم وقد قال في صلبه من روايتنا ذكرته
لاباس وان كان الغالب استعمالها في ما تركه ولي كلفنا قد شنعنا في المذهب كما صرح به في البحر من الجواز والجهاد اه وفي الحكم السجود صلواته ولا بأس
بتشديدي في هذا الصغير كما قال شمس الامنة اشارة الى انه لا يوجد في كنفه ان يجوز اسباب اه قال في النهاية لان لفظة لا بأس دليل على ان المستحب
غيره لان اباس الشدة اه وراجع ص ٥٥ من باب الجهد ص ٢٣ من باب المغنم من الجهاد ومن روايتنا ١٢ كنه قوله ونكره الموقن قال في الجامع
الصغير قلت واجب احب الى ان يعيد وان لم يعده اجزاء وكذلك المرأة تؤذن اه قال في البداية ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة
ودوم الفرق على احدى الروايتين ان الاذان شبهها بالصلوة فتشترط الطهارة عن غلط الحديث دون اخفها علما بالشبهين في الجامع الصغير وان
اذن واقام على غير وضوء لا يبيد والمحب احب الى ان يبداه ولم يعده اجزاء اما الاول فلحققة الحديث واما الثاني فنفي الاعادة بسبب الجنازة رواية
والاشبه ان يعاد الاذان دون الاقامة لان يجوز الاذان مشروع دون الاقامة وقوله لم يعده اجزاء يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان
والاذان والاقامة قال وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد يبيع على وجه السنة اه ولما ثبت بالا حديث المذكورة الوضوء للاذان فظهر
من الجنازة ادلى بالثبوت من لانه يصير داعيا الى ما لا يوجب البعد اقامته ادلى بالكرامة وصرح في النهاية بان يحب الطهارة فيمن غلط الحديث و
ظاهره ان الكرامة تحريرها كما في البحر تارة في ص ٢٤ من روايتنا وبعده اذان جنب نداء وتيل وجوبا (والسابق على الصلوة الآتية)
عه في الجامع يكره ١٢ عه معروف من التاذين والاذان ١٢ عه حال من الصغير لعه اي والي يوسف ١٢ عه في الجامع من حماد ١٢

مما احدثوا وذكروا تثويبتهم مكان حين يفرغ المؤذن من اذانه

(بقية من الصلوة السابقة) ولم يخبروه بان يفرغ من يؤذنه بعد الاذان فامر صرصة الخلاف بين ابي حنيفة وابل المجاز وياك ان تلقن ان هذا القول
وال على ان الصلوة خير من النوم ليس من اذان العجم كما توهم القاب الحشي وقال ما قال بل الكلام منها في التثويب فقط وكون هذا القول داخل
في اذان العجم متفق عليه كما لا يخفى ويؤيد ما فهمته ما في نسخة من كتاب الام ولا احب التثويب في الصبح ولا غير ما لان ابا محمودة لم يكسب من
النبي صلى الله عليه وسلم ان امر بالتثويب فأكبر الزيادة في الاذان واكره التثويب بعده احد المراد به الصلوة خير من النوم كما اوضحه المزي
في مختصره ووفق بين قوله القديم والمحدث والمراد ان الصلوة خير من النوم انما هو في اذان الصبح فقط لا بعده والامام ابو حنيفة يقول في الاذان
ويما بعده ايضا للاعلام كما قال علماء الكوفة تامل حتى التامل قال الامام محمد في صلاته مع الصبح والصغير والتثويب في العجم حتى على الصلاة حتى على
الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة حسن (قال الفاضل الكندي في هامشه اصل في الحديث ذكره على القاري وبسطه في التحقيق العجيب
في مسئلة التثويب) وكره في سائر الصلوات وقال ابو يوسف لا راي باسان يقول المؤذن السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته
حتى على الصلوة حتى على الفلاح الصلوة وحكم الله ان هذا هو التثويب المحدث الذي قال ابراهيم في حقه ان من عاينوا اذانهم وقال في
ص ١٢٤ من ابدائع ذكره محمد في كتاب الصلوة قلت ارايت كيف التثويب في صلوة العجم قال كان التثويب الاول بعد الاذان الصلوة
خير من النوم فاحدث الناس هذا التثويب وهو من فسر التثويب وبين وقتة ولم يفسر التثويب المحدث ولم يبين وقتة وفسر ذلك في الجاهل الصغير
وبين وقتة فقال التثويب الذي يصنعه الناس بين الاذان والاقامة في صلوة العجم حتى على الفلاح مرتين حسن وانما ساء
محدثا لانه حدث في زمن التالبيين ووصف بالحنن لانهم استحسنوه اه نظروا من هذا كله ان معنى قول ابراهيم ان الناس احدثوا بين اذان العجم
واقامة حتى على الصلوة حتى على الفلاح سكان قوتهم الصلوة خير من النوم وليس المراد به ان يقول في جميع الصلوات يجوز التثويب بين الاذان
والاقامة كما فهم البعض فانه حدث ايضا وهذا احداث بعد احداث الاحداث الاول الصلوة خير من النوم والاحداث اثنا في مكانه حتى على الصلوة
حتى على الفلاح كما لا يخفى على واتف معاني الكلام فانهم ١٢

له قوله مما احدثوا الخ قال في ص ٢٤٠ من البحر الرائق وهو نوعان قديم وحادث فالاول الصلوة خير من النوم وكان بعد الاذان
الا ان علماء الكوفة اعقوه بالاذان واثنا في احداثه علماء الكوفة بين الاذان والاقامة حتى على الصلوة حتى على الفلاح مرتين
مرتين واللقن في التثويب فاحداث ليس له لفظ يخبره بل تثويب كل بلد على ما تفارقه اما بالتفخ او بقوله الصلوة الصلوة
او قامت قامت لانه للباغية في الاعلام وانما يحصل بما تفارقه فعلى هذا اذا حدث الناس اعلاما مما لقا ما ذكره جازك في المجتبى
واذا دلت لا يخفى صلوة بل هو في سائر الصلوات وهو اختيار المتأخرين لزيادة غفلة الناس وقلة يقوون عند سماع
الاذان وعند المتقدمين كرهه في غير العجم هو قول المجهور كما حكاه النوى في شرح المذهب لما روى ان عليا راي مؤذنا
يثوب في العشاء فقال اخرجوا هذا المبتدع من المسجد عن ابن عمر مثله ومحدث العميين من احدث في امرنا هذا ليس منه
نهوراه وماراه المجتهدون حسنا فهو عند الله من كراهه الامام احمد في مسنده عن عبد الله بن مسعود موثوقا عليه قال ان
نظري تلو العباد الحديث الطويل وفيه فمراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وماراه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح الحديث
وهو في الجزء الاول من مجمع الزوائد وذكره الامام محمد في الموطا ايضا مرفوعا وهو عن انس مرفوعا كما في العلل المتناهية والمراد
بالمسلمين الصعابة وهو ظاهر سياق الحديث وهو ارجح الاظهر ان كل من في الاسلام وهو المجتهدون او جميع المسلمين اتوا
وهذا كله مبني على لام التعريف في المسلمون كما بسط في رسالتي الانتاج في ترك الابتداع ١٢

سلكه قوله تثويبتهم الخ اي تثويب التابعين كان بعد فراغ المؤذن من اذان العجم قبل الاقامة الصلوة خير من النوم وهو
تثويب المتقدمين الذي احداثه لجميع الناس ولم يكن في غير صلوة العجم وان اجتهد انسان وتنبع الاخبار والآثار
وجد ان اثاره اصل التثويب الذي يقوله ابراهيم انه حسن في زمن الصحابة ايضا وابيه يثير اثره على الذي في شرح
المعذب واثر ابن عمر الذي في سنن ابى داود وغيره كما سبق فلا استعانة في ان عمير تثويبتهم يرجع الى الصحابة
وانما يعين جميعا وقد كان عمر على رضى الله عنه كما نال وطقان الناس بعد الاذان اذا راها الى صلوة الغداة كما هو ظاهر
على واتف الاخبار والآثار بل ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو داود عن ابى بكرة قال خرجت
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلوة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة او حررك برجله اه فهذا هو التثويب
كما لا يخفى فحكم ابراهيم بكون التثويب محدثا مقصور على ما احداثه علماء الكوفة لا الذي كان من قوتهم الصلوة خير من
النوم بعد الاذان في العجم فانه كان موجودا في زمن الصحابة بل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وروى ابو الشيخ والاضياء
على ما في نسخة من كنز العمال عن ابن عمر قال جاز بلال الى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن الصلوة صوة الصبح فقال السلام عليك ايها النبي ورحمة
الله وبركاته ثم اذنت الصلوة ثم قال يا بلال ان الله قد اذن في صلوة خير من النوم فاقبل بلال يقول في كل اذان في صلوة الصبح كما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم
اقال جعل في اذانك اذنت صلوة الصبح تنق الصلوة خير من النوم مرتين قبل بلال يقول في كل اذان في صلوة الصبح كما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم اه

الصلوة خير من النوم قال محمد وبه نأخذ

له قوله الصلوة الخليل لم يحدث أول قديم وأصله كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مخصوصا به صلى الله عليه وسلم روي البخاري في مسنده من صحيحه من فاشته قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكت المؤذن بالاداء من صلوة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلوة الفجر بعد ان يستبين الفجر ثم يصلي على شقة اليمين حتى يأتي المؤذن للاقامة اهـ وفي حديث ابن عباس رواه في مسنده من الباب ١٠٢ من صحيحه ثم يصلي على شقة اليمين ثم يخرج فصلى الصبح وفي حديث عائشة ايضا في تلك الاواب ويركع ركعتين قبل صلوة الفجر ثم يصلي على شقة اليمين حتى يأتي المؤذن للصلوة وفي باب التمسك بها اهـ حتى يأتيه النداء للصلوة وفي مسنده من صحيحه فان كنت مستيقظا حتى ياتي المؤذن فاصطبر حتى يؤذن بالصلوة وهذه الروايات في الكتب الستة وفي مسنده من كثر العمل من سويين خلفه قال كان بلال لا يثوب الا في الفجر وكان لا يؤذن حتى يثوب الفجر (ش) ايضا امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اثوب في الفجر منها في ان اثوب في العشاء (طب) عباد بن الربيع في الاذان) ان بلال ابني صلى الله عليه وسلم يؤذن بالصلوة مرة فيقول له اننا نكلم فتأدى الصلوة خير من النوم فاقترت في صلوة الفجر (طب من سيد بن الحبيب) ايضا في بلال ابني صلى الله عليه وسلم يؤذن بالصبح فوجهه راقدا فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا حسن هذا بلال اجعله في اذانك (طب من بلال) من سيد بن الحبيب عن عبد الله بن زيد الانصاري قال جاء بلال ذات غداة الى صلوة الفجر فيقول له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نام فصرخ باعلى صوته الصلوة خير من النوم قال سعيد فادخل هذه الكلمة في التاذين الى صلوة الفجر (الشيخ) من عاتق قالت جاء بلال الى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن بالصلوة بالصبح فوجهه نائما فقال الصلوة خير من النوم فاقترت في صلوة الصبح (الشيخ في الاذان) وفي مسنده من كثر حديثنا به شام حديثنا اشعث بن سوار عن الزهري قال جاء بلال الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بالصلوة فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نام فقال بلال الصلوة خير من النوم فالحقت في الاذان عن ابن سيرين عن انس قال كان التثويب في صلوة الغداة اذا قال المؤذن حي على الفلاح حي على الفلاح قال الصلوة خير من النوم (ص) اهـ رواه الدارقطني في مسنده ايضا حديثنا احمد بن عبد الوكيل ثنا الحسن بن عرفة نا مشيم عن ابن عون عن ابن سيرين عن انس قال الحديث لكن فيه مكان قال فليقل الصلوة خير من النوم الصلوة خير من النوم اهـ قالوا هذا كان مخصوصا به صلى الله عليه وسلم ولم يكن عاما ولذا ذكره الصحابة التثويب كما سبق عن ابن عمر وعلى وعمر بن الخطاب وعندي انهم كرموا في غير الفجر لانيه والتابعون غمروهم جميع الناس في الفجر يرد عليه حديث ابى بكر المتقدم وبما مثله ذلك استدول ابو يوسف على جوازه للتحقق والامراء كما سبق وجمعا اختيار صاحب البداية وقاضي خان وغيرهما وبما المتأخر فيما بين هذه الآثار كما فهمه بعض المعاصرين فعندى ليس يصح فان الجواز في الفجر والكرامة المنقولة عن الصحابة وغيرهم في غيره من الفجر والعصر والعشاء كما لا يخفى ١٢

له قوله به نأخذ الخ اي بما قال ابراهيم بان التثويب لم يحدث حسن والتثويب الاول كان الصلوة خير من النوم تكون اصله ثابتا بالروايات والآثار وقال محمد في الموطأ الصلوة خير من النوم يكون ذلك في نداء الصبح بعد الفراغ من الشراعه وليس في ذلك تعرض لغيره ولا لآيات بان المؤذن بل يقول ذلك في اذان الصبح ام لا بل مراده ان المؤذن يجوز له ان يقول ذلك بعد فراغه من الاذان يكون الوقت وقت النوم والغفلة وهو التثويب اما زيا فانه في اذان الفجر فوامر آخر ولا يكره محمد كيف وهو متفق عليه فيما بينهم هذا فافهمتم من العبارة فلا تردد عليه بما قاله الفاضل الكنتري في حواشيه على الموطأ بقوله فيه الخ كيف وهو ثابت بما حديث اخر تامل وقد قال محمد قبل ذلك من ص ٥٥ قال الكنتري بلغنا ابن عمر عن الخطاب جاءه المؤذن يؤذن للصلوة الصبح فوجهه نائما فقال المؤذن الصلوة خير من النوم فامره عمر ان يجعلها في نداء الصبح اهـ محمد اخذ من هذا جواز الصلوة خير من النوم في الاذان وبعد الاذان قبل الاقامة وهو قول ابى حنيفة وقد فصلته في رسالتي وتفصيل الحسن في صلوة السنن ١٢

له قوله نأخذ الخ قال المحدث الكبير في ١٢٤ من نصب الرأية التثويب مخصوص عندنا بالفجر كما ذكره في الكتاب وفي حديثنا ضعيفان اهـ ما للترمذي (ص ٢) وابن ماجه (ص ٢٢) عن ابى اسرائيل عن الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن بلال قال قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اثوب في شيء من الصلوة الا في صلوة الفجر قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه الا من حديث ابى اسرائيل الملالى وليس بالقوي ولم يسمعه من الحكم انما رواه من الحسن بن عمار عن الحكم اهـ المحدث اخرجه البيهقي عن عمار بن السبب عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن بلال قال قال لربي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اثوب الا في الفجر قال البيهقي وعبد الرحمن لم يلق بلالا اهـ ولكن اختلفوا في التثويب فقال اصحابنا هو ان يقول بين الاذان والاقامة حي على الفلاح حي على الفلاح مرتين وقال الباقر بن بقرته في الاذان الصلوة خير من النوم انتهى واليه اشار شيخنا في بقوله تعرض لمحمد بن محمد ولا يزل محمد يكرهه في غير الفجر كما فهم الفاضل الكنتري في التحقيق العجيب بل هو الزم باب يوسف في تخصيص الامراء والخطباء ومن في مكانهم بالتثويب في غير الفجر فان الناس سواسية في امر الصلوة وقد فصلت المقام في التفصيل الحسن وتدمر حواشيه في سائر الصلوات غير الفجر جوازه فيها من استحسنات المتأخرين لفردتهم وحتم اليه ذي زيادة الغفلة في امور الدين والعبادات كما في كتب القوم والله تعالى اعلم بالصواب ١٢

على ان الجامع ان الصلوة خير من النوم زادني الجامع مرتين ١٢

وهو قول أبي حنيفة محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم

له قوله وهو قول الخ وقال أبو يوسف لا يرى بأسا أن يقول المؤذن للامير في الصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حتى على
الصلوة حتى على الفلاح الصلوة يرحمك الله واستبده محمد لان الناس سواسية في امر الجماعة وأبو يوسف خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم
بأمر المسلمين كيلا تقوهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي (هنا) وكذلك في الغاية والبدائع ١٢٥٠ وانجر ١٢٥٠ ورد المختار ٢٤٠
وزاد المدرس وفتح القدير ١٢٥٠ ومنه الخ ٢٤٠ فتاوى قاضي خان ١٢٥٠ ولكن أبو يوسف انما خص امرأته لانهم كانوا مشغولين
بأمر الرعية اما إذا كان مشغولا بالعلم والعق فلا يجوز للمؤذن المرور على باب ولا التشييب لهم الا على وجه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
المرجح الوهاج وغيره بمر ولا كذلك امرأته لانها نهاية روى البطراني في الاوسط كما في مجمع الزوائد عن أبي هريرة قال جابر بلال الى النبي صلى
الله عليه وسلم يؤذن بصلوة الصبح فقال مروا ابا بكر فليصل بالناس الحديث واخرج البطراني في الكبير كما في مجمع الزوائد ايضا عن قتادة ان
عثمان كان اذا جاءه من يؤذن بالصلوة قال مرحبا بالعالمين هلا بالصلوة مرحبا واهلا فتاوة لم يسمع من عثمان انه دلى باب اذان المؤذن
الا انه بالصلوة من سنن النساء عن عائشة وفيه حتى ياتي المؤذن بالاقامة فيخرج معه الحديث وفيه عن ابن عباس مرثوعة عليه واما
بلال فقال الصلوة يا رسول الله فقال نعم فليكن في الاذان كما في كنز العمال عن جابر بن
سمرة قال كان بلال يؤذن فاذا فرغ من اذانه استأذن عليه اه في مؤظا ملك سئل مالك عن تسليم المؤذن على الامام ودعاؤه اياه للصلوة
ومن اول من سلم عليه فقال لم يبلغني ان التسليم كان في الزمن الاول اه وقال الزرقاني في ١٢٥٠ من ثمرة قتال ابا جابر اي لم يكن في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم دلى بكر وعمر عثمان وعلي رضي الله عنهم وانما كان المؤذن يؤذن فان كان الامام في شكل جوار المؤذن فاعلمه باجماع
الناس دون تكلف ولا استعمال تاما ما يتكلف اليوم من وقوف المؤذن بباب الامير والسلام عليه والدعاء للصلوة بعد ذلك فانه من
المباهاة والتكبر والصلوة متممة عن ذلك وقد قال القاضي ابو اسحق في المبسوط عن عبد الملك بن الماجشون كيفية السلام عليك
ايها الامير ورحمة الله وبركاته الصلوة يرحمك الله قال اسمعيل روى ان عمر بن الخطاب على ابي مخنف دعا اياه الى الصلوة واول من فعل معاوية
وقال ابن عبد البر اول من فعل ذلك معاوية امر المؤذن ان يشعره وينادي فيقول السلام على امير المؤمنين الصلوة يرحمك الله وتدين اول
من فعل المغيرة بن شعبه والاول اصح اه في الاوائل للعسكري من طريق الواقدى عن ابن ابي ذئب قال قلت للزهري من اهل من سلم
عليه فبقي السلام عليك يا امير المؤمنين ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح الصلوة يرحمك الله فقال معاوية يا شام مروان
بن الحكم بالمدنية وروى ابن سعد في طبقاته عن محمد بن سعد القزط قال كان يؤذن على عمر بن عبد العزيز في داره للصلوة فنقول السلام عليك
ايها الامير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح وفي الناس الفقهاء فلا ينكرون ذلك وهذا كله تعلم ضعف ما في خطط المقرئ
قال الواقدى وغيره كان بلال يقف على باب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاذان فيقول السلام عليك يا رسول الله فلما دلى ابو بكر كان
سعد القزط يقف على باب فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله الصلوة يا خليفة رسول الله فلما دلى عمر ولقب امير المؤمنين كان المؤذن
يقف على باب فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين الصلوة يا امير المؤمنين ثم ان عمر امر المؤمنين فزاد فيها رحمك الله ويقال ان عثمان
هو الذي زادها وما زال المؤذن سلموا على خلفاء واهل الاموال ثم يقرن الصلوة بعد السلام فيخرج الخليفة او الامير فيسلم بالناس
هكذا العمل مدة ايام بني امية ثم مدة بني العباس حتى ترك الخلفاء الصلوة بالناس فنزك ذلك اه والواقدى مترك ذلك ولعل غيره تبعه والله
اعلم اه وقد عرفت ان بلالا كان يستأذن عليه صلى الله عليه وسلم كما رواه البطراني في الاوسط والكبير عن أبي هريرة وجابر بن سمرة على ما في كنز
العمال ومجمع الزوائد وعن ابن عباس وعائشة وابن عمر كما سبق فنبه ١٢٥٠ قوله عن ابراهيم الخ كذا ذكره في ٢٩٠ من الجامع وعناه
الى كتاب الامم من الاسود بن يزيد رواه الدارقطني في ٢٥٠ من ثمرة قتال حذنا القاضي ابو عثمان احمد بن منصور حذنا يزيد بن ابي حكيم حذنا ابو
عثمان الحسن بن ابي الربيع شاعبه الرزاق قالنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود قال كان آخر اذان بلال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
ابو عثمان حذنا الحسن بن ابي الربيع شاعبه الرزاق انما سمع من الامش عن ابراهيم عن الاسود ان بلالا قال آخر الاذان لا اله الا الله حذنا محمد بن مخلد
نا الحسن بن ابي الربيع شاعبه الرزاق قالنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال آخر الاذان لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
شنا الاسود بن عامر بن ميمون عن الامش عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال آخر الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
ابى بكر وعمر عثمان وعلي وابن مسعود وحذيفة وبلال وعائشة وابى السنا بل بن بلعك وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف
كما في ٢٤٠ من تهذيب التهذيب وبلال كان مؤذنا لابي بكر رضي الله عنه وروى الاسود حذنا عن ابي مخنف وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف وابى مخنف
ابو شيخ في كتاب الاذان على ما في ٢٤٠ من كنز العمال واخرجه الدارقطني ايضا في سننه والروايات في ذلك معروفة مشهورة في كتب الحديث ولذا
قال في البداية وصيغة الاذان معروفة وهو كما اذن الملك النازل من السماء ١٢

عنه وقد حدثت في عصرنا هذا تشييب آخر يوم الجمعة بعد الاذان قبل سنة الجمعة القليلة من قول المؤذن الصلوة الصلوة سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم انحوه فليس بداخل في التشييب في الحقيقة فانه لا علم الغائبين ومنها كلهم حاضرون في المسجد كما هو مشاهد
فليس بداخل في استحسان المتقدمين ولا المتأخرين ولا الشبه له اصل اصيل ولو وجهه ضعيف فيلزم تركه فانه بدعة قبيحة يلام
مؤيديها وعلى علماء العصر المنع عنه ولم يدل عليه دليل من دلائل الشرعية كما فصلته في اسئلة التفصيل الحسن ونقلت فيها فتاوى علماء
العصر في المنع ١٢ عسى اى وابى يوسف ١٢

(بقية من البصيرة السابقة) من كتاب حديثنا احمد بن داود بن موسى قال ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب قال ثنا عبد الرزاق عن معمر
عن حاد عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال كان ثني الاذان وثني الاقامة احد رواه الدارقطني في ٥٠ من سننه حديثنا ابو عمر القاسمي ثنا
الحسن بن ابي الربيع ح وحديثنا محمد بن اسمعيل الغفاري حديثنا احمد بن ابراهيم قالنا حديثنا عبد الرزاق انا معمر عن حاد عن ابراهيم عن الاسود
ان بلالا كان ثني الاذان وثني الاقامة فانه كان يبدأ بالتكبير وكتم بالتكبير حديثنا محمد بن اسمعيل ثنا احمد بن عبد الرزاق انا الثوري عن
ابي معشر عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال كان الاذان واقامة مرتين فثني حديثنا القاسمي ابو عمر ثنا محمد بن منصور ثنا يزيد بن ابي
حكيم ناسفان عن يزيد بن كليب عن ابراهيم عن الاسود عن بلال مثله قال ابو الحسن الرازي لم يبع منه سفان ابن ابي قال في ٥٠ من
آثارنا سنن رواه عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني د اسناده صحيح اه وقال في تعليقه قوله رواه عبد الرزاق قلت قال انا معمر عن
حاد عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد ذكره واخرج ايضا الثوري عن ابي معشر وهو زياد عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال كان
اذانه واقامة مرتين فثني اه وفي ٥٠ من الجوهري التقي بعد نقله وهذا سند جيد هو متابع لرواية سويد اه وفي ٥٠ من الطحاوي
رواية اخرى لحاد حديثنا محمد بن فضالة قال ثنا محمد بن سنان قال ثنا حاد بن سلمة عن ابراهيم قال كان ثوبان يؤذن ثني وثني
اه كنهه مرسل فان ابراهيم لم يدرك ثوبان والارسال غير مضر اذا كان السند صحيحا اراسيل انتهى صحبة كما سبق مرارا وتقدم من شرح
النووي ان ثني الاذان امر مخرج عليه اليوم ١٢

له قوله عن حماد بن الحنفية عن مجمع الزوائد عن ابي جحيفة قال اذن بلال للبنى صلى الله عليه وسلم مشى مشى واقام مشى ذلك رواه الطبراني في
الاوسط والكبير ورجال ثقات احمد ورواه الدارقطني في مسنده من سننه حدثنا محمد بن مخلد ثنا ابو عرون محمد بن عمرو بن عون ومحمد بن عيسى الواسطيان
قالا نذكرهما بن يحيى ثنا زيات بن عبد الله بن الطفيش عن اويس الاودي عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه ان بلالا كان يؤذن للبنى صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم مشى مشى ويقيم مشى مشى وقال ابو عرون بن جحيفة عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه ان بلالا كان يؤذن للبنى صلى الله عليه وسلم
والترنيد وكان ياجل روى له البخاري في الجهاد عن عمرو بن زرارعة عن معمر بن زرارعة عن ابيه عن حميد بن عمار عن المقداد بن اشعث
قال قال الحافظ فيها قال احمد بن حنبل والباقر ورواه حديث اهل الصدوق قال في مسنده من التهذيب قال ويحيى هو اشرف من ان يكون
وقال احمد بن حنبل في مسنده حديث اهل الصدوق وكان ابن اويس من الراي فيه وكان صدوقا وعن ابن ميمون عندي لا بأس به
في البخاري وقال ابو زرعة صدوق وقال ابو حاتم كتيب حديثه وقال ابن عدى ولزنا يا واحد صالحه وقد روى عنه الثقات من الناس
وما روى برواية باسار ورواه البخاري حديثا معروفا بغيره قلت قال الاجري عن ابي داود كان صدوقا ودفع في الترمذي في الكناح
عن ويحيى قال زياد بن جهم شرفه كذب والاصحاب ان لا سقطت من روايته الترمذي وكان فيه ومع شرفه لا يكذب في الحديث اهـ وقال
في المقدمة افراط ابن حبان فقال لا يجوز الاحتجاج بخبره اذا انفرداه نحوه في مسنده من الجوهري النقي فهو صالح الاحتجاج حاله الانفراد
كذلك اذا تأيد باخبار اخر ١٢ له قال حماد في الباب اخبار صحيحة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله
بن زيد الانصاري جاز الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلا قام وعليه بردان اخضران فقام على حائلطان
مشى مشى واقام مشى قال في آثار السنن رواه ابن ابي شيبة واسناده صحيح اهـ وقال في تعليقه قلت قال في مصنفه حدثنا ويحيى
في الاشعث عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فذكره قال العلامة الشيخ ابن الدثني العبدني لانا
جاءه رجال يصحح ويوصل على مذنب الجماعة في عدالة الصحابة وان جهالة السامع انما هو في قوله قلت هكذا نقله الزبيدي في مسنده من نصب الراية
قال واخرجه البيهقي في مسنده عن ويحيى به اهـ وقال العلامة ابن السكيت في الجوهري النقي له اوله واوله قلت الطريق الاول الذي ذكره
بيهقي رجاله على شرط الصحيح وقد مر في ابن ابي ليلى ان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حدثوه فهو متصل لما عوف من مذاهب اهل السنة
وعدالة الصحابة رضي الله عنهم وان جهالة السامع انما هو في قوله قلت هكذا نقله الزبيدي في مسنده من نصب الراية
طريق بعيد ذلك انما يعلل بالاختلاف اذا كان ممن هو غير مستضعف والا فراهية الضعيف لا تكون سببا لضعف رواية الحافظ والطريقان
لذلك ذكرها البيهقي بعد ذلك لا يخلو عن شك فتم الاستناد مقدم على الاسناد لان فيه زيادة وابن ابي ليلى سمع الحديث من الصحابة فرواه
فيهم مرة واوله مرة اخرى كما مر نظاره علا انه يمكن ملء ابن ابي ليلى من عبد الله بن زيد لان عبد الله توفي سنة اثنتين وثلاثين لله
سنة ذكرنا ان الله تعالى وابن ابي ليلى ولد سنة سبع عشرة فظهر بذلك ضعف قول البيهقي في غير جازن في غير فترت ثابت اهـ وعن عبد الرحمن
بن ابي ليلى ايضا قال اخبرني اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد الانصاري راى في المنام الاذان فاق النبي صلى الله عليه وسلم
اخبره فقال عليه السلام لا فاذن مشى مشى واقام مشى مشى وقد تحدة رواه الخطاوي هـ وقال في مسنده من آثار السنن واسناده صحيح اهـ وعن
ابي العباس قال سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري يحدث عن ابيه عن جده انه ارى الاذان مشى مشى واقام مشى مشى
قال فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فاجرت فقال عليهن بلالا قال فقد مت فامرني ان اقيم رواه البيهقي في الخلافيات وقال الحافظ في الترمذي
سناده صحيح قال في آثار السنن وعن الشعبي عن عبد الله بن زيد الانصاري قال سمعت اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا نه و
قامته مشى مشى رواه ابو حاتم في صحيحه وهو مرسل قوي قال في آثار السنن وقال في تعليقه هـ قلت رجاله كلهم ثقات لكن الشعبي لم يثبت
ما عن عبد الله بن زيد وان ادرك زمانه وقال الذهبي في طبقات الحافظ قال احمد النجدي مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يزل (والله اعلم بالصواب)

له قوله ان يقوموا الخ قد سبق من الموطا وكتاب الصلوة وقد اوضح في الاثار كما هو بعده وفي ٢٥٥ من المرددة قال قال مالك اذا فرغ المؤذن
 من الاقامة استمر الامام قليلا قدر ما تستوي الصفوف ثم يكرهه كان عمر عثمان يولكان رجلا القسوية الضعوف فاذا انجزوا ان تداست
 كبر اقال وكان مالك لا يوقت للناس وقتا اذا اقيمت الصلوة يقومون عند ذلك ولكنه يقول ذلك على قدر طاقته الناس فيهم القوي وهم الضعيف
 اه ولفظ الموطا واما قيام الناس حين تمام الصلوة فاني لم اسمع في ذلك بخلافه الا اني اري ذلك على قدر طاقته الناس فان فيهم الثقيل والضعيف
 ولا يستطيعون ان يتحركوا رجل واحد ١٢٤ قوله يقوموا الخ قال في البحر ص ١٢٤ لانه امر به يستحب السارعة اليه اطلقه فمثل الامام والمأموم
 ان كان الامام بقرب المحراب والمايقوم كل صف منتهى اليه الامام وهو الاظهر وان دخل من قدام وتفرغوا حين يقع بصركم عليه هذا كله اذا كان
 المؤذن غير الامام فان كان داعيا واقام في المسجد فالقوم لا يقومون حتى يفرغ من اقامته كذا في الظهيرية اه وفي البدائع ص ٢٢٥ ومنها ان
 المؤذن اذا قال تطلعت الصلوة كبر الامام في قول الى حليفه محمد وقال ابو يوسف والشافعي لا يجزئ حتى يفرغ المؤذن من الاقامة والجلعة
 فيه ان المؤذن اذا قال حي على الفلاح فان كان الامام منهم في المسجد يستحب للقوم ان يقوموا في الصف وعند زفر والحسن بن زيار ويقومون
 عند قوله قد قامت الصلوة في المرة الاولى ويكبرون عند الثانية لان المنبئ عن القيام قوله قد قامت الصلوة لا قول حي على الفلاح ولما كان
 قول حي على الفلاح دعاء الى ما به فلا هم وامر بالمسارعة اليه فلا بد من الاجابة الى ذلك ومن تحصل الاجابة الا بالافعل وهو القيام اليها فان كان
 ينبغي ان يقوموا عند قول حي على الصلوة لما ذكرنا غير انما ننعم عن القيام كيما يليق قول حي على الفلاح لان من جدت منه المباشرة الى حيث ندعاه
 اليه بعد تحصيل اياه لغرض الكلام المأذون ان المنبئ عن القيام قوله قد قامت الصلوة فنقول قوله قد قامت الصلوة يعني عن القيام الصلوة
 لاجل القيام اليها وقتها وجوبه وذلك بالتحرير فيحصل بها جز من اجزائها تصدىقه على ما ذكره اه ١٢٤ قوله قد قامت في البحر ص ٢٢٥
 ومحمد وقال ابو يوسف يشترع اذا فرغ من الاقامة محافظته على فضيلة متابعة المؤذن واعانة للمؤذن على الشرع معه ولها ان المؤذن
 ابن: قد اجزى قيام الصلوة فيشرع عنده عموما لكلامه عن الكذب فيه مسارعة الى المناجاة وقد تابع المؤذن في الاكثر فيقوم مقام الكل على
 انهم قالوا المتابعة في الاذان دون الاقامة كذا ذكره الشارح وفيه نظر لما قلناه في باب الاذان ان اجابته الاقامة مستحبة وفي الظهيرية ولو
 اخر حتى يفرغ المؤذن من الاقامة لا بأس في قولهم جميعا اه وهو في كتاب الصلوة والاثار قد قال محمد كل ذلك من ذي الابد انعم ثم اذا قال
 الصلوة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة كبر وعلى الاختلاف الذي ذكرناه قوله ابو يوسف والشافعي ان اجابته المؤذن فضيلة وفي ذلك
 بحجة الاقتراح فضيلة فلا بد من الفراغ احرار الفضيلتين من الحامين ولان فيما قلنا تكون جميع صلواتهم بالاقامة ونها قالوا بخلافه ولا في حفيضة
 وهو ما روي عن سويد بن غفلة ان عمر كان اذا انتهى المؤذن الى قوله قد قامت الصلوة كبر وروي عن بلال انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان كنت تسبني بالتكبير فلا تسبني ما بين ولو كبر بعد الفراغ من الاقامة لما سبقه بالتكبير فضلا عن التامين فلم يكن للسؤال معنى ولان المؤذن
 يؤتمن الشرع فيجب تصديقه وذلك فيما قلناه لما ذكرنا ان قيام الصلوة وجوبها وما ذكرنا من المعنيين لا يعتبر بمقابله فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فعل عمر ثم نقول في تصديق المؤذن فضيلة كما ان في اجابته فضيلة بل فضيلة التصديق فوق فضيلة الاجابة ونها قالوا فوات فضيلة
 الاجابة اصلا لا لاجواب لقوله قد قامت الصلوة من حيث القول وليس فيما قلنا تقويتها بل حصلت بالفعل وهو اقامة الصلوة فكان الحق محققا
 ١٢٤ قوله كبر الامام الخ قال النووي في ٢٢٤ من شرعه واختلف العلماء من السنن من بعدهم متى يقوم الناس للصلوة ومتى يكبر الامام فذهب شافعي
 وطائفة انه يستحب ان لا يقوم احد حتى يفرغ المؤذن من الاقامة وفعل القاضى عياض عن مالك وامة العلماء انه يستحب ان يقوموا اذا اخذ
 المؤذن في الاقامة وكان الناس يقومون اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة وبه قال احمد وقال ابو حنيفة وفي الشريعة والكوفيين يقومون
 في الصف اذا قال حي على الصلوة فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام وقال جمهور العلماء من السلف والخلف لا يكبر الامام حتى يفرغ المؤذن
 من الاقامة اه قلت هو رواية عن الامام الى حنيفة ومحمد ايضا وهو ايضا حسن كما في متن الآثار واثارنا رواد ابن المنذر وغيره كما في فتح
 الباري ص ٢٢٥ رواه سعيد بن منصور من طريق ابى اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب قال (واباقي على الصلوة الآتية)
 انتهى الى الصف ووضع الصلوة ولا بدأ بها ١٢٤ عه ليس في الجامع ١٢٤ عه ليس في الجامع ١٢

قال ليس على النساء اذان ولا اقامة قال محمد بن وهيب ناخذ وهو قول ابي حنيفة

ربقية من الصفقة السابقة فالمراد ان القيام لا يشترط الا امام مكره لانه لو كان الامام في مصلاه او ياتي من قدام لا يقوم ويكره له القيام
هذه مسئلة اخرى كيف وقد قال الامام ابو حنيفة واكره لهم القيام والا امام غائب كما سبق من كتاب الصلاة وفي المداخلة من هذا اذا كان
الامام في المسجد كان خارج المسجد لا يقومون بالمحضر يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوموا في الصف حتى تروني خرجت وروى
عن علي انه دخل المسجد فقرأ في الناس قوماً ينتظرونه فقال مالي اراكم سائدين اي اقفين متحيزين ولان القيام لاجل الصلاة ولا يمكن
اداءها بدون الامام فلم يكن القيام مفيداً ثم ان دخل الامام من قدام الصفوف فكلموا رآوه قوماً لا يكادون الصلاة في المسجد قدام مقام الامامة
وان دخل من وراء الصفوف فاصبح انه كما جاز صفافاً ثم ذلك الصف لانه صار مجالاً لو اتخذوا به جاز نصارى في حقهم كما انه اخذ مكانه
وهكذا في الدر المختار والبهنية وغيرهما من كتب الفقه ١٢

له قوله قال الخ في الباب عن اسما بنت ابى بكر مرفوعاً رواه ابو الشيخ في الاذان على ما في ١٢ من كسر الحال ليس على النساء اذان ولا اقامة
احمد وذكره المحدث الكبير في ٢٣١ من نصب الراية عن كامل ابن عدي وكتاب الاذان لابي الشيخ الاصمعي ثم قال وفي المداخلة من هذا اذا كان
الجوزي في التحقيق فقال وحكي اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف مرفوعاً وانما هو
يروى عن الحسن البصري وابراهيم النخعي ورده الشيخ في الامام اه وقال الحافظ في ١٢ من التلخيص رواه ابن عدي وابيه في حديث
اسما مرفوعاً وفي استناده الحكم بن عبد الله الايلي وهو ضعيف جدا اه وقد نقله الذهبي عن كامل ابن عدي في ترجمة الحكم في ٢٣١ من
ميزانه يحيى بن حمزة عن الحكم عن النخعي عن اسما مرفوعة ليس على النساء اذان ولا اقامة ولا جمعة ولا اغتسال جمعة ولا تغسلهن امرأة و
لكن تقوم وسطن اه والحكم كما هو في الميزان واللسان ضعيف جداً بل تركوه ولم اجد فيه قولاً الا انه يصلي وقال الحافظ في التلخيص رواه
البهيقي من حديث ابن عمر مرفوعاً سند صحيح ليس على النساء اذان ولا اقامة وقال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً وروى البهيقي من طريق كحول
عن الزهري عن عروة عن عائشة ثم تصلى بغير اقامة اه الزهري يسمع من عروة فقد روى البخاري في ٢٣١ من صحيحه في باب من انتظر الاذان
من ابي الهيثم عن شبيب عن الزهري قال اخبرني عروة بن الزبير ان عائشة المحدث روى ايضا في ٢٣١ من صحيحه من طريق يونس
عن ابن ثناب قال اخبرني عروة ان عائشة قالت المحدث فلا تقرأ بها في ٢٣١ من صحيحه من طريق يونس
وان قد سمع من سمع هو اكبر منه غير ان اهل الحديث قد اتفقوا على ذلك اه فانه مني على غير التحقيق كما هو ظاهر حفظه اذا فرغ من ذكره في ٢٣١
من المدونة الكبرى ابن وهيب عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ليس على النساء اذان ولا اقامة ابن وهيب وقال الحسن بن مالك
وسعيد بن المسيب وابن شهاب وربيعة والوازي وديلمي بن سعد بن وهيب وقال مالك والليث مثله اه ١٢ له قوله ليس على النساء
الاه وليفية الاذان والاقامة ولا يتأتى بها ما هو مقصود الشرع الا بالكتاب المحذور الشرعي وهو ارتقاء صوت المرأة فانه ممنوعة عنه كما في الزيادة
صوت المرأة عورة فعني الاثران صلت المرأة فليس عليها الا اذان ولا اقامة بل تؤذيها بدون اذان واقامة كما قال ابن عمر وعائشة
وان اذنت واقامت ثم صلت جازد اساسات كما ياتي بعده وفي البحر ٢٣١ والمرأة المنفردة تقيم اه والاقامة اخفض من الاذان ١٢
له قوله وفيه ناخذ الخ وروى قال مالك كما في ٢٣١ من المدونة قال قال مالك ليس على النساء اذان ولا اقامة وان اقامت المرأة فمن اه وقال
الشافعي في ٢٣١ من الام لا تؤذن امرأة ولو اذنت لرجال لم يجز معهم اذاناً وليس على النساء اذان وان جعلن الصلاة وان اذن فاقمن
فلا بأس ولا تجبر المرأة بصوتها تؤذن في نفسها وتسمع صواحبها اذا اذنت وكذلك تقيم اذا اقامت وكذلك ان تركت الاقامة لم اكره من
تركها ما اكره للرجال وان كنت احب ان تقيم اه والوجه ظاهر فان رجع الصوت في الاذان مشروع من الشارع لقوله فانه انذى صوتك
المحدث فانه اعلام للغائبين والمرأة مأمورة بحفظ صوتها فان صوتها عورة كما روى في الحديث وروى عن عبد الله بن مسعود ايضا وذاكره
اذا نهاوه قال الليث ويحيى بن سعيد وهو منقول عن ابن شهاب وابن المسيب وربيعة وابي الزناد وابراهيم والحسن ومروى عن انس وابن
عمر رضي الله عنهم قال في التلخيص ٢٣١ ويكره اذان المرأة بالكتاب المرويات لانها ان رفعت صوتها فقد ارتكبت معصية وان خفضت
قد تركت سنة الجهر ولان اذان النساء لم يكن في السلف فكان من المحدثات وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل محدثة بدعة ولو اذنت
للقوم اجزاهم حتى لا تعاد حصول المقصود وهو الاعلام وروى عن ابي حنيفة انه يستحب الاعادة اه وهو الرابع عندي باعتبار الدليل
قال في الهداية وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد ويقع على وجه السنة اه ومارواه الحاكم في ٢٣١ من المستدرک عن عائشة
انها كانت تؤذن وتقيم النساء وتقوم وسطن اه وسكت عنه وكذا الذهبي في تحفته ولكن فيه ليث بن سليم عن عطاء وهو ضعيف
والحديث ذكره في ٢٣١ من نصب الراية وعزاه الى الحاكم وقال الحافظ في ٢٣١ من الدراية فيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف لكن تابعه
ابن ابي ليلى عن ابن ابي شيبة اه فلو سلم صحة فاجواب عن بان الاصل ما في اثر ابن عمر واثار عائشة بحمل على الجواز مع الاسارة وهو
في كتبنا قد سئل في ٢٣١ من البهنية ليس على النساء اذان واقامة فان صليين جماعة يصليان بغير اذان واقامة وان صليين
بها جازت صلوتهن مع الاسارة كذا في الخلاصة اه والمرأة المنفردة تقيم كما سبق من البحر (وابا في علي الصفحة الايتية)
عنه انه قال جامع ١٢ عه اي يصليان بغير اذان ولا اقامة ١٢ عه فان اذن وامن جاز كما في البهنية ١٢
لعنه اي دالي يوسف ١٢

يسأله عن وقت الصلوة فأقره ان يحضر الصلوات مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بإلا ان يترك

زبينة من الصفرة البقية من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انه سأل يسأله عن مواعيت الصلوات فلم ير عليه شيئا
وامر لا فاقام الغريمين الشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ثم امره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد
انصف النهار ولم ينتصف وهو كان اعلم منهم ثم امره فاقام بالعصر والشمس مبيضا فقلت اني مسلم مرتفعة ثم امره فاقام المغرب
حين وقعت الشمس ثم امره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الغد حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم امره
او كادت ثم امره فاقام حتى كان قريبا من وقت العصر بالاسم ثم امره فاقام حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم امره
المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم امره فاقام حتى كان ثلث الليل الاول ثم اصبح فذاع السائل فقال الوقت فيما بين هذين
ما لي اجمع والحديث في صحيح مسلم ١٢٤٤ ولعل شيئا من ابتداء سنده انك تنقطع من الكتاب وقد وقع فيها عن ابى بكر بن ابي بردة
بن ابى موسى الاشعري عن ابيه عن ابى موسى الاشعري انه وهو غلط والصواب ما كتبه اولاده بنو موسى صحيح مسلم قتيبه ١٢

له قوله لا الخ في جامع المسانيد وعقود الجواهر فأسأله ما لافا والمأخوذ في مسلم عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة
عن ابيه ان رجلا سأل عن وقت الصلوة فقال له صل معنا هذين يعني اليومين الحديث وعن شعبه عن علقمة عن سليمان بن ابيه ان
رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عن مواعيت الصلوة فقال له اشهد معنا الصلوة وعن بدر بن عثمان عن ابى بكر بن ابى موسى
عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل يسأله عن مواعيت الصلوة فلم ير عليه شيئا الخ لم يجبر عن سؤاله
بيان الوقت بالقول بل قال له صل معنا واشهد معنا الصلوة حتى يحصل لك علم ما تسأله عنه فان الفعل البلغ في الايضاح من القول
وقد ذكرته قوم لك وغيرك فبينها صلى الله عليه وسلم بالفعل حيث امر بل لا ارضى الله عنه باقامة الصلوة والحديث رواه ابو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه ايضا ١٢٤٥ قوله ان يحضر الخ الى اليومين كما في صحيح مسلم من صل معنا هذين يعني اليومين
وفي صحيح مسلم من ابن ماجه من حديث بريدة صل معنا هذين يعني اليومين انه قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومين عشر صلوات يعلم
اوقات جميع الصلوة الخمسة اولها وآخرها واوسطها وتجبها ومكرهها ولذا قال صلى الله عليه وسلم بعد اداء الصلوات العشر
السائل عن وقت الصلوة ما بين هذين الوقتين لكل صلوة وقتها وذكر معنى ذلك على القاري في صحيح مسلم من المرات ١٢ قوله ان
يكمل الخ من التكميل وهو الانسراع والمبادرة الى الصلوة في اول الوقت من البكور والباكورة اي امره ان يقيم الصلوات كلها في اوان
اوقاتها وتفصيله على ما في مسلم والى داود وغيرهما من حديث ابى موسى الاشعري قال فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف
بعضهم بعضا ثم امره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انصف النهار ولم ينتصف وهو كان اعلم منهم ثم امره فاقام
بالعصر والشمس مرتفعة ثم امره فاقام المغرب حين وقعت الشمس ثم امره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الغد حتى
انصرف منها والقائل يقول قد طلعت الشمس او كادت ثم امره فاقام حتى كان قريبا من وقت العصر بالاسم ثم امره فاقام حتى
انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم امره فاقام حتى كان ثلث الليل الاول ثم اصبح فذاع السائل فقال الوقت فيما بين هذين
قد دعا السائل فقال الوقت بين هذين اه من لفظه مسلم اعلم ان وقت الفجر من طلوع الفجر الصادق لم تطلع الشمس كما رواه مسلم في
صحيحه عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة فقال وقت صلوة الفجر
من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس الحديث وكذا في حديث السائل المجهول عن ابى سعيد الاصفهاني عن الشافعية اذا اسفر الفجر خرج وقت الاداء
خرج الوقت وصارت الصلوة تقفاد وهو قول الجمهور من العلماء وقال ابو سعيد الاصفهاني من الشافعية اذا اسفر الفجر خرج وقت الاداء
وصارت الصلوة كما نقله عنه النووي في شرحه والاحاديث الصحيحة المروية في الباب حجة عليه وفي حديث امامة جبريل عن ابن عباس رواه
ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد كما في فتح القدير ٢٤٩ ثم صلى الفجر
حين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم اه قال في البحر ٢٤٩ بزق اي بزغ وهو اول طلوعه وتب بالصادق احتراز عن الكاذب
فان من الليل وهو المنطوق الذي يبذره كذب الذئب في بطنه الظلام والاول المستطير وهو الذي يتشترضه في الافق وفي اطراف السماء
وفي الصراح الوباح اخره قبل طلوع الشمس وفي الجنبى واختلف المشايخ في ان البصرة لاول طلوعه او لاستخارته او لا فتشاهد اه
والظاهر الاخير لتعريفهم الصادق به قال في النهاية الصادق هو البياض المنتشر في الافق انتهى لكن قال في صحيحه ٢٤٩ من منتهى الحقائق
قال في النهاية ان بل هو الاول ويدل عليه ما في حديث جبريل الذي هو اصل الباب ثم صلى في الفجر يعني في اليوم الاول حين بزق الفجر
وحرم الطعام على الصائم اه وياتي بالقي بعده ١٢

ع كذا في الصحيح بالمفسر كذا في مسلم وغيره ١٢ عه احوال السائل عن اوقات ١٢ عه من الحضور ١٢ عه اي في
اليومين يعني ان لو قتها اولاد آخرها وبينها وقت مستحب وهو في حديث ابى هريرة وغيره كما في التخرج ١٢ عه معنى في
باب الاذان ١٢ عه وفي الصحيح بدون كلمة ان ولا بد منها ١٢

فأخرا صلوات كلها ثم قال ابن السائل

له قوله فأخرا لا من الاوقات التي صلى فيها من تفصيل التاخير في حديث بريدة والى موسى الاشعري رواها مسلم وغيره من انه الحديث في كسبه
والاخير رواه محمد بن ابي اسحق كما سبق ووقع ليها الغلط في السند من الناس كما عرفت والاختلاف في بعض الاوقات قد ذكرته من قبل فذكرت
في ان اول وقت المغرب من تغرب الشمس بلا خلاف فيه لما رواه الجماعة الا ان السائل من سلة بن الاكوع ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يصل المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب وكذا في حديث جبريل وحديث السائل من رواية بريدة والى موسى ومحمد بن
عمر بن العاص وغيرهم من الصحابة قال ابن رشد في صلب من مقدماته وادل وقت المغرب اذا غربت الشمس وقت واحد لا يجوز ان يؤخر عنه
الا بقدر رمش الجفون من السائلين للسائلين وفي المطر قبل لا يجوز تأخير المغرب عن غروب الشمس لشي من هذه الاعداد وجميع بين الصلوات
عند الغروب وتبين ان لها وقتين في الاختيار وان آخر وقتها انما هو غيب الشفق فما زان تؤخر الصلوة المغرب الى غيب الشفق من غير ضرر
بوجودها قول مالك في مؤخر الا ان اول الوقت افضل فعل الاجماع في المغرب على ان المبادرة بها عند الغروب افضل اه وهو متمد عندنا كما
في سائر الصلوات ولا ادلوا اخر كما لسائر ما الى غيب الشفق كما هو منطوق الروايات المذكورة في رواية عبد الله بن عمرو الى ان
يسقط الشفق وفي رواية مالم يغيب الشفق وفي رواية مالم يسقط الشفق كما في مسلم وغيره واختلفوا فيه وقد علمت بذهب المالكية وقال النووي
في ٢٢٢ من شرح مسلم هذا الحديث وما بعده من الاحاديث مما روي في ان وقت المغرب ينزل الى غروب الشفق وهذا احد القولين في مذاهبنا
وهو ضعيف عند جمهور الفقهاء من قبلنا وقال الشيخ انه ليس لها الا وقت واحد وهو غروب الشمس بقدر ما يتطهر ويستتر عورته ويؤذن ويقيم
فان آخر الدخول في الصلوة عن هذا الوقت انما وصارت قضاء وذهب المحققون من اصحابنا الى ترجيح القول بما ذكرنا من ان وقت المغرب
واحد لا يجوز ابتداءها في كل وقت من ذلك ولا ياتى بتأخيرها عن اول الوقت وهذا هو الصحيح او العصب الذي لا يجوز فيه والجواب عن حديث جبريل
من ثلاثة اوجه احدها انه يقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز الثاني انه مقدم في اول الامر يمكن هذه الاحاديث باستناد
وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في اواخر الامر بالمدينة فوجب امتدادها واثبات ان هذه الاحاديث اصح اسنادا من حديث جبريل فوجب
تقديمها وفي ٢٢٤ من البدائع والما لم يؤخره جبريل عن اول الغروب لان التاخير عن اول الغروب مكره ولا يقدرون ان يجعلوا المباح من
الادوات التي انزلها في آخر العصر الى الغروب مع بقا الوقت اليه وكذا لم يؤخر العشاء بعد ثلث الليل وان كان بعده وقت العشاء بالاجماع
وهو آخر وقت المغرب عند غروب الشفق الاحرار لا يبين على الاختلاف الذي ياتي بعده فانتظره ١٢ له قوله الصلوات الخمس الغد والنظر
والعصر والمغرب والعشاء واول وقت العشاء بعد غيبوبة الشفق الاحرار والايض وهذا الاختلاف فيه بين المتقدمين قال الشوكاني في ٢٢٥ من
اللبيل وابتداء وقت العشاء وغيب الشفق اجماعا عالم تقدم في حديث جبريل وحديث التعليل وغير ذلك واما آخره فسياتي في الخلاف فيه اه وعنده
على ما في ١٢٤ الى حين يطلع فجر الصادق اه قال النخعي الطحاوي في ٢٢٦ من شرح معاني الآثار نقبت بتجميع هذه الآثار ان اول وقت
العشاء الاخرة من حين يغيب الشفق الى ان يمضي الليل كله ولكنه على اوقات ثلاثة فاما من حين يدخل وقتها الى ان يمضي ثلث الليل
فانفضل وقت نحلت فيه واما من بعد ذلك الى ان يمضي نصف الليل فمفضل دون ذلك واما بعد نصف الليل فمفضل دون
كل ما قبله ثم قال في آخر الباب نقبت بذلك ان وقتها الى طلوع الفجر ويمكن بعضها افضل من بعض وهو قول الى حنفية والى يوسف ومحمد بن مسلم
تعالى اه عن ابن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان الشفق على امتي لاهتمهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه رواه
احمد بن ابي حنبل والترمذي وصححه وعن ابي سعيد الخدري قال انتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بصلوة العشاء حتى ذهب ثلث الليل
قال فما فعل بنا ثم قال خذوا مقامكم فان الناس قد اخذوا مضاجعهم وانكم لم تزلوا في صلوة منذ انتظروا ما دلولا ضعف الضعيف
وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لاخرت هذه الصلوة الى شطر الليل رواه الترمذي وابن خزيمة واسناده صحيح قاله النيسابوري في ٢٢٧
من سنن تبيين وفي حديث جابر الطويل الذي رواه الطبراني في الاوسط باسناد حسن كما في جميع الروايات فمنها ثم تفسيرا ثم خرج الباق
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما احسن الناس ينتظر هذه الصلوة غيركم فانكم في صلوة ما انتظروا ما دلولا ان الشفق على امتي لا امرت
بتأخير هذه الصلوة الى نصف الليل او ترب من نصف الليل الحديث وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذي رواه مسلم ٢٢٨ وغيره
كما سبق في وقت العشاء الى نصف الليل الاوسط وعن عائشة قالت اتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل
حتى اهل المسجد ثم خرج فعلى فقال انه لو قهرتاه مسلم في ٢٢٩ من صحيحه وعن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء
الى الليل شئت ولا تغفلها رواه الطحاوي قال في آثار السنن مسلم رجاله ثقات وعن عبيد بن جريح انه قال لابي بريدة ما افراط صلوة
العشاء قال طلوع الفجر رواه الطحاوي قال في آثار السنن واسناده صحيح قال النيسابوري في ٢٢٩ من صحيحه قال في وقت العشاء يبقى بعض نصف
الليل الى طلوع الفجر ولا يخرج بوجه فاجمع بين الاحاديث كلها ثبت ان وقت العشاء من حين دخول نصف الليل افضل وبعضه اول
من بعض واما بعد نصف الليل فلا يخلو من الكراهية اه قال الحديث الكبير في ٢٣٠ من نصب الراية (رواها في على الصغرة الآتية)
عن ابن هبنا فذكر بلان ما في كتاب الرواين في شيعة من مرة اشين واما (١٢٠) من في وقت العشاء بعد ذكر حديث ابن عباس في امانه جبريل وحديث اسحاق
وحديث جابر رواه ابراهيم قال وذكر ان ابا حنيفة قال في وقت العشاء الى نصف الليل فخلل بن في شيعة لم يبلغ الاحاديث المذكورة التي تدل على ان آخر وقت العشاء
الطلوع الفجر الصادق وصلها صلى الله عليه وسلم الى نصف الليل الى ما ذهب اليه الليل فانه خاف في تحريمها بالتمسك بهذه الاحاديث الصريحة والزم الامام ابا حنيفة في قوله
نصف الليل وهو وقت الاختيار او بغيره الاحاديث ولكن مخالفة الامام لا تجوز الا بالاثبات القنينة والقارها في ثلث العوام عدا واحد الا ان لم يفرق في ذلك على اصحابه
رضي الله عنهم والنايون ومن تبعهم قالوا به كما عرفت وهو يعلم ذلك ثم ذكر ابا حنيفة بسبب هذه مخالفة الحديث فانه سأل عما ذكره في حق الامام من كان انتم ١٢
مس في ١٢ من كلبين ١٢ مس الى بعد اداء الصلوة في اليومين كما في حديث ابي موسى وبريدة ١٢

عن وقت الصلوة ما بين هذين وقت

(بقية من الصفحة السابقة) والحق في سنة ١٩ من فتح القدير ولا فرق في الغالب الا لیسیر وکلم الطحاوی فی شرح الآثار منها کما ما حسننا فخصه
انه قال یظهر من مجموع الاحادیث ان آخر وقت العشاء یصلح الفجر ذلک ان ابن عباس وابا موسی والحمد لله رب العالمین صلی الله علیه وسلم
علیه وسلم اخرها الى ثلث اللیل وروی ابو هريرة وانس انه اخرها حتى ان نصف اللیل وروی ابن عمر انه اخرها حتى ذهب ثلث اللیل وروی
عائشة انه اخرها حتى ذهب عامة اللیل وکل ذلک من هذه الروایات ان الصبح قال ثبتت بهذا ان اللیل کله وقت لها وکل علی اوقات
ثلثة ثمانین حین یدر علی ان یصلح ثلث اللیل فافضل وقت صلیت فیه وانا بعد ذلک ان ان یم نصف اللیل ففی افضل وذلک
واما بعد نصف اللیل فعدنه ثم ساق باسناده من نافع بن جبر قال کتب عمر الی ابی موسی وصل العشاء الی اللیل شئت ولا تغفلها وکلم
قصة القریس عن ابی قتادة ان النبی صلی الله علیه وسلم قال لیس فی النجوم لفجر یطأنا النفر یطأنا یؤخر صلوة حتی یدر وقت الاخری فذل علی
بقا الاولی ان ان یدر وقت الاخری وهو طلوع الفجر الثاني اهدا خلف العلماء فی ذلک بحسب اختلاف الروایات فقال ابن رشد فی ماء
من مقدامة اول وقت العشاء المستحب مغیب الشفق وهو اخر وقتها المستحب ثلث اللیل الاول وقیل نصفه وآخر
وقت المغرب والعشاء للضرورة الی طلوع الفجر وشارك العشاء والمغرب فی وقتها المستحب لهما من اول الغروب للضرورة وقد قيل
ان المغرب یختص من اول الغروب بمقدار ثلاث رکعات لا تشاء کما فیہ العشاء اهد وقال الشافعی فی الامم مسلمة وآخر وقتها الی ان
یمضی ثلث اللیل فاذا مضی ثلث اللیل الاول فلا ربا الا فاته لانه اخر وقتها ولم یات عن النبی صلی الله علیه وسلم لیس فیها
لا تغترب الا بعد ذلک الوقت اهد وکذا فی حقیر لان فی مذهب الاحادیث المارة حجة علی ما فی المقدمات وکتاب الامم کما لا یغنی قال فی البدایع
ص ١٢٢ وقت رسول الله صلی الله علیه وسلم عدم دخول وقت الصلوة الی غایة خروج وقت صلوة اخری فلم یثبت الدخول عند الخروج
لم یوقت ولان الوقت من توابع العشاء وروی فی وقتها وافضل وقتها السحر اول ان السحر آخر وقت العشاء ولان السحر فی عصر الصلوة
لا فی زیادة الوقت واما جبریل کان تعلیها لا یخلو وقت المستحب یقول ان ذلک ثلث اللیل اهد وما فی الاحادیث من التحذیر لظاهر من
الثلث او النصف لیس بتحدید حقیقی لا ینتبه انما هو رعاية وشفقة بهم کما لا یستحق علیهم کما انفسه صلی الله علیه وسلم بقوله لولان الشیء علی حق
لا حرج العشاء الی ثلث اللیل ولا مررت ان یؤخر الی ثلث اللیل اولی نصف اللیل وتحدید للوقت المستحب والا فاجب الصلوة الیه
صلی الله علیه وسلم با بعد نصفه واذ لم یصلح ارادة التحذیر للاحقی لا ینتبه وقت العشاء یجوز استمراره وقتها ولم یدخل وقت الصلوة الاخری
وی منها صلوة الفجر کما هو ظاهر علی ذوی البصائر وحدث عائشة وفضل بن واثر عمر والی هريرة یقطعان عرق الاشتباه والالتباس فما
رجح الشوکانی فی الرد البیضاء وتبع شارحه المقلد الجاهد فی الروضة النورية ص ١٢٢ من ان آخره نصف اللیل اهد مرجع قطعان خلاف
للاحادیث المأثورة ورجح الشوکانی فی ص ١٢٣ من النیل ایضا فلیک با معان النظر فی الدلائل ولا تغفل احد فی میدان تحقیق
والستدقیق ان کنت من ١٢

لعل قوله عن وقت الفجر کذا فی النجیح ص ١٢٢ کما سبق فی العقود والجامع عن الوقت بدون لفظ الصلوة فی النجیح هین الوقتین وفی الجامع وقت الصلوة
باین هین الوقتین وفی العقود الوقت باین هین الوقتین اهد فی النجیح این السائل عن وقت الصلوات باین هین الوقتین وقت اهد قال الزرقانی
فی ملاحظ شرح الموطأ یعنی هین واما بینها وقت وهذا من مفهوم الخطاب کقولنا فی من یصل مثقال ذرة خیر ایه فمن مفهوم من یصل مثقال
قطار خیر ایه وشبه فی القرآن کثیر وفی رواية زید (ابن حارثة) الصلوة باین هین الصلواتین وفی حدیث ابن عمر الوقتین هین هین
والیوم اهد قال النودی ص ٢٢٢ هذا خطاب للسائل وقرینه وتقديره وقت صلواتکم فی الطرفين اللذین صلیت فیهما فیهما یبینهما وشرک الزمان
محصول علیها بالفعل ویكون المراد باین الاحرام بالاولی والسلام من الثانية اهد وقال القاری فی ص ٢٩٩ من المراجعة ای هذا الوقتین
الذی لا اثر فی تعبیلا ولا تقریظ فیه تاخیر اقاله ابن الملک او بعین ما فعلت اول الوقت وآخره والصلوة جائزة فی جمیع اوله واسمها راتو
والمراد باخراة آخر الوقت فی الاختیار لا الجواز ان یجوز صلوة الظهر بعد الاراد التام مالم یدر وقت العصر ویجوز العصر بعد ذلک الظاهر الذی
هو فوق مالم یقرب الشمس وصلوة المغرب مالم یغیب الشفق فی قول ویجوز صلوة العشاء مالم یطلع الفجر وصلوة الفجر بعد الاسفار مالم یطلع
الشمس قال الطیسی وفی المغرب نظرا وصالها فی آخر وقت الجواز اهد وقال شیخی فی ص ١٢٢ من بذل الجمهور ای قال رسول الله صلی الله علیه
وسلم الوقت المستحب للصلوات فیما بین هین ای الوقتین فی البیوم اهد وقال شیخ الحدیث فی شرح حدیث جبریل ان قول ان المراد بالوقت
بین الوقتین الوقت المستحب ولا یرد علینا وقت العصر فان الظاهر من الحدیث ان صلی الله علیه وسلم صلی العصر بعد التلین قبل التلین اثلاث
وهو المستحب عندنا فلا ضیر اهد وقد عرفت ان وقت العصر الی غروب الشمس ووقت الفجر الی طلوعها ووقت العشاء الی طلوع الفجر الصادق
راطلاع لمن یطالع الکتاب ان صاحب بدیة المهدی قال فی ص ١٢٢ من کتابه قال الحافظ فی نصب الرایة الی آخره وهو یطوір فان نصب
الرایة من تألیف الامم الحدیث البکر جمال الدین الزیلعی المحقق لا الحافظ بن جبریل ثم تنقیص الحافظ الدرایة فی احادیث الهدیة وروی جعفر
مفصدة من نصب الرایة للزیلعی کما صرح به ابن حجر فی دیباجة الدرایة ولس هذا اول قارورة کسرت فی میدان التألیف بل التنبی لاهل ذلک
علی بعض انباء العصر ایضا وعلی الامر فی رسالته العطر العنبری فانه نسب الدرایة الی الزیلعی وتدرروت علیه فی رسالته الشیم الحدیث
وضربة العنبر ولفظ المشتري ای سرقتها سراق التألیفات کتب طبعها وحقق انتم فی حدیث اذ اخرج الامم وادبائی علی الصلوة (الایة)
عنه حیدر وخرجه وقت ١٢ عنه فی حدیث زید بن حارثة عن ابی یعلی والطبرانی الصلوة باین هین الصلواتین وفی حدیث ابن عمر
عن الطبرانی الوقت فیما بین اس والیوم اهد مجمع الزوائد وکنز العمال ١٢

قال محمد وبه نأخذ والمغرب

در بقیة من الصفة البقرة (فلاصلوة ولاکلام کلها مطبوعة الا بقدر المشتري المسروقة اما زمانه من الزل والخطا والغلل ١٢)

له قوله وبه نأخذ الخ ای بانی حدیث السائل من ان لادقات الصلوة ادا وادخرها مستحب ومنها صلاح ومنها مکروه وبه قال الجمهور خلافا
لبعض فی التخیل والتأخیر والاستحاب وعدمه للبعض فی کون وقت المغرب وقتا واحدا له مقدار یسیر لا یمتد كما قال غیره كما سبق و بیان
الابتداء والانتفاء فی حدیث جبریل والسائل و حدیث ابی هريرة و حدیث عبد الله وعمر بن العاص وغيرهم رضی الله تعالی عنهم اجمعین ١٢
له قوله والمغرب الخ عندنا یمتد وقت المغرب الی غروب الشفق خلافا لما فی کتاب الام لا امام الشافعی و التخیل فیها عندنا مستحب قال فی
١٣ من البدایع والمستحب فیها التخیل فی الشتاء والصیف جمعا وتأخیرا الی اشتباک النجوم مکروه لما روی عن ابی بصیر علیه السلام انه قال
لا تزال الی متى یخیر یا غلبوا المغرب وادخروا العشاء ولان التخیل سبب لتکثیر الجماعات والتأخیر سبب لتقلیلها لان الناس یشغلون بالتغشی والاستسار
فکان التخیل افضل وكذا هو من باب المسارعة الی الخیر فکان ادلی اھ قلت روی ابو داود وسکنت عنه من مرثد بن عبد الله قال قدم علینا
ابو ایوب غازیاً وعقبت بن عامر یومئذ علی مصرنا فخر المغرب فقام الیه ابو ایوب فقال ما هذه الصلوة یا عقببة فقال شغلنا قال ما سمعت
رسول الله صلی الله علیه وسلم یقول لا تزال الی متى یخیر او قال علی الغطرة لم یؤخرها المغرب الی ان تشتبک النجوم اھ واخرجه الحاکم
فی ١٩١ من مستدرکة وقال هذا حدیث صحیح علی شرط مسلم ولم یخرجاه اھ واذکره الذہبی فی محقره بغزله علی شرط مسلم اھ قال الحاکم وله شاهد
صحیح الاسناد اھ قلت لیس فی حدیث ابن اسحق قال الشوکانی فی ص ٢٢٢ من النیل الحدیث اخرجہ الیضا الحاکم فی المستدرک و فی اسناده محمد بن
ولکنه صرح بالتحدیث اھ وقد عرفت ان ابن اسحق لیس فی الشاهد الذي اخرجہ الحاکم و اخرج الطبرانی فی البکیر و رجاله ثقات علی ما فی ص ٢٢٢ من مجمع
الزوائد عن العسائی قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لا تزال الی متى فی مسکة من وبنها لم یقطر والمغرب اشتباک النجوم معناه ما یسیر
والم یؤخرها لغیر معناه ان الشرائع اھ والمراد بتأخیر لغیر تقریبها الی طلوع الشمس حتی یشتبک النجوم علی المصلى ان یؤخر وقت فی وقتها و فی
طلوع الشمس والا فلا سفار بالغیر مستحب كما یتأمل و فی ابی یوب قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم صلوا المغرب لفظ الصلوات و یأدروا
طلوع النجم رواه احمد و لفظ الطبرانی صلوا صلوة المغرب مع سقوط الشمس قال فی مجمع الزوائد ص ٢٢٢ و رجال الطبرانی موثقون اھ و فی ص ٢٢٢
من آثارنا سنن عن عقببة بن عامر ان ابی بصیر علیه وسلم قال لا تزال الی متى یخیر او علی الغطرة لم یؤخرها المغرب حتی تشتبک النجوم رواه احمد
و ابو داود و اسناده اھ و فی انساب من العباس بن عبد المطلب رواه ابن ماجه والحاکم وابن خزيمة فی صحیحہ بلفظ لا تزال الی متى علی الغطرة
لم یؤخرها المغرب حتی تشتبک النجوم و اخرجہ ابو یزید عن حدیث ابراهیم ابن موسی عن عباد بن العوام و قال النبیذی و حدیث العباس قد
روی عنه موقوفاً و اخرج قال الشوکانی فی ص ٢٢٢ من النیل و فی الدر المختار و اخرج المغرب الی اشتباک النجوم ای کثر تهاکرة قال فی ص ٢٢٢ من
رد المحتار و هو الاصح و فی رواية لا یحکمه لم یغیب الشفق بحراى الشفق الاحمر لانه وقت مختلف فیه فیقع فی الشک و فی الحلیة بعد کلامه و الظاهر ان السنة
فعل المغرب لوراد بعده صلاح الی اشتباک النجوم فیکره بلا غدر اھ قلت یکره تحریماً و الظاهر ان اراد بالمباح ما لا یمنع فلا یشائی کراهته اقترینه اھ وقال
تحت قول رد المحتار وتأخیرہ قدر کفی عن یکره منزیه اھ فاناد المراد بالتخیل ان لا یفصل بین الاذان والاقامة بغیر حلقة او سکتة علی الخلاف
وان ما فی القنیة من استثناء التأخیر التخیل محمول علی ما دون الکیفتین وان الزائد علی التخیل الی اشتباک النجوم مکروه منزیه و ابدعه و تحریماً
الابعد كما مر قال فی شرح المینة والذي انقضت الاخبار کراهته التأخیر الی ظهور النجوم وما قبله سکوت عنه فهو علی الاباحة وان کان التخیل هو
المستحب اھ ونحوه ما قدمناه عن الحلیة و ما فی المنہ من ان ما فی الحلیة منی علی خلاف الاصح ای المذکور فی المتبعی بقوله یکره تأخیر المغرب فی
روایة و فی اخرى ما لم یغیب الشفق و الاصح الاول الا لغدر اھ فیه نظر لان الظاهر ان المراد بالاصح التأخیر الی ظهور النجوم والی غیره الشفق فلا
یشائی انه الی ما قبل ذلك مکروه منزیه لئلا یشتبک النجوم تأمل اھ ولا یکره التأخیر من عذر سفر و مرض و حضور مأدعة و غیره كما فی رد المحتار
عن امداد الفتاح و یدخل فی کل عذر معتد به عند الشرع والدلیل علیہ وانعاز الاحزاب فی تعارض الصلوات بعد غروب الشمس رواها الشیخان
و غیرهما علی غیره ١٢ له قوله والمغرب الخ قال الحافظ الطحاوی فی ص ٢٢٢ من کتابہ و اختلف الناس فی خروج وقت المغرب
فقال قوم اذا غابت الشمس و هو المحرمة خرج وقتها و من قال قال ذلك ابو یوسف و محمد و قال آخرون اذا غاب الشفق و هو البیاض الذي
بعد المحرمة خرج وقتها و من قال قال ذلك ابو حنیفة و کان النظر عندنا فی ذلك انهم قد اجمروا ان المحرمة التي قبل البیاض من وقتها وانما
اختلفوا فی البیاض الذي بعده فقال بعضهم حکم المحرمة وقال بعضهم حکم خلاف حکم المحرمة فنظرنا فی ذلك فقررنا ان النجوم یمکن قبل المحرمة
یتلو بایض النجوم کما نزلت المحرمة و البیاض فی ذلك و تنال الصلوة واحدة و یؤخرها اذا خرج وقتها فنظرنا علی ذلك ان یكون البیاض
و المحرمة فی المغرب ایضا و تنال الصلوة واحدة و حکمها حکم واحد اذا خرج وقتها فنظرنا فی ذلك فقررنا ان النجوم یمکن قبل المحرمة
علی ما قال بعضهم ان بعد غروب المحرمة و وقت المغرب الی ان یغیب البیاض اھ فی کتاب الحج ص ٢٢٢ قال محمد بن الحسن و الشفق عندنا المحرمة
التي یمکن فی المغرب نأخذ من تلك المحرمة فقد غاب الشفق وكذا قال اهل المدينة و مالک شق قولنا ان الشفق هو المحرمة قال محمد بن الحسن
اخرجنا ثور بن یزید الشامي عن یحیی قال کان عبادة بن الصامت و شداد بن اوس یصلیان اشاراً اذا غابت المحرمة و یرایانها الشفق و کان
ابو حنیفة رضی الله عنه یقول الشفق البیاض و کان ابو حنیفة یقول لا یغیب المغرب حتی یغیب الشفق (ای الابیض) و یکره ان یمکره
تأخیرها اذا غابت الشمس و یقول و تنال حتی یغیب الشفق (ای الابیض) كما یقتضیه السیاق (و البانی علی الصفة الآتية)
عنه فی الحج اذا غاب الشفق و الصواب عندی اذا غابت الشمس كما فی کتاب الآثار فان تأخیر المغرب بعد غروب الشمس
من غیر عذر مکروه كما لا یغنی ١٣

[illegible]

(بقية من الصلوة السابقة) اولى الصلاة قبل ظهور الفجر لا يصلح صلوة الفجر في وقتها الا بالاسفار فانما هو التبريد بما اذا غير من النفس عند اول
 الصلاة وايضا فنقول انهم لا يجوز قصص حصول الاجابة بالنفس بل كان الاجابة هو خروج الفجر بغيره ولم يكن في وقت النفس ابراهيم حين اوقت
 قال في الامم ونفس الامم احمد الاسفار في الحديث بيان انهم لا يصلحون الا في وقتها من طلوعه قال وفيه ما يرد بعض الفاظ الحديث او
 يعبره امة وردى في سنة الفجر ناطق بن جرشنا اسمعيل ثنا جدير بن اسحق بن جلال بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 اجمع امر من اشق الفجر ان تمام الصلوة فصل فلما كان من الفجر اسفرها من فاقمت الصلوة فصل ثم قال ابن السائل ما بين حين وقت انهم
 بين ان المراد بالاسفار التبريد فتدروني بعض الفاظ الحديث ما يدعي تاويلهم منها عذابا من حان في صبيحة فكلما اجتمع بالصبح جبر اعظم لاه وعظم
 انشائي بسند صحيح قال ما اسفرتم بالفجر فانه اعظم للاجر وعظم البطرك في فكلما اسفرتم بالفجر فانه اعظم للاجر وعظم البطرك في فكلما اسفرتم بالفجر فانه اعظم للاجر وعظم البطرك في
 واسكن بن ربيعة والبراد والطيالسي في مسانيدهم والطبراني في معجمه قال الطيالسي ثنا اسمعيل بن ابراهيم المدني قال ابا تون حدثنا ابو نعيم
 الفضل بن دكين ثنا اسمعيل بن ابراهيم المدني ثنا هريرة بن عبد الرحمن بن رافع بن خديجة سمعت ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 صلى الله عليه وسلم بطلان يابلل نور بصلوة الصبح حتى يصير انقوم مواضع منهم من الاسفار رواه ابن ابي ماسم في طلة فقال ثنا ابى تاهر بن
 معروف وغيره عن ابي اسمعيل المؤدب ابراهيم بن سليمان بن هريرة قال درود ابو نعيم عن ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن هريرة بن جابر رواه ابن
 ابى شيبة عن ابى نعيم قال ابى تدمر سمعنا من ابى نعيم كتاب ابراهيم بن اسمعيل كلفه فلم يكن لهذا الحديث فيه ذكر وقد حدثنا غيره واحد عن ابى اسمعيل
 المؤدب لم يكن رأيت لابن ابى شيبة متابع اخرنا محمد بن يحيى او غيره فقلل الخطا من ابى نعيم وكان راوا اسمعيل المؤدب فقلل في سببه اه قلت
 قد رواه البراد والطيالسي في مسنده وكذلك اسحق بن ربيعة والطبراني في معجمه عن ابراهيم بن اسمعيل كذا رواه ابو نعيم وقد قد حدثنا والاشهر علم وانهم
 ابن عدى في الكافي عن ابى اسمعيل المؤدب واسند عن ابن معين انه قال ابو اسمعيل المؤدب ضعيف قال ابن عدى ولم اجد في تضعيفه غير هذا ولم
 احديث غريب حسان تدل على انه من اهل الصدوق وهو من كلب حديثه اه قلت راجع مسنده في كتابه عن ابن ابي حاتم في نصب
 الرتبة وقعت الاغلاط كثيرة وقد اصلحت منها من الخط ولله الفاظ اخرى فراجع قال الحديث الكبير حديث آخر يطل تاويلهم رواه الامم ابو محمد
 بن القاسم بن ثابت السمرقاني في كتاب غريب الحديث حديث هرثمة بن موسى بن يارون ثنا محمد بن عبد الله بن شاذان المعتمر سمعت بيانا باسحق قال سمعت
 انسا يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين يديه فيسبح البصره قال فقال يسبح البصره انما راى اشق من بعد تعني به اسفار
 الصبح امة وكذا في مسنده من عدة القاري وعندي انه ما خوذ من نصب الرتبة وكذا في مسنده من فتح القدير ومعه من التلخيص ابن النعمان
 ومنها عن محمود بن لبيد عن رجال من قوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اسفرتم بالفجر فانه اعظم للاجر رواه النسا في مسنده من
 مسنده قال النعمان في مسنده قال الحافظ الزيلعي (مسند صحيح ولا يفرج جهاتهم لان الصحابة كلهم عدول امة درواه احمد بن مسنده عن محمود
 بن لبيد عن ابى بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 القاري واخره الامم محمد بن ابي كاسم بن بيان قال قلت لانس حدثني لوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة قال كان صلى
 الله عليه وسلم يمشي في العصر بين صلاتي الاولى والعصر يمشي المغرب عند غروب الشمس ويمشي العشاء عند غروب الشفق ويمشي العشاء
 عند طلوع الفجر بين الصبح والبصر كل ما بين ذلك وقت او قال صلوة رواه ابو بصير كذا ما هنا من غير زيادة قال العيني في مسنده ابن مجمع الزيلعي
 اسنادا حسن ومنها عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفروا بصلوة الفجر فانه اعظم للاجر رواه النسا في مسنده من
 في مسنده من الزيلعي ومعه ١٣٥ من مجمع الزوائد ومعه ٢٥٥ من العدة ومنها عن قتادة بن النعمان رواه الطبراني في معجمه والبراد في مسنده في ابى بصير
 وعدة القاري ومنها عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفروا بصلوة الصبح فانه اعظم للاجر رواه الطبراني في الكبير كذا في مسنده
 من الجمع ومعه ١٣٥ من الزيلعي ومعه ٢٥٥ من العدة ومنها عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال استنى على الفطرة ما لم ينطق
 بصلوة الفجر رواه البراد والطبراني في الكبير كذا في مسنده من الجمع درواه ابن حبان في كتاب الشفاء وكذا في مسنده من الزيلعي ومعه ٢٥٥ من العدة
 ومنها عن بلال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر رواه البراد والطبراني في الكبير كذا في مسنده من الجمع ومعه ١٣٥
 من الزيلعي ومعه ٢٥٥ من العدة ومنها عن ابن جبير عن جدير بن حمار كذا من المباحيات قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر رواه الطبراني في الكبير كذا في مسنده من الجمع ومعه ١٣٥ من الزيلعي ومعه ٢٥٥ من العدة ومنها عن عمار بن
 قتادة عن ابيه عن جدير بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر رواه البراد والطبراني في معجمه الزوائد ومعه ١٣٥
 رجاله ثقات اه ومنها عن ابن عباس راي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال استنى على الفطرة ما لم ينطق بالفجر اخره الطبراني
 كذا في مسنده ٢٥٥ من العدة ومنها عن ابى الدرداء عن ابى بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 كذا في مسنده ٢٥٥ من العدة ومنها عن جدير بن حمار عن جدير بن حمار عن جدير بن حمار عن جدير بن حمار عن جدير بن حمار عن جدير بن حمار عن جدير بن حمار
 ان تكلوا اجمعكم رواه الطحاوي في مسنده ١٣٥ قال النعمان في مسنده ١٣٥ اسنادا حسن ومنها عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله بن مسعود يسفر
 بالفجر رواه الطبراني في الكبير رواه له موثقون كذا في مسنده ١٣٥ من الجمع درواه الطحاوي ايضا ص ١٣٥ عن عبد الرحمن بن يزيد بلفظ قال كان صلى الله
 ابن مسعود كان يسفر بصلوة الصبح اه قال النعمان في مسنده ١٣٥ قلت قال الحافظ في الدرر والخرجه الطحاوي باسناد صحيح عن ابن مسعود
 من قبله احمد في مسنده ١٣٥ من الجمع ثقات وكيع عن سفيان عن ابى اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان ابن
 مسعود يسفر بالفجر ويسند صحيح درواه ايضا عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري بسنده ونقطه كان عبد الله يسفر بصلوة العشاء اه
 قال النعمان في مسنده ١٣٥ من الجمع ثقات وكيع عن سفيان عن ابى اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان ابن
 ثابت بالاحاديث والآثار وما تروى به بالظهر والحقين والتبين من معنى الاسفار باطل يروى الاحاديث المارة (واباقي على الصفة الآتية)

أنا نكره تأخيرها إذا غابت الشمس

وبقية من الصفحة السابقة وقد نزل الطحاوي والريفي والبيهقي وابن القيم على القاري في المرات فلا تلتفت إلى ما في كتاب من حرم المعبود ونظما
من السيوطي والخطابي وقد رده أيضا الشوكاني في ١٩٤ من النسخ ومنها من علي بن ربيعة قال سمعت عليا يقول يا تميم اسفروا فردا والجمادى
١٩٤ بكرا فقله النعماني في آثار السنن وقال رواه الطحاوي وعبد الرزاق والبخاري في مسندهما وصححه حديثنا أبو بكر قال ثنا مؤرخ
قال ثنا سفيان عن سعيد بن عبد الطائي عن علي بن ربيعة به طحاوي واخرجه الامام محمد في الصحيح كما سبق وفي ١٩٤ من المجموع الحديث وقد جاء عن علي
بن ربيعة هذا قال ابن أبي شيبة في مصنفه حديثنا شريك عن سعيد بن عبد الطائي عن علي بن ربيعة ان عليا قال يا ابن السباع اسفر
بالجمود رجلا هذا السند على شرط مسلم الا شريكاً فإنه اخرج له في المسابغات وصححه الحاكم روايته كما مر وقد تابعه شريكاً على هذا الاثر الثوري قال
صاحب التهذيب وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبد الطائي عن علي قال سمعت عليا يقول لمؤذنه اسفر اسفري يعني بعبدة الصباح
قلت هو في معنى الاثار عن أبي بكر عن مؤلف عن سفيان به كما تقدم وبكرا فقله النعماني في التلخيص هذا وسنورد اليه ان شاء الله تعالى
في ١٢ من شرح الخطاب في المشرقة في الابرار على ما وعدنا من قبل ١٢

له قوله الانا انا ابي المستقب عندنا اراء المغرب بعد غيبوبة الشمس متصلا به وبعد ذلك يكره تأخيرها تأخيرها إلى اشتباك النجوم وفي ١٩٤ من
فتح القدير رد الحسن عن أبي حنيفة انه لا يكرهه لم يغييب الشفق ولا يعده هذه رواية في أخرى يكرهه كما سبق لمصنفنا ظاهر كتاب الحج ان تأخير
إلى الشفق الأبيض كرهه الا قبله فوفق بينهما بان إلى اشتباك النجوم كرهه تأخيرها إلى غيب الشفق الا تأخيرها فأكبرها به وعندها يرجع
إلى التحريم وعندهما هو التأخير بلا عذر الا على قدر الكيفين كما سبق فتذكره والشفق الاحمر والابيض له بقية فذكرها من الاحاديث تحميها
الحافذة فيها ما رواه ابو داود في باب موافقة الصلوة من حديث اسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب في حديث امه جبريل الطولي فيه
وعلى المغرب حين تسقط الشمس ويعلى العشاء حين يسود الاقراص فخرج الجمع اناس الحديث قال الحافظ في ١٩٤ من فتح وهو
ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب والطبراني من طريق يزيد بن ابي حبيب كلاهما عن اسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث باسناده
وروا في آخره قال ابو سعد فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى الظهر حين ينزل الشمس فذكر الحديث اهـ قال الشوكاني في ١٩٤ من
البلد رجاله في سنن ابى داود ورجال النعمان واصل في الصحيحين والنسائي وابن ماجه اهـ وقال في ١٩٤ من فتح وهو
صلى الله عليه وسلم الا ابو داود قال المنذري وهذه الزيادة في قصة الاسفار رواها من آخرهم ثقات والزائدة من الثقة مقبولة اهـ قلت
اذ لم يخالف الثقات واذا خالف الثقات لا تقبل زيادة كذا في اصول الحديث ومنها فافهم فلا تقبل كما سنذكره في تكملة بحث الاسفار
ان شاء الله تعالى وقال الخطابي صحيح الاسناد وقال ابن سيد الناس اسناده حسن اهـ بكرا فقله النعماني في التلخيص من ١٩٤ من فتح وهو
ليس على كون الشفق هو البياض فان اسود الاقراص لا يكون الا بعد زوال بياض النهار الذي هو ضوء الشفق ونوره قال شيخنا في ١٩٤
من بطل المجردة هذا روى عن ابن ابي عمير وقت العشاء بعد غيبوبة الشفق الأبيض كما هو مذهب أبي حنيفة اهـ وفي هذا إشارة إلى ان ما قاله
صاحب الهداية قوله عليه السلام وآخروا وقت المغرب اذا اسود الاقراص اهـ اصل وان اخفاه عنا قصور نظرنا فان كتب الحديث والقارى
لست بمخضرة فيما لا يدرينا بالهداية قاله صاحب هدية المهدي في ١٩٤ من البحر الثالث ومنها استدلال صاحب الهداية بما لا يعرف في
شي من كتب الحديث اهـ ساقط كما لا يخفى وفي ١٩٤ من السنن الكبرى للبيهقي في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل عن الاعشى
عن ابى صالح عن دان آخرتها حين يغيب الاقراص وان اول وقت العشاء حين يغيب الاقراص الحديث ورداه الطحاوي في ١٩٤ من
شرح معاني الآثار والتفري في ١٩٤ من جامعنا معتقدا الحافظ الزيلعي في ١٩٤ من التلخيص قال ابن الجوزي في التحقيق وابن فضال
ثقة يجوز ان يكون الاعشى سمع من جابر بن عبد الله سمع من ابى صالح مسنده اهـ وقال ابن القطان في كتابه ولا يبعد ان يكون عند الاعشى
في هذا الطريق احدا هم رسالة والاخرى مرفوعة والذي روى صدوق من اهل العلم وثقة ابن معين وهو محمد بن فضيل اهـ وقال الحافظ في
١٩٤ من التلخيص ورداه الحاكم من طريق اخرى عن محمد بن عباد بن جعفر بن سمع ابى هريرة وقال صحيح الاسناد اهـ وقال المحقق في ١٩٤
من فتح القدير قد مرنا في حديث محمد بن فضيل وان آخرتها حين يغيب الاقراص وغيره يسقط البياض الذي يعقب الحمرة والا كان باديا اهـ
وهو معنى اسود الاقراص الذي نقله صاحب الهداية ورداه الحديث بالمعنى شائع ذاك ثبت ان الشفق هو البياض فهو البياض مشهد
لما قاله صاحب الهداية فان غيبوبة الاقراص تكون عند اسوداده وهو بعد البياض تأخر ومنها ما رواه احمد عن رجل من جهينة درجته لم يقف
على ما في ١٩٤ من مجمع الزوائد و١٩٤ من كنز العمال قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم متى اصلى العشاء الاخرة قال اذا طأ الليل
بطن كل دأواه وما في الكثر رواه من وشي ومعلوم ان امثلة بطن الراوي من سواد الليل يكون بعد زوال البياض الذي يكون في الحمرة
ومنها حديث عائشة رواه الطبراني في الارسط ورجال رجال الصحيح على ما في مجمع الزوائد و١٩٤ من كنز العمال قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقت العشاء قال اذا طأ الليل بطن كل دأواه ومنها حديث ام انس رواه صاحب على ما في ١٩٤ من
كنز العمال قالت قلت يا رسول الله ان عيني تعلبني من العشاء الاخرة قال عجليا يا ام انس اذا طأ الليل بطن كل دأواه فتدعى وقت
الصلوة فقل لا اثم عليك اهـ فهذه الاحاديث الثلاثة تشهد على اصل ما في الهداية والصحابة كلهم عدول فلا يفرجهالة ثم رجس جهينة
كما في رواية احمد وشي تأخر ومنها حديث جابر رواه الطبراني في الارسط واسناده حسن على ما في ١٩٤ من مجمع قال سأل رسول
رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقت الصلوة الحديث بطوله وفيه ثم اذن للعشاء حين ذهب بياض النهار رواه ابى في ١٩٤ من فتح وهو
عنه في الجامع مع ١٩٤ من بكرة ١٢

وهو قول أبي حنيفة محمد قال خبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عشرين الخطاب انه قال

رواية من الصفحة السابقة وقد مضى وقال الشيخ ان الوقت بعد طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس مثل الوقت بعد الغروب الى غروب الشمس
اشفق الابيض لذلك اليوم اه ومن هنا ظهر لك وقت مدارك الامام ابي حنيفة التي لا تصل اليها انظار قاصري الانظار كما هو مبين في هذا
والله تعالى اعلم بالصواب وعنده ام الكتاب وطم الكتاب وهو في السداد والصواب ١٢ هـ قوله بحره الخ يعني تاخير ما من غير مبدر
تدراكك لنصاعدا في الكراهية بتطويل القراءة في المغرب اختلاف المشايخ في الدوام المختار ووقت المغرب منه الى غروب الشفق
وهو اخره اه مما يثبت ان الامنة الثلاثة واليه يرجع الامام كما في مشروح الجمع وغيرها فكان هو المذهب اه الى ان قوله الذي هو
رواية عنه ايضا وصرح في الجمع بان عليه اختفى درده المحقق في الجمع بان لا تساعده رواية ولا رواية الخ وقال تلميذه العلامة قاسم
في الصحيح القدوري ان رجوعه لم يثبت لما نقله الكفاية من لدن الامنة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة الصحابة
مخلان خلاف المنقول قال في الاختيار الشافعي هو البياض وهو مذهب الصدوق ومعاذين جبل وعائشة رضي الله عنهم قلت ورداه
عبد الزاق عن ابي هريرة وعن عمر بن عبد العزيز لم يرد البيهقي الشافعي الاحمر الا عن ابن عمر قلت يرد ما في نصب الراية والسنة
التجزي والجمع كما تقدم وما فيه واذا تعارضت الاخبار والاثار فلا يخرج وقت المغرب بالشك كما في الهداية وغيره اه قال العلامة قاسم
ثبت ان قول الامام هو الاصح بشي عليه في البحر مزيدا بما قد مره عنه من انه لا يعمل من قول الامام الا الضرورة من ضعف دليله
تعال مخلان كما مرارة لكن تعال الناس اليوم في عامة البلدان على قولها وقد ايدوه في النهج تبع للنقاية والوقاية والدور والاصلاح
ودور البحار والامداد والمواهب وشعره البرهان وغيرهم مصرحين بان عليه الفتوى وفي السراج قولها واسع وقوله احوط والله اعلم
قاله الشافعي في ص ٢٥٥ من رد المختار وراجع رسالتي اللاتي المصنوعة في الروايات المرجوعة التي جمعت فيها الروايات التي
رجع عنها الى غيرها امكننا الثلاثة رحمه الله

له قوله به الخ اه في حديث السائل من بيان الاوقات فعلا هو قول ابي حنيفة وكذا كراهية تاخير المغرب عن غروب الشمس الى اشتراك النجوم قوله
به هو عقيدتي غير غرضي واللايكه وفي وقت الظهر واول وقت العشاء والعصر خلاف بين الامام محمد والي يوسف وبين الامام ابي حنيفة كما عرفت
وقد ظهر مما سبق من الاحاديث ان اول وقت العشاء حين مغيب الشفق وهذا خلاف فيه بين المتقدم والمستحب فيجعل مغرب مطلعا
اي شامرا وصيفا وليس المراد من الاطلاق يومهم ام لا وان اوجبه عبارة لانه غير المنصوص عليه طردوي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يبين ان تاخير
يوم غيم في كل الاوقات واختاره الاثافي في شرح الجمع ودور البحار والفضياء انه احوط بجواز الاداء بعد الوقت انما في تعجيل
اختار قوله فليدله جواب رد المختار ١٢ هـ قوله بحره الخ كذا ذكر في ٢٩ من الجامع وعزا الى آثار ابراهيم لم يدرك غير مبدر من وجاهة من الله
لحمو ام اسيد كما في التمهيد وقد مر في رواية في ٢٥ من التمهيد وفي عن عمر قوافم قال بعد طردوس وصيرت المغيرة رواه احمد وابن ماجه وابن حبان وتقدم
في السحى الاربع عن شريك عن طارق عن قيس بن ربيعة الخلال وكان اخر الامم من رسول الله صلى الله عليه وسلم الاباد وسئل عن التجارى فنده محفوظا
وذكر الميوني من احمد ورجح صحته وكذا قال ابو حامد الازدي هو عندي صحيح واعلم ان معين بما روى ابو عاتية عن طارق عن قيس بن عمر قوافم وقال لو
كان غدير من المغيرة مرفوعا ليقطعوا ان يحدث عن عمر قوافم في ذلك عنده ان ابا عاتية ثبت من شريك والله اعلم اه وقد روى
الطحاوي عن ابن جهم في وجه آخر غير هذا اللفظ فقال في ١١ من شرح معاني الآثار روي عن ابي سعيد بن خلفه قيل له ليس في هذا الحديث ان الوقت الذي
فيهم فيه سوي كان في الصيف وقد يجوز ان يكون كان في الشتاء ويكون حكم اعصم عنهم مخلصات ذلك الدليل على ذلك بان يزيد من سنان
قد مر شتان قال ابو بكر الخفي قال ثنا عبد الله بن نافع عن ابيه عن ابن عمر قال لا يحددة بمكة انك بارض جارة شديدة الحر فابرو
ثم ابرو بالاذان الصلوة افلا ترى ان عمر قد ابرأ بمحددة في هذا الحديث بالابراد شدة الحر والى الاشياء بنا ان نحل مارواه عنه سوي على
غير خلاف ذلك فيكون ذلك كان منه في وقت لآخر فيه اهدروا البيهقي في ٣٣ من السنن الكبرى من طرق اخرى لم يرداه ابو يعلى
والبراز عن عمر قوافم كما في مجمع الزوائد ٢٢ هـ كن قال البيهقي وفيه محمد بن الحسن بن زبالة نسب الى وضع الحديث اه قوله خبرنا الخ
قال محمد بن ١٢ من المطالب بالصلوة في شدة الحر خبرنا ما نك اجبرني عبد الله بن يزيد بن الاسود بن سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
وعن محمد بن عبد الرحمن بن قتيبان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الحر فابروا عن الصلوة فان شدة الحر من يج
جهنم وذكر ان النار شئت الى ربها عز وجل فان لها في كل عام نفيين نفس في الشتاء ونفس في الصيف قال محمد بن عبد الله بن
جبلوة الظهري في الصيف ونصلي في الشتاء حين تزول الشمس وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اه والحديث اخرجه الامنة السنة في كتبهم
والطحاوي في معاني الآثار من حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابروا عن الصلوة فان شدة الحر من يج
جهنم وفي رواية الطحاوي عن عمر قوافم اذا كان اليوم الحار فابروا بالصلوة فان شدة الحر من يج جهنم اه واخرجه البخاري من طرق الامم
عن ابي صالح عن القدوري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابرو بالظهر فان شدة الحر من يج جهنم ورواه الطحاوي ايضا
حدثنا محمد بن ابي بكر بن ابي شيبة قال ثنا ابو معاوية عن الامم بن محمد بن ابي حنيفة قال ثنا محمد بن ابي حنيفة قال ثنا ابر
نصاح بالحديث ورواه الطحاوي في معجم حديث عبد الرحمن بن عمار بن حديث ابي موسى رده الطحاوي والطحاوي والباقي على الصفحة الآتية
عنه اه واني يه س ١٢ هـ معنى في باب الوضوء ١٣ هـ معنى في باب الوضوء ١٢ هـ معنى في باب الوضوء ١٢ هـ

وبقية من الصلوة السابقة والنساء في حديث عوف بن مسلمة رواه الطبراني في حديث صفوان رواه الطبراني وابن أبي شيبة والحاكم
 وابن أبي عمير ومن حديث الحجاج البجلي رواه الطبراني في حديث ابن مسعود رواه الطبراني ومن حديث المقرئ رواه الطبراني وأحمد بن حنبل
 وابن جابر ومن حديث أبي ذر الغفاري رواه الطبراني في حديث عائشة رواه ابن خزيمة ومن حديث ابن عباس رواه البراء بن معمر
 عبد الرحمن بن عوف رواه أبو نعيم ومن حديث ابن مسعود رواه الطبراني في حديث عائشة رواه ابن خزيمة ومن حديث ابن عباس رواه البراء بن معمر
 سبأ في الآثار ومن حديث ابن مسعود رواه الطبراني في حديث عائشة رواه ابن خزيمة ومن حديث ابن عباس رواه البراء بن معمر
 البجليين صاحب الهداية وصاحب البداية في غاية البيان والسفاني في النهاية والزيهلي في التبيين وغيرهم كافي رسالة
 ابن أبي عمير ومنها رواه البخاري سنن أبي سعيد بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إردوا بالظهر فان شئتموه المحرم فيصحب
 وجه الاستدلال ان الاراد محصل بصيرورة كل شئ مثله فان الحرا لا يفتر خصوصاً في بلادهم اوردنا في المحقق في الصلاة والتعاريف
 الاخبار يعني حديث الامامة وهذا الحديث وثبوت التعارض متعلق بصحة المقدمة الثالثة ان اشد المحرمين يارحم اذا كان ظل كل شئ
 مثله فلا يتقصى الوقت بالشك بل الظاهر اعتبار كل حديث روي في هذا الحديث جبريل بل اسما خلافة في تحقيق مقدمة جبريل في كل
 حديث روي في الادوات لانه اول ما علمه اياها هو في مصداق من البداية على عند تعارض الادلة لا يمكن اثبات وقت العصر لان موضع
 التعارض موضع الشك وغير الثابت لا يثبت بالشك فان قيل لا يجزئ وقت الظهر بالشك ايضا فاجواب ان ذلك يقول ابو حنيفة في رواية
 اسدين عمر واذا بالمتقين فيها والثاني ما ثبت لا يسلط بالشك وغير الثابت لا يثبت بالشك وخبر امامة جبريل مفسوخ في التعارض
 فيه اورد البراء رواه ابن ابي عمير في الحديث والعادة راسداً والمختل في المثل في المثل مثله في الخبرين واذا اريد بذلك
 تقليل الاراد بعد الزوال لا بعد المحدث يعني معتدلاً بخصيص قوله اورد في البراء روي في قوله فانه لم يرد بها يقتضي ان يكون الاراد
 واقعاً حقيقة محسوساً كما هو موقوف حديث ابن مسعود المحمدي فالمراد بالاراد منها ما يعرفه الناس عموماً واثبت اوردته وهو لا يكون
 الا بعد المثل لا سيما في اشتداد الحر كما قال فان قلت كان قدر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في الصيف ثلاثة اقسام الى خمسة
 اقسام في الشتاء خمسة اقسام الى سبعة اقسام كما رواه ابو داود والنسائي والحاكم من حديث ابن مسعود فهذا يدل على انه يغير الاراد في
 ذلك الوقت الذي هو قبل المثل فان قيل بان لا يكون الا بعد المثل ليس يصح قلت المراد بان يصلي في ثلاثة اقسام اولى خمسة اقسام مع في
 الزوال او بعده فان كان الاول نرم في بعض الايام ان يكون ابتداء صلوة قبل الزوال فان لم يكن الزوال في بعض الشهور في مكة والمدينة
 ثلاثة اقسام وبقيت دقائق في بعضها خمسة اقسام وفي بعضها سبعة اقسام فكيف يصح الحكم المذكور فلا محالة يكون شروع النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل الزوال وهو كما ترى باطل قال الحافظ العيني في مشتمل من العمدة اعلم ان هذا يختلف في الاقاليم والبلدان ولا يستوي في جميع
 المدن والامصار ذلك لان العلة في طول الظل وتقصير جزيء ارتفاع الشمس في السماء وانحطاطها نكلاً كانت اعلى والى محاذة الرؤس
 في مجراها اقرب كان الظل وتقصير كلما كانت اخفض ومن محاذة الرؤس البعد كان الظل اطول ولذلك فلال الشتاء نزهاً بالاطول
 من ظلال الصيف في كل مكان وكانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة والمدنية وهما من الاقليم الشامي ثلاثة اقسام ويذكر
 ان الظل فيها في اول الصيف في شهر اذار ثلاثة اقسام وشئ ويشبه ان يكون صلوة اذا اشتد المحرقة من الوقت المجهود قبل
 فيكون الظل عند ذلك خمسة اقسام وبالظن في الشتاء فانهم يذكرون انه في تشرين الاول خمسة اقسام وشئ وفي الحانون سبعة
 اقسام او سبعة وشئ فنقول ابن مسعود منزل على هذا التقدير في ذلك الاقليم دون سائر الاقاليم والبلدان التي هي خارجة عن الاقليم الشامي
 اعلم من هذا ان هذا الحكم ليس بعام وغير شامل لجميع السنة بل بعض الشهور فانهم كان الشامي فخالفاً لما قال الزقاني في شرح الموطأ
 من ان ذلك بعد ظل الزوال اوردت تعلم ان ظل الزوال يختلف شتاءً وصيفاً بل في كل شهر فكيف يصح هذا ايضا يعارضه اورد
 البخاري في صحيحه عن ابن مسعود في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بركب بالصلوة واذا اشتد الحر ابرك بالصلوة اورد في النسائي
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الحر ابرك بالصلوة واذا كان البرد ركب ابرك بالصلوة ووجهه انه لما صلى الظهر في الصيف عند ثلاثة اقسام او
 اربعة سوى في الزوال وفي الشتاء عند خمسة اقسام او ستة لم يكن في الحر تقييد وفي البرد تعجيل بل الامر بالعكس وهو كما ترى يخالف
 لظاهر الحديث والظن في الشتاء يكون زائداً عند الزوال وفي الصيف عكس ذلك هذه الزيادة والنقصان لا يكونان سوى في الزوال نذر
 فلا يكون الدوام مراداً من حديث ابن مسعود والايام من حديث جبريل وحديث السائل كما لا يخفى وفي صحيحه من كثر العمل اذا كان في
 ذرا عاذاً نصفاً الى ذراعين فصولاً الظهر روى عن ابن عمر اورد في صحيحه من ابن عمر كنا نصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل الشمس عن ظل الراس روى عن ابي ذر الغفاري روى عن ابن عمر اورد في صحيحه من ابن عمر كنا نصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مراد حديث ابن مسعود في الصلاة كيف لا تدرك في الضياء في المحرقة كما في كثر العمل ايضا عن ابن مسعود قال ان اول وقت الظهر
 ما بين ثلاثة اقسام من الظل الى خمسة اقسام وان الوقت الاخر ما بين خمسة الى سبعة اظهره في صحيح مراده والحديث يشرح بعض
 بعضاً بهذا قال الحافظ العيني فان قلت يعارض حديث البراء وحديث امامة جبريل على الصلوة والسلام لان امامته في اليوم
 الاول فيما اذا صار ظل كل شئ مثله فدل ذلك على خروج وقت الظهر وحديث البراء يدل على عدم خروج وقت الظهر انما هو في دارهم
 في ذلك الوقت قلت الآثار اذا تعارضت لا يتقصى الوقت الثابت بغيره بالشك واما يمكن ثابته بغيره وهو وقت العصر لا يثبت
 بالشك اورد من ههنا برك وبن ما قاله النووي في ٢٢٥ من شرح مسلم وقال ابو حنيفة لا يدخل في بصر الظل مثله وهذه الاحاديث
 جزء للجماعة عليه مع حديث ابن عباس في بيان المواثيق وحديث جابر وغير ذلك اوردنا في القياس حتى يكون الاحاديث حجة
 بل بالاحاديث والاثار فان احاديث تعين ليست مفسرة محكمة في المقصود بل ليست نصاً في ذلك كما هو محقق في محله قال العيني
 في ٢٢٥ من العمدة قلنا الجواب من جهة الى حقيقة انه صلى الله عليه وسلم امر ابراد الظهر بقوله ابراد بالظهر ودالياً على الصلوة السابقة

أبردوا بالظهر عن فيح جهنم

والصفة السابقة) يعني صلوا إذا سكنت شدة الحر واشتد الحر في دارهم يكون في وقت ميرة كل شيء شدة لا يفرح بالحر
 إلا بعد الشلحين فإذا تعارضت آثاره في مكان ما كان ذلك وقت الظلم ثابت بيقين لا يزول بالشك وقت العصر ما كان ثابتا فلا بد من
 بالشك أنه وبالجملة حديث جبري مروي في ذلك الفرع وحديث السائل مروي في ذلك الوقت الظلم على بعد المش والاحاديث الأخرى
 تبين العصر محتمل لأن دليل الصحيح تلبست بنص ومفسرة ومحملة في الباب فلا تصحح للاجتماع على خروج وقت الظلم بعد المش فانهم
 منها ما رواه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصلوة أدل وأقرب من آخر وقت الظلم من يدخل وقت العصر
 ونسره أبو هريرة في رواية مالك عن أنس قال صلى الله عليه وسلم قال إن الصلوة أدل وأقرب من آخر وقت الظلم من يدخل وقت العصر
 وقت الظلم على الصلوة بحيث قال آخر وقت الظلم من يدخل وقت العصر من يدخل وقت الظلم من يدخل وقت الظلم من يدخل وقت الظلم
 معناه إذا نسره أبو هريرة بقوله صلى الله عليه وسلم قال إن الصلوة أدل وأقرب من آخر وقت الظلم من يدخل وقت العصر
 المش وتبين مراده صلى الله عليه وسلم فانهم ليس هذا المراد مستنبط كما زعم ديار في المزيدي ذلك ان شاء الله تعالى ١٢

له قوله أبردوا الخ في حديث من المغرب وأبردوا الخ في البرد كالجرح في الصباح ومن أبردوا بالظهر والباء للتعدية والمعنى أدخلوا صلوة
 الظهر في البرد أي صلوا إذا سكنت شدة الحر حتى تبردوا في نيتهم هذه في الكفاية والعناية وقال ابن عثري في بيان من الغالب أي صلوا
 إذا أبردوا الخ الشمس بعد الزوال وإذا كانوا في سفر فزالت الشمس ذهبت الأرواح تنادى أبردوا بالروح وحققة الأرواح الدخول في
 البرد كقولك أظفر نادى الجراد الباء للتعدية والمعنى أدخلوا الصلوة في البرد أي في البرد كقولك أظفر نادى الجراد الباء للتعدية والمعنى أدخلوا الصلوة في البرد
 قال في المغرب يجمع جهنم شدة حرها بعد ذلك العيني في ٢٥٥ هو سطوح الحر وفورانه ويقال بالروافح وفاحت خذرة وقروح إذا خلعت
 يقال ابن سيدة فاح الحر يفتح بها سطوح دماج ويقال هذا خارج مخرج التشبيه والتشبيها أي كأنه نار جهنم في حرها ويقال هو حقيقة وهو
 أن تشار دواج الحر في الأرض من يجمع جهنم حقيقة ويقوى هذا حديث استمكت النار إلى ربها بعد دما عن نفيته من نيتهم في حرها ويقال هو حقيقة وهو
 مبرزين كذا في حديث من العدة وفي الجامع في ٢٩٩ أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من يجمع جهنم ١٢٥ قوله يجمع جهنم الخ قال أحاديث
 ابن عجم في رسالته ما دله (أي الامام) على بقاء وقت الظلم إلى الشلحين) فأحاديث منها حديث صحيح رواه البخاري عن ابن زريق أن
 النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فنادى المؤذن أن يؤذن فقال له أبرد حتى سادى ظل التلول فقال صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من يجمع
 جهنم الحديث فقد نفى الظلم بعد ميرة كل شيء مثله اهتكت في باب الأبراد بالظهر في شدة الحر من البخاري عن ابن زريق أن
 النبي صلى الله عليه وسلم الظلم فقال أبردوا وأبردوا ثم انتظر وقال شدة الحر من يجمع جهنم فإذا اشتد الحر فابرءوا عن الصلوة حتى رأياني في
 التلول أبردوا في باب الأبراد بالظهر في السفر كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فنادى المؤذن أن يؤذن فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم أبردوا يؤذن فقال له أبرد حتى رأياني في التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من يجمع جهنم فإذا اشتد الحر فابرءوا بصلوة
 بربوا البخاري في باب الأذان للسافرين وغيره فنادى المؤذن أن يؤذن فقال له أبرد حتى أبردوا يؤذن فقال
 له أبرد حتى سادى الظل التلول اه وحدث الخبر بصلو وأبو داود والترمذي والطحاوي وابن أبي شيبة والبيهقي كما في حديث من نوح الأبرار
 و٢٤٤ من عمدة القاري و٢٥٥ من آثار السنن قال النووي في ٢٤٤ من شرح مسلم معنى قوله حتى رأياني في التلول أنه أخرها تأخيرا
 كثيرا حتى صار التلول نبي والتلول منبسط غير منقصة ولا يصير لها في في العادة إلا بعد زوال الشمس كثيرا وقال في نوح البخاري أن الله
 رأى منبسطه لا يظفر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظلم وقال الحافظ في ٢٤٤ من الفتح والفتح بفتح الفاء يسكون الباء بعد ما جازة هو
 بعد الزوال من الظل والتلول جمع تل ففتح المشاة وتشديد اللام كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك وهي في الغالب
 منبسطة في شدة الحر فلا يظفر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظلم قال (أي الامام) ما وقع عند المصنف في الأذان عن مسلم بن إبراهيم
 عن شعبة بن بلط حتى سادى الظل التلول نظا هرة يقتضي أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله اه وكذا في العدة والمقاتل والبيهقي وغيرهم
 ولما ثبت هذا الظاهر ظل التلول لا يظفر إلا إذا ذهب أكثر وقت الظلم والقلعة والكثرة وإن كانتا من الأمور الإضافية لكن مساواة الظل
 التلول في العادة التي عليها مبنى أكثر الأحكام الشرعية تكون لا محالة في آخر وقت الظلم بعد المش كما مقتضى حديث أبي ذر عن جبري
 مسلم بن إبراهيم عن شعبة بن بلط حتى سادى الظل التلول نظا هرة يقتضي أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله اه وكذا في العدة والمقاتل والبيهقي وغيرهم
 ثم عادة بلال في الأذان والإقامة يظهر ما رواه الترمذي رحمه الله من جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لبلال إذا أذنت
 فترسل وإذا أتممت فاحدروا جعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأسكن من أكله والشارب من شربه (واباقي على الصفة الآتية)
 حه قال الخلال في علله عن أحمد خرا الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم الأبراد ١٢٥ قال في ٢٥٥ من العدة واختلف العلماء
 في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة وبين حديث جابر شكونا أن النبي صلى الله عليه وسلم حر المصنف فلم يشكنا رواه مسلم فقال بعضهم
 الأبراد خمسة والتقديم أفضل وقاب بعضهم حديث جابر منسوخ بالأبراد وإليه مال أبو بكر الأفرم في كتاب النسخ والمفسر والوجه
 الظاهري وقال وجها ذلك في حديثين أحدهما حديث المغيرة كذا نفعنا صلى الله عليه وسلم الأبراد فبين أن الأبراد كان
 بعد التهجير وحديث أنس إذا كان البرد بحر وإذا كان الحر أبرد وصل بعضهم حديث جابر على أنهم طلبوا تأخير الأذان على قدر الأبراد وقال
 أبو عمر في قول جابر لنم يشكنا يعني لم يوجبنا إلى الشكوى وقيل لم يزل شكوا قال حديث جابر كان بكرة وحديث الأبراد
 بالمدينة فانه من أبي هريرة ١٢

(بقية من الصفة السابقة) والمعتق اذا فعل قضاء الحاجة ولا تقوى ما تروى انه فاذا ردى هذه الامور مع مساواة النفل المتولد لم يمت
شك في معنى وقت الظهر اكثر مما قبل ثم بعد ذلك كدالة السفر مقررة بالمجاهات والعادة في العسكر اكثر تفترقهم في اطار المنزل والمطبخ
الرمي والماء فيها والظاهرة وغير ذلك من الامور الحادثة في السفر فبالاشار الى بعضها الحكم الى والى بعضها الحفظ كما في مسأله من فسخ
البارى وان روى الحفظ العيني قولها كما في مسأله من عدة القاري لا يمكن ان يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى صلوته اكثر قبل المثل
او فيه كما هو ظاهر وادارة المساواة التفريعي كما صدرت عن البعض ارتكاب المعنى المجازي من غير ضرورة واجبة اليه مع استحسان
المعنى الحقيقي ليس كما ينبغي مع عدم كون العترة الصارفة عنه علاه لما ثبت من كلام النودي وغيره ان ظهور النفل لا يكون
الا بعد معنى اكثر وقت الظهر فخطا الامور المذكورة وجب ان يكون اكثر الاكثر باضبا وقد اقره الحافظ وهو قطع بعد النفل
وهو المدعى ان وقت الظهر يبقى بعد المثل تدبر فان قيل المراد بالسواة الظهور كما في نسخ البارى في سبيل ان يراد به المساواة
ظهور النفل بحسب النفل بعد ان لم يكن ظاهرا ساداه في الظهور لا في المقدار اه فغيبه الا انه خلاف استعلاهم ومخايرهم فان
احدا منهم لا يفهم من هذا التركيب انها ظاهرا ان النفل ساداه في الظهور ونفسه بل كل من يعلم العربية يعلم قطع ان المراد به
بيان امتداد الوقت ومقداره وثانيا انه منافع المعنى الابرار الذي ابره على الله عليه وسلم منع بلا لاثلاث مرة عن الاذان وهو
بأنه امتنع ووقف ثلاث وثلاثين بعد اداء الصلوة ومساواة النفل المتولد في الامتداد والمقدار عليه بقوله ابرار بالعلم
البر هذا كما يكون عتبا من غير فائدة وايضا على هذا يلزم ان يكون اداء صلوته الظهور قبل الزوال جائزا لا لاقاقل ان يقول
صلى في العصر حين كان نفل كل شئ مثله اي صار ساداه في الظهور واليتيم فيعوز اداء الصلوة العصري وقت الظهر من غير فائدة
وسفر وهو باطل فان قلت هذه الواقعة واقعة السفر والمخالف قائل بالجمع الحقيقي في السفر بين الصلوتين لما قال الحافظ في
الفتح ان يقال قد كان ذلك في السفر فلعلة اخر الظاهر حتى يجمعها مع العصر اه فالحديث لا يقتض حجة على المدعى وهو ان الظاهر بعد
المثل فانه صلى الله عليه وسلم ارتكب هذا التأخير الكثير واختاره للجمع بين الصلوتين قلت النص لا يختص بموذه بالم يكن باعثة
التخصيص والقاعدة المسلمة ان الاعتبار لعموم الالفاظ لا لخصوص السبب لاسيما تعليله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله فان شدة
الحرج من بيع جهنم يقطع عرق التوهم المذكور فانه ناص في ان علة التأخير كانت شدة الحرج لا للجمع وي لا تختص بسفر ولا حضر بل
تعمها جميعا والحكم يدور معها على الدوام فوقع التأخير لا لبراد بالصلوة ولم يقع بحسب علمي في طريق من طرق الحديث صلى الله عليه وسلم
يسلم جميع بين الصلوتين في ذلك السفر وليس في ابراد البخاري وسلم وابو داود والترمذي وغيرهم اشارة الى ذلك فتأمل
وقد روى البهري عن صلى الله عليه وسلم كما في البخاري وسلم اذا اشتد الحر فابردوا عن الصلوة فانه يسئل تخصيص التأخير
والابرار في السفر للجمع وقد تقدم من حديث انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الحر ابرأ بالصلوة اذا كان
البرد عمل رواه البخاري في صحيحه من سننه ورجال ثقاة فهو صريح في ان ابراد الظاهر من الحر كان عادة له صلى الله عليه وسلم
مطلقا من غير تخصيص بسفر وغيره فلا استدلال بهذا صحيح فحينئذ لا يستبعد حديث جبريل في نسخ هذا الحديث وقد عرفت
انه مقدم على الاحاديث الواردة في الباب ١٢ هـ قوله في جهم الخ قال ابن الملك الابراد بالظفر في شدة الحر حتى مندوب لطلاب
الجماعة اخذوا بهذا الحديث وقيل التحيل اولى بحديث خباب انه قال شكروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جهمنا واكفنا
ظلمة شكننا اي لم يزل شكروا ولم يرض لنا في التأخير قال القاري في صيته من المرات والممول هو الاول والتأخير فيقول
استرا الوقت لتسلياراض اه قال ابن القطن في كتابه وقد اختلف في معنى هذا فقيل لم يعزنا وقيل لم يحرجنا بعدد لكن
رويت فيه زيادة فثبتة الاول قال ابن المنذر حدثنا عبد الله بن احمد ثنا غلام بن يحيى ثنا يونس بن ابى اسحق ثنا سفيان
ابن عيينة اخبرني خباب بن الارت قال شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا فانا شكنا وقال اذا زالت
الشمس فصلوا اه وبهذا اللفظ رواه البيهقي في السنن قال المحدث الكبير في ص ١٢٥ من نصب الراية قلت ولوييد
الثاني حديث ابى هريرة اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم اخرجه وانفرد البخاري بحديث
الحدري اه وفي البدائع ص ١٢٥ واما ويل حديث خباب انهم ظفروا ترك الجماعة اصله فلم يشكهم بهذا علان معنى
تو له فلم يشكنا اي لم يدعنا في الشكاية بل ازال شكروا بان ابراد بها اه ولم يرض به شيخ الحديث وقال عدي بن عبد
عافية البعد مراد الحديث لم يدع شكروا وعمل بالظواهر قلت وكيف ليظن بالصحابة انهم ظفروا ترك الجماعة التي قريبة
الواجبات الشرعية مع شدة حرصهم على طلبها وعلى الامور الدينية حتى على المندوبات والمستحبات بل على العادات
النسبية فنسبته الى الصحابة بعيدة غاية البعد قال الزرقي في ص ٣ من شرح الموطا بعد نقل التاديل المذكور عن
ثعلب يرويه ان في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله فلم يشكنا وقال اذا زالت الشمس فصلوا اه ورجس
الاجابة عن حديث خباب انهم ظفروا تأخيرا زائدا عن وقت ابراد وهو زوال حر الرضا وذلك قد يستلزم خروج
الوقت فلذلك لم يجمعهم او يفسوخ باحاديث ابراد فانها متأخرة عنه واستدل له الطحاوي بحديث مغيرة بن ثعلبة
قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بها جرة ثم قال لنا ابراد بالصلوة الحديث وهو حديث
رجال ثقاة رواه احمد وابن ماجه وصحاح ابن حبان كذا في صحيحه من فتح البارى وفيه زيادة فراجع حديث ابى هريرة
رواه محمد بن ميمون الموطا كما سبق فذكره ١٣

تبريد

دقيقة من الصفحـ السابقة) بما اذا كانوا يتناولون سجدا من بعد ركعة او اجتماعين او كانوا يمشون في كن فالا فضل في حقهم فيجعل المشهور
عن احمد النسوية من غير تخصيص ولا قيد هو قول اسحق والكلبيين وابن المنذر واستدل لهم الترمذي بحديث الى ذوالقعدة في بعد هذا
لان في رواية ابنه انهم كانوا في سفر قال فلما كان على ما ذهب اليه انهم لم يأمروا بالاراد لا اجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون الى ان يتناولوا
من البعد قال الترمذي والاول اولي بالاتباع وتعبه انما في بان العادة في العسكر الكثير في التبع في اطراف المنزل لتخفيف وطلب
الرجوع فلم يثبت لهم في تلك الحالة احد وايضا فلم يجر ما وجب باتخاذ زيار كبير فيجمع كل كانوا يتنزهون في ظلال الشجر وليس هناك من
يمشون فيه فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي وغاية احد مقتضى النص العام وهو الامر بالاراد معنى يخصه و
ذلك جاز على الاصح في الاصول احد قال حافظ العيني في ص ٥٢٥ من العدة قلت لا يقال انكوا في غفل في نقل الاجماع بل
الذين نقل عنهم فيه الاجماع كانهم لم يعبوا وكلام من ادعى الوجوب نصا كعدم احد والتعب الكرماني قول الترمذي في ص ٥٢٥ من العدة
قلت هذا ليس برؤى موجه لكلام الترمذي فان كلامه على الغالب والغالب في المسافر من اجتماعهم في موضع واحد لان السفر مظنة الخوف
سيما اذا كان عسكرا خرجوا لاجل الحرب مع الاعداء وما قال حافظ اكثر بعد من كلام الترمذي لان فيه اسقاط العمل بعوم النصوص
الواردة في الاراد بالظهور شيئا بنقطة من الجواز وقوله فليس في سياق الحديث الى آخره غير صحيح لان الخلاف في هذا الحديث مروي
لا يخفى لان ظاهره عام والتقييد بالسجد الذي يتأب اهل من البعد خلاف ظاهر الحديث والاستنباط من النص العام معنى يخصه
لا يجوز عند الاكثرين ولكن سلمنا فلا بد من دليل للتخصيص ولا دليل لذلك ههنا اهـ ١٢

له قوله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله عليه وسلم في هذا الحديث الذي رواه مالك في الموطأ ومن طريقه رواه الامام
محمد في موطأ من الموطأ عن يزيد بن زياد بن جابر عن عبد الله بن رافع مولى ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة
ان سئل عن وقت الصلوة فقال ابو هريرة انا اخبرك حين الظهر اذا كان ذلك شكك والعصر اذا كان ذلك شكك انك تفتيم
منه لسانك وقد سبق فيما قبل من الموطأ قال الزرقاني في ص ٢٢٢ من مشرعه قال ابن عبد البر وقد رواه الموطأ والمواقيت لا تؤخذ
بالرائ ولا تذكر الا بالتوقيت يعني فهو موقوف لفظا مرفوعا كما قال وقد روى حديث المواقيت مرفوعا باتم من هذا الخبره الساني
باسناد صحيح من ابي هريرة اهـ واوله الزرقاني وقال اي مثل ذلك يعني قريبا منه بغير ظل الزوال اهـ ولما قل ان يقول اي ضرورة
واعية في هذا التاويل وارتكاب المجاز فان قيل ان لم ياول بهذا وقع التعارض بين الروايات فان الجمع بينهما مقدم على الشرح فلذا
ارتكبتا المجاز في معناه يقال ان الجمع الذي يعتبره ما يكون من غير تعسف وتكلف لا مطلقا كما في شرح شرح الختمة وان كان لمحضنة
بشبه فلا يخلو اما ان يكون الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او لا فان امكن الجمع فهو المسمى بختلف الحديث والافهوا نسخ والمسخ اهـ و
ههنا لا يخلو من التعسف فان بقا الوقت لا يخرج بالشك والاحتمال فلا يعتبر فان قيل الاثر المذكور موقوف فلا يتحقق المعارضة بشبه
قيل وان كان موقفا لظاهره فانه مرفوع باطنا وحكما قد صرح ابن عبد البر بكونه مرفوعا والمواقيت والمقادير الشرعية لا يدخل
فيها القياس والاجتهاد وكما لا يخفى على صاحب السند ابل رواه ابن عبد البر في التمهيد مرفوعا ثبت بذلك ان وقت الظهر يعني بعد المش
واما لا يشك بالمجاز اذا كانت الحقيقة متعذرة وههنا الحقيقة ليست بمتعذرة فلا حاجة الى القول بان معناه قريب من المش قالوا ان
الاصل في الباب حديث جبريل في الامامة وحديث السك عن مواقيت الصلوة وكلاهما يدلان على اشتراك وقت الظهر والعصر
فان الامامة جبريل في اليوم الثاني وادار النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة فيه كان ظاهرا في الاشتراك والتاويل اولى من النسخ فاف
لا يصح عليه الا عند العجز عن التاويل فلذا قال النووي في ص ٢٢٢ من مشرعه في شرح حديث جبريل معناه فرغ من الظهر حين صار
كل شئ مثله وشعر في العصر في اليوم الاول حين صار كل شئ مثله فلا اشتراك بينهما اهـ قلت مرده رواية الساني صلى
في الظهر حين صار كل شئ مثله لوقت العصر بالاس اهـ فانه صريح في ان الظهر صلاها في اليوم الثاني في ذلك الوقت الذي صلى فيه
العصر بالاس فلا معنى لقوله فرغ من الظهر حين كان ظله مثله وشعر في اليوم ولا معنى ايضا لقوله تأمل مشرعه قبل المش وفرغ فيه
كما هو ظاهر ولا يلزم ان يكون المراد بقوله صلى في كل موضع من حديث جبريل فرغ او شعر وهو كما ترى باطل فان الاوقات المذكورة
وقعت ظاهرا لقوله صلى على هذا التاويل بطلان الظرفية الحقيقية وتسلم مفاسدا اخرى ايضا على ان الجمع المذكور حينئذ يكون طرفا
لقول فرغ او شعر المقدر قبل المش لا لقوله صلى وهو مجاز ولا يصح عليه الا عند تعذر الحقيقة ووجود القرينة الصارفة عنها الى الجاز
والحقيقة كمنه ههنا ولم لا يجوز ان يكون امامة في اليوم الثاني ناسخا لامامة في اليوم الاول في هذا الفرع الخاص قال المحقق في ص ١٩٤
من فتح القدير ثبت بقا وقت الظهر عند صيرورة الظل مثالا لاسما لامة جبريل فيه في العصر بحديث الا بولوا امامة في اليوم الثاني عند
صيرورته تخليفا لبيدانه وقته ولم يشع هذا فيستمر ما علم ثبوته من بقا وقت الظهر الى ان يدخل هذا الوقت المعلوم كونه وقتا للعصر اهـ وفي
ص ١٩٤ من البدائع وخبر امامة جبريل عليه السلام مسوخ في المتنازع فيه فان المراد صلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى
فيه العصر في اليوم الاول. الاجماع منعقد على تفاوت وقتي الظهر والعصر فكان الحديث منقضا في الفرع ولا يقال معنى ما ورد ان صلى
العصر في اليوم الاول حين صار كل شئ مثله اي بعد ما صار معنى ما ورد ان صلى الظهر في اليوم الثاني (واباقي على الصفحـ الآتية)

وتصلي في الشتاء حين تزول الشمس وهو

رقيقة من الصلوة السابقة، حين صار كل شيء شديداً قريب من ذلك فلا يكون مبرحاً لا نقول هذا نسبة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الغفلة وعدم التمييز بين الوقتين لولا تساوي الأمرين في الشرائع والتسوية بين أمرين متميزين وترك ذلك مبهماً غير بيان منه أو دليل يمكن الوصول به إلى الافتراق بين الأمرين ودخلة لا يلين بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه ويمكن البيان يقال إن المراد بذلك أن إلى المثل: تتناختصاً بالظهور ما بعد المثلين كمنش بالعمود ما بينهما مشترك بينهما كذا قيل فإن قلت حينئذ فالتقصير في تعيين الأوقات وتقديمها وصار الوقت مجزئاً لا قلت كما قال النووي أن حديث جبريل لبيان وقت الاعتكاف لا لاستيعاب وقت الجواز صلى بحسب في اليوم الأول في أول الوقت وفي اليوم الثاني في آخر وقت الاعتكاف اهـ فلم يتعرض الحديث لآخر وقت الجواز ولم يستوعب أواخر الأوقات والألا يصح في العشاء والمغرب في المغرب فانه صلى المغرب في اليومين في وقت واحد ووقته إلى غروب الشمس لا في أولها بل في وقت العشاء إلى طلوع الفجر الثاني والمغرب إلى طلوع الشمس والعصر في غروبها فانهم قد قالوا بمسوخية بعض أجزاء حديث جبريل كما في المغرب فكذلك يمكن القول بمسوخية في وقت الظهر منه كونه متقدماً على جميع الأحاديث الواردة في بيان الأوقات لأريب فيه ولا مبرية هذا والله أعلم بالصواب ١٢

له قوله صلى الله عليه وسلم قال النووي في ٢٢ من بشرح اختلاف العلماء في الجمع بين هذين الحديثين فقال بعضهم الإبراد خمسة: التقديم، الفصل، الاعتكاف، على حديث جابر وحملوا حديث الإبراد على الترخيص والتحقيق والتأخير وهذا قال بعض أصحابنا وغيرهم وقال جماعة حديث جابر منسوخ بأحد حديث الإبراد وقال آخرون المختار استحباب الإبراد لحدوثها وحديث جابر محمول على أنهم طلبوا التأخير لأنه على قدر الإبراد لأن الإبراد في حديثه يحصل لليطان فيبقى يشكون فيه ويتناقص المحو ويصح استحباب الإبراد به قال جمهور العلماء والمختصون بالمشافعي وبما قال جمهور الصحابة لكثرة الأحاديث الصحيحة في المشقة على فعله والأمرية في موطن كثيرة من جهة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وقد عرفت أن الإبراد يكون في تلك البلاد بعد المثل وهو وقت الظهر عندنا في صيفه في رواية مشهورة عنه وقد مضت أحاديث والته عليه قال ابن نجيم في رسالته ومنها ما استدلل به في النهاية والبدائع والتبيين وشرح النقاية وشرح الجمع للمصنف وغيرهم وهو ما ثبت في الصحيحين أنه عليه الصلوة والسلام قال مشكوك مثل أهل الكفاية من كمال رجل استأجر رجلاً فقال من يعمل لي من غدة أن نصف لها على قيراط فعملت اليهودي ثم قال من يعمل لي من نصف النهار على صلوة العصر على قيراط فعملت النصراني ثم قال من يعمل لي من العصر إلى غروب الشمس على قيراطين فأنتم هم ففرض اليهود والنصارى وقالوا أن أكثر علماء أهل عطا وقال من ظلمتم من أجركم قالوا لا قال ذلك فضلى أعطيه من استأجره الاستدلال أنه ضرب قهر المدة للعلل مثلاً كانت مدة العصر قصرة ولو لم تكون النصراني أكثر عملاً على قول إلى صيفه فان قيل من الزوال إلى صيرورة ظل كل شيء مثله أكثر من وقت صيرورة ظل كل شيء مثله إلى آخر النهار فيعتقد كون النصراني أكثر عملاً على هذا التقدير راجع إلى أن التفاوت بين هذين الوقتين ليسير لا يعرف إلا بحساب والمراد من الحديث تفاوت يظهر لكل أحد من الامة اهـ فلا تلتفت إلى ما في ١٢ من دليل الحديث من التعليق النجدي من الشبهة فإن صاحب الجواب عنها فثبت بهذه الأحاديث ذهب إلى صيفه اهـ ما في رسالة ابن نجيم صاحب البحر والمحدث رواه الأمام محمدي مشيراً من الموطأ فقد تقدم قال الحافظ العيني في ١٢ وفيه ما استنبطه أبو زيد الدبوسي في كتاب الأسرار من أن وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله لانه إذا كان كذلك كان قريشاً من أهل العاشرة فيكون إلى المغرب ثلاث ساعات غير شيء ليسير وتكون النصراني أيضاً عملاً ثلاث ساعات وشيئاً ليسير وهذا من أول الزوال إلى أول الساعة العاشرة وهو إذا صار ظل كل شيء مثله واعترض على هذا بأن النصراني لم تقلدنا ما قاله الفقهاء اليهود والنصارى ووقتهم أكثر من وقتنا فيستقيم قولهم أكثر عملاً واجب بأن اليهود والنصارى لا يفتقون على قول واحد بل قالت النصراني كما أكثر علماء أهل عطا وكذا اليهود باعتبار كثرة العمل وطول اهـ واعترض عليه الحافظ في ١٢ من الفتح بقوله واجب بمنع المساواة وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن وهو أن المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب اهـ قال العيني في ١٢ من العمدة قلت لا يخفى على كل أحد أن وقت العصر لو كان بمصير ظل كل شيء مثله يكون وقت الظهر الذي ينتهي إلى مصير ظل كل شيء مثله مثل وقت العصر الذي نقول وقت مصير ظل كل شيء مثله ومع هذا لو زيدوا في المساوات بالتحقيق أنه قلت أن المساواة بين المشبه والمشبه به في نفس وجه الشبه ادعاء كان ادعاء حقيقياً واجب كما يدل عليه تعريضه فإن التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة أمر لاخر في معنى وفي الاصطلاح يكون وجه الشبه من أركانه وأجزائه كما في كتب المعاني النظر منها في أركانه وهي أربعة طرأه المشبه والمشبه به ووجهه واداءه اهـ فالمساواة بينهما من جميع الجهات وإن لم تكن ضرورياً ولم تدبر ولكن استزكاهما في وجه الشبه واجب وهو مبني موجود فانه صلى الله عليه وسلم شبه كثرة عمل النصراني بالرجل الذي يعمل من الزوال إلى العصر فقلت عمل المسلمين بالرجل الذي يعمل من العصر إلى الغروب فوجب أن يكون بين الزمانين زيادة ونقصان وكثرة وقلة وهو يكون عندنا متداوئاً قلت الظاهر أن المسلمين كما هو ظاهر ما قاله الحافظ في ١٢ من الفتح ونقله عنه في ص ١٢ من التعليق المجيد من أن على التنزيل لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية من كل جهة اهـ ساقط لما ذكره يحيى ووجهه ما تقدم وقد عرفت أن الحافظ العيني قال هو ما ادعى النسوية من كل جهة حتى يعترض عليه وبمبنا اعتراضات ومناقشات ولها جوابات بعد مذكرة في مواضعها وقد اختلفت بما لا مزيد عليه في رسالتي بحق كل البصر فراجعها ولا شك في أن الحديث يدل على أن مدة أعماركم بالنسبة إلى أعمار أهل الكتاب كما بين صلالة العصر إلى غروب الشمس فان قوله صلى الله عليه وسلم (والباقي على الصلوة الآتية) عه يعلني جاب ١٢ عه كما رواه الطحاوي والبخاري والنسائي من أسن ١٢

برواته اه وقد اقره الذهبي في محضر المستدرک فقال صح اه فزاد ثقة عنده فقيه ريل على ان تانيه العصر سنة ولولم يكن ما اخطى
 رضى الله عنه هذا في غير حجت تغيرت اشس بعد القليل من الزمان ولم يكر على المؤذن بمثل هذا الاكثار واخرجه الدارقطني ايضا
 في صحيحه من السنن صح قال زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر
 وقال الذهبي في صحيحه من الميزان زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر
 صحيحه من لسان الميزان وقال البرقي عن الدارقطني يعبر به فلفظ الحاكم فزعم ان الشيخين اخرجه وذكره ابن جابر في التلخيص
 اه وفي صحيحه من الجوهري عن الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري من العباس بن زيد عن زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر
 جالس الحديث ثم قال العباس ثقة وزاد ذكره ابن جابر في ثقات التابعين اه وفي صحيحه من لسان الميزان زيد بن عبد الله بن جابر
 الحاكم في المستدرک من زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر
 زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر
 وفي سنن الدارقطني والجوهري عن العباس بن زيد عن زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر
 سنة المستدرک المطبوعه فكتبوا زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر
 ابن حجر نقلا من المستدرک زيد بن عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر
 عند ابن جابر وشيخه ابن خزيمة برواية واحدة مشهوره قال الحاكم في صحيحه من لسان الميزان زيد بن عبد الله بن جابر
 على قلته لا يجوز تعديله الا بعد السبر ولو كان ممن يروى المنكره وادق الثقات في الاخبار لكان عدلا مقبول الرواية اذ اناس
 في اتهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدر هذا الحكم المشهور من الرواية اه ثم قال بعد سطر وكان عند ابن
 جابر ان جهالة العين قد تقع برواية واحدة مشهوره ومذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حالة باقية عند غيره وقد اصحح ابن جابر
 بقاعده فقال العدل من لم يعرف به الجرح اذا اخرج منه التعديل فمن لم يخرج فوجد عدل حتى بين جرحه اذ لم يحلف الناس ما غاب
 عنهم اه فزاد من عبد الله بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر عن زيد بن جابر
 هذه ايضا ثقة كما لا يخفى وبالجملة على رضى الله عنه اخر صلو العصر ولو كان اتبع سنة فيها ما اخرج على المؤذن ولم يقبل هذا الحكم
 يعلى السنة كما لا يخفى في صحيحه من الجوهري عن الحاكم في صحيحه من لسان الميزان زيد بن عبد الله بن جابر
 بعيدا لظهوره واشد تانيه العصر منهم وعن الثوري عن الامش عن اصحاب ابن مسعود يعلى الظهور في قول العصر عن الثوري
 عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن زيد عن ابن مسعود كان يخرجه عن العصر عن معمر بن خالد الجذاري ان الحسن وابن سيرين وابا قلابة
 كانوا يسيرون بالعصر اه وخرج الدارقطني في سننه والطحاوي في شرح معاني الآثار هذه الآثار ايضا كما سبق ورجال الاسانيد
 المذكورة ثقات اثبات ثبت من حديث ام سلمة وعلي بن شيبان وعبد الواحد عن اجملة الصحابة على ابن مسعود واصحابها
 وعلى اجملة التابعين الحسن وابن سيرين وابا قلابة وابراهيم وغيرهم ان تانيه العصر لم يتغير الشمس مستحب وبه قال المتكاتبون
 ومن هنا سقط ما تفوه به صاحب هدية المهدى في صحيحه منها وقالت الاحاف لو خر العصر لم يتغير الشمس في الصيف والشتاء واما
 الاحاديث المقدمة واما هنا بشبهة ان في تانيه العصر النوافل تكرهها بعدة فانك قد عرفت ان الخفية لم يخالها الاحاديث
 بل عملوا بها واثار الصحابة والتابعين والاحبار بعد الاستقصاء انما في باب التبعيل عانها انما ترجع الى ما في الفاظهم من كون
 الشمس جنة نفقة مبيها وكونها في حجة عائشة وغير ذلك مما لا قاطع فيه بالا وادري ان اول الوقت بل يوشى الى آخره ايدى على الصفة
 اى آخر الوقت المستحب واما الى بيان سائر المسئلة كالمدينة او فرسخ او فرسخين او ثلثة اذ لم يرد غير ذلك فهذا اذا شاعها
 امور مختلفة باختلاف سرعة المسير وبطوره باختلاف احوال الركوب بالعدد والحق وحوال المشي على الاقدام فمن ايضا من لا يرد
 على اول الوقت في شيء من الاستحباب بالتبعيل واما الى افعال آخر سنن الجوهري في تفسيرها وتبعيلها ونحو ذلك فهذا ايضا مختلف باختلاف
 الفاظ المهر في سرعة اتمام هذه الاعمال لا سيما عند الحضرة النبوية ومحاذ قرب الوقت المغرب حتى لا تقوت الصلوة في الجسد
 النبوي للاضياف كما قال المحقق ابن ابي عمير فلا دليل فيها للعموم معتد به على التبعيل المقصود لهم فان احاديث التبعيل بالفاصل ليست
 مقصورة بل ليست نصا ايضا في الاداء لاول الوقت بل ظاهرة فيه لولا لاقراء من صارت من هذا المعنى بل التعقيل فيما رثى الى ان المراد
 منها التبعيل والتقدم على صفة الشمس ودخول وقت الكراهة وبيان التكبير والتاكيد فيه لتلايق في هذا الوقت المذكور وان يتفق
 وتتم كما يشهد به كثير من الفاظ الاحاديث كحديث صلو المصلي في غير ذلك وفيه فخر ليعا ونحو ذلك وبه قلنا كما صرح به محمد بن المظفر
 وقد سبق فيما قبل من اننا لا نقول بالتأخير الذي يقتضي بالدخول في الكراهة بل يصحها قبل ان يتغير الشمس وتدخلها صفة ومن هذا
 ظران لتبيل صاحب الهداية وغيره تكبير النوافل ليس في مقابلة النصوص الشرعية الصريحة في افضلية التبعيل بل ليس بتبعيل
 حقيقة وانما هو بيان حكمه التانيه الذي ورد في الروايات ولا يبعد ان يحمل احاديث التبعيل على ايام الغيم تدرج القدر وقد
 نصت المقام بما لا مزيد عليه في رسالتي حتى كل البصر في حين بحث الاسفار على ما سبق الودعي قد عرفت مذهب الخفية في النصوص
 واستحباب اسفارها والدلائل عليها من الاحاديث والآثار فان قلت ان الامر بالاسفار ما جاز في الليالي الممطرة لان الفجلا
 يستبين فيها جساما فامرهم بزيادة التبين استظهارا باليقين ذكره في النيل وسبل السلام ملاءة عن المعهود اه قلت قال
 الى نظر العين في صلا من العدة هذا تخصيص لا محض وهو باطل ويرده ايضا اخرجه ابن ابي شيبة عن ابراهيم بن جابر
 اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التور بالفرقة الطحاوي في شرح الآثار بسند صحيح ثم قال لا يصح
 ان يجتمعوا على خلاف ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فان قلت قال ابن حزم خبر الامر بالاسفار صحيح الا انه لا حجة

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال نظر ابن مسعود الى الشمس حين غربت فقال هدا حين

ولقيته من الصفة السابقة والانتشار المخلوط بالغسل بعد نزع اشتباك النجوم حتى يبقى وقت ترتيل آية مع سعة المبالغة و
اركان الصلوة مرتين بينهما يندفع المعارضة ويرتفع المناقشة اهـ و اشار شيخ الحديث الى المتوسط بقوله وعند محمد ان غلظ شديد
مرة واسفر جارية ثم توسط امره وهذه واقعة تعليل عليه السلام اذ ان الصلوة للرجل في المدينة وشجوت الغسل لانكسر والخلاف
في الافضل فالتزجيج لمذهب الاحناف اهـ قلت والاصل فيه ما قال محمد سابق من ان من اراد تطويل القراءة كالصلاة فالتسبب
في حقه التقليل والا فلا سفار مستحب وهذا مبني على اختلاف احوال المؤمنين وتذكر ما سبق من حديث التفرقي بين زاماني الشارح
والصيف وطول الليالي وقصرها ونوم الناس وعدمه فيها هذا ما عندي في هذا المقام والله تعالى دلي العلم والانعام فان
العلوم المنعام ١٢

له كذا ذكره في ٢٩ من الجامع وعزا الى الآثار وذكره محمد بن الموطا بغير سند فقال اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر قال
دلوك الشمس ميلها اخبرنا مالك حدثنا داود بن الحصين عن ابن عباس قال كان يقول دلوك الشمس ميلها وحقق اليقين اجتماع الليل وظلمة
قال محمد بن داود ابن عمر بن عباس وقال عبد الله بن مسعود دلوكم غروبها وكل من احس ١٢ اهـ قوله عن ابراهيم بن الجهم بن ابراهيم بن مسعود
اليساع بن ابن مسعود كما صرح به ايليقي والدارقطني والطحاوي كما سبق في مرة واخرجه الطحاوي عنه موصولا لسند فقال في ٢٩ من كتابه
حدثنا نافع قال شامرو بن حفص قال ثنا ابني عن الاخش قال ثنا ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال صلى عبد الله باصحابه صلاة المغرب
تقام اصحابه يترادون الشمس فقال ما تنظرون قالوا ننظر اغا بت الشمس فقال عبد الله واشر الذي لا اله الا هو وقت الصلوة ثم
قرأ عبد الله اتم الصلوة لدلوك الشمس الى غن الليل و اشار بيده الى المغرب فقال هذا غسق و اشار بيده الى المطلع فقال هذا دلوك
الشمس قيل صدقتم عماره ايضا قال نعم حدثنا روح بن الفرخ قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا ابو الاوص عن مشيرة عن ابراهيم قال قال
عبد الرحمن بن يزيد صلى بن مسعود باصحابه المغرب حين غربت الشمس ثم قال هذا الذي لا اله الا هو وقت الصلوة حدثنا نافع قال ثنا
عمر قال ثنا ابني عن الاخش قال حدثني عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الواسي قال ثنا السودي
عن سبعة بن كيسان عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود انه قال حين غربت الشمس والذي لا اله الا هو ان هذه الساعة مملكت هذه الصلوة ثم
قرأ عبد الله تصديقي ذلك من كتاب الشرائع الصلوة لدلوك الشمس الى غن الليل قال دلوكم حين تغيب وحقق الليل حين يظلم الصلوة
بينها احد ورواه الحاكم في ٢٩ من المستدرک اخبرنا ابو بكر البصري ثنا محمد بن عبد السلام ثنا اسحق بن جابر عن الاخش عن ابراهيم
وعماره عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله رضي الله عنه يصلي المغرب ونحن نرى ان الشمس طالعة قال فنظروا الى ذلك فقال
ما تنظرون قالوا الى الشمس قال عبد الله هذا الذي لا اله الا هو مملكت هذه الصلوة ثم قال اتم الصلوة لدلوك الشمس الى غن الليل
نبدأ دلوك الشمس قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه البيات اهـ ومن طريق الحاكم اخبرنا البهيقي في ٣٣ من
السنن الكبرى فقال واخبرنا ابو عبد الله الحافظ ابو بكر البصري الحديث واخرج الطحاوي نحوه عن ابني هريرة و ابن ابي حاتم عن علي
رضي الله عنه دلوكم غروبها على ما في ٢٩ من شرح الزرقاني ١٢ اهـ قوله ابن مسعود الخ روى عن ابن عمر و ابن عباس ان دلوك
الشمس ميلها كما عرفت فنقد من الموطا من طريق ابن جهم عن مالك اخبرنا البهيقي عنها في ٢٩ من السنن الكبرى وفي ٣٩ منها قال قال
الله عز وجل اتم الصلوة لدلوك الشمس قال الشافعي دلوك الشمس زوالها ابنا علي بن محمد بن بشران العدل ببغداد انا اسماعيل بن محمد
الصغار ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال دلوك الشمس ميلها بعد نصف النهار اخبرنا عن
عبد العزيز بن عمر بن قنادة انا ابو منصور العباس بن الفضل البصري ثنا احمد بن محمد ثنا سعيد بن منصور ثنا ابو عوانة و خالد بن منيرة عن اشجى
عن ابن عباس قال دلوك الشمس زوالها اهـ وفي ٢٩ منها بسنده عن قتادة في قوله تعالى لدلوك الشمس قال اذا زالت الشمس عن ليل
السار للصلوة النظر الى غنق الليل قال بدليل صلوته للمغرب اهـ قال الزرقاني في ٢٩ من شرحه وكذا روى عن ابن عباس وابي هريرة
وابي برة ومن خلق من التابعين ورجح بان نافع وادان وثقة قد رواه سالم عن ابيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبرنا بن موديه
فلا يعبد عنه وانه يدل له ايضا قوله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل لدلوك الشمس حين زالت نصلي في الظهر اخبرنا اسحاق بن راهويه في مسنده
وابن مردويه في تفسيره والبهيقي في المعزة من حديث ابني مسعود الانصاري اهـ قد عرفت ان محمد قال كل من يعني ان اللفظ بجميع المعنيين
بأيها اخذت أصبت والترجيح لاحد ما امرأه ١٢ اهـ قوله فقال الخ اختاره الضحى ومقاتل والضحك والسدي كذا ذكره ابو حنيفة في
صحيحه من التعليق لمحمد قال الفاضل الكنتوي لم يوافقني ان التفسير بالزوال اولى القولين لكثرة القائلين به (واباقي على الصفة الآتية)
على في موطا مالك عن داود بن الحصين قال اخبرني محمد بن عبد الله بن عباس كان يقول دلوك الشمس اذا غارت الشمس وحقق الليل
اجتماع الليل وظلمة اهـ وراجعه ٢٩ من شرح الزرقاني ١٢ اهـ اي هذا وقت غروبها وفيه يصلي المغرب ١٢
اهـ عن عبد الله بن مسعود انه جامع ١٢ اهـ انظر جامع ١٢ اهـ اي بعد اداء صلاة المغرب ١٢ اهـ معنى في باب المسح على الخفين ١٢
اهـ مراده ان الذي وقع في التنزيل معناه غروب الشمس ايضا اي اتم صلاة المغرب عند غروب الشمس ايضا بدري ١٢

باب الغسل يوم الجمعة والعيد

له قوله باب الخ قال النووي في صحيحه من شرح مسلم اختلف العلماء في غسل الجمعة فحكى وجوبه من طائفة من السلف مكره من بعض المعاصرين
 وبه قال ابن النجار ورجاه ابن المنذر من مالك وحكاها الخطابي عن الحسن البصري وملك ذهاب جمهور العلماء من السلف والحنابلة وفتحوا
 الامصار الى ان سنة مستحبة ليس بواجب قال القاضي وهو المعروف من ذهب مالك واصحابه وفتح من اوجبوا طواجرهم للاحاديث وفتح
 الجمهور باحاديث صحيحة منها حديث الرجل الذي دخل وعمر يجلب وقد ترك الغسل وقد ذكره مسلم في صحيحه وهذا الرجل هو عثمان بن عفان
 جاريته في الرواية الاخرى روىها مسلم من حديث ابي هريرة (ص ٢٤) ودجبه الدلائل ان عثمان فعله واقره عمر وجازوا الجمعة وهم اهل
 النحل والعقد ولو كان واجبا لما تركه ولا لزومه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها طغى يوم الجمعة فبها طغى يوم الجمعة فبها طغى
 حديث من في السنن مشهور وفيه دليل على انه ليس بواجب ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو اغتسلتم يوم الجمعة وهذا اللقب يقتضي انه
 ليس بواجب لان تقديره لكان افضل واكمل ونحوها من العبارات واجابوا عن الاحاديث الواردة في الامر به انها محمولة على المنزلة
 جباين الاحاديث وقوله صلى الله عليه وسلم واجب على كل مسلم اي متكلم اي متكلم في حق كما يقول الرجل لصاحبه خذك واجب على اي متكلم ١٢
 له قوله باب الغسل الخ قال محمد في الموطأ باب الاغتسال يوم الجمعة اخبرنا مالك حديثا نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل اخبرنا مالك حديثا نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل
 وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم اخبرنا مالك حديثا نافع عن ابن السباق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا معشر
 المسلمين في يوم جعله الله تعالى عيدا للمسلمين فاغسلوا من كان عنده طيب فلا يغفره ان ليس منه وعليكم بالسواك اخبرنا مالك اخبرني
 المقري من ابي هريرة قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة اخبرنا مالك اخبرني نافع ان ابن عمر كان لا يروح الى الجمعة
 الا اغتسل اخبرنا مالك اخبرني الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد
 يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يجلب الناس فقال اية ساعة هذه فقال الرجل الغسلت من السوق سمعت ابي ابراهيم يقول ان
 توضأت ثم اغتسلت قال عمر والوضوء الضاد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بالغسل قال محمد الغسل افضل
 يوم الجمعة وليس بواجب وفي هذا آثار كثيرة قال محمد اخبرنا الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن الس بن مالك وعن الحسن البصري
 كلاهما يروى الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من توضأ يوم الجمعة فبها طغى يوم الجمعة فبها طغى يوم الجمعة فبها طغى
 ابان بن صالح عن حماد بن ابراهيم النخعي قال سألته عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الجنابة والغسل في العيد قال ان اغتسلت
 فمن وان تركت فليس عليك نكاح لم الم يبق رسول الله صلى الله عليه وسلم من راح الى الجمعة فليغتسل قال في ذلك ليس من
 الامور الواجبة وانما هو كقول لقمان واشهدوا اذا تبايعتم فمن اشد فداخ من ترك طيبس عليه وكقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة
 فانتشروا في الارض فممن اغتسل فلا بأس ومن جلس فلا بأس قال حماد ولقد رايت ابراهيم النخعي ياتي العيد وما يغتسل قال محمد اخبرنا محمد بن
 ابان عن ابن جريح عن عطاء بن ابي رباح قال كنا جلوسا عند عبد الله بن عباس فحضرت الصلاة اى الجمعة فدخلوا فوضوا فوضوا
 فقال لبعض اصحابه الاغتسل قال اليوم يوم بارد فمؤثقا قال محمد اخبرنا سلام بن سليم النخعي عن منصور بن ابراهيم قال كان علقمة بن
 قيس اذا سافر لم يصل الصلوة ولم يغتسل يوم الجمعة قال محمد اخبرنا سفيان الثوري حديثا منصور عن مجاهد قال من اغتسل يوم الجمعة بعد
 طلوع الفجر جزاه عن غسل يوم الجمعة قال محمد اخبرنا عباد بن العوام اخبرنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت كان الناس
 حال انفسهم فكانوا يروحون الى الجمعة بهياهم فكان يقال لهم لو اغتسلتم اه ما في الموطأ اعلم اني انقل الابواب من الموطأ من كتاب
 الحج بلغها لان من اباد العصر من يسي نفسه باهل الحديث يقولون ان ائمة الاحناف يعلون بالقياس ويتركون الاحاديث والى اهل
 الشافعية كذلك وهم يراجلون الحديث نفي هذا الشغل روى على ابياء العصور هذه الكتب من محدثي على ما تقدموا به من غير تفتيش وتحقيق
 ومن غير كشف غطية البصائر وقد عرفت فيما مضى من ذلك وباني مثله في الابواب الآتية من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وهو على
 التوفيق ثم اعلم ان في سند حديث السنن الموطأ وقع سعيد الرقاشي مكان يزيد الرقاشي وهو ضعيف والصواب يزيد الرقاشي كما هو
 في الصحيح فان يزيد الرقاشي يروي عن الحسن والنس بن مالك قال الخطابي في صحيحه من تلمذ يزيد بن ابان الرقاشي ابو عمر البصري
 القاضي الزاهد يروي عن ابيه والنس بن مالك وعلم بن قيس والى الحكم البجلي والحسن البصري في نفسه بن حبانة يروي عنه ابنه عبد الله بن
 (الى ان قال) والربيع بن صبيح اخبرنا في ترجمته الربيع في صحيحه يروي عن يزيد الرقاشي وقال السري في باب ما جاء في رويته
 النبي صلى الله عليه وسلم من آخر ثمان مائة ويزيد الفارسي هو يزيد بن هريرة وهو اقدم من يزيد الرقاشي وروي يزيد الفارسي عن ابن عباس
 احاديث ويزيد الرقاشي لم يدرك ابن عباس وهو يزيد بن ابان الرقاشي وهو يروي عن السن بن مالك ويزيد الفارسي ويزيد الرقاشي
 كلاهما من اهل البصرة اه قلت الحديث رواه ابن ماجه في صحيحه من سننه من طريق اسمعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي عن السن
 بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فبها طغى يوم الجمعة فبها طغى يوم الجمعة فبها طغى يوم الجمعة فبها طغى
 ابن ابي رباح عن السن بن مالك في صحيحه من مجمع الزوائد قال الهيثمي وفيه يزيد الرقاشي وفيه كلام اه وفي صحيحه من معين الخطوط ورواه ابن ماجه
 بسند ضعيف عن السن ورواه الطبراني من حديثه في الاوسطا سنادا مشددا من ابن ماجه اه قال الخطوط الطحاوي في صحيحه من شرح الآثار
 حديثا ابراهيم بن مزيق قال ثنا يعقوب الحمصاني قال ثنا الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن الحسن (وابا في على الصفحة الآتية)

فهل حسن وان تركته فحسن

وبقية من الصفوة السابقة) انما لم يغتسل يوم الجمعة اخبر محمد بن موهب عن الموطا كما سبق ورجال من رجال الاصول الستة
فاسأله صريح وقائل ان يقول ان السفر مخفف فلا يغتسل الا بعد المدة التي قلت نعم لكن قرأه بصلوة الغنم في مستحبه يغتسل غسل الجمعة ايضا مستحب
وقد جعل الله تعالى للسفرين يسرا وخفف في بعض الغرائض فلا تسن والاحتجاب اولى بالترك منها في السفر واخرى وقد روي عدم
الغسل يوم الجمعة من ابن عباس كما رواه محمد بن الموطا وكذا ما يروي وقد سبق فقال لبعض اصحابه الا لغتسل قال اليوم يوم بارود ومن
ما رواه قال من اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزا من غسل يوم الجمعة رواه محمد بن موهب واسأله صريح بشيئ الى انه لا يشترط الاغتسل
انفسه بذاته الى الجمعة بل فواغتسل بعد طلوع الفجر ولو من الجماعة شكا في ذلك من غسل الجمعة وبه قال الجمهور قال ابو داود وفي سنة
بعد رواية حفصة اذا غتسل الرجل بعد طلوع الفجر اجزا من غسل الجمعة وان اجنب له وهذا كهديل على ان غسل الجمعة ليس بواجب
والام كيف الاغتسل بعد طلوع الفجر للغسل يوم الجمعة ولم يتدخلنا فيه ١٢

له قوله فمن الجزا من الامر المسجبة غير الواجبة قال في البدائع من ٢٦٩ فاستحب يوم الجمعة لمن يحضر الجمعة ان يدين ويس
طيبا وليس حسن شيئا ان كان عند ذلك يغتسل لان الجمعة من اعظم شعائر الاسلام فيستحب ان يكون المقيم بها على احسن وصف
وقال مالك غسل يوم الجمعة فريضة واجبة بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم او قال حق
على كل محتلم ولما روي ابو هريرة (اخبره البزار وابن عدي) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من توضأ يوم الجمعة فبها طهرت ومن اغتسل
نهر اغتسل وما روي من الحديث قنا ويدرودي عن ابن عباس وعائشة وكما رواه عنها البخاري وسلم والطحاوي والبوداوي (انها قالوا كان
الناس على حال انفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه والمسجد قريب السمك فكان يتأذى بعضهم رائحة بعض فامروا بالاغتسال
بهذا ثم انتسخ هذا (اي توكيده وتشديده) حين لبسوا غير الصوف وذكر العلي بايديهم انه وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وطحاوي
صحة وقد عرفت ان محمدا نقل الوجوب من اهل المدينة وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك فاعراه صاحب الهداية والبيهقي الى مالك
من الوجوب صحيح ليس بلفظ فلا تغتسل بماء من ٢٦٩ من البحر من قوله وما وقع في الهداية من انه واجب عند مالك فقال بعض الشافعيين
انه غير صحيح فانه لم نقل احدا بالوجوب الا اهل الظاهر اه فبذلك تزي ليس بصحيح والوجوب محكي عن الحسن البصري بل عن طائفة من
السلف حكوه عن بعض الصحابة كما تقدم نقلنا عن شرح النووي فتنبه والعجب من صاحب البحر كيف تبع بعض الشافعيين في ذلك هذا
له قوله وان تركته الخ كما رواه البخاري وسلم من حديث ابن عمر وسلم من حديث ابي هريرة ان عمر بن الخطاب بينا يتوقف في المكتة
يوم الجمعة اذ دخل رجلا من المهاجرين الاولين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فناداه عرابة ساعة فنه فقال اني شغلت فلم اغتسل
الى اهلتي حتى سمعت الشاذين فلم ازد ان توضأت فقال والوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بالغسل
اه هذا اللفظ البخاري قال الطحاوي بعد ان راجع من طرق من حديث ابن عباس وابن عمر والي هريرة في من كان ينفذ هذه الآثار عن النبي
ينبغي وجوب الغسل اما احدهما فان عثمان لم يغتسل واكتفى بالوضوء وقد قال عمر قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بالغسل
ولم يامر عمر ايضا بالرجوع لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ياه بالغسل فنفى ذلك وليس على ان الغسل الذي كان امر به لم يكن عن
على الوجوب وانما كان لعله ما قال ابن عباس وعائشة (من كونهم حال انفسهم ليسهم الصوف ورداهم بها بهم الى الجمعة)
او لغرض ذلك ولو لا ذلك ما ترك عثمان ولما سكت عمر عن امره ياه بالرجوع حتى يغتسل وذلك بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذين قد سمعوا ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعوا من غيره من علماء ائمه الذي اراده فلم ينكروا من ذلك شيئا ولم يامروا بخلافه
فنفى هذا اجمع منهم على نفى وجوب الغسل وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على ان ذلك كان من طريق الاختيار واصابة
الغسل اه ثم اخرج حديث انس ديمرة من طرق ثم قال فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ان الغرض هو الوضوء وان الغسل
افضل لما ينال من الغسل لانه فرض اه وقد سبق الى هذا الجواب الامام محمد في كتاب الحج ص ١٢ بقوله فلو كان واجبا لامرهم بمران
يرجع حتى يغتسل وما راي الوضوء مجزيا عنه وبلغنا ان ذلك الرض عثمان بن عفان فقد صلى الجمعة بوضوء ولم يامرهم عمر ان يعود يغتسل
اه وشار بذلك الى ان عمر عثمان من الخلفاء الراشدين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
حضورا عليها بالنواجذ وقال اتقوا من بعدي ابجروا وعمر وغير ذلك من الروايات فلما لم يره هذا الخلق فان الراشدين واجبا علموا
انه لم يكن واجبا والام بترك عثمان ولم يعذب عمر ولا امره بالرجعة حتى يغتسل وفي مستدرك من فتح الباري وقد قال الشافعي في الرسالة بعد
ان ادرك حديث ابن عمر والي سعيدا حتى قوله واجب معينين الظاهر منها انه واجب فلا تجزئ الطهارة بصلوة الجمعة الا بالغسل واقتل انه
واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظام ثم استدلل لاحتمال الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال فلما لم يترك عثمان الطهارة
لغسل ولم يامر عمر بالرجوع للغسل دل ذلك على انها قد علم ان الامر بالغسل للاختيار وعلى هذا الجواب قول اكثر المصنفين في هذه
المسئلة كما في خزينة والطحاوي والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر ولم يروا ولا بعضهم فيه ان من حضر من الصحابة وانفقوا على ذلك
فكان اجما عنهم كما قال الطحاوي على ان الغسل ليس شرطا في صحة الصلوة وهو استدلال قوي اه وفي قصة عثمان دليل على
ان البسيع والشر قبل الاذان والنداء جائز بل الاعمال يوم الجمعة لا تترك لئلا يلزم التشبه باليهود والنصارى يدل عليه ما في الحديث
الكبري ص ١٢ قال مالك بلغني ان بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يخرجون ان يترك الرجل (والباقي على الصفة السابقة)
عنه ليس في الجامع فهو بل فيه حسن ١٢

يخرج الى العيدين ولا يغتسل قال محمد اذا اغتسلت في
الجمعة والعيدين فهو افضل وان تركته فلا بأس محمد قال خبرنا
ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قد كنا ناتي في العيدين
وما نغتسل وقال ان اغتسلت فحسن لله لله

له قوله يخرج الخ قال الشوكاني في ٢٢ من النيل وقال في البدر المنير احاديث مثل العيدين ضعيفة وفيه آثار من الصحابة جدي والريث
استدل به على ان غسل يوم العيد مستحب وليس في الباب ما ينتهض لاشياء حكم شرعي واما اشتراط ان يغسل به صلوة العيد فلا ادري
بالدليل على ذلك وقد ثبت في كتب امتنا لمجموع زبد على واصل الاحكام والشفاع عن علي عليه السلام قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
غلبه وسلم ان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ليس ذلك بواجب فان صح اسناده وعلج لاشياء هذه السنة اهملت
الاخاويث على افرادها فافرادا وان كانت متكلمة بها لكن المجموع من حيث المجموع يأخذ قوة ويصلح حجة لاشياء اذا اجتمعت معها الآثار
الواردة في الباب وهذه القاعدة قد مشى عليها الشوكاني في مواضع من النيل كما لا يخفى على من طالع فلا يخفى في كونها مظهر لاشياء
الاستحباب ولم يقل احد من يعتمد عليه ان غسل يوم العيد شرط لها ولا يصح صلوة العيد الا به فلا ادري ما دارا به الشوكاني في دفعه
من قوله وفي كتب امتنا الخ ان يميل الى مذهب الزيدية وبصرح القاضي الفاضل المكنى في بعض رسائله قال المحقق في ٢٢ من فتح القدير
وكثرة طرق الضعيف ترقية الى الحسن اه وقال في موضع اخر منه بهذه عدة احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعدد الطرق وذلك بفتح
الضعيف الى الحسن بل تسكن النفس بحجة ما روي فيمن الصحابة والتابعين الى ان المرفوع مما اجاب فيه ذلك الراوي الضعيف وبالجملة
اصل في الشرع اه علان قول التاليفي بجلي من السنة كذا حديث مرفوع عن جماعة كما في الاصول هذا عندي الآن في هذا المقام والله
ولي الانعام ١٢ له قوله ولا يغتسل الخ لا حسن وليس بواجب حتى يلزم من تركه انما قال محمد في الموطأ الغسل يوم العيد حسن وليس بواجب
وهو قول ابن صيفيه وبه قال ابو يوسف قال في ٢٩ من البدائع يستحب في العيد ان يغتسل ما قال ابو يوسف انه يستحب ان يغتسل
ولا يغتسل ويغتم شيئا وليس احسن شيئا وليس طيبا ويخرج نظريته قبل ان يخرج اما لا يقتل والاستحباب وس الطيب وليس احسن
التياب جريد كان ان اميلا فلما ذكرنا في الجمعة اه وهو قول مالك والشافعي كما في المدونة وكتاب الام قال الزرقاني في ٢٢ من
شرح الموطأ وهو مستحب عند علماء المدينة وجماعة من اهل العراق والشافعي قال غيرهم ان غطه من الطيب يجزي منه قاله البايع
له قوله نعم الغسل الخ كذا قال في الموطأ وهو يشي الاستحباب والاستحباب والاول مختار كثير من اصحابنا وبات في قال البعض وستان في
زيادة في ذلك في آخر الباب انما الله تعالى وقد مرت ولا يغتسل العيد والكل في سنة بالانفير فان الحديث طرقا بقوى بعضها البعض
واثار جديده من الصحابة وهي حجة عندنا وعند غيرنا اذا لم يجازها حديث صحيح متصل السند غير محتمل التاويل يصحح كما هو محقق في محله ١٢
له قوله وان تركته الخ مرة او مرتين والا فلا امر على ترك السنة مذموم وغسل الجمعة فوق غسل العيدين لانه ثبت بالاحاديث القولية
والعملية ووردت فيه التوكيدات فيكون سنة واليه يشير قوله فلا بأس فانه لم يثبت وجوبه بالادلة تأمل حق القائل في ٢٢ من المدائن والحدود
لكن قال عليه ابن امير حاج والذي يظهر استئذان غسل الجمعة لما عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
من اربع من الجبابة ويوم الجمعة وغسل الميت ومن الجماعة رواه ابو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم وقال على شرط الشيخين وقال البيهقي
رواه كلهم ثقات مع ما تقدم فان هذا الحديث ظاهره يفيد الوطأة وما تقدم يفيد جواز الترك من غير يوم وهذا القدر ثبت السنة قاله
ابن خزيمة في ٢٢ من البحر في رد المحتار ومن سنن الزوائد لا عتاب به تركه كما في القهستاني ودوبب بعض مشائخنا ان هذه الاعتقالات
الاربعة مستحبة اخذ من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حسن وذكر في شرح المفيدة انه الاصح وقواه في الفتح كمن استظهر في محليته
استئذنه للجمعة اه وكون هذا الغسل للصلوة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول ابى يوسف وقال الحسن بن زياد انه ليوم
ونسب الى محمد راجع رد المحتار ١٢١٩ له قوله فلا بأس الخ في ٢٢ من المدونة قال ابن القاسم وقال مالك في الغسل
في العيدين قال اراه حنا ولا يوجب كوجب الغسل يوم الجمعة اه وقال الشافعي في ٢٢ من الام استحباب هذا كله غسل العيد
وعرفة والاحرام وليس من هذا شيء او كمن غسل الجمعة وان توخأت رجوت ان يحزنه ذلك انما الله تعالى اذا صلى على طهارة
اه وفي الهداية ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين وعرفة والاحرام نص على السنة وقيل هذه الاربعة
مستحبة ومضى محمد الغسل يوم الجمعة حسنا في الاصل ١٢ له قوله من الخ في ٢٢ من باب العيد من البحر وفي الجمعة فان قلت
عد الغسل بها مستحبا وفي الطهارة سنة قلت للاختلاف فيه وايضا انه سنة وسماه مستحبا لا شئلا السنة على المستحب وعدسار
المستحبات ههنا في بعض الكتب سنة اه وقد سبق من القهستاني انه من سنن الزوائد لا عتاب بتركه والباقي على الصفة الآتية
له ١٢ من الامور المستحبة فمن تركه فلا حرج ولا يثبت عليه ١٢ من الموطأ والمجوع والغسل ١٢ من خطب العام ١٢ له في الجامع
حسن ١٢ من اي لا يثبت بتركه ١٢ من ذكره في ٢٢ من الجامع وعزاه الى الآثار ١٢ معه الى الغسل للصلوة العيدين ١٢ -
له المضاف مخدوف الى يوم العيد ١٢ له ليست في الجامع هذه العبارة ولا فيه كلمة قد وحرف في ١٢ له اي يا حاد لانه متلفد
مطروكها محبوب عند الشارح ١٢ له اي انما مل ١٢ لله اي ليس بواجب ١٢ له كونه من الامور الغير اللازمة علينا ١٢

ونعمت قال محمد

ولمعة من الصفوة السابقة وقال غيره ونعمت المصلحة وقال الواحد الثاني ونعمت الرخصة قال لا السنة الغسل وقال بعضهم
بأنه لم يفتى أخذ ونعمت العزيمة اهـ وقال العلامة السدي في مكان من حاشية الشافعي نعمت بحجره ن هو المشهور وروى بفتح فكسر
كما هو الأصل والمقصود ان الوضوء ومحمد وشرعا لا يذم من يقتصر عليه وقال معنى فيها أي يكفي بها أي بتلك المصلحة التي هي الوضوء
لا يفتى بعد دلالة اللفظ على باقي المعاني اهـ ١٢

له قوله نعمت الخ قال السدي في زهر الرمي ونعمت المصلحة هي الطهارة ونعمت بحجره النون وسكون العين في المشهور وروى بفتح النون وكسر
العين وهو الأصل في هذه اللفظة وروى ونعمت بفتح النون وكسر العين ونفتح القاء أي نعمت الغسل قال النووي في شرح المذهب وهذا الضعيف
نهت عليه فلا يفتى به والخطابي في اصلاح الالفاظ التي صحها الرواة ونعمت بحجره النون ساكنة القاء والعامة يروونه نعمت بفتح النون
وبحجره العين وليس بالوجه ورواه بعضهم ونعمت أي نعمت الشك في ١٢٥ قوله قال محمد لم يفتى بالاحاديث والآثار ان غسل يوم
الجمعة ليس بفرض وإنما هو مستحب اسنة فان قلت قال الشوكاني في ٢٢٥ من النيل وهو ما أخذ من علي بن حزم وأما حديث الرجل
الذي دخل وعمر خطيب فمأراه الأجمة على القائل بالاستحباب لا دلالة لانكاره على راس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل
وتقريره الخاضعين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الانكار من اعظم الادلة القاضية بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو
كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عمل ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره فاي تقرير من عمر من حضر بعد ذلك لعل النووي من معه
ظنوا انه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره واخذ بيده ذلك الصحابي وذهب به الى المغتسل او قال له لا تغتسل في هذا الجمع او اذهب
فاغتسل فاننا سنظروا ما شبهه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة وغاية ما كلفناه في الانكار
على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة اهـ قال شيخنا في صفة من بذل الجهد وشرح الى داود هذا الكلام من غفل عما جيل عليه من
الخطاب من الشدة والغلظة في الدين وتاديبه الناس في اخلالهم بواجبات الشرع فانه رضى الله عنه لبب بردار هشام بن حكيم بن
حزام على انه كان يقرأ سورة الفرقان على غير ما يقرأها عمر وجاء به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقوده حتى قال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخرج ام زودة تحت ابي بكر من البيت حين ناحت وايضا ضرب بين ثديي الى هرة حين بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم غلبه وقال له من لقيت يشهد لاله الا الله مستمنا بها قبله بشرة بالجمعة حتى خلاسته وقال ارجع فاجلس باليك وايضا لما اراد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطي على عبد الله بن ابي المنافق جده وقال ليس الله هناك ان تصلي على المنافقين وكذا اتفقنا و
تشهد انه كثر من ان يحصيها نطاق البيان فمن لم علم وخبرة بما يشيخ منه ان يستبعد من مثل عمران يقيه من مجلس ويرده الى بيته
ليقتل ويترك مجلسه ويصلي وقد ترك الواجب فالعجب من العلامة الشوكاني مع انه باعاطي في الحديث والسير وعارف بسيرة و
تثقيفاته كيف لم يفتى بها واستبعد منه صلى الله عنه ان يقول ذلك الرجل اذهب فاغتسل ثم احضروه فقتله له الام الشافعي قلت قد
سبقه اليه الامام محمد كما سبق من الحج وهو يلقب بشانه فقال فلما لم يترك عثمان الصلوة للغسل ولم يامر عمر بالخروج للغسل دل ذلك على
انها قد علم ان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على الاختيار وكذا الطحاوي والخطابي وغيرهما اهـ على قول الشوكاني يلزم تأميم جمع
الصحابة الذين حضروا في تلك القصة فانهم سكتوا عنه ايضا كما سكت عمر عن قوله ارجع الى الغسل واشد تأييدا منهم عثمان فانه ترك
الواجب الذي هو كسنة الفرض عندهم ومع الانكار عليه بزعمهم لم يفتى به في فعله وترك الفرض وهذا كما ترى لا يليق بشان
الحفاظ الراشدين المهديين والقول بانه ترك نصيب الوقت والفرص تترك للاعداد فغيره انه اذا فرض يترك العذر هذه دعوى من
دون سند وجهه في الفرض الذي خلفه اذ ترك واقفا بالخليفة لا يقال في حقه انه ترك كالنبيم ونحوه اجمعة كذا خلف الظاهر ايضا
كان لازما على عثمان ان يقيم الغسل لانه لم يقدر على استعمال الماء وان كان هذا يجوز عندنا عند الاحتياط وعندنا لما لقي مثل هذا الوقت
جائز له نظرا في كتب الفقه وقد قال الخطابي في ٢٢٥ من الفتح ان الانكار وقع في الأصل على ترك التكبير وقد ورد التفسير في رواية
ابي هريرة فقال علم تحبسون عن الصلوة وفي رواية مسلم فعرض عنه فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء وراودهم التمسح الى ساعة
التكبير التي وقع الترغيب فيها وانها اذا انقضت طرت المملكة الضعيف اهـ وقال في ٢٢٥ من الفتح واستدل به على ان غسل الجمعة
واجب لقطع عمر الخطية والكراهة على عثمان تركه وهو متعقب لانه انكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التكبير الى الجمعة فيكون الغسل كذلك
ومعلوم ان الاحتياط انما هي عن الدين في الاستدلال موجب لضعفه ومعه المستدل فثبت الوجوب والاستدلال به عليه فيحصل
القال وقال البغوي في ٢٢٥ من العدة لانه لو كان واجبا لرجع عثمان حين كرهه مرادوه عمن لم يرجع فلما لم يرجع ولم يامر بالرجوع و
يحضرهم المهاجرين والانصار دل على انه ليس بواجب وهذه قرينة على ان المراد من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي فيه يغتسل ليس
امرا لا يجاب به بل لذهب وكذا المراد من قوله اجب انه لو اوجب جمعا من الادلة اهـ وقول الشوكاني فاي تقرير من عمر الخ يدل على ان عمر
لم يقدر على ازالة المنكر الذي هو ترك الواجب مع كونه اماما امير خليفه باحق قادر على ازالة المنكر باليد واخلال في قوله صلى الله عليه وسلم
راى منكرا فليغيره بيده الحديث واي شي اشد حجية من ترك الفرض وهو كما ترى لا يليق بشان عمر بوجه من الوجوه الا ان يكون الغسل
بغير واجب والوضوء بما فيها لهاتين ثم قال الشوكاني في دعوى المحلى لابن حزم على انه قد ان يحزن قد اغتسل في اول النهار كما قال الخطابي
في الفتح لما ثبت في صحيح مسلم عن حران مولى عثمان لم يكن يضي عليه يوم حتى يفيض عليه الماء وانما لم يغتسل به بذلك كما اعتد عن
انما خلا لم يغتسل عليه به اباه الى الجمعة اهـ فالتاوسم هذا فحينئذ غسله لم يكن عبادة واداء الفرض الجمعة واداءها على الصلوة الآتية

وبهذا كله نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

(بقية من الصفحة السابقة) بل عاودا وليس هو بدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من أتى منكم الجمعة فليغتسل الحديث فهذا القول بن ورود التصريح بذلك أيضا لا يجدى نفعا في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الأفهام فإن الكلام مبني في المشرعات لأن العادات والعادات عبارة عما لم يقل لعرفاء قد افترقت في أول النهار وقال أبي لم أزد على أن توضأت وسكت عليه دل على أنه لم يغتسل أصلا وعلى أن الغسل الذي صدر من عثمان في أول النهار لم يكن يوم الجمعة الذي أرشد إليه الأئمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول عمدا في الجواب والوضوء أيضا دل على أنه لم يغتسل أصلا وتطعا وتوسلا أنه اغتسل أول النهار ولم يغتسل بعد ذلك لعدم اتصاله بها به إلى الجمعة كما زعموا فنع كونه صريحا لا على أن عثمان أيضا يعلم أن هذا الغسل ليس بشيء مقصود بأمر الشارع يلزم من هذا أنه أوقع عمر جميع من حضر من الصلابة في الغلط والشبهة بسكونه وعدم إظهاره عليهم اغتساله فأنهم فهموا من ذلك أن عثمان لم يغتسل وظنوا بعثمان أنه ترك الواجب وهو لم يتركه فإيقاع الناس في الغلط والشبهة والظن الفاسد لا يليق بشأن المؤمن فضلا عن الصلابة فضلا من الظاهر الراشد في رضى الله عنهم ورضوا عنه وقد وردوا في مواضع التهم وأن بعض الغسل الم وغير ذلك من النصوص في ذلك والغسل الذي كان واجب عثمان كل يوم قبل الخلعة أو بعدهما الظاهر أن في ذلك لا قرب إلى الصواب بما قاله الجمهور من أن غسل الجمعة ليس بواجب فأنهم تناول فيه ولعل الشك في هذا لم يصرح بالوجوب في محقره الدرر البهية حيث قال ويشترع لصلوة الجمعة وللعبدين وللأحرار ولدخل مكة اهـ والمشرع يشيئ السنة وهو المستحب كما يشيئ لفرض والواجب وقد أحال على النبي شارح الدرر البهية في ٣ من الروضة بقوله وقد استوفى الماتن الكلام على حكم الغسل في مثل الأوطار فليرجع إليه اهـ وقد ذهب شارح إلى عدم الوجوب حيث قال في ٣ من كتابه بدور الأمل حيث قال واحاديث صحيحة تأضي است بوجوب غسل جمع برهم محتمل وجوب بعض آل وال برعدم وجوب است ليس جمع ميان هر دو است که مراد بوجوب تاکید مشروعية است واین سخن از برائے آن گفته شده که جمع مقدم است بر ترجیح اهـ ومن هذا التفصيل ينهار محل ما بناء ابن حزم في المحلى وتبعه في ذلك من جاء بعده هذا ١٢

له قوله وبهذا كله نأخذ أي من كون غسل يوم الجمعة غير واجب ومشروعية غسل العبد من تركه لباس به قال في الهداية ثم هذا الغسل للصلوة عند أبي يوسف رحمه الله وهو الصحيح زيادة تفصيلها على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والعبد أن بمنزلة الجمعة لأن فيها الاجتماع فيتحب الاغتسال ونفعا للثأ الذي بالركعة اهـ والمال به ابن حزم في المحلى إلى أبي يوسف فخطأ قال المحقق في ص ١٠ من فتح القدير تظهر أثره فيمن لاجمعة عليه لم يسكن له الغسل أولا وفيمن اغتسل ثم أحدث وتوضأ وصلى به الجمعة لا يكون له فضل مثل يوم الجمعة عند أبي يوسف وفيمن اغتسل قبل الغروب وفي الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة قال فضل غسل عند أبي يوسف وعند الحسن لا واستشكله شارح الكنز لأنه لا يشترط وجود الاغتسال فيما سن الاغتسال لاجل بل أن يكون منظر الطهارة الغسل فلا يحسن نفى الحسن اهـ وفي ص ١١ من البحر نحوه مفصلا ثم قال وتذيقا لأن ما استشهد به بقوله لا تزي إلى آخره لا يصلح للاستشهاد لأن ما سن الاغتسال لاجل عند الحسن وهو اليوم يمكن أن لا يغتسل فيه فلو قيل بأشترطه الكمال بخلاف ما سن الاغتسال لاجل عند أبي يوسف وهو الصلوة لا يمكن أن لا يغتسل فيها فأنه قال في القول في فتاوى قاضي خا من باب صلوة الجمعة أنه ان اغتسل قبل الصبح وصلى بذلك الغسل كانت صلوة بغسل عند الحسن وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استثنى بالسنة لمحصل المقصود وهو قطع الركعة اهـ ولم يتقبل خلافاً لا ينبغي أن لا تحصل السنة عند أبي يوسف لاشتراط أن لا يتخلل بين الغسل والصلوة حدث والغالب في مثل هذا القدر من الزمان حصول الحدث بينهما ولا تحصل السنة أيضا عند الحسن على ما في الكافي وغيره وإنما على ما في الكافي نظاهروا على ما في غيره فلا يشترط أن يكون منظر الطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله ولا تقع يوم الجمعة ويوم العيد أو عرفة وجامع ثم اغتسل يوجب عن أهل كذا في معراج الدراية اهـ والخلاف المذكور جار في مثل العيد أيضا كما في الفتاوى عن التحفة كما في ١١ من رد المحتار وفي غسل عرفة أيضا كما في ١٢ من البحر عن البداية وقال ابن عابدين وسيدى عبد الغنى النا بلى هنا بحث نفيس ذكره في شرح هدية ابن العواد حاصداً أنهم صرحوا بأن هذه الأفعال الأربع للظنفة لا للطهارة مع أنه لو تخلل الحدث زداد الظنفة بالوضوء ثانياً ولئن كانت للطهارة أيضا فهي حاصلة بالوضوء ثانياً مع بقا الظنفة فالأولى عندى الاجتزاء أن تخلل الحدث لا مقتضى الأحاديث الواردة في الباب ذلك طلب حصول الظنفة فقط اهـ أقول ولؤيده طلب التكبير هو في الساعة الأولى أفضل وهي إلى طلوع الشمس فربما يصريح ذلك بقا الوضوء إلى وقت الصلوة ولا سيما في طول الأيام وأعادة الغسل مسروما جعل عليكم في الدين من حرج وربما أراه ذلك إلى أن يصلى حائفاً وهو حرام ولؤيده أيضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استثنى بالسنة لمحصل المقصود وهو قطع الركعة اهـ والله تعالى أعلم بالصواب ١٢

الخطاب له يا توة الاليسا توة

ورقعة من الصفة السابقة) عن امير المؤمنين عمن الخطاب انه كان يقول حديثا عن محمد بن صالح بن باي ثنا يحيى بن يحيى
 انما تعاديه ثنا الاشعث عن الاسود عن حماد كان الحديث قلت في السند سقوط فان الحديث رواه الطحاوي والدارقطني فيها ثنا ابو اسود
 ثنا الاشعث عن ابراهيم عن الاسود عن حماد الحديث فسقط من بين السند ابراهيم الخفي فان الاشعث يروي عن ابراهيم عن الاسود ذلك في
 المستدرک فانما ثبتت في ترجمة الاسود والاشعث فلم اجدني شيئا من الاسود ولا من اصحابه الاشعث ولم يبد على ذلك الحديث الكبير في نصب
 الرتبة ولا الذهبي في مختصر المستدرک ولا الحافظ في التلخيص انما في نسخة المستدرک نقله بعض العلماء منبأ في التعليق الخفي على الدار
 قطني ولم يبين له ذلك في الدار قطني ابو معاوية عن الاشعث الخ وفي المستدرک معاوية عن الاشعث نقله لفظا بسقط عن الشيخ من الكتاب
 هذا قال الحاكم واستند هذا الحديث عن حماد لا يصح اهد وقال الذهبي في مختصره وصح عن حماد كان يقول انه انفتح الصلوة رواه الاسود
 عنه واخطا من رده عنه اهد قال الدار قطني في مثالا من سنة حدثنا عثمان بن جعفر بن محمد الاحول ثنا محمد بن نصر المروزي ابو عبد الله
 ثنا عبد الله بن شبيب حدثني اسحق بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن شبيب عن ابيه عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذ كبر للصلوة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك اذا انزلت قال عروبا من من
 الشيطان ونفخ في فمهم قال الدار قطني رده هذا الشيخ عن ابيه عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن ابي سلمى الله عليه وسلم والمخوف عن عمر
 قوله كذلك رواه عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن حماد عن ابي بن ايوب عن عمر بن شبيب عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن ابي سلمى
 وهو الصواب حديثا ابو بكر النيسابوري نا احمد بن منصور نا ابن ابي مريم نا يحيى بن ايوب به وقال هذا صحيح عن عمر قوله اهد وقال في ١٩٤
 من التخریج وقال الدار قطني في كتابه العلل وقد رواه اسمعيل بن عياش عن عبد الملك بن حميد بن ابي غنيم عن ابي اسحق السبيعي عن الاسود
 عن عمر بن ابي سلمى الله عليه وسلم وخالفه ابراهيم الخفي ف رواه عن الاسود عن عمر قوله وهو الصحيح اهد ولم اجد رجعة عبد الرحمن بن عمر بن
 شبيب واما عمر بن شبيب فقال الذهبي في مثالا من الميزان عن سعيد المقرئ وبعيد المقرئ قال ابو حاتم مجهول اهد وزاد الحافظ في
 مثالا من اللسان وفي ثقات ابن حبان عمر بن شبيب بن ابي كثر مولى الشيخ من اهل المدينة يروي المقاطيع روى عنه ابو اسيس
 المدني فيقول ان يكون هو ذاته رايت المندري حزم بانه هو فذكره نقل ان ابا حاتم الرازي وثقه اهد وراجع اللسان فان النجاشي
 وثقه واما في عمر بن شبيب فذكره في ثقات تولا الذهبي والمندري كما نرى ثم راجعت الى كثر الحال فنفى صحتها منه بعد نقل الحديث عن
 سنن الدار قطني وقال رده عبد الرحمن بن عمر بن شبيب عن ابيه والمخوف عن عمر بن ابي سلمى الله عليه وسلم قال الذهبي عمر بن شبيب
 قال ابو حاتم مجهول وقال الحافظ ابن جرير في اللسان وذكره ابن حبان في الثقات ونقل المندري عن ابي حاتم انه لفته قلت فيقول
 ان يكون مراد المندري نا ابي حاتم ابن حبان فانه ايضا يحيى ابا حاتم فلا ينافي ما نقله الذهبي عن ابي حاتم الرازي وقد رواه موقوف نا
 علي عرش والطحاوي تطاك وقال قد روى مرفوعا عن عمر ولا يصح (ق) اهد وقد رواه ساجد بن منصور كذا في كثر الحال فنفى صحتها منه بعد نقل الحديث عن
 عمران ان سالم بن عبد الله نا فاحا حديثا ان عمر بن الخطاب كان لا يجرحني يلفت الى الصغوف وتعدّل فاذا عدلت كبرتم قال ساجد
 اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك راجعها صوته وان ابا بكر الصديق كان يفعل ذلك اهد وقال ابن خزيمة و
 هذا صحيح عن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم نقله عن الحافظ في مثالا من التلخيص وقال الترمذي في مثالا من جامع حديث الى سعيد
 الشهر حديث في هذا الباب وقد اخذ قوم من اهل العلم بهذا الحديث واما اكثر من علم فقالوا لما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبحانك
 اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وهكذا عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود اهد ١٢

له قوله عمر الخ وقد روى عن غيره من الصحابة ايضا رضي الله عنهم منهم عثمان بن عفان قال الدار قطني في مثالا من سنة حديثا
 يعقوب بن ابراهيم البزار نا الحسن بن عرفة نا ابو جبر بن عياش عن ابي حاتم عن ابي داود قال كان عثمان اذا افتتح الصلوة يقول سبحانك
 اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك يعني ذلك اهد قال في آثار السنن اسناد حسن ونقله ايضا في مثالا من
 كثر الحال ورواه الطحاوي في الكبير على ما في جميع الزوائد مثالا وقال فيه من لم يسم اهد في كثر الحال من ابن جرير قال
 حديث من اصدق من ابي بكر وعمر عثمان وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم انهم كانوا اذا استفتحوا قالوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك قبل القراءة اهد قال الشيخ ابن تيمية في منتهى الاخبار واخرج مسلم في صحيحه ان عمر كان يجهر به لا
 الكلمات وروى سعيد بن منصور في سنة عن ابي بكر الصديق انه كان يفتتح بذلك وكذلك رواه الدار قطني عن عثمان بن عفان بن
 المندري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم اهد ولما ثبت نقل الخلفاء الراشدين بذلك وعن غيرهم وهو ثابت مرفوعا كما سيأتي بعد
 ذلك اختاره اصحابنا درجة على غير من الادعية التي وردت في ذلك وان كانت طرق بعضها صحيحا بل صحيح والجواز متفق عليه و
 الخلاف في الأفضل والارجح قال الشوكاني في مثالا من النيل قال المصنف واختار بولا يعني الصلاة الذين ذكرهم هذا
 الاستقناع جهر بربا جانا بمحض من الصلاة لتعلم الناس مع ان السنة اخفاره يدل على انه الأفضل وانه الذي كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يداوم عليه غالبا وان استفتح بما رواه علي وابو هريرة عن الحسن لصحة الرواية اهد وعن هذا قال المحقق في مثالا
 من الفتح ان غير المرفوع والمرحج في الثبوت من مرفوع آخر قد تقدم على عدله اذا اقرن بغيره من تفيد انه صحيح عنه
 عليه الصلوة والسلام مستمر عليه اهد وانه قاعدة كثيرة الفرد لم يثبت اليها الظاهرية ومن حدى حدودهم (وابا في على الصفة الآتية)
 راي لغرض آخر ولكن الخ ١٣

عن افتتاح الصلوة قال فقام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

بقية من الصفوة السابقة فلما اتم حيران اصحاب يدعونهم الى الهدى استنابهم ولا يصون اليهم حتى تركوا الاحاديث
الصالح والحسان وانحروا حجة الآثار عن الصحابة الذين رأوا احوال النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعات والعبادات والمعاملات
وغيرها وسلكوا مسلكه في ذلك قال الحافظ ابن تيمية في صفة من كتب التسخيف وكل هذا قول من هو جاهل ببيعة الصحابة وعليهم
دعوتهم وقائمهم وان كان لا يعرف حقيقة احوالهم فليست احوالهم في كتاب التسخيف وكل هذا قول من هو جاهل ببيعة الصحابة وعليهم
القبلة او من احد من الامم المتقدمة والمتأخرين من العلم والدين ما انتشر فيهم ام بن تحت امته البلاد وقهرت العباد وكما
فعلت الصحابة رضوان الله عليهم ولكن كانت علومهم واعمالهم وادابهم واقوالهم حقا باطنا وظاهرا وكانوا حق الناس بنوا بقاءهم
بقول الله وتعلمهم لاسر الله من حاد عن سبيلهم لم يراهم في سورة مدثر حتى يراه حسنا وبقين انه حصل له من العلوم النافعة و
الاعمال الصالحة ما قصه عنه دهره حال اهل البدع ولهذا قال الامام احمد في رسالته التي رواها عبدوس بن مالك الخطار اصول
السنن عندنا انك بما كان عليه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه انه قال خير
اقدون القرن الذي بعثت فيه نبي الذي يلونهم ثم الذين يلونهم والاولى الدالة على فضيل القرن الاول ثم الثاني اكثر من ان تذكر
ومعلوم ان ام الفضائل العلم والدين والجهاد فمن ادعى انه حق من العلم باصول الدين او من الجهاد والمحققو كان من اهل
الناس واعلمهم وهو بمنزلة من يدعي من اهل الزهد والعبادة وانك انهم حلقوا من العبادات والمعارف والمقامات والاحوال
مالم يتحقق الصحابة وقد سبغ الغلو بهذه الطوائف الى ان يفضلوا انفسهم وطريقهم على الانبياء وطريقهم تجد من عند التحقيق من اهل الناس
واصلهم وانفسهم واعجزهم اعداء حفظ هذا التقه فانه يفتيك في مواضع عند الحاجة وان كان لا تعلق له بالبحث الذي كلاسنا فيه
الا ان الحديث نؤمن في ٢٥ من رسائل الاركان والذي يظهر من ملاحظة هذه الاخبار ان ليس في الافتتاح دعاء موقوف بل للصلى
ان يفتح بما شاء من هذه الدعوات ولو نقص منها شيئا لا باس به اهدسيا في تزيده في ذلك ١٢

له قوله افتتاح الخ قال في الحلية عند قول المنيبة ولا تدخل في الصلوة الا بتكبير الافتتاح وهي قوله الله اكبر والله اكبر
الله اكبر والله اكبر الموعين ما لك الاول لانه المتوارث واجب بانه يغيد السنية او الوجوب ونحن نقول به فان الامم ان يكون
الافتتاح بغير الله اكبر عند ابي حنيفة كما في السجدة والخيرة والنهاية وغيرها وما في الحلية وعليه فلما افتتح باحد الالفاظ
الاخيرة لا يحصل الواجب فانهم قالوا الشامي في ٣٢٢ من رواياتنا وهو عيني ما في الحديث تحريم التكبير وتحليل التسليم وينبغي
ما روي عن الحافظون من الخ لفة تدبر ١٢ له قوله عمر بن الخطاب الخ قال الحافظ ابن تيمية في صفة من قنوا واه الاستفتاح عقب
التكبير سنون عند جمهور الائمة كالي حنيفة والثاني واهل ما ثبت ذلك في الاحاديث مثل حديث ابي هريرة المتفق عليه في الصحيحين قلت
يا رسول الله رايت سكونك بين التكبير والقراءة ما تقول قال اقول اللهم يا عبدني وذكر عارضين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب
بين التكبير والقراءة سكونا يدعونه وقد جازني صفة الاربعة وغالبها في قيام الليل فمن استفتح بقوله سبحانك اللهم وبحمك وتبارك
اتك وتعالى جبرك ولا اله غيرك فقد احسن فانه قد ثبت في صحيح مسلم ان عمر كان يهمل الصلوة المكتوبة بذلك وقد روي ذلك في سنن
مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ومن استفتح بغيره وسميت وهي الخ فقد احسن فانه قد ثبت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يستفتح بـ ١٢ روي ان ذلك كان في الفرض وروي انه في قيام الليل ومن جمع بينهما فاستفتح بسبحانك اللهم وبحمك الى اخره
وبوجهت وهي فقد احسن وقد روي في ذلك حديث مرفوع الاول اختيارا الى حنيفة واحمد والثاني اختيارا لثاني والثالث اختيارا لثالثة
من اصحاب ابي حنيفة ومن اصحاب احمد وكل ذلك حسن بمنزلة انواع التهديدات ومنزلة القرآت السبع التي يقرأ لانس منها
بما اختاروا ما كونه واجبا لمذهب الجمهور المستحب وليس بواجب وهو قول ابي حنيفة والثاني في وهو المشهور من اهل مدية قول آخر
يذكره بعضهم رواية عنه ان الاستفتاح واجب وامر الله بلفظه وقال الحنفية في ٢٥٢ من فتح القدير ولما ثبت من نفس الصحابة
كفعل عمرو بن العاص بعد الصلوة والسلام بسبحانك اللهم مع الجهر به لقصد تعليم الناس ليقربوا ويا شوا كان دسلا على
انه الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم آخر الامراء كان الاكثر من فعله وان كان رفع غيره اقوى على طريق الحديث ومع هذا المثلين
عنا احد من الاربعة اهد وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك وجوه بعضها في الصلوة المكتوبة وبعضها في صلاة الليل وبعضها مطلقة
وقد نقل شيخ الحديث عن الحلية ان الاذكار الواردة في الاحاديث جائزة عندنا في المكتوبة والنافلة بشرط ان لا يشغل عن الناس
اه وقد قال في الدر المختار ويكره تخريعا لطول الصلوة على القوم زائد على قدر السنة في قراءة واذكار في القوم ولا لا طلاق لاه
بالتحقيق فاه ومن مناهات الاحاديث السادات ان ياد ومن الاذكار يحمل على التوافل والسطوات لسايق الصلوة
المكتوبة على الناس بالتطويل بالادعية الواردة في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ام قلة فليخفف فان فيهم الضعيف و
الشيخم ذوا الحاجة واذا صلى نفسه فليطل ما شاء فادق نظركم حيث راعوا جميع المصالح المتعلقة بالصلاة (والباقي على الصلوة الآتية)
عنه اي عن طريق افتتاح الصلوة وما يقرأ فيها بعد الافتتاح ١٢ منه فقط قال ليس في الجامع ١٢ س ١٢ اي براهيم ١٢

الله قال لا ترفع يدك

الرقية من الصفحة السابقة لا يكون محفوظاً لأن تساهل في باب الرواية مشهور قال الذهبي في الميزان من ترجمته الم صدوق محمد بن يحيى في نسخة
احاديث سائلة ويحتمل من ذلك فما أدركت من خفيته عليه فما هو من كمال ذلك وان لم يهذه خاتمة غليظة اجماعاً قد صحت الذهبي في ذكره
المحافظ بان فيها احاديث موضوعه الحديث منها من نصب الراية ومن اكثرهم تساهل الحاكم الى ما قبله في كتابه المستدرک الى ان
قال ومن تأمل كتابه المستدرک تبين له ما ذكرناه قال ابن حجر في كتابه العلم المشهور بسبب على اهل الحديث ان يتفكروا من قول
الحاكم الى بعد الشرح فانه كثير الغلط ظاهر السقط وقد لفظ من ذلك كثير من جاء بعده وذهب في ذلك اجماعاً على ان من كونه اراده الحديث
محفوظاً لا يلزم ان يكون اراده عبد الملك بن ابي بكر غير محفوظ لا يجوز ان يكون كلامها محفوظاً وهذا ظاهر جازاً لا يعارض الاطلاق ما رواه
الاسود عن عمر بن الخطاب وذكر النظر فيما قاله شيخ الحديث تزودوا ١٣

له قوله انه قال في الجوهر النقي لم يخرج البسقي من شعبة عن الحكم رأيت طاوساً يكبر فرفع يديه فهدو منكباه من اكبر فهدو ركوعه ومنه
راسه من الركوع فسلت رجلاً من اصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر بن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال قال ابو عبد الله المحاذي
فاحدثان كلاهما محفوظان ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وسلم
فهدو رأى اياه فهدو رواه قلت في الامام كذا رواه ادم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة ورواه غيره والمفوظان ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرسل الذي من اصحاب طاووس حدث الحكم فان كانت تدور من وجه آخر على هذا الوجه من
عمرو الا فاجعل لاقوم به حجة في ظل الخلال عن احمد بن اسرم سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث فقال من يقول هذا من
شعبة قلت ادم العلقي قال ليس هذا بشيء انما هو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاختلافات البسقي يرواه فهدو من وجه
خبر من شعبة ولم يذكر في اسناده عمراً قال شيخ الحديث وهذا الذي اوردته الحكم معارضاً لآخر عمر في تركه الرشد لا غير كما
سألت استبداً وامن ان يروي الرفيع مرفوعاً ثم لا يرفع هو ولم يدرك في الباب محل الجوار وتنازل الغليلين وعلل عمر جازاً
فيه بالعدل وكان غير منصرف عن المعرفة بالسبين وان شئت الاخبار بالذي يدور معه الحق فهدو تركناه فهو يسهل اذا كان
في امر وجه عديدة في فهدو بالذي ترضى واخبر به كذا في دع الحسن في الاعراب ثم اخبرهم في الى كونه او بجهة حيث ما ترى
تنازع فهدو فان شئت اعمل في لائل اوثان وذلك على سوى في لولانا تسلي لصوب معصوب في كفاك ولم تطلب قليل من الرضخ
ومن عابدين معزى وغيره في يجوز لهم خفض ورفع كما قال في نعم ما هو المعنى يوشى باطنا في نيك من لا يعرف النسخ فهدو
فان شئت فانصوب ايدياً لا تستكانة وان جئت بالاسكان فالاصل في البسقي وان رمت اظهار المحرمين فاحمد في وان شئت
ادعانا في المجلس يرضى في انتهى وياتي له مزيدة انت رايت في من التخرج ١٢ له قوله يدك الحديث ويرفع يديه عند
على ذكره صاحب المحيط نقلة عن المحافظ البسقي في من من العدة هذا اذ فيه حتى يحاذي باهما فيه تحيته وبرؤوس اصابع
فهدو اذ فيه لما روى مسلم عن مالك بن الحويرث كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حتى يحاذي بها اذنيه وفي لفظ حتى يحاذي
بها فهدو اذ فيه ومن الشئ مثله عند الدارقطني وسنده صحيح ومن البراء عند الطحاوي حتى يكون ابهاما قريبا من شمتي اذ فيه
اه وفي المسئلة احاديث مختلفة صحيحة والى على التوسعة فحكى حسن لا بأس به ولا تضيق فيه فهدو وجهه هو يوليها فاستبقوا الخيرات
هذا ودون في الحديث كافي في من رد المختار جنياد بن روايات الرفيع الى المنكبين بان الثاني اذا كانت اليدان في الشياطين لهدو
كما قال الطحاوي اخذ من بعض الروايات وتبع صاحب الهداية وغيره واعتمد ابن الهيثم في التوفيق بان عند محاذاة اليدين
للمنكبين من الرسخ فهدو المحاذاة الاذنين بالابهامين وهو صريح رواية الى داود قال في الحديث وهو قول الشافعي وشي عليه
النووي وقال في شرح مسلم انه المشهور من مذهب الجاهلير وادفع في الكتب من المس باهما فيه حتى اذ فيه فهو ان لم
يرد في الاحاديث لكنه يفتق المحاذاة الواردة في الاحاديث ولذا قال في الدر المختار هو المراد بالمحاذاة لا بالتأليف الا ان ذلك
منقط ما اورد في حدة الرعاية عليه كما لا يخفى ومتى يكون الرفيع المشهور فيه قولان قبل التكبير وقيل معه الاول نسبة في الجمع الى
ابن حنيفة ومحمد في غاية البيان الى عامة علماءنا وفي المبسوط الى اكثر من ثماناً وصح في الهداية والثاني اختاره في الخاتمة
والخلاصة والفتحة والبرائع والمحيط بان يبدأ بالرفع عند بدء التكبير ويحتمل به عند ختمه دعاءه البقالي الى اصحابنا جميعاً
رجح في الحديث وهو المروي عن ابي يوسف تولاوا الحكم عن الطحاوي فهدو وشهد له المروى عنه عليه الصلوة والسلام ان ذلك يكبر
عند كل خفض ورفع واداه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه مع التكبير وشهد الاول مالى الصميين من ابن عمر
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه حتى يكونا عند منكبيه ثم كبر ثم قال الثالث وهو انه بد التكبير
ويشهد لمالى صمى مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى كبر ثم رفع يديه قال في مشايخ من رد المختار واما في الهداية اول
كما في البحر والنهر ولذا اشتهر الشرح فانهم اهد قال في مشايخ من البحران فهدو لقي البكر يار عن غير الله تعالى في المعنى
مقدم على الايجاب كلك الشبهة وادور عليه ان ذلك في اللفظ فلا يلزم في غيره ورواه لم يدع لزوم في غيره
واما الكلام في الادوية ففى الاقوال الثلاثة رواية عنه عليه السلام فيونس بان صلى الله عليه وسلم فعل كل ذلك بترج
من بين انما هذه تقديم الرفيع بالمعنى المذكور وتحتل ثم في قوله ثم رفع على الواو ومع (والباقي على الصفحة الآتية)

في شئ من صلواتك بعد الهرة الاولى قال محمد وبه

رابعة من الصفة السابقة على معنى قبل لان الظروف ينوب بعضها عن بعضها وبحث فيه شارح المنيّة و اجاب عندهما
 ابراهيم ان صاحب الهداية قال ويرفع يد يدي كما ذكرى باهاميّه ثمّني اذنيّه و هذا الثاني يرفع الى منكبيه اهد فاعرض
 عليه مؤلف هدية الهدى يقول في حكايا وما ذكر صاحب الهداية من ان الرفع فندم الى المنكبين غير صحيح بل
 الموجود في كتبهم هو ما ذكرناه اهد فقلت ما ذكره صاحب الهداية هو ان كتاب الام من صفة حيث قال الام الثاني و
 يكون رفعه في كل واحدة من هذه الثلاث ضد منكبيه فان كان باعدي يدي المصلّى عات لا يقدر على رفعها معها حتى يسبلغ
 حيث وصفت و يقدر على رفعها دون ذلك رفعها الى حيث يقدر فان كانت به عات لا يقدر على رفعها جازا جاز المنكبيه
 ولا يقدر على الاتصاف برفعها على منكبيه ولا ما دونها فلا يدع رفعها وان جاز منكبيه قال الثاني وان كانت به عات لا يقدر
 معها على احدى رفعين اما رفع دون منكبيه واما رفع فوق منكبيه ولا يقدر على رفعها ضد منكبيه رفعها فوق منكبيه لا تدحها
 بالرفع كما امر الزيادة شبيهي فلب عليه اهد فند اصرح بالنسبة الى الثاني صاحب الهداية فتمتبه عدم الصفة الى
 صاحب الهداية غير صحيحة وهو ينقل عن الثاني لان الثاني فتمتبه لم يمتنع لمطالعة الام واني لذلك دلّ على صحة
 ما قال في الهداية قول النودكي في حكايا من شرح مسلم واما صفة الرفع فالمشهور من طرفنا وذهب الجاهل الى ان نقله
 المشهور برشدك الى ان غير المشهور ايضا قول ومفهوم الكتب حجة كما هو ظاهر واستقبال اليمين القبلة وقت الرفع
 مستحب كما في المنيّة وشرحها نقله في رد المحتار وورد بذلك الحديث ايضا ١٢

عليه قوله في شيء الخ أي من الركوع والرفع منه والسجود والقيام منه وبعد الركعتين من التلث في الأربعين وغير ذلك كما هو
 مذموب البعض ١٢ عليه قوله بعد الخ في ذيله اثر على رواه الطحاوي في مسنده من كتابه قال فان اباحجرة قد حدثنا قال ثابته
 احمد قال ثنا ابو بكر النهشلي قال ثنا عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا رضي الله عنه كان يرفع يديه في اول تكبيرة من الصلوة
 ثم لا يرفع بعد حدثنا ابن ابى داود قال ثنا احمد بن يوسف قال ثنا ابو بكر النهشلي عن عاصم عن ابيه وكان من اصحاب علي
 عن علي مثله اه وخرجه الامام محمد بن الموطا ١٩ وانك مسندنا اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلي باسناده بلغتنا كان يرفع
 يديه في التكبيرة الاولى التي يفتح بها الصلوة ثم لا يرفعها في شيء من الصلوة اه كما سبق في اول الباب ورواه ابو بكر بن ابى
 شيبة في مصنفه والبيهقي واسناده صحيح كما في مسندنا من آثار السنن قوله و ابو بكر بن ابى شيبة قلت وقال حدثنا ويحيى
 عن ابى بكر بن عبد الله بن قطاف النهشلي عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفعه
 قال النيسوبى في مسندنا من التعليل قلت قال الحافظ بن حجر في الدراية رجاله ثقات وقال الزيلعي (في مسندنا) من نصب الراية
 وهو اثر صحيح وقال البيهقي في عدة القاري (ص ١٢١) اسناد حديث عليم بن كليب صحيح على شرط مسلم اه وقال المحمدي الكبير
 وقال البخاري في كتابه في ربيع الميدين ودوى ابو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا يرفع يديه في اول تكبيرة ثم لم
 يعد حديث بن عبيد الله بن ابى رافع اصح اه فغله دون حديث عبيد الله بن ابى رافع في الصلوة وقال الدارقطني في
 غلة الموقوف على علي هو الصواب انتهى وفي مسندنا من الجوهر النقي قال الطحاوي وصح على ترك الرفع في غير التكبيرة الاطحا
 وقد قال الامام محمد بن الحج جاز الثبت عن علي بن ابى طالب وعبد الله بن مسعود انها كانا لا يرفعان في شيء من ذلك الا
 في تكبيرة الافتتاح يعني بن ابى طالب وعبد الله بن مسعود اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر الى آخره
 في اول الباب فتذكره فان قلت على ما قاله النيسوبى في مسندنا من التعليل وهو في الجوهر النقي ص ١٢٢ خروجه ليسيعي من طريق
 عثمان بن سعيد الدارمي ثم قال قال الدارمي فهذا قد روى في هذا الطريق الواهي عن علي وقد روى عبد الرحمن بن هرم عن الاعراب
 عن عبيد الله بن ابى رافع عن علي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفعها عند الركوع وبعد ما يرفع راسه من الركوع فليس
 الظن بعلي انه يثبته فغله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم ونحن ليس ابو بكر النهشلي ممن يجمع برداية او ثبت به السنة لم
 يات بها غيره انتهى قلت قال العلامة ابن الترمذي في الجوهر النقي كيف يكون هذا الطريق واهمها ورجاله ثقات فقد رواه
 عن النهشلي جماعة من الثقات ابن همدان واحد بن يوسف وغيرهما وخرجه ابن ابى شيبة في المصنف عن ديعب عن
 النهشلي والنهشلي اخرجه لمسلم والترمذي والنسائي وغيرهم ووثقه ابن حنبل وابن معين وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب
 حديثه ذكره ابن ابى حاتم وقال الذهبي في كتابه رجل صالح متكلم فيه ابن جبان بلا وجه وعاصم تقدم ذكره واهه كليب بن شهاب
 اخرجه له ابو داود والترمذي وابن ماجة والنسائي وقال محمد بن سعد كان ثقة في بني قضاة ورايهم يستحسنون حديثه ويحسنون
 به وقال الطحاوي في كتابه المسمى بالرد على الكرابيسي الصحيح مما كان عليه على بعد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الرفع في شيء
 من الصلوة غيرا تكبيرة الاداء فكيف يكون هذا الطريق واهمها بل الذي روى من الطريق الواهي هو ما رواه ابن ابى رافع
 عن علي لان في مسنده عبد الرحمن بن ابى الزناد وقد تقدم ذكره في الباب السابق وقوله فليس الظن بعلي الى اخره فخصمه
 ان يكلمه ويحفل فغله بعد النبي صلى الله عليه وسلم وليا على نسخ ما تقدم اذ لا يظن به ان يخالف فعله عليه السلام الاجبريوت
 نسفه عنده انتهى وقال النيسوبى قال الشيخ العلامة ابن دقيق العيد لما تكلم في كتابه الامام وما قاله الدارمي ضعيف
 فانه جعل رواية الرفع مع حسن الظن بعلي في ترك الحائفة ولسيلا على ضعف هذه الرواية (وابا في على الصفحة الآتية)

ناخذ

(بقية من الصفحة السابقة) وخصم يكس الامر على فعل الى بعد الرسول صلى الله عليه وسلم دليلا على نسخ ما تقدم انتهى قلت واما قوله لم يات بها غيره فدل على ما رواه محمد بن الحسن في الموطا (ص ٢٠٩) اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عامر بن كليب الجعفي عن ابيه قال رايت علي بن ابي طالب رفع يديه في التكبير الاولى من الصلوة المكتوبة ولم يرفع يديه الا في ذلك الموضع وقد اقر به الدارقطني ايضا في علله لقوله المحدث الكبير في ص ٢١٢ من نصب الراية حيث قال وخالف جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود واسحق بن يوسف وغيرهم فرواه عن ابي بكر النخعي موقوف على علي بن ابي طالب رواه محمد بن ابان عن عامر بن موفوفا انتهى وقد تقدم من لسان اليزيد بن ابي عمير لم يكن من يكذب وقال ابن ابي عمير كانت ابي منه فقال ليس بالقوي كليب حديثه ولا يثبت به انتهى كلامه قال شيخ الحديث وعلله الدارقطني قائلا عامر بن موفوفا في حديثه الهداية ص ٢١٢ وراجع فتح المغيث ص ٢١٢ وكذا الدارقطني في تشهيد ابن مسعود استشهاده واخرجه له في رواية المسند كما في المنفعة وراجع ما ذكره في ص ٢١٢ وكلام البخاري في الصغير ص ٢١٢ ليس بالحافظ منهم وهو يروي في ربع ايضا في المسان الفرق بين القريشي والنجفي وهو جده كذا في فلا تقع عباراتهم على واحد فاعلم وجده كذا في التهذيب ص ٢١٢ من المنفعة يعني البخاري عن معنده عبد الشتر بن عمر بن محمد بن ابان كان يقول نحن من العرب اصحابنا سبنا في الجاهلية ونزوحه على بعض قبيلهم اه ما قوله من هذا الطريق الواهي فقال شيخ الحديث وقال في جزاء رفع اليدين قال عبد الرحمن بن مهدي في التورى حديث النخعي عن عامر بن كليب فاعلم انه لم يبلغه يعني ابن مهدي يرويه كما في التعليق وابن مهدي في النخعي كما في التهذيب ص ٢١٢ والاعتماد في اصل اللغة عدم المعرفة كما في مفردات الرافعي والقاموس وما في النهاية من ان جوهري حدث وقال عمر لعدي بن حاتم وعرفت اذا انكره ولم ينكره والسفبان رواية عن ابي بكر في كتاب الامم ص ٢١٢ ان ابراهيم عا من السراكين فهو ثابت عنه وهو في اختلاف الحديث ص ٢١٢ وفي السنن ص ٢١٢ عند ما يعيدان حديث علي في شاة عن عامر وليس النخعي بمداه قال في الاختلاف فان ابراهيم النخعي انكر حديثه واصل بن جبر قال اترى واصل بن جبر اعلم من علي بن عبد الله مع ما في شرح الالفية ص ٢١٢ وفي كلام الدارقطني في نصب الراية ان النخعي روى المرفوع ايضا من حديث علي قال الزيلعي هو اشر صحيح قال البخاري في كتابه في رفع اليدين روى ابو بكر النخعي عن عامر بن كليب عن ابيه ان علي رفع يديه في اول التكبير ثم لم يعد وحديث عبيد الله بن ابي رافع اصح انتهى بحمله دون حديث عبيد الله بن ابي رافع في العدة وحديث ابن ابي رافع صححه الترمذي وغيره وسيأتي في احاديث التميمي وقال الدارقطني في علله واختلافه في انكر النخعي فيه فرواه عبد الرحيم بن سليمان عنه عن عامر بن كليب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا وهو في روضة خافعة جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود واسحق بن يوسف وغيرهم فرواه عن ابي بكر النخعي موقوف على علي بن ابي طالب وهو الصواب وكذلك رواه محمد بن ابان عن عامر بن موفوفا انتهى بحمله الدارقطني موقوف فاصوابا وشرعا لم نقل التورى انكر المرفوع وهو المتبادر من سوال ابن مهدي بلفظ الحديث والسؤال ايضا انما كان عنه لاستخراجه وشيئت مما نقلني الحلبي للشيخ النخعي وعلله ايضا من علي الدارقطني ان النخعي روى المرفوع من حديث ابن مسعود ايضا واهذ عبارته وسنن من حديث علقمة عن عبد الله قال الاربيم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع يديه في اول تكبيره ثم لم يعد فقال روى عامر بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة حدث به الثوري عنه رواه ابو بكر النخعي عن عامر بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعلقمة عن عبد الله وكذلك رواه ابن ابي عمير عن عامر بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله وسنده صحيح ونظيره ان يريدا اختلافا في بين الاسود وعلقمة او افرادهما ولم يبين اختلاف السياق وان كان في المدونة اخرج من سفبان من طريق كلبها وكذا عبارة الدارمي تعلقه يقول يحتاج رفعه على فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا انما يكون اذا سلم ان الترك كان فعل على وتو له او ثبت به سنة لم يباينه انما يليق بالمرفوع وهذا الاختلاف كله لا يتم في صدور نفى المرفوع ثم يتدرجون الى نفى الموقوف ايضا فترك العبارة وتعلق بعبارة الشافعي في السنن بدل على ان يسلم روايته عن عامر بدون واسطة النخعي ثم على من يجعلون الخطأ على النخعي ام على عامر هذا وقد اصرح في شرح المذهب عبارة الدارمي ١٢ قوله من كعب عن النخعي قال شيخ الحديث وكذا في المدونة من وكعب وزاد وكان معني مغيث اي كليب دراجت قوت المغدني منه والفتح ص ٢١٢ وسنن الدارقطني ص ٢١٢ مع ما في التهذيب ص ٢١٢ والفتح ص ٢١٢ كان يصح من عمل به من جامع المدونة وغيرهم كبر سنان من اعلان من اعله ومن اشتهر عمل به اقدم من تأخر ولا تنحى له في اعلاله وفي اهل الكوفة اقام على وهم العارفون بحاله ولم يردوا عنه غير الترك وكذا ابن مسعود وكذا رواه عن حماد اعتوا به لان محمدا هم الترك واصل اخرون بالرفع فاعلموا روايته ولم يقتوا بالترك هذا انتهى من قبل الفرقين ومن ههنا طرأ اندفاع الترددي ثبوت اثره على كما طرأ لفاضل الكوفي في التعليق المجدد ديا في جواب قوله من الفاضل النخعي هذا ١٢

لله قوله ناخذ الخ قال الترمذي في ص ٢١٢ من جامع حديث ابن مسعود وحديث حسن وبه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وانما يعين موقوف سفبان واهل الكوفة اه في ص ٢١٢ من العدة وبه قال الثوري (والها في على الصفحة الآتية)

وهو

ربيعة من الصفة ان بقية والنفى وابن ابي ليلى وعقبة بن ميسر والاسود بن يزيد عامر الشعبي والواقي السبيعي وفضيلة والمغيرة بن
 وعاصم بن كليب وزفر بن جهم والبولس بن كمال والفلح بن كمال المشهور من مذنب مالك المدون من كمال المدونة وشريح
 سلم بن عيسى وسعدة القاري وعليه عمل ابن عباس كمال مصنف ابن ابي شيبة وهو مذنب علي بن ابي طالب وسعد بن مسعود
 عمر بن جابر بن سمرة والبراء بن عازب وابي سعيد الخدري كمال من جهة القاري قال شيخ الحديث والمغيرة بن معتمر من مشايير
 فقهاء الكوفة فقد حقق الامر من ابراهيم ولم يال جده او ذممه ترك الرخصة كمال في العدة وهو مذنب الحسن بن صالح بن يحيى كمال في
 الالتفات وممن مرة كان امام مسجد كمال في سنن البيهقي من مشايير في مرا جعة ابراهيم النخعي في قوت الغبر كان خاس من قوت
 يبحث عن المسئلة ولم يقصر لعله امام مسجد البراء فيشعر ان الرخصة لم يكن فيه خلاف القوت ويشعر ان حديث البراء في ترك الرخصة
 ثابت ولم يحجب المحصور في من عدد واسن الراغبين رجالا من الكوفة مع شدة حاجته اليه وواصل كان في الكوفة وابنه علقمة روى في
 في مسجد الحضرميين هناك فخرج جوابه من ابراهيم وعلى كان فيهم فزودوا على اصحابه وعمر صلوا اليه فزودوا على انهم
 الجواب عا روى عنها لم يصح ان شاء الله وابو هريرة اخلف عنه فلم يخرجهم الامر الى الجواب حديث بقي حديث ابن عمر كمال في
 لهم مالك في تنويله في نقل عمل المدينة ثم ان الوجه في كثرة طرق حديث ابن عمر كثرة الموطات وان راويه مالك والزهري
 واصحابها مفرقون على البلاد لا قامة الزهري في التماز والاشام واكثر احاديثها يحترق لذلك يروى كثير العمل بكتاب
 اصحاب ابن مسعود وزويه ولم يدوروا كذلك وبعد ذلك الانصاف ان المراد بقول ابراهيم ولم يره ابن مسعود ولا اصحابه
 اصحابه الآخذون منه كمال في قول لعمرو بن مرة حين ذكر قنوت الغفر من رواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء بن عازب لم يكن
 ابي ابن ابي ليلى كما مضى عبد الله انما كان صاحب امرى اى انقص الجميع كما مضى عبد الله وانما لازم البراء ومن يذري
 اصحابه بمداينة من الناس يقومون مقام كثيرين واراد بردية الرخصة بالنسبة الى اصحاب رويته من الطبقة بمداينة
 ذكر اصحابه كمال في قوله لعمرو وحيث لم يذكرهم كمال في قوله لمغيرة فيذكر قنوت الرخصة وراى ذلك في الكوفة وراى ابن مسعود كان
 عندي حقا على الناس ان يشكروا رجال الكوفة وروايتهم الذين وضخوا عدم انقراض القرأة خلف الامام وعدم سببية
 القنوت في الغفر ابتداء الجهر بهم الله وقد كان الامر مشتبا لعل اهل مكة يهاجم الذين ردوا الجهر بآمين كما عند الدارقطني
 عن ابي بكر بن ابي داود ولم يعلوا بالاخفاء فانه كان اكثر اهل من اصحابه والمتابعين وهم الذين تركوا الترجيع في الاذان
 ورواية السنة الاصلية فعلت هذه المسالك يعلمون ونحوها في اخرين فيها قال في الجوهر النفى وقوله اى البيهقي ثم عن الصعابة
 والتابعين تابل فان في الصعابة من قصر الترجيع على تنبيهه الاقتراح كما تقدم وكذا جماعة من التابعين منهم الاسود وعلقمة و
 ابراهيم وفضيلة وقيس بن ابي حازم والشعبي والواقي وغيرهم روى ذلك كمال ابن ابي شيبة في مسند باسانيد جده وروى
 ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب على وعبد الله وناسيك بهم وقد ذكرنا اكثر ذلك فيما تقدم اهـ والشيء في حجب ابن عمر
 قريبا من سنتين كمال في الجميع عليه فلعله لم يرم به بالحقى قلت وكذا هو مذنب المغيرة والحسن بن صالح وسفيان الثوري
 وجميع واسم بن ابي اسد ايل وفي جامع المسند المخرج لاني حنيفة بعدما خرج من طريقه عن عبد الله بن مسعود ان ترك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ فكان متابعا لسفيان في حديث عبد الله ورايهم في طريقة متابعا لعاصم بن كليب
 فلم يكن هناك تفردا لاشد ذيل بايرودنه هو الواقي في الكوفة عند روايتها وتواتر ثوارثا مستمرا بل كل البلد شاهد لحديث
 سفيان ومذنب ابراهيم ونقطة في جزر البخاري عن وكيع عن سفيان عن حماد عنه وعند الطحاوي عن المغيرة عنه وعن عمر بن
 مرة عنه وعن حسين عنه عند الدارقطني ومحمد في موطاه ومن رواية ابراهيم بن عبد الله واصحابه عند محمد الطحاوي والدارقطني
 وابي ليلى ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عند البيهقي كمال في المصنف حدثنا وكيع والواسعة عن شعبة عن
 ابي اسحق قال كان اصحاب عبد الله واصحاب على الايرقون ابيهم الا في اقتراح الصلوة قال وكيع ثم لا يوردون اهـ قلت
 ابواسحق صلى خلف على الجمعة كمال في التذنب وسبح له خطبة كمال في التذكرة هذا حال ابراهيم في علم عبد الله مشهور ذكره الفرزدق
 في العلق الصغير الطحاوي والدارقطني من الديات وغيرهم اهـ ١٢

له قوله وهو قول الخواص والي يوسف كمال في الطحاوي قال الامام محمد في الحج فزنى ان عليا وابن مسعود من اشبهها من اهل بدر علم
 بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانهم كانوا اقرب اليه من غيرهم وانما عرف ما ياتي من ذلك وما يدع مع ان يعقوبه
 بن انس قد روى عن نعم بن عبد الله الجهم والي جعفر القاري انها اخباره ان ابا هريرة كان يعطي بهم فكيف كما انقص ورنه
 قال لا وكان يرنه يديين يجبر ليقطع الصلوة بهذا حديثك موافق لعلي وابن مسعود لا حاجة لنا معها في قول ابي هريرة ونحوه
 ولكننا اجتنابنا عليكم بعد شككم انتهى وفي مسند من نيل الفرقدين ومن دلائلنا حديث ابي هريرة اني لا تركم شيئا بصلوة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند البخاري وقد كان ابو هريرة قد لا يذكر ذكره في الاستدكار وذكره ابو جعفر القاري عن ابي ترك
 ارفع كمال في الاستدكار وجعل قوله اني لا شئكم بعده وليس في الموطاة ذلك اهـ فان قلت قال الفضل الكوفي في
 مسند من التعليق المجد فيه نظر فقد يجوز ان يكون ترك على وكذا ترك ابن مسعود ترك غيرهما من الصعابة ان ثبت
 منهم انهم لم يردوا سنة مؤكدة يلزم الاخذ بها ولا يتصرف ذلك في النسخ بل لا يجزى بنسخ امر ثابت (واباقي على الصفة الثانية)

قول

(بقية من الصفة السابقة) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمخرج حسن النفع بالصالح مع المكان المجمع بين فعل الرسول وفعله انتهى قلت لو تأمل في قول الامام محمد المذكور لم يورد النظر المسطور على ان كيف يثبت في الصالح لا سيما المصلحة الراشدة ولا سيما ابن مسعود الجامع بين الرواية والدراية الفعلة الصالح صاحب المطهرة والتعلين مدة عمره على ترك فعل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم يقول انه صلى الله عليه وسلم لا يفعل ذلك في غير مجبلة الاقتراح وكذا على وعمر ابن عمر وابراهم وغيرهم هذا بعيد غاية البعد وقال الفاضل السبكي في صفة من حواشي على مسند الامام ان الدليل على المدعي هو شدة الاتباع من امثال هذه الصالحات الغائبين في اقتفاء آثاره صلى الله عليه وسلم على ان ثبوت اعتقادهم على ذلك يكون عدم الرفع عادة لهم كما يفيد لفظ كان يرفع ولفظ لا يعود مستأصل لاصل الاحتمال الذي اورده المورود ومصادم ومراحم له قطعاً فانه لو كان لاظهار الجواز ابرازاً باهتة الخلف كفى له المرة او المراتن لا المعنى على هذا الدليل مع ان ابن مسعود ليس ينسب في حجة احتمال شئ اصلاً فانه قد ثبت من نفسه عدم الرفع عند الوافق والمخالف بخلاف ولم يردعه الرفع في حين من الايام بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وقد اعترف به المورود وغيره والاثباتية والمالية ان قول ابن مسعود واصحابه الجواب عن المعارضة بحديث على المرتفع اولاً ان في سنده عبد الرحمن قد تغير حفظ لما قدم بغداد وثانياً ان فيه ما عثرتم بنحو ايضا كالرفع عند الرفع من السجدة وعدم الرفع في حالة القعود وثالثاً ان معارض لما ورد في الاحاديث الصالح الغير المنسوخة عنكم كحديث ابي حميد عن الرفع عند القيام من الركعتين وفي حديث على لا يرفع يديه في شئ من صلاته واربعا انه لا معارضة بين الحديثين لا مكان التطبيق بينهما بان قول مثل ذلك في ذلك الحديث يمكن ان يرجع الى الماشاة في نفس الحكمير لاني الرفع فان الماشاة لا يجب ان يعتبر في جميع الامور وان كان المتبادر الماشاة في الامر من كذا يجر المتبادر ضرورة التطبيق والتوفيق وخامساً ان ذلك الحديث من علي بن ابي طالب في حديث مرفوع وبيان حال الفعل النبوي صلى الله عليه وسلم ولا يدل على بقاءه الى وفاته وفي هذا الحديث وقف على علي وبيان حال الفعل فانه لا يراه ردي ما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ثم انه ثبت عنده نسخة فلم يفعل بنفسه والاكتيف يمكن ترك ما لم ينسخ من افعله صلى الله عليه وسلم مع دلاله رواية على اعتقاده صلى الله عليه وسلم على هذا الفعل وهو اشتد اقتفاء الاثاره صلى الله عليه وسلم وخاتم الخلف الراشدين ومع دلالة هذا الحديث على عدم رفعه رضي الله عنه وكرم وجهه عادة جارية عليه والاكتيف فيصور عدم الرفع مقدماً مرفوعاً نسخة الرفع المتأخر عمل على كرم وجهه على ذلك المنسوخ على ان اقتراح عدم الرفع غير معقول لانه من باب الاعداء والتزود والسكون لامن الانحال حتى يتصور نسخة انتهى ١٢

له قوله قول ابي حنيفة الخ في صفة من جات المسابيد قال ابو حنيفة حدثنا احمد عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند اقتراح الصلوة ثم لا يعود لشئ من ذلك اخرجه ابو محمد البخاري عن محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي عن سليمان الشاذكري قال سمعت سفیان بن عيينة يقول اجتمع ابو حنيفة والاذري اياه وسبى البحث في هذا الحديث وحديث آخر رواه البيهقي في الخلافيات كما في صفة من نصب الراية عن عبد الله بن عون المحراز ثنا مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يعود رواه المذكورون عنهم ثقات قال شيخ الحديث اقول رجاله المذكورون في التخریج ثقات ولم اطلع على اول اسناده لكن عاديهم انهم ياخذون في التعليل من الذي هو مخرج فلعن اسناده قوي ولو كان به ضعيف لافض منه ولما ثبت من فعل ابن عمر التزك فلا يمكن تعبيده اهد قلت لكن قال البيهقي قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز ان يذكر الا على سبيل القدر بقدره يا بالاسانيد العيصية عن مالك خلافاً هذا ولم يذكر الدارقطني في عراب حديث مالك قال الشيخ والمحراز هذا اسما مغيرة بعد باراهملة آخره زاء مغيرة اهد ولا ادري ما هي علته حكم الحاكم بكونه موضوعاً باطلاً وعدم ذكره الدارقطني في الغرائب لا يجعله موضوعاً كذا كون الاخبار الصحيحة خلافاً لا يجعله موضوعاً بل هو مؤيد قوي لفعل ابن عمر الذي رواه مجاهد عنه وهو التزك وعبد الله بن عون المحراز من شيوخ مسلم والنسائي يردى عن مالك قال ابو داود وسمعت احمد بن حنبل سئل قدماً عنه فقال ما به بأس اعرف قدماً وجعل يقول فيه خيراً وقال علي بن الجعيد عن ابن معين صدوق وقال عبد الحاق بن منصور عن يحيى ثقة وكذا قال علي بن الجعيد والوزرعة والدارقطني وقال صالح بن محمد ثقة ما من وكان يقال انه من الابدال وثقة ايضا عبد الله بن ابراهيم بن حنبل والوشيع الجبراني قال البغوي ثنا عبد الله بن عون وكان من خيار عباد الله كذا في صحيحه من التهذيب قال شيخ الحديث في صفة من نبيل الفرقدين قلت هذا حكم من الحاكم لا يمكن ولا يشفي وعبد الله بن عون هذا بخلاف كما في الخلاصة من رجال مسلم اخرج عنه بدون واسطة ومن كبرار الرجال جده امير مصر كما في التهذيب وهو الفاضل كما في الخلاصة بعد من الابدال ورجالهم يكونون معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلاً كما يدل بالتفصيح في المستدرک في التطبيقين وكيف اعوذ الحاكم معرفة من اوجهه ولم يعينه والامر انه لم يجر اهاديريه فيه معنيان فان هذا قد يوجب عند السامعين وثبات الناس عند الخوف من المزدلفة فادع ردي بالليل ليستريح (والساقية ١٤ لصفحة الآتية)

وليس فيه الاذكار وهو في المكتوبة وقد قال في المختار ملا^٢ قال ابن صاعد لا علم يقول في هذا الحديث في المكتوبة الاموي بن عقبة اه
وهو الذي فيه ذكر الرفع من عبد الرحمن بن ابي الزناد ومنه حكم ابن صاعد فيجب عليه ايضا حديث في الاذكار وهو في صلوة الفيل
وليس فيه ذكر الرفع فركب وجلا حديثا واحدا فاعلمه وراجع المظان تحصل على ما قلنا انما اشارنا على تعالى ولعل حكم احمد بالصحة انما هو
بالنسبة الى الثاني فان قوله في ان ابي الزناد ليس كذلك مع ان ابن جرير قد رواه من موسى بن عقبة بدون ذكره واحالني الجهر
المنفي على السنن وسقط من نسخة وهو عند الدارقطني في موضعين فتفرغوا بن ابي الزناد به وراجع مسندا حمدي ص ٩٠ وكذا
الترمذي ص ١٩٠ قال ابن صاعد لا علم يقول في هذا الحديث في المكتوبة الاموي بن عقبة كمنزله^٢ وكذا اعلمني في الحديث وقال ابن
الجزري كان ذلك في اول الامر وقال ابن قدامة الملقب بمتروك كذا في العدة مع^٢ والذي يظهر انه مركب من حديثين وفي رواية
الترمذي ولقول جني يفتح اه اختاره وقد وقع مفرقا في طرق وراجع الزوائد ص ١٢٨ فان هذا كان كتابا لابن الدارقطني مشا
وصلا واختصر من مركب في مسلكه ومع ذلك فلا يجوزنا الى اضطراب حتى نستعمل فيه ولا بدوا ان يكونين من علي بن حماد ثبت منه
فليكن من كلا الامرين لا يثبت ولا يزيع لنا بما رواه انما اردت ان في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا واناس يتبنون السامعة من
الاخذ عند الاداء وينتقدون عند الاخذ فغير او تقبلوا والله الموفق انتهى -

وبالحجة فحدث ما كتب بن الجويرث صرح في الرفع بن السجدين للسجود والرفع منه ولا مدفع ولا مردل والعجب منهم انهم يذكرونه
في اوله الرفع وهو مخالف لما في هو اليه يومنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض وفي ثبوت الرفع للسجود احاديث منها عن انس ان
النبى صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الركوع والسجود قال النبي في مسنده من مجمع الزوائد قلت رواه ابن ماجه قال له وهو
رواه ابو يعلى ورجال رجال الصحيح اه وقال الترمذي في مسنده من آثار السنن رواه ابو يعلى واسناده صحيح وقال في تعليقه قلت
قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن حميد عن انس الحديث قلت واخرجه الحافظ البيهقي في مجمع الزوائد
قال رواه ابو يعلى ورجال رجال الصحيح فان قلت اخرجه الدارقطني وقال يرويه عن حميد بن عبد الوهاب واصحاب من فعل انس
قلت ومع ذلك لم يخالف احد من اصحاب حميد في رفعه حتى يكون غير محفوظا والثقة اخرج له الشان في صحيحه ورواه في مسنده
رفع اليدين في السجود كما هو عند ابن ماجه وغيره ورواه مرة رواه عنه اثنان من اصحاب ابو بكر بن ابي شيبة عند ابو يعلى وهذا عند
الدارقطني وكلاهما ثقتان وزيادة الثقة مقبولة اه والمحدث في مسنده من كثر العمل به رواه ابني ابي شيبة وابن النجار
بالمسند المذكور ومنه ان ابي هريرة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلوة حذو منكبيه حين يفتتح الصلوة
وحين يركع وحين يسجد رواه ابن ماجه في مسنده من مسنده من آثار السنن رواه في مسنده من آثار السنن
ابن عياش وهو صدوق وفي رواية عن عزالدين ميمون كلام اه - منها عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند
التكبير للركوع وعند التكبير حين يسجد رواه البطراني في الاوسط قال البيهقي في مسنده من مجمع الزوائد وهو في الصحيح
خلا التكبير للسجود واسناده صحيح اه وقال الترمذي في مسنده من آثار السنن رواه البطراني في الاوسط قال البيهقي اسناده
صحيح اه وقال في تعليقه فان قلت هذه الرواية تخالف ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر من قوله لا يفعل ذلك حين يسجد
ولا حين يرفع راسه من السجود قلت الجمع ممكن بان يقال ان المراد بقوله حين يسجد السجدة الثانية ويؤيده ما رواه في
رواية عنه ولا يبرهنها بين السجدين اه ومنها حميد بن عبد الرحمن قال حدثنا علي بن ابراهيم فحدثنا عمرو بن مرة قال حدثنا في
مسجد المحضرين فحدثني غلقة بن دامل عن ابيه انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين يفتتح الصلوة واذا
ركع واذا سجد فقال ابراهيم ما راى اباك راى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ذلك اليوم الواحد فحفظ ذلك وهذا السر لا يحفظ
ذلك منه ثم قال ابراهيم انما رفع اليدين في افتتاح الصلوة رواه الدارقطني في مسنده من مسنده من آثار السنن وقال الترمذي في مسنده
رواه الدارقطني واسناده صحيح اه قلت واخرجه الامام محمد في كتابه الحج مسنده في المطاوعة من طريق شيخه يعقوب بن ابراهيم
ادبوا ابو يوسف القاضي اتفق على كونه ثقة احمد وابن معين وعلي بن الحسين بن عبد الرحمن قال دخلت انا وعروب مرة
على ابراهيم النخعي الحديث به نحوه كما سبق في اول الباب ورواه الطحاوي وابو يعلى ايضا كما في التلخيص المنقح فثبت بهذه الاحاديث
رفع اليدين في افتتاح الصلوة وعند الركوع والرفع منه وعند السجود والرفع منه وبين السجدين وقد روى اصحاب السنن
الاربعة وابو بخاري في رفع اليدين كما في مسنده من الزيلعي عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واذا
قام من السجدين يرفع يديه كذلك وفي رواية اوثاق من الركعتين كما قال النووي في الخلاصة والرفع من السجدين كما
قال الخطابي وان غلط النووي في ذلك والرفع من الركعتين قال الترمذي في مسنده من آثار السنن لم يصعب من جزم بانه لا يثبت شئ في
رفع اليدين للسجود ومن ذهب الى شئ فليس له دليل على ذلك الا مثل دليل من قال لا يرفع يديه في غير تكبيرة الافتتاح
اه وقد روى في ذلك عن العجالة رضي الله عنهم ايضا عن يحيى بن ابي اسحاق قال رايت انس بن مالك يرفع يديه بين السجدين
رواه البخاري في جزم رفع اليدين قال الترمذي في مسنده من آثار السنن مسنده واسناده صحيح اه وقال الحافظ في مسنده من آثار السنن
وقد اخرج الشيخ ابو حامد في تعليقه فتعلل الاجماع على انه لا يشرع الرفع في غير الموضع الثلاثة وتلقب بعضه ذلك عن
ابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء بن رباح كما اخرجه عبد الرزاق وغيره عنهم باسناد قوية اه فمن قال ان لا يشرع رفع اليدين
في السجود فبأي دليل نفاه بعد ثبوت احاديث وآثار صحيحة الا انه اعتقدها فسوخ ومتروك لو كان رفعه ذكره كما جاز عمل
كل على ما شاكلته قل كل بين على ما شاكلته فربكم اعلم من هو اهدى سبيلا فارجع البحر الى الاحاديث المارة فبأي دليل نفاه في
ذلك فانه وقع في رفع اليدين تدريجا وشيئا فشيئا فحدث ما كتب بن الجويرث صرح في الرفع بن السجدين للسجود والرفع منه ولا مدفع ولا مردل والعجب منهم انهم يذكرونه

وحدث علي فيما بعد السجدة من الركعتين وقد ورد في رواية عند البخاري واذا قام من الركعتين ركن يديه ثم وقف التفتيح فيه ايضا وفي
شبه حديث انس يركع يديه في الركوع والسجود وليس فيه بيان موضع الركن في السجود فاصح حديث ابن عمر المارود عندنا فكيف يمكن
يهوي ساجدا في ركعة كان يركع عند الخزد والهوى للسجود لم يذكر فيه بعد ركن الراس من السجود فكانت ركعة واحدة بالركعة والاشارة
ثم جاء حديث من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين وفيه ولا يركعها
من السجدة الثانية كما هو ظاهر على الناظر لما جاء حديث ابن جريح عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه الحديث رواه مسلم ١٢٩ و
في لا يفصل بين ركن راسه من السجود وهو شامل لركن الراس من السجدة الثانية فلو كان من السجدة الاولى
انما بين الصلوات رواه البخاري من حديث يونس عن الزهري عن سالم عن ابيه انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث ولا يفعل ذلك في السجود وهو عام شامل لكلتا السجدة من يمين يهوي ساجدا ومن يركع راسه من السجدة الاولى
وللسجود الثانية والركن منه ثم رواه البخاري من حديث شعيب عن الزهري عن سالم عن ابيه الحديث وفيه فلا يفعل ذلك
حين ليس ولا يركع راسه من السجود وهو يركع في الركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية
تتوهمها من ذلك من الاخبار ثم ارجع البصر كمن يظن ان الركن في السجود في الركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية
في الركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية في الركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية
الذي يركع حيث قال لا يركع راسه ولا يركع راسه وهذا يشمل ما اذا ركع من السجود في الركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية
يشمل ما اذا قام الى الركعة الثانية ايضا يمكن بدون الشك هو في واجب واذا قلنا باستصحاب جملة الصلاة لم يدل هذا المفظ
على نفي ذلك عند القيام منها الى الركعة الثانية والركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية
علم انه ليس فيه صراحة الفسخ والاعادة في احدى النظر متعارضة وكها صحت وتقرير احاديث السجدة في الركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية
على شروطها وعوى لا دليل عليه الا حسن الظن بها وهو في ميدان التحقيق لا يحصى ففعل كما علم بهما بل ما خرجا في كتابهما
بل في بعضها تردد البخاري واخرج بعضها في غير باب كما لا يخفى على من له ادنى شغف بتسليم البخاري في ذلك المتفق بين
انهم في نسخ الخبر كلام حسن مدقق فاصاب واجرا وارجح اية تردد علما فانما اجاب عنه في غير باب الفسخ في رسالة
شجع الوصول ولم يأت فيه بشيء يرتضيه احد من العلماء من القول وقد فيه من تقديم عليه من انه من غير التقدير بما عجب
قال الامام محمد في الصحيح قال اهل المدينة يركع يديه ضد منكبيه اذا افتتح الصلوة واذا كبر للركوع واذا ركن الى الركعة
رفها كذلك ايضا وقال سمع الشتر من حمزة رينا لك الحمد فركع يديه في هذا ضد منكبيه وقال لا يفعل ذلك في الركعة
مالك عن ابن عمر انه قال سمع الشتر من حمزة رينا لك الحمد فركع يديه في هذا ضد منكبيه وقال لا يفعل ذلك في الركعة
المكتوبة كبر ركن يديه ضد منكبيه ويضع يديه في الركعة الثانية من السجود في الركعة الاولى من السجدة الثانية
شي من الصلوة وهو قاعد واذا من السجدة يركع كذلك صحاح الترمذي فقول على الفسخ الاثنان على نسخ الركن عند السجود
وتذكر سابقا الكلام في حديث علي بن شيخ الحديث وفيه من الام قال الامام الشافعي ولا ان يركع يديه في ركعتين من
انكر في الصلوة التي يركع ركوع وسجود الا في هذه المواضع الثلاثة احد وقال المزني في صحيحه من تخشعه ولا يركع يديه في السجود
ولا في القيام من السجود رواه به قال الجمهور انه لا يستحب ركن اليدين في السجود كما في شرح مسلم النووي وغيره وما به الا انه
كان ان لم يركع ولم يقع الفسخ صرحا من حشرة الرسالة وقد قالوا به كونه ثبت من طرق حديث ابن عمر وعلي وغيرهما في
ثبوته في الروايات عن ابن عمر وعلي بن مسعود وابي هريرة ومالك بن الحويرث واصل بن جبر ان كان يركع في السجود وهذا ينبغي دفع
اليدين في المواضع الاربع عند الافتتاح وعند الركوع وعند ركن الراس منه وعند القيام من الركعتين فوقف من وقف
على ذلك وعجز من انشأ في سبيل التفتيح وسلك من سلك فوصل الى المقصود وقال المارود ليس للسان الامام في ذلك
سعيه مشكورا وانك ان اعنت النظر في الاخبار الواردة تحققت وايقنت ان التفتيح التدريجي واقع قطعاً فقد ورد في
الدارقطني في غرائب مالك على ما قاله في المخطوط في سنة ١٢٨ من الفسخ باسناد حسن من حديث يحيى القطان عن مالك عن نافع عن
ابن عمر مرفوعا وفيه ولا يركع بعد ذلك انه في ثبات لما عدلوا في المواضع الثلاثة صرحا حتى من القيام الى الركعتين ايضا الذي
روى من حديث علي بن عبيد بن جابر واذا اختصر الجمهور والشافعي واحمد على المواضع الثلاثة وقالوا بعدم استحبابه فما عدلوا كما
عرفت وهو ظاهر على البصيرة الجيدة وان قال قائل بغير ذلك فحقه وليس فيه تقليد ولا يجوز من عامة الروايات في نظر الخلاف
واردة في المواضع الثلاثة لا غير التي استدل بها الجمهور على استحباب ركن اليدين فيها يعني الخلاف بيننا وبين الجمهور في
الموضعين عند الركوع وعند الركن منه واما عند الافتتاح فركع اليدين منتقن عليه بيننا وبينهم انه سنة او استحباب كما
هو مسطور في كتب التميم ولا يركع في قول لفظ الجمهور ناهي عن علي قول النووي والافاعي كل بلدة من بلاد الاسلام كانوا
تاركين ولا يركع ولا اهل كوفة فانهم باجمعهم تركوا ركن اليدين في غير افتتاح الصلوة فمن قال انه ترك في الموضعين
المذكورين ايضا ترك فيهما عند انما في ذلك دليل عليه ما رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة ركن يديه ضد منكبيه واذا ركن راسه من الركوع ركن يديه ضد منكبيه
ايضا قال سمع الشتر من حمزة رينا لك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود رواه قال الزرقاني في سنة ١٢٨ من مشرعه كذا يعني
واستغنى واثنان في معنى ويحيى النيسابوري وابن نافع وجماعة فلم يذكر في الركن عند الاحتياط للركوع اهله وشهد له

من تبحر الصلوة لاني خفض ولا في ربح الا في اقتراح الصلوة يرفع يديه شيئا خفيا والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل قال ابن
وكان ربح اليد عند ما كان صغيفا لاني حجرة الاقتراح انتهى ومن هذا يظهر لك ان في زمن ذلك في المدينة كان ربح اليد
في تحول وعدم وكانوا فيها تاركين له كما في غير ما من البلاء وهو الحديث الذي في غيره الجبتي في الخلافيات كما في نصب الراية
وقد تقدم عن عبد الله بن عون الخزاز ما كان من الزهرى من سلم من ابن عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم كان من
فيه اذا اقتبس من كاليود انتهى رواته ثقات والحق بالطلان من غير حجة باطل وذكره ما معنى من قبل ولذا استقر عليه
على ابن عمر واقتصر على ربح اليد في الاقتراح فخط قال الطحاوي في مسنده من كتابه حديث ابن ابي داود قال ثنا محمد بن
ونس قال ثنا ابو بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه الا في التكبير الاول في
من الصلوة اذ قال النبي في صلاته من استأذن من رداء الطحاوي وابو بكر بن ابي شيبة وابو بصير في المعرفة وسنده
صحيح اذ قال الحافظ القتيبي في صحيح من العدة اسناده صحيح واخرجه ايضا ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه حديث ابو بكر بن
عياش عن حصين عن مجاهد قال ما رايت ابن عمر يرفع يديه الا في اول ما يقتضيه رواته كهم ثقات وفي نسخة من نسخة
التي في هذا سند صحيح اذ قال النبي في صلاته من تعلقت ثقت هو من طريق ابن بكر بن عياش عن حصين من موسى بن
رواهم كلهم ثقات وقد عجم غير واحد من اصحابنا اذ قال شيخ الحديث في مسنده اللفظ اثر ابن عمر من آخر جزر ربح اليد
قال ما رايت ابن عمر يرفع يديه في شيء من الصلوة الا في التكبير الاول اذ قال مسنده وخبره عن ابن ابي شيبة كان ما راى
تطوابع العدة منها والمدة منها واللسان للشيخ وباني التخرج عن ابن عمر ايضا مسنده وهو عند الطحاوي في الرشح
عند روية البيت وكان يفتخر في تكبيرة المدرك الركوع كما في المصنف مسنده وراجع البهية كان رشح مسنده ومثله وهو
في المدة مسنده انتهى وقال الطحاوي في هذا ابن عمر قد راى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في كل ركعة من ركعاته بعد النبي صلى
الله عليه وسلم فلا يكون ذلك الا وقد شئت عنه نسخ ما قد راى النبي صلى الله عليه وسلم غنمه وقامت الحجة عليه بذلك اذ
وفي نسخة من الكفاية قال مجاهد صليت خلف ابن عمر سئمت فلم ارفع يديه الا في اقتراح الصلوة والاولى اذ اعلى بخلاف
روى سقطت رواته كما عرف في الاصول اذ يقول مجاهد في رواية ابن ابي شيبة وجزر ربح اليد ما رايت ابن عمر يرفع يديه
الرفع في زمن الماضي وهو يروي معنى ما قاله صاحب الكفاية كما لا يخفى على واقف معاني الالفاظ لا بد من يرفع يديه اذ
يدل على ان الترك كان مقتادا لاجاريا عليه العادة والممارسة والتمرن فلا يمكن تركه الا ان ثبت عنه الشبهة بوجه كونه
ان سنده وكان واجب عليها تركه بذلك العلم تركه مقادا وهذا هو الممارسة وفي مسنده من جزر البخاري حديثا لم يثبت في كتاب
ابو عيسى قال سألت الايامي قلت يا ابا عبد الله ما تقول في ربح اليد مع كل حجة وبها تامة في الصلوة قال ذلك الامر الاول
اذا رداه الامام محمد في مسنده من المروا ومسند من المروا عن شيخه محمد بن ابيان بن مسند عن عبد العزيز بن حكيم قال رايت ابا
عمر يرفع يديه هذا اذ في اول حجة الاقتراح الصلوة ولم يرفعها في ركعة ذلك اذ واذا كررت النظر فها تاملت عليك من
حديث ابن عمر عن غيره من الاخبار والآثار المرفوعة والمؤتلفة في ذلك لا تجد في تلك شيئا ورية مما قاله الطحاوي في زمن
به ولذا تاملت عليك رواية ابن عمر اذ هذا في آخر ما حتى ذكف ابن عمر على الترك بالترتيب الذي عرضته عليك وهو التحقيق انتهى
الذي قلت به اذ لا بد لهذا الطريق بحيث جعل طرق حديث ابن عمر كما لا يخفى ولكن من ثمة العشرون فذا يجب واعترض عليه البخاري في جزر
ربح اليد بوجوه ووجدت في ذلك من جاء بعده كما يصح في غيره وحتى الفضل المذكور في التبيين المجمع ومضى الناس في الانقضاء
بها وصاحب عون المعبود مسنده وغيرهم ولم ينعوا انظارهم فيه ولم يجدوها حتى ظهر لهم ما فيها من الاختلال منها ان في عن يحيى
بن معين انه قال حديث ابن بكر بن عياش انما هو قوله من لا يصل له اذ استبدا اذ استبدا من غير ما في مسنده من خلافه وكذلك عن
احمد في بدائع الفوائد لا يرفع يديه الا في ربح اليد بن حزم اني ابن معين اختيار الرفع وقد مر في جزر البخاري عليه وكذا لا يصح
ولم يبال اليه انصاره وهو ان يرفع يديه وانما سب البخاري اني ابن معين فيصيح اما وانه لم يذكر اختيار يحيى بن سعيد
القطان اياه مع كونها مستفيضة وكذا في كتابه الذي في رسالة نذهب ابن معين وفي التهذيب في ربيع التمهيد و
في تذكرة الحفاظ من ترجمة ربيع عن يحيى بن معين ان وكيعا والقطان كانا يفتيان يقول ابني خيفة وذكر ابن خلدان في ترجمة
ابن خيفة عن ابن معين انه قال القراءة قرأة حمزة والقفقة فق الي خيفة على هذا ذكرت ان مسنده وذكر من ترجمة الليث
ابن سعد انه وجد في بعض الجوامع انه خفي التهذيب والشرع طاله شيخ الحديث في مسنده من نيل الفرقان قال الشيخ
النعماني في مسنده من تعليقه جميعا عن الوجه المذكور قلت انما هو دعوى لاديل عليها فلا تسبح حتى تقوم عليها الحجة اذ منها اذ عن
صدقة ان قال ان ابن بكر بن عياش قد تغير بآخرة قال شيخ الحديث وصدقة الفضل كان جارا بمذبه كما في التهذيب يقول
بنا صالح بن اهل الراي وغيرهم ثم عابته في الجوز يخطق على حصين لا على ابني بكر واظنا به ان البخاري في ابني بكر ليس كذلك
وما ذكره ابن حبان من حماد بن سلمة من التهذيب يدل على انها في مرتبة وراجع ما عند الترمذي عليه وعند الطحاوي باسناد
صحيح عن ابني بكر بن عياش قال ما رايت نقيبنا يعقل قط يرفع يديه في غير التسمية الا في فقد تفتش عن هذه المسئلة وكذا
حصين فوته كما عند محمد والطحاوي وغيرهما في قصة ابراهيم والحارث وان كانت مختلفة دلت على تفتيش وهو على ثقت وهذا
يدل على ان اثر ابن عمر ثابت وابن ابي داود هو ابراهيم بن ابي داود وكان في ادراك الطحاوي قال في اللسان من ترجمة الطحاوي
عن تاريخ مصر ومع الكثرة ايضا من ابراهيم بن ابي داود الفرس وهو من الحفاظ الكثرين وراجع الفقه مسنده وابو بكر بن
من اتباع ابا عيين بنار على ما في التقريب من الطبقة فاعلمه وراجع شرح الالفية مسنده وفي الاثبات في ذكر ابني خيفة حكاهما

الكنوز قلت هذا مما لا يقوم به الجواب فان لقائل ان يعارض ويقول يجوز ان يكون نفس ابن عمر مراه مجاهد قبل ان تقوم المجبة
بلزوم الرفع ثم لما ثبتت عنده التزم الرفع علان احتمال النسخ احتمال من غير دليل فاما ما قيل فان قال قائل الدليل هو خلا
الراوى مرويه فلما لا يوجب ذلك النسخ كما مر انتهى قلت انظر ايها النصف كيف صدر هذا الكلام من هذا الفاضل واختلال
ظاهر فانك اذا اعنت النظر في طرق حديث ابن عمر المرويه ثم علة الموقوف عليه قلت ان ترك الرفع ثبت وصدق عند
ابن عمر ورواى ترك الرفع كما هو راوى الرفع كما سبق وعلى التزم استقرار عمارة مراه عنه مجاهد وعبد العزيز والكمثاني
بانه لا جبة للزوم الرفع عند احد لم يكن واجبا عند الرايعين البغاة والمعاينة والتابعين ومن تبعهم من بعدهم بجمهم
باعتبار ذلك كيف وليس في جانب الرفع الاعدة احاديث تعليلية وليس شيئا منها يوجب الرفع ويورث الوجوب الغرضية
ولو كان مجرد فعل صلى الله عليه وسلم مما يجب عند ابن عمر وجب ان يكون هو الظاهر على الرفع غير انك لا بد في شيئا من الاحسان
لان من رواة الرفع ثم احتمال النسخ منها ليس من غير دليل لانه لما دفع التعارض من غير خاص من فعل ابن عمر تركه وجب
المصير الى اختار احدها فبذلك لا يتصور ان يكون التزم من خروجه بالرفع على اولئك بالترك بناء على عدم العلم
بما ظهر لسنه على بالرفع وذلك بوجهين الاول ان التزم ليس من الافعال حتى ياقف النسخ والثاني ان من رواة الرفع
فلا يتصور انه لم يبلغه الرفع فجرى على التزم فلما لم يثبت التزم تركه وروى على بالرفع فثبت احتمال النسخ الثالث
بالترك بهذا الدليل قاله الفاضل السبكي في حواشيه على مسند الامام مسلم ثم قال النعمان واما ما قال من انه يقول على السبكي
في كلامه في الرجل اليسوفى مثل هذا الامر الذي يتكرر ليلا ونهارا الامارة او مرتين لامرارة قد يروى الى ان يرفع يديه في
الركعتين في نفس موضع هذا التكبير في الافتتاح فكيف سبحانه ابن عمر في كل موضع من المواضع انفس على ان يجادل كان من اصحابه
الركعتين فكيف يروى مرة ان يرفع يديه ثلاثا في الافتتاح فكيف يصح ما رواه النعمان من السهو قلت وما ذكرناه يدعي سائر الروايات
على هذا لا شرا ولا شر على الصواب انتهى ثم قال الفاضل الكندي والثالث وهو احسنها انما علمنا بقوت التزم من ابن عمر في
ان يكون تركه لبيان الجواز او لزوم روية الرفع سنة لازمة فبالقدح ذلك في ثبوت الرفع عنه ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم والرايع ان ترك الراوى مرويه انما يكون سقطا لا يحتاج منه الحنفية اذا كان فلا بد من ثبوت كما هو مقتضى كونهما
ليس كذلك يجوز ان يكون ابن عمر ان ثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ابن عمر على الحنفية ترك احيا ما يابى الى المذمومة ليس
ترك خلافه روايته بغيره والفاصل السبكي في حواشيه على مسند الامام مسلم بقوله الاول ان ابن عمر قد روى من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث الرفع في روى في
بعض الروايات عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رافع يديه واذا ركع واذا روى في روايات الثقات عن ابن
ذلك في السجود فما زلت تلك صلوة حتى نفى الله اخرجه التبعي ولا شك ايضا في انه ثبت عن ابن عمر في روايات الثقات عن ابن
ورود عنه برواية مجاهد وعبد العزيز بن حكيم التزم تركه فالدولى ان يحيل التزم المروى عنه على وجه يستقيم ثبوت الرفع منه ولا يخالف
روايته ايضا لان يجعل تركه مضادا لفعله وسقطا للامر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بروايته ورواية غيره حتى
واجاب عنها الفاضل السبكي في حواشيه على مسند الامام مسلم بقوله الاول انه وجوه النظر قد يعارض بعضها بعضا فالسنة الماضية
تعارض الاولين فان الاولين مبنيان على التعارض بين الفعل والترك اما الاول فظاهر واما الثاني فلما لم يجعل رواة ابن عمر
ابن عباس محققا لثبوت روايات الثقات والمجاهدين هي الثقات والاشارة الاخيرة كلها مبني على عدم التعارض بينهما كما هو
الظاهر فليست هذه وجوباً سنة بل اما بجهن او ثلثة لعدم صحة تسليم سائر الامور المتعارضة والجواب الاجمالي عن هذه الوجوه
بعد ما ثبتت صحة هذه الرواية او بعضها مما يكون محتاجا بها ان ابن عمر كان شديد الاتباع للسنة النبوية والاشارة الحمزية حتى في
العادات في مواضع الاقامة والاشارة والقعود والقيام وغير ذلك واشتهر بذلك حتى كان اغفاله وعاداة توخه على انها
سنة نبوية كما لا يخفى على ذي مسكة في الحديث فلم يكن يتصور منه ترك الرفع بعد ما ثبتت عنده انه سنة نبوية ولا سيما اذا
ثبتت عنده انه صلى الله عليه وسلم واجب وداوم عليه بالاستمرار ولم يبرح عنه الى ان نفى الله عز وجل بيان الجواز لم يكن يتعين
الا لصاحب الشرع وابن عمر ومثاله ليسوا منه في شيئا خصوصا اذا ثبتت المداومة النبوية فالا ان عمر تركه من نفسه و
ولم يتركه من غير المجاهدة في بيان الجواز الا ان التزم مرة او مرتين الى ان يكون معناه اجابا عليه العادة والامر سنة والتمرن كما يفيد
لفظ لم يترك يرفع يديه الا في التكبير الاول لان يقول لم يرفع يديه الا فيها فلا يخفى تركه هذا الا على ان ثبتت عنده السنة
برواية الثقات بعد ما كان يعلم انه سنة وكان يوجب عليها بهذا العلم فتتركه بذلك لعدم تركه معناه ان قد اخرج السبكي
في خلافاة عن ابن عمر فورا يرفع يديه اذا افتتح الصلوة لم لا يعود فلهذا المرفوع اعتقده الاثر وان قبل انه مقلوب
موضوع فهو مطالب بالجملة عليه فتارة اعتقاده لا تثار ومزدا استمراره وجريه على الانتفاء لا تثار وسن سيد الابار رتاني الوجوه
الاشارة المذكورة فالفهم استقام كما امرت ولا تغرب بها فذا تسقط به ما قاله غشي النسائي فاذا العلامة السدي بالاجواب
منه وبهذا حقق الشيخ عبد الحمى الكندي من الحنفية في التعليق المجد فاما ما طاب ونقله الاثر المذكورة التي رجاها الفاضل
السبكي فلا تقلد احد في ميدان الحقيقة وسيمى انشاء الله كلاما فيما بعد في الاحاديث الاخر قال الشيخ المحدث وزيادة
قوله مما زالت تلك حيلة حتى نفى الله كذب قال شيخ البهيروى قلت قال الرضائي في نصب الراية قال الشيخ في الامم ويزيل هذا
التزم يمين دعوى الشيخ مراه انه يبيح في سنة من جهة الحسن بن عبد الله بن حمدان الرضائي ثنا عصمة بن محمد الانصاري
ثنا موسى بن عقبه عن نافع عن ابن عمر ثم ساق الحديث ثم قال مراه عن ابى عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد عن نصر بن عبيد الرحمن
بن قريش بن خزيمة الهروى عن عبيد الله بن احمد الدجمي عن الحسن بن احمد واخرجه الحافظ في الدراية ثم قال قال السبكي

انما انكر ما روي حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ما جاز من فعل ابن مسعود وانهما شيئا الحديث وكذا ابن القطن والبا
 حاتم بن سبيات وكذا كمال بن القطن من الدار قطن وفيه كما في الترمذي حديث كمال بن القطن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وفيه كمال بن القطن من ابن المبارك فانه الدار قطن من شيئا استألف النبي صلى الله عليه وسلم في عهده في قول القائل ان القطن من عهده
 انما روي شيئا مما قال ابن المبارك وشيئا من عهده والظاهر ان ابن القطن والدار قطن انما هما في سياق كلامه في ابن
 المبارك فكل من القطن من العلق فان ظاهره ان على السياق الاخر ونقل من البخاري والترمذي عن ابن مسعود فانهما حديثان
 حديثا آخر وكذا احمد لم يثبت من غير البخاري والدار قطن حديثا آخر والدار قطن وابن القطن قليد ابن مسعود فانهما حديثان
 ثم لا يعود بناء على ان القائل هو النبي صلى الله عليه وسلم لا ابن مسعود وليس الامر كذلك وانما هو في حديث ابن القطن والدار قطن
 شيئا ولم يصح حديث الترمذي من حيث لم يشأ واولم يترجمهم بما قال في الزيادة في شيئا من البخاري والترمذي في نقل
 من حديث ابن مسعود فانهما حديثان في البخاري والترمذي في نقل من حديث ابن القطن والدار قطن في نقل من حديث ابن القطن
 بغير نقد صحيح ابن حزم والدار قطن وابن القطن وغيرهم انه القائل لم نقل من الدار قطن والدار قطن نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 وانما على زيادة لم يرد جوابا في هذا اللفظ في اول مرة ومرة واحدة والمراد بهما شيئا واحد وانما القائل بناء على ان القائل
 ولكن على الامر كما كان واحد من ابن المبارك وهو شيئا في بخاري والدار قطن في البخاري والدار قطن في البخاري والدار قطن في البخاري
 به في بلدتهم فلا يترجمهم فيما اختاره توارثا لمقتضى بعد طبعه ولاق لاحد في التعليل عليهم في ذلك في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 المحراب وقد صرحوا في الترمذي كمال في المدونة او توسعا كان حزم وابن القطن وابن القطن في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 وجها لا يمكن في الحقيقة من حيث المذهب وجها في الكوفة من حيث النقل وابن القطن في الحديث في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 الحاشي الذي لا يعرف فيه من نقله ولا من تركه وهذا كرفع اليد في الصلوة وذكره في نقله في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 في فتاواه مع ما عده مسلم وكذا في رسالة من سنة التجمعة من رسالة صالحة وذكره في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 الموطأ نقل من الاستدكار وهذا في غير القليد يكون محفوظا في جزر رفع اليد وكان القليد في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 ايدهم اه مسلم وكذا ذكره الترمذي في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 من الترمذي وكذا احتاطه مع الاورام في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 ورواية ابراهيم المصنف عند الطحاوي والدار قطن في ترك ابن مسعود وترجمه على حديثه وانما يقع في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 ابن عبد الله الواسلي عند الطحاوي قد سمع من حسين بن جازم كما عند الدار قطن في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 اخبرنا عن كمال في شرح الالفية سنة ١٨٩٠ من الصحيح ولم يسمي ابراهيم في التدرج والسنن في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 الشعبي في زمانه والشمس في زمانه كمال في التهذيب والتهذيب في التهذيب عن ابن مسعود قال ما خالف احد شيئا في شيئا الا كان
 القول قوله وابن ادریس نفسه في المسند لا يرد على غيره وانما يبري ذمته فقط فكان الاعلال بخلافه في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 حكيم ودعوى وتضاربا بعد معنى الحرب واحمد لم يثبت عند كمال في حديث ابن مسعود في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم في نقل من غيرهم
 في النقل حيث قال قال البخاري وهذا الصحيح لان الكتاب اصح عند اهل العلم انتهى فهو كلام البخاري من عنده لا كلام احمد كما فهمت في النقل
 وقد اخرج الحديث احمد في مسنده في مواضع وقد جعل كتابه اعلا فيها وثابت في غير ثابته كمال في العدة مع حيث قال في حديث
 جابر في استقبال القبلة عند البول قلت ان اردوا بقوله روى احمد الحسن بن فضال وان اردوا به الرد الحسن بن فضال في حديثه في
 مسنده لم يفترب عليه كعادته في ما ليس بصحيح عنده او روى على ما يميز الحافظ ابو موسى المديني في خصائص مسنده اه وقد كثر
 النقل عنه ان كان يفترب على احاديث في مسنده عند النقد وانما يتكلم في حديث يزيد بن ابي زياد ونسروني حديث ابن مسعود وكان
 يؤثره في بعض شيئا لا يفترب على ذلك التحليل الى سطحية وعدم ايمان في خصوص المقام فابن المبارك انه لم يثبت عنده ولم يجعل
 حديثا آخر البخاري والبا حاتم انه حديث آخر وابن القطن والدار قطن انه صحيح الا ما يخالف كتابهم والبا حاتم في السنن انه ان
 كان حديث شيئا هو الواقع من الامر فهو الاول وقد جازا الرفع بعده وهذا التصارب وتهاوت وايضا ابن القطن والدار قطن
 ايضا انما ليس سياق ابن المبارك وقد ترددوا في حديث شيئا وابن ادریس ايها هو الامر ولما استألف سبعة لم يثبت شيئا
 في اعلا كما اعلا الآخرون وهذا يدل على ان القليد هو الاعلال والدار قطن في الحديث شيئا والدار قطن في الحديث شيئا والدار قطن في الحديث شيئا
 ان ابن حزم قال في وجوب الركن واهم الموضع ليس في غير التخرية لئلا في الايراد بحديث ابن مسعود على الوجوب بعده مع قوله في
 التمهيد في عبارته ان يقال انه يوجب عند التخرية فقط فانه لا يرد عليه على هذا ما يرد في شيئا في ذلك في
 الباب الذي يليه اه ثم انه يلزم الحافظ من هذا الكلام تصحيح حديث ابن مسعود ولا بد في العدة صلا وقال ابن حزم روى
 في اول الصلوة فرض لا يخرج الصلوة الا به اده واجاب في الفتح عن حديث ابن مسعود بانه دليل عدم الوجوب لعدم الاستجاب
 وراجع لرائي ابن خزيمة في هذا الموضع ان الغالب بالوجوب او من يحكي عن الوجوب كاحمد وادود والقائل هو الاورام في الحديث
 وابن خزيمة وابن سيار وابن حزم لا يقولون بالوجوب في غير التخرية الا ما في العدة مع من القول انه لم يتكلم في اطلاق
 الصلوة بتركه واختاره ابن حزم في الوجوب واستنبط من قول ابن خزيمة انه ركن كمال في العدة حيث وان لم يصح به وادود الحافظ
 على ابن حزم بوجهة الحكم في حسن واحد ليس الاورام في شرح المتقني ٦٩ عن ابن حزم و٧٠ وعبد الله بن المبارك
 انما انكر فعل النبي صلى الله عليه وسلم سيما اذا كان نعيم تلميذ ابن المبارك فيكون بلغه لفظ وسيما ان اللفظ الذي حكاه عنه

[illegible]

قلت وهذا اسناد صحيح وقال ابو داود بعد اخرجه حدثنا الحسن بن علي بن معاوية وخالد بن عمرو ابو حذيفة قالوا اننا سفيان باسنا وهذا
قال فرجع يديه في اول مرة وقال بعضهم مرة واحدة انتهى فنبت ذلك ان وكيعا لم يتفرع بذلك بل تابعه ابن المبارك وغيره من اصحاب
الثوري اه قلت بهم معاوية وخالد بن عمرو ابو حذيفة وقد اقر الدارقطني في علله بمتابعة ابن حذيفة اياه كما سبق فبطل قول ابن
الظفان ومن تبعه في ذلك فان خمسة من حفاظ اصحاب الثوري متفقون على ذلك فكيف حديث الثوري وابن هو انظر اليها المنصف
كيف يردون الحديث الصحيح رجبا بالغيب لكونه مخالفا لمقتضى ما رواه الامام احمد بن حنبل والدارقطني من ان احمد بن حنبل وابا بكر بن ابي شيبة لم يقلوا
فيه ثم لم يعد فرجع يديه بارواه احمد بن حنبل مسنده حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عامر بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة قال قال
ابن مسعود الا احلى لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم لم يرفع يديه الا مرة وبما اخرجه ابو بكر بن ابي شيبة في مسنده في نفسه
حدثنا وكيع عن سفيان عن عامر بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله قال الا اريكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فلم يرفع يديه الا مرة انتهى وكذا في المدونة عن وكيع وكذا في مسند العدني ذكره في مباني الاخبار قال الشيخ الحديث والماثور
الدارقطني من ان جماعة من اصحاب وكيع لم يقولوا بهذا فاطل ايضا لانه مران فان احدا بابا بكر بن ابي شيبة رواه من دعيه وقالوا
فيه فلم يرفع يديه الا مرة وهذه الكلمة في معنى قوله فرجع يديه ثم لم يعد وقد تابعها جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابي شيبة فندى داود
وبناء عند الترمذي ومحمود بن خيلان عند النسائي وكيع بن حماد وكيع بن يحيى عن الهادي وكيع عن وكيع وقالوا فيه فلم يرفع يديه الا مرة او
ما في معناه انتهى وقد اقر الدارقطني في علله بمتابعة الجماع اياه كما سبق فانظر كيف ينكرون صلوة النبي في رابعة النهار وما هذا الا مذهب
للمذاهب ومن هنا سقط ما قاله مؤلف هدية المهدي في شيئا منها من انه ضعف ابو داود والدارقطني وابن حبان قال ابن المبارك لم يثبت
اه فان ابن الظفان والدارقطني وابن حزم وابن دقيق العيد والسبكي في اللآلئ والحافظ في الدررية صحوه جسته الترمذي وقد قاله
الحافظ ابن حجر في نتائج الافكار على ما نقله السيوطي في صلاته من حواشي جلاء العين لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف لاحتمال ان
يراد بالثبوت الصحة فلا ينبغي الحسن اه فنقول ابن المبارك على التسليم لا يضره وقد عرفت تفصيلا مما ان ليس في حديث ابن مسعود
الفعلي كما سبق بالحديث صحيح ثابت قوي وليس على ترك ربيع الدين في الركوع والربع عز وبعد ما واما ما زعم البخاري والوصاف من ان
الوهم فيمن سفيان نيجاب عن بوجه احد ما رواه ابن اويس فهو حديث آخر يدل عليه اختلاف سياقاتها وثانيها ان سفيان اخفا
من ابن اويس وقد قال الحافظ في التقریب في ترجمة سفيان ثقة حافظ امام حجة فيمن وثقه وحفظ واما لا يضر مخالفة ابن اويس
لروايتها ان هذه زيادة في الزيادة من الثقة الحافظ المتفق مقبول اه وقد نقل العلامة السيوطي في مشايخ من جلاء العين من على
الدارقطني مسندا وسئل عن حديث علقمة عن عبد الله قال الا اريكم صلوة رسول الله عليه وسلم فرجع يديه في اول تكبيرة ثم لم يعد
فقال يرويه عامر بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله عن الثوري عن درواه ابو بكر التمشلي عن عامر بن كليب عن
عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعلقمة عن عبد الله (كذا في المدونة) جامع المسانيد ايضا وكذلك رواه ابن اريس عن عامر بن
كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله واسناده صحيح اه وقد اجاب عنه العلامة الزيلعي في نصب الراية (ص ٢٨٢)
بان البخاري وابا حاتم جعلوا الوهم من سفيان وابن الظفان وغيره يجعلون الوهم فيمن وكيع وهذا احتملا فيؤدي الى طرح القولين و
الرجوع الى صحة الحديث لوروده عن الثقات اه فانظر الى انه لم يثبت اضطرابا في روايته الحديث بطون رجبا بالغيب وللبوهم مرة الى سفيان
الحافظ المحمدي الذي في حديث التالين في قوله مر بها صوت بهر اخفا الناس وامير المؤمنين في الحديث ومنها هو الوهم ومرة الى وكيع جل الحديث
الحافظ الذي قال من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة ومن طلب الحديث ليقضي هواه فهو صاحب بدعة وهو الذي قال في حق
ابن المبارك كان جاسرا الجواب فتخير الآخر لقله البخاري في جزاء الذين يدينونها هو الوهم ولا يلجأ ولا تنجأ لهم الا الى اقر صحة الحديث و
ثبوته قال السيوطي خلاصة الكلام ان هذا الخبر مع هذه الزيادة صحيح وكل ما اورده عليه فهو مرفوع اه اي بدلائل حديثية صحيحة و
براهين قطعية اصولية فلفظ هذا ما في مسند من التعليق المشي و٢٤١ من التعليق المجد و٢٤٢ من عون المعبود و٢٥٩ من غنية حواشي
النسائي تعليقه بجامع البخاري وغيره من غير تحقيق وتدقيق ومن غير تنقيح وتيق مع انهم يقولون نحن لا نسلم قول احد لغير دليل وكما ترى دعوى
لا دليل عليها كما هو ظاهر من هذا المقام فان كل ما زعموه في هذا الحديث من الاعلال باطل بالبراهين وهم مع ذلك مقتدون في ذلك انهم
ويقولون اواله المردودة في روايته الحديث الصحيح ولا يحققونها فهذا هو التقليد الجاهل المذموم الذي يفرون ويتفرون من سماع اسمه ولحقون
في حضرة من غير بصيرة وبصيرة ونقد صدق القائل نرس المطروقات تحت الميزاب قال المحقق في ٢٤٦ من فتح القدير وما يؤيد صحة هذه
الزيادة رواية ابني حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك ان اجماع مع الاوزاعي بمكة في دار الخياطين كما يحيى ابن عيينة فقال الاوزاعي ما
بالكم لا ترفعون عند الركوع والرفع منه قتال لابل ان لم يرفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا فقال الاوزاعي كيف لم يرفع
قد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه
فقال ابو حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند
افتتاح الصلوة ثم لا يعدو شيئا من ذلك فقال الاوزاعي اه منك عن الزهري عن سالم عن ابيه ونقول حدثني حماد عن ابراهيم فقال
ابو حنيفة كان حماد من الزهري وكان ابراهيم افعه من سالم وعلقمة ليس بدون من ابن عمر في العقد وان كانت لابن عمر صحة ولم
نفضل صحة فلا سواد فضل كثير عبد الله فرجع بفقه الرواية كما راجح الاوزاعي بطول الاسناد وهو المذهب المنصور عندنا انتهى وفيه
من العقول زيادة فسكت الاوزاعي رواه حماد في مسنده قال حدثنا محمد بن ابراهيم بن زيار والرازي حدثنا سليمان بن اشاذ وكوني
سمعت سفيان بن عيينة يقول اجمعت ابو حنيفة والاوزاعي في دار الخياطين بمكة الى آخره ذكره في ٢٥٨ من جامع المسانيد وقال اخرجه

في الغفران ستموا عليه الى زمان انما فيهم اخذ هو ذلك ولم يكن ذلك في عهد الكبار وكذا اجتمعوا من اخذوه منه وكان اكثر العصاة
والنايعين على الانظار ذكره في الجوهر النقي من الطبري في تهذيب الآثار وكذا كان ابن الزبير يؤيد ويقيم للعديد كمال الفتح والسياسة
آخر ارسال اليمين كما في المعنى فاذ كان من لم يدين لم يدين فذاع تسلسل السلسلة في الاولام وتخذ بما يقع في الشاهد في اخذ
ابن البلاد من علماء الناس من كبرائهم مشادة وتوارثا وطبقا بعد طبقا لا سيما الاخصوسا ليهيمن وقع الاختلاف فيه بعد السبل
في اسناد هذه الرواية كانه علم في الغيب ما سيطر من بعد ولقد صدق من قال له ثبتت القريض اولام لعقل قال البيهقي في
سند اخبرنا ابو عبد الله الجانظ ثنا ابو عبد الله محمد بن عبد الله العطار الزاهد المازني اصل كتابه قال قال ابو عبد الله محمد بن اسمعيل
السلي صليت خلف الى النخاع محمد بن الفضل فزيع يديه حين افتتح الصلوة وصين ركع وصين رقع راسه من الركوع فسا له من ذلك
ذلك فقال صليت خلف حماد بن زيد فزيع يديه حين افتتح الصلوة وصين ركع وصين رقع راسه من الركوع فسا له من ذلك
فقال صليت خلف ايوب السخيتاني فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رقع راسه من الركوع فسا له من ذلك فقال
رايت عطاء بن ابي رباح يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رقع راسه من الركوع فسا له من ذلك فقال صليت خلف
عبد الله بن الزبير فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رقع راسه من الركوع فسا له من ذلك فقال عبد الله بن الزبير
صليت خلف الى بحر الصدوق رضي الله عنه فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رقع راسه من الركوع فسا له من ذلك فقال
ابو بكر صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رقع راسه من الركوع فسا له من ذلك فقال
ثقات واخبرنا ابو عبد الله الجانظ ثنا ابو بكر احمد بن اسحق بن ايوب ابن محمد بن صالح بن عبد الله ابو جعفر السليبي المازني ثنا سليمان بن
شبيب قال سمعت عبد الرزاق يقول اخذ ابن كمال الصلوة من ابن جريح واخذ ابن جريح من عطاء واخذ عطاء من ابن الزبير واخذ
ابن الزبير من ابي بحر الصدوق رضي الله عنه واخذ ابو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم قال سلمة وثنا احمد بن حنبل من عبد الرزاق وزاد
فيه واخذ النبي صلى الله عليه وسلم من جريح عليه السلام واخذ جريح من علي بن ابي طالب رضي الله عنه واما ابن جريح فسا له من ذلك فقال
جريح يرفع يديه قال في الجوهر النقي قلت السلي لم يركع في الوضوء قال الدارقطني ثقة صدوق يحكم فيه اوجاهم وقال ابن ابي عمير
في محمد بن الفضل حارم تغير واختلف بآخيه وقال ابن حبان تغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير البشيرة فيجب
التركيب عن حديثه في رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يخرج بشي منها احد كلامه ولو سلمت ان رواه ثقات
فلا بد من الاتصال والصغار لم يبرج بالتقديس عن السلي اهو ورياض النظرة ٢٢٣ وراجع الزوائد ٢٢٣ واصلني المسند
٢٢٣ والتهذيب ٢٢٣ والسنن ٢٢٣ من عبد الملك بن جريح نسخة ٢٢٣ وفي الكنته ٢٢٣ قال ابن كمال يقولون لغوا في ٢٢٣ ايضا
كيف استغاد يموتون المكي رقع عنه في داود ويون باعتبار الاصل ايضا في المستدرک ٢٢٣ وحديث ابن جريح
ذكره في الكنته ٢٢٣ وقال عن الدارقطني تغرب عبد الرزاق من ابن جريح وكذا في مسند من هذا ما عدهم وعده في ما ذكره
عبد الرزاق هو الواقعة من ذكر سلسلة الاخذ لا غير ولا في كل شئ ولا في خمسين الرفع ثم بيان ان ابن جريح كان يرفع حتى يركع
تحت ذلك الاخذ واما الاسناد الاول فهو سبي عدة وقد امكن ان يكون في كتم الغيب وهو وقوع الاختلاف في هذه المسألة
فيما بعد في كتابي سابق فيما لم يات بعد صيانة قداني والاختلاف انما يقع اذا كان في الاول ارسال والطلاق يقع بعده بحث في
الترجيح والتفصيل وتدل لان يكون من اول الامر في الخلف فيفقدون معدوم لم يخلق له ليحاكم المصنف التي لم تخلق
ثم ان لا يكون ان يكون ابو بكر قد رقع ولومات من المذاهب واما الكلام في النقل عن الطريقة المذكورة بحيث يفهم منه ان الروي
في ذمته ما وقع بعد من الاختلاف لمحل ابو بكر قد رقع في كل اى رقع الخلاف وفصله وقوله قال ابو بكر صليت خلف رسول الله صلى
الله عليه وسلم فكان آهو انما يبين في السياق به ان يكون سلسل فيذكر ان اخذه من النبي صلى الله عليه وسلم والاسال انما كان
ان يكون بعد توجه الاذهان الى الخلاف وفصله ولوقال وقال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع اده لكان له بعض اتجاه
فاذا الفرق بالامعان من مش ابي بكر يحتاج ان يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقول من يسبين
او اكره واين كان يعصلي دون فانه من السهل المتفق وانظر ما سياتي في مرسل عباد بن الزبير لكنه اراد ان يكون سلسل
ولم يدرك ما يشف منه والذي شخ الصدوق في هذا المقام وان ليس فيه شئ مخصوص من ابي بكر انه قدم في الفصل الاول نقل عبد الرزاق
وقد شئني خصوصي وهو ان اشارة ورنع خفف لاربع بالذات وكذا هو في كل عطاء عند ابن حزم وكذا في المصنف لابن ابي شيبة
التعبير عنه بالاشارة من الرفع للدلالة على التحفيف وكل هذا اخذه من ابن الزبير ودخل فيه اجتهاد وايضا فرواية احمد عن عبد
الرزاق من ابن جريح عن عطاء عن ابن جريح عن ابن الزبير وعطاء لا غير وفي بعض شئني جديد يحكم الدارقطني
بصدق بعضه بعضا ان ليس فيه من ابي بكر شئني خصوصي واما ما هو من ابن الزبير وعطاء لا غير وفي بعض شئني جديد يحكم الدارقطني
بالتفرد في الثاني فيسحب على الاول ايضا ولا يتحقق التفرد الا بعد مرث انما قال الدارقطني تغرب في جريح عن ابن جريح
لم يذكر رواية عنه واما ذكر تصدقه لانه ابدى هذه السلسلة واذن فقد نافي حكم الدارقطني السلسلة الاولى ولم يك تغار فظافهم
ومعنى ان يفيض ان ليس عندنا كوفيين عن ابي بكر شئني ولعل ليس عند غيرهم ايضا يكون ثابتا منه وسيظهر ان عندنا كوفيين
من عمر ائمت مما عندنا منهم وهو ما قاله ابن بطال كما في الاحاف من شرح التقريب للعراقي حيث قال وجهاه الطحاوي
عن عمر وذكر ابن بطال انه لم يختلف عنه في ذلك اعم ثم قال الوالي العراقي وهو صحيح فان المشهور عنه الرفع في المواطن الثلاثة
اه قلت لم ثبت من عمر شئني وثبت نقل الكوفيين وهذا الذي يكون ابن بطال لاوه والذي قاله ابن بطال اصب مما
قاله العراقي ثم قال بعد ذلك هو خرافة والوجه ما آه وهذا يكون قاله العراقي في حق مالك فاصح من سقط المتن بغير

عن ابن جريح عن عطاء عن ابن جريح عن ابن الزبير وعطاء لا غير وفي بعض شئني جديد يحكم الدارقطني

[illegible]

[illegible]

بالقرآن وكان من احب الناس وكان جليلا وقال ابو حاتم محمد بن حبان كان يروي عن ابي حنيفة شغل بالنسب، فاستغنى
 من الكذب انما يكره عليه كثرة الخطا، يحب حديثه ولا يروي عنه الا ما يروي عن ابي حنيفة، قال ابو حنيفة
 القاضي البينة ابن ابي اسود وسأله عن رجل من بني النضير قال يقول بن سفيان ثقة عدل في حديثه بعض المقال لمن الحديث
 عندهم انه نظره ليس من حديثه راى ابا بل هو ثقة عدل بن الحديث محمد بن ابي حنيفة ثقة عدل في حديثه
 ضعيفا لا يروي عنه الا ما يروي عنه وجه التضعيف كيف يقبل التضعيف المسموع قاله افاض السجستاني في حاشي الاستاذ
 ان يكون حسنا ولو سلم كل هؤلاء ان يكون معا هذا الحديث من سوادهم قد وثق في رواية في الراوي ابي حنيفة
 قلت قال الحافظ في مسنده من تلميذه التقي الحافظ على ان قوله لم يرو عنه في الحديث من قول يزيد بن ابي زياد
 شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ قال محمد بن ابي حنيفة في رواية يزيد بن ابي زياد قال عثمان بن ابي
 عن احمد بن حنبل لا يروي عنه الا ما يروي عنه احمد بن حنبل والداري والعمري وغير واحد قال محمد بن ابي حنيفة في حديثه
 يقول هذا حديث داود قد كان يروي به حديث برته من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود هذا الحديث فيكون في كتابه
 محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى واختلف عليه نقيس من اخيه عيسى من ابيها وقيل عن ابي حنيفة من يزيد بن ابي زياد
 قال عثمان بن ابي حنيفة لم يرو عنه من عبد الرحمن بن ابي ليلى احد اقوى من يزيد بن ابي زياد قال بنابر لا يروي عنه
 لا يعود انتهى قلت قد عرفت ان ابا داود وغيره يروون ان شريكاً تفرده بهذه الإضافة والحمد لله وفيه يقولون ان يزيد بن ابي
 الزيادة وهو يزيد بن ابي الحديث واحمد قال بعد برته من الدهر زاد هذه الزيادة وقد روى عن عبد الرحمن بن ابي ليلى في حديثه
 آخر ان احمد بن حنبل بن عبد الرحمن بن ابي ليلى في حديثه قال في الجوهر انتهى قلت ذكر البيهقي فيما تقدم انه يروي عن
 عيسى بن ابي ليلى وقيل عن ابي حنيفة هو ابن عتيبة كلاهما من عبد الرحمن بن ابي ليلى واخرجه ابو داود من جهة عيسى والحمد لله
 من يزيد لما شكك ابي عيسى والحمد لله في حديثه روى عن عبد الرحمن بن ابي ليلى فابن التفرود وكيف روى ابن ابي حنيفة
 ولا يتخيل ان يروي محمد بن ابي ليلى عن يزيد والحمد لله واخيه عيسى قال الحافظ البيني في حديثه من العدة فان قلت يزيد ضعيف
 وقد تفرده قلت لا نسلم ذلك لان عيسى بن عبد الرحمن رواه ايضا عن ابن ابي ليلى فذلك لك اخرج الطحاوي اشار الى ان
 يزيد قد تفرده في هذا ما يروي في نفسه ثقة قال البيهقي هو جازا الحديث وقال يعقوب بن سفيان هو وان تكلم فيه بغيره فيقول
 انقول عدل ثقة وقال ابو داود ولا اعلم احدا ترك حديثه وغيره احب اليه منه وقال ابن شاذان في كتاب الثقات قال كان
 صالح يزيد ثقة ولا يعنى قول من يتكلم فيه وخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه وقال الساجي صدوق وكذا قال ابن حبان وخرج حديثه
 مسلم واستشهد به البخاري فاذا كان كذلك جاز ان يروي عنه على انه حديث بعض الحديث تارة وبجملة اخرى ويجوز قد
 روى عنه في حديثه في شدة حنيفة انتهى ومن هنا سقط ما قاله المؤلف الروضة النورية في حديثه من انما
 جامدا من غير تحقيق قد اتفق الحافظ على انه مدرج من قول يزيد بن ابي زياد دون هذا الحديث من اصله قد اجمعت الامم على
 تضعيفه ومن ادب في مؤلفاته ان كل مسألة اختارها وروى بها هو تقليد الشيخ مشايخه الشوكاني في تاليفاته يقول الحق عليها
 الاثمة وعليها الاجماع وهو من منكره وكثيرا ما يكون الواقع خلاف ذلك كما لا يخفى على من طالع كتبه قال شيخنا في حديثه من بدل
 الجوزة ولم ان زيادة لفظه لم لا يعود مدرجة من قول يزيد بن ابي زياد بان لحن فتلحق به طوله رواه عيسى بن عبد الرحمن بن
 ابي ليلى والحمد لله عند البيهقي والطحاوي وابي داود وكلاهما ثقات بل عيسى بن عبد الرحمن ثقة ثبت واما قولهم ان حديث
 عيسى بن عبد الرحمن والحمد لله عن عتيبة رواه عنها محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وهو ضعيف فالجواب عنه ان الحافظ قال في تزيير
 التزيير الى اخرها نقلت عنه من قبل ثم قال وقد اخرج الدارقطني عن طريق علي بن عاصم ثنا محمد بن ابي ليلى عن يزيد بن ابي زياد
 عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء بن عازب لم يرو عنه من عبد الرحمن بن ابي ليلى بهذه الزيادة يزيد بن ابي زياد وعيسى بن عبد الرحمن
 والحمد لله ابن عتيبة روى عن يزيد بن ابي زياد اسمعيل بن زكريا ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عند الدارقطني وشريك عند ابي
 داود وعند ابن عدي في الكافي بن عيسى بن عتيبة وشريك وجاعة وعند البيهقي في الخلافيات اسرايل بن يوسف بن ابي اسحق روى عن
 محمد بن ابي ليلى ويحيى بن خالد عند الطحاوي فتايد حديث يزيد بن ابي زياد بحديث عيسى والحمد لله وتايدت رواية محمد بن عبد الرحمن بحديث
 رواه جماعة من المتقدمين عن يزيد بن ابي زياد والاقوال سفيان ثم قدمت الكوفة الخ فظن من روى عنه الشوكاني في غاية الامر فيان
 يقال انه رواه مرة تمام مرة بعده بقدر ما يتعلق به الغرض ولا مضائق فيه انتهى وقال في تحقيق النظام روى والجواب عن
 الوجود الاخر غير الاخير بان زيادة الثقة مقبولة وسنقل توثيقه فيما سياتي فلا عبرة بهذه الاقوال وبان هذا امثاله
 ناسى عن تعصب مذهبي وجنى على حفظ المسلك فان الثقة شافية او تامة بالرجوع وبان هذه الاقوال مختلفة مضطربة لا يشر
 بعضها الى ان ذكره ثم لا يعود كان قبل عدم ذكره كرواية الدارقطني وبعضها بالعكس والظاهر كماله ان حديث بعض المتقدمين تارة وبجملة
 اخرى او كان قد نسي اوله ثم ذكره قلت قال الدارقطني في مثله من سنده قال علي فلما قدمته الكوفة قيل ان يزيد بن ابي حنيفة
 قد نسي هذا الحديث فقال حدثني عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة
 فكبر ورفع يديه حتى سادى بها اذنيه فنقلت له اخبرني ابن ابي ليلى انك قلت ثم لم يعد قال لا احفظ هذا فادوت فقال ما احفظه
 فهذا ينادى باعلى ما رواه حديثه قبل تقدمه على الكوفة بالخط والضميمة لم يعد لئلا قال علي بن عاصم اخبرني ابن ابي ليلى انك
 قلت ثم لم يعد فاجاب هو بان لا احفظ الا ان بالي حديثه بذلك ونول ابن عيينة في سنده الى داود وبلاذني في نسخة قال

الرجوع الى القرآن فيه وكذا هشيم من قدام اصحابه كما في التخرج من المعرفة وقد روى هذه الزيادة كما في الجوهر النقي من الكامل ولها
 والله اعلم حذف في الميزان عدة من منكره عن الكامل كما هو عادة والا فداي من القصار بطله هذه الزيادة فكانت شامت ولم يخرج
 وابن ابى ليلى الى عبد الرحمن من رجال الكوفة فلهذا الترك والبراسكن الكوفة وكذا كعب بن جحزة كما في الاصابة وعلى المسراد
 بالجلس الذي صدم به هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفاية الاذكي من تفسير البخاري ص ١٢١ واذن في رواية شعبة قصة وفيها
 اعتدنا في تقوية هذا الحديث ليس فيها ثم لا يعود فيها ما يمسد ما في اول تجعيرة وقول شعبة في يزيد بن الهذيل من ترجمة هـ
 ابن السائب يخالف ما حذو في ترجمة يزيد بن الهذيل من الميزان وشعبة هو الراوي من ابى اسحق في اصحاب عبد الله وعلى ترك الرفع في على
 الطابع له في رواية الطحاوي هو الثوري وفي رواية المسند ص ١٢١ ابن عيينة فقد روى الزيادة الثوري في هشيم وشريك
 وآخرون كما في الجوهر النقي من الكامل واسماعيل بن زكريا من لدا في لعل اسرائيل ايضا كما في الجوهر النقي ابن ابى ليلى من كتابه كما في
 جزء البخاري وهو ايضا من قدام اصحابه ورواههم شعبة في المعين واذن فزيد رايك ثم رأيت في مباني الاخبايان ابن ابي
 ثم لا يعود كذا كعب بن الزيات عند الطبراني في الاوسط ولما كان البراء بن زبل الكوفة فلو كان روى ما يخالف فقام بهما عند رواة
 كعب بن الزيات بن ابى ليلى كان اشتبه ونظر ما يحسون به منه كما ظهر ذلك منهم في حديث وائل من زبلي الكوفة يعلم ذلك بالاجتهاد من
 رواه هشيم ذكره البيهقي في السنن فليس عند شعبة في ما فهم ان شاء الله ثم عندهم تظاير تلك الزيادة وموافقة شعبة في المعنى فيبقى
 بهما بل الاول كل من روى عن الصواب الكوفة جنودا فلهذا لم يعزهم احده والاملاستغاض في شاة فكان الامر على ما يات في الاما
 لا غير ثم ان الذي يقولون ان فلانا كان برته من الدهر يروى كذا ثم صار يروى كذا الغالب ان يكون باعتبار ما يلزم منه لا سيما
 لا باعتبار امرى منى الواقع فقلنا يورث شددا لما يكون ذلك باعتبار زمان علم المتأخرين قبل وبعد فانه لم يأت في الحديث ان يروى من
 العبارات ان يزيد بن ابى زيدا كان ليس كذا ولا ثم تحول الى كونه من نحو جارة ابن جنان في التخرج وقال ابن جنان في كتاب
 الضعفاء يزيد بن ابى زيدا كان صدوقا الا انه لما لم يعرف كان يلقن فيلقن شماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في اول عمره سمع
 صحيح وسماع من سمع منه في آخر قدمه الكوفة ليس في اه فان الذي يعلم من كتب الرجال ان كوفي مستورا وكذا يعلم ما ذكره في التذكرة
 من عمره من ترجمته والحسين ونحوه عن حصين بن عبد الرحمن انه خمس عشرة سنة حين نقل الحسين بن علي وكذا اخوه بر بن علي
 كوفي كما في الخلاصة ولا يتوهم ايضا من قول سفيان بن عيينة فلما قدمت الكوفة سمعت ابي يزيد كما عداث في ابراهيم بن بشير روى في الحديث
 ان كان قبل ذلك ساكن مكة حتى نشأ من ان كان بمكة ثبت في الحديث على ترك الزيادة فيه ثم لما تحول الى كوفة تلقن منهم فان هذا
 غلط في ترك من تبادر اليهم وكذا ما بشره به الخطابي ان يزيد كان روى قبل خروجه الى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى جالس
 له أخذ ولم يذكر احد انه سكن مكة ولا في التهذيب عن ابن جنان ذلك التفصيل وفي التهذيب ان سفيان اتفق من كوفة الى مكة
 سنة ١٢٣ اي بعد مائة فاستمر بها الى ان مات وعمره نحو تسعين ويزيد ولد سنة سبع واربعمائة وثلاثين سنة وثلاثين ومائة
 فان يترك سفيان ساكن بمكة او كوفة وقد تولى قبل قدمه بهر بن جنان في كوفته وعمره نحو سفيان من عمره نحو ثمانين واهتمت دلالة
 نحو تسعين فانه سمع سفيان بمكة فمضى سفره من يزيد بن ابى زيدا وسفيان ايضا والافوه غلط من ابراهيم والبرهاري فيكون معهما كوفته
 قبل تحول الى مكة فاذن كان روى قديما على الوجهين ومن عدى بن ثابت ايضا على الوجهين كما عند الدارقطني والظاهر ايضا ان جارة
 الشافعي في اختلاف الحديث وفي سنن البيهقي في الباب فيها هو اللفظ الثاني بدون بيان مكة والكوفة ولذا جاز بها كذا في ترددهم
 ان البخاري في ترجمته باب الميراث يطوف كتابا في رواية يزيد هذا عند ابى داود كما في الفتح و ص ١٢٣ منه ولفظ سفيان بن عيينة
 هذه في الحب زلن في تفصيل مكة والكوفة ويخرج عن التمهيد عن فلي لفظ البرهاري عنه عند البيهقي بتفصيل ما مر ذكره والبرهاري
 محزن حسن حال معروف في الميزان وغيره وقد آل ذلك البحث التاريخي الى ان ابراهيم بن بشير روى في الحديث غلطا في بعض
 ما ينسحق بمال يزيد وترجمته ذكره في ترجمة اميث ابن ابي سليم وكذا في ترجمة عطاء بن السائب فراجع والذي يظهر ان عبارة
 ابن جنان سقطا وتكون كذا لسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة وفي اول عمره بالواد والافقتا تعنى ما قاله الآخرون وبالمجمل
 لا يستقيم ما قالوه بتعيين مكة والكوفة وقد يدور بها لبال ان الصغير في عبارة ابن جنان في آخر قدمه الكوفة لسماع لابن ابى زيدا وكذا
 يكون اينما سمع في الجلة الاولى اي سماع من سمع منه في اول قدم ذلك السماع الكوفة في اول عمر يزيد واذن الامر ان كوفي مستور روى
 هناك بالزيادة قديما حديثا واستمر على الزيادة ويكون لما قدم مكة في سفره ان كان ابن بشير والبرهاري عند البيهقي حفظا روى سفيان
 بدون زيادة ورجح الى الكوفة ثم قدم سفيان الكوفة فسمعا هناك هذا هو الامر ثبت في البراء عند احمد ص ١٢١ اية الصلوة ايضا
 ومن طريق شعبة عن يزيد عن ابن ابى ليلى عن حديث آخر عنده من ص ٢٢١ يحدث قوما منهم كعب بن جحزة وكان حديث الترك في مجلس
 واحد فدل على ثبوت ما روى في الامر وليس من الطريق ان يقضى الواحد على جميع واما التغير فقد قال هـ ومن ذا الذي ياتي لا يتغير وتقول
 في سفيان ان نفسه ايضا لا تغير في آخره كما في التهذيب نسجما الذي لا يتغير ولا يتغير بالجله فقد توارد روى الكوفة على هذه الزيادة محرز
 ابي زيد عندهم فعدى انه لا يحدن زياهم في مجلسهم ههنا ايضا ويحكم عليهم من غيب او يكمل على الغائب ولم يحصل من هذه الاقوال ان
 يزيد اضطرب فيه وليس الاختصار مرة اضطرابا سيما في الزيادة وهو كان ايضا في الاكثر يرويهما واما سواد الخاجون عليهم
 والعبارة فيه للداخل فاعلم اه وفي ذيله حديث ابن عباس قال لما نزل النبي في ص ١٢١ من نصب الزيادة قد روى من حديث ابن عباس
 ومن حديث ابن عمر بن قيس وتفسير قال الطبراني في معجمه حدثنا محمد بن عثمان بن ابى شيبة حدثنا محمد بن عمران بن ابى ليلى حدثنا ابى عن ابن ابى ليلى
 عن الحكم بن معمر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرفع الا يرفع الا في سبع مواطن حين يفتح الصلوة وحين يدخل المسجد

[illegible]

والظاهر الاول انه بالتزويد ليس كما ينبغي بل الصحيح بان محمد بن عبد الرحمن كما نقل في الحاشية من باب التزويدي ولا حاجة ايضا الى ذكره عن
 ابن ابي عمير في هذا الموضع من الحاشية كما هو غير خفي على ذي بصر فنفرد ابن ابي عمير بهذا ومع هذا فالحديث مروى من طرق اخرى ايضا كما
 سبق من دقا من عطاء بن سعيد عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام في زيادة دوى من الثقة مقبول بل من مثل محمد بن ابي اسحق والحال
 هذه وقد اعتقد بالموقوفات ما نقل قال شيخ الحديث والشارع لا ذكره حقيقة السوادان الساجدين في المجد سبعة عشر سنة لا ساداهم عندهم من لطيفة
 اليمين بعده وليس هو الا الاستكانة فشرعنا في الاستقبال عليه والاستسلام له قالوا انكرا لانه لم يلق عليه فقلت ربي يرضى ذلك العبد
 لدير كما في حديث الهياية هذا يدرك اي شدة في حديث جميل اعطونا ما يدركم وذكر ما كان الرزق فيه من الشفاء مردوه الصلوة بالمشاء
 وهو قاصر فاني لا تحب في الزرع في غير هذه المواطن الى خيرة الرجل وبنده مشاء في المردود بركة البيت اما رديت كما هو عندك فليكن في الاستسلام
 كما عندنا ابن عباس راوي هذا الحديث يروى في الصحيح الكثير عندنا كان البيت لمن دخل فاستقى ما عنده والعبد والحق في الشكر ان
 عظيم من علمه فلهذا عظمى فيها بالتكبير ازيد وعظمى الطماني من تكبيرات العبد من المجد الشافي لاحتسا تكبير الجاهل من مرفوعا الذي يحد بان التكبير
 يكون التكبير اربعاً فقط بل مع هذا السرد يروى عن ابي حنيفة الرضائي في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل وهو اختصار في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 يقول في الجاهل في ربيع في اول مرة ثم لا يعود ذكره في العنان من الغفلين السكن فلهذا حديثه في الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 واما قول في صحيح الحاكم حديث عطاء بن السائب في كل ارض بني كلبك مع الغفلين هذا الاختصار في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 ولكن ان ابن عباس لما لم يرفع في الجاهل في غير الاستسار فلهذا حديثه في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 ساقى وزاد ابن ابي عمير في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 متابعه ههنا في ترجمته الذي ياتي في ترك ابن عوف في البيهقي اي احيا في حديث يزيد بن ابي اسحق في زيادة العيان في زيادة العيان في زيادة العيان في زيادة العيان
 موطن قد شاع في عهدهم الحكم في المدونة وكلام الشافعي ناظر في ذكر ابن النكاح في حج المدونة عن مالك ما يدل على ان الحديث وما ذكر
 فيه من المواطن قد شاع في نسخ الامم اخبرنا الربيع فقلت للشافعي فما معنى ربيع البيهقي هذا الكوع قال من معنى ربيعها عندنا في ربيعها عندنا في ربيعها عندنا في ربيعها عندنا
 وسنة متبعة يروي فيه ثواب الله تعالى وشمل ربيع البيهقي على الصفا والمروة وغيرهما وهذا الشافعي نفسه في ربيعها عندنا في ربيعها عندنا في ربيعها عندنا في ربيعها عندنا
 وعليها عندنا في ربيع عند روية البيت وليس معقل كما ذكره في التاميم من الحج (٢١١) مقتصر على الرزق بل احدهم هو ذلك الحديث كما ذكره في
 في تحريك الصلوة وعندنا ايضا قول بالرفع عند روية للدار كما في الاتحاد وحاشية العبد والطيدي انما يحرمه لغيره ولم يقع في الغد الشافعي
 ما يفيد التبعيد في افتتاح الصلوة ولغظ ربيع الايدي في الصلوة واذا راي البيت وعلى الصفا والمروة احد في سائر الطرق ما يفيد في لفظة
 واذا راي البيت فليكن عليه مسلة ايضا بخلاف الشافعي في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 في افتتاح الصلوة واستقبال القبلة اه ثم قال مع ان حديث ابن ابي عمير في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 الا في هذه المواطن فترفع في هذه المواطن وعند الركون ما ذكره في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل في ربيع الجاهل
 لفظة في البيهقي اي يرفع يديه في سبع مواطن اه وهو عند الطحاوي موضع ثنائي طريق وكيع بالقصر وكان لم يقل ما في لفظة وكيع على هذا التقدير
 مرجح هذا اراد وانما ثبت عليه لان سقم النسخ وخفاء الغرض قد يعني الناظر فانه لم يلفظ استقبال القبلة صدق بما مر من معنى الزرع فاعلم
 والله اعلم بل بعد ذلك استحباب الاستقبال عند الدعاء مطلقا ومن روايات الجامع الصغير فتح ابواب السما وليست باب الدعاء في اربعة
 مواطن عند التقاء الصفوف في سبيل الله وعند زول الغيث وعند اقامة الصلوة وعند روية الكعبة طلب عن الى امامة زاد في الكسوف ١٤٤
 وهو في السنن ٢٣٢ وقال ان عصير بن معدان على طريقة اي اكثر من سليم بن عامر فلهذا الكلام ناظر الى ما قلنا فالحديث صحيح من حيث الاسناد
 والتعليل والتلقي بالقبول وهو على من الاسناد وعندنا قد وقع في رسالة الادل من التلث على ابن الصلاح عن ابن القطان انادته
 الثاني من دوجه الاعتراض قال شعبة ان الحكم لم يسمع من مسلم الاربع اجاديت ليس هذا منها قلت هذا المحضر ليس بصحيح فقد روي التزويدي في جابه
 احاديث كثيرة عن الحكم من مقسم وفي اكثرها لفظ السماع والتحديث وفي مسند من قبل الجوهري جابر بن محمد مستقر في وقال احمد وغيره
 لم يسمع الحكم من حديث مقسم الا خمسة احاديث وعد باكي القطان اه وفي مسند من التثنيق قول شعبة مجرد دعوى لا يسمع من غير شافعي ولا يسمع
 دعوى التثنيق كيف يقبل ما دام لم يثبت ان ان في عهد دليل المعززة فيمكن اننا عندنا في هذا المعنى يكون المحضر النظمي على المحضر الواقعي وكثيرا ما يتسامحون
 بهذا النمط قصروا في الاخبار والسماع ولذا مقداهل الاصول بابا في تعارض المحدث والناس في ترجيح احداهما على الآخر بان لو سلم فالمرسل
 عندنا مقبول صحيح فوق المسند وزيادة الثقة مقبول اه كيف وهو مروى من طرق دقا من عطاء بن سعيد عن ابن عباس مرفوعا كما سبق
 مفصلا هذا بيدهه ويقويه الثالث من دوجه الاعتراض ان موقوف على ابن عباس وابن عمر قد عظم عليها وكيع وهو ثبت من رواه عن ابن
 ابي عمير فلا يكون الحديث مرفوعا قلت انظران وكيعا وهم في حديث ابن مسعود في قوله لم لا يعود ههنا هو ثبت من رواه لم يروه مرفوعا
 كيف رواه وهو مرفوعا ايضا عنه كما في جزر البخاري والراوى قد يكون في نشاط فيرويه مرفوعا وقد لا يرفعه والرفع والوقف اسباب
 واغراض تغزى الراوى فيفعل ما يفعل ونظائره كثيرة مشبهة وعمران بن ابي عمير عند البصري وعبد الرحمن بن الحارثي عند الكوفي
 فانقول بان وكيعا قد عظم وعمران بن ابي عمير الانصاري الكوفي ابو عبد الرحمن من شيوخ البخاري في الادب المفرد قال ابو جهم كوفي
 صدوق الى علينا كتاب الفرائض عن ابي عمير بن ابي عمير عن الشعبي من حفظه لا يقدم مسألة على مسألة وذكره ابن حبان في الثقات
 قلت وقال مسلمة بن قاسم ثقة كما في مسند من التهذيب وعمران بن محمد بن ابي عمير الانصاري الكوفي من رجال التزويدي وابن ماجه
 لم يذكرهما قطني مسند من التهذيب في ترجمته جرحا فيمن احدهم قال ذكره ابن حبان في الثقات اه فلهذا ايضا ثقة ومطلوع في المواطن
 وهو عمران الانصاري الذي قال الذهبي في ترجمته من الميزان عمران الانصاري عن ابن عمر لا يروى من هو تفرد عنه ابنه محمد في
 الموطا وهو منكر اه ورم عليه علامة النسائي فان محمد بن عمران الانصاري يروى عن ابيه كما في التهذيب وفي الحديث المبث عنه

كان اذا قام الى الصلوة قال كذا اذا راى حارسه ولم يفرج بين اصابعه ولم يضعها ثم اخرج بلفظ الشفاعة البسط لا التفرق وكان يعلم كيفية
 وضع يديه فتصير من انفس لاني اصل الركن في الاستساج وذكر عدد الاثلاث كذا اخذ الناس في تعيين كل الركن في كل صلاة الا فتساج لا يريده
 غيره ولا زاد على الثلاث شيئا آخر وقد روي عليه السلام ايضا بكيفية قال شيخ الحديث واما ما روي عنه من الركن فقال انما انظر الى انما
 يرون حديث ابن عباس بن عباس بن صالح بن كيسان ودم لا يكون اسمعيل فيا روي عن غير الشافعيين ولا كلفه يتجوز على نفسه ما لا حاج
 به عليهم لم يسره اياه قال شيخ الحديث واما حديثه الى هريفة من رواية الى داود مروفا فانه الطارقي في طرد قال انه في التكبير في
 الركن كما ياتيها فتخرج واما ما رواه في العلل من طريق محمد بن علي بن ابي هريفة مروفا فانه الطارقي هناك بنفسه ثم في الركن في كل خفض
 ورخلة قال في التخرج حديث آخر رواه ابو داود واخرجه ابن ماجه ايضا عن اسمعيل بن عمار عن صالح بن كيسان عن عبد الرحمن بن اخرج عن
 ابي هريفة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع في الصلوة حذو ملكيه من يلقح الصلوة وحسن يركع وحسن يسجد قال الطحاوي
 وهذا الصحيح به لانه من رواية اسمعيل بن عمار عن غير الشافعيين اذ اخرج ابو داود ومحمد بن ابي يونس عن عبد الملك بن جريج عن الزهري
 عن ابي بكر بن الحارث عن ابي هريفة مروفا نحوه وراويه واذ اقام من الركعتين لكل مثل ذلك قال الشيخ في الامام هو لا يكلم رجال الصحيح وقد
 تابعه يحيى بن ابي حاتم في هذا المتن عثمان بن الحكم الخزازي من ابن جريج ذكره الدارقطني في طرد وكذا ما بعد صالح بن ابي الاخير عن ابن جريج
 رواه ابن ابي حاتم في طرد ايضا لكن ضعف الدارقطني الاول والواحد اثباتي قال الدارقطني وقد خالفه عبد الرزاق فرواه عن ابن جريج
 بافظا التكبير دون الركن وهو الصحيح وقال ابن ابي حاتم سألت ابي عن حديث رواه صالح بن ابي الاخير عن ابن جريج الحارث قال صلى بنا
 ابو هريفة فكان يركع يديه اذا سجد واذا نهض من الركعتين وقال اني احبكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في هذا خطأ انما كان
 هو يركع فقط ليس فيه ركن اليمين انتهى وله طريق آخر عند الدارقطني في العلل اخرج عن محمد بن علي عن ابن ابي عدي عن محمد بن عمرو بن ابى سلمة
 عن ابي هريفة انه كان يركع يديه في كل خفض ورفع ويقول انا اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني لم يتابع محمد بن علي في
 ذلك وغيره يرويه لفظا التكبير وليس فيه ركن اليمين وهو الصحيح انتهى واظم ان الدارقطني انما اعل بعض هذا لما ذكره لفظه من حيث
 زيادة العدد وان في كل خفض ورفع وان للسجود ولذا اعل لفظه لا يركع يديه من السجدين وصوب ولا يركع بعد ذلك ادنى السجود كما في
 الاحتاف ص ١١ من مسألة الركن للسجود مع وجوده عند مسلم ولون رواية غير هذا ولكن مع هذا جزاء الله خيرا انتهى وفيه حديث جابر
 ابن سمرة رواه مسلم في مسأله من صحيحه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالي اراكم راغبي ايدكم كما ذاب نخل شمس اسكنوا لي نضوة
 قال ثم خرج علينا فرأنا حلقا فقال مالي اراكم عزين قال ثم خرج علينا فقال لا تصفون كما تصف الملكة عند ربها قلنا يا رسول الله كيف
 تصف الملكة عند ربها قال يتون الصنف الاول ويزاحون في الصنف انتهى قوله شمس باسكان الميم ونهضوا يدي لا تستقرن تغطرب
 وتحرك باذنابها وارسلها قاله النووي ومعنى عزين متفرقين والحدوث رواه ابو داود والنسائي واحمد وغيرهم واخرج عن علي الاستدلال به
 البخاري نقله عنه الحافظ الزبيدي في مسأله من نصب الراية وقوله من جاز بعده قال البخاري واما احتاج بعض من لا يعلم بحديث وكيع
 عن الامام عن الحسين بن صالح عن يونس بن مرقه عن جابر بن سمرة عن جابر بن سمرة عن جابر بن سمرة عن جابر بن سمرة عن جابر بن سمرة
 في الصلوة الحديث فانما كان هذا في التشهد لاني القيا كان يسلم بعضهم على بعض فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن رفع الايدي في التشهد
 ولا يصح بهذا من لحظ من العلم هذا معروف مشهور لا اختلاف فيه ولو كان كما ذهب اليه لكان ركن الايدي في اول التكبيرة وايضا في
 تكبيرات صلوة العيد منها لما لم يستثن رافعا دون غيره وقد ثبت حديث مسروق بن ابي عمار ان بعض يده على فخذه ثم يسلم الحديث الى ان قال
 فيخبر امره ان يتيقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول قال الله عز وجل فيخبر الذين يجاهلون عن امره ان يصليهم فقاموا يصليهم
 الميم اه حلا جز وركع اليمين قال في مسأله من بدل اليه واجاب عنه على القاري بقوله ويجب عن اعتراض البخاري بان هذا الركن كان
 في التشهد لان عبد الله القبطية قال سمعت جابر بن سمرة يقول كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم الحديث بان القاهرا انها حثان لان
 الذي يركع يديه حال التسليم لا يقال له اسكن في الصلوة وان البقرة للفظ وهو قوله اسكنوا السبعة وهو الايام حال التسليم اه مختصرا وصل هذا
 الجواب لتمام حال الدين الزبيدي فانه قال في نصب الراية مسأله وقال ان يقول انها حديثان لا يفسر احدهما بالآخر كما جاز في لفظ الحديث
 الاول دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اناس راغوا يديهم في الصلوة فقال مالي اراكم راغبي ايدكم كما ذاب نخل شمس
 اسكنوا في الصلوة والذي يركع يديه حال التسليم لا يقال له اسكن في الصلوة انما يقال ذلك لمن يركع يديه في اثناء الصلوة وهو حال الركوع
 والسجود وكذا ذلك هذا هو الظاهر وراوى روى هذا في وقت كما شاهدته وروى الآخري وقت آخر كما شاهدته وليس في ذلك بعد اه وقال الحافظ
 العيني في البناية على ما في مسأله من التبيين في الحديث الاول انكار ركن اليمين الصلوة وامر بالسكون فيها فكيف يحل هذا على الايام باليد
 والاشارة بها بعد السلام كما في الحديث الثاني وليس فيه ذكر الركن الايدي والامر بالسكون اذا خرجوا من الصلوة بالسلام وحديث انكار ركن اليمين
 والامر بالسكون مقيد باض الصلوة وحديث انكار الايام والاشارة مقيد بالسلام الذي قد خرجوا من الصلوة والمقيد بقوله لا يندرج تحت
 مقيد بقية خرافة الحديث في حديث الاول تلحقا فكيف يحل احدهما بيانا فلا يخرج من احدهما على الآخر لا دليل مع انها مختلفان في الحكم ولا يبعد ان
 موزى واحدا فاللهي هو الذي اتى باظم الاشياء وجميع انواع الجمالة بالسنه طلائع الثوري ما لك بن انس كل منها شيخ امام حجة بالحديث
 واعلم بالسنه ولم يركع اليمين في الصلوة الا عند التعميم وهو رواية ابن القاسم عنه ورواية مقدمة على جميع اصحابه من المالكية حتى كانت القنعة
 بالضرر كيتون في تعاليمهم ان لا يكلموا برواية ابن القاسم اه مفسدا والجواب من الحافظ ابن جريج اقر على ما قال البخاري في التبيين مسأله
 والبدية على ما في التبيين بعدا حايته من الحافظ الزبيدي فخرج البنية انه استأصل من اصله وفتح كل من نوح الحنفية في الحجة وسود وجه هذا
 حديث قول رابع على القطع بما بالاقوام يرفعون بايديهم كيف يرفعونه بالسنه مع انه ليس في ايديهم الا عدة اخبار فليعلم اه قلت اربعة اد
 خمسة وهذا القدر في الترك ايضا عند الحنفية فافضل ولا رجحان لهم وهذا حال كسان القلم في هذا الموضع مؤلف عن المعبود ايضا حيث قال

في ٢٨٥ منه وقد اجمع بعض من لا خيرة له الحديث جابر هذا على ترك رفع الایدی هذا كرواج والرفع منه وهذا الصحيح باطل ثم نقل جواب الابطال
 الزيلعي المذكور من قبل ثم قال قلت العجب من العجب ان الامام جمال الدين الزيلعي ان كيف قال هذه المقالة ولو قال غيره كالمطهر او بعض
 واما ما لا يعجب منهم انما العجب من انهم لم يذكروا من ان الانصاف ولا يفتي على من له ذناب في العلم فسادا وبياضا والظاهر انهم ليسوا بمحققين
 بل هم حديث واحد فيفسر احدهما بالآخر الراوي واحد هو جابر بن سمرة والمحقق واحد هو قلت اولاً ان في قوله
 هذا رد على من تفوه بان لم يكن من الخفية محدثون وليس لهم خيرة بالمحدث كما زعم بعض انباء العصر لما شريك لا وقد قرأنا الزيلعي
 محدث كبيرين اهل الانصاف وليس لهم خيرة بان دعي بن الجراح محدث حفي كافي ١٢٤ من التهذيب ويلحق بقول ابي حنيفة احمه و
 يحيى بن معين محدث حفي وراجع ١٢٤ من التهذيب ورجعه الى حنيفة من رسالة الذهبي في ذهاب ابن معين واما ما ذكره في ثانيا
 ان لا شار الير من الطعن في الحافظ الطحاوي والعلامة البدر العيني شارح البخاري فليس باجيب منه فان هذا يدعي انما له في هذا الزمان
 وحده من نقله الفهم والدرك بشأن كلاهما وتلك الاقتضاب لا سيما كلام الامام الطحاوي فان لا يدرك مراد من الذين لهم بادي الراء
 وسور الفهم من ترجمته تعالى في قوله في علم الحديث والفقه واختلاف العلماء مسعة تابع لم يوت من اقراء بل في هذا الزمان وقد اقر به
 الحافظون ايضا قال الحافظ في ٢٥٥ من اللسان وكان من الحافظ المكثرين وتقدم في العلم وصنف التصانيف في اختلاف العلماء وفي
 الشروط ومعاني الآثار واحكام القرآن ومشكل الآثار وغير ذلك وفي ٢٥٥ منه قال ابو سعيد بن يونس كان ثقة ثباتا فقيها عالما
 يحفظ مثله وقال مسلم بن قاسم الا ندسى في كتاب العصلة كان ثقة جليل القدر فقيه البين عالما باختلاف العلماء بصيرا بالتصنيف
 وقال ابن عبد البر في كتاب العلم كان الطحاوي من اعلم الناس لسيرة الكوفيين واخبارهم ونقبهم مع مشاركة في جميع ذاهب الغفاري وفي
 ٢٥٤ وكان اوجد زمانه علما ولم يكن يكتب غير ما تقدم ٢٥٤ وفي ٢٥٣ من الفوائد البهية ذكره السيوطي في حسن الحاضرة في اخبارهم وادعائهم
 في حفاظ الحديث وقال كان ثقة شريفا فقيها لم يخلع بعده مثله انتهت اليه رئاسة الخفية بعمره وفي انساب السمعاني كان اماما
 فقيها عالما يحفظ مثله فخر امام جليل القدر ثقة ثبت فقيه عالم اوجد زمانه حافظا مكثر لا نظير بعده مشهور في الافاق مملوء ذكره الجليل
 في بطون الادراك ومن طالع كتبه بدوة النظر لم له ان يسلك في تصانيفه مسلك الانصاف وتجنب من طرق الاعتصاف حتى ترك في مواضع
 من كتبه قول امامه ابي حنيفة وقال نحن لا نأخذ به وهذا ظاهر من طالع كتابه شرح معاني الآثار وهو محدث في علم الحديث وامام المرح والعدل
 كان معين كما لا يخفى على من طالع نفع الایدی ومقدمه وكتب الرجال من التهذيب وغيره وهو شيخ الطبراني وغيره من المحدثين وراجع
 التمهيد وغيره من تصانيف الحافظ ابن حجر وغيره فنبذة التعصب الى هذا الامام الجليل من قلة الفهم وسوء التمرين كلامه من طرق
 البعض والعداوة النظر الى الدار قطبي والبيهقي والنووي من الشوايح وابن حزم من الظاهرية وابن تيمية وابن القيم من الفخامة كيف يجوز
 عن ذهابهم ويقتضون له ولهم في العصبية الباع الواسع ولا يقول احد من هؤلاء المحدث في هذا الزمان انهم يعصون المذاهبهم والحافظ
 الزيلعي لما قال انها حديثان مستقلان بينهما لون بعيد باعتبار اختلاف الفاظ من الحديث وفي المعنى والمفهوم صابر محلي في الجواب
 لانه نازع فيه البخاري واجاب من قوله الراوي ولو سكت على قوله واقره مع علمه بان لا يمشي في ميدان التحقيق ومشي على ما به كما في اكثر مواضع
 من كتابه لكان حسنا في زعم صاحب عون المعبود واللعجب وبضعة اهل النصفة والادب والحافظ العيني كان اماما عالما علامة عارفا
 بالعربية والتصرف حافظا للغة سريع الكتابة قال السيوطي في البقية وذكره الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس الارو قد سمع من بعض
 شيوخنا كاشيخ زين الدين العراقي والشيخ تقي الدين الى ان قال وازا يستدعي الى ابي محمد احمه كافي ص ١٨١ من الفوائد وهذه
 شهادة كبيرة على علمه ونصه على اقراءه انما شاهدنا قد اجاب عن قوله شيخي وشيخ مشاخي في ص ١٨١ من هذا المجلد بعد توضيح جواب
 الحافظ الزيلعي بتفصيل طرق الحديث الواردة في ذلك بقوله ولا يتجه ما قال صاحب عون المعبود لا مقلد البخاري وليس له خط من
 علم النبوة ولو كان لحظ منه لم يتعجب من هذا الاستدلال بل ياتي بالدليل على رده ولم يقدر عليه الا بان الراوي واحد هذا دليل
 يفيك انك فان احدا من اهل العلم لم يستدل بوحدة الراوي على وحدة مروياته ولما رأى البخاري قال بهذا القول بعد من غير ان
 يتدبر في لفظ الحديث والتميز بين مبدئي من يشاء الى صراط مستقيم وما قول البخاري فلو كان كما ذهب اليه وكان رفع الایدی
 ضرورا ودان رفع الایدی عند التحرمة قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بولما الامر له ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم تركه فيخرج من هذا
 الحكم وسيبقى رفع الایدی الذي لم يثبت دوامه بل ثبت تركه داخل فيه فقياس البخاري قياس مع الفارق لا مناسبة بين المقصود
 والمقصود عليه فانهم واما رفع الایدی في العديد فيختلف فيه عند الخفية فان الامام ابوالوسف انكره اه فلهذا ايضا مع الفارق بل بناء
 المختلف فيه سائل وقد مضى ما يتعلق به في حديث دعي بن مروان عابدا البخاري في المجلد المذكور وفي ذلك حديث آخر قال المحدث الكبير
 الحافظ الزيلعي في ٢١٤ من نصب الراية اخرج البيهقي في الخلافيات ايضا اخبرنا ابو عبد الله الحافظ عن ابي العباس محمد بن يعقوب عن
 محمد بن اسحق عن الحسن بن الربيع عن حفص بن غياث عن محمد بن ابي يحيى عن عباد بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا شئت
 الصلوة رفع يديه في اول الصلوة ثم لم يرفعها في شئ حتى يفرغ اه قال الشيخ في الامام وعباد هذا تابعي فهو مرسل انتهى قلت هو محدث
 عندنا وعباد في الاسناد محمد بن ابي يحيى كما كتبت لا محمد بن ابي يحيى بدون ابن كافي التخرج وهو سبعمائة الكاتب بن عبد الله بن محمد
 في التخرج وقال مر عليه الحافظ في البداية وقال والخط اسناده والى رأيت السند وجراني ان في نصب الراية سبعمائة الكاتب
 فانه كتب محمد بن ابي يحيى واما محمد بن ابي يحيى وهو ثقة نصار السند صحيحا وجوه كونه سهوا محفوظا عندي اخذتها من كتب الرجال اه
 وقال في مسلك من نيل العرقدين قلت وهذا هو الذي وقع في بعض كتب الخفية منسوب لبعدها عن الزبير ففتح ابن الجوزي عليهم اه
 وقال شيخي في ص ١٨١ من هذا المجلد انما قلت على البحث فيه الا انه قال الشيخ محمد بن محمد السدي في رسالته كشف الزين ان الامام
 ابن ديق اعيد لم يتكلم في اسناده الا بان عباد بن الزبير تابعي ليس بصحابي فالحديث مرسل ما جاب عنه بان المرسل من الحديث

عند الحنفية مقبول ومحقق بخصوصه من سبل القرون الثلاثة التي تأييدت بأحاديث وآثار الصحابة بل وكذلك مقبول عند مالك واحد من
صحن وجوه الفقهاء فلا وجه للاعتراض عليه اهـ وقال شيخ الحديث في صحيحه من النيل وقد امرنا بالتحقق في الدراية بالنظر في اسنادنا متعلقات
محمد بن يعقوب بن يوسف هو الامم كما في التهذيب من ترجمة الربيع بن سليمان المرادي (ص ٢٢٢) اي في الرواية عنه ابو العباس محمد بن يعقوب
الامم في الآخريين اهـ وكتاب الاسماء والصفات من صحيحه اكثر عنه اي كما في كتاب القراءة للبيهقي وكتاب الاسماء والصفات له محمد بن
اسكن هو الصفا في راي الصفا في كافي ص ٣٥٥ من التهذيب وهو ثقة ثبت مأمون صدوق روى عنه ابو العباس الامم كما في صحيحه من رجال
السنن (الابن حبان) وروى العباس الامم في التهذيب من التذكرة المصاحفة والتهذيب (ص ٣٥٥) وقال الحافظ في تاريخه في هذا الرجل اي ابن حزم قد اطلق هذه
العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كما في القاموس البغوي والتعليق بن محمد الصغار وروى العباس الامم وغيرهم) وشرح المواهب
ص ٢٢٢ واما صاحب مستدرك نفعي فهو محمد بن جعفر بن مطهر الامم كما في الاتحاف من ذكرنا في نكتة الشرح وسنن البيهقي ص ٢٢٢ وهو لا
اجلاد ومن فقه من رجال التهذيب (الحسن بن الربيع من رجال السنن في صحيحه) كوفي ثقة رجل صالح متعبده وحقق في حياته من رجال
السنن في صحيحه من فقه مأمون كثير الحديث وهو ممن روى عن محمد بن ابي يحيى الاسدي كما في صحيحه من رجال السنن في حياته من رجال السنن في
تابعي ثقة كثير الحديث عظيم القدر اصدق الناس لهجة كما في صحيحه من رجال السنن (ص ٢٢٢) وهو ممن روى عن محمد بن ابي يحيى وقد سقط اليه من النسخ هو الامم ابو سحان و
كذا ابن ابراهيم شيخ الشافعي الشافعي في التهذيب (ص ٢٢٢) قال علي بن ابي حمزة قال قال الاجري سألت ابا داود عن سميل فقال ثقة
سئل ابو داود عن ابيه فقال ابو داود ثقة وعنه اميس ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وقال الحافظ في صحيحه من رجال السنن (ص ٢٢٢) ابن ابراهيم
فتكلم فيه فهو مرسل جليل قد ساعده العمل وما نقله بعضهم من جميع الزوائد من محمد بن ابي يحيى هذا قلت هو في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر
من التهذيب (ص ٢٢٢) ايضا وقال الزبير بن بكار في الوضحة عن محمد بن ابي يحيى حديثه ابو كثير سمعت محمد بن عبد الله بن جعفر في حديثه
صحة اهـ قال راي عبد الله بن الزبير وروى رجل من اهل بيته يدعى عوف بن ابي فرغ من صلوة فله فرغ منها قال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلوة رداءه الطير في قال البيهقي ورجال الثقات قالوا لعله لم يركع في الصلاة فله فرغ منها قال ان رسول الله صلى الله
من الناس من كان يركع في الصلاة فله فرغ منها قال البيهقي ورجال الثقات قالوا لعله لم يركع في الصلاة فله فرغ منها قال ان رسول الله صلى الله
ولو كان اراد لم يكن يرفع يديه للحداد لوجب تقييده به فان لفظ هذا التوقيع المأخوذ في الغلط يعني الركن الاخر ايضا واما قلت انه ابنه لما
لحق ان عبد الله بن الزبير كان يرفع يديه في الصلاة فله فرغ منها قال البيهقي ورجال الثقات قالوا لعله لم يركع في الصلاة فله فرغ منها قال ان رسول الله صلى الله
كان يرفع يديه في الصلاة فله فرغ منها قال البيهقي ورجال الثقات قالوا لعله لم يركع في الصلاة فله فرغ منها قال ان رسول الله صلى الله
ويأتي على نفي مطلق الركن الاول لعله لم يركع في الصلاة فله فرغ منها قال البيهقي ورجال الثقات قالوا لعله لم يركع في الصلاة فله فرغ منها قال ان رسول الله صلى الله
الابن سيبويه فيها فرق لا يخفى ويكون سياق الابن علي ان المراد سابق الابن باذكرنا يكون عباده من متابعي ايضا لموصول محمد بن
الي يحيى ولقد احسن عباده ان لفظه في سياق المرفوع هو هذا قالوا لا تصدقوا في لفظ تقييد اصلا ولم يسقط من محمد بن
لفظ شئ ويكون هذا من تنوع النقل عن عبد الله بن الزبير كونه عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس والي هرة واليهم بعد
ما تحقق في ما مرانه لم يصح عن ابي بكر وعمر علي رضي الله عنهم ولم يات عن ابن مسعود اصلا ولم يبين استبعادنا في ابن الزبير لما كان يرفع
نفسه كيف يروي تركه هذا وقد درج في هذه المسئلة من سنن ابي حنبل كما درج في عبارة المدونة من الصلوة التي خارجها وكذا في عبادة
اشافعي وكذا في آخر جزر البخاري اثباتا لغيره من التي في داخل ايضا كما ترك مالك في الخارج فدرج في الداخل وهو ايضا في عبادة
المدونة حتى روى عنه الزك في التسمية ايضا التي اعلنت في الاطراف من الاربعة زال عنك استبعادهم اثر ابن عوف في الترك كما مر وان مالك
اشافعي والاثبات من فاحدا المطلق بدون تقييد في جعل جواب القنوت في الغيبة من سنن البيهقي فضعف في جانب منك وضع الجواب
التي على الجانب الآخر ان راد يا يحيى فيثبت القنوت من احد بالطلاق مشع ثم يجبي اخر فينفية عنه فله بالطلاق موضع ومثله غير غير
عندهم وعندهم فاذا قرئت نحوه استرحت راحة الابد لم يأتك ريب واضطراب ومثله في الجهر بسم الله والقنوت قبل الركوع او
بعده ونحوه من الاختلاف المباح واصله في ما راه ان قول الله تعالى وتوعدوا الله قائلين لا بد من اعمال ولومر كما يقرءون نحو ذلك
في فرضية القيام في الصلوة من هذه الآية ذكره في الجواز لم يكن فرضا في الصلوة ايضا لما كان له موضع ذكره في الركوع والسجود
كذا قرره الشافعية في فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم داخل الصلوة فلما كان القنوت يلزم ان يكون له موضع وكان القنوت
عند الشافعية في التفرع عليها وسلي ويجوز تيمية قنوت من الشارع اذ لا فائدة لا ينفذ اليه الاذان والايما انه اولاد عند الحنفية ذلك
المأمور به في الوتر والما دان لم يجعله سلي فلما لم يكن من القنوت ولومر وضعت الشارع على طوره في الوتر وجعل فصلا مستقلا و
قيام على حدة له خارج للدين وعند الشافعية في الاعتدال كانه استئناف او عودا الى القيام الاول عرف ذلك في الحسوف
بتعدد الركوع والقيام فيه ولذا كان الركن من عدم كالدعاء وهذا كما يحرم وبالمجمل ان القنوت هو اعمال لا ية ولوني موضع ولذا
ذكرنا اختلافا بين مشائخي في حقيقة القنوت المأمور بما هي اى القيام ام الدعاء والقيام الذي للقرآن لما اخذ حكم المناجاة من
الله جاز هذا القنوت مستقلة عن القنوت حكم من القيام ولذا كان فيه ذكر مقدر من الطول بخلاف المجلس في رفع اليدين
هناك علم الشارع ان موضع استئناف والذي ياسب ذلك ان لا يكون الركن للقيام بعد الركوع كمرامرة كما للتخريم مرة كما
للدعاء بل ينبغي ان يكون مرة واحدة بصورة الدعاء وما يقال فيما في الصحيح معه واذ كان الركن للقيام بعد الركوع لاستئناف القيام لم يبق
للسجود والانه للسجود في الاول ترك مرارا قبل الركوع ونقل بعده دلالة بالرفع في الموضعين قد اشبه اليها موضعها قنوت وتقييدت
هناك هذا في الحديث جاز كذا ايضا فان في رسالة الاحول المطبوعة مع فتاوى الاخبار في الدي عوا من رسالة السيوطي

نعم الروايات في احاديث ربيع الدين في الدعا لان ابني شعبة ايضا في مصنفه قال السيوبي رجاله ثقات والله اعلم بحقيقة الروايات المرفوعة
في عدم ربيع الدين من احاديث عدم الرفع فانها تعلقته في حديث جابر بن سمرة فانه قولي في اثارها بجها جارت آثار علي وعمرو ابن عمرو ابن
مسعود ابن عباس والى هريفة اعدوا ما لم يرفع الف من زعم ان الاحاديث في جانب الترك وعدم الرفع وفيه في الباب من ابني سعيد
والن ايضا كما في نصب الراية وعامتها صحاح وحصان والكلام فيها مذخور بالاصول المحيية للصحة كما عرفت وبها قلنا ان ربيع الدين
هذا الكلام والرفع من صاهر منسوخا او مروجها كما في السهو والرفع من ذوي السجدة والرفع منها والقيام بعد الكعبين كما عرفت منفصلا
بالترتيب الذي ذكرته من قبل في حديث ابن عمر وغيره ولهذا لم يورد ابن ابني شعبة في كتاب الروايات ربيع الدين مع شدة حرصه
في رد الامام ابني حنيفة في زعمه في الخلافات فلو كان الرفع ثابتا ادراجا عند الكوع والرفع من عند ابن ابني شعبة لا يردده لانه في
كتاب الرد كما هو ظاهر جدا لا يخفى على ابي الهيثم وكذا آثار من وادع مصنفه رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر علي وابن مسعود وابن عمر
غيرهم رضي الله عنهم ثم سنا الكلام فيما تقدم منفصلا لا مزيج عليه قد ذكره وادار احييت الترتيب الذي اقيمت عليه في حديث ابن عمر
الى ان وقع فيه انه لم يذكر الرفع عند الكوع في ذلك مع غيره ايضا كما في رواية المطاوعة وغيره مرفوعة عاودت فاهم مدونه فاعلم ان الرفع
راسما كما في الخلافات بل يهتق ثم ترك نفسه ربيع الدين عند الكوع والرفع منه في ذلك مع علي وابن مسعود رواه عنه جهاد طلت عليا
بيان ان ربيع الدين منسوخ او مروج به اذ العلم هذا في رواية ابن مسعود اخرها الطحاوي في مسنده ٣٣٣ من كتابه الاثر في حديثنا
ابن ابني واود قال حدثنا احمد بن حنبل قال ثنا ابو الاحوص عن حصين عن ابراهيم قال كان عبد الله في ربيع يدية في شئ من الصلوة
في الافتتاح اه قال النيوبي في ص ١٤١ من آثاره السنن رواه الطحاوي وابن ابني شعبة واسناده حسن جدا عرفت واخر الامام
في المطاوعة ٣٩ وفي الحج ١٤٤ عن سنان التوري من حصين عن ابراهيم عن جده اذ افتتح الصلوة كما سبق في الاشارة
والمعاد واصدور الله كل ثقات والتحق لم يدرك ابن مسعود وكان لا يرسل منه الا بعد روايته كمالا قال الطحاوي ٣٣٣ كان يكتم
اذا رسل عن عبد الله لم يرسله الا بعد عنه وتواتر الرواية من عبد الله قد قال له الامش اذا حدثني فاسند فقال اذا قلت كذا
قال عبد الله فلم اقل ذلك حتى خشي جماعة من عبد الله اذا قلت حديثي فلان عن عبد الله الذي حدثني حديثا بذلك ابراهيم بن مزروع قال ثنا
بشر بن عماد وسب شك ابو جعفر عن شعبة عن الامش بذلك قال ابو جعفر فاخبرنا ما رسله من عبد الله فخرجه عنه وصح من مخرج
ما ذكره عن رجل بعينه عن عبد الله كذلك في الذي ارسله من عبد الله لم يرسله الا في مخرجه عنه وصح من مخرج ما رسله من عبد الله
عن عبد الله مع ذلك فقد روياه منفصلا في حديث عبد الرحمن الاسود وكذلك كان عبد الله يفتي في سائر صلواته اه لم اخبره
الاثر المذكور وقال الدارقطني في ص ١٤١ في الروايات من سننه بعد رواية ابراهيم عن ابن مسعود مسنده الرواية وان كان فيها
ارسال فابراهيم يعني هو اعلم الناس بعبد الله ورايه ولفقيهه فهاهنا ذلك عن احواله تعلقته والاسود وعبد الرحمن ابني يزيد وغيرهم
من كبار اصحاب عبد الله وهو القائل اذا قلت لكم قال عبد الله بن مسعود فهو من جماعة من اصحابه عنه واذا سمعته من رجل واحد بعينه
سميته لكم اه وكذا نقل النيوبي في ص ١٤١ من التعليل احسن وباني المباحث تقدم في حديثه المرفوع قد ذكره في ذي الاثر الى سخن
قال كان اصحاب عبد الله واصحاب علي لا يرفعون ابراهيم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع لم يوردون قال النيوبي في آثار
السنن رواه ابن ابني شعبة واسناده صحيح وقال في التعليل احسن قلت قال في مصنفه حديثا وكيع والواسطة عن شعبة عن ابني اخن
قد ذكره قال العلامة الماروني الشهير بان الترك في في الجوسر النقي ص ١٣٠ وهذا ايضا سند صحيح جليل فحق اتفاق اصحابها على ذلك ما
يدل على ان هذه كلها كان كذلك وتوال اثاره في الامام بعد ذلك وانما رواه عاصم بن كليب عن ابيه عن علي دليل على ثبوت ذلك على
لان عاصم رواه ثقتان كما تقدم اه وفي ذي الاثر ابراهيم نفسه رواه الامام محمد بن حمدي ص ١٤١ من المطاوعة اخرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد
عن قال لا ترفع يدك في شئ من الصلوة بعد التكبيرة الا الذي اهد قد سبق وكذا الكلام في محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن حماد
لفظ اخر رواه الدارقطني والطحاوي ومحمد بن المظاوي والحج واسناده صحيح تقدم في بحث الرفع في السهو وغيره قال ابراهيم ما يدرى بعد لم
يرى النبي صلى الله عليه وسلم يعلى الا ذلك اليوم تحفظ هذا منذ لم يحفظ ابن مسعود اصحابه ما سمعته من احد منهم انما كانوا يرفعون
ايديهم في بد الصلوة حين يكبرون اه وقد سبق غرضه من هذا الكلام دلوجه آخر ان فرضه منه ايراد المعارضة على خصوص رواية واصل
بما هو اقوى منه في باب الرواية والحفظ والاتقان وعلو الطبقة وثقة الرواية وكثرة طائفة النبي صلى الله عليه وسلم وعدم تورط هذه الرواية
بغيرها لهذا الاستبعاد القوي والنفي يساوي الاثبات اذ لا حجة لراوي دليل المعرزة في باب النفي وبها كذلك بالملازمة المذكورة
وهذا من ليس برو الحديث كما زعموا وقد قال نحوه مجاهد بن حنن سويد بن غفلة في باب ثبوت الخبر اخبره عنه الامام محمد بن طه من الحج اخبرنا
ابو اسرايل بن عيسى بن ابني اخن عن طه بن مصرف الياحي من مجاهد بن جبر الى الجاج عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس انها كان لا تفتن
قال قلت له ان سويدا يقننت قال فقال من صلى خلف عبد الله بن عمر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر من صلى خلفه
سيدهم وقد وقع التصحيح من الكتاب في الحج فيها اسلم بن اسحق والنصواب ما كتبه وهو الملايكي في التهذيب ووقع مجاهد بن الجاج
والنصواب مجاهد بن الجاج كما في ص ١٤١ من التهذيب مجاهد بن جبر المكي ابو الجاج الخزرجي المقرئ مولى السائب اه وابو اسرايل هو جليل
ابن خلفه اعني ابن ابني اخن الملايكي اه والياحي هو الصريح كما في التهذيب ايضا قال الفاضل المكنوني في ص ٩٥ من التعليل
المجيد نقل السبق في كتاب المعرزة عن ابي الهيثم انه قال الاول ان يؤخذ بقول واصل لانه صحابي جليل فكيف يرد حديثه بقول من من
هو دون واصل في ما قاله البخاري في رسالته ربيع الدين ان كلام ابراهيم هذا من لا يرفع به رواية واصل اخبرنا راي النبي صلى الله عليه وسلم
يعلى فرفع يدية الى آخره واجاب منها الفاضل الشنبل في ص ١٤١ من التعليل فاننا لا نأخذ بقول ابراهيم ولا تعارض بين قول ابراهيم
ورواية واصل كيف وهو معارضة القول لحديث النيوبي في التعارض ههنا بين رواية واصل وابن مسعود وعبد الله ليس رجل دون واصل

بل يفوت بما لا يخفى في الرواية والفقهاء والعلم والدراسة وان الشافعية لا يقدرون على كيف يقولون بغير دليل ومن الثاني ان هذا
ليس كمن ابراهيم بن هرون اية متواترة له من جده في حكاية من نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعارض الحديث وان قاض ميسر
فيترجح ويقيم على حديث الفقهاء الراوي وفاتية ضبطه وآلفه وعلته بعد معارضة حديثه وان اهل الحديث لم يوافقوا من قبل من الاختلاف
في الفاظ حديثه وان مواضع الرخ في رواية حاصم بن كليب من ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام لما كبر رجع يد يده حذو حكيه يداه الشافعي
واحمد رواه ابو داود والنسائي وابن جابر من حديثه بلفظ يرفع ايها الميراثي ثم اذنيه للناس في حق تكادوا اياهما في تحاذي ثم اذنيه
في رواية لابي داود وهذا ايها الميراثي وفي رواية احمد والي داود عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يد يده حذو حكيه يداه الشافعي
من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر يحميني عن قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كبر رجع يد يده حذو حكيه يداه الشافعي
اثر في سعيد وابن عمر كانا يرفعان ايديهما اول ما يكبران ثم لا يعودان رواه البيهقي في صحيحه في قوله المحدث الكبير في الصلاة ولا اقل ان يكون
معاضة الاضمة والعدم الرخ تامل ونبها وجه آخر في ترك رفع اليدين اللطف وحسن وموان في الصلاة استقبال القبلة وقبالة
ودقونا وركو على قومة وسجودا وجلسا فبعض الصلوة وركبة من هذه الاجزاء ولا بد لليدين من نصيب من جميع هذه المزايا فرفعهما
عند التكبير الا فتتاح موجه الكففين الى القبلة استقبال وقبالة ولا بد لليدين من نصيب من جميع هذه المزايا فرفعهما
الكعبة وقد ورد في الروايات انه صلى الله عليه وسلم يرفع يد يده عند الافتتاح ليتقبل بها القبلة رواه الطحاوي ثم بعد ذلك
وقوف وهو كما للحج ثابت كذلك لليدين ايضا عند تعبهما وهو ايضا قد فان الوقوف لليدين يجب ان اذا تبطل المصلي احداهما الاخرى
الى محو وقت الركوع وحقيقة الركوع الانحار الى الارض فاذا ركع المصلي فلا بد من ان يركع جميع يديه حتى يركع اليدين وكما انما يتحقق
بانحائها الى حاله الركوع عند الركوع فاذا ركع المصلي يرفع يد يده عند الركوع لا يكون لها ركوع عند انقضاء جميع يديه بل يكون لها قيام
استقبال ورفع فكلما كان في وقتين للبدن في هذه الحالة والهيئة والمقصود منها ركوع وهو كما ترى غير متحقق واذا لم يرفعها عند الركوع
وتركها على حاله الانحار تحقق ركوعها ايضا وتوافقا للبدن في الركوع واخذتا نصيبا منه وهذا انما يكون عند عدم رفع اليدين
عند الركوع ثم اذا رجع راسه من الركوع فهو حاله الوقوف ولا يناسبها رفع اليدين لوجوب احدا ان لا يسن فيه التكبير فيها
للتعظيم كما قيل في وجه مشروعية بل فيه التجميع او التمجيد وهما لا يقتضيان في نفسها تكليف اذ لم يناسبها والشا في ان قيام من الركوع
وظاهر ان رث اليدين في هذا الوقت ليس بقيام بل قياما يكون من غير تعبهما حتى يتحقق القومة لها ايضا كما للبدن في رفعها انما يكون
عند تركها على حالتهما من غير رفع ثم اذا سجد لادان يسجد اليدين ايضا كما دروني الاحاديث التي امرت ان اسجد سبعة ارباب
وان اليدين يسجدان فعند السجود لا يرفعها ولا لا يتحقق لها سجود فان الرخ كما عرفت قيام واستقبال وهو في السجود فلا يناسب
الرخ عند السجود ايضا ثم اذا رجع راسه من السجود فهو حاله الجلوس والقعود والجلوس فحينئذ رقعها في الجلوس فيضعها على فخاها
على الركبتين والخذلين والحكم في السجدة الثانية كالاولى وكذا في جميع الركعات من الشاوية والثلاثية والرابعة فبعض الهيئة المتضمنة
بل على ان لا رث في سجدة الافتتاح كما في حديث ابن مسعود وابن عمر والبراء وعمر الخطاب وعلي والي هريرة وغيرهم هذا والله تعالى
اعلم بالحكم في احكامه قال شيخ الحديث والوجه من حيث المعنى في ترك الرخ في الركوع والرخ من ان اليدين تركعات ايضا عند
ركوع البدن وان لها حظا منه كما ان لها قايما عند القيام واستقبال لا عند الاستقبال كما في شرح الموطأ من بعضهم
وفي كتاب الصلوة لابن القيم نحوه في تركه عند السجود عللا بانها تسجدان وتخطان فلا محل للرخ عند السجود وكان اذن لشرح
حديث مالك بن الحويرث بالرخ في القومة ثانيا عند الخوض للسجود لا بعد ما شرع في الانحطاط فيفكر حينئذ الرخ وكذا في البدن
رادا على ابن حزم وهم من ان محل الحديث على المتكرر ولم يتعرض لمحدث مالك بن الحويرث بالكلام وانما يتكلم في سياق كل خفض و
رفع فراجع وكذا في المواضع وشرحه من نسخة سجود صلى الله عليه وسلم فذكر ان لها وقفا في حاله بالقيام وعند القومة
من الركوع وان كان قيام ولكن ليس بتجديد العدة ولذا كان ذكره التجميع فلا يخفى فيه ما في شرح الموطأ من ان المميز
فيكبر كالحضض ويرفع سجدة العهد في اثنائها الصلوة بالتكبير الذي هو شعار الهيئة المأمورة بها في اول الصلوة مقرونة بالتكبير التي
كان من حقها ان تستعصب الي اخر الصلوة قاله الناصر المميز اعني انه ليس قايما الى الصلوة بل ليرتب عليه السجود ويميز
احدا من الاخر كما جلت له ولذا كان في القومة ارسال اليدين عند ناديه ثم قد ترك الشافعي بين السجدين محلا بل ليس
قايما كما في كتاب الام ولعل عليه ترك مالك ذكره عند الركوع في الموطأ وكذا في الام فقلنا عن مالك وكذا في عرضي شعبة في شرحه
ص ٢٤٤ مع ما في الديباج ص ٢٤٤ مع ما توهمه عبارة المصنف في رواية سليمان بن يسار والاعبار للشرع كما استقبال الراكب
عند التسمية عند الشافعي والقيام عند الشرع عند النخلة للام فيما تعد بعده فذكر كما في الفتح ص ٢٤٤ وكسدة المستلوة
الصلوة خديم لانها قد ذكرني حديث الترمذي ص ٢٤٤ وفيه مطابقة بين الاذكار والافعال عند القيام وجهت وجهي وعند
الركوع اللهم لك ركعت وهذا سجود اللهم لك سجدت وكذا في الزوائد ص ٢٤٤ والكنز ص ٢٤٤ سجدة سوادى وخيا في ولم يصف فعل
القومة ولا نحو رث اليدين وذلك لان رث اليدين للدخول في الصلوة فقط وراجع ص ٢٤٤ والكنز قد جاز من ابن عمر في هريرة
ترك التكبير في الخفض ولا معتبرا في الكسرة ص ٢٤٤ فانه منكر وعلم من المحدث الذي شرع في القومة انها شبيهة بزمان الافتتاح
مخرج من الركوع ولم يكن التكبير علم القوم انما موضع الحمد ولما لم يكن في التجميع حمد من جانب العبد وانما يلحق ان يكون التجميع من
جانب الله تعالى قال عند مسلم فان الله قال على لسان نبيه ولم يكن بين التبعين لان الاثنين منها في حكم واحدة وراجع مواضع
الادعية في الصلوة من آخر التشهد من المواضع ولم ارى مبيت ابن عباس عند ميمنة الا لا افتتاح ودعاء النور لعل الحمد

في القومة يبتدأ رك المسبوق فافاته من الحمد كما ذكره في الفتح للقنوت ثم رأيت في البيهقي من البراءة ٢٢ وهو الطيف ولعل اصله
 في الكثرة ٢٥ وحاشية الدارقطني ١٣ فان كان كذا فقد تمالك الذكر لقطعه لو كان نؤذجا من القيام لا درك الركعة بادرك
 والذي دل عليه حديث علي ان رفع اليدين للترجيع قد بالاستقبال ولذا يسمى العلماء استنفا حاد وجيها في الهدى ان اذنا القومة
 ماخذ البخاري من الاستفلاح وعند مسلم بعض من القومة في الفتح ١٢ من ادعية التشديد وهو عند الترمذي ١١ فاشتهر
 لا ذكره راجع المختصر ١٢ وملا عن ابي عمار اذا قام العبد في صلوة رابعا راسه حتى يركع فاذا ركب طه رعدة الله حتى يسجد
 اساجد يسجد على قدمي الله فليسال وليه عن من من الى عمار سلا يريد بالنار الشاركتها لا يزال على راس القائم ويطو الرحمة فشاها اياه
 وهو في السراج المميز عن ابي عمار اسمعيس وصح عن شيخه ولينه المنادي وجعله ابا عمار وهو في الفتح الإجماع بعد فريس كشد ابن
 عبد الله اه فوه من كنية هذا كما في رواية الديلمي عن ابي هريرة في الكثرة ٩ فان ركب احدكم فليضع يديه على ركبتيه ثم يركع حتى يطمئن كل عضو
 في مفاصله يسجد ثلاث مرات ثم يسجد في جند كل ذلك وهذا الذي في ١٢ وابن عمر في الكثرة ٩ وفيه ان يستدل على اصل المسند
 بالحدوث القولي واذا كان قولنا لا يزال عليه الرفع هناك وهو اذا ركعت فضع كفك على ركبتيك ٩ ولعله يلزم حديث فاذا ركعت فطمئن
 فيه ١٢ والزائد ١٢ وملا الصغير ١٢ والسحابة ١٢ والكثرة ٩٥ وملا ١٢ وشرح المواهب ١٢ والمسند ٣٢ وشرح
 المتتقي ١٢ والدارمي وعند مسلم من حديث ابن عباس راجع حديث ابن عمر عن ابن جابر ١٢ فليطمئن ١٢ وانما
 وحديث رافعة في المختصر ٩٣ وابن عمر اذا استلم احدكم فليرفع يديه ويستقبل بياضها القبلة فان الله تعالى اما لم يسجد
 من فائدة رفع اليدين ودقته على هذا كان القطيعة والاستقبال توجيه اصابع رجليه في السجود للقبلة واليدين كما في الكثرة ٢٢
 وهو في الخفيف واسناد رواية ابن عمر في العدة ١٢ والكثرة ١٢ وفي سنن البيهقي عن ابي هريرة قال ما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قام في صلوة فرفع يديه ولا قطع الا شهر يديه في السجود ثم يجزأه وهو حديث عندنا في فائدة وغيره كان يقول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلوة رفع يديه ولا يجزأه ولا يركع في الصلاة الا ان اشار الى منتهى لاسدي ولا يركع في الصلاة
 المسكوت وقد شمره ايضا في اربع الطوائف ١٢ وراجع الفتح فان في البدائع سقطا في منتهى النماز من تسليم الصلوة روي
 الطبراني في المعجمين ابي امامة اذا قام احدكم في مصلاة فاما يقوم بين يدي الله مستقبلا ربه ولكه عن يمينه وقرينه من يساره وهو
 منكسر في الحديث رسال الربيع في الامر من الشافعي عن معنى الرفع يدل على انهم كانوا لا يخطئ في الحكم منه وما ذكرنا من معناه
 عن العدة ١٢ وهو الزائد صواب الاسناد فيه محمد بن حبيب من رجال التهذيب وعمر بن عثمان من رجال اللسان كما في الصغير ٢٢
 ولما كان الرفع عند الشافعي للتخفيف وضعف عند روية البيت واصحابنا عند الاستسلام للاستقبال فان الطواف صلوة وكان عنه
 بصيغة التكبير وراجع عروس الافراج منك وعندنا جوابا داحشا لا اخذ من قول تعالى في الانعام هذا اكبرها له وجهت احد صلواتي
 اه واما الترمذي ١٢ وشرح المتتقي ٢٢ ولعل ترتب على معناه مسألة المد كما في العدة ١٢ واما عن امان البخاري في الكثرة
 ٢٢ والحكم بن حمزة عن ابيان قال كنت في الوضوء فرأيت بياض ابدا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رفع يديه يستقبل بها القبلة
 اه وعن الحكم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطمئن اذا اتم الى الصلوة فكبره ودفعها ايدهم ولا يجوز اذا انجز وتوابعها ك
 القم ويجوز اه ذكر اسناده في تحريك الهداية وابن عوفيه ١٢ واعلم ان الامر لو جمع اليدين على الركبتين في الركوع وضعهما في
 السجود ليس لفائدة ترجيع الى المصلي من حيث التسهيل عليه ولا لاستيفار المقام بل لانها تركعان وتسجدان وليدين وتوابعهما
 وسجودا وقودا في الصلوة والاستقبال الكفين الا في التسمية فاذا الرفع للاستقبال واما ان من بعده القيس في الاصابة ولم
 اعرف رجال اسناده نعم رأيت في العدة ٢٥ والاصابة ان الحكم بن حبان في اسناده من جملة الروافضين فقلت في العدة عن ابي
 عبدة معمر بن المشي القوي والوعيدة انتهى الاسناد وهو جماعة من الزبير كما في الانساب للسبحاني من الخديسابوري لا ما ذكره في
 الاصابة ثم ان لفظ الحديث من رافعة في الكثرة ٩٣ حتى يرجع كل عضو منك اه اي الى موضعه حتى يخذ كل عظم ماخذته حتى يطمئن
 الترك عند الرفع ليس موضع اليد الا عدم الرفع لكن لم اجد بهذا اللفظ عند كل من عز الائمة هو في المستدرک ٢٢ ومعناه منكرو في
 حديث المسي وحدث ابن عمر في ٩ وان شئت قلت في العبارة ليس منبها على الفعل ولا يرد ما في حديث ابي حميد عند الترمذي
 من هذا اللفظ مع ذكر رفع اليدين فانه انما اطلق هذا اللفظ ايضا بعد ما تم الرفع اي كان عند بعضهم ذكر هذا اللفظ لا ذكر رفع اليدين وعند
 آخرين ذكر الرفع مع لفظ آخر وكان تبادلا في اعيد الحمد وجمع وحدث المسي تولى يحق بها بقدر اذال وقال النلق ولا يزال عليه
 فان القول تسمية الفعل اشارة كما في الفتح ٢٥ وعند اليدين بعد الرفع للترجيع كالشكيرة لان احكامها التكبير وهو اي التوجه والاهرام
 والاستقبال واحد من اول الصلوة الى الاحلال بالتسليم فكان التكبير كالقبلة فيكون فرضا في الابتداء وعند رتبة بعده والرفع مسروق
 الهدى والتقليد والاشارة ويراجع سياق البيهقي من رفع اليدين وتوجهه عند ابي داود وقالوا فاعرض علينا قال فقال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكاد يها منكبتيه ثم يكبر حتى يقر كل عضو منه في موضعه معذلا ثم يقر ثم يجزأه
 يديه حتى يكاد يها منكبتيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعقل ولا ينصب راسه ولا يفتح ثم يرفع راسه ويقول سبح الله مثل حمده
 ثم يرفع يديه حتى يكاد يها منكبتيه حتى يعود كل عظم منه الى موضعه معذلا ثم يقول الله اكبر ثم يهوي الى الارض فيجاء يديه من جنبه ثم
 يرفع راسه فيسجد يسجد عليها ويضع اصابع رجليه اذا سجد ثم يعود ثم يرفع فيقول الله اكبر ثم يهوي رجليه فيسجد عليها
 معذلا ثم يرجع او يقر كل عظم موضعه معذلا ثم يرفع في الركعة الاخرى مثل ذلك الحديث وعند الترمذي اذا قام الى الصلوة اقبل
 قائما ورفع يديه حتى يكاد يها منكبتيه في موضع معذلا لا يريد به قرار كل عضو في موضعه بعد تمام الرفع وعود السيد

يرتب السجود على القيام كما ترتب عليه الركوع لانه لا يركع الا على القيام ولا يجزئ الركوع الا على القيام
 المباني في القيام الى الثالثة هكذا وان كان عمدا في بقائه لا ابتداء فاعلم ذلك وانما علم من ركع القيام الثاني في الكسوف
 هذا باجماع ٢٢ حولا استئناف ولحق مخطئ الخفية ان رجع اليدين الى النحر فلو كثر من الوجه هذا لتيسر التسليم فلهذا ما
 لا استقبال وهذا قد كثر مرة وان كان لبيان الفصل والانتقال فلهذا في نسخة غير مقصودة كملت الاستراحة والاداء على وجهه في نسخة النحر
 فانما روى الترك بهذا ما يروى من لفظه عندهم للتعليم فحاسب التكرار فيكون القنوت اذا كان قبل الركوع كما ذكر في معالي الآثار
 من باب الرجوع عند روية البيت يدل على انه للفصل عندهم ومن جعل القنوت بعد الركوع رجع كاللهاء وانما جعل بعد الركوع لئلا
 يخرج الى الفصل وكذا اذ وقع الحجر فيه لا في مفصل وانما هو ان الرجوع الاخذ في الفعل بالشروع فيه ذلك الشيخ ابن الهيثم في كتابه
 الخزانة عن ابني يوسف وانه عند الشافعي فعل تعظيم كما في شجرة الهدى عند سوال محمد بن الحسن اياك وكذا في الجهم التي عند الشافعي
 في نحو العبد عند الخفية لا لاقتراح كما في الفتحة من استلام الحجر الرجوع مرة فقط وانما وضع فيه الا جهاد من حيث رعاية المعنى وكان
 ينبغي فيه الا عتاد على العمل فقط لوقوع الاختلاف في مواضع وسيما بين السجدين فروعا ومن من بعض السلف من دخول قبل فيه وقد
 سقط الشافعي بالمعنى يدل عليه عبارة في الامم فالتسحب على الجهم عند الخفية ولما فعل فيه ظاهرية في العصر في المواضع كغيره
 وبالحمد الذي من على التزود لا على الجزم كما في وجه دخول الخفية فيه قد ذكرنا وانما ليس الترك على العدم الا على بل عيدين
 فيه وظائف ايضا وصار الترك افضل عندهم كترك التزويج في الاذان وكذا كان لفائدة عاصمة عندهم الا اذا ترك تركه
 الركوع في الكسوف فانه كان عندهم لو اردوا في وقت قد قال لنا في المستقبل كاحداث صلوة ولما يتوهم من التفتة به ثم لو ترك سجدين
 السار في يسر فقلت ان رجع اليدين شعار التكبير خارج الصلوة ايضا وعليه رجع صلى الله عليه وسلم به هذا جملته في فناء غير
 مع التكبير وقد روي عليه البخاري باب التكبير عند الحرب وخبر من رآه رجع الصوت بالدعاء وكذا كان معروفا عندهم ما قال
 وهو كسبهم المسبحة بسجدة ليس في التسمية باعتبار التشديد فقط بل كان كثيرا عندهم ومن ذلك ان الإشارة بالمسبحة كثيرة فالعرب
 عند ربهم مشاهد الحرين ليستوعون عندها شهادته ان لا اله الا الله ويشيرون بالمسبحة الى المساءم لما في ذلك خارج
 الصلوة لعدم الاعتناء سرى ذلك واخبرنا ايضا وسار عن كثرة ان ليس بهم وسبق حكم الجهم الى ما ياله من هذا الفقه المتأخر
 المتأخر ويستحسن فيه حالة القيام ومهيئة اعلا كلمة الله ولحق ذلك الرجوع في الاذان لا الاذان في السجود في الاذان في السجود
 وسيما من جعل بالحن الكف الى الكف عند الاقتتال كما في العدة عن حماد الماوراني ورحمة الله اليهم في حيث قال
 رافعا راسه في ذلك الرجوع الى كل سجدتين واما اعتبار السجدة في كل من شانه العباد العباد قال البخاري باب التكبير
 عند الحرب حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابي ب من محمد بن الحسن قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم خيرا ما سألني
 على اعنائهم فلما رآه قالوا هذا محمد بن الحنفية فليكن لي الى الحسن فخرج النبي صلى الله عليه وسلم به وقال الله اكبر فزيت
 خيرا ما اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين واصحابنا فخطبنا فنادى نادى النبي صلى الله عليه وسلم ان الله اكبر فزيت
 عن لحوم الجحش فقلت انقدر بما فيها تالعة على من سفيان رجع النبي صلى الله عليه وسلم به وكذا عنده في آخر علامات النبوة قال في
 الفتحة واخر من حديث ابن عمر قوله في كذا اذ في على تليقته اذ قد ذكرنا في الاذان الملبس بخبره على الله عليه وسلم عند الارض فاستشهد
 لكبرياء الله عز وجل عند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه ان اكبر من كل شئ وتسمي في بطون الادوية مستفط من قصة يوسف عليه السلام
 فان تسمي في بطون الحوت فاما في النظم وسبح عن النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الادوية فينبغي الله منها قبل مناسبة التسمي في
 الايمان المتخففة من جهة ان التسمي هو التسمية فلهذا من صفات الانكشاف كما ناسب كبره عند الامكن للرفعة
 ولا يلزم من كون جبهتي العلو السفلى محالا على الله الا بوصف بالعلو لان وصفه بالعلو من جهة المعنى والمشيئة يكون ذلك من جهة
 المحس ولذلك ورد في صفته العالي والعلو والمتعالي ولم يرو عن ذلك وان كان قد احاط بكل شئ علما من وعزاه والاشارة على
 وجهه اشارة بالمسبحة في التسمي للعرف للاخلاص والتوحيد واشارة به الى دعاء المسئلة ذكرها في العدة من ابني يوسف في باب
 الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة واشارة بها مع رجع اليدين الى النحر وروى في الخطبة وعن سهل ابن سعد قال ما رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم شاهرا يديه قطيد على الحجر ولا غيره ما كان يدعو الا يرفع يديه فلهذا في نسخة البخاري ما سألني روى عنه
 وابو داود وقال فيه لكن رأيت يقول هكذا واشارة بالسجدة وعقد الوصل بالابهام ففتق الاخبار من الجمعة وفي القنوت من
 الاذان ما ذكرنا ابن نصر في قيام الليل ورجع اليدين للاستقبال ورفعهما مع التكبير خارج الصلوة ورفعهما للمسئلة فلهذا في نسخة
 والاحتياط وجوب رفعهما رفعا بلغا ومداهما والاستجارة يجعل ظهورهما الى السماء كما ذكره في الاستسقاء ونقلوا في كتب الفقه عن ابني
 يوسف من عمل في قنوت الوتر رجع اليدين كدعاء المسئلة وهكذا عند الشافعية وقد اطلق الرواية على اكثرها لفظ الدعاء لادعاء
 به دعاء الله الذي يعبر عنه بالفارسية نحو اذن لا دعاء السؤال الذي يعبر عنه بالفارسية وهو المراء بقوله تعالى قل ادعوا الله
 ادعوا الرحمن ايا ما تدعون الله واسموا المحسن من دعوت زيد قال قالهم مع وداعا من يجب الى الله فلم يجبه
 عند ذلك مجيب فقلت له اقدم وارفع الصوت مرة لعل الى الغوار منك قريب وداعا من السعاية متاعا الى
 جرد في صلاة من الضحك في الشاء والتسليم من الشاء الدر المنثور من الطبراني المراد من سجع محمد بن حنين فنظم الشاء
 من ابن المسيب وفي النسخ من ابن زريق يدعوك فتسبحون بحمده وعلل فرض الشريعة في ابتداء القيام والركوع والجلوس
 الاول والثاني في تشتمل والله اعلم وفي الرواية عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند التكبير للركوع و
 عند اكبر عين يهوى ساجدا رداء الطبراني في الاوسط وهو في الصحيح خلا التكبير ورجل الصبيح وعند ابني داود عن

إلى هرة وإذا كمل فعل مثل ذلك وإذا رفع للبرء فعل مثل ذلك اهـ وعند النسائي باب رفع اليدين بين السجدة من تلقا والوجه وهو
 عند الدلاوي ١٩٨ واظهر الحافظ ابو احمر النيسابوري كافي مشرح المنتقى ٢٢٢ وابن طاهر في التذكرة ٢٢٢ وفي الزوائد ٢٢٢ وفي
 محمد بن جرير في القوي ٢٢٢ وفي سيات بعض شيئا ورأيت في العدة ٢٢٢ ان ابن القطان قد صحح حديثا آخر لملاوس ان
 كان يرفع يديه حتى يكاد يهبط رأسه اهـ ولعل الصواب حتى يكاد يهبط رأسه من غير طين الشدة كثير يدل عليه ما في جزو البخاري ٢٢٢
 ومثله لما كان عدس لم يتغير من الرواية لفظة في اكثر الاحاديث كما قرره ابن تيمية في ذكرهم خبرهم انه وسكوهم في اكثر ما قدم كثره
 وتوقع وليس الامر كذلك متعينا وهذا المجلد الاستراحة فيما ذكره من احمد في الترمذي ٢٢٢ ولا حظا في كنهه في مشا من تعلقاتنا
 في حديث جابر بن سمرة يوم ان لاصبح اشارة بالسلام مع ما في الجوهري ٢٢٢ لكن مشروفا في الكفر ٢٢٢ برز ص ب بلفظة ثم
 وتبين اليدين فالاشارة اشارة الصلوة في لفظة البعق في الجوهري ٢٢٢ وفي داود لا اشارة السلام لو اريد بالقول انما يمكن ان يكون
 كذا وادارها ص ب ب على اخيه الاشارة الى وضع اليدين على الفخذين لا اشارة الصلوة ويدل فدا بن جابر قوله ان يقول كذا وادارها
 بأصبع يقول ان يضع يديه على فخذي اهـ ونحوه عند مسلم ٢٢٢ ان يضع يديه بالافراد ومفرد الكلام ان اليدين مشغولتان لو كانت
 ايضا وانما قل النقل في الترك لكونه من التذكير مع كونه كثيرا في نفسه كخفاء بسم الله وخفاها آمن وذكر جلست الاستراحة وان
 ترويه من اختيار الرفع فذهبوا وكان من عادته ترجيح جانب من الاختلاف المباح كالبخاري على خلاف عادة الآخرين كالنسائي
 والي داود والترذي انتهى اعلم انهم اتفقوا على رفع اليدين في الاستسباح الصلوة سنة مؤكدة ثبتت باعادة كثير من الامور لها في
 الاذاعي والحمدي وابن حزم وغيرهم فانهم قالوا الوجوب الرئي في الاستسباح كافي المحلى وغيره ما لم يتركه صلى الله عليه وسلم قط ولا
 الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ومن قال من العلماء برفع اليدين في الركوع وغيره قال ايضا سنة مؤكدة مستحب لا شائبة
 فيه للوجوب بوجه من الوجوه وقد سلك علماءنا الحنفية في هذه المسئلة مسلكا على ما في التبيين ٢٢٢ من جهة الرواية والدراية لا وجه
 والاشارة بعضهم اكتفوا وتغوا في هذا الباب بان الاخبار والآثار قد وردت في الرفع وعدمه وثبت الامر ان كلاهما قد ذهب جماعة من صحابة
 ومن بعدهم لا سيما ابن مسعود واصحابه وعلى واصحابه الى عدم الرفع وبالحديث يقول انما صدر الامر بان اختلاف الادوات ولما انتهى علم
 الى حقيقة ونقطة واسناده الى ابن مسعود واصحابه وكان فيهم عدم الرفع اشهره الحنفية ونحن نعتقد به (قلت يرويه ماوتى للامام
 الى حقيقة مع الاذاعي من المناظر في ذلك فانه لم يبين عدم الرفع على ان كان مذهب ابن مسعود بل قال لم يثبت عندي في هذا شيء ثم
 روى بسنده مرورا بعدم الرفع فانهم) وبعضهم لم يقتصر على هذا القدر قالوا بان الرفع مشهور قال ابن الهيثم في فتح القدير والعلم ان
 الآثار عن الصحابة والطرق عنه صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا والكلام فيها واسع من جهة الراوي وغيره والقدر المتحقق بعد ذلك كله
 ثبوت رواية كل من الامرين عنه صلى الله عليه وسلم الرفع عند الركوع وعدمه فيحتاج الى الترجيح لقيام التعارض وينبغي ما سرنه اليه
 بانه كانت اقوال مباعدة في الصلوة من جنس هذا الرفع وقد علم منها فلا يجد ان يكون هو الرضا مشمو لا بالنسخ خصوصا وقد ثبتت
 ما يعارضه خبرا لا مرسلا بخلاف عدمه فانه لا يتطرق اليه احتمال عدم الشرعية لانه ليس من جنس ما عهده ذلك بل من جنس السكون
 الذي هو طريق ما جمع على طلبه في الصلوة اعني الخشوع وكذا بافضل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ابو حنيفة لانه
 رضي الله تعالى عنه وعندي ان يقال من قبل الحنفية ان من تركهم رفع اليدين واشارهم تركه وروى استكرامهم لذلك مع صحة
 كثير من الاخبار والآثار في هذا الباب مرفوعة ومرفوعة انهم لما رادوا الاخبار والآثار متعاضدة ولا ترجيح لاحاديث الرفع وآثاره
 صاروا الى ما هو المصير في الاصول في التعارض بين السنتين وهو اما القياس ابتداء على قول ابيه بعد الاختلاف في اقوال الصحابة
 القياس بينهما يقتضي عدم الرفع بناء على ما سمعت مراد ان المطلوب من الشرع في الصلوة وجوبا هو السكون والتخفيف والخشوع
 كما هو شأن كل من العبد والعباد والعلان بن ابي سادهم بالاستسكان والقرار بلا حركة على حسب عادتهم فلو على بالرفع واحتمال
 لشوبه باق بعد علم ان حديث جابر بن سمرة يقتضي بالهني العرض عنه لافضي الامر الى ترك الرفع الهني عنه واقر ان المحرم المنسوع
 منه وان على تركه لادى الامر الى ترك المستحب المندوب او السنة الزائدة على ما هو اعتقادهم في باب الرفع ولا حرج فيه ولا
 مضائق عند الشرع في تركه المستند الدائم ايضا والبيان المبين ان الشيء اذا دار بين السنة والبدعة وتردد الامر فيها
 كره وتركه كما هو مقرر والبيان انما هو على اصول الحنفية ان المحرم يتخطو درجة بالتعارض الى المكروه ثم الى ما هو مستحب على
 اختلاف المعارض في قوة وضعف كما تعلموا بهذا الاصل في النجاسات الخفيفة بقي الكلام في انه لم يثبت تعارض اولادانه لا ترجيح
 لاجبار الرفع على تقدير التعارض فنقول في الاول ان التعارض ثابت لا محالة على ما سلفنا مرارا ان احاديث الترك ايضا ثابتة
 لأمروها وصالحه للاحتجاج بها بلا مزية وان كان في بعض طرق بعضها كلام من جهة الرجال كما ان في بعض احاديث الرفع واكثرها
 كلام من جهة الجهة قد بين هذا منه في البناية (قلت قد مضى نبذ منه ما تقدم فذكره) وان احاديث الترك قد اذنت واشهرت
 بالترك الا عتادى زعماء وقفا على الاجل من الصحابة الشديدة الاتقاء للسنة الغائبة في ابتداء سن النبوة التي يستعمل
 العقل بنواها احوالهم تخاف السن منهم واعتقادهم بذلك وما رويهم له وترجم عليهم واستقر بهم على ذلك وهذا
 المعنى يستأصل ويستبيح من الراس ما يقال من ان تركهم وتركه صلى الله عليه وسلم كان لبيان الجواز على الرخصة على ان
 بعض الصحابة كان يسود ومن يحفظ خطوه قد ثبت ان تركهم وتركه صلى الله عليه وسلم كان لبيان الجواز على الرخصة على ان
 ايضا فاستقر وش التعارض على التحقيق بلا استراية وانقطع عرق ما يزعم من عدم التعارض بالمحل على المحال فير النجس وما
 انه لا ترجيح لاجبار الرفع على اخبار تركه فانه قد تقرن الاصول لارجان بكثرة عدد الرواية (واباقي على الصلوة الآتية)

من لم يكبر

(بقية من الصلوة السابقة) ثم يقوم فيستقبل الصلوة قبل لم يكبر اجزا ثم تكبيرة الركوع للركعة الاولى ولم تكبيرة الركعة الثانية
 انما كانت قالوا لانما كانت ان يكون دخول اول الصلوة مع الامام ودخول ما بعده من تكبيرة قبل الصلوة اذا اراد من الصلوة مع الامام
 لمن كانت تلك الصلوة بمركبة عند ما عليه ان يستقبل الصلوة وان لم تكن بمركبة عند ما عليه ان يتباعد عن الامام ما ينبغي ان يصليها
 معه قالوا ان يكون بمركبة عند ما كان ان يكون بمركبة عند ما كان من تركه على غير يقين وقد اقرتم انكم لا تدرون كيف كان
 في هذا ما نرى لقولكم هذا وجها ولكن الحق عندنا على ما جاء في الآثار والسنة ان من لم يد على الصلوة بتكبيره يريد بان يستلح الصلوة
 فليس بدخل ولا يخرج من ذلك تكبيرة الركوع لانه لم يرد بها افتتاح الصلوة في الركعة الاولى ولا في الثانية قيل لهم قد
 اندم صلوته من دخل فيها مع الامام بتكبيره يريد به الافتتاح ولم يفتح به الامام قالوا لان الامام اذا لم يد على الصلوة فلا
 صلوته لمن خلفه قيل لهم كذا نقول وفيه الصواب ونحنكم نقولون هذا القول في غير هذا الموضع ارايتم انما يصلي بقوم ثم اورد صلاتهم
 الصلوات فلا يصلي ركعة تكلم اليك بعد صلوته قالوا بل قيل لهم انهم صلوته من خلفه قالوا لا تفهم فكيف نقولون فيقولون ما بقي
 من صلوتهم جوبوا قيل لهم فليس الامام لهم فيما بقي من صلوتهم قالوا بل قيل لهم فكذلك ابتداء الصلوة يعني ان يقال للامام انك
 صليتك ان كانت صلوته الامام فاسد فليس لهم ايضا تكليف الصلوة خلف الامام عليهم قالوا لا نعلم حكم صلواتهم من خلفه
 قيل لهم فاقولون اذا حدث الامام قد ضلت صلوته وجب عليه الاضطرار ونضاهه فلا يلزم على صلوته قالوا بل قيل لهم انما يتكلم بما على
 ان يقوم من يصلي بهم قالوا نعم قيل لهم تكليف استخلف من احدث وقد خرج من الصلوة ولا يستخلف من يكمل متعبا اقول يتقضى بعض
 بعضا فليس عندكم فيما سمعتم في هذا ما يعتد عليه اولنا فتمت الرجال الذين عرفتم انفسا من غيركم اذ اقمتمكم باعقل منكم وكنتم مستخفيين
 بما عندكم من علم من غيركم وقد جاء الحديث ان كان يقال من العلم انفسا قالوا من طلب علما في علمه وكان يعاد برجل فيعلمه يقولون
 انما بالان على الحق فورا وكذا انا اباله في الحج ولم افسد ولعله لا يبالى من المبالاة اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال من لم
 يكبر من يفتتح الصلوة فليس في صلوته اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال قلت لرجل صلى بغير وضوء قال يتوضأ ويعد الصلوة
 وان كان اما عاددا عاددا صحابه فان صلوته الامام اذا ضلت ضلت صلوته من خلفه قلت رجل نسي التكبيرة الاولى التي يفتتح
 بها الصلوة قال ان ذكره في الصلوة لم يغتد بها معنى وكبر واستأنف وان لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلوة وان كان اما عاددا
 عاددا صحابه فان صلوته الامام اذا ضلت ضلت صلوته اصحابه اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اذا ضلت صلوته الامام
 ضلت صلوته من خلفه اخبرنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء بن ابي رباح في الرجل يؤم اصحابه فيحضر
 بغير وضوء قال يعيدون اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال يعيدون اذا حب ان يعيدوا جبرنا
 ابراهيم بن يزيد الهكبي عن عمرو بن دينار قال قال علي بن ابي طالب في الرجل يصلي باصحابه جبا قال يعيدون ويعيدون قال اهل المدينة
 انهم قد صلى على ما صحبه بغير وضوء فاعادوا لم يعيدوا قيل لهم ان علمهم يستيقن ان كان جبا فاحذ بالشك فاقبل واعادوا ولم يلمحوا
 ان يعيدوا وقد ذكر مشاهير ابن عروة عن ابن عروة عن الزبير بن عدي عن العجلي (باليامين) ان عمر بن الخطاب قال
 احسبني احسنت وما شغرت فظن انما قال احسبني عرشه على نفسه فاقتل واعاد الصلوة لظنه فليس ينبغي ان يكلف الناس
 بذلك اجمع ووقع في الحج اغلاط وتصحيحات ونقولات كثيرة من الكتاب واهل المطبع وقد اصلحتها حسب فهمي القاصر من كتب
 الحديث والرجال كما هي ايضا انظر الى انما تكليف الزم الامام محمد اهل المدينة بالحج القوية في مسئلة السهو قال كذا الحق
 عندنا على ما جاء في الآثار والسنة الخ وفي هذا روي عن علي بن ابي طالب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وليس في الآثار والشمس رابعة النهار من عمل صامحا فلنفسه ومن اساء فعليها وما ركب
 بظلام للعبيد ١٢

عنه قوله من لم يكبر الا في مع القدرة على نطق التكبير فان العاجز عن النطق به لا يلزمه تحريك لسانه وهو شرط اذ
 ركن في افتتاح الصلوة على اختلاف القولين ومن ترك شرط الصلوة اورد ركنها فسلوته فاسدة قال النووي في ١٦٥
 من شرح مسلم وتكبيره الافتتاح واجبة عند ابي حنيفة والشافعي ومالك والثوري واحمد والعلامة كانت من الصعوبة
 والنابعين فمن بعدهم الا ما حكاه القاضي عياض وجماة من ابن المسيب والحسن والزهري وقتادة والجمهور والاولا في
 ان السنة ليس بواجب وان لدخول في الصلوة يعني فيها النية ولا اقل هذا يصح من هو لاه الاعلام مع هذه الاحاديث
 الصحيحة مع حديث علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
 ولفظ التكبير الله اكبر فهذا يجزى بالاجماع اذ بعد الاجماع لا حاجة الى ذكر الاول على فرضية التكبير لا افتتاح
 وقد اشار اليه النووي ايضا ١٢

حيث يفتح الصلوة

له قول حين ثم شرط صفة التكبير ان يوجد في حالة القيام في من القادر سواء كان اماماً او منفرداً او مقفياً حتى لو كبر قائماً ثم قام لا يصير
شارفاً ولو وجد الامام في الركوع او السجود او القعود ينبغي ان يكون قائماً في الركعة الذي هو فيه ولو كبر لاقتضاه في الركعة الذي هو فيه
لا يصير سارفاً لعدم التكبير قائماً مع القعدة عليه قال في حاشية من ابداه في لفظ الشكر كبر في التحريم عندنا واجب ومن تركه حراماً كان
كروماً تحريمياً في حاشية من فتح القدير ثم لم يذكره بغير الشكر كبره قال السرخسي لا يكره في الاصح وفي الحقيقة الاصح ان يكره وهذا ادلى
وقد ذكره في البحر ميرد يا من الى حاشية اهـ وقال في حاشية من البحر لفظ التكبير ثبت بالبحر فيجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلاة
بغيره لمن يحسنه كما قلنا في قراءة القرآن مع الفاتحة في الركوع والسجود مع التضرع في ذكره في الشك في هذا البعد الوجوب وهو كاشف
لغيره ان لم تقتصر بترك فعله في هذا ما ذكره في الحقيقة والذخيرة والنهاية من ان الاصح ان يكره الافتتاح بغير الشكر كبره في
حاشية فالمراد كراهية التحريم لانها في رتبة الواجب من جهة الترك فعلى هذا يضعف ما صرح السرخسي من ان الاصح ان لا يكره اهـ ١٢
له قوله يفتح الخ قال الشافعي في دربك فكبر وشايك فظهر الآية قال في البداية المراتب بحجة الافتتاح اهـ زاد في الغاية ٢٣٩
راجع ابن النفير اهـ وفي ٢٣٩ من فتح القدير ومقتضاهما الاقتصار من لم تقتصر من خارج الصلوة فوجب ان يراد بها الاقتصار في الواقع
في الصلوة احوالاً مخصوصة في الحقيقة حيث امكن اهـ وقال تعالى في ذكر اسم ربك فصل الآية والعجب من ابن القيم في حاشية ٢ من اعلام
المؤمنين انه ادخلها في قسم المتشابه حيث قال وهو مخصوص في غاية الصعوبة فتردت بالمتشابه من قوله وذكر اسم ربك فصل اهـ وانت حاش
بان المتشابه كما انقطع رجاء معززة المراد منه ولا يبري بدو اهـ صلوا قبل يوم القيامة فبري غايته الخفاء بمنزلة الحكم في غاية الظهور وكبر
حقته معناه واحتماداً قبل الاصابة كما في الاصول وهذا التعريف لا يصح اصلاً على هذه الآية كما لا يخفى على المبره وتبعني ذلك
من جاء بعده من يؤمن باتوار كيف ما كانت تقليداً اجاباً كما في كتبهم فتنبه ولا تقترب به وقال صلى الله عليه وسلم الذي علمه الصلوة اذا
تمت الى الصلوة بغير الاحاديث الواردة في صفة الصلوة كثيرة وفيها اذا افتتح الصلوة كبر وقال الشافعي ان يفتح الصلوة بالتكبير
ومن ابن مسعود قال مفتاح الصلوة التكبير وانقضاءها التسليم رواه ابو نعيم في كتاب الصلوة وقال البخاري في التلخيص سنده صحيح
كما في حاشية من آثار السنن في حاشية من يسأل الاوطار فقال الخلفاء ان من هذا المجهور بشرط هذا الحنفية اهـ وفي حاشية من رحمة الامة
واقفوا على ان تحجيرة الاحكام من فروض الصلوة وانها لا تصح الا بلفظ اهـ الا ان الافتتاح بلفظ الشكر كبره عندنا واجب او سنة
مؤكد على قول وترك كل منهما معناه او واجب التمام كما سبق من فتح القدير والبحر وفي حاشية من رد المحتار ذيل قول الدر المنار
اي قال وجوباً الشكر كبره فظلاً عن الغلبة عند قول الحنفية ولا دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح دي قوله الشكر كبره
او الشكر كبره او الشكر كبره الخ وعين مالك الاول لانه المتوارث واجب بان يفتد السنية او الوجوب ونحن نقول به
فان الاصح ان يكره الافتتاح بغير الشكر كبره عندنا في حاشية كما في الحقيقة والذخيرة والنهاية وغيره وقام في الحاشية وعليه فلو افتتح
باجد الا لفظ الاخرة لا يحصل الواجب فانهم اهـ وقال في حاشية من رد المحتار ذيل قول الدر المنار ومع شروعه ايضا مع كراهية التحريم الخ
اي كما يصح شروعه بالتكبير اي بفتح ايضا بالتسبيح ونحوه لكن مع كراهية التحريم لان الشروع بالتكبير واجب وقد مر ان الواجب لفظ
الشكر كبره من بين اللفظ التكبير الاتية وقال في الحاشية من هذا دلل بغيره الشروع بغير الشكر كبره فيصيحان والراجح ان كروه تحريماً وان وجوبه
عام لا خاص بالبعد كما حرره في البحر لمواظبة التي لم تقتصر بترك اهـ انما نقلت العبارات الفقهية لان من ابنا العصر بعض من
يديهم اشاعة الفاحشة تنويه باطل بالحق والافساد في العوام قالوا على الاطلاق بان الحنفية خالفوا الاحاديث الصحيحة الواردة
في الباب وقالوا ان الصلوة بغير لفظ التكبير تصح باي لفظ كان وهذا كما ترى تنويه فانهم يقولون ان لفظ الشكر كبره في الافتتاح
واجب وتاركه من غير عذر تركه التحريم وكل صلوة اديت مع كراهية التحريم فاعادتها واجبة كما حقق في حاشية قد سبق بحث هذا
في حديث ابى سعيد الخدري الوضوء مفتاح الصلوة والتكبير تحريمياً في اول الباب من كتاب الآثار تذكره وانما الخلاف في ان
من شرع فيها بغير لفظ الشكر كبره لم يكره ام لا فنحن نقول بالاول لان الشكر كبره في قول وذكر اسم ربك فصل في ذكر اسم الله تعالى اعلم
من ان يكون بالشكر بالرحمن او بغيرها من الاسماء لانها في كونها ذكر اسما او قد صرح بهذا المراد آية اخرى في طلب الاسماء
الحسنى فادعوه بها وانصت آية اخرى باصرح من ذلك وهي قل ادعوا الله وادعوا الرحمن ايا ما تدعون الله وسما الحسنى فاشتر على
عقلك الاولى الصلوة المذكور بحرف يجب التعقيب بلا فصل والذكر الذي تتبعه الصلوة بلا فصل هو تكبير الافتتاح فقد شرع
الدخول في الصلوة بطلن الذكر الادعية المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتب الحديث باللفظ مختلفة متبوعة كثيرة
الانواع شامة عادلة على ذلك فانه صلى الله عليه وسلم لم يقيدها باللفظ مخصوصة كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث واختلف
اللفظ الادعية في موضع واحد في وقت واحد يرشدك الى ان لا تضييق من الشارع على الامة ولا تعقيد بها كما نقلت القرون
العزيرة والتكبير بمعنى التعظيم ورد في اصطلاح القرآن كما في قوله تعالى قلما رأيت كبره اي عظمت وقوله تعالى ذكره تكبر اي عظمت
تظليها وقوله تعالى وركب فكبر اي تعظم فالتعظيم بالتكبير عرف شمرى ودلالة شرعية ليست بلغوى ليقال انها متأخرة عن الشكر
درابح مكمل من مفردات الراغب ومنها من المغرب فلما قلنا بغيرية مطلق الذكر وجوب لفظ الشكر كبره كونه ورد في
الاحاديث قولاً وفعلًا وتوارث عنه صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا عملاً عن السلف والمرتب بين الفرض والسنن والابائي على الصفة الاتية

يريد بها الدخول في الصلوة فيجزئ به ذلك وهو قول أبي حنيفة محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عثمان بن عبد الله

(بقيت من الصلوة السابقة إلى الفرض لأن الحمل له هو اتوى من النفل كما نؤى بقراءة فاتحة الذكر والشاء وكما لو طاف فكن جنباً طمعه ظاهر انصرف الثاني إلى الركن بخلاف ما إذا قصد بالتكبير الإتمام فقط فإنه لا يكون قاصداً للذكر نصاً كما لا يخفى من الصلوة فلا يصح شروعه كما مر قال في ٣٣ من رد المحتار كمن طهر في التواتر بخلافه فإن محمد يقول يريد بها الدخول في الصلوة فيجزئ ذلك ومفهومه أن لم يرد بذلك الدخول في الصلوة ولم يوجب لم يجر ذلك كما لا يخفى إلا أن يكون المعنى أنه كبر للركوع يريد بها الدخول مع قال في حقه من الهندية ولا يصير شارحاً بالتكبير إلا في حالة القيام أو فيها هو أقرب إليه من الركوع هكذا في الزايد حتى لو كبر قائماً لم يضر في الصلوة ويجوز افتتاح الصلوة قاعداً مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسي ولو ادرك الإمام وجهه كمن فكبه قائماً وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلوة ولغت نيته كذا في محيط السرخسي اهـ

له قوله يريد بها التأييد بتكبير الركوع الدخول في الصلوة جازت صلوة فإنه أتى بالفرض الذي كانت عليه صفة الصلوة بأنه نوى منه التكبير التي كبرها للركوع افتتاح الصلوة والشروع فيها حالة القيام وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي صفة من المدة الخبري قال ما لك أن كان كبر للركوع نوى بذلك تكبيرة الافتتاح أجزاء صلوة وإن لم يوجب بتكبير الركوع تجزئة الافتتاح فليصح مع الإتمام حتى إذا فرغ الإمام أعاد الصلوة اهـ وفي حديث الأمام مع الإتمام خلافه عندنا وقد دلت عليه الإمام محمد سابق من الحجج فذكره وقال الإمام الشافعي في حقه من الإمام فإن كان ما هو ما فادرك الإمام قبل أن يركع أدركها تكبيرة تكبيرة واحدة فإن نوى بها تكبيرة الافتتاح أجزاء وكان داخل في الصلوة (اتفاقاً) وإن نوى بها تكبيرة الركوع لم يكن داخل في الصلوة (خلافه) فإنه عندنا يصير داخل في الصلوة ولغت نيته للركوع كما سبق ولو كبر نوى المكتوبة وليس في صلوة وهو ركن لم يجره ولا يجره حتى يكبر قائماً قال ويكون عليه أن يكبر قائماً نوى بها المكتوبة ولا يكون داخل في الصلوة المكتوبة إلا بما وصفت اهـ ١٢

له قوله فيجزئ إلى في الهندية وفي المبسوط البوري والأخرس والأي الذي لا يحسن شيئاً يصير شارحاً بالنية ولا يلزم التحريك باللسان كذا في التبيين أما فضيلة تكبيرة الافتتاح فتظهر في وقت أدركها والصحيح أن من أدرك الركعة فقد أدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في المحصر في باب أبي يوسف ١٢

له قوله وهو الخ في المدة صحت قال وقال مالك أن دخل مع الإمام فغشي تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع ولم يوجب بتكبير الافتتاح معنى في صلوة ولم يقطعها فإنه فرغ من صلوة مع الإمام أعادها قال فإن وحده قطع وإن كان قد صلى من صلوة ركعة أدركت ثم انزل من كبر للركوع قطع الافتتاح أيضاً قال وإنما ذلك لمن خلف الإمام وحده قال وقال مالك فيما بغني أنه قال إنما امرت من خلف الإمام بما أمرت به لا في سمعت أن سعيد بن المسيب قال يجرى الرجل مع الإمام إذا نسي تكبيرة الافتتاح تكبيرة الركوع قال وكنت أرى ربيعة بن أبي عبد الرحمن يعيد الصلوة مراراً فقال له مالك يا أبا عثمان فيقول التي نسيته تكبيرة الافتتاح فأناب إلى أن يقول سعيدان يعني لا يجرى أن يجرى عنده واجب في قول ربيعة أن يعيد احتياطاً وهذا الذي مع الإمام اهـ وقد رد ذلك الإمام محمد في الحجج كما سبق في أول الباب فذكره قال ابن رشد في صفة من مقدماته وقد رد في ابن شهاب أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تكبيرة الاحرام على الفقد والإمام والاموم وقول سعيد بن المسيب وابن شهاب فحين نسي تكبيرة الافتتاح مع الإمام وكبر للركوع أنها تجزئ من تكبيرة الاحرام وإن لم يوجب بتكبير الاحرام لا يدل على أن تكبيرة الاحرام عندها ليست بفرض خلاف ما ذهب إليه بعض متأولين من المتأخرين وإنما معنى ما ذهب إليه والله أعلم وأحكم أنها تجزئ من تكبيرة الاحرام لأن النية قد تقدمت منه عند القيام إلى الصلوة أو لا يتصور عدم النية من القائم للصلوة فالنيتة المتقدمة بالتكبير للركوع تقرب ما بينهما نصح الاحرام وأجزاء الركعة لأن الإمام يكمل منه القراءة ولم يرد ذلك مالك فقال وذلك إذا نوى بها تكبيرة الاحرام وإن كان من ذممه جاز تقدم النية على الاحرام على ما ذكرناه فإنه لا نوى بها تكبيرة الركوع ذي سنة كان قد نقص بذلك نية المتقدمة وإنما كانت تجزئ من تكبيرة الاحرام وتنظم عنده بالنية المتقدمة لو لم تكن فيها نية فحصل الاختلاف بينهما وبينه وإنما هو من ترقيق نية المتقدمة بتجربتها إلى نية تكبيرة الركوع الذي هو سنة أم لا فرأى مالك أنها ترقيق نية ذلك وأي سعيد بن المسيب وابن شهاب أنها لا ترقيق براه وقول ابن شهاب وابن المسيب هو قولنا كما سبق من الهندية ودرومحتا راول الصفة وبالجملة أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد وأما مالك والشافعي فكلهم متفقون على أن من تكبيرة الاحرام قائماً قبل الركوع فقد دخل في الصلوة ومن كبر للركوع نوى بها الدخول في الصلوة فإن كانت حاله القيام تجزئ ذلك ولا لاها والله أعلم وعلمه أم ١٢

له قوله عثمان بن عبد الله بن موهب الخ النبي أبو عبد الله ويقال أبو عمر والمدني الأعرج مولى آل طلحة وقد نسب إلى جده من رجال البخاري وسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه كما في ص ١٢ من التهذيب روى عن ابن عمر إلى هريرة وأم كلثوم (والباقي على الصفة الأخيرة)

عه و يوم مقابلة القرية الإمام عند أبي حنيفة وعند ما أحرم والفتوح على قولها كذا في المعبد هندية ١٢ عه في الجامع ويجزئ ١٢
عه من القرية التي هي الفرض ١٢ عه أي داني يوسف ١٢ عه فذكره في ملل من الجامع وعزاه إلى التواتر ١٢

ابن موهب أنه صلى خلف إلى هريرة

(بقية من الصفة السابقة) وجابر بن سمرة، جعفر بن أبي ثور، وعبد الله بن أبي قتادة وموسى بن طه والشمس بن ابيان روى عنه انه مر وشيعة وشيخان وهشيم بن الربيع واسرائيل والثوري وسلام بن ابي مطيع بشريك بن جده الله وجميع يحيى وابو حنيفة وغيرهم قال ابن معين وابوداود والنسائي ويعقوب بن شيعة ثقة قلت وقال العجلي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال مات سنة (١٦٠) وفيها ارض ابن سعد وخليفة بن خياط وابن قانع ا هـ وابوه لا يعرف في الرواية قال ابن القطان وما اوردته جده الحق في الاحكام من عبد الله بن موهب من ام سلمة في شعر النبي صلى الله عليه وسلم فهو مهم كافي صحيح من التهذيب وانما هو من عثمان بن عبد الله بن موهب مولى آل طاعة صاحب الترجمة هذا ولم يذكر الا خطا في الرواية عن ابا حنيفة رحمه الله تعالى ودأبه في التهذيب واللسان انه لا يذكر الاما ابا حنيفة فحين روى عن المحدثين اجماعا ما ثقات ا هـ واما جابر الانادر قتيلا الا ان يكون الراوى اذ المروى عنه ضعيفا او شكلا فيه فيذكر فيه ابا حنيفة اذا تحقق عنده ان ابا حنيفة روى عنه روى عن ابي حنيفة وهو في كتابه كثير كما لا يخفى على من طالع كتبه في الرجال وكذا اذا تحقق عنده ان هذا الرجل خطي فذهبوا الى انهم الجاهلون والمضعفين من غير تشديد وتفكير الا ان يكون ممن روى عنه الضعيفين فعنده ما روى جابر عن ابي حنيفة في قوله وكذا لا ينبغي الى المصنف اذا كان حنفيا فذهبوا الى ما في مسكتهم في المحدثين اختلف كثير من كونين وابن معين واما ما في نسخة من نسخة الذهبي رسالة في مذهب ابن معين ونحوه واثبت فيها انه يذهب بمذهب ابي حنيفة وهذا الذي هو ما بالمرح والحق كونه الراوى اشعريا او ماتريد ياكما هو ظاهر على طالع كتبه في الرجاء وللناس فيما يشقون مذهبهم هذا ان الله تعالى لم يعصوا واليه المرجع والمآب ١٢

له قوله انه صلى فيه بيان الثبوت والضبط للواقعة والتكبيرات لانه صلى خلف من يعطها وكذا يكون شدا وادل حفظا كما لا يخفى وفي الموطا ما قال محمد بن مالك حدثنا موهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله الانصاري ان يعلم الكسيري العسوية يامرنا ان نكلمه كلما خففه ورفعا اخبرنا مالك اخبرني ابن شهاب الزهري عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب ان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلوة كلما خفف وكما رفع فلم تزل تلك صلوة حتى لقي الله عز وجل (في نسخة من نسخة الزهري) قال ابن عبد البر لا علم خلا فابن ردة الموطا في ارسال هذا الحديث ورواه عبد الوهاب بن عطاء عن مالك عن ابن شهاب عن ابيه موصولا ورواه عبد الرحمن بن خالد بن يحيى عن ابيه عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن علي بن ابي حنيفة لا يفتح فيه الا ما في الموطا مرسل واطلا فيه محمد بن مصعب فرواه عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابيه ولا يصح فيه هذا الاثبات والصواب عندهم ما في الموطا اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن ابي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف انه اخبره ان ابا هريرة كان يصلي بهم فيكبر كلما خفف ورفع ثم اذا انصرف قال والله اني لاشبهكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرنا مالك اخبرني نعم الجهم وابو جعفر القاري ان ابا هريرة كان يصلي بهم فيكبر كلما خفف ورفع قال ابو جعفر وكان يرفع يديه حين يجرد ويضع الصلوة قال محمد بن السنه ان يكبر الرجل في صلوة كلما خفف وكما رفع واذا انحط للسجود كبر واذا انحط للسجود الثاني كبر وهو قول ابي حنيفة رحمه الله انتهى وراجع صلا من هذه الحاشية اول الباب ١٢

له قوله ان ابا هريرة الخ الدوسي اليماي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ الصحابة ثبت ذك في فقه مفتي صاحب ليل فيها وصوم وذكر تبيح وتعليق من رجال السنة قال النووي في شرح مسلم ولا ياب هريرة منقبة حليمة وهي ان اكثر الصحابة رواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحافظ يحيى بن محمد الاندلسي في مسنده لابي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاثمائة واربعين و سبعون حديثا وليس لاحد من الصحابة هذا القدر ولا يقارب ا هـ وذكر الحافظ ترمذي في كتابه من ثلاث ورفقات من التهذيب من ٣٢٥ الى ٣٢٧ اختلف في اسم ابيه اختلافا كثيرا ويقال كان اسمه في الجاهلية عبد الشمس وكنيته ابو الاسود فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم جده الله وكان ابا هريرة قيل لاجل هرة كان يكل اولادها روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر الطيب ومن الى بكره ووالفضل بن عباس والي بن كعب واسامة وعائشة ونفزة ابن ابي نفرة القفاري وكعب الابار وعنه انه المهر و ابن عباس ابن عمر والسودان جابر ومروان بن الحكم وقبيصة وابن المسيب والاعوذ خلا في ذكرهم الحافظ من ٣٢٨ الى ٣٢٩ من التهذيب قال البخاري روى عنه نحو من ثمانمائة رجل اذكر من اهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم قال عمرو بن علي كان مقدما على عام غير وكان خير في الحرم سنة سبع وقال الاعرج عن ابي هريرة انكم تزعمون ان ابا هريرة كثير الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الموعود اني كنت امر امكننا اصعب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يظن وكان الجاهلون يشغلهم الصنف بالاسواق وكانت الانصار يشغلهم القيام على اموالهم فحضرت من النبي صلى الله عليه وسلم مجلسا فقال من يسطر رواه حتى انقضى مقالتي ثم يقبض اليه فلن ينسى شيئا سمعته في سبط بردة حتى قضيت حديثه ثم قبضتها الى نوالذي نفسي بيده بالنسبة من شيئا بعد رواه في منه البخاري وسلم والنسائي عن الاعرج بهذا الحديث الزهري عن سعيد بن المسيب والي سلمة عن ابي هريرة نحوه وروى عن علامات النبوة فان ابا هريرة كان احفظ من كل من روى الحديث في عصره ولم يات من احد (واباقي على الصفة الآتية)

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم قال لا بأس

البيعة من الصفرة السابقة فاما من صلى وصده فلا بأس عليه ان لا يجبر وقال سعيد بن جبير انما جوشى يزين به الرجل جلوسه احد ومعدلي ادو
من باب ما يقول الرجل اذا سافر من الجهاد عن علي الازدى ان ابن عمر لما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استوى على بعيره خاضا
الى سفره ثم تلا ما ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانما الى ربنا المنتقلون اللهم اني استملك في سفرنا هذا البراءة التي هي
العل ما ترضى اللهم سون علينا سفرنا هذا اللهم اطربنا البعدا اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الاكل والمال وان ارجع قاهن وناد
يونس آتون تابون عابدون لربنا حامدون وكان النبي صلى الله عليه وسلم جبر شرا اذا اكلوا الثيابا كبروا اذا اذبحوا سجدوا فزعت اصوة
على ذلك ما عدا ولعل على هذا المعنى ترك بعضهم عند الخفض السجود ولم يتركوا ابن عمر عند الخفض للركوع لمكان وضع اليدين فيه وهو شعار التكبيرة
يكبر على دلالة على معناه من الدلالة الوضعية غير القلبية على اصطلاح النظار كالعدول الاربع عنكم والتكبير القولي شعار الملأ بحقيقة
يبرزها عن غيرها فوضع في موضع الشعار كالاستسلام والركوع والذبح وشروع العبادة اعلاما بانها عبادة لا محض لا عبادة المشركين و
الوجه في التكبير ليس هو ان كان معدا لغير الله في القومة والجلوس في تمجيد مناسباته لم يتعد الخفض لغيره المودة والولاية و
العبادة للشروع قال القرطبي حقيق واكثر اشئ رأيت كبريا قال فلا رأيت كبره والتكبير يقال لذلك بتعظيم الله تعالى توجيها لله كبره وتعبادته
تعظيمه وعلى ذلك والتكبير والله على ما هداكم وكبره بتجوير ١٢

له قوله عن ابراهيم الخاضع في ان السجود على العامة جائز ولا بأس به عنده فاني قد عرفت ان كان يكره السجود على العامة لمحمول على الغفيرة
او على من استمر على السجود عليها جميعا من قوله والصحابة رضوا كما لو سجدوا عليها ذكره البخاري في صحيحه تعليقا من الحسن في باب السجود للشيخ
في شدة الحر حيث قال وقال الحسن كان يقوم يسجد على العامة والفقهاء ودياه في كراهة قال الحافظ في صحيحه من الفتح واصله انما
من شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
وكذا رواه ابن ابي شيبة عن طريق شام اه قال البيهقي في صحيحه من شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
قال ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
من شام بن حسان عن الحسن نحوه واخرج ابن ابي شيبة عن شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
حميد رأيت الحسن طيبس ابنه انما في الشنار وبعيل في غير ذلك يخرج يد يد وكان عبد الرحمن بن زيد يسجد على كور حمامته وكذلك الحسن وسعيد بن المسيب
وغيرهم جدا لله وكحول والزهرى وعباد الله بن ابي اوفى وعبد الرحمن بن زيد هادي في صحيحه من شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
الحسن به اه وكذا في صحيحه من نصب الراية وقال الحافظ في صحيحه من شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
اه لكن قال يحيى ان يكون اما يسجد على حمامته وجهته اه دده في صحيحه من البخاري في صحيحه من شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
بعد باب قلت ذكر ابن ابي شيبة عن مجاهد الاسود والحسن وسعيد بن جبير وعقبة وسروق وابراهيم انهم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
اه وقد روى عبد الرزاق كذا في صحيحه من شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
كاه قوله قال الحافظ في صحيحه من شام بن حسان عن الحسن ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون واديهم في شياهم ويسجدون لهم على قفوسهم وعوامته
عليه فتبلى ولقد رأيتني برد شديد انه يسجد كغيره من ربه حتى يضعها على الخصى اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر ان كان اذا سجد وضع كفيه على الذي يضع جبهته
من وضع جبهته بالارض فليضع كفيه ثم اذا رفع جبهته فليرفع كفيه فان المدين سجد ان كما يسجد الوجه قال محمد بن عبد الله بن جابر في صحيحه
اذا وضع جبهته ساجدا ان يضع كفيه سجدا اذنيه ويحجب اصابعه نحو القبلة ولا يعينها فاذا رجع راسه رجعها مع ذلك فاما من
اصابه برد فليؤذي وجعل يديه على الارض من تحت كساء او ثوب فلا بأس بذلك وهو قول ابي حنيفة اه فظهر منه ان اذا كان غدا
وسجد على حمامته او ثوبه فلا بأس به كما في الاثر ١٢

كاه قوله لا بأس بالخيار الى ان خلافة ابي فان السجود على العامة اذا كان من غير مذكرة نزل بها قال في الدائم كما يكره نزل بها بكون
عامته الا عند رداءه صح عندنا بشرط كون على جبهته كلها او بعضها كما مر اذا كان الكور على راسه فقط وسجد عليه مختصا اي لم
تصب الارض جبهته ولا انفع على القول به لا يصح لعدم السجود على محله وبشرط طهارة المكان وان يحجم الارض وانما
عن غافلون اه اي عن اشتراط وجود الجهم في السجود على الكور والطهارة كما يغفلون عن اشتراط السجود على الجبهة في كراهية
قال الشافعي في صحيحه من رد المحتار الكلام ههنا في الجواز قال في الهامة فان سجد على كور حمامته او فاضل ثوبه جاز
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور حمامته ويرى انه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد تنق بفصوله لاراد من
يردوا اه قلت رواه احمد وابن ابي شيبة واسحق بن راهويه والبيهقي والطبراني وابن عدي في التلخيص عن ابن عباس
به كما في فتح القدير ونيل الاوطار ورجال احمد رجال الصحيح كما في صحيح الزوائد ورواه ابو داود في المراسيل ليس

بجدة ١٢

لأنه يقرأه بأسا وهو قول أبي حنيفة

باب الجهر بالقراءة

في الصلاة

أبقت من الصلوة السابقة من الشهي وطأوس والادزاعي والمنفي والزهرى وكحول ومسروق وشريك وقال صاحب التهذيب من الثانية
وهو قال أكثر العلماء والحدوث على الثاني حيث لم يجوز ذلك وكل حديث احتج به الثاني في هذا الباب فهو محقق وما احتج به غيره من الأئمة
فهو محكم فبطل المحتج على المحكم ١٢

له قوله لأنني به بأسا الخ لا ينافي الكراهة التشرعية فان الأساس هو الشدة هو كما سبقت فخره فهو يشر إلى أن خلافه أولى المقصود وثبات
أصل الجواز الذي يتبين مع الكراهة أيضا إذا كان من غير غدر وأما به فلا كراهة أصلا وهو مغاير أحاديث الباب اتفاقا لمجرد ذلك نص
محمدي الموطأ كما تقدم ونحدي أن ما رواه أبو داود في مراسيله كما في نصب الراية ٢٥٠ عن ابن أبي شيبة وعمر بن الخطاب عن بكر بن سوادة
عن صالح بن حيوان السبائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد إلى جنبه وقد أتم على جبهته فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم عن جبهته أنه صالح من وقول عبد الحق أن صالح بن حيوان لا يكتج به رده ابن القطان كما في مشيخ من التهذيب ذكره ابن حبان
في الثقات وقال البجلي تابعي ثقة وقال عبد الحق لا يكتج به وعاب ذلك عليه ابن القطان وصح حديثه أحمد وعمر بن بكر بن رجال الجماعة
وابن أبي شيبة حديث حسن كما في مجمع ١٢ من المجمع ١٢ من اللآلئ ١٢

له قوله باب الجهر بالقراءة في الصلوة النهارية وتكرار الآية فيها كما هو ظاهر من الثراب مسود والال في الباب ولهذا صرح
محمدا بعد أن هذا في صلوة التطوع النهارية لا بأس به وأما في المكتوبة من غير ضرورة داعية إليه فلا بد من التزدي في صحتها من جامع
عن أبي المنزك الساجي عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم بآية من القرآن ليلة أنه ورداه الطحاوي عن أبي ذر وغيره يفسين
الآية التي قام بها النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصباح قال في مشيخ من باب جميع السور في ركعة حدثنا أبو بكر قال ثنا
سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر عن رجل بنو قدامة بن عبد الرحمن أو عبد الله عن جبرة بنت سمعت أبا ذر قال جعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آية من كتاب الله يركع وبها يسجد وبها يدعوا حدثنا عبد العزيز بن معاوية الغنائي قال ثنا أبو الوليد
قال ثنا يحيى بن سعيد القطان عن قدامة بن عبد الله عن جبرة بنت سمعت أبا ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية حتى الصباح
أن تعبد بهم فأنهم مبادك وإن تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم أنه قد روي عن عتيق الداروي أيضا من فعل قال الطحاوي حدثنا أبو بكر
قال ثنا أبو بكر قال ثنا شعبه عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا الشهي يحدث من مسروق قال قال لي رجل من أهل مكة هذا مقام أنيكم يوم الأذى
رأيت قام ليلة حتى أصبح أو كما دان يصبح يقرأ آية يركع بها ويسجد ويكفي أم حسب الذين اجتروا السيئات والآية أنه فخذ الروايات نص
في تكرار الآية الواحدة في الصلوة حتى الصباح وهو في التطوع وتزجرك أيضا إلى أن الفاتحة ليست بغير عنا كما قال الشافعي وغيره
فأنها لم تذكر في هذه الروايات كما هو ظاهر وهذا في الحديث في تقريره أنه عليه السلام لم يقرأ الفاتحة ولا غيرها من القرآن سوى هذه
الآية في القيام والركوع والسجود فيشكل الأمر على القائلين بغيرية الفاتحة أزيد منه على الاعتناء القائلين بوجودها فإن للصلوة أصلا
على مذهبا لا على مذهبه فيفيد الحديث بوجوب الفاتحة وقال ما الذي ادعيت يدل على طريق الحديث وقد استوفيتها وما في الطحاوي مشيخ
يؤيد دعوى وقال ويجوز تكرار الآية في الثالثة وتعيين السورة من نفسها في الصلوة بدون ورود الشرع بها بدعة ١٢

له قوله باب الجهر لم قال محمدا من الموطأ باب الجهر بالقراءة في الصلوة وما يستحب من ذلك أخبرنا مالك الخبر في عمي أبو سهل أن
أباه أخبره أن عمر بن الخطاب كان يجهر بالقراءة في الصلوة وأنه كان يسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أبي جهم قال محمد بن أبي بكر في الصلوة
في الجهر في القراءة من المجهدين الرجل نفسه انتهى وقال في ١٢ باب القراءة في الصلوة في السفر أخبرنا مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقرأ
في السفر في الصباح بالعشر السور من أول المفصل يردون في كل ركعة سورة قال محمد بن أبي بكر في السفر في السجودات البردج والسماء
والطارق ونحوها انتهى ١٢

له قوله الجهر بالقراءة الإتيان في الدر المختار وأبو الجهر اسماء غيره وأدنى المخافة اسماء نفسه ومن يقره فليسمع رجل أو رجلان وليس
يجوز الجهر بسمع الكل خلاصة أحمد قال الشافعي في ١٢ من رواه المختار وبما قرأه ظهر لك أن ما ذكره من أن تعريف الجهر المخافة ومثل في
سبوا المينة وغيره مني على قول المهدي لأن أدنى المخافة الذي توجد فيه القراءة عنده خروج صوت يسمع إلى الأذن ولو حكما كما لو كان هناك
ما نفع من صمم أوجبه أصوات أو غير ذلك وهذا معنى قوله وأدنى المخافة اسماء نفسه وقوله ومن قره تعريض باللازم عادة كما مروني
التهستاني وغيره أذن يقره بأودع وضعه ويبنى على ذلك أن أدنى الجهر اسماء غيره أي من لم يكن يقره بقرينة المقابلة ولذا قال في الخلاصة
والخاتمة من الجامع الصغير أن الألف إذا قرأ في صلوة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهر أو الجهر بسمع الكل (أدنى على الصلوة)

عن في المدة ١٢ قال وقال مالك فيمن سجد على كور العامة قال أحب إلى أن يرفع من بعض جبهة حتى تيسر بعض جبهة بالارض قلت لكان
سجد على كور العامة قال أكرهه فأن فعل فلا إعادة عليه ١٢ عنه إذا كان يفسر غدره لا يفضل على الجبهة وأما به فلا كلام فيه ١٢ عنه أي دليل في
لعه فعل مراده عن هذا الباب أن الجهر به لا يكون في صلوة النهار ١٢

على ان يسمع صوته فلم يسمع غير انه سمعه يقول
رب زدني علما يردد مرارا فظن الرجل انه يقرأ طه
قال محمد وهذا في صلاة النهار فلا نرى باسا ان يقف
الرجل على تشبي من القرآن مثل هذا يدعول نفسه في التطوع

(بقية من الصلوة السابقة) لا يكون منا في الفرض الاصل في القراءة في الصلوة مطلقا من اجزاءها لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والصلاة كانوا يقرأون سور المصنوعة من القرآن في الصلوة في غائب الاعمال تخصيله في الصلوة كونه من الكلمات لا يكون
منا في المصنوع هذا ١٢

له قوله لم يسمع الخ فثبت ان القراءة لا تكون في الظهر الا سرا في صلاة من الجمع ومن ابن سيرين ان ابن مسعود كان يقرأ في الظهر
العصر في الركعتين الاوليين بغائمة الكتاب وسورة في كل ركعة وفي الاخيرين بغائمة الكتاب دعاه البطراني في الكعبة ورجاله ثقات ان ابن
ابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود ومن حميد وثمان البقي قالوا صلينا خلف الشربان مالك الظهر والعصر فسمعنا يقرأ سبح اسم ربك
الا على رداء البطراني في الكعبة ورجاله موثقون وفي البخاري حديثا من عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقرأ في الركعتين الاوليين من صلاة الظهر بغائمة الكتاب وسورتين يطول في الاولى ويقصر في الثانية ويسبح الآية احيانا وكان يقرأ
في العصر بغائمة الكتاب وسورتين وكان يطول في الاولى وكان يطول في الركعة الاولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية ومن ابى عمر
قال سألنا جابا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا يا سيدي كنتم تعرفون قال باضطراب بحيث احسب
اني قتادة متفق عليه كما في صلاة من المشكاة وصلى من بلوغ المرام وكان عليه الصلوة والسلام يحج في الكل ثم ترك في الظهر والعصر
له فاعاذي الكفار كما في احد درختي في الباب احاديث واثار كثيرة ١٣

له قوله يقول رب الخ فثبت بهذا انه كان يقرأ ولا يدين القراءة في الصلوة الظهر والعصر وفي صلاة من نحب الزوائد من المطلب بن
عبد الله قال تماروا في القراءة في الظهر والعصر فاسألوني الى خارجة بن زيد فقال قال الى تمام او كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يطيل القيام ويحرك شفعية فقد علم ان ذلك لم يكن الا قراءة وانا اخذه رواه احمد والبطراني في الكعبة وفيه كثير بن زيد اخلف في الاحتجاج
به ومن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كانت تعرف قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بتحريك بحيث رواه احمد ورجاله ثقات ومن
عبد الله بن مسعود قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرف بعني الظهر والعصر بتحريك بحيث رواه البطراني في الكعبة وفيه
زيد بن الحريش ذكره ابن ابي حاتم ولم يحضر ولم يوثقه وبقية رجال ثقات اه ١٤

له قوله يردد مرارا الخ في صلاة من الخاضعة ويحده تكرار السجدة في ركعة واحدة ولا بأس بذلك في التطوع اه وفي صلاة من الهندية واذا
كررا آية واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلوة المفروضة فهو مكروه في حالة الاختيار
واما في حالة العند والنسيان فلا بأس بهذا في المحيط اه وهذا لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم تكرار آية واحدة في حالة الاختيار في
المكتوبات واما في التطوع فقد مضى انه قام بآية حتى أصبح واما فعل ابن مسعود فله كان بسبب الدعاء وغلبة طلبة زيادة
العلم كما اشار اليه الامام محمد بن ابي ١٥

له قوله انه يقرأ الخ لان هذه الآية فيها والاصل ان المصلي يختار ان يقرأ في الصلوات كلها ما بدا له من سور القرآن من الاستدعاء
الى الانتهاء لكن في المكتوبات اتباع ما قرأ به صلى الله عليه وسلم من السور في اكثر الحالات اولى واخرى وقد سبق في اول الباب من الآيات
عن ابن عباس ان القرآن اماك فاقرا منه ما قل وما كثر وليس من القرآن شيئا قليل رواه الطحاوي في باب القراءة في الظهر والعصر
من شرح معاني الآثار وقال صلى الله عليه وسلم اقرا بما تيسر معك من القرآن وقال صلى الله عليه وسلم من ام قوما فليخفف واذا صلى
لنفسه فليطول ما شاء وغير ذلك من الاحاديث وقد قرأ صلى الله عليه وسلم الاعراف والطريق في المغرب وسبح اسم ربك الاعلى ونزل
السجدة والطارق والبروج في الظهر فهذا كله دليل على اختيار المصلي خصوصاً في النوافل فانه باب واسع وطول القنوت فيه مطلوب
في نظر الشارع وسيأتي المزيد في باب تخفيف الصلوة ان شاء الله تعالى ١٦

له قوله فلا نرى الخ ومن هذا قال في المنيّة وغيره ولا بأس للتطوع المنفرد ان يتوّد بآية من النار عند آية الوعيد او يسأل
الرحمة عند آية الرحمة او يستغفر الله اه والدليل عليه ما رواه الطحاوي وسلم واحمد والنسائي والبوداؤد وغيرهم عن حذيفة بن ابي
قال صليت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فاستفتح سورة البقرة فلما فرغ منها استفتح آل عمران فكان اذا
اتي على آية فيها ذكر الجنة او النار وقفت فسأل او تعود او قال كلاما هذا معناه هذا اللفظ الطحاوي (والباقي على الصلوة) (الآية)

عه في الجامع سمع ١٢ عه في الجامع يردد ١٢ هـ اي علقته ١٢ عه في الجامع في طه ١٢ هـ اي تكرار الآية يجوز في صلاة النهار اذا كانت
تطوعا ١٣ هـ في الجامع هذا كله ١٣ معه في الجامع على الشيء ١٣

فأما المكتوبة ففلا

باب التشهد

ورقية من الصفوة السابقة وفي غيره إذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا أمر بتعز وتعوذ فعلى من كان عليه قراءة
الادف عند سؤال ولا آية عذاب الاوقف عند بالتعز وتعوذ أو غيره أيضا البوداد من حديث عوف بن مالك الأشجعي وفيه لا يقرأ آية عزة
الاوقف عند سؤال ولا يقرأ آية عذاب الاوقف فتعز وتعوذ كما ذكر في التهجيد وهو المنطوق كما ترى ولم ينقل عن علي الأشجعي تسليم
في المشاجير في الفرائض والمكتوبات أنه يفعل ذلك فلهذا كك انتعزنا عليه ١٢

له قوله فاما لما لم ينقل فيها عن علي الأشجعي وسلم ولان الاشتغال بالدعاء يقطع نظم القرآن وإن كرهه غيره داع يدعيه كما ذكرنا
ذلك في الطلوع بالنس المذكور الذي ورد فيه فتعزنا عليه على ان الامام فونع ذلك في المكتوبات شغل على الماسوعين وهو امور اجتمعت
بافسوس الصعوبة واما القندي فوطيفة الاستماع والانصات لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون يعني قرأت
في منة القراءة خلف الامام كما قال احمد والحسن البصري وعمران بن حصين وراجع فتاوى النظار ابن تيمية وقوله صلى الله عليه وسلم اذا
قرأ فانصتوا رواه مسلم وصححه البوداد وغيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة رواه محمد والطيحاوي والدار
قطن وغيرهم مسندا ومسلما وكلاهما صحيح فلا يشتغل القندي بما يكتفي بوطيفة هذا والله تعالى اعلم ١٢
سلك قوله فلا يقرأ في التسبيح الدعاء وسؤال الرحمة والتعوذ من العذاب أثناء القراءة قال القاري على ما في ١٢ من بدل الجهد
حله اصحابنا المالكية على ان صلوة كانت نافذة لعدم تجزئهم التعوذ والسؤال أثناء القراءة في صلوة الفرض كان حله على الجواز لا

يجمع مع الصلوة اجماعا ويدل عليه مدة وهو ما ١٢
سلك قوله باب التشهد قدر في ذلك صيغ كثيرة وتشهدات عديدة مرفوعة وبوقفا تبلغ اربعة وعشرين تشهدا رواها اربعة عشر
صحايا والمعتبر عندنا التشهد بعد السجدة مسود الرابع باثنين وعشرين وجها على غيره باتحاد المحدثين كما يأتي قال الامام محمد في ١٠٩
من الموطا باب التشهد في الصلوة اخبرنا مالك حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها كانت تشهد تقول انما
الطيات الصلوة الزاكيات لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن
عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب على المنبر يعلم الناس التشهد يقولوا التحيات الزاكيات لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
عبده ورسوله اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر ان كان يشهد يقول بسم الله التحيات لله والصلوات لله والزاكيات
لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهدت ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
محمد رسول الله يقول هذا في الركعتين الاوليين ويدعو بما بدأ الله اذا قضى تشهدا فاذا جلس في آخر صلوة تشهد كذلك الا ان يقدم
التمتد ثم يدعو بما بدأ الله فاذا اراد ان يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام
عليكم من يمينه ثم يرد على الامام فان سلم عليه احد من يمينه رده عليه قال محمد التشهد الذي ذكره من ليس يشهد تشهد عبادة
ابن مسعود عندنا تشهد لانه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه العامة عندنا قال محمد اخبرنا محمد بن حوزة القصباني عن محمد بن
ابن سلة الي وافي الاسدي عن عبد الله بن مسعود قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على الله
نقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة ذات يوم ثم اقبل علينا فقال لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا
التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ورسوله قال محمد كان عبد الله بن مسعود يحكيه ان يراذ فيه حرف او ينقص منه حرف اي
ومن ههنا ظهر لك ان ائمتنا كيف يقولون الاحاديث والآثار ويختارون منها صاها وجيدا اسنادا وثبوتا ومعل بن حوزة
بضم الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام كما في كتب الرجال لا بأس به كما في التهذيب لا كما قال القاري في شرح الموطا
بجبر الميم والحاء المهملة - اسم جماعة من المحدثين اه تمهيد ١٢

عنه وهو قول ابي حنيفة والي يرسف ١٢ عنه اي فلا يتوجب ستم استنبط الامام محمد هذه المسئلة من هذا الاثر وسبق لاشات القراءة في
النظم ١٢ له قال القاري في ١٢ من المراتب في بسم جزئه الاشرف كما هو القاعدة عند البغاة في تسمية الكل باسم البعض ١٢
عنه ففعل من تشهد يسمى به الاشتغال على المنطق بالشهادة وهو واجب غير فرض لفظ الشبهة والاحتمال في ثبوت ١٢

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد والتكبير في الصلوة كما يعلمنا السورة من القرآن

(بقية من الصفة السابقة) كان سلك المجادة فاعطى وقد جمع الشيخ ابن الحبان المأثرا جزواها رواه ابو الزبير عن جابر بن عبد الله
فيه ان جابر رواه الى الزبير بن عدي من جابر ورواه الحاكم في المستدرک حديثا طاهرا وان ابن تيمية من ابو الزبير فقال حديثنا
ابو علي الحافظ ثنا عبد الله بن محمد بن ميمون ثنا محمد بن ميمون ثنا محمد بن ميمون ثنا محمد بن ميمون ثنا محمد بن ميمون
اذنا فيه لان المعتمد يسمع من ابيه انما سمع من ابن ابي عمير قال ابو محمد بن ميمون في الشيخ في المذهب ذكر التسمية في التشهد
غير صحيح ١٢

له قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن كان سلك المجادة فاعطى وقد جمع الشيخ ابن الحبان المأثرا جزواها رواه ابو الزبير عن جابر بن عبد الله
السورة من القرآن كما في مسنده مسند وذكره في ٢٢٢ من الجامع وقال اخبر ابو محمد البخاري عن صالح بن ابي ربيع قال سمعت
عبد الله بن غنم عن عامر بن يوسف عن القاسم بن معين عن ابي حنيفة انه ما رآه من حديث ابن عباس
مرور عا دنيته كما في مسنده من العفو من طريق طائوس عن مرفوعه الطحاوي كما في مسنده من طريق سعيد بن جبير طائوس
مرفوعه من طريق عطاء عن مرفوعه قال ميرك كما في مسنده من المرفوعة رواه الاربعة واحد ابن حبان انه رواه ابن ابي شيبة
عن مرفوعه كما في مسنده من كنز العمال ١٢

له قوله يعلمنا التشهد والتعليم وقع في عدة احاديث مرفوعة ومرفوعة في ٢١٨ من نصب الراية من معاديه بن ابي سفيان ان كان
يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عن النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لشدة الصلوات والطهيات الى آخره سواء رواه الطبراني في المعجم
اي في الكبير كما قال الحافظ في ٢١٨ من تلخيصه حديث معاذ بن رواه الطبراني في الكبير وهو مثل حديث ابن مسعود واسناده حسن
وعن ابي راشد قال سألت سلمان الغاري عن التشهد فقال علمكم كما علمكم رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني رسول الله صلى
الله عليه وسلم التشهد حرفا حرفا التحيات لشدة الصلوات والطهيات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله رواه الطبراني في
الكبير وفيه بشر بن عبد الله الدارقي كذبه الازدي وقال ابن عدي منكر الحديث وذكره ابن حبان في الثقات اهو عن عبد الله
ابن مسعود كما في ١٩٨ من الجمع قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ويقول تعلموا
فانه لا صلوة الا بتشهد قلت في الصحيح طرف منه رواه الطبراني في الاوسط وفيه صفدي بن سنان ضعف ابن معين ورواه الزبير
برجال موثقين وفي بعضهم خلاف لا يصح ان شاء الله رواه ابن ابي شيبة في مصنفه كما في كنز العمال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ورواه ابن النجار عن مرفوعه من طريق الاسود عن كافي في ٢١٩ من كنز
العمال ورواه الزبير كما في الجمع ١٩٨ عن الاسود قال كان عبد الله يعلمنا التشهد في الصلوة فيأخذ علينا الالف والواو وجاله
رجال الصحيح اهو وجري بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن رواه
الطبراني في الاوسط وفي اسناده ضعف اهو وهو وقع في حديث عمرو بن عمرو والي بكر وغيرهم كما في التلخيص وكنز العمال
جمع الزوائد وغيرها من كتب الحديث هذا ١٢

له قوله والتكبير الخ اي في كل خفض ورفع كما انصحت عنه رواية اخرى عن جابر بلفظ كلما سجدتم ورفعتم او كبروا كلما ركعتم
وسجدتم ورفعتم كما في جامع المسانيد وعقود الجواهر وهو يدل على زيادة الاهتمام بشأنه ١٢
له قوله كلما يعلمنا الخ قال السدي في ١١١ من حاشيته على النسائي في سبتم بحفظنا اياها اهو وفي ١١٥ من المرات في
دلالة على انها مروا شارة الى وجوب اهل الوجوب الغير الفرض فان تعليمهم السورة غير فرض مقطوع به فمناه الظاهر انه
يتم تعليم التشهد كما يتم تعليم القرآن كما في ١٢١ من بذر الجهد وقال النووي في ١٢١ من شرح مسلم اختلافوا في التشهد
هل هو واجب ام سنة فقال الشافعي وطائفة التشهد الاول سنة والاخر واجب وقال جمهور المحدثين هما واجبان وقال احمد
الاول واجب والثاني فرض وقال ابو حنيفة ومالك رضي الله عنهما وجوب الفقهاء هما مستندان وعن مالك رواية بوجوب الاخير
وقد اثنى من لم يوجب التشهد على وجوب الفقد وتقديره في آخر الصلوة اهو قلت ان ظاهرا الرواية عن الامام ابي حنيفة انها واجبان
كما في باب سجود السهو من الهداية وهو المذهب عندنا وعليه المحققون من الحنفية والسنة رواية خير موعول عليها تأمل وقد
اوضحه شيخنا في بذر الجهد قال الحافظ في ٢٢٥ من فتح الباري واستدل بقوله ليلحق على الوجوب خلافا لمن لم يلق به كما كلف
واجاب بعض المالكية بان التسليم في الركوع والسجود مندوب وقد وقع الامر به في قوله صلى الله عليه وسلم لما نزلت فسيح
باسم ربك العظيم اجعلها في ركوعك الحديث فكذلك التشهد واجاب الكرماني بان الامر حقيقة الوجوب (والباقي على الصفة الآتية)

عنه ابو حنيفة عن القاسم عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة التكبير يعني التشهد
كذا في مسنده وهو في الجامع ١٢

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قلت اقول بسم الله

(بقية من الصفحة السابقة) فعمل عليه الا اذا دل على خلافه ولولا الاجتماع على عدم وجوب التيسير في الركوع والجلوس لكانت عليه
الوجوب اه وفي دعوى هذا الاجتماع نظر فان احمد يقول بوجوبه ويقول ابو حنيفة لا بوجوبه التيسير الاول انما هو ردائه الى الاجماع المتقدم
غير ان تقوية وقد قدما ما في فضل باب وقد جاء عن ابن مسعود ان التيسير بطريقين بطريقين انما هو ردائه الى الاجماع المتقدم
صحيح من طريق علقته عن ابن مسعود كذا لا يذكر ما تقول قبل ان يفرض علينا التشديد اه والوجوب على ما في حديثنا من العناية
ان ذلك اصطلاح جديد اصل معنى المرض التقدير نعمناه قبل ان يفرض علينا التشديد والامر صريح على سبيل التعليم فلا ينبغي
الفرض اه على انه لو اريد به الوجوب الاصطلاح الذي يعنى المرض الفرض المتكلم به فهو على ما ايضا واجب على المتكلمين ان يقرروا
لتطرق الشبهة والاحتمال قال المحقق في ص ٢٥٥ من الفتح ومع هذا نقول في الجواب انه وجبنا التشديد في وجوبه من عبادة الامم
انما يتخير الواحد اه وفي ص ١٩١ من البدائع ولما قول النبي صلى الله عليه وسلم لاء الى اذا رخصت راسك من آخره حجة وقد
قد انشبهت فقد تمت صلواتك اثبت تمام الصلوة عند مجرد القعدة ولو كان التشديد في تمامها ثبت تمامها بدونه دول اليك
بعض من كنهه واجب بدو اظنه النبي صلى الله عليه وسلم واما الجنب دليل الوجوب فيما قام دليل على عدم فرضية وقت تمامها وجوب
ما ذكرنا فكان واجبا لا فرضا والله اعلم والامر في الحديث يدل على الوجوب دون الفرضية لانه خير واحد يصح الوجوب
للفرضية وقوله قبل ان يفرض اي قبل ان يفرض على هذا التصغير المعروف اذا فرض في اللغة التخيير اعدل وردا في
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم والله مولاكم الآلة ولا تلتفت الى ما في ص ٢٠٢ من حديث المدي فانه ليس عليه آثمارة علم كما
لا ينبغي على ادلى البني واما قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود اذا فرغت من صلاة فقفت صلاتك وفي رواية اخرى
فعلت هذا فقفت هذا فقد قضيت صلاتك فنقل البيهقي عن الحسين بن علي بن فضال عن زهير بن ربيعة عن ابي الحسن بن
داود في كلامه صلى الله عليه وسلم ما ليس منه وهذا المنها عن ابن مسعود كذا رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن ابي الحسن بن
الحريث اخبرني عن طريق عسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت قال في الجهر السني في هذا السند نظر فاننا ضعفاء لا نرضى
ذكره الذهبي وعبد الرحمن بن ثابت ذكر البيهقي في العيدين ان ابن معين ضعفه وبش هذا لا تعلق رواية الجماعة الذين جعلوا
في الكلام متصلا بالحديث وعلى تقدير صحة السند الذي روي فيه متوقفا فرواية من وقف لا تعلق رواية من روى في الرابع
زيادة مقبولة على ما عرفت من مذاهب اهل الفقه والاصول فجعل على ابن مسعود من النبي صلى الله عليه وسلم كذا كذا
مرة وانتي به مرة اخرى وهذا اول من جعل من كلامه اذ فيه تحطية لجماعة الذين وصلوا ثم لو سلمنا حصول التوبة في رواية من
ادرجه لا يتعين ان يكون الوهم من زهير بل من رواه عنه لان مشابهة رواه عنه متوقفا لما ذكره البيهقي هنا اه علان غاية الاثر
الوقت والموقوف حجة ومرفوع حكما اذ لم يتدخل فيه القياس والراي كما في الاصول وهذا كذا كما هو ظاهر ١٣

له قوله من حاد الخ قال الطحاوي ص ١٥٤ حدثنا ابو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم بن الربيع بن
خثيم بن علقمة فقال انه قد بداني ان ازيدني التشديد ومغفرتة فقال له علقمة فتبني الى ما علمناه حدثنا فيه قال ثنا ابو حسان قال
ثنا زهير قال ثنا ابو اسحق قال اتيت الاسود بن يزيد فقلت ان ابا الاحوص قد راو في خطبة الصلوة والمباركات قال فانه
فعل له ان الاسود ينهاك ويقول لك ان علقمة بن قيس تعلب من عبد الله كما يتعلم السورة من القرآن عدهن عبد الله
في يده ثم ذكر تشديد عبد الله قال الطحاوي فلهذا الذي ذكرنا استجبنا ما روي عن عبد الله تشديده في ذلك واجماهم عليه اه
كانوا قد اتفقوا على انه لا ينبغي ان يشهد الابحاث من التشديد وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فلهذا لا تأثرنا
على كراهة الزيادة والنقصان في التشديد كما هو ظاهر ١٤

له قوله قال الخ في الجامع قال قلت اقول بسم الله الرحمن الرحيم النيات لله والصلوات اخرجها الامام محمد بن الحسن في الآثار ورواه
عن ابي حنيفة اه لكن في جل الآثار بسم الله دون الرحمن الرحيم كما في كتاب الآثار والاطاوي ص ١٥٤ حدثنا ابو بكر قال ثنا ابو
احمد قال ثنا سفيان عن الامش عن عمار بن عيسى عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يأخذ علينا الواو في التشديد حدثنا
ابو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان قال ثنا اسحق بن عيسى عن المصيب بن رافع قال سمع عبد الله رجلا يقول في التشديد بسم الله
النيات لله فقال له عبد الله انما كل اه وقال الطحاوي في ص ١٥٤ من المقاصد المحسنة بسم الله في اول التشديد والمدي من
حديث محمد بن عبيد بن حساب عن ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يقول قبل ان يشهد
بسم الله خير الاسماء قال وكان ابن عمر يقول وثابت ضعف ابن عدي واوردها الحديث في ترجمته (وابا على الصفحة الآتية)

عه ذكره في ص ٢٢٢ من الجامع وعزا الى الآثار ١٢ عه اي حماد ١٢ عه لابراهيم ١٢ عه استفهام اي اقرأ
البسلة في اوله ام لا ١٣

ابو حنيفة عن حماد

(بقية من الصفحة السابقة) من طريق عن زفر بن يحيى الحماني عن اسد بن عمرو عن عبد العزيز بن خالد عن اسحق بن يوسف كلهم عن ابو حنيفة ورواه ايضا عن محمد بن عبد الرحمن الاصبغاني عن منصور الكوفي عن حسان بن ابراهيم عن ابو حنيفة ورواه ايضا عن حماد عن شقيق بن سلمة عن ابي دأبل عن عبد الله بن مسعود قال كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم نقول اذا جلسنا في آخر الصلوة السلام على الله السلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقولوا هكذا تقولوا اتحيا لصلوات والطيبات واخرجه الحافظ ابن المظفر عن ابي عبد الله محمد بن حسين الكركي عن الحسن بن شبيب عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال الحافظ ابن المظفر كتب عن هذا الحديث ابو العباس بن عذرة ورواه عن محمد بن ابراهيم بن خنيس عن محمد بن شعيب عن ابي حنيفة عن محمد بن زياد عن ابي حنيفة اقول منه فقال باسناده الى ابن مسعود قال كانوا يقولون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله ورواه ايضا عن حماد عن ابن خزيمة عن ابن مسعود باسناده الى الحافظ ابن المظفر في مسنده واخرجه ابن عبد الباقي باسناده الى الحافظ ابن المظفر ورواه ايضا عن طريق ابي يحيى الحماني عن ابي حنيفة واخرجه الحسن بن زياد في مسنده ورواه عن ابي حنيفة احمد مختصرا من مسنده الى حاتم بن عيسى من عقود الجوليس كذا رواه ابن المظفر وابو بكر بن عبد الباقي والحسن بن زياد واخرجه الائمة الستة والدارقطني والبيهقي في روايته كانوا يقولون السلام على الله السلام على رسول الله ١٢

له قوله ابو حنيفة في الحديث رواه الامام ابو حنيفة عن سليمان بن مهران الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشديد التحيات لصلوات والطيبات الى عبده ورسوله ثم دعوا بما حببت اخرج ابن المظفر في مسنده على ما في ٢٢٥ من الجامع عن ابي الحسن محمد بن احمد بن البيهقي عن صالح التميمي عن عبد الرحمن بن خالد بن يحيى عن ابيه خالد بن يحيى عن محمد بن محمد عن الضحاك بن مسافر بن سليمان بن عبد الملك قال حلفت الى حنيفة في حنيفة فسعى التثنية فقال لا تشاءني حدثني سليمان بن مهران الاعمش الحديث واخرجه ابن خزيمة في مسنده عن المبارك بن عبد الجبار الصيرفي عن ابي محمد الجوهري عن الحافظ ابن المظفر باسناده الى ابي حنيفة واخرجه القاسمي ابن عبد الباقي في مسنده باسناده الى ابن المظفر واخرجه الحسن بن زياد ايضا في مسنده عن ابي حنيفة احمد ورواه الامام ابو حنيفة ايضا عن الحسن بن الحسن بن القاسم بن خزيمة عن علقمة عن عبد الله بن مهران بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده فعلمه التشديد التحيات لصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى قوله عبده ورسوله لم قال لا اذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك فان شئت ان تقوم فقم والا فاقعد واخرجه طحاوي في مسنده عن احمد بن محمد بن سعيد عن الحسن بن سلام عن علي بن منصور عن ابي يوسف عن ابي حنيفة واخرجه ابن خزيمة باسناده الى الحسن بن سلام بالاسناد المذكور وفي القاسم بن الخزيمة قال اخذ علقمة بيدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود اخذ بيده وحدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله بن مسعود فعلمه التشديد التحيات لصلوات والطيبات الحديث واخرجه القاسمي الاششاني عن محمد بن اسرار بن الجوهري عن علي بن منصور عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ورواه ابن خزيمة ايضا عن ابي الفضل بن خيزون عن خالد بن علي عن القاسمي الاششاني باسناده الى ابي حنيفة كذا في ٣٢٤ الى ٣٢٥ من الجامع ١٢

له قوله عن حماد بن النخعي في مسنده عن الحسن بن النخعي عن طريق زيد بن ابي امية عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود قال حدثني عن هشام عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بن مثله عن هشام عن حماد عن ابي دأبل عن ابن مسعود الحديث احد قال الطحاوي في مسنده احدثنا ابو بكر قال ثنا ابو داود وهيب ز ابو عامر قال احدثنا هشام الدستوائي عن حماد بن ابي سليمان عن ابي دأبل عن ابن مسعود قال كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن حماد بن زيد عن مثله باسناده وحدثنا ابو بكر قال ثنا يحيى بن حماد قال ثنا ابو عوانة عن سليمان بن شقيق عن عبد الله بن مسعود وحدثنا نصر بن مزروع قال ثنا انحصيب بن ناصح قال ثنا هيب عن منصور بن المعتمر عن ابي دأبل عن عبد الله بن مسعود وحدثنا ابو بكر قال ثنا ابو احمد قال ثنا محمد بن محرز القتيبي ح وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا ابو نعيم قال ثنا محمد بن محرز قال ثنا شقيق فذكر مثله باسناده وزاد حسين في حديثه قالوا وكانوا يتعلمونها كما يتعلم احكام السورة من العتران وحدثنا ابن مزروع قال ثنا محمد بن حبيب قال ثنا محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابي عبد الله انه قال اخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقيتها كلمة ثم ذكر التشهد الذي في حديث ابي دأبل وزاد قال فكانوا يخفون التشهد ولا يظهرونه وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا احمد بن عبد الله بن يوسف قال ثنا مهران قال ثنا مغيرة القتيبي قال ثنا شقيق بن سلمة ثم ذكر مثل حديث حماد ومنصور وسليمان ومحمد عن ابي دأبل وغيرهم لم يقل وبركاته وحدثنا ابو بكر قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة ح وحدثنا ابن مزروع قال ثنا وهيب قال ثنا شعبة ح وحدثنا علي بن شبيب قال ثنا عبيد الله بن موسى قال انا اسراويل كلاهما عن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال كنا لا ندري ما نقول بين كل ركعتين غير ان نكح ونكح ونكح ربنا عز وجل وان محمد علم فواضح الحكم ونحوه اذ قال جوامع فقال اذا اقمنا حكم في الركعتين فليقل ثم ذكر مثله وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا شعبة بن سواد وحدثنا ابن زياد قال ثنا المسعودي عن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن عبيد الله بن مسعود قال علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الصلوة فذكر مثله ١٢

السلام على الله فانصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فاقبل عليهم بوجهه فقال لا تقولوا السلام على الله

(بقية من الصفحة السابقة) والحدوث في ١٣٥ من الدارقطني وقال هذا سناد صحيح اجماع ثم ان ابن عينية لم يسمع وقد
ضعف في السند والاعمش ايضا وان ضعف لكن مع منصوص ثم ان الحديث لم يقيد التشديد بالخير والاشقي فرض الاخير
جعل الاول سنة قال العلامة ابن الزككاني في ١٥٥ من المحرر النقي والقديم ان التشديد في المتقدمين عندنا واجب
غير فرض وكذا تعود الاول والقعدة الاخرة فريضة من فرض الصلوة لا يجوز الصلوة بدونها وانما الفرض فيها التقيد
بقدر التشديد ودلالة الحديث على وجوب التشديد ظاهرة بخلاف افتراضه وفي ١٥٦ من نيل الاوطار قد صرح صاحب
ضموم البزار ان الفرض منها بمعنى التبعين وهو شيء لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب النهاية ان معنى فرض الله الآداب
وكذا في القاموس وغيره ومن جملة ما اعتد به صاحب ضوم البزار ان قول ابن مسعود هذا اجتنبوا منه ولا ينبغي ان يخالق
خارج الرواية لانه يصدرها لا يصدر الراي وقول الصعالي فرض علينا واجب علينا اخبار من علم انك اراهم الى الآية ذين
اهل اللسان العربي وبخبره ما ليس بفرض فرضا بعباده بل فرضا قاتل راجع مقررات الراجح مذكور من ٢٢٥ من معاني فرض
الفرض قطع الشيء الصلب واقتضيه كغيره كغير فرض الهدى وفرض الرزق والقوس قال تعالى لا تأخذ من عبادك نصيبا مفردا
اي معلوما وقيل مقطوعا عنهم وقوله وقد فرضتكم لهن فريضته اي سميت لهن مهرا وادبتهن على الفسك بذلك وعلى هذا يقال فرض له في
الاعطاء قال تعالى فمن فرض لهن الفرض الاكبر اي من عين على نفسه اقامة الحج وادبتهن فرض الحج الى اللسان ودلالة انهم يسمون
اهل مخصوصا وفي ١٥٦ من المغرب فرض القوس جزءا وقد سجد بالفرض كل مقدار فليل ان نصيبا للمواثيق الفرض لانهما مقدرا
لاربابها اهدا فالفرض يعني بمعنى الايجاب والتقدير والتعيين والتشديد وعدم الخطأ على النفس وهذا كافي في اللسان العربي نعم يفرق
بين المعاني بالصلوات والفرض وفي ١٥٦ من القاموس الفرض كالغرب التوقيت اهدا راجع مذكور من الصراح و١٥٦
من الكشاف ذيل قوله تعالى او تفرضوا لهن الفريضة و١٥٦ من الجبل ذيل قوله تعالى وقد فرضتكم لهن فريضته و١٥٦ من مجمع البعد
وتأمل في فرض عليه وفرض له وفرض فيه وقد تقدم عن ابن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشديد كما يعلمنا السيرة
من القرآن ويقول تعلموا فان لا صلوة الا تشهد رواه البزار رجال موثقين وفي بعضهم خلاف لا يفرض الله الفريضة كما في
١٥٦ من مجمع الزوائد ولهذا قلنا بالوجوب لانه خبر واحد وقد سجد صلى الله عليه وسلم سجدة السهو ترك القعدة الاولى وفيها
التشديد ايضا كما رواه النسائي وغيره عن ابن بكينة مرفوعا هذا ان الله علم ١٢

له قول السلام على الله اي من عباده كما عند البخاري في رواية وفي رواية من قبل عباده وعندنا في رواية على الله قبل عباده قال في ١١٩
من بذي المجود اي يقيم السلام على عباده فعلى هذا لفظ قبل ظرف قال ميرك كذا وتبع في اصل سماعنا في المشكوة وصحح البخاري بفتح القاف
وسكون الموحدة ودفع في بعض النسخ منها كسر القاف ففتح الموحدة ويؤيده ما وقع في رواية البخاري لفظ السلام على الله من عباده اهدا
كذا نقل القاري فعلى هذا يكون لفظ قبل عباده منصوبا بفتح الخاء فنفس بتقدير من اي من جهة عباده اهدا ١٢

له قوله على الله وفي رواية عن ابن مسعود كما في الجامع السلام على الله وعلى رسول الله وفي رواية السلام على الله السلام على جبريل
وميكايل السلام على فلان وفلان كما في ١٦٥ من الزرقاني وهو عند البخاري في الصلوة من طريق الاعمش عن شقيق وفي ٢٥٥ من فتح
الباري في رواية عبد الله بن نعيم عن الاعمش عن ابن ماجة يعنون المملكة ولا يميل من روايته على من سهر نبع المملكة ومثله لسراج
من رواية محمد بن فضال عن الاعمش بلفظ ففقد من المملكة ما شاء الله اهدا وكذا في ١٥٦ من بذي المجود وفي ١٣٥ من لسان الكبري
في رواية ابى نعيم عن الاعمش قلنا السلام على الله دون عباده السلام على جبريل وميكايل والسلام على فلان وفلان اهدا ١٢
له قوله فانصرف الخ صرح في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمهم بعد الفراغ من الصلوة لاني اثناء الصلوة وفي سنن البيهقي
فالتفت اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال وكذا في البخاري من طريق ابى نعيم قال الحافظي ٢٥٥ من الفتح ظاهرة انه كلمهم
في اثناء الصلوة ونحوه في رواية حصين عن ابى داود وهو شقيق عند المصنف في اواخر الصلوة بلفظ تسبيح النبي صلى الله عليه وسلم
فقال قولوا لكن بن حصين في روايته المذكورة المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وان بعد الفراغ من الصلوة ونقطة فلما انصرف
النبي صلى الله عليه وسلم اقبل اليها بوجهه في رواية عيسى بن يونس ايضا فلما انصرف من الصلوة قال اهدا قلت اصرح من غير اكله
رواية محل بن محرر عن شقيق عند محمد بن الحسن في كتاب الحج فنقص رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته ذات يوم ثم قبل علينا فقال اهدا
وكذا في صلا من مؤطا محمد بن علي بن فلان وفلان اي على شيء من الانبياء او ملك من المملكة كذا في المرتبة شرح المشكوة ١٢
له قوله لا تقولوا السلام على الله فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم عليهم السلام على المملكة بل ارشدهم الى ما يعم المذكور
وغيرهم بقوله وعلى عباده الصالحين وقال اذا قلتموها اصابت كل عبد صالح في السماء والارض (واباقي على الصفحة الآتية)

ع من عباده كما في البخاري ع من الصلوة كما في البخاري ١٢ مع رسول الله ج مع ١٢

للع من الايام ١٢

ان الله هو السلام ولكن قولوا للسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

(بقية من الصفحة السابقة) وهذا من جوامع الحكم قاله السيوطي في الترتيب شرح البخاري كذا في التعليق المجدد قال المحافظ في
ص ٢٤٦ من الفتح انكر عليهم عدم الملكة واحدة واصدا لا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك فاعلمهم لفظا شاملا لجميع من غير الملكة من
النبين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير شقة وهذا من الحكم التي ادتها صلى الله عليه وسلم الى ذلك الاشارة بقول ابن
مسعود وان محمدا علم فرائح الخير وخاتمته كما تقدم اهـ ١٢

سأله قوله ان الله تعالى الخ قال البيضاوي ما حاصله ان صلى الله عليه وسلم انكر التسليم على الله ودين ان ذلك كس ما يجب ان يقال
فان كل سلام ورحمة له ومنه وهو ما كلفا ومطعها وقال الترمذي (هو المحدث الكبير الخفي) وجه النبي من السلام على الله لان المروج
اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعي له وهو المدعى على الحالات وقال الخطابي المراتب ان الله عز وجل قال تعالى
السلام على الله فان السلام منه بدأ واليه يعود ورجع الامر في اضافته اليه انه ذو السلام من كل آفة وعيب ويحتمل ان يكون ترجعا
الى خطا العجزيا يطلبه من الآفات والمهاك وقال النووي معناه ان السلام اسم من اسماء الله تعالى يعني السلام
من النقائص ويقال المسلم اولياءه وقيل المسلم عليهم وقال ابن الانباري امرهم ان يعزوه الى الخلق لما جهم الى السلامه وغنى
سبحانه وتعالى عنها قال المحافظ في ص ٢٤٦ من الفتح وكذا في ص ٢٤٦ من عمدة القاري وص ٢٤٦ من النووي وص ٢٤٦ من المراتب وص ٢٤٦
من جون المصور ص ١٢١ من بدل المجموع ١٢

سأله قوله ولكن قولوا له الامر فيه للوجوب كما قال ابن الملك في غير سجود السهو وكذا تقوده الاول واجب لما مر انه عليه السلام سجد
لتركه واما تقوده الاخر فانه فرض عندنا بخبرنا اذا قلنا الام في آخر صلاته ثم حدث قبل ان يتشهد فقدمت صلواته ولما روي عن علي بن مرفوع
اذا جلس قدر التشهد ثم احدث فقدمت صلواته وهو في حكم المرفوع واما قول ابن حجر ان كل منها ضعيف باتفاق المحفاظ فضعيف
باحتكاكهم قاله القاري في ص ٢٤٦ من المراتب قلت الامة اجتمعت على فرضية التقا عدة الاخره كما في ص ١٩ من رحمة الامة وص ٢٤٦
من شرح مسلم وص ٢٣٢ من فتح الباري فلم يذكره فيه صريحا من الاجابات المتفق عليها الفقيه والتقود الاخره واثر على ربه الصديق
في السنن واسناده حسن كما في ص ١٥٨ من آثار السنن وهو من طريق عامر بن حمزة وثنا به على ذلك الحارث بن عمار بن ابي شبيب كما
في تعليقه ورواه الطحاوي ايضا بلفظ آخر وهو ان كان متوقفا فله حكم المرفوع وفي حديث ابن مسعود ورواه احمد ورواه محمد بن
خالد قال نعلت ذلك فقد قضيت صلواتك فان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد اجمع الزايد ص ١٩٨ وراجع
ص ٢٢١ من نصب الرتبة بحث الادراج والحديث اخرجه ابو داود ومن طريق الحسن بن النخعي عن علقمة عن مرمولاد سكنت عنه وقد
تقدم نبذ منه ونجد التفصيل فيه من موضع آخر من هذا الكتاب ١٢

سأله قوله السلام الخ في ص ٢٤٦ من الفتح استدلل به على استحباب البدأة بالدعاء بالنفس وفي الترمذي صحيحا من حديث ابي بن
كعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا ذكر احدا فادعاه بدأ بنفسه وادخلني مسلم رحمه قول نوح وابراهيم عليها السلام كما في
الترمذي ومثله في عمدة القاري والزيتراني وفي الاوطار وغيرهما من شروح الحديث ١٢

سأله قوله علينا الخ اي معاشر الخاضرين من المصلي ومن معه من المملكة ومومني الانس والجن وقدم انفسهم لانه ادب الدعاء
وقدم النبي صلى الله عليه وسلم لانه الوسيلة قاله على القاري في ص ٢٤٦ من المراتب وفي ص ٣٢٤ من السجود المصلي يقصد بهذه
الالفاظ معاينهم اذ لا على وجه الاشياء كما صرح به في المحقق بقوله ولا بد من ان يقصد بالالفاظ التشهد معناه بالحق وضعت
لها من عنده كانه يحيى الله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه واوليائه اهد وعلى هذا الضمير في قوله السلام علينا عائد
الى الخاضرين من الامم والمأموم والمملكة كما نقل في الفاية من النووي واستحسنه بهذا يضعف ما ذكره في السراج - الولهج
ان قوله السلام عليك ايها النبي حكاه سلم الله عليه لا ابتداء سلام من المصلي عليه اهـ ١٢

سأله قوله وعلى عباد الخ في ص ٢٤٦ من التبيين ثم في آخر الروايات بتعريف السلام في الموضوعين وفي لفظ النساء سلام علينا و
في لفظ البطر في سلام عليك بالتشكيك ايضا اهد وهو في ملأ من التبيين قال المحافظ حديث ابن مسعود في التشهد متفق على صحته
وثبوته واكثر الروايات فيه بتعريف السلام في الموضوعين ودفع في رواية النساء سلام علينا بالتشكيك وفي رواية البطر في سلام
عليك بالتشكيك ايضا اهد قلت وفي رواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا
وعلى صا الله الصالحين اهد بالتشكيك في الموضوعين فتنبه قال النووي في ص ٢٤٦ من شرحه يجوز فيه حذف الالف واللام فقال كلامك عليك
ايها النبي وسلاما علينا ولا خلاف في جواز الامرين ههنا ولكن الالف واللام افضل وهو موجود في روايات صحيح البخاري وسلم اهـ
قلت المحافظ في ص ٢٤٦ قلت لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام واما اختلاف ذلك في حديث ابن عباس
وهو من افراد سلم اهد وعندي لا تعارض بين عبارة الفتح والتبيين فان ضمير فيه في قول المحافظ (والباقي على الصفحة الآتية)

قال محمد وفيه ناخذ

رقيقة من الصفة (ابن بطة) وأكثر الروايات فيه الرجوع إلى مطلق التشهد لا إلى تشهد ابن مسعود كما فهم وارجع إليه لبعضهم يدل عليه سياق الكلام واللام يقل المحاذير في لفظ التشهد في الحديث فلا زلة فيه ولا شيء فإنه مبني على إرجاع الصغير عليه ١٣
 في قول الصالحين الحديث قال المحاذير في حديث ١٣ من الفتح الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتفاوت درجاته قال الترمذي الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه الملتحق في الصلوة فليكن عبدا صالحا والاحرم ثم الأفضل العظيم وقال الفاكهاني ينبغي للعصاة أن يستحضر في هذا العمل جميع الانبياء والملائكة والمؤمنين يعني ليتواقن لفظ مع قصده أحد
 قال في حديث ٢٢ من البحر ولذا وصف الانبياء عنبيا عليه الصلوة والسلام بليلة الاسراء فقالوا امرحنا بالبي الصالح ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شبهة الشارح له وإنما يقال هو صالح فيما نحن ادنى فلي غفرا من الشهادة بما ليس فيه أحد والاستحضار إنما هو محض التخييل والتشكيل وليس هو كلفه الجبال الدوام كأنهم حاضرون عندهم وناظرون إليهم ويسمعون كلامهم فيصور الله تعالى وناظرته فان اخذت هذا كلفا صرح به الفقهاء الاعلام وهي صفة لا يستحقها الا الله تعالى فاثباتها لغيره تعالى منافي ومضادة للنصوص القرآنية والحديثية واقوال من يعتمد باجماعهم ١٢

له قوله وبه ناخذ العلم ان تشهد ابن مسعود راجع على تشهده بوجه الادل ما قاله الترمذي حديث ابن مسعود روى عنده من غير وجه وهو صحيح حديث روى في التشهد واثنى في ما قاله والعلم عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم واثنى ما قاله الزاهد ما سئل عن الصحيح حديث في التشهد قال هو عندي حديث ابن مسعود روى من سيف وعشر من طريق آخر وسرد أكثر ما وقال لا أعلم في التشهد اثبت منه ولا أصح اسانيد ولا أشهر رجلا ولا تشهد لفظا فكثر الكثرة الاسانيد والاربع أنه لا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة والحاشي ما قاله مسلم إنما اجتمع الناس على تشهد ابن مسعود لان اصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد اختلف اصحابه السالكس ما قاله محمد بن يحيى الحديث ابن مسعود أصح ما روى في التشهد والصلح ما رواه البطرائي في الكبير عن بريدة بن الحصيب قال سمعت الحسن بن تشهد ابن مسعود والثامن ما ذكره الزيلعي وابن أبيه اسم والعيني وابن حجران الترمذي أخرجه من خصف اثنان رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت له يا رسول الله ان الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود والتاسع ان قد اتفق الاكثر الستة على تخرجه لفظا ومعنى وهو ما روى في المحاذير من رجائه انه متفق عليه دون غيره وان الرواية عنه من الثقات لم يختلفوا في الفاظه بخلاف غيره والعاشرون رفعه صحيح بلامرئيه ووافقه في تشهده جماعة من الصحابة والتابعين كما دلت دلائل هذه الطرائق والبراز وكما شئت عند البيهقي والي بكر عند الطحاوي وكما في حميد وغيره والحادي عشر ان فيه التأكيد في التعليم والاحتكاك قال ابن الهمام والعيني ان ابا حنيفة قال اخذنا بيدي وقال حماد اخذنا بيدي وقال ابراهيم اخذ علقمة بيدي وقال علقمة اخذ ابن مسعود بيدي وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلني التشهد كما يعلى السورة من القرآن وكان ياخذ علينا الواو الالف واللام وعند البخاري في الاستبذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود وعلني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكنت من كفيه كما يعلى السورة من القرآن وروى الطحاوي من طريق الاسود عنه قال اخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقنته كلمة كلمة ولابن ابي شيبة وغيره كما في فتح الباري ص ٢٢ من رواية جامع بن أبي راشد عن ابي داود عن علي بن التشهد كما يعلى السورة من القرآن ووافقه على هذا اللفظ ابو سعيد الخدري وساقه بلفظ ابن مسعود اخبر الطحاوي واثنى عشران فيه صيغة الامر وهو قوله قل اتخيت لله بخلان غيره فانه مجرد حكاية ولا حجة من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وامره ان يعلم الناس ولم ينقل ذلك لغيره دليل على مزيتة واثق مراتب الامر الاستحباب واثنى عشران فيه الالف واللام وهو للاستغراق ايلذات الجس وسلام بدون اللام لمرة وهو كما ترى والرابع عشران فيه زيادة الواو وهي لتقيد الكلام فيصير كل شئ على حiale كما في العتم فعي والله الرحمن الرحيم بين واحدة وفي والله الرحمن الرحيم ايمان ثلاث قال في الفتح درج ايضا ثبوت الواو في الصلوات والطيبات وهي تقتضي المغارة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلا بخلاف ما اذا اخذت فانها تكون صفة لما قبلها وتعد الثناء في الاول صريح فيكون اولى ولوقيل ان الواو مقدرة في الثاني اهد والحاشي اهد في تأكيد التعليم في قوله علني التشهد كما يعلى السورة من القرآن والسادس عشران علني التمام كما في رواية ابي داود وغيره فدل على ان التمام لا يوجد بدونه ولعل صاحب البحر الرائق ذهب من ههنا الى كون قرأة تشهده كروها تحريما ولعل الروايات عند المحققين مختلفة انما من بينها رواية الكراهية وقد عرفت ان الظاهر من محمد في المؤطا وغيره ومن عامة رواياتهم الجواز والاختلاف في الافعية واليه يشير كلمات أكثر المحققين وقال المحاذير في حديث ٢٢ من الفتح ثم ان هذا الاختلاف انما هو لا يفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشعر بان بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروى عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن منذر الى اختيار تشهد ابن مسعود (والباقي على الصعينة الآتية)

وهو قول أبي حنيفة

(بقية من الصلوة السابقة) وذهب بعضهم كابن خزيمة الى عدم الترجيح وقد تقدم الكلام من المالكية ان التشديد ملحقا بغير واجب المحدث
عند الخفية انه واجب لافرض بطلان الوجوه منهم في كتبنا الفهم وقال ابن كثير في موضع اخر ان السابعة عشرة ان عامة الصلوات الخمسة
به فان التماسا قد اخرج من ابن عمر قال كان ابو بكر لعننا التشديد على المبتدئين لعلهم لا يفتنون في الصلاة فذكر في كتابه
ابن مسعود سواه ١٥٩ وفي ١٥٣ من التلخيص من الفضل بن وكين من سفيان من زيد النعمي عن ابي عبد الله النخعي عن ابن
عمران ابا بكر كان يعلم التشديد على المبتدئين لعلهم لا يفتنون في الصلاة فذكر في كتابه التشديد من رواية ابي بكر في كتابه
واسناده من ابيه فهو علم الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم تشديدا ابن مسعود والثامن عشر ان في تشديده
نقصا وفيه كما لا تافا والتاسع عشر تقديم اسم الله واذا كان الاجمال في المحدث في اول الكلام اولى العشر ان التلخيصات
عالم يشمل كل مشربة الصلوة وغيره وذلك عند وجود الواو وعند بعضها تكون فعمدة بالصلوة الفيرة والجماع في العشر ان
مراعاة القياس لانه ذكر عند مشروعه في احد طرق الصلوة غالبا فيكون بالواو كما لا يستفاد عنها الاوهام من المبتدئين
بالاخر والثاني والعشرون ان ليس فيه اضطراب ولا وقف وحديث ابن عباس مضطرب جدا في المتن والرجالة كما في جبال
حديث ابن مسعود ثم هو مروي عنده سلم بالسلام معروف في الشافعي فاخذه منكر ليس ماخذه في شيء من المعصمين والثالث
في العشر ان التشديد عند الله اصحابه من عهده عليهم على كونهم بالواو والالف ليوال في لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
عبد الرحمن بن زيد بن كنانة حفظ عند الله التشديد كما تحفظ حروف القرآن ويزيد على غايته ضبطه ولا يجد مشابهة لغيره وحديثه
اخرجه الطحاوي في كتابه بلغة قال كان عبد الله يشهدنا بالواو في التشديد اورد في الطبراني في الكبير على ما في ١٥٩ من
الجمع من ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشهد في الصلوة قال قلنا تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما تحفظ حروف القرآن والواو اذا جلس على دركة الميسري وله عند البزار عن الاسود قال كان عبد الله يعلم
التشديد فياخذ علينا الالف والواو في اسناد الطبراني زهير بن مرداس الرقاشي ولم اجد من ذكره اسناد البزار جبال
الصحيح اه هذه ثلاثة وعشرون وجها لترجيح تشديد ابن مسعود على غيره اخذتها من التلخيص والعمدة والفتح والطحاوي وفتح
القدير وغيرهم من الكتب وبعده ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن جهم في الطحاوي ١٢

له قول وهو قول الجمهور ان اخفاء التشديد عندنا واجب كما في ١٥٣ من الترمذي حدثنا ابو سعيد الاشجعي بن كير عن
محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن ابن مسعود قال من السنة ان يخفي التشديد قال ابو عيسى حديث ابن مسعود
حسن غريب والعل عليه عند اهل العلم اه ورواه ابو داود والاضافي سننه من هذه الطرق حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي حدثنا
يونس يعني ابن بكير عن محمد بن اسحق بن مشد اخرجنا الحكم في ٢٤٦ من مستدركه وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه اه
واثر الذي يسمي في مختصر المستدرك واخرجه البيهقي في ١٥٣ من سننه الكبرى من طريق شعبة الحكم بالاسناد مشد وتابع محمد بن
اسحق عن ابن الاسود عند البيهقي الحسن بن عبيد الله وروى عن ابن اسحق احمد بن خالد الوهبي ويونس بن بكير والمواظبة من غير
ترك دليل الوجوب كما هو مخرج في جميع كتب الفقه ومنها كذلك والجهر لعنه كالتعليم لا ينافي وجوب الاخفاء كما لا يخفى في المسئلة
اختلاف الاصحاب لا الائمة وفي ١٥٩ من النجاشي وهو حوايا اذ اخرجها الباقون من الادعية والائمية ولو تشهد فان لا يجب على السجود
وقال العلامة العجلي ولا يرى القول بذلك في التشديد من تأمل ١٢

(زيادة اطلاع) قوله في التشديد السلام عليك اهل الخطاب قال الحافظ في ٢٥٩ من فتح الباري فان قيل كيف شرع هذا اللفظ
وهو خطاب بشر مع كونه منبها عن في الصلوة فالجواب ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في العدول عن الغيبة
الى الخطاب في قوله عليك ايها النبي مع ان لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كان يقول السلام على النبي فيستعمل من تحية الله
الى تحية النبي ثم الى تحية النفس ثم الى الصالحين احاب الطيبي بما محله عن تتبع لفظ الرسول بعينه الذي كان علمه الصحابة
وتحليل ان يقال على طريق اهل العرفان ان المصلين لما استفتوا بالملكوت بالحقائق اذن لهم بالدخول في جريم الحكي
الذي لا يموت فقرت اعينهم بالمناجات فنبهوا على ذلك بواسطة بني الرحمة وبركة متابعته فالتفتوا فاذا المصلي في حرم الجيب
حاضرا قبلوا عليه قالين السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اه وقد روي في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يقتضي
المفارقة بين زمانه صلى الله عليه وسلم فيقال بلفظ الخطاب واما بعده فيقال بلفظ الغيبة وهو ما يجزئ في وجه الاحتمال المذكور
ففي الاستدلال ان من صحيح البخاري من طريق ابي معمر ابن مسعود بعد ان ساق حديث التشديد قال وهو بين ظهراني فلما
قبض قلنا السلام يعني على النبي كذا وقع في البخاري واخرجه ابو عوانة في صحيحه والسر ارجح والمجوز في والوليعم الاجمالي والبيهقي
من طرق متعددة الى ابي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ فلما قبض قلنا السلام على النبي بخلاف يعني وكذلك رواه ابو بكر بن ابي شيبة عن
ابي نعيم قال السبكي في شرح المنهاج بعد ان ذكره الرواية من عند ابي عوانة وحده ان صح هذا الصواب (والباقي على منعه الآية)

[illegible]

باب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة

(بقية من الصفة السابقة) ما لم يكن نفيها ولم يثبت في الشرع جواز العرف للاغنيا وللإجماع على حرمة النذر للمعاقين ولا ينفق
لا يشتغل الذم به ولا نذر جرم بل سحت ولا يجوز في دم الشيخ اخذ ولا اكل ولا اتصرف فيه بوجه من الوجوه الا ان يكون نفيها اوله
محال بخلاف عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فياخذونه على سبيل الهدية المبسوطة فاخذوا ايضا كرمه بالم يقصد ان يذير
اتقرب الى الله تعالى وصرته الى الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ فاذا علمت هذا فاما اخذ من الدراهم والتمتع والذيت وغيره
ويحق في شرائع الاولياء نقلها اليهم فحرام باجماع المسلمين بالم يقصد به ابعدها عن الفقراء والاحياء قولوا هذا اهداهم بغفلة نظرهم فاما
اليوم الحلال والعوام في صور العلماء والمشايخ الذين قلوبهم الذباب وتصاريهم سعيهم جمع خطام الدنيا الدينية التي هي لها كرامة
قد زينا القلوب وشرائع المشايخ وتورهم بملبوسات فاخرة ثمينة اكبو عليها لعبادتهم وسجودهم والطواف حولها وينذرون لهم
ياكلون حراما مستأقرا والمريدين لهم الذين كالانعام بل هم اضل سبيلا من اموالهم ثم يفتخرون بذلك وجميع حاجاتهم يدع الايام
والمكاره والامراض والاستقام وغير ذلك متعلقة بالقبول لا يعدلون منها الى الشرايع السبع البعير المحجب القاضى للحاجات يتنازل
الاولياء عن بعيد يستغيثون بهم ويعرضون باسمهم في دفع المضايك والتكليف لظنا واعتقادا بانهم يسمعون ويعلمون يتبركون
في العالم فضلوا او ضلوا كارباب الاوثان والاصنام ومن منع من ذلك وهدى الى طريق الحق وسبيل الانبياء عليهم السلام والى
الشريعة صاروا الى اعدى عدو يسوءه باللقاب كيدية فانما نشروا اليه راجعون كابل ران على قلوبهم ما كانوا يحسبون لانجاة الا
باتباع الشريعة الغراء التي ليها دنهارها سواء اللهم اننا الحق حقا وارزقنا اتباعه وارزنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابا له
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين ربنا لا تجعلنا قسمة للكافرين كفروا واغفر لنا ربنا انك
انت العزيز الحكيم ربنا لا تؤاخذنا ان سئنا او اخطانا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كنا حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تجعلنا مالا يهتك
به وادفع عنا داء عقرنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ١٢

له قول باب الجهر الخ قال في كتاب الحج باب افتتاح الصلوة وترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ص ٣٢٤ وقال ابو حنيفة لا ينبغي للامام
ان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في شي من صلواته وقال ابن المدينة مثل قول ابى حنيفة اهد وتسبق نفل الباب في
بحث ربيع البدين ١٢
ص ٣٢٤ قوله ابو حنيفة الخ في جامع المسانيد ص ٣١٤ ابو حنيفة عن ابى سفيان طريف بن شهاب عن ابى نضرة عن يزيد بن عبد
ابن المغفل عن ابيه انه صلى خلف امام فجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فلما انصرف قال يا بعد الله احبس عنا نعمتك هذه في
صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف ابى بكر وعمر وعثمان فلم اسمعهم يجهرون بها اخرج الامام محمد بن الحسن في الآثار
فرواه عن ابى حنيفة عن ابى سفيان عن يزيد بن ابيه ثم قال محمد بن ابيه فاخذوا خروجه ايضا في نسخة فرواه عن ابى حنيفة واخرجه
ابو محمد البخاري عن الحسن بن سفيان عن عتبة بن كرم عن يونس بن بكير عن ابى حنيفة ورداه ايضا عن محمد بن فضال عن محمد بن
سلم عن محمد بن الحسن الشيباني عن ابى حنيفة ورداه عن زكريا بن يحيى الاصفهاني عن احمد بن عبد الرحمن عن محمد بن المغيرة
عن الحكم عن زفر عن ابى حنيفة ورداه عن علي بن محمد السمار عن عمار بن خالد عن اسحق الازرق عن ابى حنيفة ورداه ايضا عن
احمد بن محمد بن منذر بن محمد بن ابيه عن الحسن بن زياد عن ابى حنيفة ورداه عن احمد بن محمد بن منذر بن محمد بن حسين بن محمد عن
ابى يوسف واسد بن عمرو عن ابى حنيفة ورداه عن احمد بن محمد بن عبد الله المسعودي قال وجدت في كتاب جدى عن ابى
حنيفة قال ابو محمد البخاري هو لا وردوه عن ابى حنيفة عن ابى يوسف عن يزيد بن عبد الله بن المغفل وردت جماعة عن ابى حنيفة
عن ابى سفيان عن يزيد بن عبد الله بن المغفل وهو الصواب لان الحديث مشهور عن عبد الله بن المغفل وردت جماعة
عن الحريري سعيد بن اياس عن قيس بن عيامة عن ابن لجيد بن المغفل عن ابى حنيفة عن البخاري حديثا صا لمحمد بن احمد بن
الى نقاش البرار سفيان بن محمد بن عيسى بن ثعلبة الحناني حديثا ابو يحيى الحناني عن ابى حنيفة عن ابى سفيان عن يزيد بن عبد الله بن
مغفل عن ابيه انه صلى خلف امام فجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فناداه يا بعد الله انى صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابى بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يجهر بها قال البخاري وحدثنا احمد بن محمد بن ابراهيم بن اسحق الزهري حديثا جعفر بن عون
وحدثنا محمد بن عبد بن حميد الكشي انبانا جعفر بن عون حديثا ابو حنيفة ورداه البخاري عن ابيه (والباقي على الصفحة الآتية)

ص ٣٢٤ اي لا يجهر الا في الصلوة ١٢ مع اي قبل الفاتحة وبعد ما قبل السورة ١٢ مع ذكره في ص ٣٢٤ من المباح و
عزاه الى طائفة ١٢

قال حدثنا أبو إسحاق عن يزيد

(بقية من الصفة السابقة) واسكن بن احمد عن عمر بن حفص عن يحيى بن نصر بن حاجب عن ابي حنيفة ورواه عن احمد بن محمد ومحمد بن محمد عن ابيه سعيد بن ابي الجهم عن ابي حنيفة ورواه ايضا عن احمد بن محمد بن منار بن محمد بن ابيه عن ايب بن ماني عن ابي حنيفة ورواه عن احمد بن محمد بن الحسن بن علي قال في كتاب جدى الحسين بن علي فقرأت فيه صد ثمانين كتابا يد من ابيه عن ابي حنيفة ورواه عن عبد الله بن محمد بن علي الحافظ عبد الله بن عبد الله بن عيسى عن المقرئ عن ابي حنيفة ورواه عن ابيه وسعيد بن نادر كلاهما عن احمد بن كثير عن المقرئ عن ابي حنيفة ورواه عن عبد الصمد بن الفضل واصل بن بشر كلاهما عن شاذان بن حكيم بن زفر عن ابي حنيفة الا انه لم يذكر عثمان ورواه عن عبد الله بن محمد بن علي الحافظ عن احمد بن يعقوب عن عبد العزيز بن خالد عن ابي حنيفة واخرجه في الموطأ ابن محمد في مسنده عن صالح بن احمد بن محمد بن ثعلبة الحاملي عن ابي يحيى الحاملي عن ابي حنيفة ورواه ايضا عن ابي الطيب ابراهيم بن شهاب عن ابي شبيب عبد الله بن عبد الرحمن بن واقد عن ابيه عن محمد بن الحسن الشيباني عن ابي حنيفة واخرجه في الموطأ محمد بن المظفر في مسنده عن ابي الحسن محمد بن ابراهيم بن احمد عن ابي عبد الله محمد بن شجاع النخعي عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ورواه عن ابي القاسم بن عيسى العطار بدش عن عبد الرحمن بن عبد الصمد عن جده شعيب بن اسحق عن ابي حنيفة ورواه عن الحسن بن الحسين الانطلي عن احمد بن عبد الله الكندي عن علي بن محمد عن محمد بن الحسن الشيباني عن ابي حنيفة ورواه عن يحيى بن صالح عن شعيب بن ايب عن ابي يحيى الحاملي عن ابي حنيفة ورواه عن احمد بن نصر بن طالب عن احمد بن المجاهد عن احمد بن محمد بن رستم عن محمد بن حفص عن ابي حنيفة واخرجه ابو عبد الله الحسين بن محمد بن حمراني مسنده عن ابي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصعير عن ابي محمد الجعفي عن الحافظ محمد بن المظفر باسناده المذكورة الى ابي حنيفة قال ابن خضرد الصواب عن يزيد بن عبد الله بن مفضل واصله جبه الحسن بن زياد في مسنده عن ابي حنيفة انتهى ١٢

له قوله قال حدثنا الإمام قال في صحيح من العقود وكذا رواه طلحة وابن نسر وداود الملقب بالحارثي وأخرجه الطبراني كذا استأدقنا إلا
 لفظ نفعتك وبمعناه رواه أحمد الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق آخر ولفظنا سنن سمعني أبي داود وأبو بصير الشافعي والرحمن الرحيم
 فقال أي بني إياك والحدث في الإسلام فقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عثمان فلم يسمع أحدا منهم يقول
 وقال الترمذي حسن وأبو سفيان فيه مقال ولكن تابعه قيس بن عبيدة كما هو عند أصحاب السنن ولفظ ابن معين وغيره ويزيد بن
 النسائي وابن حبان أهدت قال الترمذي ^ص حدثنا أحمد بن منيع نا اسمعيل بن إبراهيم نا سعيد الجري عن قيس بن عبيدة عن ابن
 عبد الله بن مغفل قال سمعني أبي داود في الصلوة أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني أحدث إياك والحدث قال ولم أرا أحدا من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان البعض إليه الحديث في الإسلام يعني منه وقال وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ومع أبي بكر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلما قلها إذا انت صليت فقل الحمد لله رب العالمين قال البيهقي حديث
 عبد الله بن مغفل حديث حسن والعل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر ومعهم عثمان وعلي وغيرهم
 ومن بعدهم عن التابعين وسبقنا الشوري وابن المبارك وأحمد وأحمد بن حنبل لا يرون ابن خزيمة بسم الله الرحمن الرحيم قالوا يدعيها في
 نفسه اهـ وفي ^ص من النسائي أخبرنا اسمعيل بن مسعود قال ثنا خالد قال حدثنا عثمان بن غياث قال أخبرني البرغامة الحنفية
 قال ثنا ابن عبد الله بن مغفل قال كان عبد الله بن مغفل إذا سمع أحدا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يقول صليت خلف رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وخلف عمر فما سمعت أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أهد وقال ابن ماجه في ^ص حدثنا
 أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا اسمعيل بن غلية عن الجري عن عيسى بن عبيدة حدثني ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه قال وقلنا رأيت
 رجلا أشد علي في الإسلام حدثنا من سمعني وأبناقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني إياك والحدث فاني صليت مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع رجلا منهم يقولها إذا قرأت فقل الحمد لله رب العالمين اهـ

سأله قول الوصفان الخ قلت في الجامع ٣١٥ كذا الوصفان عن أبي سفيان عن أبي نصر عن يزيد بن عبد الله بن مغل عن أبي
الحديث نيين إلى سفيان ويزيد واسطة أبي نصر وهو مذكور في شيوخ أبي سفيان كما في ترجمتهما لكن السند بينهما غير واسطه
كما اتفق على تحريكه عن غير واسطه الحارثي وابن المظفر وابن خسر وطلحة والامام محمد والبطراني وأحمد بن زيد وغيرهم عن أبي حنيفة عن أبي
سفيان عن يزيد بن عبد الله بن زياد عن أبي نصر في السند من زلات أفلام السناخ تأمل ١٢

له قول يزيد بن عبد الله بن عبد الصواب وادّعى في كتاب الآثار من قول عبد الله بن يزيد غلط من التأليف ولؤيده ماني الجامع من التصريح بذلك قال الحافظ في مصنفه من التبعيل (نه يزيد بن عبد الله بن الحزني من أبيه وعنه أبو سفيان طريف السدي قلت حديثه عند الترمذي لكن لم يسلم في روايته قال عن ابن عبد الله بن مغفل ذكره في التقريب في الإنباء ولم يذكره في السند يزيد بن عبد الله بن هرون رجال الأربعة ثمانية من التهذيب في الكشي ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه في ترك الجهر باليسوء وعنه أبو الغامد المحض قيل اسمه يزيد قلت ثبت كذلك في مسند أبي حنيفة للجاري أحمد وعقل عن ذكره صاحب المقدمات وهو كما ترى من رجال الآثار وقال الفاضل السبكي في مصنفه من التهذيب لم أجده في التهذيب أحمد وادّعت قد عرفت أن الحافظ صرح بأنه في الإنباء من التقريب وهو في التهذيب ثم نقل الفاضل عن البناء تراجم أبي عبد الله بن مغفل المختصرة من باب عدم الجهر بالتسمية وهم يزيد بن جواد ومحمد قلت في مصنفه من عمدة القاري قال فان قلت (والسبكي على الصفحة الآتية)

ابن عبد الله عن أبيه قال صلى خلف امام فجهربسم الله الرحمن الرحيم

(بقية من الصغرى السابقة) قال النوى في الخلاصة فقد ضعف الحافظ حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه الترمذي وأبو داود الطائفي الترمذي
تعبه بن كابر خزيمة وابن عبد البر والمخطيب قالوا ما رواه علي بن عبد الله بن مغفل وهو مجهول قلت رواه أحمد في مسنده من حديث أبي
نعمان عن ابن عبد الله بن مغفل قال كان أبونا إذا سمع أحدا من الغل يقول بسم الله الرحمن الرحيم قال أي بنى صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم
والى كروم عثمان فلم اسمع أحدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم رواه الطبراني في معجمه عن عبد الله بن بريدة عن ابن عبد الله بن مغفل
عن أبيه مثله أخرجه عن أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه قال صليت خلف الإمام فجهربسم الله
الرحمن الرحيم فلما فرغ من صلاته قال ما هذا غيب عنا هذه التي أراك تجرب بها قال قلت صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وإلى كروم
عثمان فلم يجروا بها فبلا ثلاثه روى هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه وهو أبو نعمان المجنى قيس بن عباد وثقة ابن
وغيره وقال ابن عبد البر وثقة عند جميعهم وقال المخطيب لا أعلم أحدا رآه بعدة في دينه ولا كذب في روايته وعباد بن بريدة
وهو أشهر من ابن أبي عمير وابو سفيان السعدي وهو وإن تكلم فيه ولكنه يعجز عن تأييد غيره من الثقات وهو الذي سقى ابن عبد الله
ابن مغفل يزيد كما هو عند الطبراني فقد ارتفعت الجبال عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه وقد تقدم في مسنده
عن أبي نعمان عن بني عبد الله بن مغفل وهو الذي يروي عنهم يزيد وزيد بن محمد والنسائي وابن جابر وغيرهم
مولود مع أنهم مشهورون بالرواية ولم يروا عنه منهم حديثا مثلكم ليس له شاهد ولا متابع وإنما روى ما رواه غيره من الثقات فاما
يزيد فهو الذي سقى في الحديث هذا وأما محمد فروى له الطبراني عنه من أبيه وزيد بن محمد والنسائي وابن جابر وغيرهم من الثقات فاما
وراجع ص ٢١ من عمدة القاري ١٢

له قول يزيد بن عبد الله بن المغيرة روى الطحاوي في مسنده من طريق قيس بن عباد مثل مسند ابن ماجه وقته من شيعة هذا عن أبي بكر
ابن أبي شيبة به فروى عن ثلاثة عبد الله بن بريدة وقيس بن عباد وابو سفيان وهو الذي سماه يزيد فارتفعت الجبال عن يمين
تفرد أبي نعمان كما زعم واخرجه البيهقي في مسنده من مسنده الكبري وقال أبو نعمان لم يسمع به الشيخان اه قال ابن الترمذي في مسنده
من الجوهري المتفق قلت ذكر صاحب الميزان انه صدوق يحكم فيه بلا حجة وثقة ابن معين وعنه الترمذي الحديث كما تقدم دليل على ذلك
فلا يميزه كون الشيخين لم يحتجوا به كما تقدم غير مرة ولئن كان هذا علة فإن عبد الله بن مغفل لم يحتجوا به ايضا فيلزم ان يتركوا كما فعل في
كتاب المغيرة فقال وابن عبد الله بن مغفل وابو نعمان لم يسمع بها صاحب الصحيح اه
سأله قول عن أبيه الخ وهو عبد الله بن مغفل لا عبد الله بن يزيد المصنف كما في رواية الطبراني وقيل المغيرة والتدبير والميزان
وعمدة القاري وعقود الجواهر وجامع المسانيد والتريدي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من الكتب كما سبق وقد عقل عن ذكره
صاحب المقدمة وهو كما ترى من رجال الآثار قال الحافظ في مسنده من التهذيب عبد الله بن مغفل بن حبيب بن عيسى بن عيسى بن عيسى
ابن أسهم بن ربيعة بن عدي بن ثعلبة بن ذؤيب المزني أبو سعيد ويقال أبو عبد الرحمن سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة وهو
من اصحاب الشيعة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعثمان وعبد الله بن سالم وعنه حميد بن بلال وثابت
البناني ومطرف بن عبد الله بن الشخير ومعاوية بن قرة وعقبة بن صبيان والحسن البصري وسعيد بن جبير وعبد الله بن
بريدة وابن لهيعة بن عيسى قال اسمع بريد وغيرهم قال الحسن البصري كان أحد العشرة الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الناس
وكان من نقباء اصحابه وقال البخاري قال مسدوات بالبصرة سنة (٥٤) وقال غيرهم مات سنة (٦١) وقال ابن جرير
سنة ستين قلت سقى ابنه ابو حنيفة في روايته يزيداه بروي عنه ابنه زيد ومحمد ايضا كما سبق من عمدة القاري اخبرني لما
الطبراني في معجمه وهو من رجال الستة وثي بالبصرة رباطا ومات بها وهو اول من دخل تشردت الفتح قال الذهبي
في التكملة كذا في ص ٣ من التبيين ١٢

سأله قول صلى خلف امام الخ كذا في جامع المسانيد وعند الطبراني كما في العمدة قال صليت امام قال الحافظ العيني
في مسنده من العمدة وبالجملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالبسلة وأن لم يكن من اقسام الصيغ فلا يفرق عن درجة الحسن
وقد حسنه الترمذي والحديث الحسن صحيح به لاسيما اذا تعددت شواهد وكثرة متابعاته والذين تكلموا فيه وتركوا الاستحسان
به بجملة ابن عبد الله بن مغفل قد احتجوا في هذا المسئلة بما هو اضعف منه بل احتج المخطيب بما يعلم انه موضوع فذكر جرأة
عظمته لاجل تعصبه وحميته بما لا ينفعه في الدنيا ولا في الآخرة ولم يحسن البيهقي في تضعيف هذا الحديث اذ قال بعد ان رواه
في كتاب المعرفة فهذا حديث تفرد به أبو نعمان قيس بن عباد وابن عبد الله بن مغفل وابو نعمان وابن عبد الله بن مغفل
لم يحتج بها صاحب الصحيح فقول تفرد به أبو نعمان غير صحيح فقد تابعه عبد الله بن بريدة (والباقي على الصفحة الآتية)

فلما انصرف قال يا عبد الله

اربعة من الصفوة السابقة (وابوسفان كما ذكرناه) قوله وابو نعمة وابن عبد الله بن مغفل لم يسمع بها صاحبها الصحيح ليس هذا لما
 في صحة الاسناد ولعلنا قلنا ان حسن والحسن يسمي به اهذ قلت قال الذهبي في ٣٥٣ من الميزان تيسر بن عبيدة عن ابن
 عبد الله بن مغفل صدوق تكلم فيه بلا حجة وثقة ابن معين قلت روى عنه ايوب والجريري ونفراه وفي ٣٤٤ من اللسان روى
 عن ابن عباس وعبد الله بن مغفل وعنه ايوب وخالد الخزاز وثقة ابن معين اهذ راجع مكمل من باب المشايخ من جامع السيد
 ومن هنا بطل ما قاله صاحب العبدية في حكم الجهر بالبسلة من دليل الطالب ٢٤٤ بعد نقل الاقوال التي اجاب عنها الحافظ العيني
 بسبب تضعيف هذا الحديث جهالة ابن عبد الله بن مغفل قال ابو الفتح اليعربى والحديث عندي ليس معللا بغير الجاهلية في ابن المغيرة
 ابن مغفل اهذ فانك قد عرفت انه ليس بمجول روى عنه الثلاثة تيسر بن عبيدة عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي والبيهقي
 واحمد وعبد الله بن بريدة عند الطبراني وابوسفان عند الطبراني والامام محمد ومسندي في حذيفة وهو الذي سماه يزيد وهو من رجال الائمة
 وهو ثقة على ما عدة ابن حبان في التوثيق كما في ٣٣٤ من تدریب الراوى واذا لم يكن في الراوى جرح وتعديل وكان كل من شئته والراوى
 عنه ثقة ولم يات بحديث منكفر عنه ثقة في كتاب الثقات لكثير من هذه حاله اهذ وقد عرفت انه لم يذكر في نظائره جرحا ولا تعديلا و
 قد اجمع به النسائي وثقة في الرواة وشروط معلوم مشهورهم بمثل هؤلاء يكون تكليف يكون مجهولا وقد رجع صاحب العبدية فيها احاديث
 الجهر مع اقراره بانها لا تخول مقال وضعف وهو في ذلك معذوره بسبب ان الشوكاني رجحاني رسالته المكمل فانه مقلد في جميع
 ما يقوله كما لا يخفى على من طالع تاليفاته وما قاله الشوكاني في دبل النعمان ثقة في ٣٤٥ من دليل الطالب مجيبا عن احاديث الاسرار
 من ان احاديث عدم سماع جهره صلى الله عليه وسلم بها وان كانت صحيحة فاجمع بينها وبين احاديث الجهر يمكن بان يحمل تنقي من نفي
 على انه عرض لما نفي من سماعها فان وقت قراءة الامام يباين وقت اشتغال المؤمن بالدخول في الصلوة والاحرام والتوجه وتجهيز
 التقاعين الى الصلوة اهذ وثقة ايضا في الروضة الهندية شرح الدرر البهية للشوكاني في ٣٤٤ وانت تعلم ان هذا يحل العقل السليم و
 انهم المستقيم فان عبد الله بن مغفل والنسائي في ذلك كلاهما يقولان انهما لم يسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم دلا بأكبر ولا عرضا
 انهم يحرمون بها بل نفي من له ادنى مسكة من العقل ان المانع عرض لها في كل مرة في الصلوة الجهرية وانما في جميع العرض خلف رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دلي يقول عاقل ان المانع من عدم سماع الجهر بها كان يعرض في كل ركعة
 ويكررها اربع مرات في الركعتين وفي كل يوم اثني عشر مرة في الصلوات الثلاث المغرب والعشاء والتراويح وفي صلاة الجمعة وفي
 العيدين وقد صحب انس النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشرين سنة ثم ابكر وعمر وعثمان خسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها
 في صلاة واحدة هذا البعيد كذا في ٣٤٥ من نسخ الباري تكليف يصح ان يقال ان وقت قراءة الامام وقت اشتغال المؤمن بالدخول
 والاحرام والتكبير وغيره فان يصدق على الفرض والتسليم في الركعة الاولى قبل الفاتحة اما قبل السورة او في الركعة الثانية او الصلوات
 الثلاث صباحا ومساء وفي جميع العمر كعاديل هذا الاستثناء والتباس بل حجية غير علمية وتقصيص عليه اشارة علم والعجب كيف
 استمر به وبطلانه ابن وظهر ثم قال الشوكاني في رواية الاسرار في ٣٤٥ من دليل الطالب في ٣٤٤ من دليل الطالب والروضة الهندية ايضا
 يقولون في الصفوف المتقدمة لانها موقف كبار الصلوة كما ورد الدليل بذلك اهذ وثقة في دليل الطالب والروضة الهندية ايضا
 وانت تعلم ما في هذا القول من التلبس ولا يجترئ على ذلك فهم فاهم ولا عقل عاقل فان انس بن مالك خادمه صلى الله عليه وسلم حضر
 وسفرهما تقيا جميع احواله وحافظ الصلوة ولو فرضنا انه كان صغيرا في زمنه صلى الله عليه وسلم لم يكن في عهده في بكر وعمر وعثمان ايضا
 صغيرا ولم يقف قط في عمره في الصفوف المتقدمة وكذا عبد الله بن مغفل كان صغيرا في العهد الثلاثة كلا هذا قول يائي العقل ولكن
 ان يفتقد كل الابعاء قال الحافظ العيني في ٣٤٥ من العمدة فان قلت يحجب بين الاحاديث بان يكون التسليم ليعبد بعده وان كان
 صغيرا احببا يومئذ قلت هذا مردود لانه صلى الله عليه وسلم باجراني المدينة ولاش يومئذ عشرين ومات وله عشرين سنة فكيف
 يتصور ان يكون يصلي خلف عشرين سنة فلا يسمعه يوما من الدهر الجهر بها بعيد بل يستحيل ثم قد روى في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكليف
 وهو روى في زمن اب بكر وعمر وعثمان مع تقدمه في زمانهم وروايته للحديث اهذ ولعل وثوقا في لم يطالع عمدة القاري واجرى
 هذه القاعة في كل موضع من كتابه لكان اجري له ١٢

سأله قوله يا عبد الله الخ في نسختي الا تار عندي يا ابا عبد الله زيادة الاب قبله وفي عقود الجواهر ومسندي الامام طبع مصر ومسندي الحارثي
 كما في ٣٤٥ من جامع المسانيد يا عبد الله بن مغفل في اوله ولعل عند الطبراني ايضا كذا فاعتمدت هذه الكتب وحذفت في
 الكتابة لفظا لا ب من المتن وليس هو باسم الامام كما يدل عليه سياق الرواية بل المراد به معناه اللغوي بالتركيب الاضائي لا العلمي
 وفي ٣٤٥ من جامع المسانيد ابو حنيفة عن ابى سفيان عن يزيد بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن مغفل انه صلى خلف الامام فسمع من الله
 الرحمن الرحيم فلما انصرف قال يا عبد الله اني صليت الحديث اخرجه الحافظ طحاوي في مسنده عن علي بن محمد بن عبيد بن ابراهيم بن ابي
 القاسم عن جعفر بن عون الحميري عن ابى حنيفة اهذ لكن فيه عن يزيد بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن مغفل (وابا في الصفوة الائمة)

عنه عند الطبراني فلما فرغ من صلوة قال ما هذا ١٢ مس من الصلوة ١٢ مس اي عبد الله بن مغفل ١٢ لعمري ليس هذا اسم
 الامام بل معناه اي مبتدء هذا ١٢

وخلف عثمان ولته اسمعها منهم

(بقية من الصفة السابقة) سلم ابوه روى من النبي صلى الله عليه وسلم عنه عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وادولاده
عبد الرحمن وعائشة ومحمد بن عباس وابن الزبير وابن عمر وابن عبد العاص وعقبة بن الحارث النخعي وداود بن جابر والبراء
وابو سعيد الخدري وابو هريرة وابو عبد الله العنابي واسلم بن عمار واسلم بن عبد الله بن ابي بكر بن ابي طالب
وجاءت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوبكر حقيق الشتر من النار وروى عن ابي يحيى حكيم بن سعد قال سمعت علي بن ابي
طالب يقول ان الشتر هو الذي يهيى ابا بكر فليقا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ومناقبه ونفاكه كثيرة جدا روت في كتب العامة
ولي الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم سنتين وثلاثين وقيل عشرين شهرا توفي يوم الاثنين في جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة
وهو ابن ثلاث وستين سنة وصلى عليه عمر بن الخطاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت قال ابراهيم النخعي كان لسي الاسود اقبية
وقال يميون بن هيران لقد امن ابوبكر بالنبي صلى الله عليه وسلم زمان بجزيرة الراسب واختلف بينه وبين خبيثة حتى تزوجها وذلك
قبل ان يولد علي وقال احمد العسكري كانت اليه الاسنان في الجاهلية وهي الديات كان اذا حمل شيئا فسال فيه فزيت عدوه
وامضوا احتملته وان احتل غيره لم يصده لوه فدخلوه وذكر ابن سعد عن ابن شهاب ان ابا بكر الحارث بن كعدة اكل حريته اهديت
لابي بكر فقال الحارث وكان طبيبا ارفع يدك والامتنان فيما لم يستطع فلم يزالا عليين حتى ماتا عند انقضاء السنة في يوم واحد
ترجمة يحيى في مجلد لطيف في تاريخ ابن عسكرا قال الحارث في سنة ٣٤ الى ٣٥ من التهذيب وراجع كتاب معرفة الصحابة من متذكر
الحكم وكتاب الخلافة وكتاب الفضائل من كنز العمال ١٢

سنة ثلث عثمان الخليفة الثالث وهو في الرابعة مائة من الايام من رجال السنة وهو علي ماني ٣٤ من التهذيب عثمان بن عفان بن ابي العاص
ابن امية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي ابو عمرو وابو عبد الله ويقال ابو ليلى امير المؤمنين ذوالنورين رضي الله عنه ويقال امير المؤمنين
بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس وابها ام حكيم بنت عبد المطلب سلم قديما وهاجر ابا جهم بن زوج ابني رسول الله صلى الله عليه وسلم
واحدة بعد اخرى روى من النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بكر وعمر روى عنه اولاده ابان وسعيد وعمر ومو اليه حران وابي البربري والواضح
وابو هشة ويوسف وابن دارة وابن عمر بن الحكم بن العاص وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر بن حصين وابو قتادة وابو هريرة
وانس واساب بن يزيد وسلمة بن الاكوع وابو امامة البجلي وابو امامة بن سهل بن حنيف وطارق بن شهاب وابن عباس وابن عمر وابن
الزبير واخر من كان في صحبة ابي التمهيد قال ابن عبد البر ولعل الفيل يستسعين وهو اول من هاجر الى ارض الحبشة ولم يشهد حرا
تختلف على كثر من روية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها وقيل بل كان به جدري وهو واحد العشرة المشهور ولم يمت
واحد السنة اصحاب الشورى الذين اخبر عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو منهم راض وقال ابن مسعود حين يولي عثمان بالبحرين خيرا و
لم تأل وقال علي كان عثمان اوصلا للرحم وقال قتادة حل عثمان في جيش العسرة على الف بعير وسبعين فرسا وقال ابن سيرين كان عثمان
يحيى الليل بركة يقرأ فيه القرآن وقال سالم عن ابن عمر لقد غلبوا على عثمان اشيا ولو فعلها عمر كما فعلوا عليه وكان ربة حسن الوجه رقيق البشرة
عظيم اللحية اسماء اللون بعيد ما بين المنكبين وقالت عائشة لقد سمعته وان لم ين اوصلم للرحم واتقاهم لربه يولي بالخلافة بعد نبي محمد صلى الله عليه وسلم
ايام وذلك عزة المحرم سنة ٣٥) وتوفي في وسط ايام الشتر سنة ٣٥) وقيل يوم الزوية وقيل غير ذلك ومناقبه ونفاكه كثيرة مشهورة
رضي الله عنه قال سعيد بن زيد لو ان احد الغنص لما فعل عثمان لكان حقيقا ان يبعث وقال ابن عباس لو اجمع الناس على قتل عثمان لرحبوا
بالجارة من السماء وقال عبد الله بن سلام لا نرى انفسا على انفس عثمان اب نقتل لا يعلق عنهم الى قيام الساعة وقال معتز بن سليمان
عن حميد الطويل قيل لاش بن مالك ان حب علي وعثمان لا يمتنعان في قلب فقال انس كذبا فقد اجمع جبهتا قلوبنا وقال له عثمان في كتابه
عبيد بن ابي جعفر الانصاري قال دخلت مع المصريين على عثمان فلما ضربوه خرجت اشتد حتى طالت فردجى عدوا فدخلت المسجد فاذا رجل جالس
في نحو عشرة عليه عمامة سوداء فقال ويحك ما وراكم قلت وامرته فخرج من الرجل فقال تباكم سائر الدهر فظنرت فاذا ابو علي وقال محمد بن
طلحة بن طلحة بن مصرف عن كنانة مولى صفية شهدت مقتل عثمان فاخرج من الدار ايامي اربعة من شباب قرش مضربين بالدم لمحمي كانوا
يدرون عن عثمان وهم الحسن بن علي وابن الزبير ومحمد بن حاطب ومروان قال محمد بن طلحة نقلت له ليل ندرى محمد بن ابي بكر شي من دونه
قال معاذا الشتر دخل عليه فقال له عثمان يا ابن ابي لهب بصاحبي وكلمة بكلام فخرج وقال سعيد المقرئ عن ابي هريرة كنت محصورا مع عثمان
في الدار فرمى رجل منا فقلت يا امير المؤمنين الان طاب الضراب فتلقوا رجلا قال عزمت عليك يا ابا هريرة الاربعة بسيفك فامسا
تزد نفسي وسأني امير المؤمنين ينفي اليوم قال ابو هريرة فرميت بسيفي فلما ادرى اين هو حتى الساعة قلت ترجمته مستوفاة في تاريخ دمشق
وراجع كتاب الخلافة وكتاب الفضائل من كنز العمال وكتاب معرفة الصحابة من متذكر التهذيب وراجع كتاب معرفة الصحابة من متذكر
ما دلوا واداب بعد واحد كما هي عقيدة اهل السنة ولا اتول بالفضيل كما قال من قال من عشرين في قبسني اللهم احسن علي حبيهم وامتنني
وفي قبس جهم آيين ثم آيين ١٢

سنة ثلث عثمان الخليفة الثالث وهو في الرابعة مائة من الايام من رجال السنة وهو علي ماني ٣٤ من التهذيب عثمان بن عفان بن ابي العاص
ابن امية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي ابو عمرو وابو عبد الله ويقال ابو ليلى امير المؤمنين ذوالنورين رضي الله عنه ويقال امير المؤمنين
بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس وابها ام حكيم بنت عبد المطلب سلم قديما وهاجر ابا جهم بن زوج ابني رسول الله صلى الله عليه وسلم
واحدة بعد اخرى روى من النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بكر وعمر روى عنه اولاده ابان وسعيد وعمر ومو اليه حران وابي البربري والواضح
وابو هشة ويوسف وابن دارة وابن عمر بن الحكم بن العاص وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر بن حصين وابو قتادة وابو هريرة
وانس واساب بن يزيد وسلمة بن الاكوع وابو امامة البجلي وابو امامة بن سهل بن حنيف وطارق بن شهاب وابن عباس وابن عمر وابن
الزبير واخر من كان في صحبة ابي التمهيد قال ابن عبد البر ولعل الفيل يستسعين وهو اول من هاجر الى ارض الحبشة ولم يشهد حرا
تختلف على كثر من روية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها وقيل بل كان به جدري وهو واحد العشرة المشهور ولم يمت
واحد السنة اصحاب الشورى الذين اخبر عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو منهم راض وقال ابن مسعود حين يولي عثمان بالبحرين خيرا و
لم تأل وقال علي كان عثمان اوصلا للرحم وقال قتادة حل عثمان في جيش العسرة على الف بعير وسبعين فرسا وقال ابن سيرين كان عثمان
يحيى الليل بركة يقرأ فيه القرآن وقال سالم عن ابن عمر لقد غلبوا على عثمان اشيا ولو فعلها عمر كما فعلوا عليه وكان ربة حسن الوجه رقيق البشرة
عظيم اللحية اسماء اللون بعيد ما بين المنكبين وقالت عائشة لقد سمعته وان لم ين اوصلم للرحم واتقاهم لربه يولي بالخلافة بعد نبي محمد صلى الله عليه وسلم
ايام وذلك عزة المحرم سنة ٣٥) وتوفي في وسط ايام الشتر سنة ٣٥) وقيل يوم الزوية وقيل غير ذلك ومناقبه ونفاكه كثيرة مشهورة
رضي الله عنه قال سعيد بن زيد لو ان احد الغنص لما فعل عثمان لكان حقيقا ان يبعث وقال ابن عباس لو اجمع الناس على قتل عثمان لرحبوا
بالجارة من السماء وقال عبد الله بن سلام لا نرى انفسا على انفس عثمان اب نقتل لا يعلق عنهم الى قيام الساعة وقال معتز بن سليمان
عن حميد الطويل قيل لاش بن مالك ان حب علي وعثمان لا يمتنعان في قلب فقال انس كذبا فقد اجمع جبهتا قلوبنا وقال له عثمان في كتابه
عبيد بن ابي جعفر الانصاري قال دخلت مع المصريين على عثمان فلما ضربوه خرجت اشتد حتى طالت فردجى عدوا فدخلت المسجد فاذا رجل جالس
في نحو عشرة عليه عمامة سوداء فقال ويحك ما وراكم قلت وامرته فخرج من الرجل فقال تباكم سائر الدهر فظنرت فاذا ابو علي وقال محمد بن
طلحة بن طلحة بن مصرف عن كنانة مولى صفية شهدت مقتل عثمان فاخرج من الدار ايامي اربعة من شباب قرش مضربين بالدم لمحمي كانوا
يدرون عن عثمان وهم الحسن بن علي وابن الزبير ومحمد بن حاطب ومروان قال محمد بن طلحة نقلت له ليل ندرى محمد بن ابي بكر شي من دونه
قال معاذا الشتر دخل عليه فقال له عثمان يا ابن ابي لهب بصاحبي وكلمة بكلام فخرج وقال سعيد المقرئ عن ابي هريرة كنت محصورا مع عثمان
في الدار فرمى رجل منا فقلت يا امير المؤمنين الان طاب الضراب فتلقوا رجلا قال عزمت عليك يا ابا هريرة الاربعة بسيفك فامسا
تزد نفسي وسأني امير المؤمنين ينفي اليوم قال ابو هريرة فرميت بسيفي فلما ادرى اين هو حتى الساعة قلت ترجمته مستوفاة في تاريخ دمشق
وراجع كتاب الخلافة وكتاب الفضائل من كنز العمال وكتاب معرفة الصحابة من متذكر التهذيب وراجع كتاب معرفة الصحابة من متذكر
ما دلوا واداب بعد واحد كما هي عقيدة اهل السنة ولا اتول بالفضيل كما قال من قال من عشرين في قبسني اللهم احسن علي حبيهم وامتنني

محمّد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قال ابن مسعود في الرجل يجهر بسم الله الرحمن الرحيم

(بقية من الصفة السابقة) وتدرى ابن الى شعبة في مصنفه ثنا ايشم من سعيد بن المزبان ثنا ابو داود عن ابن مسعود انه كان يخفي
بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة وربنا كالحمد وسعيد بن المزبان هو ابو سعد البقال المذكور قد صرح فيه بالتعديث فوالله ان
تنته القديس منه ورجال رجال الجماعة غير البقال وهو ثقة كما قال البيهقي ونقله من المصنف المحقق في ص ٢٥٩ من فتح القدير يدرى صد
الرياق كما في مصنفه من كثر الحال من الى دائل ان ابن مسعود كان يفتتح صلواته بالحمد لله رب العالمين او يدرى ابن جرير الطبري
وابن شاهين في السنن كما في مصنفه من الى دائل قال كان عمرو بن لا يجهر ان بسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعديث الا في ١٢

له قوله عن ابراهيم قال ان مرسل فانه لم يدرك ابن مسعود لكن مراسيله صيغة لاسيما عن ابن مسعود كما تقدم غير مرة من الطبري
والدارقطني والتهذيب فالمرسل لا يعزوه وعلقته والاسود من اصحاب ابن مسعود الاجلاء وها من شيوخ ابراهيم وهو
يروي عنها كمثيرة ١٢

له قوله قال ابن مسعود الخ مثله عن ابن عباس على ما في مصنفه من مجمع الزوائد سئل عن الجهر بسم الله الرحمن الرحيم فقال كنا
نقول هي قراءة الاعراب رواه الزاوي في البشارة ابو سعد البقال وهو ثقة ليس وقد عرفت دقته رجاله حال الصحيح اهـ رواه جليل الزاوي
ايضا كما في ص ٢٢٠ من كثر الحال وفي ٢٢٢ من الجهر انفق وسم من السنن الكبرى وتدرى اخذوا عن عبد الملك بن ابي بشر
عن عكرمة عن ابن عباس قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قراءة الاعراب ذكره صاحب الاستذكار اهـ قلت رواه الطبري في كتابه
حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا مير بن معاوية قال سمعت فاصما وعبد الملك بن ابي بشر عن عكرمة
عن ابن عباس في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قال ذلك فعل الاعراب وكما حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد بن الاصمعي قال اخبرنا
شريك عن مالك بن ابي بشر عن عكرمة عن ابن عباس مثله اهـ قال الفيومي في مصنفه من آثار السنن اسناده حسن اهـ وليس في هذه
الطرق ابو سعد البقال ١٢

له قوله في الرجل اهـ في مصنفه من جامع المسانيد ابو حنيفة عن رجل عن انس بن مالك انه قال لم يجهر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا ابو بكر ولا عمر ولا عثمان يعني بالتسمية اخبره ابن خزيمة عن مسنده عن ابي الفضل بن خيزون عن ابي بكر بن الحناظ عن ابي حنيفة
ابن درست العلاف عن القاضي عمر بن الحسن الاشعري عن محمد بن ابراهيم بن عبد الحميد عن يحيى بن ايمان عن ابي حنيفة
واخبره القاضي عمر الاشعري عن محمد بن احمد بن ابي حنيفة اهـ وفي ٢٢٢ من البشارة عن حماد عن انس بن مالك قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم وابو بكر وعمر عثمان لا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم اخبره ابو محمد البخاري عن عبد الرحيم بن عبد بن اسحق السعدي عن محمد بن
العرج الخطيب البغدادي عن اسحق بن بشر الخراساني في حديث البخاري عن ابي حنيفة اهـ وراجع ص ٢٥٥ من ترجمته الى حنيفة
البخاري من لسان الميزان قال في عقود الجواهر ص ٢٢٢ كذا رواه ابن خزيمة وابن المنذر وابو بكر بن عبد الباقي واخبره بهذا اللفظ احمد
والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ورجال ثقات وفي رواية فلم اسمع احدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم في رواية
لابن حبان ويجهر بالحمد لله رب العالمين وفي رواية لابن خزيمة والطبراني في كتابه لا يوردون بسم الله الرحمن الرحيم وفي مسلم عن انس
فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وعنده ايضا في رواية لا يذكر بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولاني اخبراه
ورواه الطبراني في الكبير والارسط ورجال موثقون على ما في مصنفه من مجمع الزوائد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم وابو بكر وعمر اهـ وهو عند ابي نعيم في الحلية وابن خزيمة في مختصر المختصر ايضا كما في ص ٢٢٩ من عمدة القاري
وقال رجال هؤلاء الروايات كلهم ثقات ومخرج لهم في الصحيح اهـ وقال في مصنفه منها هذا الحديث رواه عن انس جماعة منهم قتادة
واسحق ابن عبد الله ومنصور بن زاذان وابو علي اختلاف فيه والولعامة وعامة بن شريك والحسن وثابت البناني وحامد
الطويل ومحمد بن نوح اما حديث قتادة عن انس فاخبره البخاري ومسلم والنسائي كما ذكرنا واما حديث اسحق بن عبد الله فاخبره
مسلم واما حديث منصور فاخبره النسائي واما حديث ابوبكر فاخبره الشافعي والنسائي وابن ماجه واما حديث ابي نعيم فاخبره البيهقي
واما حديث عاتكة فاخبره الدارقطني واما حديث الحسن فاخبره الطبراني واما حديث ثابت فذكره البيهقي والطحاوي واما حديث حميد
عن انس فاخبره الطحاوي ايضا واما حديث محمد بن نوح عن انس فاخبره الطحاوي ايضا اهـ ثم قال في ص ٢٢٠ منها ولحديث انس
طرق اخرى دون ما اخبره اصحاب الصحاح في الصفة وكل الفاظ ترجع الى معنى واحد يصدق بعضها بعضا وهي سبعة اللفاظ
فالاول كانوا لا يتقنون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم والثاني فلم اسمع احدا منهم يقول اوليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
والثالث فلم يكونوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم والرابع فلم اسمع احدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم (والباقي على الصفة الآتية)

عنه ذكره في مصنفه من الجامع وعزاه الى الآثار ١٢ عنه معنى في باب المسح على الخفين ١٢ عنه هذا من قبيل ولقد
امر على التميم يسنن ١٢

انها اعرابية وكان لا يجهر بها هو ولا أحد من اصحابه
قال محمد وبه ناخذ وقول ابي حنيفة محمد قال خبرنا
ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ^{رضي الله عنه}

وبقية من الصفحة السابقة) والخاص فكانوا لا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم والسادس فكانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم والسايع
فكانوا يستغفرون القراءة بالحمد لله رب العالمين وهذا اللفظ الذي هو الخطيب وضعف ما سواه لرواية الحافظ له عن قتادة وثابت
غير قتادة له عن انس فوجد جعل اللفظ المحكم عن انس وجعل غيره متشابها وحمل على الافتتاح بالسورة لا بالآية وهو غير مخالف
للالفاظ الباقية بوجه فكيف يجعل متعاضلها فان حقيقة هذا اللفظ الافتتاح بالآية من غير ذكر التسمية جبراً وسراً فكيف يجوز
العدول عنه بغير موجب ويؤكد قوله في رواية مسلم لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها احدثني
٢٢٣ من الجامع البوصيفة عن ابي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفي بسم الله الرحمن
الرحيم اخبره ابو محمد البخاري عن صالح بن ابي ربيع عن عبد الله غنام عن حفص بن غياث عن عاصم بن يوسف عن القاسم بن الحسن عن
عن ابي حنيفة رضي الله عنه احدثني في العقود ^{صلى الله عليه وسلم} اخرج عنه احمد والنسائي وابن حبان وابن خزيمة والدارقطني من
حديث انس اه ١٢

له قوله انها اعرابية الخ اي قرأها جهر في الصلوة فمؤنة الى فعل الاعراب الذين لم يتفقوا في مسائل الدين ولم يجهروا فيها فان الجهر
كان احيانا قطعاً او قبل الامتياز الجهر بما دهم لم يفهموا ذلك وظنوا انه فعل مستمر والم لم يكن كذلك والاعراب قوم يسكنون البصرة
ولا يكلشون باهل الحاضرة حتى تادبوا بآدابهم وتخلقوا باخلاقهم قال في ^{صلى الله عليه وسلم} من دائرة المعارف الاعراب سكان البادية خاصة واحدة
او اهل اه وفي المغرب ^{صلى الله عليه وسلم} العربي واحد العرب وهم الذين استولوا المدن والقرى العربية والاعراب اهل البدو وفي حديث لا
تعرب بعد الهجرة اي لا ترجع الى البدو وان يصير اعراباً وذلك ان كان ردة في ذلك الزمان فبني عشا هو وبذا يرشدك الى ان
الجهر بما لم يكن عادة الفقهاء والعلماء من الصحابة والتابعين والام يلق ابن مسعود وابن عباس انه فعل الاعراب وقرأهم واختلفوا
الراشدون متفقون على الاسرار بها ١٢

٢٢٤ له قوله وكان هو الم تقدم من عبد الزقاق وابن ابي شيبة والطبراني ان كان لا يجهر بما روى ابو بكر الرازي في احكام القرآن على ما في
من العقود من رواية ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال باجر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة مكتوبة ولا يكر ولا يقرأه
قال في ^{صلى الله عليه وسلم} من الجهر النسخي قلت روى عن عمر بن الخطاب والسيدة وآمين قال الطبراني في تهذيب الآثار ابو كريب نا ابو بكر بن عياش
عن ابي سعيد عن ابي داود قال لم يكن عمر بن الخطاب يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ولا يامين وذكر صاحب الاستذكار عدم الجهر عن علي بن
طريقين اه وقال الطحاوي ^{صلى الله عليه وسلم} حدثنا علي بن سعيد قال ثنا ابو بكر بن عياش عن ابي سعيد عن ابي داود قال كان عمر بن الخطاب لا يجهر
بسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا يامين اه ورواه عبد الزقاق كما في ^{صلى الله عليه وسلم} من كسر العمال من ابي فاختة ان علياً كان لا يجهر
بسم الله الرحمن الرحيم كان يجهر بالحمد لله رب العالمين اه وفي العقود عند الدارقطني والخطيب من طريق صالح بن شهاب قال صلى
خلف ابي قتادة وابن عباس والي سعيد والي جريرة فكانوا لا يجهرن وصالح سلم التوراة ضعيف وقال سعيد بن منصور حدثنا خالد بن
حصين عن ابي داود قال كانوا يسرون التعوذ والسبلة في الصلوة فبهذا الآثار مكية في ترك الجهر بما في الصلوة وماذا الا ان صلى الله
عليه وسلم لم يكن يجهر بما والالم بني له فعل الكبر والصيانة ونوابه رضي الله تعالى عنهم ولا بد من الرجوع الى نصب الراية للحدث الكبير ان علي
الحق في ثمة نسبه في اثني عشر وثمنا من جاء بعده فقد اخذ منه كما لحاظ ابن حجر والعيني والمحقق وغيرهم رحمهم الله ١٢
٢٢٥ له قوله الم ابراهيم رواه عبد الزقاق في مصنفه اخبرنا الثوري عن منصور عن ابراهيم قال قال سفيان الثوري الامام سفيانك اللهم وحمدك والتعوذ
من الشيطان الرجيم وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين اللهم ربناك الحمد اه قال الثوري في ^{صلى الله عليه وسلم} من آتانا سنن اسناده صحيح اخبرنا
ورجال الآثار ايضا ثقات وذكر عدد لا ينفي ما نوه كما في احاديث الفطرة خمس او عشر او غير ذلك فعارضنا على روى نحوه ابو محمد في البنية
من عمر بن الخطاب قال صلى الله عليه وسلم ابراهيم الله الرحمن الرحيم وآمين وربناك الحمد ورواه الطحاوي ايضا عنه كما سبق مقتضياً على اطلاقه وكذا
الطبراني عن عمرو بن علي مقتضياً على اثنين والطبراني في الكبير عن علي وعبد الله بن مسعود في ثمة كما في نصب الراية قال في الجوهر النسخي ^{صلى الله عليه وسلم} روى ذلك عن
ابن مسعود قال الطبراني في حاشية الطحاوي ^{صلى الله عليه وسلم} في داود عن عبد الله بن مسعود قال صلى الله عليه وسلم ابراهيم الله الرحمن الرحيم وآمين وربناك الحمد
والتعوذ والتشهد شك ابو سعيد روى ابن ابي شيبة ايضا من فعل كما في نصب الراية ^{صلى الله عليه وسلم} من فتح القدير ان كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة
وربناك الحمد اه ١٢ له قوله ابراهيم الم رواه من ابن ابي شيبة في مصنفه كما في فتح القدير فادان كان قولنا لا يجهر جبراً (والباقي على الصفح الآتية)

٢٢٦ له اي ابن مسعود ١٢ له لانه لم يثبت من حفرة الرسالة ١٢ له كالا سود وعلقته واما لها كما سبق في من ذهب الى
عنه ١٢ له اي والي يوسف طحاوي ١٣ له ذكره في ^{صلى الله عليه وسلم} من الجامع وعزاه الى الآثار ١٢ له نعان بن ثابته
الحقني ١٢ له ابن ابي سليمان ١٢

قال أربع يخافن بهن

(بقية من الصغرة السابقة) عند البعض إذا ظهرت فتواه في زمن الصحابة كما قال في المنار في شرحه نوراً لأورع من علماء التابعين فإن ظهرت فتواه في زمن الصحابة كشرى كان شلهم عند البعض وهو الأصح فيجب تقليده أحد قال في المنار أقارب هذه رواية الشواهد عن الإمام فقال في نور الأورع روى عن أبي حنيفة إلى لا يقلدنا بس لا نهم رجال ونحن رجال لأن قول الصحابي إنما يقبل لاحتمال السماع وإحصاء رايهم ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مفقود في التابعي وهو مختار شمس الأئمة إحدى ظاهر الرواية عن الإمام وهذا كله إذا ظهرت فتواه في زمن الصحابة وإن لم تظهر فتواه ولم يراهم في الراي كان مثل سائر أئمة الفتوى لا يصح تقليده أحد عند الأوزاعي الظاهر الأشهر في ظاهر الرواية وأبراهيم بن محمد سنة (٥٠) ومات سنة (٩٦) وهو ابن (٩٩) وابن (٥٥) سنة كما في نسخة من التهذيب وكان ذلك زمن الصحابة كما لا يخفى وفي نسخة من التهذيب وكان مفتي أهل الكوفة وكان رجلاً صالحاً فقيهاً متريفاً قليل التكلف أحد كما سبق في ترجمته في باب الوصية ثم إن فتواه ظهرت في زمن الصحابة فيجب تقليده على القول المذكور لبعض الأصحاب عند صاحب المنار فقال مؤلف بدية المهدى في نسخة منها من أن القول الأول شاذ فغيره كما لا يخفى على ذوي البصائر والأصل أنه ليس بموقوف إبراهيم في الحقيقة وإنما هو منقول من غيره على ابن مسعود رضي الله عنهم كما سبق والإمام أبو حنيفة لم يقلد في ذلك إبراهيم كما يظهر من الرواية عند روى بسنده عن انس بن مالك وعبد الله بن مسعود من روى عن ابن مسعود وقال به واخر إبراهيم تأميداً فيجب اليه كما هو مذهب البخاري في تراجم الباب صميته ولذا قال الإمام محمد بن ناخذ وهو قول أبي حنيفة فلا يخالف قول الإمام الذي هو ظاهر الرواية عنه تدبر حتى لا تنسب ولا تنسب إلى ما اروده والتقرير الأول على ما قال به البعض منا فاتهم ١٣

له قوله قال أبو قال الحسن بن علي بن فضال من العدة والكثرة ما لم يؤمن لعيب الرواية وأما حديث الجبر و أن كشرت روايتها فكلها ضعيفة وأما حديث الجبر ليت فخرته في الصحاح في الأئمة المشهورة ولم يرد أكثرها إلا الحكم والدارقطني قالوا لم تعرف تساهلهم وتعمير الأحاديث الضعيفة بل الموضوعات والدارقطني فقد طالع كتابين الأحاديث الغريبة والاشادة والمعللة ولم فيه من حديث الأبي حنيفة غيره وفي روايتها الكذب والضعفاء والمجاهيل الذين لا يوجبون في كتب التواريخ ولا في كتب الجرح والتعديل كعمر بن شمر وجابر الجعفي وحسين بن خالد وعمر بن حفص المكي وعبد الله بن عمرو بن مسعود والي الصلوات الهروي الملقب بجرباب الكذب وعمر بن هارون السلمي وعيسى بن سميون المدني وآخرون وكيف يجوز أن يعارض برواية هؤلاء ما رواه البخاري وسلم في صحيحهما من حديث انس الذي رواه عنه غير واحد من الأئمة الثقات والاثبات ومنهم قنادة الذي كان يحفظ أهل زمانه ويرد عنه شعبة الملقب بأمير المؤمنين في الحديث وعلقاه الأئمة بالقبول وهذا البخاري مع شدة تعصبه وفطنته على منسب أبي حنيفة لم يودع في صحيحه منها حديثاً واحداً وقد تعجب كثير من أن يحصل حديث صحيح في الجبر حتى يخرج من صحيحه ما غفريه وكذا لم يذكر شيئاً من ذلك ولم يذكر في هذا الباب الأحاديث انس الدال على الاختفاء فان قلت أنهم لم يلتزموا أن يودعوا في صحيحهم كل حديث صحيح فيكون قد تركوا الجبر في جملة ما تركوه من الأحاديث الصحيحة قلت هذا لا يقول إلا كل متكبر لا يسمي فان مسألة الجبر من أعلام المسامحة ومعضلات الفقهاء ومن أكثر ما دورنا في المناظرة وجعلنا في المصنفات ولوحف الشخص بالتمسك بما نأموكدة أن البخاري يطلع على حديث منها موافق لشروطه وأقرب من لم يخجل من كتابه ولكن سلنا هذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه اشتغال كتبهم على الأحاديث السقيمة والزائدة الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً فلولا أنها داهية عندهم بالكلية لما تركوها وقد تفرد النسائي منها بحديث أبي هريرة وهو أقوى ما فيها عندهم وقد بينا ضعفه من وجوه فان قلت أحاديث الجبر تقدم على أحاديث الاختفاء بأشياء منها كثرة الرواية فان أحاديث الاختفاء رواها أثنان من الصحابة وهما انس بن مالك وعبد الله بن مسعود قلت والثالث البراء كما سبق وأحاديث الجبر فواها أكثر من عشرين صحابياً كما ذكرناه ومنها أن أحاديث الاختفاء تنهاة على نفي وأحاديث الجبر شهادة على إثبات والاثبات مقدم على النفي ومنها أن انس قد روى عنه انكاره ذلك في الجملة رواه أحمد والدارقطني من حديث سعيد بن زيد أبي سلمة قالت الجواب عن الأول أن الاعتماد على كثرة الرواية إنما يكون بعد صحة الدليل وأحاديث الجبر ليس فيها صحيح مخرج بخلاف حديث الاختفاء فانه صحيح مخرج ثابت فخرج في الصحيح والمسانيد للعروة والسنن المشهورة مع أن جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواية وعن الثاني أن هذه الشهادة ان ظهرت في صرة النفي فغناها بالاثبات على أن هذا مختلف فيه فعند البعض بها سواء وعند البعض الثاني مقدم على المثبت وعند البعض على العكس وعن الثالث أن انكار انس لا يقاوم ما ثبت عنه في الصحيح ويحتمل أن يكون انس سئى في تلك الحال كبر سنه وقد وقع مثل هذا كثير كما سئل يوماً عن مسألة فقال عليكم بالحسن فأسأله فانه حفظه ونسبنا لكم من حديثه وسئى ويحتمل أن هذا المسألة عن ذكره في الصلوة أصلاً لأن الجبر بها داخلها أختها قلت وكذا أجاب الحافظ في الدرر كما نقله عنه في نسخة من العقود بخلاف ما في نفع الباري عن دجوة ترجيح أحاديث الجبر بقوله وقد رواه الحافظ فاجاب عن الأول بأن الترجيح بالكثرة إنما يقع بعد صحة إسناد ولا يصح في الجبر شيئاً من روى كما عن الدارقطني وإنما يصح من بعض الصحابة موقوفاً عن الثاني بأنها وإن كانت بصرة النفي لكنها بمعنى الاثبات وتوهم أن لم يبعده بعدد بعيد مع طول صحبته وعن الثالث بأن من سمع منه (والباقي على الصغرة الآتية)

الامام سبْحانَكَ اللهُ وَبِحَمْدِكَ وَالتَّعَوُّدُ

التي من الصفوة الباقية حال حفظه اولى من اخذ منه حال لسانه وتذم من الشئ اذ سئل من شئ فقال سلوا الحسن فان حفظه لسانا وهذا كله في نصب الراية والدرية فمقتضاه منها فسقط ما في الدليل الطالب والروضة الندية وبدور الامة لصديقي من حال الفتوى وويل الغم للشوكاني وغيره من الكتب لابل حديث العنبرين وجوه ترجيح الجهر في قول الحافظ العيني في منب من العمدة وقال الحازمي في التلخيص والمنسوخ ان احاديث الجهران صحت فهي مسبوقة بما جهرنا دساق من طريق ابى داود حدثنا عباد بن موسى حدثنا جابر بن العوام عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بهم الشرح الرحيم بكته قال وكان اهل مكة يدعون مسيلة الرحمن ذكرا لو ان محمدا يدهم الله ليا منة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا فاجهر بها حتى مات فان قلت هذا مرسل قلت نعم ولكنه يتقوى بغيره فالحفاظ للشيء لانهم كانوا عرفت باوثر الامور راجع ١٤٩ وصلا من نصب الراية والعجب من صاحب التوضيح كيف يقول درود احاديث كثيرة في الجهر ولم يرد تصريح بالامر من النبي صلى الله عليه وسلم الا رد اثبات احادها عن ابن مغفل وهي ضعيفة والثانية من الشئ في معلة بما اوجب سقوط الاحتجاج بها واهل هذا الامم عدم البصيرة وطرشدة العصبية الباطلة قد عرفت بها معنى ظلم المتعصبين الذين عرفوا الحق وعصوا عليه عندهم وعجب من هذا بعضهم اى القائلين في نفع ابائهم من الذين يزعمون ان لم يدعوا في هذا الحق كيف يقول تبعين الاخذ بكديث من اثبت الجهر تكليف يجترئ على هذا ويصدر منه هذا القول الذي سمع الاسماع في حديث من عنه في الجهر حتى يقول هذا القول احم قلت في نصب الراية في اسرار البسلة احاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسن الترمذي ومنها حديث عائشة اخرجه مسلم ومنها حديث ابى سعيد بن الخدري ومنها حديث ابى هريرة حسن الترمذي ومنها حديث ابى جابر ومنها حديث الش الذي ذكرناه آنفا وحديثه الذي ذكره الجهر ليس فيه قول في المصلحة فلا تامة فيه دارواه الشئ في تضعيف مع اضطراب في اسناده فلا تقوم به الحجة ١٢

لعل قول الامام الخليل في الاصل في الاذكار الاخفاء فلا يترك الاضروعة بدائع وحكم المنفرد مثل الامام وخصه بالذكر ذلك لان الاشتباه في هذا الجهر فان لطيفته في الصلوة الجهرية الجهر بالقراءة والتكبير والتسليم والتسبيح فكان مظنة الاشتباه فبعد هذا الخلاف المنفرد فان الجهر بهذه الاشياء ليس وظيفته المحتق عليه حتى يتوهم فيه غيره واما الامامون فكلهم مختلف فيه من الامة والسلف بعضهم قال بالجهر بآمين للامام والماموم ولا كذلك عندنا وكذا من قال بالقراءة خلف الامام يقول ان المأموم يقرأ بالتخفيف والتسبيح مع الغائنة ولا كذلك عندنا فان وظيفته الانصات والاستماع وكذا الخلاف في المشهور في قوله ربنا ولك الحمد فان الامام لا يجزى من التسبيح والتعبد عند الامام ابى حنيفة و الظاهر من الاثر ان حكم الامام والماموم في عدم الجهر في هؤلاء الاربعة سواء فانه لما ثبت الاخفاء في حق الامام ثبت في حق الماموم عدم الجهر لكن لا يتوخى ولا يسي ولا يسبح ولا يجهر بالشاء فلا يكون حكم حكم الامام من كل الوجه فانهم وتامل ١٢

سلكه قوله سبحانه الخ ولا يزيد في ذلك وجب شناوك لانه لم يرد في المشهور ان زاد ولا تعد صلوة قال في منب من البحر في منب بصلى واذا زاد وجب شناوك لا يمنع وان سكنت لا يوربه في الكفاي انه لم ينقل في المشهور في البدائع ان ظاهر الراية الاتصاف على المشهور فالماصل ان الاولى تذكر في كل صلوة نظرا الى المحيطة على المردى من غير زيادة عليه في خصوص هذا المحي وان كان شاء على الله تعالى احم وقال المحقق في منب ٢٥٥ من الفتح ذيل قول الهداية لم يذكر في المشهور ان كان روى في الجملة عن ابن عباس في حديث طويل من قوله ذكره ابن ابى شيبة وابن مردويه في كتاب الدعاء ورداه الحافظ ابو شجاع في كتاب الفردوس عن ابن مسعود ان من احب الكلام الى الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناوك ولا اله غيرك والقبض الكلام الى الله ان يقول الرجل للرجل اتيت الله فيقول عليك نفسك احم وقد سبق ما يتعلق بالشاء من التفصيل في باب الافتتاح من الآثار و هو سنون في حق الجميع من الامام والمقتدى والمنفرد كما في ظاهر الرواية والاحاديث والآثار وما زاد على ذلك من الاذكار نحو على التوافل وعلى حالة الافراد وعلى حالة النشاط كما سبق ولا يقرأ في وجهته وهي الجهر عند ابى حنيفة ومحمد في قول ابى يوسف الاول ثم رجع عنه وقال في الاطلا يقول اني وجهته الى آخره ويقول وانا من المسلمين ذكرته في رسالتي اللآلى المصنوعة في الروايات المرجوة وقد طبعت فطالعا فانه خريدة في بابها ١٢

سلكه قوله اللهم روي مثل عن عمر انه قال يعني الامام ارجع التوضيح الشرح الرحيم وآمين وربنا لك الحمد رواه ابو عمر كافي في المنية والطاوى عنه وعن علي بن مقفر على الثلاثة الاول والبطراني عن علي بن مسعود الثلاثة الاول وابن ابى شيبة عن ابن مسعود الاربعة المذكور من قوله ومن فعله كما سبق ١٢

سلكه قوله التوضيح في فوسنة عند عامة العلماء والسلف خلافا لما لا يتوخى ولا يسي كما في البدائع وفتح القدير عن الثوري وعطاء وجبر كافي ٢٥٥ من فتح القدير نظرا الى حقيقة الامر عدم صلاحية كونه لرفع الوسوسة في القراءة صارنا عنه بل يصح شرع الوجوب مع وجوب بان خلافه والاجماع وسجد منها ان ميتة فاعلموا لا خارجا للاجماع بعد علمها بان ذلك لا يجوز فاعلم بالصارف على قول الجمهور وقد يقال هو تعليق الاعرابي ولم يذكر ما وجب بان تعليبه الصلوة بتعليقها به من خصائصها وهي ليست من واجبات الصلوة بل واجبات القراءة اذ ان كونها يقال عند القراءة كان خارجا عن غنى عن ذكره له اهل حق الامام والمنفرد دون المقتدى في قول الامام ابى حنيفة ومحمد في القراءة لا بد شرع لا فتتاح الصلوة حياية لها من دسوس الشيطان وعند ابى يوسف تسبحة للشاء والباقي على الصلوة الآتية

له قوله من الشيطان إلا قال المحقق في ١٥٥ من الفتح وغير المصنف انما را عوز بالشر لان لفظ استعيز طلب العوذ وقوله عوذ امتثال لمطابق مقتضاه اما قريب من لفظه فهدر لذلك ان المنقول من استعازة عليه الصلوة والسلام عوذ على ما في حديث ابي سعيد المتقدم انفا عوذ راه الوداد وعنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر ثلاثا ثم يقول عوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ثم يقرأ وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وحديث ابي سعيد اشهر حديث في هذا الباب وقد تكلم في اسناد حديث ابي سعيد كان يحيى بن سعيد يكلّم في علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث وعلي بن علي بن مجاهد بن ربيعة وثقة ويحيى بن معين والزهري وثقته بهم قال المحقق في الفتح وفي جده من التلخيص رواه احمد وصاحب السنن والحاكم من حديث ابي سعيد الفهري قال الترمذي حديث ابي سعيد اشهر حديث في الباب وقد تكلم في اسناده وقال احمد لا يصح هذا الحديث وقال ابن خزيمة لا يلزم في الافتتاح سبحانك اللهم تائبا عند اهل المعرفة بالحديث واحسن اسانيده حديث ابي سعيد في قال لا تعلم احصاء لاسما عابه استعمل في الحديث على وجهه رواه احمد من حديث ابي امامة نحوه وفيه عوذ بالله من الشيطان الرجيم وفي اسناده من لم يسم دردي ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اني اعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه رواه الحاكم والبيهقي لفظا اذا دخل في الصلوة وعن انس نحوه رواه الدارقطني وفيه الحسين بن علي بن الاسود في مقال ولطريق اخرى ذكرها ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه وضعها اه وقال قليل ذلك رواه احمد والوداد وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بن مطعم بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلوة قال الله أكبر كبيرا والله أكبر كثيرا ثم تلا ما وسبحان الله بكرة واصيلا ثلاثا عوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه وهمزة لفظا ابن حبان ولفظ الحاكم نحوه وكل ابن خزيمة لا اختلاف فيه وقد اوضحته طرقة في المخرج اه تلت غايّة الادراج الوصف وهو لا يضري الباب والطرق المتعددة يقي بعضها بعضا فيصالح للبدء لاسيما في السنن والاداب وهو ظاهر الرواية عندنا وبه قال كثير من اصحابنا وفي الدر المختار وكما استفتح تعوذ بلفظ عوذ على المذهب اه في مسأله من الشامية لا يلفظ استعيز وان مشى عليه في البداية وتام في البحر الراطبي اه ١٢

ثُمَّ قَالَ لَهُمُ اللَّهُ لَمَّا قُلْتُمْ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ الْيَوْمَ نَكْفِيهِمْ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَاللَّهُ يَكْفِيهِمْ أَمْرًا وَلَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ فَتَقَاتِلْهُمْ فَيَلْجِئُوكَ إِلَى يَدِ الْأَحْزَابِ أَوْ يَكُونُ لَكَ فِي يَدِ الْأَحْزَابِ حَرْبٌ أَوْ يَخْلُتُوا بَيْنَ يَدَيْكَ وَاللَّهُ الْبَاقِي

معہ ای امر بذاتہ من الشیطان الرجیم و جو اختیار الی عمر دو غام و ابن کثیر و جو المختار و خدا و جو قول الاکثر من اصحابنا لانه
المقول من استعاذہ صلی اللہ علیہ وسلم بحرف ۱۲

(بقية من الصفحـة السابقة) فلم يكن ما ذكره دليلا على نفي ذلك لم يكن الشئ ليرى شيئا لا فائدة لهم فيه ولا كانوا يريدون شئ من هذا الذي لا يفيدهم الا ان شئ من هذا اللفظ صار له ان العرف على عدم ما لم يدرك فاذا خال باسما او ما راينا لما شانه ان لم يعد دليلا كان مقصود به ذلك نفي وجوده وذكر نفي الادراك دليلا على ذلك ومعلوم انه دليلا في اجازة العادة باذكاره وهذا يظهر بالوجه الثالث وهو ان الشاكر ان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم من حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة الى ان مات وكان يعمل على نسيانه قبل الحجاب ويصعبه حضرا وسفرا وكان حينئذ النبي صلى الله عليه وسلم تحت ناقته يسير عليه لعلها لا يترك مع هذا القرب الخاص بحجرة الطور ان يصح البصر اليه صلى الله عليه وسلم بما يبيع كونه يجسر بها ما لم يعلم بالضرورة لظلاله في العادة ثم انه مصعب ابا بكر وعمر وعثمان و تولى الالبى بكر وعمر ولا مات ولا كان يمكن مع طول مدتهم انهم كانوا يجرون وهو لا يصح ذلك فنعين ان هذا تحريف لا تأويل اوله بل هو الا هذا اللفظ فكيف والآخرة صريح في نفي الذكر بها وهو يفضل هذه الرواية الاخرى وكلا الروايتين شئني تأويل من تأويل لولا لغيره فان الصلوة بالحمد لشرب العالمين ان اراد سورة فان قوله يقتضون بالحمد لشرب العالمين لا يذكرهم اسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آية صريح في ان تصدق الامتصاص بالآية لا بسورة الفاتحة التي اولها بسم الله الرحمن الرحيم اذ لو كان مقصود به ذلك لكانت اقش حدشا فان امتصاص الصلوة بالفاتحة قبل سورة وهو من العلم الظاهر العام الذي يعرفه الخ من العالم كما يقولون ان الركوع قبل السجدة واجب لانه غير النبي صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر وعثمان يفعلون هذا ليس في مثل هذا فائدة ولا هذا مما يحتاج فيه الى نقل انهم قد سألوه عن ذلك وليس هذا مما يسأل عنه ويجمع الائمة من امراء الامصار والمجوس وخلفاء بني امية وبني الزبير وغيرهم من ادركوا ان كانوا يقتضون بالفاتحة ولم يشتهر هذا على احد ولا شك فكيف نعلم ان الساقصة تعرفهم بهذا وانهم سألوه عنه انما مثل ذلك مثل ان يقال انهم كانوا يفعلون الظاهر ليعاد العصر والجاء المغرب ثلاثا ويقولون كما لو لم يجز في العشاءين والنجم ويخافون في صلواتي النهارين او يقولون كما لو لم يجز في الاولين دون الاخرين ومثل حديث الشئ حديث عائشة الذي في الصحيح ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح الصلوة بالتكبير والقراءة بالحمد لشرب العالمين الى آخره وقد روى المصنف الصلوة بالحمد لشرب العالمين الرحمن الرحيم ما لم يورد الدين وهذا صريح في ارادة الآية لكن مع هذا ليس في حديث نفي قراءة تبارك الله الذي ذكرنا في كفاي المجزئة بسم الله الرحمن الرحيم وهذا انما نفي هذا الجهر واما اللفظ الاخر فيكون هو انما يعني ما يمكنه العلم بالتكبير وذلك موجود في المجزئة اذ لم يمت مع التفسير فلم يمت لم يجز واما كون الامام لم يقرأ بهذا لما يمكن اذ لا يمكن ان يكون التكبير والقراءة سكتة يمكن فيها القراءة سرا وهذا استدلال بحيث الشئ على عدم القراءة من لم يرمها سكتة كما كان وغيره من قد ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان قال يا رسول الله اريدت سكونك بين التكبير والقراءة ما ذا تقول قال اقول كذا وكذا الى آخره وفي السنن من حديث عمران والى وغيره ان كان ليكتب قبل القراءة وفيها ان كان يستعين واذا كان له سكوت لم يمكن الشاكر ان يفتي في ذلك السكوت فيكون نفي لذلك واخبره بان تستاح القراءة بها انما هو في الجهر وكما ان الامساك عن الجهر مع الذكر سرا ليس سكونا كما في حديث ابي هريرة فيصليح ان يقال لم يقرأ بها ولم يذكرها في جهر انان لفظ السكوت ولذا نفي الذكر والقراءة ولو لم يقرأ بها احد ولو يد هذا حديث عبد الله بن مغفل الذي في السنن ان سمع ابا جبر بن سفيان فذكر عليه وقال يا بني اياك والحديث وذكرنا صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يجرون بها هذا ما طبق حديث الشئ حديث عائشة الذين في الصحيح وايضا من المعلوم ان الجهر بها جائز اخر اباهمسم والدواعي على نقله لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يجز بها كما يجز بها الفاتحة لم يكن في العادة ولا في الشرع ترك نفي ذلك بل لو انقروا مثل هذا الواحد الاثنان لقطع بكذبها اذا التواطوا فيها منع العادة والشرع كتمانها كالتواطوا على الكذب فيه ويشئ هذا كذب دعوى الرافضة في النقص على نفي الخلافه واما مثل ذلك وقد اتفق اهل المعرفة بالحديث على انه ليس بالجهر بها حديث صريح لم يرد اهل السنن المشهورة كابي داود والترمذي والنسائي شيئا من ذلك وانما يوجد الجهر بها صريحا في احاديث موضوعة بينه وبين الثعلبي والمادري والشافعي في التفسير وفي بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره بل يحتجون بمثل حديث الجهر او اعجب من ذلك ان من انقض الفقهاء لم يفتي في كتاب حديثه ان البخاري الا حديثا في البسملة وذلك الحديث ليس في البخاري ومن هذا مبلغ علمه في الحديث كيف يكون حاكم في هذا الباب او يرد بها من جمع هذا الباب كالدراطيني والخطيب وغيرهما فانهم جعوا ما روي واذا سئلوا عن صحتها قالوا لموجب علمهم كما قال الدراطيني لما دخل مصر وسئل ان يجمع احاديث الجهر بها فجعل يقول لم يل فيها شئ صحيح فقال اما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا و اما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف وسئل ابو بكر الخطيب عن مثل ذلك فذكر حديثين حديث معاوية لما صلى بالمدينة وقد رواه الشافعي رضي الله عنه قال حدثنا عبد المجيد عن ابن جريج قال اخبرني عبد الله بن عثمان بن عثيم ان ابا بكر بن حفص بن عمر اخبره ان الشئ بن مالك قال صلى معاوية بالمدينة فقرأ بها بالقرآن فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها ولم يكبر حين يهوى حتى تقضى تلك الصلوة فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان يا معاوية اسرقت الصلوة ام نسيت فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد ام القرآن وكبر حين يهوى ساجدا وقال الشافعي انبا نا ابراهيم بن محمد قال حدثني ابن عثيم عن عثيم بن ابي جبر بن عثيم عن ابيه ان معاوية قدم المدينة فعصم بهم ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر اذا خفض واذا رفع فنسأله ابا جبر بن عثيم عن ابيه عن معاوية عن ابيه عن جده عن معاوية عن المهاجرين والانصار مثل ذلك معناه لا يخالفوا حسب ولا اسنادوا خفف من الاسناد الاول وهو في كتاب ابي جبر بن عثيم عن ابيه عن جده عن معاوية وذكر الخطيب انه اقوى ما يمتنع به وليس بجدة كما ياتي بها فاذا كان اهل المعرفة بالحديث متفقين على انه ليس في الجهر حديث صحيح صريح فضلا ان يكون فيها اخبار مستفيضة او متواترة اقنع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجز بها كما يمتنع ان يكون كان يجز بالاستفتاح والتعزير والباقي على الصفة الآية

(بغية من الصفة السابقة) عن أبي بكر وأبو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان الثماني اول ما اخذ الفقه في هذه المسئلة و
 غير ما من اصحاب ابن جريج كسعيد بن سالم القدراسي ومسلم بن خالد الزين فيمن نزل هذه الاسانيد المجملات لا ثبت بها احكام مفصلة
 تنازع الناس فيها ولكن جاز ذلك ليكون ما لك انتج من هؤلاء فانه لا يترتب ما قل ان الصحابة والتابعين وما بعدهم الذين
 كانوا بالمدينة اجل قدرا واعلم بالسنة واتبع بها من كان بالكونة وكنت بالبصرة وقد اتبع اصحاب ما لك على ترك البحر المسمى
 بالمدينة فقالوا هذا الحراب الذي كان يعمل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم الائمة ولهم جراد فكلهم بصلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل متواتر كلهم شهدوا بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلوة خلفاءه وكانوا شهداء فأنطقت على
 السنة واشد انكارا على من خالفها من غيرهم فثبت ان غير راصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الذي يفترون به على
 الخلفاء كلهم من بني امية وبني العباس فانهم كلهم لم يكونوا يهجرون وليس جميع هؤلاء غرض الاطلاق على التمسك في مثل هذا
 يمكن ان الائمة كلهم اقرتهم على خلاف السنة بل من تعلم ضرورة ان خلفاء المسلمين ولهم لا يبدلون سنة لا تتعلق باولئك وما
 يتعلق بذلك من الامور وليست هذه المسئلة بالملوك فيها فرض وبه التمسك اذا اخرج بها المخرج لم تكن دون تلك بل من
 نظر انها تروى منها فانه لا يثبت سلم ان الجزم يكون صلوة التابعين بالمدينة اشبه بصلوة الصحابة بها والصحابة بها شبه
 صلوة بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرب من الجزم يكون صلوة الشخصين اشبه بصلوة آخر حتى يثبت ذلك
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يذهب واهب نظا الى ان عمل غير اهل المدينة او اجابهم حجة وانما نوزع في عمل
 اهل المدينة واجامهم بل هو حجة ام لا نزاغا لا يقصر عن عمل غيرهم واجامهم ان لم يرد عليه ثبوتين دفع ذلك العمل
 عن سليمان التيمي وابن جريج وامثالهما بل اهل المدينة لو لم يكن المنقول نقل صحيحا صريحا عن انس بن مالك فكيف
 والامر في رواية انس بن جريج واشبهه واهب واثبت من ان يجارض بهذا الحديث المجمل الذي لم يثبت وانما صححه
 الحاكم وامثاله ومثل هذا ايضا يظهر ضعف حديث معاوية الذي فيه انه صلى بالصحابة بالمدينة فأنكر عليه ترك قراءة
 البسطة في اول الفاتحة واول السورة حتى غاديل ذلك فان هذا الحديث وان كان الدار فقلبي قال اسناده ثقات
 وقال الخطيب هو اجد ما يعتمد عليه في هذه المسئلة كما نقل ذلك عنه نصر المقدسي بهذا الحديث يعلم ضعف من وجوه احكام
 انه يروي عن انس ايضا الرواية الصحيحة المستقيمة الذي يرد هذا الثاني ان مدار ذلك الحديث على عبد الله
 ابن عثمان بن خيثم وقد ضعف جماعة وقد اضطروا في روايته اسنادا ثقتا كما تقدم وذلك بين انه غير محفوظ الثالث
 انه ليس فيه اسناد متصل السماع بل فيه من الضعفة والاضطراب ما لا يد من معه الانقطاع او سورا لحفظ الرابع
 ان الساكن مقيم بالبصرة ومعاوية لما تقدم المدينة لم يذكر احد علماء ان الساكن معه بل انظر انه لم يكن معه
 انما من ان هذه القضية بتقدير وقوعها كانت بالمدينة والرواية لها انس وكان بالبصرة وهي مما توافر اهلهم والدواعي على نقلها
 ومن المعلوم ان اصحاب انس المعروفين بصحة واهل المدينة لم ينقل احد منهم ذلك بل المنقول عن انس واهل المدينة
 نقض ذلك والناقل ليس من هؤلاء ولا من هؤلاء السادس ان معاوية لو كان رجع الى المجر في اول الفاتحة والسورة وكان
 هذا ايضا معروفا من امره عند اهل الشام الذين صجوه ولم ينقل هذا احد عن معاوية بل الشاميون كلهم خلفاءهم وعلماءهم كان يترك
 ترك المجر بها بل الاوزاعي يذم فيها فذهب ما لك لا يقول سرا ولا يجرأ فانه الوجه وامثاله اذا تدر بها العالم قطع بان حديث معاوية
 اما باطل لا حقيقة له واما من غير وجه وان الذي حدث به بل من وجه ليس بصحيح فخصت الائمة من انقطاع اسناده قيل
 هذا الحديث لو كان تقوم به الحجية لكان شاذ لان خلاف ما رواه الناس الثقات الاثبات عن انس وعن اهل المدينة واهل الشام
 ومن شرط الحديث الثابت ان لا يكون شاذ او معطلا وهذا شاذ ومطل ان لم يكن من سورا حفظ بعض روايته اهد وراجع صحتها
 من الفتاوى وصحتها منها وصحة وراجع ايضا اياها من صحتها الى ما تجد مفيدة في ١٢

يريدون كتمان حالهم على المسلمين كان أثقل الصلوات عليهم صلاة الغيرة والعشاء فكيف باليهود وبنو النضير الذي أشكل على المخاض حتى حكم على نفيهم على
 قولنا خلف الإمام بأين يتفرق الراوي فيه كما ذكره في شرح المواهب فان كان سقط فحق من الراوي اودع ترتيبه شئ على غير منبذ ذاك
 والانه من ذكر كل من جنس ما يحدونه لا انه هو المحذور عليه وقد يقع ذلك في الاحاديث كما وقع في التامين من وجه آخر فجاء بلفظ ان من امام
 فانما ولفظ اذا من القاري فانما وفرق فلم يقدر البخاري على التبيين ووضح التزامه على كل احتمال من الصلوات والدعوات فحصل مثله
 في حديث الظاهر المحرر والتجاوز من المعسر وقد وقع فيه من الرواة ترتيب شئ على غير ما يناسبه وشبه في باب ما وثق من التصاوير وباب
 من كره القعود على الصور هذا الصواب بالمراد من الصواب اهـ وقد فصلت المقام بما لا مزيد عليه انك رايت في رسالتك الدار الثمين في الاخفاء
 بآين في المنبذية والكلام الثمين في حديث التامين في العربية وفي الباب من الى هيرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
 لا تدور الايام اذ اكبر نكروا اذ قال ولا الضالين نقولوا آين واذا ركب فاركعوا واذا قال مع الله من حمده نقولوا اللهم ربنا لك الحمد
 رواه مسلم قال البخاري في صحيحه من التعليق وليست في هذه الايام لا يكبر آين لان التامين الايام لو كان مشروعا بالجهر لما علق النبي صلى الله
 عليه وسلم تأنيبه بقوله ولا الضالين بل السيات يقتضي انه لم يلق الاكبر واذا قال آين نقولوا آين اهـ فان قلت جاء في الحديث انما من
 الايام فانما ولفظ تامين التامين تامين الايام واهم لا يعلمون تأنيبه الا ان سمعوا قلت اجاب عن هذه الحلة البخاري في صلبه من التعليق
 بان الجهر جعلوا قوله اذا من على الجهر للجمع بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الايام ولا الضالين نقولوا آين بان المراد اذا اراد التامين
 وبذلك قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اذكروا اقامته الصلوة قال المخاض في الفتح قالوا فانما يجمع بين الروايتين يقتضي حمل قوله اذا
 من على الجهر وقال السيوطي في توير الجواهر والمجهر على القول لا غير ولكن ادوا قوله اذا من على ان المراد اذا اراد التامين يقع تامين
 الايام والمأموم معا فانه يستحب فيه المحاراة قلت فان كان معناه اذا اراد التامين لا يستفاد منه الجهر بالتامين للايام فان قلت فيمنع
 لا يدري وقت تامين الايام قلت موضع معلوم قد يعلم ذلك في الجهر بالسكوت عند قوله ولا الضالين قال العلامة ابن تيمية العبد المالك الشافعي
 في شجرة العدة واما دلالة الحديث على الجهر بالتامين فاضعت من دلالة على نفس التامين قليلا لانه قد يدل على تامين الايام من غير
 جهر وهذا القول في صلبه من الجهر يعني وتذكر الفرق الذي اشار اليه شيخ الحديث فانه ايضا يفيدك في عدم الجهر تدبر وعن في هيرة
 ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال الايام غير المغضوب عليهم ولا الضالين نقولوا آين فان الملكة تقول آين وان الايام
 يقول آين فمن وافق تامين الملكة غفر له بتقديم من ذنبه رواه الشيخ في الدرر والداري واسناده صحيح كما في صلبه من آثاره لسنن رواه
 ابن حبان في صحيحه كما في صلبه من نصيب الالية فيه دلالة ظاهرة على اخفاء الايام بآين والام يحج الى قوله وان الايام يقول آين فان قلت كما
 في صلبه من الفتح وعلقه من عمدة القاري قال ابن الميراني في الحديث الامر بقول آين والقول اذا وقع به الخطاب مطلقا على الجهر
 وتحيار به الاسرار حديث النفس قبيح ذاك اهـ قال المخاض العيني قلت المطلق يتناول الجهر والاخفاء وتخصيصه بالجهر والعمل عليه محكم
 فلا يجوز ان يحدت ويرده ايضا قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الايام مع الله من حمده قولوا ربنا ذلك الحمد فنهنا بالقول وقع الخطاب لم
 يقل احد ان المؤخر جهر بالتعديد ويرده ايضا قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمع المؤذن يؤذن فقولوا شل ما يقول المؤذن ان الحديث يفيد
 الخطاب بالقول والجهر غير مراد ويرده ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قوله التحيات
 لله الحديث وقوله اذا تعدا حكم في الصلوة فليقل التحيات لله الحديث وقوله واذا تقدم في كل ركعتين نقولوا التحيات لله يعني هذا
 كله الخطاب بالقول والجهر ليس بمراد كما لا يخفى ويرده ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث كعب بن عجرة قلنا يا رسول الله كيف الصلوة
 ابن البية فان الله قد علمنا كيف نسلم عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث رواه البخاري في كتاب الانبياء من صحيحه
 وفي حديث ابى مسعود قال بشير بن سعد يا رسول الله امرنا ان نصل على عليك فكيف نصل عليك نسكت ثم قال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد الحديث رواه مسلم كما في صلبه من بلوغ المرام واما مثله كثيرة وتقع فيها القول مطلقا من غير قيد ما قالوا فيها بالجهر فكذلك اذا
 فان قلت قال المخاض في الفتح وقال ابن رشيد توخذ المناسبة من جهات منها انه قال اذا قال الايام فقولوا فقال بالقول بالقول
 والام انما قال ذلك جهر كان ظاهر الاتفاق في الصفة اهـ قلت قال المخاض العيني هذا بعد من الاول واكثر تسعفا لان ظاهر الكلام
 ان لا يقولوا الايام كما نرى من مالك لانه قسم والقسمة تنافي الشركة وقوله انه قال ذلك جهر لا يدل عليه معنى الحديث اصلا فكيف يقول
 مكانا للاتفاق في الصفة وهي مبنية على ان ذات اهـ فان قلت في الفتح ومنها انه قال قولوا ولم يقيده بجهر ولا غيره وهو مطلق في سياق
 الاشياء وقد علم به في الجهر ليس ما تقدم يعني في مسئلة والمطلق اذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غير ما بالاتفاق ومنها انه تقدم ان المأموم
 مأمور بالاقتدار بالايماء وقد تقدم ان الايام جهر بغيره اهـ وهذا لا يخفى قد سبق اليه ابن بطال وتغيب بانه يستلزم ان يجهر المأموم
 بالقرأة لان الايام جهر بما يمكن ينفصل عنه بان الجهر بالقرأة خلف الايام قد هي عنه فبقي التامين دأخلا تحت عموم الامر بالتابع الايام اهـ
 قلت هذا كله يختلف بارد وحس لا سند له وبطل حديث التبيين والتعبد والسلام والصلوة وجهر الايام بها ليس مسلم بعد فكيف العمل
 بالمطلق والام الجهر بالقرأة والتكبير والتسبيح ونحوها وهذا كله داخل تحت عموم الاتباع به وقال المخاض العيني هذا بعد من الكل
 والملازمة ممنوعة فلي ما قاله يلزم ان يجهر المأموم بالقرأة ولم يقل به احد والكرهاني ايضا ذكر هذا الوجه لكنه انضاه من ابن بطال فيطل
 عليه اهـ وفي الحديث دليل ايضا على ان المأموم لا يقرأ الفاتحة خلف الايام والاتقال صلى الله عليه وسلم اذا قال احكم غير المغضوب
 عليهم ولا الضالين قال آين ولم يقل هكذا فعل من هذا ان وظيفة المقعدى الاستماع والسكوت قال المخاض في صلبه من الفتح و
 استدل به القطعي على تعيين قراءة الفاتحة للام وعلى ان المأموم ليس عليه ان يقرأ فيها جهر به اما من قال الاول فكأنه اخذه من ان التامين
 مختص بالفاتحة فظاهر لسياق يقتضي ان قراءة الفاتحة كانت امرام مطلقا عنهم واما الثاني فقد يدل على ان المأموم لا يقرأ حال قراءة الايام بل
 لانه لا يقرأ اصلا اهـ قلت ما ظهر غير ظاهره السكتات غير واجبة على الايام وما ورد فيها غير ثابت فلا يثبت وجوب القراءة عليه فانهم

ومن الحسن ان سمرة بن جندب وعمران بن حصين هذا كذا حديث سمرة بن جندب انه حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتين سكتة اذ كبر
 وسكتة اذ افرغ من قرأة في المصنوب عليهم ولا الضالين لحفظ سمرة وانكر عليه عمران بن حصين كلفته في ذلك الى ابى بن كعب فكان في
 كتابه اليها وفي رده عليها ان سمرة قد حفظه رداه ابو داود ورواه احمد وسنده من يمينه وقال ايضا رداه من طريق قتادة من الحسن
 حسنة الترمذي وقال في القاري في المرات قال ابن حجر رداه ابو داود وسنده من يمينه وقال ايضا رداه من طريق قتادة من الحسن
 رداه بن يمينه في السكتة الثانية عند الدار لظني وكذلك منصور بن وهب بن مسعود بن يمينه من يمينه من جزم بان قتادة لم يزل في ذلك
 احمد من الحسن ايضا من سمرة بن جندب انه كان اذا صلى بهم سكت سكتين اذا نلتج الصلوة والاقبال والاعمالين سكت ايضا
 هنية فامروا ذلك عليه فكتب الى ابى بن كعب فكتب اليهم الى ان الامر كما صنع سمرة رداه احمد والدار لظني واسناده صحيح كافي في ص ١٩
 من آثار الحسن قال النيسابوري الاظهر ان السكتة الاولى كانت للقرأة الشاء في نفسه والسكتة الثانية للقيام من بعد ان لم يزل في هذا
 بل يقال ان السكتة الثانية كانت لان يتراد اليه نفسه كما ذهب اليه البعض يلزم منه ان يكون تامين المأمون من قبل تامين النبي صلى الله
 عليه وسلم لان الحديث السابق يدل على ان المأمون يقولون آمين بعد فراغ الامام من الغلظة مقارنته بقول ولا الضالين فيسند يكون آمينهم
 عند السكتة الثانية وتأمينه بعد ما يقيم تأمينهم على تأمينه وقد بنى النبي صلى الله عليه وسلم من تبادر المأمون الامام اه فان قلت ان السكتة
 التي كانت للقرأة المأمون الغلظة قلت فادليل عليه رده قوله صلى الله عليه وسلم واذا قال ولا الضالين سكت ايضا هنية كما دلت على ذلك
 لاجل القرأة انما تكون طويلة كما هو ظاهر قال العلامة النيسابوري في بحث للقرأة خلف الامام في ص ١٩ من التعليق ان القرأة عند السكتات
 لم تصح من النبي صلى الله عليه وسلم قال العلامة الامير اليها في سبل السلام شرح لم يصرح المرام لم يختلف القائلون بوجوب قرأتها خلف
 الامام فيقول في كل سكتة من الآيات وقيل في سكتة بعد تمام قرأة الغلظة ولا دليل على ذلك من القائلين في الحديث اه قلت و
 حديث الخلف يمين رداه ابو داود والطحاوي في ص ١٣ من مسنده حديثا ابو داود قال حديثا شعبة قال اخبرني سلمة بن كهيل قال
 سمعت جبرابا العنسي قال سمعت علقمة بن وائل يحدث من وائل وقد سمعت من وائل انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قنت
 غير المصنوب عليهم ولا الضالين قال آمين وخلف بها صوت دونه وقع يده اليمنى على يده اليسرى يسلم من يمينه وعن يساره وفي رواية منه
 اخفى بها صوت اه وهو عند الدار لظني في ص ١٢ من مسنده حديثا يحيى بن محمد بن صالح شاذلوا لاشعث شاذلوا بن زريع ثنا شعبة من سلمة بن
 كهيل عن جبراب العنسي عن علقمة ثنا وائل عن وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعت حين قال غير المصنوب
 عليهم ولا الضالين قال آمين واخفى بها صوت الحديث وكذا في السند لشك الرازي يعني قال علقمة ثنا وائل بن حجر قال سمعت جبرابا العنسي
 فسمعت جبرابا العنسي اخبرناه ابو بكر ابن نورك اننا عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا ابو داود والطيالسي به شذوذ وفيه قال آمين فغضب
 بها صوت اه فقال العلامة النيسابوري في ص ١٩ من آثار الحسن رداه احمد والترمذي والدار لظني والدار لظني والدار لظني والدار لظني
 واسناده صحيح اه والويلي والطبراني في معجمه والحاكم في المستدرک واخرجه في كتاب القرأة ونظيره خفض بها صوت وقال صحيح لاهل
 ولم يخرجاه كما قاله الحديث الكبير في ص ١٩ من نصب الراية وقد تكلم المحققون في الحديث المذكور بما هو مودع بالبراهين الساطعة والادلة
 القاطعة فقد قال البيهقي في السنن الكبرى اخبرنا ابو بكر محمد بن ابراهيم القاري ان ابا ابراهيم بن عبد الله ثنا محمد بن سليمان بن فارس ثنا
 محمد بن اسمعيل البخاري قال قال خولف شعبة فيه في ثلاثة اشياء قيل جبرابوا السكون وهو ابن منس في الترمذي قال جبرابوا العنسي وانما هو
 ابو اسكن جبر بن منس وزاد فيه علقمة وليس فيه وقال خفض بها صوت وانما هو جبر بها وبلغني عن ابى عيسى الترمذي عن البخاري ان ذكره
 وقال حديث سفيان الثوري من سلمة في هذا الباب اصح من حديث شعبة وشعبة اخطأ فيه وكذلك قاله ابو زرعة الرازي قال شيخ
 رحمه الله اخطأ في منه فبين واما قوله جبرابوا العنسي فكذلك ذكره محمد بن كثير من الثوري واما قوله علقمة فقد بين في روايته ان جبرابا
 سمع من علقمة وقد سمع ايضا من وائل نفسه وقد رواه ابو الوليد الطيالسي من شعبة بخرواية الثوري اه ثم ذكره البيهقي في ص ١٩ من مسنده
 وقال الدار لظني في ص ١٩ من مسنده ويقال انه وهم فيه لان سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رده عن سلمة فقالوا ورواه
 يمين وهو العناب اه وقال الحديث الكبير في ص ١٩ من الترمذي وطعن صاحب التتبع في حديث شعبة هذا بان قد روى عنه خلافا
 كما اخرج البيهقي في مسنده (ص ١٩) من ابى الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل سمعت جبرابا عنس من وائل النخعي انه صلى
 خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال ولا الضالين قال آمين رعا بها صوت قال نبيه الرواية توافق رواية سفيان وقال البيهقي في
 المعززة اسناده والرواية صحيح وكان شعبة يقول سفيان اخلف وقال يحيى القطان ويحيى بن معين اذا خالف شعبة سفيان قال يقول
 قول سفيان قال وقد اجمع الحافظ البخاري وغيره على ان شعبة اخطأ فقد روى عن اوجه فخر بها انتهى وقال ابن القطان في كتابه
 هذا الحديث فيه اربعة احوال اختلف سفيان وشعبة فسمعت يقول خفض وسفيان الثوري يقول رفع انتهى في اختلفا فيها في جبر
 شعبة يقول جبرابا العنسي والثوري يقول جبر بن منس وصوب البخاري والوزرعة قول الثوري ولا ادري لم لم يعيوبا قولها جميعا حتى
 يكون جبر بن منس جبرابا العنسي اللهم الا ان يكون البخاري والوزرعة قد ظلا له كيفية اخرج انتهى ان جبرابا يعرف حاله فان المستور
 الذي روى عنه اكثر من واحد فختلف في قبول حديثه لاختلاف في اتباعه من بعد العدة بعد الاسلام والرايع اختلفا فيها فمجلسه لثوري
 من روايته جبر بن منس وائل وجعل شعبة من رواية جبر بن منس وعلقته بن وائل وصح الدار لظني رواية الثوري وكان نعت من حال جبرابا العنسي واهل
 منقطعها بزيادة شعبة علقمة بن وائل في الوسط وهذا هو الذي حمل الترمذي على ان حسنه والحديث الى الضعف اقرب بهنالي الحسن

التي ويقال الاس. لا انكرني وساء ابو داود في روايته على بن صالح وهو دوم اه فتنه في سنة ٢٨٢ من عون المبرور واه على بن صالح
من سنة بن كعب بن جبر بن منس من وائل فتابع على بن صالح في الجبهة سفیان الثوري كما تابعه فيه العلاد بن صالح ونعم بن
سنة اه فانه مبني على الوهم والاستنباه وليس هو متابع لما ثبت كما توهم واشيع العصباء العلاد بن صالح وقد قال الليث في
سنة من اسنن وبعناه رواه العلاد بن صالح وهو بن سلمة بن كعب بن كليل وخاله لم يثبت في اسناده وسمته اه
وكذا استغلاني في سنة من التعليل الفتن على الدار تظني وهو لا ولم يطالعوا كتب العلماء فذا شعثرا اقليل بالاعيد بم قال انما تظني
سنة من التعليل حديث وائل بن حجر حليته خاف النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال دلا الضالين قال آيين دله بها صوتة الهوى
وابو داود والدار تظني وائل بن حبان من طريق الثوري من سلمة بن كعب بن جبر بن منس من وائل بن ربيعة في دله بها صوتة و
سنة ميسر وصم الدار تظني وائل بن حبان من سلمة بن كعب بن جبر بن منس من وائل بن ربيعة في دله بها صوتة و
يكنى بن معين وغيره وتصحف اسم ابيه على ابن حزم فقال فيه جبر بن منس وهو مجهول وذا غير مقبول منه ورواه ابن ماجه بن طيحي اخوي
عن عبد الجبار بن وائل من ابيه قال حليته مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال دلا الضالين قال آيين نسما بانه سمعه
احمد والدار تظني من هذا الوجه لم يظن بها صوتة قال الترمذي في جامع رواه شعبة من سلمة بن كعب بن جبر بن وائل بن ربيعة
بن وائل فقال ولفظ بها صوتة قال وسمعت محمد بن يونس حديث سفیان المص واه خطأ فيه شعبة في مواضع قال من جبراني العنب
واما ابو اسكن ذرا في علقته وليس فيه علقته وقال حفص بها صوتة واما هو ودها صوتة وكذا قال ابو زرعة قال الترمذي
دروري العلاد بن صالح من سلمة بن خور واية سفیان وقال ابو بكر الاخرم اضطرب فيه شعبة في اسناده وسمته ورواه سفیان فضبط
ولم يضبط في اسناده ولا في سنة وقال الدار تظني يقال وهم فيه شعبة ذلك تابع سفیان بن سلمة بن كعب بن كليل من ابيه وقال
ابن القطان اختلف شعبة وسفیان فيه فقال شعبة خفف وقال الثوري رجع وقال شعبة جبراني العنب وقال الترمذي جبر بن
عنب وصوب البخاري وابو زرعة قول الثوري وادرك لم يصحوا القولين حتى يكون جبر بن عنب جبر ابو العنب سمعت وبعده اجنم
ابن حبان في الشقات ان كنية كاسم ابيه ولكن قال البخاري ان كنية ابو اسكن ولا مانع ان يكون له كنية قال واختلفا
ايضا في شي آخر قال الثوري يقول جبر بن وائل وشعبته يقول جبر بن علقمة بن وائل من ابيه قلت لم يقف ابن القطان على ما
رواه ابو سلم الكوفي في سنة حديثنا عمرو بن مرزوق ثنا شعبته عن سلمة بن كعب بن جبر بن علقمة بن وائل من وائل قال وتقدم
جبر بن وائل قال صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وكذا ارداه ابو داود والطحا في سنة من شعبة من سلمة قال
سمعت جبرابا لعنب سمعت علقمة بن وائل من وائل قال وسمعت من وائل بن ربيعة الخلفي وجوه الاضطراب من هذا الحديث وما بقي الا
التعارض الواقع بين شعبته وسفیان فيه في الرقع والخلفي وتدرجت رواية سفیان بن ربيعة امين له بخلات شعبة فذلك
جزم النقاد بان روايته اصح انتهى فانظر اني ان هو لا حفاظ الحديث لم يذكر في المتابعة الا امين العلاد بن صالح ونعم بن سلمة
درابح مثلا من عدة القاري من نصب الراية ولا يخفى عليك ان شعبته احتفظ من سفیان وابعده من التعليل قاتين
وعا كما نقل البخاري عن عطارد وروى ابن حبان في صحيحه منوعا خير الدعا الخلفي كما في من البحر الرائق ورواية اربع من رواية
سفیان ثم قال النيوخي في سنة من التعليل فان قلت قال البصري في سنة البخاري وتدر رواه ابو الوليد الطحا في سنة من شعبة نحو
رواية الثوري اخبرنا ابو عبد الله الحافظ في الفوائد الكبرية في العباس في حديث شعبة قال ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا
ابراهيم بن مرزوق البصري ثنا ابو الوليد ثنا شعبته عن سلمة بن كعب بن جبرابا لعنب حديث من وائل بن حجر في
ان صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آيين رافعا بها صوتة اه فتنه في سنة من رواية
شاذة عن شعبة تفرد بها ابو الوليد وعنه ابراهيم بن مرزوق وخاله غير واحد من اصحاب شعبته كما في داود الطحا في سنة من سلمة
ابن جبر بن زيد بن زريع وعمرو بن مرزوق وغيرهم كلفهم من شعبته وقالوا فيه انهي بها صوتة او خفف بها صوتة ومع ذلك
ابراهيم بن مرزوق البصري على قبل موته فكان يخطي ولا يرجع كما في التقريب وغيره فخال الكلام ان المخطوط عن شعبة حديث
الخلفي لا حديث الرقع واما علة الانقطاع لتخفيفه جدا لاسماع علقمة من ابيه ثابت بوجه منها ما اخبره النسائي في باب رقع
البيدي من الرقع من الركبة اخبرنا سويد بن نصر اخبرنا عبد الله بن المبارك عن تيس بن سليم العنبري حديث علقمة بن وائل
حديث ابي فذكر الحديث واخرجه البخاري في حيزه رقع البيدي حديث ابو نعيم الفعقل ابن دكين ابن انا قيس بن سليم
العنبري قال سمعت علقمة بن وائل بن حجر حديث ابي فذكر الحديث فتقوله حديث ابي يدل على سماعه من ابيه ومنها ما
اخرجه مسلم في صحيحه من حديث وضع اليمنى على اليسرى واحتج به من طريق علقمة ومولى لهم من ابيه وائل بن حجر ومنها ما
اخرجه مسلم في صحيحه من حديث القصاص من طريق سماك بن حرب من علقمة بن وائل حديث ان اياه حديثه فتقوله
ان اياه حديثه يدل على سماع علقمة عن ابيه وائل بن حجر ومنها ما قاله الترمذي في كتاب الحدود من جامع علقمة بن وائل بن
جبر سمع من ابيه وهو اكبر من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار بن وائل بن جبر لم يسمع من ابيه اه فتنه واما قاله
البخاري من انه ولد بعد موت ابيه فيخاض بما قال الترمذي في كتاب الحدود وسمعت محمد بن يونس عبد الجبار بن وائل بن حجر
لم يسمع من ابيه ولا اذكره يقال انه ولد بعد موت ابيه باشهر وبما قال ابن حزم في تهذيب التهذيب قال ابو داود
عن ابن معين مات ابو داود وهو ابي عبد الجبار حمل وبما قال السمعاني في النسابة ابو داود عبد الجبار بن وائل بن حجر الكندي
يرد عن امه وعن ابيه وهو اخو علقمة ومن زعم انه سمع اياه فقد وهم لان وائل بن جبر مات داهمه حالي به وضعته

بعده بسترته اشهر هذه العبارات تدل على ان الذي ولد بعد موت ابيه فاعل بن جبر هو عبد الجبار لا علقمة قلت وفي رواية بعد
موت ابيه ايضا نظر لانه روى عن طريق محمد بن حماد عن عبد الجبار انه قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي محمد شيئا واصل بن علقمة عن
ابي واصل بن جبر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث اخبر ابو داود في باب ربيع الميدين والطحاوي في باب
موضع وضع الميدين في السجود فهذا الخبر يدل على انه ولد في حياة ابيه لكنه كان صغيرا واما قول من قال ان فاعل كنت غلاما
لا اعقل صلوة ابي فهو علقمة بن واصل لا اخوه عبد الجبار وليس ليبيد بل هو باطل وقد صرح محمد بن حماد به اسم شيخه عبد الجبار
لا علقمة على ان علقمة كيف يقول فحدثني واصل بن علقمة وقد قال الحافظ في التفسير صوابه علقمة بن واصل الحديث علقمة عن ابيه
كما هو الظاهر او من نفسه كما يظهر عن تصويب الحافظ وقد اخبره الطبراني عن طريق عبد الوارث بلطف فحدثني علقمة بن واصل فاعل
ان القائل بهذا القول عبد الجبار وهو يروي عن اخيه علقمة بن واصل فثبت بذلك التحقيق ان عبد الجبار مع كونه اخرا من علقمة
ولد في حياة ابيه ولكنه كان صغيرا واما كان علقمة اكبر منه واخاه ابيته كيف تصور انه ولد بعد موت ابيه بل الحق انه اذ
وسمى منه كما يشهد بذلك قوله حديث وغيره وقد نص عليه الترمذي كما مر حينئذ فله ضعف قال الحافظان جبر في التقريب مقلد الغير
علقمة بن واصل بن جبر نعم المجلد وسكون الجيم الحضري الكوفي صدوق الا انه لم يسمع من ابيه اهو العجب منه انه قال بهنما ما
قال وادد في كتابه بلوغ المرام في صفة الصلوة حدثنا هو عن طريق علقمة عن واصل ثم قال رواه ابو داود وسنن صحيح ولا يجهل ان
يقال انه رجع عن قوله بالارسال الى ما هو الصواب والله اعلم تحقيقه الحال واليه المرجع والمآب وقد بسطت الكلام في هذا
المقام في رسالتي المجلد المتين في الاغواء بين السني وقد طاعتها وهي مفيدة جدا ملوة بتحقيقات انيقة وتدقيقات نفيسة والاشارة
فيه عن عمرو بن واصل مسعود وجبر لم قد سبقتم قد ذكرها واما ما وقع في الروايات من لفظ خفض بها صوت او اخفى بها صوت
او دبها صوت او رجع بها صوت او جبر بها صوت فمع الاختلاف فيما بينهم كالترنيد والدارقطني والبيهقي في ان اي لفظ منها صحيح
وصواب لا صوابا اجرة قال البيهقي في صفة من التعليق الحسن منها ان هذا الحديث وان كان صحيحا عند غير واحد من
العلم لكنه ضعيف عند التحقيق بالاضطراب كما سيجي اهو وقد ذكره ايضا في صفة من رسالته البيان للتحقيق حيث قال ومنها ما
روى عن واصل بن جبر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ اولا الضالين قال آمين ورجع بها صوت رداه ابو داود
واخرون وصح غير واحد من الحفاظ وهو عند حديث مضطرب قلت في التعليق الحسن ووجه الاضطراب انه روى عن واصل بن
جبر عن سفيان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال آمين ورجع بها صوت او ش ذلك ومن طريق شعبته اخفى بها صوت او مشى
ذلك فانظر ليقان تدلان بظاهرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقلها الا مرة واحدة ولم يرفع معها كلمة اخرى وقد جاء في رواية عند
الطحاوي عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم دخل في الصلوة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات اهو
قال العلامة البيهقي في مجمع الزوائد ورجاله ثقات وقال علي القاري في المراتب وروى الطبراني بسند لا بأس به ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال ولا الضالين قال رب اغفر لي آمين اهو وقال البيهقي في مجمع الزوائد عن واصل بن جبر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال رب اغفر لي آمين قلت رداه ابن ماجه خلا قوله رب اغفر لي آمين رداه الطبراني
وفيه احمد بن عبد الجبار العطاردى وثقة الدارقطني واشي عليه الكريب وضيق جماعة وقال ابن عدي لم ار له حديثا منكرا له كلامه
فهذه الاختلافات في حديث واصل تدل على اضطرابه ولعل الامام البخاري من شدة حرصه على اثبات الجبر وصاحبه سلم
لم يخرجها في صحيحها لهذه العلة والله اعلم بالصواب وهذا الحديث وان كان غير واحد من المحدثين صحيحا وكان ينبغي به كذلك
في سابق الزمان ودقت معناه على صحة بن حديث الربيع الخفص في بعض تاليفاتي ولكن لما اطلعت على هذه الاختلافات رجعت
عنه وجزمت بانه مضطرب جدا فاجعله منك على ذكر فان هذه فائدة لا تجدر في غير هذا الكتاب والحمد لله الذي الهمني الصدق
والصواب وقد بان لك بذلك ان حديث الخفص ايضا لا يكتفى عنه الاضطراب واما اسناده فصح انتهى وراجع للبيان
فان فيه زيادة على ذلك واضم مع هذا ما ذكره شيخ الحديث من الاختلافات في هذا الحديث فقد سبقتم قد ذكرها حتى تبين لك
اضطرابه كالتس في رابطة النصارى وراجع لتعليق الحسن ايضا ومنها ان ربيع الصوت مع عدم القرع العنيف بحيث يسمع
رجل اورجلان لا يخالف الفاتحة المعتبرة في الصلوة السرية لانه روى في صحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ
في الظهر ويسمعهم الاية احيانا عند الطبراني عن ابي مالك الاشعري انه صلى بهم الظهر فقرأ فاتحة الكتاب يسمعهم يسمي
قال ابن الهادي في التفتيح في بحث جبر البسطة المأموم اذا قرب من الامام او جازاه سمع ما يخفونه ولا يسمي ذلك جبرا كما ورد انه
كان يصلي بهم الظهر لسمعهم الاية او الاثنين بعد الفاتحة احيانا وقال في الدر المختار ادنى الفاتحة اسماء نفسه ومن
يقربه فلو سمع رجل اورجلان لا يكون جبرا اهو وتذكر ما مضى من الطبقات وقادى ابن عيسى في بحث البسطة فها رداه واصل بن جبر من رفع صوت
النبي صلى الله عليه وسلم بالآتين كان كذلك وما يؤيده ما جاء في بعض الروايات عنه انه قال قال آمين تسعونا واما خلفه فهذا
اللفظ يشير الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يقلها جبرا كما لتبكيات وغيره بل رفع صوتها بها رغايلهم اسمعاهن كان قريبا منه
كذلك يؤيده ما رواه ابو داود ومن حديث ابي هريرة انه قال قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول فان قلت روى في
بعض الاخبار عن واصل انه قال جبر يمين قلت هذا من جهة بعض الرواة كما ذكرنا في المعنى والصواب رفع بها صوت كما في اكثر
الروايات او دبها صوت كما صوبه الترمذي ومنها ان الجبر كان احيانا لتعليم المأمومين كما جبر عن الخطاب بالشراء

عند الاستتاع والبربرية بالتعويل كذا كان الجبر باتنا من تعليلها قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد في باب تزوت الزوا
 فاذا جبر بالامام احيانا يعلم المأمورين فلا بأس بذلك فقد جبر مرارا لاقتناع بعلم المأمورين وجبر ابن عباس بعترادة
 الفتنة في صلوة الجنازة يعقلم بها سنة من هذا ايضا جبر الامام باستان وذا من الاختلافات المباح الذي لا يعنف
 فيه من فعله ولا من تركه اه قلت وما يستأنس به لهذا القول ما اخرجه الحافظ ابو الجبر الدوالي في كتاب الاسماء والكنى حديثنا
 الحسن بن علي بن عفان قال حدثنا الحسن بن عطية قال اخبرنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن ابيه عن ابي سكن عن محمد بن هبة عن
 قال سمعت دنا بن محمد الحضرمي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من الصلوة حتى رأيت غده من ذرا
 الجانب ومن هذا الجانب ذكر غير الغضب عليهم ولا الضالين فقال آيين سيد بها صوت ما رواه الايعلى اه قلت فيه يحيى بن سلمة
 رواه الحاكم وضعفه جماعة انتهى وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وكتاب الضعفاء كما في مصنفه من التذويب وذكره
 ابن عزمي في الضعفاء كما اشار اليه شيخنا الحديث في التفسير بان يحيى بن سلمة تعلق فيه وثقه الحاكم ولكنه متساهل في
 حق الرواة وثقه ابن حبان فانه ذكره في كتاب الثقات ولكن ذكره في كتاب الضعفاء ايضا فتبين من ذلك درسا
 يذكره في الكفاية فيقول انه ليس هو من ذكره في الكتاب الاول دناي رأيت في كتاب الضعفاء انه تمت ترجمته ابراهيم
 ابن طه ان هذا دخل في الضعفاء والثقات فذكرته في الكتابين فذهب ما في قلبي ودفع هو من ابن عزمي فانه لما
 حكم في مسئلة وضع الركبتين على الارض بعد اليمين لقل حديث تقديم الركبتين لسند جيد ثم ذكرنا سند وقال ان الاول
 خروج وقد وقع يحيى بن سلمة بن كهيل في سند النسخ اه ويدل على التعليم ايضا ما في حجم الطبلي من دناي اه عايناهم
 قال آيين ثلاث مرات قال الحافظ كما في شرح المواهب تليث آيين تليث الواعظ الا انه من ثلاثا في دناي واحدة
 كما في بعض الناس وعند ابي داود ومجي دناي بن جبر مزين تدروا ما حديث ابي هريرة الذي رواه الدارقطني والحاكم
 ففي اسناده لين واما حديث ابي عبد الله بن عم ابي هريرة الذي رواه ابن ماجه فاسناده ضعيف واما حديث ام ميمون
 الذي رواه ابن راهويه في مسنده والطبراني في المعجم فغيره يفتن بن المسلم الكشي وهو ضعيف قال السيوكي في كتابه من آثار
 اسن لم يثبت الجبر باتنا من عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء الاربعة وما جاء في الباب فهو لا يحصل من كذا
 والله تعالى اعلم بالصواب وعند علم الكتاب ١٢

قد تم وكل المجلد الاول من كتاب قلائد الاظهار شرح

كتاب الآثار منج العزير الغفار وسيتموه المجلد الثاني
 انشاء الله تعالى اول باب القراءة خلف الاقام وفقنا الله للتما

تقريظ

قلائد الانسهار على كتاب الآثار

لصاحب الفضيلة الشيخ مولانا السيد فخر الدين احمد شيخ الحديث ومدرس مهية التدريس

بدر العلوم ديوبند

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الذين احكموا بنيانه واظهروه على الدين كله -
ولعلني فاني حظيت بمطالعة "قلائد الانسهار على كتاب الآثار" شرح كتاب الآثار للامام محمد رحمه الله، الذي ألقه مركز دار الأئمة الجامع بين المعقول والمنقول، والمتضلع في الأصول والفروع، صاحب السنة العلامة القامة الحافظ المفتي السيد مهدي حسن الشاهجهي نيروي أطل الله بقاؤه. وقد صدر المؤلف هذا الشرح بمقدمة مستفيضة تحتوي على خمس وعشرين صفحة يقطع كبير فتناول بالبحث فيها تلك المبادئ والمباحث التي لا يستغنى عنها القارئ باق حال ويكون أهمله أياها مخلصا بالمرام -
تكل كتاب يتناوله القارئ في أي فن كان لا يجد له من معرفة أمره:

- ١ - شخصية المصنف ومكانته في ذلك الفن
 - ٢ - رأي معاصري المصنف واثرائه عن مكانته العلمية وموقفهم منه
 - ٣ - أنه كتب بنفسه أو قام بتقييده وضبطه أحد تلاميذه (ويجب ذلك خاصة فيما إذا كان ذلك الكتاب قديما العهد)
 - ٤ - وفي الصورة الثانية لا بد من معرفة مكانة ذلك التلميذ في الفن المغني به وما يلزمه من المراهب والكفائات العلمية
 - ٥ - هل المصنف مجتهد في محتويات كتابه أو مقلد لغيره
 - ٦ - وما هو أسلوبه الخلافي في مواطن الاختلاف
- وقد تكون للمصنف نفسه أو من قام بضبط كتابه مصطلحات خاصة يلتزمها في الكتاب لما لا بد للقارئ من معرفتها وإلا طلاع على الفروق الدقيقة التي تحدث باختلاف أساليب التعبير والاصطلاحات وقد استوعبت مقدمة الفاضل العلامة هذه المبادئ المهمة مما زاد الشرح قيمة ونفعاً للقراء:
- نقال الشارح في المقدمة أن كتاب الآثار كتاب في الحديث للامام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله وقد قام بجعبه تلميذه الرشيد الامام محمد رحمه الله - ثم أورد الشارح الفاضل في المقدمة الكثير من المواد التي تدل على اتحاد وجهة الاماميين أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وتفردهما في الفقه والحديث والتفسير
- منزلة الامام الأعظم عند الناس ومكانته في الفن:
- من المسلمان صاحب المذهب الامام أبي حنيفة رحمه الله صاحب السنة حافظ الحديث، اعلم الناس بالناسخ والمنسوخ، وقد اجمع كبار المحدثين منهما ما تدرته درملاء في الدرس والمتأخرون على ورعه وتفقهه وعلى دقة نظره في العلم وكماله في الفهم والعقل -

قال الامام الشافعي رحمه الله « الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة رحمه الله »
 ومن المعلوم ان التفقه لا يتأتى الا بمعرفة القرآن والسنة معرفة صحيحة كاملة
 نهدي بالبطح اعتراف من الامام الشافعي رحمه الله بان الامام ابا حنيفة رضي الله عنه
 واربع منزلة من الاخرين في الحديث والتفسير
 مكانة الامام محمد في نظر المعاصرين :

قال المؤلف العلامة في المقدمة ان ما رواه الخطيب من اقوال الامام الشافعي بالامانة
 يدل دلالة واضحة على ان مؤلف كتاب الآثار الامام محمد كان رجيد عصره في
 الحديث والتفسير وفريد ادائه في الوبع والتفقه ، وكان يفسر القرآن تفسيراً ملهماً
 يوهب للسامع ان القرآن نازل عليه في الوقت ذاته . وهذه شهادة قيمة على علو
 مكانة الامام تفنيهاً عن ذكر اقوال الاخرين في شأنه . والامام محمد امام في
 اللغة كما هو امام في الفقه والحديث والتفسير فلا مسامحة للشك في صحة كتاب
 جمعه مثل ذلك الامام العبقري .

ازالة تهمة عن الامام الاعظم :

قد استغلط المؤلف الفاضل في المقدمة ما رده بعض الناس ان الاحاديث
 المرفوعة لم تبلغ الامام الاعظم ابا حنيفة الا سبع عشرة رواية فقال :
 ما ازيد هذا القول رابعاً من الواقع فان كتاب الآثار للامام محمد وكتاب الآثار
 للامام ابي يوسف وكتاب الآثار للامام زكريا وكتاب الآثار لابن زياد رحمهم الله كلهم
 باعتبار اصلها للامام الاعظم الا انها منسوبة الى تلاميذه للجميع والترتيب
 ويكتفى لنفي هذا الخطأ والوهم الناشئ عن عدم البحث والمراجعة مصنف عبد الله بن
 ومصنف ابن ابي شيبة .

الامام الاعظم مجتهد :

قال المؤلف الفاضل في المقدمة ان الامام اعظم مجتهد ليس بتقلد كما زعم
 بعض الناس انه في كل المسائل يحتذي حذو الامامين ابراهيم النخعي وعبد الله بن
 مسعود وينسخ على من رآهما . وكيف يصح ذلك اذ يجد القاري ان الامام الاعظم
 خالف اجتهاد ابراهيم النخعي ورأى عبد الله بن مسعود وانتهج غير نهجهما في
 مات مواضع من كتاب الآثار . وليس من شك ان ابراهيم النخعي الذي هو اساذ
 استاذ الامام قد مهد طريقاً لا اجتهد به ، ولكنه لم يفتح بذلك بل ترقى في اجتهاده
 بسلامة نظره وقوة ذكائه واستنبط بعد استقراء الكتاب والسنة وآثار
 الصحابة اصولاً وقواعد اجتهادية بلغ بها قيمة لم يتيسر الوصول اليها لغيره
 من هؤلاء الاساتذة ، فاختار الامام كل ما كان راجحاً عنده بمقتضى اصوله
 وقواعده الاجتهادية سواء كان ذلك موافقاً لاجتهاد حماد بن ابي سليمان
 وابراهيم النخعي وعبد الله بن مسعود او مخالفه ولكن هذه الموافقة او المخالفة كانت بالاجتهاد لا بالتقليد
 الامام محمد مجتهد :

قال المؤلف العلامة في المقدمة ان الامام محمد مجتهد يحيط علماً بالعلوم
 الشرعية وبالاصول المستنبطة من الكتاب والسنة ، فهو لا يتبع الامام في كل
 مسألة بل يخالف اجتهاده حينما يرى القرة والصحة في خلافه بالادلة ولذلك
 نجد في كثير من المواضع في كتاب الآثار — يقول : ((ذهب اليه ابو حنيفة))
 رلسنا نأخذ بهذا))

المصطلحات المخصوصة في كتاب الآثار :

قال المؤلف العلامة ان الامام محمد قد سلك في هذا الكتاب سبوكا يختلف
 عن المتأخرين في نقل الرواية فهو يروي كل حديث بصيغة ، أخبرنا ، سماعاً كان
 الحديث مرفوعاً أو أثراً وسواء سمعه من الامام منفرداً أو جماعة فيظهر من
 ذلك انه هو الامام الاعظم لا يميزان بين صيغ الرواية - حدثنا واخبرنا
 وسمعت ، كما يميز بينها المتأخرون -

ومن ميزات الامام محمد التي مرنا بها بالقرائن في هذا الكتاب انه لما يخالف رأي لا مالا
الا عظم يظهره تارة بقوله : نحن لا نقول به ، واخرى بقوله : لا ينبغي ويشير
بهذه الكلمة الاخيرة الى خلاف الاولوية والكراهة ، واحيانا يصرح بالكراهة
فيشير به الى الكراهة التعريبية عند :-

هذا كل ما تتضمنه المقدمة واما باقي الشرح فقد بذل الشارح العلام جهداً
مذكورة في جميع احوال الرواية ومنا تهمم بالتحقيق والتفتيش من كتب اسماء الرجال
الموثوق بها ليثبت من تلك الاحوال سماع الراوي او عدم سماعه من الراوي عنه ، واهتم
كذلك بجميع مراليد الرواية ورواياتهم بذكر اقراهم ومعاصريهم ليعرف القارئ
احوالهم حتى المعرنة يميز بين الرواية الذين تشاركون في الاسماء وتفاوتوا في القوة و
الضعف بمنا تهمم ، فلا يشك في احد قوة الرواية وضعفها بتشارك السراة
في الاسماء . وحيث روى حديث واحد بعدة طرق عن صحابي واحد جمع المؤلف
كلها اشار في كل طريق الى مكان السقم لو وجد بالانقطاع او بالتصحيح الاسمي
في احد الرواية ثم بين اسمه الصحيح ومكانته في عصره وذكر اساتذته وتلاميذه
فعلم من ذلك ان المؤلف الفاضل قد عني في كتابه ثلاثاً الا زهار بر رواية كتاب
الا تار عناية بالغة بالتعديل والتنقيح ، وهذا اما لا يمكن عنه الا استغناء
نكن من يريد معرفة الحديث معرفة دقيقة مستوعبة ، فاقول (ولست مبالغاً
في قولي ان المؤلف العلام قد جمع من منقزة النبوة بذوقه السليم ومها سرتة
الفائقة ازهاراً متلونة لا تزوي ولا تزبل ولا يذهب رونقها ولا تقتصر على
رائحتها الذكية على مر الايام ، وقد اعد من تلك الا زهار قلادة جميلة ملأت
اهل البصر والبصيرة بهجة وسروراً . وفي الحق ان الكتاب قيم ذو نفع كبير
يدل على جهد غير يسير بذله فيه المؤلف ، وهو جدير بان يعنى بتدريسه
ويقدريه في المحيطات العلمية الدينية :

وادع الله تعالى ان يحفظ عمل المؤلف هذا باقبال في جنبه جل وعلى
وليفيد جميع اهل العلم ولا سيما الاحناف فائدة تامة والله الموفق والمعين

وما علينا الا ابلاغ

فخر الدين احمد

فہرست ما فی مقدمہ قلائد الازہار علی کتاب الآثار

صفحہ	صفحہ	صفحہ
۱۲	۲	شرح کتاب الآثار
۱۴	۶	لقد الامام وزکاہ ولفظہ وودودہ قلم
۱۵	۷	وفاء الامام الی حنیفۃ رضی اللہ عنہ
۱۶	۸	تنبیہ ضروری للہبصرۃ
۲۱	۹	راوی کتاب الآثار من الامام الاعظم
۲۶	۱۱	شعار الائمۃ علی الامام محمد بن الحسن
۲۵	۱۱	تصانیف الامام محمد بن الحسن
		وفاء الامام محمد بن الحسن
		ادب الامام محمد بن الحسن
		شیوخ الامام الی حنیفۃ
		آداب الامام محمد بن الحسن
		مراتبہ الشریعۃ

فہرست الجزء الاول من قلائد الازہار علی کتاب الآثار

صفحہ	صفحہ	صفحہ
۱۰۷	۲	باب الوضوء
۱۱۶	۷	باب ما یجوز فی الوضوء من الغرض البغل الحار والسنور
۱۱۹	۲۴	باب التیمم علی النخیل
۱۲۶	۴۱	باب الوضوء ما جیزت النار
۱۳۱	۴۹	باب ما ینقص الوضوء من القبلة والقلم
۱۳۵	۵۵	باب الوضوء من مس الذکر
۱۳۸	۶۲	باب ما لا یجوز فی الماء والارض والجنب وغیر ذلک
۱۵۶	۶۹	باب الوضوء لمن یتزوج او یدری او جراح
۱۹۵	۷۳	باب التیمم
۲۵۳	۷۹	باب ابوالالبائم وغیرہا
۲۵۶	۸۸	باب الاستنجاء
۲۶۰	۹۵	باب مسح الوجه بعد الوضوء بالمندیل وقص الشارب
۲۹۳	۹۷	باب السواک
	۱۰۳	باب وضوء المرأة ومس الحمار
		باب الغسل من الجنابة
		باب غسل الرجل والمرأة من الماء واحد من الجنابة
		باب غسل الشتمة والمانع
		باب الحائض فی صلوٰتہا
		باب النفساء والمجملی تری الدم
		باب المرأة تری فی المنام ما یرى الرجل
		باب الاذان
		باب مواقیم الصلوٰة
		باب افتتاح الصلوٰة ونحو الیہدی لجموع علی العامة
		باب الجهر بالقراءة
		باب التمشید
		باب الجہیزم الشرائع والرحم
		تقریر المحدث البلیسید فخر الدین احمد صمد اساتذہ
		المحدث بجامعہ دار العلوم دیوبند

حضرت مولانا الحاج مفتی سید مہدی حسن صاحب مدظلہ کی دیگر تصنیفات

صفحہ	صفحہ	صفحہ
(۱۲۲) التعلیق المبین	(۱۲)	شرح کتاب الآثار امام محمد
(۱۵) دو عبید	(۲۵)	اقامة القیامہ علی صاحب جواب نامہ ۲/۵۰
(۱۶) مفید القاری والسامع ترجمہ مقدمہ القول الجامع	(۳)	تطیع التوفیق حصہ اول
(۱۷) بصائر الایمان فی ادالۃ التدریج فی الدعا	(۴)	دوم دوم مع اضافہ جدیدہ ۵۰/-
(۱۸) نماز جمعہ اور اس کے شرائط المعروف بہ القامر للفقہ	(۵)	الاسعاف حصہ اول
علی غایب الملتانی فی حدیث لاجمۃ	(۶)	الاسعاف حصہ دوم
(۱۹) اظہار الصواب علی اولی الالباب	(۷)	امام ابو حنیفہ اور ان کے متفرضین المعروف بشرف النعمہ حصہ اول
(۲۰) آئینہ تحسین مودودی	(۸)	حصہ دوم
(۲۱) النظرۃ الصمصام	(۹)	المعروف بمرآۃ العرف حصہ اول
(۲۲) التظہیر فی نجاسة البیبر	(۱۰)	حصہ دوم
(۲۳) توضیح البرہان فی اشترط السلطان	(۱۱)	الصمام الملول حصہ اول
(۲۴) توضیحات	(۱۲)	حصہ دوم
(۲۵) مرتب الارقیاب	(۱۳)	الاختلاف المبین